
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
قسم الكلام والعقيدة
جمع القرآن
نقد الوثائق وعرض الحقائق
قراءة تحليلية جديدة
الجزء الأول
تأليف
السيد علي الشهرستاني

جمع القرآن

نقد الوثائق وعرض الحقائق

قراءة تحليلية جديدة

(١)

جمع رسول الله ﷺ وأمير المؤمنين علي عليه السلام

تأليف:

السّيد علي الشهرستاني

بسم الله الرحمن الرحيم

جمع القرآن

نقد الوثائق وعرض الحقائق

مقدّمة المؤلّف

(الذكر المحفوظ)؛ كان عنواناً سابقاً لهذه البحوث، نشرناها في مجلّة (تراثنا) الصّادرة عن مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، وهو عنوانٌ منتزَعٌ من قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [1]، لسلسلة مقالات بين الأعوام (١٤٣٣ ـ ١٤٣٦ هـ) في الأعداد (١٠٩ ـ ١٢٠)، للدلالة على صَون الكتاب العزيز من التّحريف والتّزوير رَغْمَ كلّ المحاولات الفاشلة.

وقد جاءت فكرة كتابتها بياناً للآثار السلبية التي رافقت الروايات الموجودة في كتب الجمهور عن جمع القرآن والتي استُغِلَّت من قبل بعض المستشرقين، فهي قراءة نقديّة تحليليّة جديدة للمشهور المتناقَل على الألسن في موضوعَين مهمَّين:

أحدهما: موضوع تاريخ جمع القرآن.

والآخر: روايات التّحريف الموجودة في كتب الفريقين.

ولمّا انتهينا من دراسة الجانب الأوّل منه، آلينا على أنفسنا طبعه على انفصال، بعد إجراء بعض التّعديلات المهمّة عليه [2]، تعميماً للنّفع والفائدة، تاركين الكتابة في الجانب الآخر منه إلى حينه.

فموضوع (تاريخ جمع القرآن) موضوع حساس وشائك، وقد بُحِث من قبل

---

(١) سورة الحِجر: ٩.

(٢) بل يمكن أن يقال بأن المطبوع قد تغير بالكامل فصار شيئاً آخر.

المسلمين والمستشرقين قديماً وحديثاً، وقد بحثه المستشرق كوستاو ويل (Gustav weil) (١٨٠٨ ـ ١٨٨٩ م) في كتابه (Histoisch-Kritisch Einheitung) المطبوع في سنة ١٨٤٤ م.

وكذا المستشرق تيودور نولدكه (Theodor Noldeke) في كتابه تاريخ القرآن (Geschichte des Qorans) [1] والذي اتّمه تلميذه فردريش شوالي (Friedrich schwally) (١٨٦٣ ـ ١٩١٩ م).

ثم أعقبهم المستشرق اجتنس جولدتسهر (Goldziher) (١٨٥٠ ـ ١٩٢١ م) في دراساته المتعددة منها (مذاهب التفسير الإسلامي).

كما كتب حول هذا الأمر بلاشير (Reges Blacher) كتابه (Introduction au Coran) وغيره.

وغالب تلك الدراسات الاستشراقية قد استندت إلى الرأي المشهور عند الجمهور؛ والتي رويت في كتبهم الحديثية من قبل الحشوية لا الى الروايات الموجودة في كتب الشيعة الإمامية.

فالمستشرقون عموماً أشكلوا على الإسلام من خلال وجود تلك الروايات في الصحاح والمسانيد، فإنّهم حين يتساءلون أو يشككون في بعض تلك النصوص والأقوال، إنّما مستندهم هو تلك الروايات الموجودة في كتب الآخرين والمخالفة

---

(١)طبع في كوتينكن (Gottingen) (المانيا) سنة ١٨٦٠ م وهو يقع في ثلاثة أجزاء: الأول: في أصل ومنشأ القرآن، والثاني: في الجمع وتدوين القرآن، والثالث: في تاريخ نص القرآن.

للعقل والفطرة والتي يدركها كل باحث، ولا يقتصر فهمها على النصراني أو المسلم، لأنّ وجود التناقض أو التضاد، أو مخالفة الثابت الموجود هنا أو هناك يدركه كل من له شعور وعقل، ولا داعي للتنصل والتملص والتنكر عن بيان الحقائق.

فالذي أدعو نفسي وإخواني إليه هو الوقوف على مدَّعيات المستشرقين ومدّعيات غيرهم في القرآن والحديث ـ من حيث الموضوعية أو سوء القصد ـ، فقد يكون هناك تساؤل نزيه يطرحه الباحث والمفكر، وقد يكون وراءه هدف مقصود، وهذا ما يمكن الوقوف عليه من خلال لحن الخطاب وطريقة الاستدلال، مع التأكد على وجود جهود مشبوهة منِ قبل بعض رجال الدين منهم، نصارى كانوا أم يهوداً، فهؤلاء همهم تشويه الدين الاسلامي وتسخيفه والمساس بقيمه وأصوله، وهذا ما يدركه كل من قرأ كتبهم.

وكلامي هذا ليس تبريراً للمستشرقين أو لبعضهم بل هو بيان لحقيقة يدركها من التقى بهم أو قرأ كتبهم، فالمستشرق يعتمد أولاً في أقواله وآرائه على ما عند المسلمين، ثمّ يتبع بعد ذلك أسساً عقلية في محاكماته، فلو شاهد تناقضاً أو حصل له تساؤل فعلى العالم الاسلامي الإجابة عن تلك الشبهات والأسئلة، وليس له أن يتركها من دون جواب أو يتعامل مع المستشرق كعدوٍّ في كل الحالات، فهناك بعض المستشرقين قد انتقدوا زملاءهم في هجومهم على الإسلام مثل توماس كارليل في كتابه (الأبطال) والذي دافع فيه عن النبي محمد ﷺ، ولين بول؛ كما أشار إليه كرد علي في (الإسلام والحضارة الغربية) وغيرهما.

بلى، إنّ بعض المستشرقين قد دافع عن جمع الخلفاء الثلاثة للقرآن وهم الأكثر، ومنهم من ذهب إلى أنّ جمعه كان على عهد رسول الله ﷺ مثل جان بِرتُن (John Burton) (١٩٧٧ م) في كتابه جمع القرآن (The Collection of the Quran)

راداً فيه روايات جمع أبي بكر وعمر للقرآن، داعماً الرأي المناقض له.

إذاً علينا التوجه إلى إشكالاتهم وتساؤلاتهم وعدم تركها من دون جواب، ثمّ السعي بعد ذلك إلى تنقية تراثنا منها، لأنّ من واجبنا الشرعي والأخلاقي عدم ترك النصوص عرضة لدعوى التضارب والتناقض.

نعم، إنّ علماء المسلمين وباحثيهم سنة وشيعة كتبوا في نقد شبهات المستشرقين، كما كانت لهم كتابات مستقلة في تاريخ القرآن.

وإن موضوع (تاريخ القرآن) حاز عندهم الأهمية، وهو موضوع عامّ وموسع يشمل البحث حول: أسباب النزول، وبيان حقيقة الوحي، والمكي والمدني، وغالبا ما يأتي الحديث عن جمع وتدوين القرآن في تلك الكتب بحثاً مقتضباً وبسيطاً، فلا نرى دراسات نقدية مستقلة كُتبت في هذا المضمار، ولم يُبحَث هذا الموضوع ـ بحسب اطلاعي ـ بحثاً جدّياً موضوعياً استقرائياً لحدّ الآن، بل المقدَّم في كتب الأعلام من الفريقين ما هو إلّا تكرارٌ للتراث التّقليديّ السّائد في بحوث القرآن، ونقلٌ للمشهور المتناقَل على الألسن، فلا نرى دراسةً نقدّية شمولية تُسَلِّط الضّوء على النّقاط الغامضة والعالقة في ذلك، إذ لم يدرس أحدهم بعمقٍ الأمورَ التالية:

١. سبب التّهويل لدور زيد بن ثابت في جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى عهد الخلفاء الثّلاثة.

٢. التّهويل لعدد قتلى واقعة اليمامة.

٣. ارتباط موضوع جمع القرآن بأمر الخلافة والإمامة لأهل البيت عليهم السلام.

٤. أثَر منهج عثمان في جمع القرآن على استمراريّة الاختلاف وديموميّته بين المسلمين في القرآن الكريم، من خلال تجويز عثمان للعرب عموماً ـ لا للصحابة

فقط!! ـ تصحيح كتاب الله رسماً وقراءةً! بدعوى «أنّ فيه لحناً» (١).

٥. دعوى كتابة عثمان المصحف بشكل يحتمل كلّ الوجوه في القراءة.

٦. الإصرار المتزايد على التعبّد برسم الخطّ العثماني الذي كتبت فيه المصاحف المرسلة إلى الأمصار، مع وجود الاختلاف فيما بينها، بل ادعاء أعلامهم بأنّ ذلك توقيف من قِبل الباري تعالى، وأنّ رسول الله كان قد أقرّه، فلا يجوز مخالفته، ومَن خالفه فهو كافرٌ وعليه الاستتابة ـ كما فعلوا بابن شُنْبُوْذٍ (ت ٣٢٨ هـ) وغيره ـ..

٧. والأخطر من كل ذلك دعوى جمع القرآن المعصوم بيد خليفةٍ غير معصوم، فمدرسة أهل البيت لها المخرج من ذلك، فما المخرج للآخرين منه، وما هو دليلهم على حجية القرآن لو صحّ ما قيل؟

وأمثال ذلك عشرات المسائل التي ستقف عليها في خلال البحث.

فهم يذكرون دور الخلفاء الثّلاثة في جمع القرآن، نافين أو ناسين أو متناسين أو مقلّلين من شأن دور كبار قُرّاء الأُمّة في ذلك الجمع، أمثال: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وابن مسعود، ومُعاذ بن جبل، وأُبيّ بن كعب..

فلا تقف على باحثٍ في تاريخ القرآن قد أفرد فصلاً في موضوع ارتباط قضيّة جمع القرآن بأمر الخلافة بعد رسول الله ﷺ مثلاً، بل يرى بعضهم أن دراسة هذه المسألة هو بحث طائفي يجب الابتعاد عنه، في حين أنه باعتقادي بحث اساسي يصب في صلب الموضوع، ومن خلاله يمكن أن نزيح اشكالية قديمة تثار بين الحين والآخر

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ٣ : ٤٦٦ تحقيق احسان عباس.

ضد المسلمين الشيعة، مع أنّ أصول هذه الفكرة موجودة في تراثهم الروائي والتاريخي، فلو تصفحت كتاب (المصاحف) للسجستاني مثلاً لوقفت على نصوص تؤكّد أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام قد تخلّف عن البيعة وجلس في بيته وقد آلى على نفسه أن لا يخرج منه إلّا بعد أن يجمع القرآن [١].

والعجب أنّ علماء مدرسة الصحابة والخلافة لو أشاروا إلى تلك الأخبار في كتبهم، فإنّهم يذكرونها لكي يضعّفوها لا لكي يؤيّدوها أو يدرسوها موضوعيّاً، فهي روايات ضعفوها ظلماً وزوراً مع أنها ليست بضعيفة بحسب معايير الرجال والدراية كما سيتضح لك ذلك لاحقاً.

كما أنّهم تناسَوا بيان دور الإمام علي وأولاده المعصومين عليهم السلام في الحفاظ على هذا المصْحَف وأن الموجود بين أيدينا هو مصحفه لا مصحف غيره، وأن الإمام أسند هذا المصحف ودعمه بالرغم مما قدّمه الخلفاء من أُسسٍ خاطئة في جمعه.

فلماذا تُضعَّف أخبارِ مصْحف الإمام علي عندهم، مع أنّها مستفيضة إن لم نقل بتواترها؟ [٢] وعلى أيّ شيءٍ يدلّ ذلك؟!

وإذا كان الإمام عليه السلام قد جلس في بيته لجمع القرآن، فهل هناك من مبرِّرٍ لجمع زيد بن ثابت القرآنَ تارةً أُخرى؟

بل لماذا سكت أبو بكر عن جلوس الإمام في بيته وقَبِل بتعليله، ولم يطلب منه

---

(١) أُنظر: المصاحف للسجستاني ١: ٦٩ / ٣١ و٣٢.

(٢) ستقف عليها لاحقاً تحت عنوان: الجمع بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرةً بواسطة الإمام علي عليه السلام في صفحة ٢٩٩.

احترام قراره؟! ولماذا قال بإيكال أمر جمع القرآن إلى زيد بن ثابت؟!

أليس في جمع الإمام عليه‌السلام ما ينفي الغرض من جمع زيد مرةً أُخرى؟ وأيُّ الجمعَين كان هو الأقدم، جمع الإمام بعد وفاة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله مباشرةً، أم جمع أبي بكرٍ بعد واقعة اليمامة؟

وألا تحتمل معي أن يكون سبب سكوت أبي بكر عن امتناع الإمام وجلوسه في بيته هو علمه بوصيّة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله للإمام عليّ بجمعه القرآن من خلف فراشه (١) بعد وفاته صلى‌الله‌عليه‌وآله؟

وإذا صحّ ما قالوه في جمع الشيخَين للقرآن، وكان أبو بكر هو أقرأ الناس بعد رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، فلماذا لم يُقرَّر ما جمعوه في عهدهما ولم تُستنسَخ منه نُسَخ ـ أو يُعَمَّم ـ على الأمصار، ليكون قرآناً موحّداً للمسلمين ودستوراً للدولة؟ بل نرى عكس ذلك؛ حيث يبقى المصحف المجموع على عهدهما عملاً فرديّاً ـ وليس حكوميّاً ـ في بيت عمر عند حفصة ابنته، حتّى يأتي عثمان ويستنسخ منه نُسَخاً ثمّ يردّه اليها، ثم يأتي بعد ذلك مروان بن الحكم فيحرقه(٢)!

ولماذا يُرجِعه عثمان إلى حفصة ولا يحرقه ـ وهو الّذي أحرق مصاحف جميع الصحابة ـ، ثمّ يأتي مروان ـ بعد وفاة حفصة ـ ليحرق مصحفها وهو أجنبيٌّ عن القضية وليس بخليفة؟ إنّه سؤالٌ يبحث عن إجابة!

---

(١) أُنظر: تفسير القمّي ٢: ٤٥١ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٨ / ح ٧ مثلاً.

(٢) مناهل العرفان ١ : ٢٧٨، فتح الباري ٩ : ٢٠.

بل لماذا لم يجرُؤ الشيخان أن يُقِرّا ما جمعاه للمسلمين ويجعلاه (إماماً [١])؟ هل لكونه ناقصاً وغير كامل، أم لعدم قبول المسلمين به؟

بل لماذا لم يظهرا ما جمعه زيد بن ثابت في عهد الشيخين وأظهراه في عهد عثمان، هل انتظروا موت الصحابة كي يظهروه؟

وإذا كانت مدة خلافة أبي بكر [٢] غير كافيةٍ لجمع القرآن، ففترة خلافة عمر [٣] كانت تكفي لجمعه لا محالة.

بل كيف أمكن لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أن يجمع القرآن الـمُنزَل على رسول الله صلى الله عليه وآله في ثلاثة أيامٍ [٤] أو سبعة [٥]، ولم يمكن ذلك لأبي بكر في أكثر من أربعة وعشرين شهراً، أو لعمَر في أكثر من عشرة أعوام؟!

إنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام جمع القرآن ـ وللمرّة الثانية ـ مع تفسيره وتأويله ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وعامّه وخاصّه في ستّة أشهر [٦]، فكيف لا يمكن لأبي بكر أن يجمع القرآن المنزَل على رسول الله صلى الله عليه وآله والمكتوب بيد

---

(١) أي إمام المصاحف كلّها. وستقف لاحقاً على نصوص تؤكّد بأنّ عمر كان يريد أن يجعل مصحفه إماماً، لكنّه طُعن قبل أن يحقّق أمنيته.

(٢) من ١٣ ربيع الأول سنة ١١ إلى ٢١ جمادي الآخرة سنة ١٣ للهجرة.

(٣) من ٢٢ جمادي الآخرة سنة ١٣ إلى غرة محرّم سنة ٢٤ للهجرة.

(٤) الفهرست لابن النديم: ٣٠، تفسير فرات الكوفي: ٣٩٨ / ح ٥٣٠.

(٥) الكافي ٨: ١٨ / ٤، التوحيد للصدوق: ٧٣ / ح ٢٧، الأمالي: ٣٩٩ / ح ٩ وفيه: تسعة أيّام.

(٦) مناقب آل أبي طالب ١: ٣١٩ مثلاً.

الصحابة والمحفوظ عند كثير منهم في مدّةٍ هي أكثر من ضِعفَي مدّة الجمع الثاني من قبل أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام؟!

وهل يمكن أن يُعدّ عمل الإمام عليّ عليه السلام الثاني وترتيبه للقرآن ترتيباً زمنيّاً وتاريخيّاً وعلميّاً وبحسب التنزيل ـ مع إشارته إلى الناسخ والمنسوخ في الآيات وتعيينه للمحكم والمتشابه والعامّ والخاص وشأن النزول ـ تحريفاً للقرآن؟ أم أنّه قرآنٌ مع تفسيره وتأويله وليس غير ذلك؟ وقد شهد الآلوسي في (روح المعاني) قائلاً: «وقيل: **كان جمعاً بصورةٍ أُخرى لغرضٍ آخر، ويؤيّده أنّه كتب فيه الناسخ والمنسوخ، فهو ككتاب علم**» (١).

إذن، النسخة الثانية من المصحف الشريف لأمير المؤمنين هي كتاب علمٍ وتفسير حسب تعبير الآلوسي الذي سبقه ابن سيرين قديماً، بقوله: **لو أُصيب ذلك الكتاب لوُجد فيه علمٌ كثير** (٢).

وعليه، فالنسخة الثانية للمصحف عند الإمام هي ليست بقرآن ذكر وتلاوة حتّى يُتصوَّر فيها التحريف.

بل ماذا تعني مسألة عرض القرآن كلّ عامٍ بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين؟ وما هو الهدف منه؟ ولماذا لا يوضّح معناه في الكتب وبقي مغفولاً عنه لمدّة قرون؟

---

(١) روح المعاني ١: ٢٢.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ٨: ٣٠١، الاستيعاب ٣: ٩٧٤، الوافي بالوفيات ١٧: ١٦٧ ترجمة عبد الله بن عثمان.

وهل حقّاً أنّ تفسيرنا الآتي هو الصحيح، أو أنّ هناك تفسيراً آخر لم نقف عليه؟

بل مَن هو الجامع لهذا المصحف الموجود بأيدينا اليوم؟ هل هو عثمان بن عفّان، أو أنّ هذا المصحف هو نفسه المصحف المرتّب من قِبل رسول الله أيام حياته والموجود خلف فراشه ﷺ، والّذي جمعه ووحد شكله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب بين الدفّتين؟

وهل حقّاً يصحّ ما قاله الأعداء عن الشيعة، من أنّهم ليس لهم سند صحيح إلى هذا القرآن؟ أم أنّ هذا المصحف المتلو اليوم صار مدوَّناً مكتوباً بفضل إمامهم أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب، الذي علّم أبا الأسود الدؤلي القراءة والنحو، وأوصل القرآن المتلوّ بالقرآن المكتوب؟

قد يكون جواب هذه الأسئلة وغيرها موجوداً في هذا الكتاب، وهو يخالف حقاً ما اشتهر على الألسن في سبب ذلك، ونحن قد وضّحنا في هذه الدراسة أُموراً كثيرة كان يُتصوّر تعارضها مع أُمورٍ أُخرى، في حين أنها في الواقع لا تتعارض معها، فلا تعارض بين وجود مصحفٍ بأيدي المسلمين وبين استمرار نزول الوحي على رسول الله ﷺ وإمكان وقوع النسْخ في بعض الآيات النازلة عليه!

ومثله عدم وجود التضادّ في القول بأنّ ترتيب مصحف الإمام عليّ (المفسَّر) يختلف عن ترتيب المصحف (المجرّد)، لأنّ الأوّل كتاب علم، والثاني قرآن تلاوة وذكر.

أو أنّ الذهاب إلى عدم تواتر القراءات لا يضرّ بتواتر القرآن نفسه، إلى غير ذلك من البحوث المرتبطة بجمع القرآن وتدوينه.

في ضوء ما أسلفنا نستطيع القول: إنّ ما طُرح من آراءٍ وأسس في مسألة جمع القرآن من قِبل مدرسة الصحابة والخلافة، معظمها تسيء إلى الإسلام وقادته، وقد صار بعضها سبباً للقول بتحريف الكتاب العزيز من قِبل أعداء الدين، وقد تمسّك بها

المستشرقون في دراساتهم، وإنّي من باب الحرص على الشريعة الغراء والدفاع عن المقدّسات والقيَم ـ وعلى رأس ذلك الدفاع عن القرآن الكريم ـ، شَمَّرْتُ عن ساعد الجدّ بتوضيح بعض ملابسات تلك الآراء السقيمة والمقدّمات الخاطئة الّتي فشت وشاعت بين المسلمين وتسللت إلى كتبهم، وبتوجيه من الحكومتَين (الأموية[١] والعبّاسية) ودورهما في تأسيسها، فسعيت أن أوضّح بأنّ تدرُّجهما في طرح تلك الأسس واحداً بعد الآخر، واستخدامهما بعض المقدِّمات المُمَوّهة فيها، وتأسيس أفكارٍ لا تتّفق والأُصول القرآنّية والثوابت الحديثّية والعقلّية عند المسلمين، كلها كانت للوصول إلى أهداف سوف نزيح عنها اللثام في فصول هذه الدراسة.

وأن تضارب تلك النصوص فيما بينها هي الّتي جعلت بعض الباحثين يشعرون بوجود التناقض والتضادّ بين الأُصول الإسلامية قرآناً وسنة وأن بعضها لا تتّفق مع الآخر.

ومما زاد اهتمامي بهذا الموضوع حينما رأيت علوق هذه الشبهة وأمثالها في أذهان بعض الباحثين المعاصرين، فقد سألني الدكتور الأمريكي (دايفد ب كوك David B. Cook, PH. D.) الأُستاذ المشارك في الدراسات الدينيّة في جامعة رايسي (RICE) ـ تكساس حين زيارته لي عام ٢٠١٣ م / ١٤٣٤ هـ في مدينة مشهد الإيرانية عن عدّة مسائل حول العقيدة والقرآن والتفاسير المعتمدة عند الشيعة ورؤيتنا

---

(١) قال الخوارزميّ في رسائله: ١١٧ ط مصر ـ معرّضاً بآل أُمّية ـ: فما قدروا على دفن حديث من أحاديث رسول الله ولا على تحريف آيةٍ من كتاب الله جلّ شأنه ... .

حول الصحابة ومكانة نهج البلاغة عندنا، وكان ضمن المسائل الّتي طُرحت في ذلك اللقاء مسألةُ جمع القرآن وكيف يكون القرآن معصوماً ﴿**لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ**﴾ وقد جُمع بيد غير المعصوم؟ فسألني أحد الحضور: ألا تحتمل أن يقع السهو والخطأ من قِبل الجامع للقرآن إن كان غير معصوم؟

فقلت: نعم صحيح، ويمكن وقوعه، ولا يُستبعَد، لكنَّ هذه الرؤية التي تقولها ليست رؤيتنا، بل هي رؤية مدرسة الخلافة التي لا نقبلها نحن ونكذّبها تبعاً لأئمّتنا، فنحن نعتقد بعصمة هذا القرآن وأنّه قد رُتّب بيد المعصوم (رسول الله)، وذلك بقرار من رب العالمين بواسطة جبرئيل الأمين المعصوم، ثمّ جمعه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب المعصوم بين الدفتين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

لكنّ الآخرين ولأجل خلافهم مع الإمام حول الخلافة أعرضوا عن المصحف الاصل الموجود لدى الإمام علي ولم يطالبوه به، ولم يتخذوه مصحفا اماما بل الخلاف السياسي بعد رسول الله دعاهم أن يصروا على رسم أُصولٍ خاطئة وأن ينتهجوا منهجاً كاد أن يوقع المسلمين في تحريف القرآن، لكنّ الله صان كتابه من التحريف. فلم يسقط منه حرف (ألفٍ) ولا (لام) حسب تعبير الإمام علي[1]، وذلك لأنّ رسول الله أقرأ الناسَ (القرآن) على مكث ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ مع وجود المعصوم بينهم، فهما اللذان حفظا الكتاب العزيز من التحريف.

---

(١) انظر الصفحات ٣١٢ و ٣١٨ و ٣٢٢ من هذا الكتاب وجاء عن الإمام الباقر كما في تفسير فرات: ٣٩٨ / ح ٥٣٠: فلم يزد فيه الشيطان شيئاً ولم ينقص منه شيئاً.

ويدل على ذلك خوف عمر من الزيادة في القرآن لاشتهاره بين الناس وقوله: **لولا أن يقول الناس زاد عمر لأثبتته في بعض المصحف**(١).

وقول زيد بن ثابت لعمر: **فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي القرآن الذي ألفه أليس قد بطل ما قد عملتم**(٢)، الى آخر الخبر، فهذان هما اللذان حفظا الكتاب العزيز من التحريف.

إذن، كلّ تلك المقدمات الخاطئة التي رُسمت من قبل مدرسة الخلافة (٣) قد سبّبت مشاكل للعقيدة الإسلاميّة، وهي الّتي تمسّك بها المغرضون من المستشرقين وغيرهم للتعريض بالدين الحنيف والقول بتحريف القرآن الكريم.

وقد ذكرتها على شكل نقاط في تمهيد هذه الدراسة، كي يكون الباحث على حيطةٍ وحذر من الأخذ بما يخالف ما يَرِد عن أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام؛ لأنّهم سفن النجاة، وأحد الثقلين اللّذَين قد أُمِرنا باتّباعهما، وأنّ في مخالفتهما الضلال بحسب تعبير الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله في حديث الثقلين: «**إنّي تاركٌ فيكم الثقلين؛ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً**» (٤).

---

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥ : ١٠٥، البرهان ٢ : ٣٥ ورواه البخاري معلقا في صحيحه ٦ : ٢٦٢٢ باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته.

(٢) الاحتجاج ١ : ٢٢٥.

(٣) التي ستقف عليها بعد قليل.

(٤) بصائر الدرجات: ٤٣٣ / ح ٣، تحف العقول: ٤٥٩، المعجم الكبير ٣: ٦٥ / ٢٦٧٨ و٢٦٧٩، مسند أحمد ٣: ٥٩ / ١١٥٧٨.

وعليه، فالقول بأنّ زيد بن ثابت وأعوانه هم الّذين جمعوا القرآن بشاهدَين يستلزم منه عدم تواتر القرآن، بل عدم صحة كلام الباري ـ والعياذ بالله ـ القائل: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ وحيث أنّ القرآن الّذي بين أيدينا ـ وإن إختلفت القراءات فيه ـ لا ريب في تواتره عن النبيّ ﷺ تواتراً قطعيّاً، فيكون القول بأنّ زيداً هو جامع القرآن باطلاً من أساسه.

واليك الآن بعض تلك المقدِّمات المموِّهة والخاطئة ـ الّتي طرحوها في أزمانٍ متقطّعة ولعللٍ خاصّة، والتي سبّبت مشاكل عقائدية للمسلمين، فهي بمجموعها ألْقت بين المسلمين فكرة نفي إشراف رسول الله ﷺ على جمع وترتيب القرآن ـ التي توصل إلى نتائج لا تحمد عقباها، فإني بتوضيحي لتلك المقدمات ـ مع بياني لشيءٍ من النقد لها، من دون رعاية الترتيب الزمني بينها ـ سأسعى لتجسيمها، مبيناً كيفية اختلاقُها، وآثارها السلبية على الشريعة والعقيدة، وكيفية استغلال الأعداء لها.

ثم آتي بعد ذلك بالرؤية التصحيحيّة لمدرسة أهل البيت عليهم السلام لأؤكد عدم ارتضائهم لتلك الأفكار، وتصحيحهم لما طرحوه، لأنّ من منهج أهل البيت تصحيح الأفكار الخاطئة وخصوصاً التي أخذ بها الناسُ تبعاً ومجاراة لحكّامهم في العصور المتأخّرة، تاركاً للمطالع الكريم الحكم لنا أو علينا، أو الأخذ بما قالوه في جمع القرآن أو بما قلناه. وفي الختام أشكر الأخ سمير الكرماني لضبطه نصوص الكتاب وإعداده فهارس المصادر سائلاً سبحانه أن يتقبل منا هذا القليل، والله من وراء القصد.

المؤلّف

الجمعة ١٥ شعبان ١٤٣٥ هـ

كربلا المقدسة



في تاريخ جمع القرآن رؤيتان:

إحداهما: تبنّتها مدرسة الخلافة ـ وهي المشهورة على الألسن ـ، **والأُخرى**: تبنّتها مدرسة الإمامة.

وأُصول المدرستَين تختلف كلٌّ واحدةٍ عن الأُخرى..

فالأُولى: تُبتنى على مقدّماتٍ قد توصلنا إلى التشكيك بحُجّية القرآن الكريم وإلى المساس بقدسيّة النبيّ صلى الله عليه وآله.

والثانية: فيها جواب تلك الإشكالات المتعدّدة الّتي أثارتها مدرسة الخلافة في مسألة جمع القرآن وغيرها والخروج برؤية موضوعية في هذا الأمر.

وبعبارةٍ أوضح: إنّ كلام أئمّة أهل البيت عليهم السلام وعلماء مدرستهم جاء ناظراً إلى الاتجاه الخاطئ والفكر السائد آنذاك بين المسلمين، ساعياً إلى تصحيحه وتقويمه نحو الطريق الصحيح.

مع التنبيه على أنّ فكرة مدرسة الخلافة في جمع القرآن ليست وليدة ساعتها، وإنّما تمخّضت عن علل وأسبابٍ خاصّة مرّ بها الخلفاء، وأنّ تلك العلل والأسباب السياسيّة والاجتماعيّة هي الّتي دعتهم لتبنّي هذه الفكرة والقول بها، نطويها في عشر مقدّمات:

مدرسة الخلافة ومقدماتها العشر في جمع القرآن، والرؤية التصحيحية من قبل مدرسة أهل البيت لها

* المقدّمة الأُولى:

قالوا: إنّ النبيّ ﷺ أُمّيّ؛ بمعنى أنّه لا يعرف القراءَة والكتابة، جاعلين جهله بالكتابة معجزةً له ولكتابه ، معتبرين مَن لم يوافقهم في ذلك كافراً أو فاسقاً أو خارجاً عن الدين! وهذا الرأي لا يوافق مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

* الرؤية التصحيحية

النبيّ ﷺ يعرف القراءة والكتابة، لكنّه لا يكتب:

إنّ المشهور على الألسن أنّ الأُمّيّ هو وصفٌ لكلّ مَن يولَد من أُمّه وهو لا يعرف القراءَة والكتابة.

لكنّ هذا التفسير تفسير بدائي وفطري، لا يمكن تطبيقه على رسول الله ﷺ، ذلك الإنسان المعلَّم منِ قبل الله تعالى والجامع لجميع الخصال والفضائل، إذ أنّ الله

سبحانه وتعالى أكّد بأنّه علّم نبيَّه ما لم يكن يعلم؛ في قوله تعالى: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ**﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ**﴾ [2]، وأمثال ذلك من الموارد الكثيرة في القرآن الكريم، تؤكّد بأجمعها على أنّ الله علّم رسوله ﷺ كلّ العلم وعلّمه ما لم يكن يعلم.

وقد أكّد الشيخ المفيد على أنّ الله بعد أن خصّ محمداً بالنبوة كان كاملاً يحسن الكتابة فقال: إنّ الله تعالى لما جعل نبيّه ﷺ جامعاً لخصال الكمال كلّها وخلال المناقب بأسرها لم تنقصه منزلة بتمامها يصحّ له الكمال ويجتمع فيه الفضل، والكتابة فضيلة من منحها فضل ومن حرمها نقص، ومن الدليل على ذلك أنّ الله تعالى جعل النبي ﷺ حاكماً بين الخلق في جميع ما اختلفوا فيه فلابدّ أن يعلّمه الحكم في ذلك ، وقد ثبت أنّ أمور الخلق قد يتعلّق أكثرها بالكتابة فتثبت بها الحقوق وتبرئ بها الذمم وتقوم بها البيّنات وتحفظ بها الديون وتحاط بها الأنساب، وانّها فضل تشرف المتحلّي به على العاطل منه، وإذا صحّ أنّ الله ـ جل إسمه ـ قد جعل نبيّه بحيث وصفناه من الحكم و الفضل ثبت أنّه كان عالماً بالكتابة محسناً لها.

وشيء آخر وهو أنّ النبي لو كان لا يحسن الكتابة ولا يعرفها لكان محتاجاً في فهم ما تضمّنته الكتب من العقود وغير ذلك إلى بعض رعيّته، ولو جاز أن يحوجه الله في

---

(١) سورة الشورى: ٥٢.

(٢) سورة النساء: ١١٣.

بعض ما كلّفه الحكم فيه إلى بعض رعيّته لجاز أن يحوجه في جميع ما كلّفه الحكم فيه إلى سواه وذلك مناف لصفاته ومضادّ لحكمة باعثه، فثبت أنّه صلى الله عليه وآله كان يحسن الكتابة.

وشيء آخر وهو قول الله سبحانه: ﴿ **هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ** ﴾ ومحال أن يعلّمهم الكتاب وهو لا يحسنه كما يستحيل أن يعلّمهم الحكمة وهو لا يعرفها، ولا معنى لقول من قال: «انّ الكتاب هو القرآن خاصّة» إذ اللفظ عام والعموم لا ينصرف عنه إلّا بدليل، لا سيّما على قول المعتزلة وأكثر أصحاب الحديث.

ويدلّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنتَ تَتْلُو مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَّارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ** ﴾ فنفي عنه إحسان الكتابة وخطّه قبل النبوّة خاصّة فأوجب بذلك إحسانه لها بعد النبوّة، ولولا انّ ذلك كذلك لما كان لتخصيصه النفي معنى يعقل، ولو كان حاله صلى الله عليه وآله في فقد العلم بالكتابة بعد النبوّة كحاله قبلها لوجب إذا أراد نفي ذلك عنه أن ينفيه بلفظ يفيده لا يتضمّن خلافه فيقول له: «وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطّه بيمينك إذ ذاك، ولا في الحال»، أو يقول: «لست تحسن الكتابة ولا تأتي بها على كلّ حال»، كما انّه لما أعدمه قول الشعر ومنعه منه نفاه عنه بلفظ يعمّ الأوقات فقال الله: ﴿ **وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنبَغِي لَهُ** ﴾ وإذا كان الأمر على ما بيّناه ثبت أنّه صلى الله عليه وآله كان يحسن الكتابة بعد ان نبّأه الله تعالى على ما وصفناه. وهذا مذهب جماعة من الإمامية ويخالف فيه باقيهم وسائر أهل المذاهب والفرق يدفعونه

وينكرونه[١].

إذن، فعدم قراءته وكتابته في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لاَرْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [٢]، لا يعني عدم معرفته بهما، بل إنّه لا يحتاجهما تنزّها ورفعة، لكونه المعلَّم من قبل الله تعالى، ﴿يَتْلُواْ صُحُفاً مُّطَهَّرَةً﴾ [٣] فمن تعهّد الجليلُ بتعليمه وتهذيبه غنيٌّ عن الدراسة عند غيره، بل هو عالمٌ بما لم يكن يعلم، فضلاً من عند الله تعالى. قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [٤].

عن إبراهيم بن عمر، قال: قلت لأبي عبد الله الصادق عليه السلام: أخبرني عن العلم الّذي تعلمونه، أهو شيءٌ تعلمونه من أفواه الرجال بعضكم من بعض، أو شيءٌ مكتوب عندكم من رسول صلى الله عليه وآله؟

قال: فقال: «**الأمرُ أعظم من ذلك، أما سمعتَ قول الله عزّ وجلّ في كتابه: ﴿وَكَذلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلاَ الإِيمَانُ﴾؟**».

قال: قلت: بلى.

قال: «**فلمّا أعطاه الله تلك الروح علمِ بها، وكذلك هي إذا انتهت إلى عبدٍ**

---

(١) أوائل المقالات المطبوع ضمن مصنفات شيخ المفيد ٤ : ١٣٥ ـ ١٣٧.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٨.

(٣) سورة البينة: ٢.

(٤) سورة النساء: ١١٣.

عَلـ ِـمَ بها العلمَ والفَهْمَ» (١).

وعن محمّد بن الفضيل، عن أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر الباقر عليه السلام يقول: «**لا والله لا يكون عالمٌ ـ يعني العالم الّذي افترض الله طاعته ـ جاهلاً أبداً، عالماً بشيءٍ جاهلاً بشيء**». ثم قال: «**الله أجلّ وأعزّ وأكرم من أن يفرض طاعة عبدٍ يحجب عنه علم سمائه وأرضه**». ثم قال: «**لا يحجب ذلك عنه**» (٢).

وعن ابن محبوب قال: حدّثنا يحيى بن عبد الله أبي الحسن صاحب الديلم، قال: سمعت جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام يقول ـ وعنده أُناسٌ من أهل الكوفة ـ: «**عجباً للناس! إنّهم أخذوا علمهم كلّه عن رسول الله صلى الله عليه وآله فعملوا به واهتدوا، ويرون أنّ أهل بيته لم يأخذوا علمه، ونحن أهل بيته وذرّيته، في منازلنا نزل الوحي، ومِن عندنا خرج العلمُ إليهم، أفيَرون أنّهم علموا واهتدوا وجهِلْنا نحن وضلَلنا؟! إنّ هذا لمحال!**»(٣).

فهذا هو مقام رسول الله صلى الله عليه وآله ومقام أوصيائه البررة، وهو أسمى من معرفة

---

(١) بصائر الدرجات: ٤٧٩ / ح ٣، ومثله عن عبد الله بن طلحة، اُنظر: الحديث ٢ من الصفحة نفسها، والكافي ١: ٢٧٣ / ح ٥ من كتاب الحجّة ـ باب الروح الّتي يسدّد الله بها الائمّة عليهم السلام الحديث.

(٢) الكافي ١: ٢٦٢ / ح ٦.

(٣) الكافي ١: ٣٩٨ / ح ١ من كتاب الحجّة ـ باب أنّ مستقى العلم من بيت آل محمّد صلى الله عليه وآله.

القراءة والكتابة، إلّا أنّ الآخَرين يريدون أن ينتقصوا من شأنه ﷺ ما وسعهم، فادَّعوا أنّه لا يعرف الكتابة والقراءة، وان كان هناك من يخالفهم في الرأي، قالوا بذلك تمهيداً لأُمورٍ كثيرة في الشريعة والعقيدة، منها عدم جمعه للقرآن، جهلاً بالكتابة (١) ـ والعياذ بالله ـ.

فتراهم يحجبون عن رسول الله ﷺ معرفته بعلم كتابة السطور، وهو القائل لأحد كتّاب الخط: **«ألقِ الدواة، وحَرِّف القلم، وانصب الباء، وفرِّق السين، ولا تُعَوِّر الميم، وحَسِّن (الله)، ومُدَّ (الرحمن)، وجوِّد (الرحيم)، وضع قلمك على أُذنك اليسرى فإنّه أذكَرُ لك»** (٢).

في حين روي عن الشعبي عندهم انه قال: ما مات رسول الله حتى كتبه، واسند النقاش حديث ابي كبشة السلولي انه ﷺ قرأ صحيفة لعيينة بن حصن واخبر بمعناها.

وفي صحيح مسلم ما ظاهره انه كتبه مباشرة، وقد ذهب الى ذلك جماعة منهم: ابو ذر عبد الله بن احمد الهروي، والقاضي ابو الوليد الباجي، وغيرهما.

واشتد نكير كثير من علمائنا على ابي الوليد الباجي حتى كان بعضهم يسب ويطعن فيه على المنبر، وتأول اكثر العلماء ما ورد (انه كتب) على ان معناه امر بالكتابة

---

(١) ومنها قول سعد بن أبي سرح بأنّه كان يبدل الآيات (عزيز حكيم) الى (غفور رحيم) والنبي لا يعلم بذلك أو يقرّه وأمثاله. أنظر: لباب النقول: ١٠٣، ثقات ابن حبان ٣: ٢١٤ ترجمة ٧٠٩ لسعد بن أبي سرح.

(٢) بحار الأنوار ٢: ١٥٢ / ح ٤١، وانظر: الدرّ المنثور ١: ٢٨، عن الديلمي في الفردوس ٥: ٣٩٤ / ٨٥٣٣.

كما تقول: كتب السلطان لفلان بكذا اي امر بالكتب [١].

... وذكر يحيى بن جعدة ان ناسا من المسلمين اتوا رسول الله بكتب قد كتبوا فيها بعض ما يقول اليهود [٢] فلما نظر اليها القاها وقال: كفر بها جماعة قوم او ضلالة قوم ان يرغبوا عما جاء به نبيهم الى ما جا ء به غير نبيهم فنزل ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ ...﴾ [٣].

كما جاء في (بصائر الدرجات) للامامية، عن أبي حمزة الثمالي، عن الصادق عليه السلام في حديثٍ قال فيه: نظر رسول الله إلى ألواح موسى وقرأها، وكتابها بالعبراني [٤].

ومن هذا يتضح أنّ النبيّ كان يعرف القراءة والكتابة [٥]، وكان داعياً إليهما،

---

(١) تفسير ا البحر المحيط ٧: ١٥١.

(٢) فعن خالد بن عرفطة إن عمر قال: انطلقت أنا ... فانتسخت كتاب من أهل الكتاب ثم جئت به في أديم. فقال لي رسول الله ما هذا في يدك يا عمر، قلت يا رسول الله: كتاب انتسخته لنزداد به علماً الى علمنا، فغضب رسول الله حتّى احمرّت وجنتاه، ثم نودي بـ (الصلاة جامعة)، فقالت الأنصار: أغضب نبيكم! السلاح السلاح، فجاؤوا حتّى أحدقوا بمنبر رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال صلى الله عليه وآله: يا أيها الناس! إني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتيمه، واخْتُصر لي اختصاراً، ولقد أتيتكم بها بيضاء نقيّة، فلاتَتَهوَّكوا (تقييد العلم: ٥٢) ولا يغرّنكم المتهوِّكون .

قال عمر: فقمت فقلت: رضيت بالله ربّاً، وبك رسولاً، ثمّ نزل رسول الله صلى الله عليه وآله (المصنف لعبد الرزاق ٦ : ١١٣/ ح ١٠١٦٤، ١٠ : ٣١٣، ح ١٩٢١٣، ومجمع الزوائد ١ : ١٧٤ وفيه: يا رسول الله! جوامع من التوراة أخذتها من أخ لي من بني زريق، فتغيّر وجه رسول الله ...).

(٣) تفسير البحر المحيط ٧: ١٥٢.

(٤) بصائر الدرجات: ١٥٩ / ح ٤ ـ عنه: بحار الأنوار ١٧: ١٣٧ / ح ٢١.

(٥) وحتّى إنّه كان يعرف القراءة باللّغة العبرية كما في النصّ السابق.

ساعياً لمحو الجهل والامية في أُمّته حسبما ستقف عليه في سيرته العطرة، خاصّةً وأنّ القرآن المجيد يؤكّد على عظمة الكتابة ويقسم بالقلم في قوله تعالى: ﴿ **ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ**﴾ (٢)، وأمثالهما، فكيف يدعو الله في كتابه إلى القراءة والكتابة ورسوله لا يعرفهما؟!

إذن، فإنّ تعلُّم القراءة والكتابة ـ وهما من وسائل كسب المعرفة ـ سلاح من أراد أن يتكامل، لا الكامل من الله عزّ وجلّ كالنبيّ المبعوث محمّد بن عبد الله ﷺ، وإنّ مقولة: «ما كُتِبَ قَرَّ وما حُفِظَ فَرَّ» لا تنطبق على رسول الله ﷺ، فالرسول أعلى مرتبةً وأعظم شأناً من أن يتعلَّم الكتابة والقراءة من الآخرين.

وفي ضوء ما اسلفنا نستطيع ان نقول: إنّ كلمة الأُمّيّ في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ ... فَآمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾ (٣)، جاءت مدحاً للرسول لا ذمّاً أو منقصةً له، ومعناها: أنّ الرسول رغم كونه ولد من بطن أمه ولم يتعلّم القراءة والكتابة عند أحد من المخلوقين، فقد جاءهم بالمعارف الإلهيّة على أكمل وجهها، لتعلُّمه ذلك من ربّ العالمين، بل إنّ الله سبحانه أمره أن يُقرِئ أُمّته ويعلمهم ما نزل عليه في قوله تعالى: ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتابَ**﴾(٤)، و﴿ **وَقُرْآنًا**

---

(١) سورة القلم: ٢.

(٢) سورة العلق: ٤.

(٣) سورة الأعراف: ١٥٧ و١٥٨.

(٤) سورة آل عمران: ١٦٤.

فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ (١).

على أنّ مدرسة أهل البيت لا ترى ما يراه غيرهم في كلمة «الأُمّيّ»، فقد قال جعفر بن محمّد الصوفي:

سألتُ أبا جعفر [الجواد] محمّد بن عليّ الرضا عليهما السلام، فقلت: يا بن رسول الله، لِمَ سُمّي النبيّ صلى الله عليه وآله (الأُمّيّ)؟

فقال: «**ما تقول الناس؟**».

قلت: يزعمون أنّه إنّما سُمّي (الأُمّي) لأنّه لم يحسن أن يكتب.

فقال: «**كذبوا، عليهم لعنة الله، أنّى ذلك والله يقول في محكم كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾** (٢)، **فكيف كان يعلّمهم ما لا يُحسِن؟! والله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ ويكتب باثنتين وسبعين ـ أو قال: بثلاثة وسبعين ـ لساناً، وإنّما سُمّي الأُمّي لأنّه كان من أهل مكّة، ومكّة من أُمّهات القُرى، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾**» (٣).

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٢) سورة الجمعة: ٢.

(٣) أوائل المقالات المطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد ٤ : ١٣٥ ـ ١٣٧، علل الشرائع ١ : ١٢٤ / ح ١ ـ عنه: بحار الأنوار ١٦ : ١٣٢ / ح ٧٠، وقريبٌ منه رواية عليّ بن أسباط عن أبي جعفر في علل الشرائع ١ : ١٢٥ / ح ٢وبصائر الدرجات: ٢٢٦ / ح ٤ باب في أن رسول الله كان يقرأ ⇦

وعليه فإنّ الله سبحانه وتعالى علَّم نبيَّه العلوم كلَّها؛ ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى * مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى * وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ (١)، فإذَنْ قوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِ مِن كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ (٢)، جاء لدفع ما اتّهموه ﷺ به من أخذه واقتباسه من الأديان السماويّة الأُخرى. قال سبحانه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ فَقَدْ جَاؤُوا ظُلْماً وَزُوراً * وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ (٣)، لأنّ الاقتباس والاستنساخ من الكتب السابقة يحتاج إلى الكتابة والقراءة، وبما أنّ رسول الله ﷺ لم يُعرَف عنه أنّه دخل الكُتّاب أو تعلّم القراءة والكتابة من أحدٍ في الجاهليّة، فكيف به أن يأتي بهذه العلوم الغريبة الّتي هي فوق طاقة البشر. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَـذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ﴾(٤).

فسبحانه وتعالى أراد أن يقول لهم: إنّ محمّد بن عبد الله هو ابن مكّة (أُمّ القُرى)،

ويكتب بكل لسان وفيه: قلت لأبي جعفر: أن الناس يزعمون أن رسول الله لم يكن يكتب ولا يقرأ، فقال: كذبوا لعنهم الله أنى ذلك وقد قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ...﴾ فكيف أن يعلمهم الكتاب والحكمة وليس يحسن أن يقرأ ويكتب.

(١) سورة النجم: ١ ـ ٥.

(٢) سورة العنكبوت: ٤٨.

(٣) سورة الفرقان: ٥.

(٤) سورة النحل: ١٠٣.

وأنتم أعرف بحاله وتاريخه، وأنّه لم يدخل الكُتّاب ولم يتعلّم من أُستاذ، فكيف تدّعون أخذ كتابه عن الأديان الأُخرى؟! ومعناه: أنّه لم يكن محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله يقرأ كتاباً أو يخطّه بيمينه، ولمّا لم يكن منه ذلك، لَم يبقَ ريبٌ بأنّ المنزَل عليه هو من ربّ العالمين، وليس هو تلفيقاً مأخوذاً من كتب السابقين حسبما تزعمون.

نعم، إنّه صلى الله عليه وآله قد استعان ببعض أعدائه في كتابة الوحي لحكمةٍ فاستمع لما قاله الصدوق رحمه الله:

> ووجه الحكمة في استكتاب النبيّ صلى الله عليه وآله الوحيَ معاويةَ وعبدَ الله بن سعد ـ وهما عدوّان ـ، هو أنّ المشركين قالوا: إنّ محمّداً يقول هذا القرآن من تلقاء نفسه، ويأتي في كلّ حادثةٍ بآية ...
>
> فاستعان في كتْب ما ينزل عليه في الحوادث الواقعة بعدوَّين له في دينه عَدْلَين عند أعدائه،ليُعلِمَ الكفّارَ والمشركين أنّ كلامه في ثاني الأمر كلامه في الأوّل،غير مغيَّرٍ ولا مُزالٍ عن جهته، فيكون أبلغ للحجّة عليهم، ولو استعان في ذلك بوليَّين ـ مثل سلمان وأبي ذر وأشباههما ـ لكان الأمر عند أعدائه غير واقع هذا الموقع، وكان يُتخيَّل فيه التّواطؤ والتطابق، فهذا وجه الحكمة في استكتابهما واضحٌ بيّن، والحمد لله (١).

إنّ ظاهر قوله تعالى: ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ**﴾، هو تعليم رسول الله أُمّته الكتابَ كتابةً وتفهيماً، لأنّ من الواضح أنّ (الكتاب) يُطلَق على الألفاظ والمعاني معاً، وهو مثل

(١) معاني الأخبار: ٣٤٧/ ح ١.

قول رسول الله ﷺ: « **مَن حفظ على اُمّتي أربعين حديثاً ...**» [١]. وإنّ حفظ كلام رسول الله لا يختصّ بحفظه عن ظهر القلب، بل الحفظ يتحقق بالكتابة أيضاً، بل قد يمكن القول بأنّ المحافظة عليه بالكتابة هي الأجدر والأنفع، ولهذا نرى العلماء قديماً وحديثاً يؤلّفون كتب الأربعينيّات الحديثيّة ولم يكتفوا بحفظها في الصدور.

ومثل هذا الكلام يأتي في قوله تعالى: ﴿**يَتْلُواْ صُحُفاً مُّطَهَّرَةً**﴾ [٢]، أو في قوله تعالى: ﴿**وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ**﴾ [٣]، وأمثالهما، فكلّها تدلّ بالإطلاق ـ إن لم تكن بالظهور ـ على أنّه ﷺ كان يقرأ ويتلو المكتوب.

وهناك روايات كثيرة اُخرى دالّة على معرفة رسول الله ﷺ بالقراءة والكتابة، منها: صحيحة عبد الرحمان بن الحجّاج، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «**إنّ النبيّ كان يقرأ ويكتب، ويقرأ ما لم يكتب**» [٤].

قال المجلسي ـ بعد ذكره لتلك الروايات ـ:

> كيف لا يَعلم مَن كان عالماً بعلوم الأوّلين والآخرين، أنّ هذه النقوش موضوعةٌ لهذه الحروف؟! ومَن كان يقدر بإقدار الله تعالى على شقّ القمر وأكبر منه، كيف لا يقدر على نقش الحروف والكلمات على

---

(١) اُنظر: مشكاة المصابيح ١: ٦٨ / ح ٢٥٨، كنز العمّال ١٠: ٩٧ و٩٨ / ح ٢٩١٨٢ ـ ٢٩١٩٢.

(٢) سورة البيّنة: ٢.

(٣) سورة الكهف: ٢٧.

(٤) بصائر الدرجات: ٢٤٧ / ح ٥.

الصحائف والألواح؟!(١)

ومن الروايات الصحيحة في هذا الباب: رواية ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، الواردة في كيفية صلح الحديبيّة الطويلة، وفيها:

فدعا رسول الله بالكتب، ودعا أمير المؤمنين وقال له: «**أُكتب**». فكتب أمير المؤمنين: «**بسم الله الرحمن الرحيم**»، فقال سهيل بن عمرو: لا نعرف (الرحمن)، أُكتب كما كان يكتب آباؤك: باسمك اللّهم.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**أُكتب: باسمك اللّهم، فإنّه اسمٌ من أسماء الله**».

ثمّ كتب: «**هذا ما تقاضى عليه محمّدٌ رسول الله والملأ من قريش**».

فقال سهيل بن عمرو: لو علمنا أنّك رسول الله ما حاربناك، أُكتب: هذا ما تقاضى عليه محمّد بن عبد الله، أتأنف من نسبك يا محمّد؟!

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: « **أنا رسول الله وإن لم تُقِرُّوا**»، ثم قال: «**أُمحُ ـ يا عليُّ ـ واكتب: محمّد بن عبد الله**»، فقال أمير المؤمنين: «**ما أمحو اسمك من النبوّة أبداً**(٢)»، فمحاه رسول الله بيده، ثم كتب صلى الله عليه وآله: «**هذا ما**

(١) بحار الأنوار ١٦: ١٣٤ من بيان للمجلسيّ في ذيل الحديث ٧٢.

(٢) إن طلب رسول الله لم يكن مولوياً بل إرشادياً، ومعنى كلام الإمام عليه السلام أن يدي لا تطيق فعل ذلك إذ لا يمكنني أن أمحو اسم النبوة عنك أبدا فليكن ذلك منك، فمحاه رسول الله بيده.

وهذا الشعور الديني لم يختص بالإمام فقط بل هو شعور لجميع المسلمين، ففي المغازي للواقدي ١ : ٦١١ عن واقد بن عمرو قال حدثني من نظر إلى أسيد بن حضير وسعد بن عبادة أخذا بيد الكاتب [وهو أمير المؤمنين علي] فأمسكاها وقالا: لا نكتب إلا محمّد رسول الله وإلا فالسيف ⇦

اصطلح عليه محمّد بن عبد الله والملأ من قريش وسهيل بن عمرو، اصطلحوا على وضع الحرب بينهم عشر سنين ...» (١).

ويدلّ هذا الحديث الشريف بوضوحٍ على أنّ النبيّ ﷺ محا بيده الشريفة لقبه المبارك، ثم كتب بيده الشريفة: «**هذا ما اصطلح عليه ...**»، وهو دالٌّ على معرفته بالقراءة وبالكتابة.

لكنّ العامّة روت هذه الرواية بشكلٍ آخر يرضيها ويسيء إلى النبيّ الأكرم ﷺ ويؤكّد عدم معرفته بالكتابة، فجاءت تلك الرواية المرويّة عندهم ـ وفي بعض كتب أعلامنا أيضاً أخذاً عنهم ـ على هذا النحو:

قال النبيّ لعليّ: «**ضع يدي عليها**»، فوضع عليٌّ يدَ رسول الله عليها،

بيننا: علام نعطى الدنية في ديننا؟ فجعل رسول الله يخفضهم ويومي إليهم أسكتوا ...

فلو كان الأمر مولوياً فلم يخفضهم الرسول ويومي إليهم أسكتوا.

وقد يكون علي عليه السلام امتنع على سهيل بن عمرو ذلك لا على النبي، ويؤيده ما جاء في خصائص أمير المؤمنين للنسائي: ١٤٩ بسنده عن أمير المؤمنين أنّه قال قالوا: لو نعلم أنه رسول الله ما قاتلناه، امحها قلت: هو والله رسول الله وإن رغم انفك لا والله لا أمحوها ...

وفي وقعة صفّين : ٥٠٩ عن أمير المؤمنين : فغضبت فقلت: بلى والله أنّه لرسول الله وإن رغم أنفك [والكلام موجه لسهيل] ...

ومما يجب التنبيه عليه إنّ في الثقات لابن حبان ١ : ٣٠٠ ـ ٣٠١ والكافي ٨ : ٣٢٦ أنّ الإمام امتثل أمر رسول الله دون تلكؤ.

(١) تفسير القمّي ٢: ٣١٢، وانظر: مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٣٨٣ / ٣٦٨٤١، سنن البيهقي ٥: ٦٩ / ح ٨٩٧١.

فمحاها ﷺ(١).

وهذا النص إن صح فإنما فعل رسول الله ذلك أمام قريش لئلّا يتهموه بأنّ القرآن من كلامه.

فضلاً عن ذلك ان رواية وضع الأصبع كذب، يُخطّؤه مطالبته ﷺ الصحابةَ عند مرضه بأن يأتوه بدواةٍ وكتفٍ كي يكتب لهم كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً.

وإنّ الاشتهار بعدم معرفته للكتابة كان لأجل دفع شبهة التأثر بالكتب السماوية والأخذ عن كتب الأحبار والرهبان وأمثال ذلك.

وبهذا القدر نكتفي في توضيح هذه النقطة لننتقل إلى المقدمة الثانية.

---

(١) أنظر: صحيح مسلم ٣: ١٤١٠ / ح ١٧٨٣، مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٣٨٣ / ٣٦٨٤١.

* المقدّمة الثانية:

فسرت مدرسة الخلافة لفظة **الجمع** في رواية أنس بن مالك وأمثاله: «**مات النبيّ ولم يجمع القرآن غيرُ أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد**»[1]، بأنّ معناه: أنّ هؤلاء جمعوا القرآن في الصدور لا في السطور، أي أنّ الجمع عندهم كان جَمْعَ حفظٍ لا جمع تدوينٍ وكتابة.

وهذا التفسير يخالف المألوف عند اللّغويّين، لأنّ الجَمْع لُغَةً يشمل الكتابة والحفظ معاً، وأنّ ترجيح أحدهما على الآخر هو ترجيحٌ بلا مرجِّح، خصوصاً مع معرفتنا بوجود كَتَبَةٍ لرسول الله ﷺ أيام حياته يكتبون الوحي عنه، إذن معنى الجمع واضح عندنا، فما يعني وجود الكتبة لو كان المقصود منه هو الحفظ فقط؟!

بل لماذا يَخُصُّون الجمع بالحفظ، ويُخَطِّؤون التفسير الآخر؟

إنّ وراء هذا سرّاً كامناً، ولا أستبعد أن تكون قد جاءت من أجل حصر الجامِعين للقرآن ـ بحسب زعمهم ـ بالخلفاء الثلاثة لا غير، وذلك بعد نفيهم جمعَ الآخَرين للقرآن كتابةً وتدويناً.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ح ٤٧١٨ ، وفي روايةٍ أُخرى / ح ٤٧١٧: «أُبيّ بن كعب» بدل «أبي الدرداء» ، وهناك اختلاف في أسماء الجامِعين للقرآن وأعدادهم، حتّى أوصلها بعضهم إلى أربعين صحابيّاً.

* الرؤية التصحيحية

وجود مصاحف كتبها الصحابة على عهد رسول الله ﷺ:

من المعلوم بأنّ الكتابة كانت موجودة في مكّة آنذاك، وأنّ القرآن أكّد وجود الاستنساخ والكتابة ولولاه ما عرفوا الاستنساخ، في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾(١)، كما يشهد لذلك قوله تعالى: ﴿**حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ**﴾(٢)، وأمثال ذلك من الآيات الدالة على الكتابة وادواته من القلم والقرطاس و... فلو لم تكن الكتابة مألوفةً والاستنساخ معروفاً عندهم، لما خاطبهم الله بهذه الكلمات.

وقد ذكر المؤرّخون وأصحاب السيَر اسم أربعة عشر صحابيّاً أو أكثر قد جمعوا القرآن وكانت لهم مصاحف على عهد رسول الله ﷺ (٣)، وهم:

أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأُبيّ بن كعب، وابن مسعود، وأبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وسعيد بن عبيد، ومجمع بن جارية، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو زيد الأنصاري، وعبادة بن الصّامت، وأبو أيّوب الأنصاري، وتميم الدّاريّ.

وبالرغم من أنّ أسماء الأربعة الأواخر لم يصلنا شيءٌ عن مصاحفهم، إلّا أنّها كانت موجودة عندهم.

قال الآمدي في كتابه (الأفكار الأبكار): *إنّ المصاحف المشهورة في زمن*

---

(١) سورة الجاثية: ٢٩.

(٢) سورة الإسراء: ٩٣.

(٣) وإن كانت ناقصة.

الصحابة كانت مقروءةً ومعروفة، وكان مصحف عثمان بن عفان آخر ما عُرِض على النبيّ، وكان يصلّي به إلى أن قُبِض (١).

وجاء عن أمير المؤمنين علي عليه السلام ـ ما يؤكّد كونه من الكتّاب وكانت عنده نسخة من المصحف على عهد رسول ـ قوله:

«... فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا أقرأنيها،وأملاها عليَّ فكتبتُها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيتُ آيةً من كتاب الله ولا علماً أملاه عليَّ وكتبتُه منذ دعا الله لي بما دعا ...» (٢).

وممّا يؤكّد وجود مصاحف للصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنهم كانوا يكتبون حديث رسول الله على كل حال حتى جاءهم النهي عنه صلى الله عليه وآله في قوله: «لا تكتبوا عنّي، ومَن كتب عنّي غير القرآن فليمحه» (٣)، الدّالّ على اهتمام الرسول صلى الله عليه وآله بتدوين الآيات كتابة بعد حفظها. وكذا يؤيده ما روي عن ابن مسعود، حيث قال:

قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: «اقرأ عليَّ »، ففتحتُ سورة النساء، فلما بلغت:

---

(١) انظر المجلد الثالث من كتاب نصوص في علوم القرآن للميامي، **فنقول**: لو كان لعثمان بن عفان مصحف أيام حياته وكان من الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله فلماذا يعتمد زيد بن ثابت في كتابة المصحف؟ ولماذا يحتاج زيد إلى شاهدي عدل في تصحيحه للآيات والسور؟!

(٢) الكافي ١: ٦٢ / ح ١ باب اختلاف الحديث.

(٣) صحيح مسلم ٤: ٢٢٩٨ / ح ٣٠٠٤، سنن الدارمي: ١٣٠ / ح ٤٥٠.

﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاَءِ شَهِيداً﴾[١]، رأيت عينيه تذرفان الدمع، فقال: «حسبك الآن ...» [٢].

وحكى الدكتور عبد الصبور شاهين في كتابه (تاريخ القرآن) نقلاً عن (رسالة شواذّ القراءة) للكرماني: بأنّ لحمزة بن عبد المطّلب ـ عمّ رسول الله الّذي استُشهد في اُحد ـ مصحفاً [٣].

ومعنى كلامه بأنّه كان قد جمع النازل من القرآن إلى ذلك الحين بين الدفّتَين.

وأخرج ابن سعد في الطبقات: أخبرنا الفضل بن دكين، حدّثنا الوليد بن عبد الله بن جميع، قال: حدّثتني جدّتي، عن اُمّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث ـ وكان رسول الله يزورها، ويسمّيها الشهيدة، **وكانت قد جمعت القرآن** ـ[٤].

فإذا كان هذا حال النساء في جمع القرآن، فكيف يكون حال الرجال؟

نعم، المصاحف المجموعة آنذاك كانت ناقصةً، وفيها السور التي اُقرّت من قبل الله تعالى إلى ذلك الحين لقوله تعالى: **﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾** وقوله: **﴿ وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾**، ولا كلام في ذلك.

ولا يخفى عليك بأنّ (الجمع) المعنيّ في الأخبار[٥] هو أعمّ ممّا في الصدور أو في السطور، وترجيح أحدهما على الآخر ترجيحٌ بلا مرجِّح، خصوصاً حينما نرى أنّ

---

(١) سورة النساء: ٤١.

(٢) رسائل الشهيد الثاني: ١٣٩ ـ عنه: بحار الأنوار ١٦: ٢٩٤ / ح ١٦٢، و٨٩: ٢١٦ / ح ٢٣.

(٣) تاريخ القرآن: ١٦٠، وقد حقق شواذ القراءات للكرماني الدكتور شمران العجلي.

(٤) الطبقات الكبرى ٨: ٤٥٧.

(٥) أي في الأخبار القائلة بأن فلاناً وفلاناً وفلاناً قد جمعوا القرآن على عهد رسول الله.

الصحابة كانوا قد جمعوا القرآن لكي ينفعوا الآخَرين ويعلّموهم الكتاب العزيز، وأنّ ذلك لا يتمّ على وجهه الأكمل إلّا بالكتابة، خاصّةً لمن كان يجيد القراءة والكتابة من الصحابة. وإن فكرة حصر الجمع بالحفظ كانت فكرة سياسية يقف عليها كل من تصفح الوثائق والمستندات التراثية عند الجمهور.

فالكتابة وبيان وسائلها مذكور في القرآن وهو دليل على اهتمام الإسلام بالقراءة والكتابة، وقد تحدّى سبحانه وتعالى المشركين بأن يأتوه بعشر سور مثل القرآن [١]، وقال تعالى: ﴿ يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾ [٢]، وقوله تعالى: ﴿ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ [٣]، ومعنى هذه الآيات وجود القرآن مكتوباً بين أيديهم، بحيث يمكنهم أن يماثلوه ويعارضوه، فلو لم يكن القرآن معلوماً وموجوداً عندهم لكانت دعوته إيّاهم للمعارضة مع القرآن دعوة إلى المجهول.

ويلفت قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [٤]، إلى معلوميّة مكان الآيات وترتيبها عند المسلمين على عهد رسول الله ﷺ، بحيث لا يمكن لأحدٍ أن يغيّر آية بدل آية أخرى.

ولو لم تكن الكتابة معروفةً، ولم يكن القرآنُ حاضراً موجوداً في الحياة الاجتماعية، فماذا يعني إرسال عمرو بن حزم إلى اليمن لتعليمهم القرآن؟

---

(١) سورة هود: ١٣، قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ﴾.

(٢) سورة البقرة: ١٢٩.

(٣) سورة الزمر: ٢٣.

(٤) سورة النحل: ١٠١.

وماذا يعني قوله عزّ وجل: ﴿**لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ**﴾ [(١)] وخصوصاً للذي يفهم منها المسّ الحسّي لآيات المصحف؟

ألا يدل على وجودها في الخارج؟ وماذا يعني قول رسول الله ﷺ: «**فلا يمسَّ القرآنَ إنسانٌ إلّا وهو طاهر**» [(٢)]؟

وماذا تعني تسمية سورة الحمد بـ (فاتحة الكتاب)؟ أليس في كلّ ذلك دلالة على وجود الكتاب العزيز بين أيدي الناس بفاتحته؟

ثم ماذا يعني المرويّ في صحيح البخاري، عن عبد العزيز بن رفيع، قال:

دخلتُ أنا وشدّاد بن معقل على ابن عبّاس، فقال له شدّاد بن معقل: أتَرَكَ النبيّ ﷺ من شيء؟ قال: **ما ترك إلّا ما بين الدفَّتَيْن** ... [(٣)].

وهذا يعني بأنّ القرآن كان موجوداً بين الدفّتين، ومدوَّناً ضمن قراطيس متعدِّدة.

نحن قد فصلنا الكلام عن ترتيب القرآن وجمعه في عهد رسول الله ﷺ في الصفحات اللاحقة وان جمعه كان جمع كتابةٍ لا جمع حفظ فقط كما يدّعون[(٤)].

---

(١) سورة الواقعة: ٧٩.

(٢) سيرة ابن هشام ٥: ٢٩٤.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٩١٧ / ح ٤٧٣١ الباب ٦ مَن قال لم يترك النبيّ إلّا ما بين الدفّتين. ولا يفوتك التنبيه على أنّ هذه الرواية ومثيلاتها سيقت لنفي كتابة النبي وصية لأمير المؤمنين وباقي الأئمة الاثنى عشر. لكن ذلك لا يضرّ المقام هنا، لأنّ المقصود هو وجود القرآن مكتوباً بين الدفّتين.

(٤) أُنظر ذلك في المرحلتين الثانية والثالثة من المراحل الأربعة في تاريخ القرآن والذي سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى.

* المقدّمة الثالثة:

معركة اليمامة ـ والّتي مات فيها أكثر من سبعمائة صحابي [١] حسبما قيل ـ اصبحت مبررا لمدرسة الصحابة والخلافة للادعاء بضرورة جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ؛ من قبل أبي بكرٍ خوفا على القرآن من ضياعه اثر مقتل هذا العدد الهائل من الصحابة في هذه المعركة، فاقترح على زيد بن ثابت أن يجمعه... إلى آخر القصّة المذكورة في كتب التاريخ والحديث.

وهذا الرأي يتقاطع مع نصوص حديثيّة أُخرى موجودة في كتب الصحاح والمسانيد، مثل النصوص الدالّة على أنّ القرآن كان مكتوباً ومحفوظاً ـ بواسطة كتَبَة الوحي على عهد رسول الله ﷺ ـ فلو كان مكتوبا ومحفوظاً عند آخرين، فلماذا الخوف من ضياعه إذن؟

كما أنّه لا يتّفق مع المرويّ بإسنادٍ صالح من قوله ﷺ: قراءةُ الرجل القرآنَ في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف يضاعف على ذلك ألفَي درجة [٢]. قولِه ﷺ: «ليس شيء أشدّ على الشيطان من قراءة المصحف نظراً» [٣]، وفي هذا

(١) قال البلاذري في فتوح البلدان ١: ١٠: وقد اختلفوا في عدّة من استشهد باليمامة، فأقلّ ما ذكروا من مبلغها سبعمائة وأكثر ذلك ألف وسبعمائة، وقال بعضهم: إنّ عدّتهم ألف ومائتان.

(٢) المعجم الكبير ١: ٢٢١ / ح ٦٠١، مجمع الزوائد ٧: ١٦٥.

(٣) ثواب الأعمال: ١٠٣ باب في ثواب مَن قرأ القرآن نظراً ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٢٠٢ / ٢٣.

السياق ورد النهي عن رسول الله من أن يسافر بالمصحف إلى أرض العدو [١]، وأمثال ذلك ممّا دلّ على وجود مصحف معروفٍ عند المسلمين، مكتوبٍ في قراطيس متعدِّدة يقرؤون فيها.

وتُظهر هذه النصوص خطأ رؤية مدرسة الخلافة من أنّ الخليفة قد خاف على القرآن من ضياعه، وأنّ القرآن لم يُدَوَّن على عهد الرسالة، إذ إنّ الاعتقاد بعدم تدوين القرآن في عهد النبيّ ﷺ يُرجى منه أمورٌ كثيرة، أقلّها حصر فضيلة جمع القرآن بالخلفاء الثلاثة فقط كان هذا مجمل الكلام عن المقدمة الثالثة وإليك:

* الرؤية التصحيحية

قتلى اليمامة مقدِّمةٌ لجمع أبي بكر للقرآن:

نعم إنّ ما جاء عن واقعة اليمامة وكثرة القتلى فيها، واهتمام أبي بكر وعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت بجمع القرآن دون غيرهم من كبار الصحابة، فيه تهويلٌ عظيمٌ وتضخيم أيّما تضخيم، كما فيه أيضاً تعريض بالنبيّ ﷺ والصحابة، لأنّ الكلّ يعلم بأنّ ثلة من الصحابة كانوا قد جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ كتابةً وحفظاً، ونحن قد أتينا بأسماء أربعة عشر منهم، وقد أوصل ابن عساكر كتّاب الوحي إلى ٢٣ صحابياً، وأبو شامة وابن عبد البر إلى ٢٥ صحابياً، وتجاوز شبراملسي ذلك العدد إلى

---

(١) صحيح البخاري ٣: ١٠٩٠ / ح ٢٨٢٨، وصحيح مسلم ٣: ١٤٩٠ / ح ١٨٦٩ رواه بطريق آخر، وفيه زيادة: مخافة أن يناله العدو.

٤٠ صحابياً، وقال الحافظ العراقي في الدرر السنّية:

كتّابه اثنان وأربعونا | زيد بن ثابت وكان حينا
كاتبه وبعده معاوية | ابن أبي سفيان كان واعية[١]

إذن، فجامعو القرآن وكتاب الوحي كثر، وأنّ أبي بكر لم يكن هو الوحيد الّذي جمع القرآن، بل جمعه قبله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وسالم مولى أبي حذيفة، وأُبيّ بن كعب، وأبو موسى الأشعري، وابن مسعود، وغيرهم.

وإنّ ما قيل عن جمع سالم مولى أبي حذيفة للقرآن يؤكّد أنّه كان مجموعاً قبل جمع أبي بكر له، لأنّ سالماً كان قد قُتل في واقعة اليمامة.

بلى، قد بالغ المؤرّخون في عدد قتلى اليمامة، حتّى بلغ عند بعضهم ١٧٠٠ نفر من الصحابة، بينهم سبعمائة قارئ [٢] أو أربعمائة وخمسون قارئاً [٣].

فسبعمائة قارئٍ من جيشٍ بلغ عدده أربعة آلاف وخمسمائة مقاتلٍ في قبال جيش

---

(١) أُنظر: الروضتين لأبي شامة ١: ٥، والاستيعاب لابن عبد البر: ترجمة زيد بن ثابت، والتراتيب الإداريّة ١: ١١٦، وفتح الباري ٩: ٥٢ ، ذكر فيه أسماء ستّة عشر ـ صحابيّاً وصحابيّةً من المهاجرين فقط (عن أبي عبيد)، وشرح النووي ١٦: ١٩ قال: روى غير مسلم حفظ جماعات من الصحابة في عهد النبي وذكر منهم المازري خمسة عشر صحابياً.

(٢) انفرد بهذا الكلام القرطبي في تفسيره ١: ٥٠، ومن روى عنه قال: سبعون قارئاً. أنظر: فتح الباري ٩: ٥٢، والإتقان ١: ١٩٢ و١٩٣، ومناهل العرفان ١: ١٧٤، وهو الثابت في الصحيح كما أشار إليه النووي في شرحه على مسلم ١٦: ١٩، وابن القيّم الجوزية في أعلام الموقعين ٣: ٣٤.

(٣) أُنظر: كنز العمال ٢: ٢٤٣ / ٤٧٦٢ عن الحسن وابن سيرين وابن شهاب قالوا: لما أسرع القتل في قرّاء القرآن يوم اليمامة، فقُتل منهم يومئذٍ أربعمائة رجل ... رواه عن ابن الأنباري في (المصاحف).

مسيلمة الكذّاب البالغ عددهم ٤٠ ألف نسمة فيه تهويلٌ عظيم، لأنّ شهداء الإسلام في غزوة بدر لم يتجاوز عددهم أربعة عشر قتيلاً، وفي واقعة أُحد سبعين قتيلاً، وفي الخندق ستّة قتلى، ولو جمعت جميع شهداء الإسلام لما وصل إلى نصف عدد قتلى واقعة اليمامة، وخصوصاً القرّاء منهم! فما يعني هذا التهويل والتعظيم؟

قال المستشرق كيتاني (Caetani) وتبعه في ذلك بلاشير وشوالي: *لا نجد في لوائح المسلمين الذين سقطوا في ـ عقربا ـ اليمامة إلّا قلائل ممن تنسب اليهم معرفة واسعة بالقرآن [أي أنهم لم يكونوا من المسلمين الأوائل الذين حفظوا القرآن] لأنهم تقريباً ينتمون إلى صفوف المنتمين حديثا للإسلام*[1].

ثمّ شكك شفالي ـ الذي أتم كتاب نولدكه ـ في أسماء شهداء اليمامة التي قدمها كيتاني وأنهم ١٥١ شخصاً فقال عند نقده لروايات جمع القرآن على عهد أبي بكر: *إنّ ربط جمع القرآن بمعركة اليمامة ربطٌ ضعيف جداً. يشير كتاني إلى أنّنا نجد في لوائح المسلمين الذين سقطوا في عقربا قلائل ممن تنسب إليهم معرفة واسعة بالقرآن، وذلك لأنّهم كلّهم تقريباً ينتمون إلى صفوف المهتدين حديثاً. ولهذا السبب، ليس صحيحاً أنّ كثيرين من حفظة القرآن سقطوا في هذه المعركة وأنّ أبا بكر كان قلقاً من هذا، كما تدّعي بعض الروايات. ليس من اعتراض على هذا، طبعاً، إذا افترضنا، أنّ اللائحة التي وضعها كتاني والتي تضم ١٥١ شخصاً ممن فقدوا في المعركة كاملة وأن معرفتنا*

---

(١) تاريخ القرآن لنولدكه ٢: ٢٥٣ وانظر Caetani, Annali dell Islam, vol. ٢, no. ٣٣١ وخاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم : ٧٨.

بحفظة القرآن في ذلك الوقت معرفة كاملة إلى حدّ ما.

في الواقع لا نجد في التقارير التي تمكنت من الوصول اليها الا اثنين ممن سقطوا من الذين يشهد لهم بوضوح معرفتهم بالقرآن [أي كانا من الحافظين له] هما عبد الله بن حفص بن غانم، وسالم من أتباع أبي حذيفة الذي حمل لواء المهاجرين بعده(١).

ومعنى كلامه أنّه ليس بين أولئك القتلى من هم من المسلمين الأوائل وقراء الأمة.

وإذا كان القرّاء قُتلوا بأجمعهم، فهل القتل يتحرّاهم من دون غيرهم؟ وهل تعمّد الخليفة في إرسال القرّاء إلى معركةٍ غير متكافئة ليلقوا حتفهم؟

ولو كان القُرَّاء ـ بمعنى القارئين له بهذا العدد، فجميع المسلمين كانوا يقرؤون القرآن في صلواتهم ـ، فكيف يمكن للشعبيّ إخراج الإمام علي من الجامعين للقرآن والحافظين له؟!

وهل هؤلاء القرّاء المقتولون في اليمامة هم أعظم شأناً من أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب؟!

وكيف يكون القرآن محصوراً في صدور أولئك القرّاء المقتولين في واقعة اليمامة فقط من دون غيرهم من كبار الأصحاب الّذين ما زالوا على قيد الحياة، أمثال: أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وابن مسعود وعبد الله بن عبّاس و...؟

بل لو كان لدينا هذا العدد الهائل من الصحابة القرّاء، أفلا يعني بأنّ القرآن كان متواتراً ومشهوراً عند المسلمين، ولا حاجة في إثباته حينها إلى شاهدَين عادلَين كما أقرّه أبو بكرٍ وعمر في منهجهما في جمع القرآن لاحقاً؟

---

(١) تاريخ القرآن ٢ : ٢٥٣.

ومن هنا قد جاء ابن حجر ليخفّف الوطأة فيما قالوه، إذ قال:

وهذا يدلّ على أنّ كثيراً ممّن قد قُتل في واقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن، لكن يمكن **أن يكون المراد أنّ مجموعهم جَمَعه لا أنّ كلّ فرد جَمَعه** ... [1].

اذن التطرّف والغلوّ بقي موجوداً في النصوص، ولو تأمّلتَ فيما أخرجه ابن أبي داوود عن ابن شهاب الزهري، لاستشممت رائحة التحريف منه فوّاحة، إذ قال:

بلغنا أنّه كان أُنزل قرآنٌ كثير، فقُتل علماؤه يوم اليمامة الّذين كانوا قد وعوه، **ولم يُعلَم بعدهم ولم يُكتب، فلمّا جمع أبوبكر وعمر وعثمان القرآن لم يوجد مع أحد بعدهم** ... [2].

وقد استغل المستشرق جون جيلكرايست هذه الرواية معلقاً عليها بالقول:

ومعنى هذا أنّ الرواية تؤكد سقوط نصوص كثيرة بدليل (لم يعلم) و(لم يكتب) و(لم يوجد مع أحد بعدهم) وأنها ضاعت بقتل من كان يحفظها[3].

واللّافت أنّ هذا الكلام باطل جملة وتفصيلاً وأنّ هؤلاء القرّاء المقتولين بسيف بعض المؤرخين لم يكونوا بهذا العدد الهائل، ولم يكونوا منسيّين في التاريخ، فقد ذكر ابن حزم من هؤلاء القرّاء ٢٠ اسماً [4]، والبلاذري ٢٩ اسماً [5]، اثنا عشر منهم يشتركون

---

(١) فتح الباري ٩: ١٢.

(٢) المصاحف لابن أبي داوود ١: ٢٠٨ / ٨١، وعنه في كنز العمال ٢: ٢٤٧ / ٤٧٧٨.

(٣) مجلة المصباح العدد الخامس الصفحة : ١١٨.

(٤) الفصل ٢: ٦٦.

(٥) فتوح البلدان: ١٠٠ ـ ١٠٢.

مع أسماء ابن حزم، وادّعى ابن الأثير بأنّ خمسة عشر منهم كانوا من الحاضرين في بدر وتسعةً منهم من الحاضرين في أُحد (١)، ولم نقف على أكثر من هذا العدد.

فلو صحّ أنّ أبا بكر استنسخ المصحف من على نسخة رسول الله ﷺ ـ كما قاله ابن حجر(٢) ـ، فهذا يعني بطلان المقولة المشهورة من أنّه وقف على نقصان آيتين من آخر سورة التوبة ثمّ وجدهما عند أبي خزيمة أو خزيمة، وهما قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ**﴾ (٣)، لأنّ العقل والدين يأبيان القول بنقصان نسخة رسول الله ﷺ وتمام نُسَخ الآخرين وكمالها!

فلو كان أبو بكر يخاف حقّاً من ضياع القرآن، لكان عليه أن يزيد من حلقات تحفيظ القرآن في المساجد وتعليمه، أو يأمر الكَتَبَة باستنساخ الموجود من القرآن عند الصحابة وخصوصاً من على نسخ الذين عرضوا قراءاتهم على رسول الله أمثال أبي بن كعب، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ وغيرهم؛ لأنّ الكل يعلم بوجود مصاحف لهؤلاء الصحابة على عهد أبي بكر، فكان عليه أن يأمر باستنساخ نسخ هؤلاء لأنّ «أهل دمشق كانوا يقرؤون بقراءة أُبيّ بن كعب، وأهل الكوفة يقرؤون بقراءة ابن مسعود، وأهل البصرة يقرؤون بقراءة أبي موسى الأشعري، وأهل حمص يقرؤون بقراءة

(١) أُنظر: الكامل في التاريخ ٢: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) انظر كلام البغوي في شرح السنة ٤ : ٥٢٥ أيضاً.

(٣) سورة التوبة: ١٢٨ ـ ١٢٩.

المقداد» (١) لا أن يأتي بمنهج جديد قد يخالف الآخرين فيه.

وعليه، فلو كانت هذه المصاحف والقراءات موجودة عند المسلمين، فلِمَ لا يعتمدها أبو بكرٍ ولا يستفيد منها ـ وهي مصاحف وقراءاتٌ لكبار الصحابة، ورسول الله صلى الله عليه وآله كان قد مدحهم لهذا الغرض ـ من دون أن يبدأ الخليفة العمل من نقطة الصِّفْر وبمنهجيّةٍ جديدة؟

---

(١) تاريخ دمشق ٣٩: ٢٤٢، الكامل في التاريخ ٣: ٨، تاريخ ابن خلدون ٢: ٥٨٣.

ولي تعليق بسيط في المقطع الأخير من النصّ السابق، فالّذي أحتمله هو أنّ أهل حمص كانوا يقرؤون بقراءة مُعاذ بن جبل لا المقداد، لكون معاذ بن جبل قد عاش في حمص فترةً من الزمن، ولعدم وجود أنموذج من قراءة المقداد في كتب المصاحف الموجودة بأيدينا اليوم، فتكون قراءة أهل حمص هي قراءة معاذ لا المقداد كما جاء في النص السابق، وقد يكون جاء ذلك لتقارب رسم خط مقداد ومعاذ، فربما جاء التصحيف من هنا.

ويمكننا أن نعزو سبباً آخر لما رجّحناه، وهو أنّ المقداد كان من أتباع أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وكان لا يتخطّى قراءته أبداً، بل وكان لا يتخطّى فهمه، وأنّ مدينة حمص وقعت تحت سلطة الأُمويّين، وأنّ الذين كتبوا في اختلاف مصاحف الصحابة كانوا من المتعاطفين مع السلطة، وهؤلاء قد قضوا على معالم قراءته. انظر ما رواه سُليم وأنّه سأل أمير المؤمنين عن سبب اختلاف الحديث عن رسول الله قال قلت لأمير المؤمنين: إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً في تفسير القرآن ومن الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله ثم سمعت منك تصديق ما سمعت منهم ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن ومن الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله تخالف الذي سمعته منكم ... . في كتاب سليم بن قيس : ١٨١ وعنه في الكافي ١ : ٦٣ ح / ١.

* المقدّمة الرابعة:

إنّ مدرسة الصحابة والخلافة حصرت جمع القرآن بالخلفاء الثلاثة، وأبعدت عنه الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب وغيرهم، ثمّ ركّزت على عثمان فقط من بين الثلاثة، مع تأكيدها على أنّه هو الذي وحّد المسلمين على مصحف واحد، ثم نسبة رسم المصحف إليه من دون غيره، رغم قولها أنّ عثمان استنسخ مصحفه من نسخة أبي بكر وعمر، كما أوجبت الالتزام برسم المصاحف المرسلة الى الامصار بالرغم من اختلافها بدعوى أن النبيّ قد أقرها، ومن هنا يثار التساؤل: لماذا لا يقال عن تلك المصاحف ورسمها: (المصاحف النبويّة)، أو (المصاحف البكريّة)، أو (العمرية)، بل تكتفي بوصفها بالمصاحف العثمانية؟ ولماذا لا يطلق لفظ (المصحف الإمام) على المصاحف الأخرى المرسلة من قبل عثمان إلى الأمصار بل خص هذا الوصف بالذي كان يقرأ فيه عثمان فقط؟

بل إذا كان رسم الخطّ توقيفيّاً من عند الباري، وأنّه أمضي من قبل الله ورسوله، فلماذا يحرقون المصاحف المدوّنة عند المسلمين؟ ألم تكن تلك المصاحف قد كُتِبَت طبقاً للقواعد التي رسمها رسول الله في الخطّ وعلّمها لمعاوية، حسبما قاله الزرقاني [(١)].

انّ التركيز على اسم عثمان وإبعاد الآخرين عنه، فيه شيءٌ من الإجحاف بحقّ كبار الصحابة الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله صلى الله عليه وآله، والذين اوصى بأخذ القرآن منهم على وجه الخصوص.

---

(١) مناهل العرفان ١: ٢٦٤.

* الرؤية التصحيحية

الغلوّ في عثمان وإقصاء منافسيه:

أجل إنّ مدرسة الخلافة أرادت ـ عبر حصر جمع القرآن بالخلفاء الثلاثة ـ الغلو في عثمان وفي مصحفه رسماً وقراءة، واقصاء منافسيه من كبار القرّاء وانتقاصهم ـ وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام ـ عن الحياة السياسيّة في آنٍ واحد، بل سعت أن تنسب إلى شيعة الإمام عليه السلام كلّ شَين، فقالوا ـ وبئس ما قالوا ـ: إنّ الشيعة تعتقد بأنّ للإمام علي قرآناً غير قرآن المسلمين، وأنّ مصحفه الذي يقرأ به قد رُتّب غير ترتيب المصحف الرائج.

ويلاحظ، انهم قالوا بكل ذلك تهويلا لعملية جمع عثمان، حتى حكي عن الشعبي قوله: **توفي ابو بكر وعمر وعلي رحمهم الله ولم يجمعوا القرآن**. وقال: **لم يختمه احد من الخلفاء غير عثمان** (١).

وروي عن شريك، عن إسماعيل بن أبي خالدٍ أنّه قال: سمعت الشعبيّ يحلف بالله عزّ وجلّ؛ **لقد دخل عليٌّ حفرَته وما حفظ القرآن** (٢)، أو أنّه كان لا يعرف إلّا

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ باب تكرار الكلام والزيادة فيه.

(٢) المصدر نفسه. وقال ابن فارس في الصاحبي: ٣٢٥: وابن قتيبة يطلق إطلاقات منكرة ويروي أشياء شنيعة ـ ثمّ روى الخبرين الآنفين عن الشعبي، وقال: ـ وهذا كلامٌ شنيع جدّاً فيمن يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، فما من آيةٍ أعلم، أبليلٍ نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل.

كما أنّ المقطع الأخير من الخبر لا يتفق مع ما تواتر من أنّ أمير المؤمنين عليّاً كان أعلم الناس بما ⇦

سورة ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [١].

وروي عن يزيد بن هارون أنّه قال: لا خلاف بين المسلمين في أنّ عبد الله بن مسعود مات وهو لا يحفظ القرآن كلّه [٢].

كل هذه المحكيات تؤكد تبني اتجاه خاص لرؤية خاصة في جمع القرآن وتكشف مدى اصرارهم على حذف اسماء كبار الصحابة من منافسي عثمان من الذين تلقوا القرآن وعرضوه على رسول الله كأمير المؤمنين علي وابن مسعود وأُبي ومعاذ وغيرهم، ونسبة اشياء باطلة الى هؤلاء وغيرهم.

وترى الأمر نفسه [٣] فيما قاله ابن حجر تعليقاً على ما أخرجه ابن أبي داوود في (المصاحف) من طريق ابن سيرين، فقال:

> قال علي: «لمّا مات رسول الله، آليتُ أن لا آخذعلَيَّ ردائي إلّا لصلاة جمعة، حتّى أجمع القرآن، فجمَعَه»: ... ثمّ علّق ابن حجر قائلاً: **فإسناده ضعيفٌ لانقطاعه، وعلى تقدير أن يكون محفوظاً فمراده بجمعه حفظه في صدره!!** [٤]

قالوا بكلّ ذلك في الإمام علي، وقالوا بمثله من المفتريات في ابن مسعود وابن

بين اللّوحين.

(١) سورة الأعلى: ١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٣.

(٣) أي إقصاء أمير المؤمنين علي بن ابي طالب.

(٤) فتح الباري ٩: ١٣.

عبّاس وأُبّي وغيرهم من كبار القرّاء المنافسين لعثمان في أمر القرآن.

وفي المقابل رفعوا بضبع عثمان بن عفّان وزيد بن ثابت، حتّى قالت نائلة بنت الفرافصة الكلبية ـ زوجة عثمان ـ للّذين دخلوا عليه:

إن تقتلوه أو تَدَعُوهُ، فقد كان يحيي اللّيل بركعةٍ يجمع فيها القرآن (١).

وكلامُ ابن حجر الآنف ـ في تضعيف جمع الإمام ـ متهافتٌ وغير صحيح يعرفه طالب العلم فضلاً عن العلماء (٢)؛ لأنّ خبر جمع أمير المؤمنين عليه السلام للقرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله قد روي بطرق كثيرة (٣) غير ما أخرجه ابن أبي داوود (ت ٣١٦ هـ)، وحتّى المرويّ عن ابن سيرين على وجه الخصوص فإنّه روي بطرق أُخرى عنه ليس فيها أشعث بن سوار الكندي.

فلماذا يكتفي ابن حجر بالإشارة إلى ما رواه ابن أبي داوود ولا يشير إلى رواية غيره، مثل رواية عبد الرزاق بن همّام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، عن معمّر، عن أيّوب،

---

(١) المصنّف ١: ٣٢٣ / ح ٣٦٩٠، ٢: ٨٩ / ح ٦٨١٧، المعجم الكبير ١: ٨٧ / ح ١٣٠، وانظر: كتاب الزهد لابن المبارك: ٤٥٢ / ح ١٢٧٧.

(٢) فإنّه أراد أن يعلق على ما رواه ابن ابي داود السجستاني في المصاحف وقوله: **وقال أبو بكر: لم يذكر المصحف أحد الا أشعث [بن سوار الكندي] وهو لين الحديث، وانما رووا (حتي أجمع القرآن): يعني اتم حفظه، فإنّه يقال للذي يحفظ القرآن قد جمع القرآن.**

(٣) ستقف عليها عند جمع الإمام علي عليه السلام للقرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في صفحة ٢٩٩.

عن عكرمة مثله أو قريباً منه[١]، مع أن إسناده صحيح على شرط البخاري.

أو رواية ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في طبقاته، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيّوب وابن عون، عن محمّد مثله[٢]، وإسناده صحيح ايضا.

أو رواية ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، عن يزيد بن هارون قال: أخبرنا ابن عون، عن محمّد مثله[٣]. وإسناده صحيح على شرط الشيخَين.

أو رواية البلاذري (ت ٢٧٩ هـ) في (أنساب الأشراف)، عن مسلمة بن محارب، عن سليمان التيمي[٤] وعن ابن عون، عن ابن سيرين[٥]، وإسناده حسن.

وفي آخر: سلمة بن الصقر وروح بن عبد المؤمن قالا: حدّثنا عبد الوهاب السقفي، أنبأنا أيّوب عن ابن سيرين مثله، وإسناده حسن.

أو رواية ابن ضريس (ت ٢٩٤ هـ)، بإسناده عن هوذة بن خليفة، حدّثنا عوف، عن محمّد بن سيرين، عن عكرمة مثله أو قريباً منه[٦]، وإسناده صحيح على شرط البخاري.

---

(١) المصنف لعبد الرزاق ٥ : ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥ باب بيعة أبي بكر، شواهد التنزيل للحسكاني ١ : ٣٧.

(٢) الطبقات الكبرى ٢ : ٣٣٨.

(٣) المصنف لابن ابي شيبة ٦ : ١٤٨ / ح ٢٠٢٣٠.

(٤) أنساب الأشراف ٢ : ٢٦٨ / ح ١١٨٤ أمر السقيفة وبيعة أبي بكر.

(٥) أنساب الأشراف ٢ : ٢٦٩ / ح ١١٨٧ أمر السقيفة وبيعة أبي بكر.

(٦) فضائل القرآن لمحمد بن أيوب بن الظريس : ٣٦ / ح ٢٢.

فلماذا يذكر ابن حجر طريق ابن أبي داوود عن ابن فضيل عن الأشعث عن محمّد بن سيرين فقط، ولا يذكر ما رواه غيره عن ابن سيرين؟ هذا **أولاً**.

و**ثانياً**: أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ليس كغيره من الصحابة، فهو أوّل القوم إسلاماً، وقد كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله في كلّ المواقف والمشاهد، يتبعه اتّباع الفصيل أثَرَ أُمّه، وهو ابن عمّه، وزوج ابنته، وأبو وُلده، وقد كان يعرف القرآن كما أُنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد دَوَّن كلّ ما أُنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أتى بكلّ ما جاء عنه في تفسيره وتأويله، وقد كتب كلّ ذلك بخطّه عليه السلام، فقال:

«**فما نزلت على رسول الله آيةٌ من القرآن إلّاأقرأنيها وأملاها علَيّ، فكتبتُها بخطّي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها** ...» إلى آخر الخبر [1].

وقد كان عليه السلام يكتب كلّ تلك الأُمور **في ملَقٍ فيه** صلى الله عليه وآله بيده [2]، وكان القرآن يَقَرُّ في صدره كما يَقَرُّ في صدر رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعن العباس بن معروف، عن حمّاد بن عيسى، عن ربعي، عن زرارة، عن أبي جعفرٍ عليه السلام قال: «**كان جبرئيل يملي على النبيّ، وهو يملي على علي** ...» [3].

ويتضح مما قلناه أنّ تلك الأخبار المتناسية لأسماء كبار الصحابة من قائمة جمع

---

(١) الكافي ١: ٦٤ / ح ١ باب اختلاف الحديث.

(٢) أُنظر: الكافي ١: ٢٣٩ / ح ١ باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة.

(٣) بحار الأنوار ١٨: ٢٧٠ / ح ٣٤ ـ عن: بصائر الدرجات: ٣٤٢ / ح ٥ باختلافٍ يسير.

القرآن، هي التي دعتتنا للقول بوجود اصابع أموية في بثّ أمثال هذه الأفكار بين المسلمين، وبالتالي تهويل أمر جمع عثمان بن عفّان ـ شيخ بني أُميّة ـ للقرآن والرسم العثماني أكثر ممّا يلزم.

لقد تجاوز التشكيك في جمع رسول الله للقران مداه حتى جرّأ بعض المستشرقين أمثال آلفونس مينكانا (١٨٨١ ـ ١٩٣٧ م) ونولدكه على انكار جمع القرآن على عهد الشيخين أيضاً بدعوى *أنّ أخبارها لم تسبق ابن سعد (ت ٢٢٩ هـ)، كما لم يأت اسم ابي بكر وعمر ضمن الجامعين للقرآن على عهد رسول الله في طبقات ابن سعد، في حين جاء ذكر أسماء غيرهما من الصحابة، وأن مجيء خبر جمع القرآن على عهد عثمان في صحيح البخاري ليس له قيمة علمية، لأنه جاء في كتاب متأخّر مات صاحبه بعد ربع قرن من وفاة ابن سعد* [١].

فمما قاله نولدكه بهذا الصدد: إلّا أنّه بالإمكان الآن إيضاح تناقض آخر ملفت مع النظرة السائدة. فثمّة عدد غير قليل من الروايات التي تذكر بهدوء، ودونما أثر دفاعيّ ضدّ أراء مختلفة، سلسلة كاملة من الأشخاص بأسمائهم، كانو قد جمعوا القرآن في أيّام النبيّ. يخصّص ابن سعد لهذا الموضوع فصلاً كاملاً، مع أنّه في مواضع أخرى من عمله يعتبر الخلفاء الأوّلين أوّل من نظّم النسخ القرآنية وجمعها. في هذه الظروف لا يمكن الشكّ بأنّ هذه الروايات تقدِّم تفسيراً خاصّاً لموضوعنا. ففي الواقع، لا تشير الجملة المستعملة في هذه التقاليد، «جمع القرآن» إلى جمع نصوص الوحي في كتاب،

---

(١) خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم: ٩٢ (كتاب فارسي).

ولكن كما تقرّ السلطات التفسيرية المحمّدية المهتمة بالحديث، إلى حفظ في الذاكرة. هكذا يبقى أن نعرف بطبيعة الحال، ما إذا كان كلّ من الجامعين قد حفظ كلّ نصوص الوحي أو أجزاء كبيرة منها في ذهنه. كما سوف نرى لاحقاً، فإنّ حفظ النصوص المقدّسة غيباً كان، في كلّ الأزمنة، الأمر الأساسي، في حين أنّ التناقل المكتوب لنصوص الوحي كان ينظر إليه دائماً بكونه واسطة لبلوغ الغاية.

لا تختلف آراء الروايات المختلفة في شأن عدد من تدعوهم جامعين للقرآن، بل أيضاً في أسمائهم. فأكثر ما نقع على الأسماء الأربعة الآتية: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد الأنصاري. في الصيغ المختلفة لهذه الرواية تظهر إلى جانب ذلك أسماء أخرى كثيرة جديدة، مثل أبي الدرداء، وعثمان، وتميم الداري، وعبد الله بن مسعود، وسالم بن المعقل، وعبادة بن الصامت، وأبي أيوب وسعد بن عبيد، ومجمَّع بن جارية، وعبيد بن معاوية، وعلي بن أبي طالب.

من بين هؤلاء الأشخاص سيصادفنا لاحقاً أيضاً علي وسالم وزيد وأبي وابن مسعود كأشخاص عملوا افتراضاً أو فعلاً على المجموعات القرآنية المكتوبة ... إلى آخر كلامه.

بلى أن نتيجة اضطراب مرويات مدرسة الخلافة جعلت هذا المستشرق أو ذاك يزعم أنّ جمعه كان في عهد عبد الملك بن مروان وذلك بسعي الحجاج بن يوسف الثقفي، منوّهين إلى أن هذه الرؤية كانت قد طرحت قبل ذلك من قبل المستشرق

«كازانوا» [١] لكن مينكانا أتى بشواهد أخرى تدعم كلامه.

فطرح هكذا رؤى من قبل رجل دين نصراني له توجهات ضد الإسلام مثل مينكانا ليس ببعيد بنظرنا، فقد كتب هذا النصراني عشرات المقالات ضد الإسلام في المجلات الأوربية.

فكلام «بل كازانوا» و«مينكانا» وأمثالهما وإن كان باطلاً بلا ريب[٢]، وذلك لأن رسول الله كان قد جمع آيات وسور كتاب ربّه في اللقاء الثنائي بينه وبين جبرئيل في كلّ عام، لكن من المؤسف له أن ترى مستنَد كلام هذا المستشرق أو ذاك مأخوذاً من الكتب التراثية للجمهور وهذا مما يحز في النفس.

واللافت في الأمر أيضاً انّ الناس في عهد الشيخين لم يكونوا يخافون من ضياع القرآن، لأنّه كان مقروءاً ومعروفاً ومتداوَلاً عندهم، وهذا التخوّف المزعوم إن كان موجوداً بينهم فهو مختصٌّ بأبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت لا غير، لأمرٍ ما!

فمدرسة الصحابة والخلافة كثيراً ما تتضارب في نصوصها وأقوالها، فتارة تضعف أخبار مصحف الإمام علي عليه السلام، وتنسب إلى ابن مسعود حذفه المعوَّذتين والفاتحة من مصحفه، وتقول بإتيان أُبيّ بن كعب سورتَي الخلع والحفد في مصحفه خلافاً لجميع المسلمين، وأمثال ذلك.

---

(١) Paul Casanova, Mohammed et la fin du monde, paris, ١٩١١, p. ١٤١.

(٢) وقد رده بلاشير وغيره، أُنظر كتاب خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم: ٩٩ (كتاب فارسي).

وأُخرى تعدّ أُبيّ بن كعب ضمن لجنة المصاحف، مع أنّه ـ كما سيتضح ـ قد توفّي قبل تاريخ جمع المصاحف.

وثالثة نرى اتباع مدرسة الخلافة ينقلون عن أبي عبد الرحمان السلمي ما يدلّ على كونه من خواصّ الإمام عليّ عليه السلام الآخذين عنه، وقوله: قرأتُ على عليٍّ أمير المؤمنين رضي الله عنه القرآنَ كثيراً، وأمسكت عليه المصحف فقرأ عليَ (١).

وأُخرى ينقلون عنه ما يدلّ على مضادّته للإمام عليه السلام ورواية أخبارٍ مُسيئة فيه عليه السلام، وهذا ما يؤكد قولنا بوجود ما يدلّ على تبنّي اتجاهٍ خاصّ لرؤيةٍ خاصّة ولهدف خاص(٢).

بل العجب من كل ذلك أنّهم يأتون بأسماء صحابةٍ آخرين مع الإمام عليٍّ عليه السلام زعموا انّ السلمي أخذ عنهم، في حين انّ التحقيق عندنا أثبت التشكيك (٣) في أخذه منهم، بل لم يأخذ السلمي منهم بلا ريب، وغرضهم من ذلك التشكيك بجمع أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام للقرآن، وحشر أسماء آخَرين معه في هذه الفضيلة التي خصّها الله ورسوله به.

أجل، إنّهم تفوّهوا بهذه الأقوال وشكّكوا في بعض الأخبار كي يسلبوا فضيلة جمع القرآن عن أمير المؤمنين، لأنّها من الفضائل المهمّة له، وبها تتمّ حيازته الثقلين معاً،

---

(١) كتاب السبعة في القراءات: ٦٨.

(٢) سنعود إلى هذا المبحث إن شاء الله عند كلامنا عن القرّاء والإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام.

(٣) حسبما سنوضّحه لاحقاً تحت عنوان (سماع السلميّ من عليٍّ عليه السلام لا من غيره) انظر صفحة ٣٩٧ من هذا الكتاب.

فهو أبو العترة من جهة، وجامع الثقل الأكبر ـ أعني القرآن الكريم ـ من جهةٍ أُخرى.

فهؤلاء كانوا لا يريدون أن يعطوا عليّاً ما أعطاه الله ورسوله، فسعوا جادِّين جاهدين لتحريف المسيرة ورسم البديل لأنفسهم ثم للخلفاء من بعدهم، فسلبوا **أوّلاً** الخلافة منه، **ثمّ** حاولوا أن يسلبوه كلَّ فضيلة، وكانت فضيلة جمع القرآن بين الدفّتين ممّا سلبوه أيضاً، متظاهرين بحرصهم على الحفاظ على القرآن المجيد وخوفهم من ضياعه، فبدؤوا بجمع القرآن من نقطة الصفر تحت غطاء التثّبت والضبط، وعملهم هذا وإن كان في الظاهر مقبولاً، لكنه في العمق كان فيه إساءةٌ إلى القرآن، والمساس بتواتره، وتعريض برسول الله ﷺ، وبالصحابة العلماء القرّاء، كأُبَيّ وابن مسعود وأبي الدرداء، وعلى رأسهم التعريض بأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذين ذكرهم الذهبي في الطبقة الأولى من أعيان القراء.

قال محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في تفسيره (مصابيح الأسرار)، موضّحاً هذا الأمر:

> ... ودع هذا كلّه، كيف لم يطلبوا جمع عليّ بن أبي طالب؟ أوَ ما كان أَكْتَبَ من زيد بن ثابت؟ أوَ ما كان أَعْرَبَ من سعيد بن العاص؟ أوَ ما كان أقرَبَ إلى رسول الله من الجماعة؟ بل تركوا بأجمعهم جَمْعَه، واتّخذوه مهجوراً، ونبذوه ظهريّاً، وجعلوه نسياً منسيّاً؟
>
> وهو لمّا فرغ من تجهيز رسول الله وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، آلى أن لا يرتدي برداءٍ إلّا لـجُمعة، حتّى يجمع القرآن، إذ كان مأموراً بذلك أمراً جَزْماً.
>
> فجمَعَه كما أُنزل، من غير تحريفٍ وتبديلٍ وزيادةٍ ونقصان، وقد كان

أشار النبيّ إلى مواضع الترتيب والوضع والتقديم والتأخير.

قال أبو حاتم: إنّه وضع كُلَّ آية جنب ما يشبهها..

إلى أن يقول محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: بلى والله، إنّ القرآن محفوظ، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [(١)]، وأمّا حفظه بحفظ أهل البيت، فإنّهما لا يفترقان قط، فلا وَصْلُ القول ينقطع؛ لقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ**﴾ [(٢)]، ولا جَمْعُ الثَّقَلَين يفترق؛ لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ [(٣)].

فنُسخَتُه إن كانت عند قومٍ مهجورة، فهي بحمد الله عند قومٍ محفوظةٍ مستورة، ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ**﴾ [(٤)].

ولم يُنقَل عنه عليه السلام إنكارٌ على ما جمعه الصحابة، لا كما قال عثمان: أرى فيه لحناً وستقيمه العرب، ولا كما قال ابن عباس: إنّ الكاتب كتبه وهو ناعس. بل كان يقرأ من المصحف ويكتب بخطّه من الإمام [(٥)].

وكذلك الأئمّة من وُلده، يتلون الكتاب على ما يتلونه ويعلّمون

---

(١) سورة الحِجر: ٩.

(٢) سورة القصص: ٥١.

(٣) سورة القيامة: ١٧.

(٤) سورة البروج: ٢١ و٢٢.

(٥) بتصوري أنّ المقصود منه أنّه كان يكتب من مصحف الإمام علي ويؤيده ما جاء عن ابن مسعود في سعد السعود.

أولادهم كذلك.

والله تعالى أكرم وأمجد من أن يدع كتابه الكريم المجيد على لَحْنٍ حتّى تقيمه العرب، ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لاَ يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ (١).

ولا يُستبعَد أن يكون لكتابه المنزَل نسختان لا تختلفان اختلاف التّضادّ، وكلاهما كلام الله عزّ وجلّ ... (٢).

مع التأكيد على أنّ سياسة الإقصاء من قبل الخلفاء ـ في جمع القرآن ـ لا تختصّ بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وإن كان هو الشاخص والبارز في هذه العمليّة، بل تعدّت إلى غيره من الصحابة.

إذ لم ينتدب أبو بكر معاذَ بن جبل إلى كتابة المصحف في أيّامه مع أنّه كان حياً يرزق.

كما ترك عمر بن الخطاب قراءة سيد القراء أُبيّ بن كعب بدعوى أنه أقرأ للمنسوخ (٣).

وأُبعد وأُقصي ابن مسعود من الكوفة أيّام عثمان بن عفان، ولمّا دخل المدينة المنوّرة

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٦ و٢٧.

(٢) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ١ : ١٣ ـ ١٥ من مقدمة المؤلف.

(٣) أنظر: تاريخ ابن شبة ٢: ٣٧٧ / ح ١١٧٦، كنز العمال ٢: ٢٥١ / ح ٤٨٠٨، فتح الباري ٨: ٦٤٢، الدر المنثور ٨: ١٦١.

نبزه عثمان بـ (دُوَيْبَّة سوء) [١].

وقال الحجاج عن مصحف ابن مسعود بأنّه ما هو إلّا رَجزٌ من رجز الأعراب [٢]..

واتُّهم ابن عبّاس ـ حبر الأُمّة ـ في العصور المتأخّرة بروايته الإسرائيليّات في القرآن، كلّ ذلك استنقاصاً لمناوئي عثمان!

ومن هنا يحق لنا تكرار ما قلناه في سر التركيز على اسم عثمان وإبعاد الآخرين عنه، وانّ في ذلك شيئاً من الإجحاف والهضم بحقّ كبار الصحابة ـ الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، والذين أوصى بقراءتهم رسول الله ـ على وجه الخصوص.

وتفوح منه أيضاً رائحة تبني الأُمويّين لذلك، إذ كيف لا يعرف لأمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب عليه‌السلام قراءة صحيحة، ولم يصحّ وجود مصحفٍ له، وهو الجامع للقرآن والكاتب له، وأصل قراءتنا اليوم مأخوذةٌ عنه بحسب اعتراف الجميع ـ من خلال أربعة قرّاء من السبعة ـ، وهو العالِم بالقرآن، نزل بليلٍ أم بنهار، في سهلٍ أو جبل، وهو القائل ـ بعد وفاة رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ـ: «**لا أخرج من بيتي حتّى أجمع القرآن**» [٣]؟

ألم يكن من حقنا أن نسأل: كيف يترك ولا يعتمد مصحف علي بن أبي

---

(١) أنظر: أنساب الأشراف ٦: ١٤٦ / ح ١٣٦٦.

(٢) سنن أبي داوود ٤: ٢١٠ / ح ٤٦٤٣، مستدرك الحاكم ٣: ٦٤١ / ح ٦٣٥٢.

(٣) أُنظر: المصاحف لابن أبي داوود ١: ١٦٩ / ح ٣١، ومصنّف عبد الرزّاق ٥: ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥، طبقات ابن سعد ٢: ٣٣٨.

طالب عليه السلام الذي هو باب مدينة علم الرسول، وأعلم الصحابة وأقضاهم وأقرؤُهم ويعتمد مصحف عثمان وزيد بن ثابت؟

وإذا كان القرآن وعلومه هو ممّا ورثه أمير المؤمنين عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله، فلماذا يُقصى الإمام، ويُقصى غيره ـ كابن مسعود وأُبيّ بن كعب ـ وهم من أَقْرَإِ الناس للكتاب العزيز [1]، ويُؤتى بأمثال زيد بن ثابت اليهودي ذي الذؤابتَين؟! [2]

إنّه سؤالٌ محيِّر للعقول وهو يبحث عن إجابة!

وإذا تنزلنا وقلنا بأنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب هو كأحد المسلمين وليس له ميزة على غيره من الصحابة في القرآن وفي غيره، فكيف يذهبون الى أنّ القراءة الرائجة اليوم بين المسلمين هي محكيّة عنه عليه السلام، وأنّ مصحف الكوفة هو أضبط المصاحف حسبما يقولون.

ومما تجدر الإشارة إليه بأنّ قراءة أهل الكوفة كانت هي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود لا غير.

ويؤيد هذا الاتجاه قول الدكتور طيار آلتي قولاچ في مقدّمته على المصحف الشريف المنسوب للإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام (نسخة صنعاء)، والّذي طبعته

---

(١) أنظر **عن ابن مسعود**: تاريخ بغداد ٤: ٣٢٦ / ٢١٣٨، البحر الرائق ٤: ٣٧٢، المبسوط للسرخسي ٦: ١٢٤، **وعن أُبي**: صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ٤٧١٩، وكنز العمال ٢: ٢٤٥ / ٤٧٦٨.

(٢) هذا هو تعبير ابن مسعود عن زيد قالها تعريضاً به. أنظر: سنن النسائي (المجتبى) ٨: ١٣٤ / ٥٠٦٤، مسند أحمد ١: ٤١١ / ٣٩٠٦.

منظمة التعاون الإسلامي (IRCICA):

... إملاء مصحف الكوفة الّذي هو مرجع قراءة عاصم بن بهدلة برواية حفص، إذ المعروف أنّ نحو ٩٠ ٪ من مسلمي عالم اليوم يفضّلون رواية حفص، ويبدو من تدقيقنا أثناء هذه الدراسة في مواضع الخلاف بين مصاحف عثمان، أنّ طريقة إملاء مصحف الكوفة كانت هي المفضَّلة، سواء أكان في طبعة القاهرة من خلال أعوام (١٣٣٧ هـ، ١٣٤٢ هـ، ١٣٥٤ هـ، ١٣٥٧ هـ)، أم كان في المصحف المطبوع في المدينة المنّورة باسم الملك فهد بن عبد العزيز اعتباراً من سنة ١٤٠٥ هـ، ولكنّ حفصاً... [١].

ومن هنا نستطيع التأكيد أنّه لا يصحّ ما قالوه بأنّ المراد من مصحف الكوفة هو ذلك المصحف المرسل من قبل عثمان إلى أهلها، وحتّى لو كان ذلك فقراءة علي بن ابي طالب وابن مسعود هما الأشهر والأضبط، فما عدا ممّا بدا يا علماء تاريخ القرآن؟!

---

(١) المصحف الشريف المنسوب لعليّ بن أبي طالب عليه السلام (نسخة صنعاء) الفصل الثالث من المقدّمة: ٦٩.

* المقدّمة الخامسة:

التأكيد على مشروعيّة تعدّد القراءات ـ في عهد الشيخين ـ وانها جاءت وفقاً لتفسيرهم الحديث الشريف «**نزل القرآن على سبعة أحرف**» (١)، والّذي استُغِلّ من قبل أعداء الدين قديماً وحديثاً للطعن فيه.

فلو ثبت جواز تعدّد القراءات عن رسول الله ﷺ، لكان هذا مخالفا لما فعله عثمان في توحيدها على قراءة واحدة (٢)، إذ إنّها لو شرّعت التعدّدية في القراءات ـ بالعنوان الثانويّ ـ سعةً للمسلمين ورحمةً بهم، فلماذا يضيّقها عثمان ويُلزمهم بالأخذ بقراءةٍ واحدة؟

وما هي حال القراءات الستّة الأُخرى المشروعة دينياً ـ حسب الفرض ـ والمحظورة سياسيّاً بعد عثمان؟

ولو كانت المصلحة تقتضي توحيد القراءات، فكيف يعرف هذه المصلحة عثمان وحذيفة وزيد، ولا يعرفها رسول الله ﷺ، ولا يتفطّن لها أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهم من عيون الصحابة وكبار قُرّائهم؟!

ونستطيع القول أيضاً ان السعة التي منحها الله ورسوله ﷺ للعربي ولغيره ـ

---

(١) صحيح البخاري ٤ : ١٩٠٩ باب أُنزل القرآن على سبعة أحرف وفيه حديثان، صحيح مسلم ١ : ٥٦٠ باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وفيه عدّة أحاديث.

(٢) ستقف على تلك النصوص في آخر المجلد الثاني من هذا الكتاب (توحيد المصاحف).

الّذي لا يطيق التلفّظ بالمنزَل على صدر النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله ـ قراءة ﴿**حَتَّى حِين**﴾ [(١)] بـ (عتّى حين) [(٢)]، و﴿**إِنَّا أَعطَيناكَ الكَوْثَرَ**﴾ [(٣)] بـ (إنّا أنطيناك الكوثر) (٤) وأكثر من ذلك فانه قد ورد في بعض الاخبار أنّ الله سبحانه يرفع قرآن الأعجميّ عربيّاً (٥)، سعةً ورحمةً وتفضّلاً، لكن هذا لا يعني تجويزه القراءات الخاطئة للعربيّ القرشي أيضاً، أو سماحه للعربيّ الفصيح أن يقرأ القرآن بالمعنى أو بأي شكل ارتضاه ما لم يجعل آية رحمة آية عذاب هذا مجمل الكلام في المقدمة الخامسة وإليك تفصيل ذلك من خلال الرؤية التصحيحية:

(١) سورة الذاريات: ٤٣.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود. اُنظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣: ١٨١ مادّة عتا.

(٣) سورة الكوثر: ١.

(٤) أنظر: فتح الباري ٨: ٧٣١.

(٥) ففي الكافي ٢: ٦١٩ / ح ١ باب أن القرآن يرفع كما أنزل، عن الصادق قال: قال النبي: إن الرجل الأعجمي من أمتي ليقرأ القرآن فترفعه الملائكة على عربيته.

* الرؤية التصحيحية

تعدّد القراءات تخالف الوحدة فيه، وهو المبّرر لتشريع القراءات الجديدة:

إنّ فكرة مشروعيّة تعدّد القراءات، والقراءة بالمعنى، والأخذ بالمترادف في القرآن، وقراءة القرآن بأيّ نحوٍ كان، بشرط أن لا تصير آية رحمة آيةَ عذاب وآيةُ عذابٍ آية رحمة [1]، وأمثال هكذا آراء تسيء إلى قدسيّة النصّ القرآنّي، وهذا الأمر يدركه مَن له أدنى معرفة واعتقاد بإعجاز القرآن الذي لا يتوافق مع هكذا أقوال.

فهل يُعقَل بأن يكون النصّ مقدّساً مع تعدّد ألفاظه وأشكاله؟! وهل سمعت أنّ ملِكاً أو رئيساً أصدر مرسوماً ملكيّاً أو جمهورياً على سبعة أشكال وصور؟! إنّ لهذا من الغرابة ما لا يمكننا قبوله، وهذا هو الذي جعل بعض المستشرقين يسخّفون قرآننا ويقولون بأشياء قبيحة فيه، إذ قال جولد تسهير في (مذاهب التفسير الاسلامي):

فلا يوجد كتاب تشريعي اعترف به طائفة اعترافاً عقدياً على أنه نص منزل أو موحى به، يقدم نصه في أقدم عصور تداوله مثل هذه الصورة من الاضطراب وعدم الثبات، كما نجد في نص القرآن. [2]

---

(١) أُنظر: الأحرف السبعة للداني: ٢١ / ح ٨، وسنن البيهقي ٢: ٣٨٤ / ح ٣٨٠٢.

(٢) مذاهب التفسير الاسلامي لجولد تسهير: ٤ وقال بمثل هذا الكلام كانون سل أيضاً أنظر مجلة المصباح العدد الخامس الصفحة ١٤٢ مقال الاستاذ عبدالجبار الشاطي (كانون سل وكتابه تدوين القرآن).

وكلام هذا المستشرق باطل جملة وتفصيلاً. لأنّه خلط الحابل بالنابل، لأنّ النصّ القرآني نص واحد لا اختلاف فيه، وتعدّد الوجوه والقراءات جاء متأخراً بعد زمن الرسول ﷺ، ولذلك لا يعتنى بها في الصلاة ولا تجزي ولا تجوز القراءة إلا بالثابت المشهور.

والذي يحز في النفس بأن مستمسك هؤلاء هي الروايات الموجودة في كتب الجمهور وهي التي تصور المسالة هكذا، في حين لم يكن كما قالوه؛ إذ بقي القرآن معجزة على مر الازمان والدهور.

بل كيف يمكن أن يُتصوَّر هذا في القرآن المعجِز الّذي فاق كلّ نصوص البشر، والّذي فيه من العلوم فوق ما يتصوّره الناس.

وقد أفرد ابن أبي الإصبع المصري (٥٨٥ ـ ٦٥٤) في كتابه (التحبير) باباً أسماه (باب الإبداع)، أشار فيه إلى عشرين ضرباً من البديع في الآية ٤٤ من سورة هود فقط، وهي قوله تعالى: ﴿ **وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾ (١)، وقال: إنّ قريشاً لـمّا نزلت هذه الآية عمدت إلى معلّقاتها فأنزلتها من جدران الكعبة.

فهل يبقى القرآن ـ وهو بهذه المنزلة من الإعجاز ـ على إعجازه لو اعتقدنا بجواز الأخذ بالمترادف أو صحة القراءة بالمعنى فيه؟

---

(١) أُنظر: الإتقان ٢: ٢٥٨ الباب ٤٣ الإبداع، وخزانة الأدب ٢: ٢٩١.

وأُجيز بأن يُقرَأ بأيّ شكلٍ كان، بدعوى أنّه جاء من باب هلمّ وتعال؟! (١)

إن هذا الكلام باطل لا نقبله، وهو يفتح الباب للمغرضين للقول بالزيادة والنقصان في القرآن الكريم.

جذور فكرة الأحرف السبعة

إنّ هناك مؤشّرات تؤكّد على أنّ عمر بن الخطاب كان وراء تبنّي فكرة الأحرف السبعة وبثّها بين المسلمين(٢)، وقد الصقت هذه الفكرة بابن مسعود وأُبيّ بن كعب، ومن قبلهما إلى رسول الله أيضاً دعماً لعمر، وسترى بعد قليل بأنّ نسبة الاستفادة من الأحرف السبعة إلى عمر بن الخطاب قد قال به غيرنا.

ولا يستبعَد أن تكون هذه الفكرة قد جاءتنا من اليهود للتشكيك في النصوص المقدَّسة عندنا، لأنّ اليهود وبعد أسرهم الجماعيّ ونقلهم إلى بابل قد أُحرقت جميع كتبهم ودُمّرت معابدهم، وبقوا على ذلك الحال عدّة عقودٍ حتّى أنقذهم الملك الفارسيّ كوروش، فيقال بأنّهم دوّنوا التوراة على ما بقي في ذاكرة بعض الأشخاص الّذين سمعوه من آبائهم، فأصبح هناك عندهم توراةٌ عبريّة وتوراةٌ سامريّة، لذا أرادوا أن ينسبوا هذا الأمر إلى كتابنا المقدّس أيضاً، وأن يدّعوا بأنّ القرآن جُمع عن حفظٍ لا عن كتابة.

---

(١) أُنظر: سنن البيهقي ١: ٥٦٥ / ح ١٠٤٨، و٢: ٣٨٤ / ح ٣٨٠٤.

(٢) كما سيأتي الحديث عنه.

وربما جاءتنا هذه الفكرة من عند النصارى، حيث تعرّض المسيح لمحاولة الصلب، إذ تفرّق الحواريّون عنه، فلم يبقَ من الإنجيل لديهم إلّا ما في الذاكرة، فأخذ الحواريّون يكتبون ما عرفوه، ولهذا تعدّدت الأناجيل عندهم، فأرادوا أن يقولوا بأنّ القرآن متعدّدٌ أيضاً، يشبه إنجيل لوقا، وإنجيل متّى، وإنجيل بولس، وإنجيل يوحنّا، وغيرها من الأناجيل.. أي أنّهم أرادوا تسرية التحريف من كتبهم إلى الكتاب العزيز عندنا، وذلك تحت عنوان مشروعيّة تعدّد القراءات.

وقيل بأنّ المسيحية لم يكن لها كتاب فاعتمدت الكتاب المقدس عند اليهود مع اضافات جديدة عليه، فقال شفالي: ... ففي الجماعة المسيانية التي تشكلت بعد موته صار المسيح هو موضوع الدين. ونظراً إلى أن سيوع لم يترك كتابات موحاة ولا من نوع آخر، لم يكن للمسيحية الحديثة، أولاً كتاب مقدس، بل كان عليها أن تكتفي بكتب المجمع اليهودي الذي ولدت في حضنه. ولم ينجز العهد الجديد المؤلف من كتابات مسيحية متعددة النوع، نشأت في أوقات مختلفة، الا في نهاية القرن الرابع في الغرب، وقد طالب مدة هذه العملية في الكنيسة الشرقية إلى ما بعد ذلك الموعد. عقب ذلك نشأت في المسيحية عادة اعتبار الكتب اليهودية المقدسة الثلاثية الاجزاء وحدة موحَّد، ووضعت تحت إسم «العهد القديم» مقارنة لها بالعهد الجديد.

إلى أن يقول: فالكتب المقدسة اليهودية والمسيحية هي من صنع الإنسان، بالرغم من أن التصوّر ساد في وقت مبكر بأنّ الروح المقدس ألهم كتّاب أسفار الكتاب المقدس ما كتبوه (رسالة بطرس الثانية ١ : ٢١). لكن كلام الله الفعلي لا يوجد في هذه الكتب إلّا حيث يتحدّث الله نفسه إلى الأنبياء أو أتقياء اخر مختارين. أمّا القرآن فيختلف عنها اختلافاً تاماً. فبالرغم من انّ محمداً هو موضوعياً وفعلياً مؤلف الآيات

والسور الموضوعة في هذا الكتاب، فهو لا يعتبر نفسه صاحبها بل الناطق باسم الله والمبلغ كلامه وارادته. لهذا السبب لا يتكلّم في القرآن إلّا الله، والله وحده. لا يسع المختصص في تاريخ الأديان إلّا أن يرى في هذا الأمر وهماً. لكن النبي كان متحمساً حماساً بالغاً واعتقد جدياً بالأصل الإلهي للآيات والسور. وآمن أتباعه بذلك(١).

وبذلك تكون فكرة الأحرف السبعة هي بنظرنا أقرب إلى النصارى من اليهود.

ومع ذلك نتسائل: إذا كان الحفظ هو المعيار في الجمع فلماذا لا يجمعه زيد بن ثابت من حفظه بل يأخذه من العسب واللخاف والكتف و...

أهل البيت ووحدة النص القرآني

إنّ أهل بيت الرسالة صرّحوا بهذه الحقيقة وأنّهم لا يقبلون بتعدّدية النصّ القرآني، بل يرونه طارئاً على الفكر الاسلامي، لأن النازل من عند الله الواحد عندهم هو نص واحد، وقد نزل على رجل واحد، ولأجل هذا كذّب الإمام مَن فسّر الأحرف السبعة بتعدّد القراءات.

نعم إن فتح هذا الباب ودراسته ربما يفضي الى اتساع آفاق البحث عن سرّ تخوّف الرسول ﷺ من تلاعب اليهود والنصارى بالقرآن الكريم.

وباعتقادي أنّ ما قاله ﷺ عن اليهود والنصارى ليس هو محض تَنَبّؤ، بل هو إخبارٌ عن دَوْرٍ موجود لهم آنذاك في المجتمع أيّام حياته المباركة ـ وهذا ما سنفتحه

---

(١) تاريخ القرآن ٢ : ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

لاحقاً إن اقتضى الأمر لذلك ـ لكنهم لم يفلحوا ولم ينجحوا لتحقيق مآربهم، إذ بقي متن القرآن محفوظاً وشرعيّاً يؤخذ به رغم كلّ المحاولات المسيئة له.

لأنّ صحّة نبوّة النبيّ محمّد ﷺ متوقّفة على سلامة القرآن من التحريف، وأنّ هداية الخلق والإعجاز الالهي متوقّفان على القرآن نفسه، ومع احتمال التحريف بزيادة أو نقيصة لا وثوق بشيء من آيات القرآن ومحتوياته، وتسقط حجّيّته، مع التأكيد على أنّ التشكيك في تعدّد القراءات لا يعني التشكيك بأصل القرآن المجيد كما يريد أن يستغله المستشرقون وغيرهم.

نعم، إنّ مدرسة أهل البيت عليهم السلام كانت لا تقبل بفكرة التعدّدية في القرآن، بل تقول بالوحدويّة فيه وتؤكّد عليه، لأنّ كلام الله نزل من عند الواحد على رجلٍ واحد، بلسانٍ واحد.

فعن الفضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله [الصادق عليه السلام]: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال: «**كذبوا أعداء الله، ولكنّه نزل على حرفٍ واحد من عند الواحد**»(١).

وعن زرارة، عن أبي جعفر [الباقر عليه السلام]، قال: «**إنّ القرآن واحدٌ نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرُّواة**»(٢).

بهذين النصين عن الباقر والصادق عليهما السلام نقف على دور الأئمة

(١) الكافي ٢: ٦٣١ / ح ١٣.

(٢) الكافي ٢: ٦٣٠ / ح ١٢، إعتقادات الصدوق: ٨٦ باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

التصحيحي في القرآن والقراءات فيه، إذ أن صحة منهجهم تدعوا إلى الوحدوية في القول والعمل ويشهد له قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا**﴾ (١).

وقد روى عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ ما يقارب ذلك إذ قال:

> اختصم رجلان في سورة، فقال هذا: أقرأني رسول الله، وقال هذا: أقرأني رسول الله. فأتيا النبيّ ﷺ فأُخبر بذلك.
>
> قال: فتغيّر وجهه، فقال: «**اقرؤوا كما عُلّمتُم ... فإنّما هلك مَن كان قبلكم باختلافهم على أنبيائهم**» (٢).

وفي جملة: «**اقرؤوا كما عُلِّمْتُمْ ...**»، إشارة منه ﷺ إلى ضرورة الأخذ بالنصّ الواحد المعلَّم من قِبل رسول الله لأصحابه المخلصين (٣)، وعدم جواز الاختلاف على الأنبياء.

فالنبي ﷺ لم يقل «كما سمعتم» بل قال: «كما علمتم» إشارة منه إلى لزوم اعتبار العرضة والتعلم منه ﷺ هو المعيار في صحة القرآن والأخذ به لا السماع عن طريق النقل الجماعي، مثل سماعهم تلاوته ﷺ في الصلاة أو استشهاده ببعض الآيات في

---

(١) سورة النساء: ٨٣.

(٢) مسند أبي يعلى ٨: ٤٧٠ / ح ٥٠٥٧، وذم الكلام وأهله ١: ٤٥ / ح ٣٩ عن أبي عبيد في فضائل القرآن.

(٣) والذي جاء في أمر الباري في قوله: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ سورة الإسراء: ١٠٦.

خطبه، وبذلك يكون العرض اسمى من اعتبار السماع وأثبت.

وقد يكون الخبر المروي في «كنز العمال» من مسند الصدّيق: عن أبي عبد الرحمان السلمي، قال: كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة ... [١] فيه اشارة الى ما نريد قوله في لزوم الوحدوية في النص، إذ أنّ النبي قد جدّ باقراء الناس القرآن على مكث كي يصونهم من التحريف، فلا يمكن لي أن اتصوّر امكان وقوع الاختلاف بين الصحابة الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله.

وكذا لا يمكن تصور وقوع الاختلاف بين الذين نص عليهم رسول الله في الاقراء والتعليم للأمة وأمر الناس في الرجوع إليهم كابن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب.

إذن القرآن المقروء عند المسلمين في العصر الأول كانت قراءةً واحدةً، لكنّ الصراعات السياسية في الأزمان اللّاحقة هي الّتي جعلتها متعدِّدة، تحت ذريعة مشروعيّة تعدّد القراءات، فقد سُئل الإمام أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى الأحرف السبعة فقال:

«إنّ الله ـ تبارك وتعالى ـ أنزل القرآن على سبعة أقسام، كلٌّ منها شافٍ كافٍ، وهي: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، ومثل، وقصص ...» [٢].

---

(١) كنز العمّال ٢: ٢٥٠ / ح ٤٨٠٢ ـ عن ابن الأنباري في (المصاحف).

(٢) بحار الأنوار ٩٠: ٣ ـ عن: تفسير النعماني.

وهذا الكلام من أمير المؤمنين وما يتلوه عن ابن مسعود هو غير ما يريدون الذهاب إليه في القراءات وفي غيرها.

فقد روى ابن مسعود، عن رسول الله ﷺ قوله: «**كان الكتاب الأوّل نزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبوابٍ على سبعة أحرف: زاجرٌ وآمرٌ، وحلالٌ وحرامٌ، ومحكمٌ ومتشابهٌ وأمثال**» (١).

فلو قبلنا بأنّ النبيّ قد تلقّى القرآن نصاً واحداً، فلا معنى لجواز نقله بالمعنى، فقد قال سبحانه: ﴿**وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿ **وَأُوحِيَ إِلَيَّ هذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ**﴾ (٣)، وقال عزّ وجل: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلاً**﴾ (٤)، وقال عزّ من قائل: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ (٥)، وأمثالها.

فكلُّ هذه الآيات تؤكّد لزوم التعبّد بالنصّ القرآنّي الواحد، وعدم جواز تغيير ألفاظه وترتيب حروفه، وعدم صحّة ما ادّعوه من جواز قراءة القرآن بأيّ شكلٍ كان بشرط أن لا تُغيَّر آيةُ رحمةٍ إلى آية عذاب، والّذي يرجع جذوره إلى ما حكي عن عبد الله بن أبي سرح ـ أخي عثمان من الرضاعة ـ، حينما كان كاتباً للوحي حسبما يقولون!!

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٧٣٩ / ح ٢٠٣١، ٢: ٣١٧ / ح ٣١٤٤ والمتن منه.

(٢) سورة النمل: ٦.

(٣) سورة الأنعام: ١٩.

(٤) سورة الإنسان: ٢٣.

(٥) سورة الإسراء: ١٠٦.

وأن رسول الله إذا قال له: «أُكتبْ: عليماً حكيماً»، كتب: غفوراً رحيماً، وإذا قال له: «أُكتب: غفوراً رحيماً»، كتب: عليماً حكيماً، وارتدّ ولحق بمكة (١).

فسؤالنا:لو كانت التعدّدّية والاختلاف هي مطلوب الشارع، فلِمَ يحصر النبيّ الفرقة الناجية من أُمّته بواحدة من الثلاث والسبعين فرقة، ويقول عن الباقي: إنّها في النار؟ (٢)

بل ما يعني تأكيد الله سبحانه وتعالى على وحدة الكلمة اذن؟ وهل أَمَرَنا الله عزّ

---

(١) تفسير الرازي ٤: ١٣٤٦ / ح ٧٦٢٦، وعن السدّي، عن مصعب بن سعد، عن أبيه أنّه قال: لمّا كان فتح مكّة، أمّن رسول الله الناس إلّا أربعة نفر وامرأتين، وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم متعلّقين بأستار الكعبة»: عكرمة بن أبي جهل، وعبد الله بن أخطل، ومقيس بن صبابة، وعبد الله بن أبي سرح. وقيل بأنّه هو الذي نزل فيه: ﴿ **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِباً أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ**﴾، لأنّ رسول الله أملى عليه ذات يوم: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلاَلَةٍ مِن طِينٍ**﴾ـ إلى قوله: ـ ﴿**ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقاً آخَرَ**﴾، فجرى على لسان ابن أبي سرح: فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ. فأملاه عليه وقال: «هكذا نزل»، فارتدّ عدوّ الله وقال: إن كان محمّدٌ صادقاً فلقد أوحي إليّ كما أوحي إليه، ولئن كان كاذباً فلقد قلت كما قال. وارتدّ عن الإسلام وهدر رسول الله دمه.

أنظر: الأحاديث المختارة ٣: ٢٤٨ / ح ١٠٥٤، التفسير الكبير ٢٣: ٧٥، تفسير القرطبي ٧: ٤٠.

(٢) أُنظر: مصنّف عبد الرزّاق ١٠: ١٥٦ / ح ١٨٦٧٥ باب ما جاء في الحروريّة، مسند أحمد ٣: ١٤٥ / ح ١٢٥٠١، سنن الدارمي ٢: ٣١٤ / ح ٢٥١٨باب افتراق الأُمّة، سنن أبي داوود ٤: ١٩٨ / ح ٤٥٩٧، سنن ابن ماجة ٢: ١٣٢٢ / ح ٣٩٩٣.

وجلّ بالوحدة أم بالفُرقة؟

ولو كانت الفُرقة هي مطلوب الشارع، فما معنى قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**﴾ (١)؟!

وكذا قوله: ﴿**وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ (٢).

وهل حقاً معنى قوله صلى الله عليه وآله: «اختلاف أُمّتي رحمة» (٣) كما يفسّرونه، أم هو شيء آخر؟ فكيف نفسّر قوله صلى الله عليه وآله: «لا تختلفوا، فإنّ مَن كان قبلكم اختلفوا فهلكوا» (٤)؟

وألم يذمّ الإمام عليّ عليه السلام اختلاف العلماء في الفُتيا؟ في قوله:

«... ثمّ يجتمع القضاة بذلك عند الإمام الّذي استقضاهم، فيصوّب آراءهم جميعاً، وإلههم واحد! ونبيّهم واحد! وكتابهم واحد! أفأَمَرهم اللهُ تعالى بالاختلاف فأطاعوه، أم نهاهم عنه فعصوه؟! أم أنزل الله ديناً ناقصاً فاستعان بهم على إتمامه؟! أم كانوا شركاءه فلهم أن يقولوا وعليه أن يرضى؟! أم أنزل الله سبحانه ديناً تامّاً فقصّر الرسول صلى الله عليه وآله عن تبليغه وأدائه؟! واللهُ سبحانه يقول: ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن**

---

(١) سورة النساء: ٨٢.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٣) أحكام القرآن للجصّاص ٢: ٣١٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١١: ٩١، الجامع الصغير للسيوطي ١: ٤٨ / ح ٢٨٨.

(٤) صحيح البخاري ٢: ٣٤٩ / ح ٢٢٧٩، و٣: ١٢٨٢ / ح ٣٢٨٩ واللّفظ له، مسند أحمد ١: ٤١١ / ح ٣٩٠٧ و٣٩٠٨، مسند ابن الجعد ١: ٨٣ / ح ٤٦٤.

شَيْءٍ﴾، وقال﴿تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ ...﴾ (١).

وعليه، فالاختلاف ليس من القرآن نفسه، إذ أنّ القرآن واحد نزل من عند الواحد، لكنّ الاختلاف يجيء من قبل الرواة، فهذا يقرأه بكذا وذاك يقرأه بشكل آخر يغيّر معناه.

وإنّ تعدّد القراءات لم تكن على عهد رسول الله ﷺ وقد حدثت بعد أعوام من عهد التنزيل، وبذلك يكون المقصود من الحرف في جملة: «**على سبعة أحرف**» إشارةً إلى التأويل والأطراف والجوانب والوجوه الموجودة في القرآن المجيد، لا القراءات.

أي: وجود جوانب متعدّدة للنصّ الواحد يمكن فهم ظاهرها طبقه، لكنّ معرفة كُنْه تلك الأُمور لا يتأتّى إلّا للمعصومين، لأنّهم الراسخون في العلم الّذين قال سبحانه عنهم: ﴿ **وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ (٢)، وهم أهل بيت الرسالة فقط، كما هو نصّ حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين.

فلا تجوز القراءة بالشاذّ، إذ إنّ أئمّة أهل البيت أكّدوا لزوم القراءة بما يقرأ به الناس وترك الشاذّ النادر، وهذا ما أكّده غالب فقهاء مدرستهم أيضاً.

وعليه، فقد اتّضح لك بأنّ غير المعصوم لا يمكنه فهم عمق القرآن وكنهه، أما ظاهره فيفهمه غالب الناس، وأنّ مسألة الأحرف السبعة قد استُغلّت من قبل الخلفاء

---

(١) نهج البلاغة ١: ٥١ / ١٧ من كلامٍ له في صفة مَن يتصدّى للحكم بين الأُمّة وليس لذلك أهل.

(٢) سورة النساء: ٨٣.

ـ خصوصاً من قبل عمر بن الخطاب ـ لعللٍ خاصّة قد يقف عليها القارى في ثنايا هذا الكتاب، ولأجل وجود هذه الإشكالية وأمثالها عدّ الدكتور عبد الصبور شاهين حديث الأحرف السبعة أنّه:

لغز الألغاز في تاريخ القرآن، بل هو مصدر مشكلات هذا التاريخ، ولذلك كثرت في تفسيرها الاجتهادات وتعدّدت الآراء قديماً وحديثاً، دون أن يُنتهى إلى رأيٍ قاطع ... (١).

كما أكّد الدكتور شاهين أنّ: أوّل من كشف وجود هذا الإذن (٢) لا يعدو أحد الرجلين: أُبيّ بن كعب وعمر بن الخطّاب ...

إلى أن يقول: *ومعنى ذلك بداهةً أنّ الوحي القرآنّي استمّر ينزل على قلب النبّي واحداً وعشرين عاماً على حرفٍ واحد، وأنّ إقراء هذه المدّة من حياة النبّي كان على حرفٍ واحد، وأنّ المجتمع كلّه كان يقرأ القرآن طيلة هذه المدّة من حياة النبّي على حرفٍ واحد، وأنّ تدوين ما كان ينزل من القرآن كان أيضاً على حرفٍ واحد، ولا شكّ في هذا أبداً بعد أن وضحت لنا المعالم التاريخية السابقة* (٣).

إلى أن يقول: *فمن المؤكّد أنّ الوحي بمكّة كان على حرفٍ واحد، وكذلك ما نزل بالمدينة قبل الأحرف السبعة كان كلّه يُقرَأ على حرفٍ واحد، فكيف نفسّر أن يقع هذا*

(١) تاريخ القرآن: ٧٤.

(٢) أي الإذن بالقراءة بالأحرف السبعة.

(٣) تاريخ القرآن: ٨٠ و٨١.

الاختلاف في سورتين مكّيّتين؟! (١)

لكنّه مع كلّ ذلك، استفاد الدكتور ممّا قاله الطبري ـ عند جمعه بين روايات الأحرف السبعة، وجمع عثمان الناس على حرفٍ واحد وتركه للستّة الباقية ـ: «بأنّها كانت رخصةً وليست بعزيمة»؛ فقال الدكتور شاهين:

> وهنا نلتقي مع الطبري ... كما نلتقي أيضاً مع ما رآه أُستاذنا الدكتور أنيس من أنّ روح هذه الرخصة لا تزال باقية إلى اليوم، يقرأ في حدودها المسلمون من شتّى الأجناس، على اختلاف ألسنتهم في الماضي والحاضر والمستقبل، وإن كنّا لا نرى أنّ ذلك من الأحرف السبعة، بل هو من روح التيسير الّتي تميَّز بها الإسلام، إذ كان وجود الأحرف السبعة بمعناها التنزيليّ قد توقّف ـ بإجماع المسلمين ـ على مصحف عثمان، ولم يبقَ منها سوى بعضها في حدود رسم هذا المصحف الإمام (٢).

ونحن لا نتفق مع الدكتور شاهين لأنّ فكرة الأحرف السبعة ـ بالشكل الّذي يرتضونه ـ جاءت متأخِّرةً، وليس لها وجود أيّام رسول الله صلى الله عليه وآله ـ في مكّة المكرّمة وفي المدينة المنوّرة ـ، وقد استُخدمت من قبل عمر بن الخطاب كمرحلةٍ من مراحل جمع الخلفاء للقرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولجمع جميع آراء الصحابة في القرآن، ثمّ استُغِلَّت هذه الفكرة حديثاً ـ استغلالاً بَشِعاً ـ من بعض الكتّاب المعاصرين، أمثال: محمّد عابد

---

(١) تاريخ القرآن: ٨٥.

(٢) تاريخ القرآن: ٦٨.

الجابري، ومحمّد أركون، ونصر حامد أبي زيد، وعبد الكريم سروش، وغيرهم بدعوى وجود أولياته في التراث القديم.

وعليه، فلو ثبت **جواز تعدّد القراءات** على عهد رسول الله ﷺ، فهو يخالف إلزام عثمان الصحابة بالقراءة الواحدة والحرف الواحد، كما يخالف حرقه للأحرف الستّة الباقية لأنها ـ حسب الفرض ـ مما أرادها الله ورسوله تيسيراً ورحمةً بأمته!

ألم يكن في فعل عثمان نفياً للغرض الّذي شُرِّع من أجله تعدّد القراءات؟!!

وإذا كانت **وحدة القراءات** مطلوبة للشارع وللناس، وأنّ عمر كان يريد أن يجمع الناس على قراءةٍ واحدةٍ (فطُعِن طعنته الّتي مات فيها)[١]، فلماذا تُشرَّع التعدّدية من بعده، ويُقال عمّن لا يؤمن بتواتر القراءات السبع عن رسول الله ﷺ: إنّه كافر [٢]؟ أليس في ذلك تناقض بين الادّعاءَين؟!

(١) تاريخ المدينة ٢: ١١٦ / ح ١٧١١، الإتقان في علوم القرآن ١: ٥٣٨ / ح ٣٤٨٨.

(٢) أُنظر: مناهل العرفان للزرقاني ١: ٣٠١، فقد نقله عن مفتي البلاد الاندلسيّة أبي سعيد فرج ابن لب.

فكرة تعدّد القراءات وُضعَت لتصحيح قراءات الصحابة أو للحدّ من عمل عثمان

كما أنّي أُرجّح أن تكون فكرة تعدّد القراءات قد جاءت أيضاً لشرعنة قراءات الصحابة (١)، لأنّ الّذي لا يعرف معنى الكلالة (٢)، ولا يقوى على حفظ سورة البقرة إلّا بعد اثني عشرة سنة حتّى إذا أتمّ حفظها نحر جزوراً (٣)، والّذي كان يقرأ بعض الآيات بقراءة تخالف المشهور عند المسلمين ـ مثل: (عظام ناخرة) بدل ﴿نَخِرَة﴾، أو (الحيّ القيّام) بدل ﴿الحَيّ القَيُّوم﴾، وأمثالها ـ فهو محتاج إلى تصحيح

---

(١) أُنظر: التفسير الكبير ١٩: ١٦٤، محاضرات الأُدباء ٢: ٤٤٩، وتاريخ المدينة ١: ٣٧٥ / ح ١١٧٠. وفي تفسير البحر المحيط ٥: ٩٧ عن عمر أنّه كان يرى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ﴾ بغير واو، صفةً للأنصار، حتّى قال له زيد بن ثابت: إنها بالواو، فقال عمر: ائتوني بأُبَيّ، فقال: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة: ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾، وأوسط الحشر: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ﴾، وآخر الأنفال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِن بَعْدُ﴾.

وروي أنّه [أي عمر] سمع رجلاً يقرؤه بالواو، فقال: من أقرأك؟ فقال: أُبي. فدعاه، فقال: أقرأنيه رسول الله. ومن ثمّ قال عمر: لقد كنتُ أرانا وقعنا وقعة [الصواب: رُفِعْنا رَفْعةً] لا يبلغها أحدٌ بعدنا.

ومثله الصراع الذي قام بين معاوية وأبي ذر في الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ والتي قرأها معاوية بدون الواو واعتراض أبي ذر عليه أو اختلافه معه في تفسيرها هل أنها نزلت في أهل الكتاب أم في المسلمين فمعاوية يقول في أهل الكتاب وأبوذر يقول فينا.

(٢) أُنظر: المبسوط للسرخسي ٢٩: ١٨٠. قال: ولما طُعن عمر وآيس من نفسه، قال: إشهدوا أنّه لا قول لي في الجدّ ولا في الكلالة.

(٣) شعب الإيمان ٢: ٣٣١ / ح ١٩٥٧، تاريخ دمشق ٤٤: ٢٨٦، شرح الزرقاني ٢: ٢٧.

قراءته، سواءً قلنا بأنّها كانت لهجة لم توافق لهجة قريش أو قلنا بأيّ شيءٍ آخر.

فقد يكون تعدّد القراءات شُرِّع لإدراج بعض تلك القراءات الشاذة ـ من الصحابة ـ في القرآن، لكنّهم لم يُوفَّقوا لذلك؛ بسبب اعراض الأُمّة عن الأخذ بغير المشهور.

فالسهو في القرآن ـ أو في غيره ـ أمر محتمل لغير المعصوم، فانه قد ينسى لفظ الكلمة دون معناه فيستبدلها بمرادفة قريبة الى المعنى، كاستبدال كلمة (اسعوا) بـ (امضوا) أو (عجّلوا) أو (أسرعوا) و(عهن منفوش) بـ (صوف منفوش) وأمثال ذلك، ومن هنا يأتي قولهم بجواز قراءة القرآن بالمعنى، وجواز قراءته بأي نحو كان ما لم يجعل آية عذاب آية رحمة وأشباه ذلك.

إنّ منهج بعض الصحابة كان يسمح للتحريف والتغيير في القرآن لكن منهج أهل البيت كان يقف أمامه ولا يرتضيه، يؤيّد ذلك ما جاء في (فضائل القرآن) لأبي عبيد، بإسناده عن الأوزاعي:

> إنّ رجلاً صحبهم في سفر، قال: فحدّثنا حديثاً ما أعلمه إلّا أنّه رفعه إلى رسول الله، قال: إنّ العبد إذا قرأ فحرّف أو أخطأ [1]، كتبه الملَك كما أُنزل [2].

---

(١) أُنظر إلى القيد في الخبر (فحرّف أو أخطأ)، ولم يقل: إنّ العبد إذا لم يقدر على التلفّظ والنطق (كتبه الملَك كما أُنزل).

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٦ . تأمّل في النص لتراهم يعتبرون التحريف ممّا يكتبه الله كما أُنزل.

وروي عن خالد بن الوليد أنّه أمّ الناس فقرأ [مخلوطاً] من سورتين، ثمّ التفت إلى الناس حين انصرف، فقال: شغلني الجهاد عن تعلّم القرآن (١).

وبهذا فلا يستبعد أن يكون ما جاء من أخبار في موافقات الوحي لعمر بن الخطّاب، قد جاء من هذا القبيل.

ففي (الاتقان) للسيوطي: وأخرج عن عبد الرحمان بن أبي ليلى أنّ يهوديّاً لقى عمر بن الخطّاب فقال: إنّ جبرائيل الّذي يذكر صاحبكم عدوّ لنا. فقال عمر: (مَن كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبرئيل وميكائيل فإنّ الله عدوّ للكافرين). قال: فنزلت على لسان عمر (٢).

كما لنا أن نحتمل أيضاً ونقول: إنّ فكرة التعدّدية جاءت بعد فتوحات عمر للأمصار، توسعةً له ولهم، وتصحيحاً للقراءات المتعدّدة المنتشرة آنذاك بين أيديهم، وهذا الكلام يشبه ما قلناه سابقاً في سبب اختلاف النقل عن الصحابيّ الواحد (٣)، وأنّ أحد الوجوه فيه هو وضع الخبر على لسان الصحابيّ تأييداً لاجتهاد الخليفة، فلا يُستبعَد أن يكون عمر قد سمح بتعدّد القراءات للأعاجم سعةً ورفقاً بحالهم، وهو مسموحٌ به شرعاً من قبل رسول الله ﷺ ولا خلاف فيه، لكنّه استفاد من ذلك الجواز

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٨٩.

(٢) الإتقان: ١٠٢ / ح ٤٠٦.

(٣) أُنظر: كتابنا (منع تدوين الحديث).

تجويز الخلاف في النصّ القرآني بين العرب أيضاً، وروى حديثاً عن رسول الله وقع بينه وبين هشام بن حكيم، في حين أنّ عمر بن الخطّاب وهشام بن حكيم كانا كلاهما قرشيين، وقد اختلفت قراءتهما (١)، أي أنّ عمر بن الخطاب امتدّ بدعواه إلى عهد رسول الله لكسب الشرعيّة منه ﷺ، حاكياً عن رسول الله أنه سمح لهما أن يقرآ القرآن بأيّ شكلٍ كان، ما لم يجعل آية رحمةٍ آية عذاب، لأنّ القرآن بزعمه جاء من باب هلمّ وتعال وهذا ما لم نقبله.

فالسؤال: هل يمكننا ـ طبقاً لهذا الكلام ـ أن نصحّح قراءة عمر بن الخطاب (غير المغضوب عليهم وغير الضالّين) بدل ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّآلِّينَ﴾، المقروءة من قبل رسول الله ﷺ أكثر من خمسٍ وعشرين ألف مرّة في صلواته الجهريّة ـ بصرف النظر عن الإخفاتيّة ـ طوال مكثه ﷺ بين ظهرانيهم أكثر من ٢٣ عاماً، ونقول: إنّها جاءت من باب هلمّ وتعال؟

بل هل يجوز الاجتهاد في قبال النص، وخصوصاً عندما يكون النصّ قرآناً والقارئ له رسول الله ﷺ؟

لأنّنا نعلم بأنّ فاتحة الكتاب هي من أوائل السور التي نزلت على النبيّ محمّدﷺ، وأنّها لا تُترَك بحالٍ في الصلوات، جهريّةً كانت أو إخفاتيّة، وقد شُرّعت في مكّة المكرّمة في بدء البعثة، فكيف يمكن تصوّر اختلاف الصحابة في قراءة أمرٍ مشهور

---

(١) هذا ما قاله ابن عبد البر في التمهيد ٨: ٢٨٠، كما في البرهان ١: ٣١١ النوع الحادي عشر ـ الأحرف السبعة.

كفاتحة الكتاب؟! إنّه سؤالٌ وجيهٌ يواجهه كلُّ باحثٍ في موضوع القراءات، وهو يبحث عن جواب له من علماء القراءات.

نعم، لا يستبعد أن تنسب أمثال هكذا قراءات إلى ائمّة أهل البيت عليهم السلام أيضاً، وهذا ما يفعله أنصار النهج الحاكم غالباً في الأُمور الخلافيّة، فينسبون ما يريدون ادّعاءه إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام وإلى كبار الصحابة والتابعين تعضيدا لآرائهم وتحكيماً لها.

وزبدة الكلام: أنّ النبيّ وأهل بيته وأصحابه ـ الجامعين للقرآن على عهده صلى الله عليه وآله ـ لم يقرؤوا القرآن إلّا بقراءةٍ واحدة، إذ لم ينزل القرآن الكريم إلّا بتلك، لكنْ في العصور اللّاحقة اختلفت القراءات واختلطت لعللٍ يجب توضيحها في مكان الآخر ناسبين ذلك الى رسول الله، وإنّما أجاز أهل البيت ـ تبعاً للنبيّ صلى الله عليه وآله ـ القراءةَ بالمشهور المتداول بين المسلمين وترك الشاذ النادر، لأنّه الأقرب إلى قراءة النبيّ صلى الله عليه وآله وما جاء عن الله.

* المقدّمة السادسة:

اتباع مدرسة الخلافة تقول بجمع القرآن بشاهدَين ـ أو حتّى بشاهد واحدٍ، كما جاء في خبر خزيمة أو أبي خزيمة ـ، أي أنهم قالوا: بإمكان ثبوت القرآن بالبّينة والشهود ـ أو على قولٍ: بخبر الآحاد ـ، وفي الوقت نفسه قالوا بشيء آخر في القراءات، وهو تواتر القراءات العشر عن رسول الله ﷺ ، واتّهموا مَن لم يقل بذلك بالكفر[١]!

وهذا القول منهم يسيء إلى حجّية القرآن، لأنّ حجّية الجمع بالبّينة والشهود ـ حسب هذا المدّعى ـ ينافي حجية القول بالتواتر الذي تقول به الشيعة الإمامية، بل إنّ القول الاخير اصح من الأوّل حسب اعتراف الجميع، ويقرّه العقل والفطرة والتاريخ.

كما أنّ فكرة التواتر ينافي ما قالوه في شأن الآية التي وجدت عند خزيمة ـ أو أبي خزيمة ـ وأنّها لم تكن من أخبار الآحاد بل كانت مشهورة ومتواترة، بدعوى أن زيد بن ثابت كان قد حفظها لكنّه نَسِيَها، ولما قرأها خزيمة تذّكرها.

فالآن نتساءل: هل أنّ جميع الصحابة نسوا تلك الآية أم أن زيداً وحده هو الذي نَسِيَها ولمّا ذكّره خزيمة تذكرها؟!

انّ فكرة جمع القرآن بشاهدين ربما فيها مصادرة لعمل وجهود الأُمّة، ومسعاة لركوب الموجة وحصر المشروع وتسجيله لصالح ابي بكر وعمر وعثمان وزيد تحت

(١) أُنظر مناهل العرفان للزرقاني ١ : ٣٠١ فقد نقله عن مفتي البلاد الأندلسية.

طائلة التثّبت ولزوم الدقّة والضبط في القرآن وهذا ما ستقف عليه لاحقاً، وهذا الأصل وإن كان إيجابيّاً في ظاهره، لكنّه في العمق يخدش تواتر القرآن ويسيء إليه، ويتعارض مع مسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله.

* الرؤية التصحيحية

مصادرة الخلفاء لجُهْد الأمة في حفظ القرآن:

قلنا قبل قليل أن فكرة جمع القرآن بالبيّنة والشهود تسيء إلى الدين الإسلامي وتخالف معنى القرآن الذي اخذت تسميته من كثرة قراءته آناء اللّيل وأطراف النهار.

قال الرازي في تفسيره للآية الكريمة: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (١):

سمّاه قرآناً لكثرة ما قُرئ ويُقرأ إلى الأبد، بعضه في الدنيا وبعضه في الآخرة (٢).

وأنّ الصحابة كانوا مأنوسين بهذا القرآن يرتّلونه آناء الليل وأطراف النهار حتّى تتورّم أقدامهم، وكانوا يحفظونه حتّى قيل عنهم بأنّ أناجيلهم صدورُهم (٣).

قال الزركشيّ في (البرهان):

حفظه في حياته جماعة من الصحابة، وكلّ قطعة منه كان يحفظها جماعة كثيرة أقلّهم بالغون حدّ التواتر، وجاء في ذلك أخبار ثابتة في (الترمذي)

---

(١) سورة الواقعة: ٧٧.

(٢) تفسير الكبير ٢٩: ١٦٦.

(٣) تخريج الأحاديث للزيعلي ٣: ٤٨ / ح ١٠ في صفة هذه الأمّة صدورهم أناجيلهم.

و(المستدرك) وغيرهما من حديث ابن عباس قال: كان رسول الله يأتي عليه الزمان وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعضَ من كان يكتب فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا. قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه [١].

فلا يصحّ ولا يعقَل أن يستعين الخلفاء الثلاثة ـ بعد كل ما قلناه ـ بزيد بن ثابت إذا كان القرآن محفوظاً ومعلوماً عند المسلمين، وكانوا هم من الجامعين للقرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله!

وإذا كان أبو بكر أقرأ الناس [٢] كما يقولون، فلِمَ يستعينُ بزيد بن ثابت لجمع القرآن ولا يباشر هو هذا العمل بنفسه؟

كما لا يصحّ أن يجمع أبو بكر أو عمر أو عثمان القرآن المقروء والمشهور بين المسلمين ـ مع وجود صحف منه عند كبار الصّحابة ـ وبمنهجيّةٍ خاصّة تشكِّك بعدالة كلِّ الصحابة.

إنّ أُطروحتهم الخاطئة في جمع القرآن قد توصلنا إلى القول بأنّ القرآن ليس بمعجِز؟ لأنّه لو كان معجِزاً وخارقاً للعادة لما احتاج إلى الشّهادة عليه بالشّهود،

---

(١) البرهان: ١ : ٢٣٤ النوع الثالث عشر جمع القرآن ومن حفظه من الصحابة.

(٢) انّ الذهبي لا يقبل بهذا الكلام لأنه لا يعده ضمن السبعة الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله فإذا لم يكن قد عرض قراءته على رسول الله، فكيف يكون أقرأ الناس والأحق بالخلافة باعتقاد الذهبي؟!!

ولكان بنفسه شاهداً على نفسه، لتواتره ولبلاغته.

بلى، إنّ هذا المنهج وهذه الأُطروحة قد سبّبت لنا مشاكل كثيرة في علوم القرآن، ولا يمكن حلّها إلّا بالذهاب الى ما تقول به مدرسة أهل البيت وأنّه كان قد جُمع ورُتّب من قِبل المعصوم [١]، وأنّ حجّيته جاءت لتواتره وإشتهاره بين المسلمين لا بشاهدَين كما يزعمون، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله هو الّذي أقرأهم على مكث، وهو الذي أشرف على ترتيب كتاب ربّه، وهو الّذي أمر وصيّه عليّ بن أبي طالب أن يوحد شكل الصحف وأن يجمعه بين الدفّتَين. فإذن لم يكن ترتيب القرآن ـ وخصوصاً الآيات في داخل السور ـ باجتهاد الصحابة، ولم يكن القرآن مجموعاً من قبلهم، لأنّ القول بجمعهم متأخراً يفقد القرآن حجّيته ويستلزم توالي فاسدة جمّة حسبما وضّحناه.

فلو أرادوا أن يعطوا القرآن الحجّيّة فعليهم القول بما تقول به مدرسة أهل البيت لا غير، لأنّ الله قال في كتابه العزيز ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾ فلم يقل إن على أبي بكر أو على عمر وعثمان جمعه وقرآنه؟!

فجبرئيل الأمين والنبي الصادق هما أحق بجمعه والإشراف على ترتيبه من غيرهما.

إذن، رؤية مدرسة أهل البيت هي أقرب إلى الأدلة والفطرة والعقل والوجدان، وإلى الدين الصحيح والصراط المستقيم.

---

(١) أعني رسول الله محمّد بن عبد الله و وصيّه عليّ بن أبي طالب.

كلام علمين من أعلامنا

١ـ وإليك ما نقله الشيخ الطُّوسيُّ عن الشّريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) حتّى تعرف حقيقة الأمر:

إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان [١]، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة، فإنّ العناية اشتدّت والدواعي توافرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدٍّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدينية، وعلماءُ المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته للغاية، حتّى عرفوا كلّ شيءٍ اختُلف من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف يجوز أن يكون مغيَّرا أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد؟

وقال أيضاً قدس الله روحه:

إنّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما عُلم ضرورةً من الكتب المصنّفة، ككتاب سيبويه والمزني، فإنّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما، حتّى لو أنّ مُدْخِلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس

---

(١) بل أكثر وأشدّ من ذلك، لأنّ العلم بالبلدان والحوادث قد يصيبه الترديد والشك، أمّا العلم بالقرآن فلا، لأنّه نازلٌ من عند الله العزيز، وقد اهتمّ الرسول ﷺ بضبطه وتلاوته وتعليمه المسلمين واهتم به المسلمون على اختلاف مذاهبهم في كل عصر ومصر جيلا بعد جيل.

من الكتاب، لعُرِف ومُيِّز وعُلِم أنّه ملحقٌ وليس من أصل الكتاب، وكذلك القول في كتاب المزني، ومعلومٌ أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

وذكر أيضاً قدس سرّه: *أنّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن كان يُدرَّس ويحفَظ جميعه في ذلك الزمان، حتّى عُيّن على جماعةٍ من الصحابة في حفظهم له، وأنّه كان يُعرَض على النبّي ﷺ ويُتلى عليه، وأنّ جماعةً من الصحابة ـ مثل عبد الله بن مسعود وأُبيّ بن كعب وغيرهما ـ ختموا القرآن على النبّي عدّة ختمات، وكُلّ ذلك يدلّ ـ بأدنى تأمّلٍ ـ على أنّه كان مجموعاً مرتّباً، غير مبتورٍ ولا مبثوث.*

وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يُعتَدّ بخلافهم؛ فإنّ الخلاف في ذلك مضافٌ إلى قومٍ من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته (١).

---

(١) أُنظر: تفسير مجمع البيان للطبرسي ١ : ٤٣ ـ عن: المسائل الطرابلسيات. وقد استغل ابن حزم الاقوال الضعيفة الموجودة فى كتب الامامية والحشوية من العامة للافتراء على الامامية والقول بأنهم يقولون بتحريف القرآن قديما وحديثا ثم قال:

«حاشا علي بن الحسين ـ المرتضى علم الهدى ـ وكان امامياً يظاهر بالاعتزال، مع ذلك، فانه كان ينكر هذا القول ويكفّر من قاله، وكذلك صاحباه أبو يعلى ميلاد الطوسى وأبو القاسم الرازي»

(الفصل فى الملل والنحل ٤: ١٣٩).

ليته سمَّى القائلين بالتحريف من الامامية وهو الذاكر لأسماء هؤلاء الأعلام القائلين بعدم

⇦

٢ـ قال الشيخ محمّد جواد البلاغي وهو عالمٌ آخر من علماء الإمامية ـ: *واستمرّ المسلمون على ذلك [أي على تلاوته] حتّى صاروا في زمان الرسول يعدّون بالأُلوف وعشراتها ومئاتها، وكلّهم من حَمَلَة القرآن وحفّاظه، وإن تفاوتوا في ذلك بحسب السابقة والفضيلة، هذا ولّما كان وحيه لا ينقطع في حياة رسول الله ﷺ، لم يكن كلّه مجموعاً في مصحفٍ واحد، وإن كان ما أُوحي منه مجموعاً في قلوب المسلمين وكتاباتهم له ...* (١).

التحريف من الإماميّة، فكان عليه ـ وعلى الذي حقق كتابه ـ أن يضيف إليهم اسم الشيخ الصدوق، والشيخ المفيد، والشيخ الطبرسي، وابن طاووس الحلّي، والعلامة الحلّي، وزين الدين البياضي، والكركي وغيرهم من كبار أعلام الامامية، لا أن يلقي الكلام على عواهنه.

بل كان على ابن حزم أيضاً أن ينظر إلى كلام أبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠ هـ) ـ رأس الأشاعرة وما قاله في كتابه (مقالات الإسلاميّين: ٤٧): والفرقة الثالثة منهم [أي من الروافض حسب زعمه] وهم القائلون بالاعتزال [لقولهم بأصل العدل] والإمامة يزعمون **أنّ القرآن ما نقص منه ولا زيد فيه، وأنّه على ما أنزله الله على نبيّه لم يغيّر ولا يبدل ولا زال عما كان عليه.**

هذا ولا يخفى عليك أنّ الأمين في (أعيان الشيعة ١ : ٤١) صحّح كلام ابن حزم بقوله: وأما أبو يعلى ميلاد الطوسي اسم محرّف، وصوابه أبو يعلى سلّار الديلمي ... وأما أبو القاسم الرازي فالظاهر أنه محرف أيضاً، إذ لا نعلم في أصحاب المرتضى أحداً بهذا الإسم.

(١) صحيحٌ بأنّه لم يكن مجموعاً في مصحفٍ واحد، لأنّ الرّسول كان قد ترك جمعه لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، أي : أنّه ﷺ ترك اللّمسات الأخيرة لأمير المؤمنين عليّ، ليوحّد شكل الصحف الموجودة عنده، وليضيف إليه الآيات الأخيرة النازلة على رسول الله ﷺ حسبما سيأتي توضيح ذلك.

إلى أن يقول: *فاستمرّ القرآن الكريم على هذا الاحتفال العظيم بين المسلمين جيلاً بعد جيل، ترى له في كلّ آنٍ أُلوفاً مؤلّفةً من المصاحف وأُلوفاً من الحفّاظ، ولا تزال المصاحف يُنسَخ بعضها على بعض، والمسلمون يقرأ بعضُهم على بعضٍ ويسمع بعضهم من بعض.*

تكون أُلوفُ المصاحف رقيبةً على الحفّاظ، وأُلوف الحفّاظ رقباء على المصاحف، وتكون الأُلوف من كلا القسمين رقيبةً على المتجدّد منهما،نقول: الأُلوف، ولكنّها مئات الأُلوف، فلم يتّفق لأمرٍ تاريخيّ من التواتر وبداهة البقاء مثل ما اتّفق للقرآن الكريم، كما وعد الله جلّت آلاؤه بقوله في سورة الحِجْر: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (١).

وقال أيضاً: *ومن أجل تواتر القران الكريم بين عامّة المسلمين جيلاً بعد جيل استمرت مادته وصورته وقراءته المتداولة على نحوٍ واحد، فلم يؤثر شيئاً على مادته وصورته ما يروى عن بعض الناس من الخلاف في قراءته من القرّاء السبع المعروفين وغيرهم، فلم تسيطر على صورته قراءة احدهم اتّباعاً له ولو في بعض النسخ، ولم يسيطر عليه ما روي من كثرة القراءات المخالفة له مما انتشرت روايته في الكتب كجامع البخاري ومستدرك الحاكم* (٢).

وقال أيضاً: *إذاً فلا يحسن أن يعدل في القراءة عمّا هو المتداول في الرسم والمعمول*

---

(١) آلاء الرحمان للشيخ البلاغي ١ : ١٧ ـ ١٨ الفصل الثاني في جمعه في مصحف.

(٢) انظر على سبيل المثال كنز العمال ٢ : ٤٩، الفصل الخامس، الفرع الأول: في القراءات السبعة.

عليه بين عامّة المسلمين في أجيالهم، إلى خصوصيات هذه القراءات، مضافاً إلى أنّا ـ معاشرَ الشيعة الإمامية ـ قد أُمرنا بأن نقرأ كما يقرأ الناس، أي نوع المسلمين وعامتهم [(١)].

فهذا هو كلام علَمَين من أعلام الإماميّة، وبينهما تسعة قرون، لأنّ السيد المرتضى توفي في سنة ٤٣٦ والشيخ البلاغي توفي في سنة ١٣٥٢ وهو يؤكد وحدة الفكر والنهج بينهما وان فكرة عدم التحريف ثابتة عندهم منذ القدم ولم تكن وليدة اليوم، وهناك من الروايات الجمّة في كتب الفريقين الدالّة على هذا المعنى، كما أنّ العقل يؤيّد ذلك ويدعو إلى الإذعان بأنّ القول بحجيّة القرآن بالتواتر خيرٌ من القول بحجيّته بالبيّنة والشهود، وأنّ فكرة التعدُّديّة تدعو إلى التسيُّب وعدم التعبُّد بالنصّ.

فمدرسة الخلفاء الثلاثة بنفيهم تواتر القرآن من خلال طلب الشهود على إثبات آياته، والسماح بتعدّد القراءات فيه، ثمّ القول بتواتر الاختلاف عن رسول الله في القراءات ومشروعيّة ذلك، كأنّهم كانوا يريدون أن يقولوا بأنْ لا ذنب للنبيّ حينما يسمح بتعدّد القراءات، لأنّ جبرئيل الأمين أبلغه القرآن مختلفاً ومتفاوتاً، وجبرئيل لا ذنب له أيضاً، لأنّه أخذه عن الله تعالى مختلفاً، وهذا الكلام فيه ما فيه من المجافاة للحقيقة والتوالي الفاسدة على الشريعة والعقيدة، وخصوصاً على القرآن الكريم.

في حين نعلم بأنّ النصوص الدينية تدعونا إلى غير ذلك، فإنّها تدعونا إلى التعبّد والتسليم لأوامر الله تعالى، وإنّا قد سُمِّينا (مسلمين) لهذا الغرض، فنحن عباد الله، يلزمنا أن نتقيّد بأوامره ونواهيه، وعلينا التعبّد بالنصّ القرآني بحرفه، فلا يجوز لنا

---

(١) آلاء الرحمن ١ : ٢٩، ٣٠، الفصل الثالث في قراءته.

الاجتهاد فيه، وهو معنى الإسلام لغةً وشرعاً، وعلينا التسليم بما أوحاه الله لرسوله من القرآن المجيد بنصّه وحرفه، ولا يجوز لنا الزيادة والنقصان فيه.

لكنّ الآخرين كانوا وما زالوا يريدون التحرّرمن القيود والأُطر والتجاوز على النصوص، فيجيزون قراءة القرآن بأي شكل كان تحت مسمّى الأحرف السبعة، فالقرآن عندهم كقول القائل: هلمّ، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي [١]، ونحو ذلك.

وقد رووا عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ قوله: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [٢]: (إلّا زقية واحدة)، أو قوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْـمَنْفُوشِ﴾ [٣] فإنّه كان يقرؤها: (كالصوف المنفوش)، كما روي أن ابن مسعود أقرأ رجلاً ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ فلم يفهمها فقال له: طعام الفاجر فجعلها الناس قراءة.

وفي آخر فقال الرجل: طعام اليتيم فردها عليه فلم يستقم بها لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول كلام الفاجر، قال: نعم، قال: فافعل[٤].

وعن أبي بن كعب أنه كان يقرئ رجلا فارسيا فكان اذا قرأ عليه ﴿إِنَّ شَجَرَةَ الزَّقُّومِ * طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ قال: طعام اليتيم فمر به النبي فقال: قل له طعام الظالم،

(١) أُنظر: تفسير الطبري ١: ٥٥، كما في رسم المصحف لغانم قدوري الحمد: ١٣٢، ١٣٩.

(٢) سنن البيهقي الكبري ٢ : ٣٨٥ / ح ٣٨٠٥، والآية في سورة يس: ٢٩.

(٣) التفسير الكبير ٣٢ : ٦٩. والآية في سورة القارعة: ٥.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٤ : ١١٩، الاتقان ١ : ١٢٣ / ح ٥٧٠.

ففصح لسانه[١]. ومعنى هذا الكلام أنّهم أجازوا قراءة القرآن بأيّ شكلٍ كان ما لم تصرِ آية رحمة آية عذاب.

وهذا الموقف المنسوب الى ابن مسعود وابي بن كعب والى غيرهم من الصحابة هو نفس موقف ابن أبي سرح القائل بأن النبيّ أملى عليه قوله: ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ**﴾ [٢] إلى قوله: ﴿**ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ**﴾[٣]، فقال ابن أبي سرح: (فتبارك الله أحسن الخالقين) تعجّباً من تفصيل خلق الإنسان، فقال له النبيّ ﷺ: هكذا أُنزلت عليَ. فشكّ وارتدّ وقال: **لأن كان محمّد صادقاً لقد أوحي إلّي كما أوحى إليه، ولئِنْ كان كاذباً لقد قلت مثل ما قال**. فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿**وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ**﴾ [٤].

وكان ابن أبي سرح يقول: إذا أملى علَيّ النبي: ﴿**عَزِيزٌ حَكِيم**﴾، كتبت: ﴿**غَفُورٌ رَحِيم**﴾ انه كذب وبهتان عظيم.

فما نسبوه لابن مسعود وغيره من معارضي السلطة من القراءات، هو مثل ما كان يقوله ابن أبي سرح، وهذا التقارب بين القولين يعني جعلهم كلام الكافر (ابن ابي

---

(١) الدر المنثور ٧ : ٤١٩.

(٢) سورة المؤمنون: ١٢.

(٣) سورة المؤمنون: ١٤.

(٤) انظر التفسير الكبير ٢٣ : ٧٥، المحرر الوجيز ٢ : ٣٢٢ والآية في سورة الأنعام: ٩٣ وقال النسفي في تفسيره ٣ : ١١٨ : وقيل هذه الحكاية غير صحيحة لان ارتداده كان في المدينة وهذه السورة مكية، وقيل القائل عمر بن الخطاب أو معاذ؟ وانظر تفسير البحر المحيط ٦ : ٣٦٩..

سرح) بمنزلة كلام المسلم (ابن مسعود وأبي بن كعب) وأن منزلة الطليق عندهم كمنزلة المهاجر، وهذا يهدم أساس القرآن والشريعة.

والمشركون كانوا قد طلبوا من رسول الله ﷺ أن يبدّل بعض النصوص القرآنيّة من تلقاء نفسه، فجاءَه الوحي الإلهي: ﴿ **قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ** ﴾ (١)، وقد عاتب ﷺ البراءَ بن عازب حينما علّمه دعاءً كان فيه: «ونبيّك الّذي أَرسَلْتَ»، فقرأ: «**ورسولك الّذي أرسلت**»، فنهاه النبيّ وألزمه التعبّد بالنصّ الذي علمه إياه بحرفه (٢) من دون زيادةٍ فيه.

لزوم التعبّد بحرفيّة النص

إذن، التعبّد بالنص هو دستورٌ شرعيٌّ عام، وأنّ الأئمّة من أهل البيت كانوا يؤكّدون على الالتزام به.

فعن العلاء بن كامل، عن الصادق عليه السلام، أنّه علّمه دعاءً يقرؤه عند المساء، كان فيه: «لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، له المُلك وله الحمد، يحيي ويميت ويحيي، وهو على كلّ شيءٍ قدير».

---

(١) سورة يونس: ١٥ وقد حصر الدكتور عبد الحليم النجار في هامش كتاب مذاهب التفسير الاسلامي: ٨ هذا الأمر بعمر فقال: سألوا عمر أن يغير آية الكهف (حتى إذا أتيا ـ أي موسى وصاحبه ـ أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما) بأن يقرأ: «فأتوا أن يضيفوهما» بدلاً من: ﴿ **فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا** ﴾، لما فيه من مهانة لهم.

(٢) أنظر: صحيح البخاري ١: ٩٧ / ح ٢٤٤ من الباب ٧٥ فضل مَن بات على الوضوء، وغيره.

قال [العلاء]: قلت: «بيده الخير»، قال عليه السلام: إنّ بيده الخير، ولكن قُلْ كما أقول لك ... [(١)].

وعن عبد الله بن سنان، عن الصادق عليه السلام، أنّه علّمه دعاء الغريق، وفيه: «يا الله، يا رحمان، يا رحيم، يا مقلّب القلوب، ثبِّت قلبي على دينك».

فقلت: «يا الله، يا رحمن، يا رحيم، يا مقلّب القلوب والأبصار، ثبِّت قلبي على دينك».

فقال عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ مقلّب القلوب والأبصار، ولكنْ قل كما أقول لك: يا مقلّب القلوب، ثبِّت قلبي على دينك» [(٢)].

فإذا كان الرسول صلى الله عليه وآله والأئمّة من أهل البيت عليهم السلام لا يجيزون زيادة حرفٍ والنقيصةَ في دعاءٍ يُعَلّمونه، فكيف يرضى الله سبحانه قراءة ما جاء في كتابه بالمعنى، والتغيير فيه، والإتيان بالمترادف؟! حسبما ينسبونه الى ابن مسعود وغيره.

فالله سبحانه هو الّذي ألزم رسوله بحفظ القرآن حرفيّاً، وإنّ جبرئيل الأمين كان يأتيه كلّ عامٍ ليضبط معه آيات القرآن وسوره [(٣)]، وليُرجِع الآيات النازلة عليه نجوماً [(٤)] إلى سورها الـمُنزَلة عليه دفعةً واحدة في ليلةٍ مباركة، كل ذلك دقّةً من قبل

---

(١) الكافي ٢: ٥٢٧ / ح ١٧ باب القول عند الإصباح والإمساء.

(٢) كمال الدين وإتمام النعمة: ٣٥١ / ح ٤٩ الباب ٣٣.

(٣) إن أُريد في جمع القرآن دقّة الضبط فهذا منتهاه، لا كما قالوه أنّه ضُبِط بشاهدَين، أحدهما الحفظ وثانيهما الكتابة، قلنا بهذا تعليقاً على ما قالوه.

(٤) أي: النازلة على رسول الله في وقائع وأحداث مختلفة زماناً ومكاناً.

الله ورسوله في الضبط.

بل كيف يجيز رسول الله اختلاف عمر مع هشام بن حكيم ويصحّح قراءتهما معاً إذا لم يكن في اللهجة؟! وهكذا الحال بالنسبة إلى ما رووه في اختلاف ابن مسعود وأُبيّ وصحابيّ آخر، وأنه صلى الله عليه وآله أجاز قراءتهم جميعاً؟

نعم إنّ القرآن هو السبب الأعظم في هداية المسلمين، وفي خروجهم من ظلمات الجهل إلى نور السعادة والعلم، ولا خلاف فيه، وقد بلغ المسلمون في العناية به الدرجة القصوى، فقد كانوا يتلون آياته آناء الليل وأطراف النهار، وكانوا يتفاخرون في حفظه وإتقانه ويتبرّكون بسوره وآياته، والنبيّ يحثّهم على ذلك.

فهل يحتمل عاقلٌ بعد هذا كلّه أن يقع الشكّ فيه عندهم حتّى يحتاج إثباته إلى شاهدين؟! (١) إنّ هذا من قبيح القول في القرآن المقروء كل صباح ومساء.

ويُضاف إليه: أنّ العادة تقتضي أنّ زعيم أيّ أُمّة إذا أظهر رغبته في حفظ كتابٍ ما، فإنّ ذلك الكتاب سيكون رائجاً بين جميع أُمّته، وقد علمنا من الأخبار الكثيرة بأنّ الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله كان قد أكّد الأمر بحفظ كتابه، حتّى جعل لقارئ القرآن منزلةً بعد وفاته، إذ يقال للميّت: **إقْرَأ وارْقَ، ورتّل كما كنتَ تُرتّلُ في الدنيا، فإنّ منزلك في آخر آيةٍ تقرؤها** (٢).

---

(١) هذا ما قاله السيّد الخوئي في البيان في تفسير القرآن: ٩٢.

(٢) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٨٧ عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله، سنن أبي داوود ٢: ٧٣ / ح ١٤٦٤ الباب ٣٥٦.

وعن عائشة أنّها قالت: **إنّ عدد درج الجنّة بعدد آي القرآن، فمن دخل الجنّة ممّن قرأ القرآن فليس فوقه أحد** (١). كلّ ذلك ارتقاءً للمقامات الأُخرويّة الّتي يحصل عليها قارئ القرآن وحافظه.

ألا يكفي لقاء الشاهدَين الصادقَين المعصومَين (الصادق الأمين محمّد بن عبد الله ﷺ، والأمين جبرئيل) كلّ عام على صحّة القرآن ودقّة ضبطه، حتّى يُطْلَب شاهدان آخران غير معصومَيْن في العصور المتأخّرة، كي يشهدا بأنّهما قد سمعا الآية أو السورة من لسان رسول الله ﷺ، أو أنهما كتبا ذلك على عهده؟!

فلو كان هذان الشاهدان المتأخِّران غيرَ معصومَين، فيُحتَمل إذن اشتباههما في السماع والكتابة أيضاً، فلا قيمة لنقلهما الآيات لأمثال زيد بن ثابت بعد ورود هذا الاحتمال.

بل إنّ إقراء الله لرسوله ﷺ: ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى**﴾ (٢)، والاجتماع الثُّنائيّ بين الصادق الأمين (محمد) وجبرئيل الأمين في كلّ عامٍ في شهر رمضان لضبط سوره وآياته، ثم السماح بإقراء الناس به.

وقراءة رسول الله لتلك الآيات والسور في صلاته، ثمّ إقراء الأُمّة (٣) بها لاحقاً، وجمع القرآن تحت إشراف النبيّ ﷺ، كل ذلك يعطيه أكمل وأوفى وأتمّ الحجّية، فلا

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٨٦.

(٢) سورة الأعلى: ٦.

(٣) ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ * وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً**﴾ (الإسراء: ١٠٦).

معنى للإشهاد بعد ذلك عند زيد بن ثابت أو عند عمر بن الخطاب، وعدّ ذلك دقّةً في التدوين وتحرّياً في الضبط كما يقولون!!

وعليه، فالصادق الأمين والأمين جبرئيل بعد أن كانا يُقَرران انتهاء[1] نزول الآيات والسُّور نُجُوماً إلى ذلك الحين، كانا يسمحان للصحابة بقراءتها في الصلاة وكتابتها في المصاحف لأنها صارت قرآناً يجب اتباعه؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [2].

أمّا لو بقي شيءٌ من تلك السور لم يكتمل، فيُترك إلى العام القابل حتّى ينتهي نزوله منجَّماً، وعندما تكمل السور يُسْمَح للناس بقراءتها في صلاتهم وكتابتها في مصاحفهم، أي أنّ الآيات والسور بعد صدور القرار بإتمامها من قبل ربّ العالمين، ورفع احتمال وقوع النسخ فيها كانت تقرر للناس على أنها قرآن لقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِـعْ قُرْآنَهُ﴾ [3].

وبعد هذا نكرر سؤالنا الآنف: ألم تكن هذه القراءة [4] وهذا الضبط [5] أدقّ

---

(١) بأمر الله سبحانه وتعالى في شهر رمضان من كلّ عام.

(٢) سورة القيامة: ١٧ و١٨.

(٣) سورة القيامة: ١٨.

(٤) أي: إقراء الأمين جبرئيل لرسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ﴾، وإقراء الرسـول للصـحابة في قوله تعالى﴿لِـ تَقْرَأه عَلَى الناسِ عَلَى مُكث﴾.

(٥) أي: الضبط الثنائيّ بين رسول الله ﷺ وجبرئيل الأمين كلّ عام، وقد اعتمدوا العرضـة الأخـيرة في جمع القرآن بعد رسول الله دقّةً في الضبط.

وأضبط ممّا قالوه في جمع القرآن على عهد الشيخين وفي القراءات، خصوصاً وأنّه ضُبِطَ بأمر الرسول وأُقِرّ من قبل جبرئيل الأمين، وقد كان رسول الله ﷺ يعلّمه الصحابة، «*فما كان يتجاوز من عشر آياتٍ إلّا ويعلّمهم بما فيها*» (١).

وعن أبي العالية قال: *تعلّموا القرآن خمس آيات [خمس آيات]، فإنّ النبيّ كان يأخذه من جبرئيل خمساً خمساً* (٢).

وهو ﷺ يتحرّى الدقّة في إقرائهم لتلك الآيات والسور، كلّ ذلك مع لحاظ أُنْسِ الصحابة بتلك الآيات والسور واستماعهم لتلاوة رسول الله لها، ومداومتهم على تلاوتها وحفظها وصيانتها، فكانوا يتلونها في صلواتهم ويقرؤون بها في مصاحفهم، غير منكرين بأنّ تعليم القرآن كانت ظاهرة قد اعتادوا عليها في حياتهم اليومية.

فعن عبادة بن الصامت: كان الرجل إذا هاجر، دفعه النبيُّ إلى رجلٍ منّا يعلّمه القرآن، وكان يُسمَع لمسجد رسول الله ضجّة بتلاوة القرآن، حتّى أمرهم رسول الله أن يخفضوا أصواتهم لئلّا يتغالطوا (٣).

---

(١) اُنظر: بحار الأنوار ٨٩: ١٠٦ عن أبي عبد الرحمان السلمي قال: حدّثنا من كان يقرؤنا من الصحابة، أنّهم كانوا يأخذون من رسول الله عشر آيات، فلا يأخذون في العشر الآخر حتّى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل. وانظر: مسند أحمد ٥: ٤١٠ / ٢٣٥٢٩، وعن ابن مسعود قال: كنّا لا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها. المغني لابن قدامة ٢: ٦.

(٢) انظر مصنف ابن ابي شيبة ٦ : ١١٧ / ٢٩٩٣٠، الدر المنثور ٥ : ٣٤٦، عن البيهقي في شعب الإيمان عن عمر بن الخطاب.

(٣) مناهل العرفان ١: ١٦٩، ٢١٨.

فمن الطبيعيّ أن لا يكون في تلك القراءات المقروءة على عهد رسول الله لَحْنٌ، ولا يوجَد بين كتّابها أحدٌ يكتبها وهو ناعس! لأنّ المعلّم قد انتُخب من قبل ربّ العالمين ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾، والناس مأمورون أن يقرؤوا بما عُلِّموا، ورسول الله قد اتّخذ أناساً يعلّمونهم القرآن (١).

إذن ، القرآن كان يُقرأ على عهد رسول الله بقراءةٍ واحدة، ولا اختلاف بين قراءة رسول الله وقراءة أبي وابن مسعود وعلي بن أبي طالب وقد أوجب ﷺ على من لا يعرف القرآن أن يتعلّمه كما اُنزل، ورُبّما أجاز ﷺ لمن لا يقدر على النطق به سليماً أن يقرأه بلهجته إلى أن يستقيم لسانه بالقرآن، لكنّهم استغلّوا هذه الإجازة، فأجازوا تغيير شكل الآيات وأن يقرؤوها بالمترادف (طعام الاثيم ـ طعام الفاجر) وقد عرفت بأنّ أبا بكر ترك قراءة معاذ مع وجوده حياً عنده في المدينة، وعمر بن الخطاب، قال: إنّا لَندع من لحن اُبيّ (٢). وقد اختلف عثمان مع ابن مسعود ولم يأخذ بقراءته فلماذا لا يأخذ هؤلاء الخلفاء بقراءة هؤلاء الصحابة وهم من الطبقة الأولى الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله حسب تعبير الذهبي!!

إذن القول بجمع القرآن بالبيّنة والشهود، والأخذ بأخبار الآحاد في القرآن هو إساءَةٌ إلى القرآن، سواء كان القائلون بذلك عالمين أم جاهلين.

---

(١) فجاء في الخبر عندهم: **استقرؤوا القرآن من أربعة عبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل**. وفي نصوص أخرى أسماء آخرين. صحيح البخاري ٣: ١٣٧٢ / ح ٣٥٤٩، ٣: ١٣٨٥ / ح ٣٥٩٥.

(٢) صحيح البخاري ٤ : ١٩١٣ / ح ٤٧١٩، مسند أحمد ٥ : ١١٣ / ح ٢١١٢٢.

* المقدّمة السابعة:

إن ما قالته مدرسة الخلافة في جمع القرآن كذبته مدرسة أهل البيت، لأن جمع القرآن من قبل أناس غير معصومين يعني احتمال سهوهم وخطأهم ونسيانهم، وبالتالي يفتح للمغرضين باب التشكيك بالقرآن نفسه؛ لأنّ العقل يحكم بانّ القرآن إذا كان مفرقاً متشتتاً منتشراً عند الناس وتصدّى لجمعه غير المعصوم، يمتنع عادةً أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع. لأنّه كيف يكون القرآن معصوماً وحُجّةً على الناس وقد جُمع بيد غير المعصوم؟! كلُّ ذلك مع تأكيد (جامع القرآن)!!! ـ أعني عثمان بن عفان ـ على وجود اللّحن فيه، وأنّ العرب ستقيمه بألسنتها [(١)]، وقول ابن عباس إنّ الكاتب كَتَبَها وهو ناعس [(٢)]، أو قول عائشة: إنّه خطأٌ من الكاتب [(٣)]، أو قول رابع: نُقِّطَتْ الآيةُ لذبابة جلست عليها، أو أنّ النقطة جاءت على أثر الحبر الزائد على ريشة قلم الكاتب ... وأمثال ذلك من الأقوال المغيّرة لحقيقة القرآن المجيد، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [(٤)].

---

(١) المحكم للداني ١: ١٨٥، تفسير البغوي ١: ٤٩٨ ـ ٤٩٩، وتفسير الرازي ١١: ٨٤، ٢٢: ٦٥، وفيات الأعيان ٣: ٤٦٦.

(٢) تفسير الطبري ١٣: ١٤٥، الإتقان ١: ٥٤٣ / ح ٣٥٠٥.

(٣) تفسير الرازي ٢٢: ٦٥، تفسير البغوي ٣: ٢٢٢، تفسير القرطبي ١١: ٢١٦.

(٤) سورة الكهف: ٥.

* الرؤية التصحيحية

جمع القرآن بيد غير المعصوم، كذبٌ وخيانة للدين والأُمّة:

إنّ القول بجمع القرآن بيد غير المعصوم هو الطامّة الكبرى في الشريعة، إذ كيف يمكن الاعتماد على قرآنٍ معصوم كُتب بيد غير معصوم؟!

إنّ هذه الشبهة قد أُثيرت ضِدَّنا كثيراً، وقد وقفت على ما وجّهه بعض الباحثين لنا، وذلك لأنّهم قد أحسّوا بوجود تناقض بين أُصولنا، فمن جهة يشاهدوننا نعتقد بأن القرآن هو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه هدى للمتقين.

ومن جهة أخرى يقفون على اعتقاد بعض المسلمين بتبنّي غير المعصوم جَمْعَهُ، ومعناه إمكان ورود الخطأ فيه، فإن قلنا بما تقول به مدرسة الخلافة فقد وقعنا في المنزلق وليس علينا إلّا الرجوع إلى مدرسة أهل البيت لأنها حلّت هذه الإشكاليّة.

فقد جاء عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**ما أحدٌ مِن هذه الأُمّة جمع القرآنَ إلّا وصيّ محمّد** صلى الله عليه وآله»(١).

وعن الباقر عليه السلام أيضاً: «**ما ادّعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلَّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نَزَّلَه الله تعالى إلّا عليّ بن أبي**

---

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٨ / ح ٥، وانظر: بصائر الدرجات: ٢١٤ / ح ٥ الباب ٦.

طالب والأئمّة من بعده عليهم السلام» (١).

وقال عليه السلام: «**ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه، غير الأوصياء**» (٢).

كما أن فكرة وجود اللحن في القرآن وتبنّي التأويلات الباطلة هي التي دعت بعض المستشرقين أمثال: مينكانا للرجوع الى المصادر غير الإسلامية لمعرفة حقيقة الأمر عندنا، كالرجوع الى مناظرة عمرو بن العاص والأسقف الأعظم مونوفيزيت، آنتيوخ جان الأول (Antioch john I) في سنة ١٨ هـ المصادف (٦٣٩ م).

أو الى رسالة الأسقف ني نوه (Nineveh) المعروف بايشوياب الثالث (Isoyab III) والذي أشار فيه الى المسلمين.

أو الى الوقائع التي ذكرها جان بار بنكايي (John Bar Penkaye) في سنة ٧٠ هـ (٦٩٠ م). فانه من خلال نقله لتلك النصوص يريد التشكيك في حجية القرآن والقول بعدم وجوده في عهد الرسول والشيخين.

وهو يوضح بأنّ القول بجمع القرآن بيد غير المعصوم هو الذي فتح الشرخ وسمح لامثال هؤلاء المستشرقين أن يزيدوا في مدعياتهم حتّى صرح بعضهم بعدم وجود ذكر للكتاب المقدس عند المسلمين (أي القرآن) في المصادر المسيحية المعاصرة

---

(١) الكافي ١: ٢٢٨ / ح ١ باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم السلام.

(٢) الكافي ١: ٢٢٨ / ح ٢.

لعهد عثمان بن عفان [١]. في حين سيتضح لك كذب هذا المدعى وبطلانه وأنّ القرآن كان مجموعاً ومدوناً على عهد رسول الله، وانّه ﷺ كان يقرئ الناس القرآن على مكث، كما كان يسمح لهم بتلاوته وتدوينه في المصاحف وإن كان ناقصاً، كل ذلك من اجل المحافظة عليه.

فمما قاله شفالي بهذا الصدد: «فالعلماء المسيحيون في الغرب طوروا بواسطة الصدفة أو الاستعارة كثيراً من الآراء التي هي نفسها آراء التراث الإسلامي أو تشبهها».

ثم ذكر بعض التفسيرات الإسلامية منها:

﴿ **الر**﴾ أنا الله أرى؛ الرحمن («الإتقان»، ص ٤٨٦).

﴿**الم**﴾ أنا الله أعلم؛ الرحمن («الإتقان»، ص ٤٨٦)؛ الله لطيف مجيد («الإتقان»، ص ٤٩٠).

﴿**المر**﴾ أنا الله أعلم وأرى (البيضاوي حول سورة الرعد «١٣» : ١)

﴿**المص**﴾ الله الرحمن الصمد؛ المصور؛ أنا الله أفضل؛ أنا الله الصادق («الإتقان»، ص ٤٨٦)؛ ألم نشرح لك صدرك («الإتقان»، ص ٤٩٣).

﴿**حم**﴾ الرحمن الرحيم («الإتقان»، ص ٤٨٧)

﴿**ص** ﴾ صدق الله؛ أقسم بالصمد الصانع الصادق؛ صادِ يا محمّد عملك بالقرآن؛ صاد محمّد قلوب العباد («الإتقان»، ص ٤٩٣).

---

(١) خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم : ٩٤ (كتاب فارسي).

﴿**طس**﴾ ذو الطَوْل القدوس الرحمن («الإتقان»، ص ٤٨٧).

﴿**طسم**﴾ ذو الطَوْل القدوس الرحمن («الإتقان»، ص ٤٨٧).

﴿**طه**﴾ ذو الطَوْل («الإتقان»، ص ٤٨٧).

﴿**ق**﴾ قاهر؛ قادر («الإتقان»، ص ٤٨٧)؛ قُضي الأمر؛ أقسم بقوة قلب محمّد؛ قف يا محمد على اداء الرسالة («الإتقان»، ص ٤٩٣).

ثمّ ذكر بعد ذلك رأي نولدكه في الطبعة الأولى من تاريخ القرآن وقوله انّ هذه الحروف ليست من وضع محمّد نفسه ... ولعلّ هذه الحروف علامات مُلْكية وضعها أصحاب النسخ التي استخدمت في أول جمع قام به زيد، وصارت فيما بعد جزءاً من شكل القرآن النهائي، بسبب الإهمال.

ويتابع أن ما يؤكّد ذلك هو انّ مجموعة من السور المتوالية التي نشأت في أوقات مختلفة تبدأ بشارة ﴿**حم**﴾ ما يدفع إلى الظن بأنّ هذه السور نسخت اصيلة كانت تحتويها بالترتيب نفسه. وليس مستبعداً أن تكون هذه الحروف الأولى من أسماء مالكي النسخ. في هذه الحال قد تشير ﴿**الر**﴾ إلى الزبير، و﴿**المر**﴾ إلى المغيرة و﴿**طه**﴾ إلى طلحة أو طلحة بن عبيد الله، و﴿**حم**﴾ و﴿**ن**﴾ إلى عبد الرحمن... [١]

اُنظر إلى كلام نولدكه وكيف به يستغل وجود تفسير القرآن بالرأي عند بعض المسلمين لإعطاء تفسير آخر من عنده للحروف المقطعة وهو تفسيرٌ مستهجن لاحق لا يقبل به أحد من علماء المسلمين وعقلائهم لأنّ الحروف المقطعة صحيح أنّها ليست

---

(١) تاريخ القرآن ٢ : ٣٠٠ ـ ٣٠٥.

من وضع محمّد بل أنّها من وضع الباري جل وعلا وقد جاءت في الذكر الحكيم وقد تلاها رسول الله في صلاته كما أنّها كانت موجودة في مصاحف جميع الصحابة بلا اختلاف، وقد نقد نولدكه أحد المستشرقين واعترض عليه في ما ادعاه وهو لوت (O.Loth) مما جعله يرجع عن رأيه.

نعم أنّهم بهذا التفسير وغيره كانوا يريدون أن يقولوا بأنّ القرآن قد جمع متأخراً بعد وفاة رسول الله وأنّ الصحابة هم الذين وضعوا هذه الحروف في القرآن. وهو يوضح لنا أيضاً سر تخوف رسول الله من التفسير بالرأي وأنّه يهدم الدين.

وعليه، فإنّ رؤية مدرسة أهل البيت عليهم السلام في جمع القرآن هي الصواب الحقّ، وهي أقرب إلى العقل والمنطق من رؤية مدرسة الخلفاء الثلاثة، وقد مثّل السيّد الخوئيّ لهذه المسألة بمثالٍ واقعيٍّ من حياتنا العاديّة، بيّن من خلاله سقم ما يذهب إليه الاتّجاه الآخر، إذ قال:

> والعادة تقضي بفوات شيءٍ منه على المتصدّي لذلك إذا كان غيرَ معصومٍ، كما هو مُشاهَدٌ فيمن يتصدّى لجمع شعر شاعرٍ واحدٍ أو أكثر إذا كان هذا الشعر متفرّقاً، وهذا الحكم قطعيٌّ بمقتضى العادة، ولا أقلّ من احتمال وقوع التحريف، فإنّ من المحتمل عدم إمكان اقامة شاهدَين على بعض ما سُمع من النبيّ صلى الله عليه وآله، فلا يبقى وثوقٌ بعدم النقيصة [1].

---

(١) البيان للسيّد الخوئي: ٢٣٩ الشبهة الرابعة.

* المقدّمة الثامنة:

إنّ جمع القرآن وتدوينه ـ حسب ادّعاء مدرسة الخلافة ـ كان بعد عقدَين من وفاة رسول الله ﷺ، وذلك في أيّام الفتنة ونشوء المذاهب المبتدعة والآراء الفاسدة في زمن عثمان على وجه التحديد، وأنّ هذه الدعوى قد زاد في الطنبور نغمة كما يقول المثل العربي.

فكيف يمكن الاعتماد على قرآنٍ مؤلَّفٍ في زمن الفتنة، والمأخوذ من محفوظات الصحابة لا مكتوباتهم؟!

وبمعنى أوضح: كيف يمكن الاعتماد على قرآنٍ لم يدوَّن ويجمَع على عهد رسول الله وتحت إشرافه ﷺ، كما أنّه غير مأخوذ عن مدوَّنات أصحابه وكتّاب الوحي بالمباشرة، بل أُخذ عن محفوظاتهم بعد عقدَين من الزمن، وهم غير معصومين، يسهون ويخطؤون، ويزيدون وينقصون.. فعدمُ إشراف النبيّ أو الوصيّ على المحفوظ والمكتوب يُضعِف من حجيّته باعتراف العقل والنقل.

* الرؤية التصحيحية

القول بجمع القرآن في زمن الفتنة!! يخدش في حجيّته:

لقد أثبتنا في هذه الدراسة (١) أنّ القرآن كان معظمه مجموعاً ومكتوباً ومرتّباً على عهد رسول الله ﷺ، وأنّ دعوى جمعه بعد عقدَين من وفاة رسول الله وفي زمن الفتنة ـ كما يقولون ـ خطأٌ فاحش، ومن خلاله يرد الإشكال على القرآن، والتعريضُ برسول الله وأمير المؤمنين، وكبار الصحابة أمثال: ابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل، وغيرهم من عيون الصحابة الّذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، والتقليل من شأنهم، حتّى جاء عن عمر ـ حسبما أخرجه البخاريّ عن ابن عبّاس ـ قوله في أُبي:

أُبيّ أقرَؤنا، وإنّا لَندعُ من لحن أُبيّ بن كعب (٢) . وفي آخر: إنّ أُبيّاً كان أقرأنا للمنسوخ (٣).

فعمر يدع قراءة أُبيّ عالماً عامداً مع اعترافه أنه أقرأ الامة وقد اخذ قراءته من في رسول الله مباشرة، فعلى أيّ شيءٍ يمكن حمل هذا الكلام منه والمخالفة الصريحة لرسول الله؟

---

(١) حسبما سيأتي لاحقاً في صفحة ٢٢٣. الأخبار الدالة على وجود مصحف أو مصاحف على عهد رسول الله.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ٤٧١٩، باب القرّاء من أصحاب النبيﷺ.

(٣) تاريخ ابن شبه ٢: ٣٧٧ / ح ١١٧٦، كنز العمال ٢: ٢٥١ / ح ٤٨٠٨، فتح الباري ٨: ٦٤٢، الدر المنثور ٨: ١٦١.

كما ان عثمان استنقص ابن مسعود وترك الاخذ بقراءته وهذا أمر ثابت لا خلاف فيه.

ومما تجدر الاشارة اليه ان مدرسة أهل البيت كانت لا ترضى القول بجمع القرآن متأخرا وتؤكد بإقراء رسول الله أصحابه ومن أول البعثة ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾[1]، وأنه صلى الله عليه وآله كان قد عيّن بالفعل مجموعة منهم لتعليم المسلمين القراءة، وهو صلى الله عليه وآله بنفسه قد اشرف على كتابة القرآن وترتيب آياته، لكنه ترك الجمع النهائي وتوحيد شكله للإمام علي.

نعم أنّ نتيجة مرويات وأحاديث مدرسة الخلافة جعلت امثال بلاشير وغيره التعريض بالنبي الأكرم والتجرئ عليه وعلى رسالته بالقول انه ـ في أوائل البعثة ـ كان لا يعلم بأنه مبعوث من قبل الله وأن رسالته ستغير المجتمع، وانه على أثر اتّصاله باليهود تعلم ذلك، ورأى ضرورة تدوين شريعته وكتابة القرآن.

ثمّ أضاف: أن الاختلاف في عدد كتّاب الوحي لهو أهم دليل على عدم صحة ما قيل عن الكتابة في عهد رسول الله وأنّ فكرة وجود كتّاب للوحي جاء لدعم فكرة كتابته على عهده صلى الله عليه وآله.

كما أن الكتابة لم تكن مفيدة في عصره صلى الله عليه وآله لعدم معرفة الكثير من العرب القراءة والكتابة كي يستفيدوا منه بعكس الحفظ، وأن العوز المادّي هو أهم سبب من أسباب عدم جمع القرآن على عهد رسول الله، كما أنه لا يصح ما قيل عن رسول الله وأنه رتّب

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٦.

المصحف [١].

وكلام بلاشير وإن كان باطلاً في كل فقرة من فقراته، وقد أجبنا عن بعضها في بعض مؤلفاتنا وسترى جواب الآخر منها في هذا الكتاب، لكنّ المهمّ أنّ كثيراً من فقرات كلامه يستند إلى التراث الروائي السني وهو مما يحز في النفس، وأنّ تلك الروايات والأخبار هي التي استدل وأساء الاستفادة منها أمثال سلمان رشدي المرتد.

اذن، إن عمل الخلفاء هو الذي سمح للمستشرق جون جيلكرايست وغيره أن يقولا: *بأن الغاية الحقيقية من عمل الخلفاء هو القضاء على السلطة السياسية التي كان يتمتع بها قراء القرآن في الأمصار التي كان عثمان يفتقد فيها شيئاً من المصداقية بسبب السياسة التي كان ينتهجها حيث انه كان يعين اقرباءه من بني أمية أعداء محمد كعمال على حساب الصحابة الذين ظلّوا أوفياء لمحمد طيلة حياتهم* [٢]. إلى آخر كلامه.

اذن فإنّ إثارة الخلفاء الثلاثة وأتباعهم لمقولة جمع القرآن متأخراً وأمثالها، وادّعاءهم عدم كتابة القرآن على عهد رسول الله، فتح المجال الواسع لمن يريد التشكيك في حجّية القرآن وهنا مسألة يجب التأكيد عليها وهي حدوث حالة الاضطراب والمنهجية عند علماء مدرسة الخلافة فهم من جهة يذهبون ـ في كتبهم الحديثية والدرائيّة والرجاليّة والفقهيّة ـ إلى لزوم الحيطة والحذر من الأحاديث

---

(١) خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم: ٩٦ ـ ٩٧.

(٢) مجلة المصباح العدد ٥ الخامس الصحفة ١٢٢ أثر روايات جمع القرآن في الفكر الإستشراقي (دراسة في كتاب جمع القرآن للمستشرق جون جيلكرايست).

الصادرة في أيّام الفتنة وعدم الأخذ بها من دون تمحيصٍ ودراسة.

ومن جهةٍ اُخرى يقولون ان القرآن قد جمع في زمن الفتنة، وبدورنا نسأل كيف يمكن أخذ القرآن المجموع أيّام الفتنة، مع ما عرفت من طريقة تعاملهم مع الأخبار الصادرة أيام الفتنة؟! إنّ هذا سؤالٌ يطلب جواباً وحلاً منهم.

أئمّة أهل البيت عليهم السلام، الضمان لعدم تحريف القرآن

وممّا يجب التنبيه عليه هنا: أنّ الأساليب والمقدِّمات الخاطئة الّتي شُرِّعت من قبل مدرسة الخلافة كادت أن تؤدّي الأمّة إلى التحريف اللّفظي في القرآن، لكنّ اهتمام الصّحابة وأهل البيت ـ وعلى رأسهم أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ بالقرآن، واشتهار القرآن بين المسلمين، وإقراء رسول الله لهم (القرآن) على مكث، وقراءتهم له آناء الليل وأطراف النهار حفظاً وفي المصحف نظراً أبقى الذكر مصوناً ومحفوظاً لم يمسَّه شيء.

أمّا التحريف المعنويّ فيبقى محتملاً وواردا، وذلك من خلال تصحيحهم للقراءات المختلفة في العصور البدائية، مع وجود الأهواء المتعدّدة عند المذاهب والفِرَق، فإنّ تصحيح القراءات المتعدّدة بوجوه من العربية هو مما يجرّئ أهل المذاهب المبتدعة والأهواء الباطلة لتحكيم آرائهم في الدين، وهذا خيانة للقرآن بلا شك.

وكلام الإمام عليه السلام الذي مرّ في النقطة الخامسة [1] الآنفة: «**كذبوا**» و«**إنّ القرآن**

---

(١) والتي مرّت في صفحة ٧٢ ـ ٧٧. تعدد القراءات تخالف الوحدة فيه.

واحدٌ نزل من عند واحد، ولكنّ الاختلاف يجيءُ من قِبل الرواة»، فيه تصريحٌ بدور الرواة ـ في تأجيج الاختلاف المقصود في القراءة ـ بعد رسول الله ﷺ، ومثله المحكي عن الإمام الصادق عليه السلام: **أصحاب العربيّة يحرّفون الكلِمَ عن مواضعه»** (١)، وهذا ما سنوضحه في آخر الكتاب (توحيد المصاحف).

كما لا يستبعد أن يكون النهي الصادر عن أمير المؤمنين عليه السلام بعدم مناقشة الخوارج بالقرآن ـ لأنّه حمّال ذو وجوه ـ إشارة إلى أنّ في القرآن تفسيرات متعددة، وقد استدلّت كلّ الفرق ـ حتّى الفرق الباطلة ـ بالقرآن، ومن هنا جاء الخبر عن النبيّ ﷺ في عدم جواز التعددية في القرآن والاختلاف فيه، ولزوم الأخذ بما هو مشهور بين المسلمين: «**لو أنّ الناس قرؤوا القرآن كما أنزل الله ما اختلف اثنان**» (٢).

أي أنّهم لو أخذوا بالمقصود الواقعيّ الذي نزل به الله على النبيّ محمّد ﷺ وبالثابت بين المسلمين لما اختلف اثنان، وهو يعني بأنّ الاختلاف لم يكن من عند الله ومن عند رسوله بل يأتي من قبل الرواة الّذين قرؤوا القرآن بأنحاء مختلفة وفسّروه بأشكالٍ مختلفة في الأزمان المتأخرة، فإنّ من يقرأ قوله تعالى: ﴿**وَ لاَمَسْتُمُ النِّسَاءَ**﴾(٣)، يختلف فهمه

(١) مستدرك الوسائل ٤: ٢٨٠ / ح ٤٧٠١ باب وجوب تعلّم إعراب القرآن، وستعرف لاحقا أنه عليه السلام اشار الى اتباع مدرسة الخلفاء الثلاثة، لا إلى أصحاب العربية على الإطلاق، فإن رائد مدرسة العربية هو أمير المؤمنين علي وأصحابه أمثال: أبي الأسود الدؤلي وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، وإنّ أبا الأسود هو الذي قنن القرآن المتلو كتابةً.

(٢) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٩ / ح ٧.

(٣) سورة النساء: ٤٣.

عمّن يقرأه: (أو لمستم النساء) على وجه القطع واليقين، فالأوّل يفهم منه النكاح والثاني اللمس باليد، ونحوه في قوله: ﴿**حَتَّى يَطْهُرْنَ**﴾ [١]، أو (حتّى يطَّهّرنَ)، فالأوّل يجيز وطء الحائض عند انقطاع الدم وقبل الغسل، والثاني لا يجيزه الا بعد الاغتسال.

كما لا يستبعد أن يكون التحريف المعنوي هو سر إخبار رسول الله الإمام عليّاً عليه السلام بأنّه سيقاتل على التأويل كما قاتل هو على التنزيل، ومعنى كلامه صلى الله عليه وآله أنّ قتاله سيكون دفاعاً عمّا علمه عن رسول الله ذبّاً عن مفاد الوحي النازل عليه صلى الله عليه وآله والذي تعلّمه الإمام عليٌّ منه صلى الله عليه وآله، ولأجل هذا ترى الإمام يقول عن جمعه للقرآن: «**لقد جئتكم بالكتاب كملاً مشتملاً على التنزيل والتأويل**».

كما أنّ الله سبحانه أكد بوجود رجال بين الأُمّة من يعرف التأويل والتفسير، ولزوم الرجوع إليه، لأن المحكم يعني ما لا يشتبه على الأُمّة ويعرفه الجميع، وأنّ الاشتباه في الأمور غالباً ما يأتي من المتشابه وأن المعصوم هو الذي يوضحه.

اذن الروايات تؤكد وجود مَن يعلم تأويل المتشابه بين الناس، وهم الراسخون في العلم، وان الرسول قد دعا لابن عباس أن يفقّهه في الدين [٢] ويعلّمه الحكمة [٣] والتأويل [٤]. كما جاء عن الإمام الصادق قوله: «**نحن الراسخون في العلم، ونحن**

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) صحيح البخاري ١ : ٦٦ / ح ١٤٣، الأحاديث المختارة ١٠ : ١٦٩ / ح ١٦٧.

(٣) صحيح البخاري ٣ : ١٣٧١ / ح ٣٥٤٦، سنن الترمذي ٥ : ٦٨٠ / ح ٣٨٢٤.

(٤) المعجم الكبير ١٠ : ٢٣٨ / ح ١٠٥٨٧، المستدرك للحاكم ٣ : ٦١٧ / ح ٦٢٨٧، صحيح الاسناد ولم يخرجاه.

نعلم تأويله» [١].

ومثله ما رواه عليّ بن إبراهيم ومحمّد بن مسعود العياشي في تفسيريهما عن بريد بن معاوية عن أبي جعفر عليه السلام: أنّ رسول الله أفضل الراسخين في العلم، قد علمه الله جميع ما اُنزل من التنزيل والتأويل وما كان الله لينزل عليه شيئاً لم يعلمه تأويله، وأوصياؤه من بعده يعلمونه كلّه [٢].

نعم قد حذّر أئمّة أهل البيت شيعتهم من التفسير بالرأي، وقعّدوا لهم قواعد تقيهم الانحراف عن الجادّة، وأعلموهم بحقائق كثيرة، منها: أنّ القرآن لا يفهمه كُمُلاً إلّا المعصوم [٣]، وأنّ القرآن لا يعرفه إلّا مَن خوطب به [٤]، وأنّهم هم الراسخون في العلم [٥]، وأنّهم هم أهل علم القرآن [٦]، وأنّهم هم خُزّان الله على علمه [٧]، وأمثالها.

وهذه النصوص لا تعني بأنّ الأئمّة يذهبون إلى القول بعدم حجية ظواهر

---

(١) بصائر الدرجات: ٢٢٤ / ح ٥، ٧، الكافي ١: ٢١٣ / ح ١.

(٢) الكافي ١: ٢١٣ / ح ٢، تفسير العياشي ١: ١٦٤ / ح ٦، تفسير القمي ١: ٩٦.

(٣) اُنظر: بصائر الدرجات: ٢١٤ باب في أنّ الأئمّة اُعطوا تفسير القرآن والتأويل. والمراد منه الفهم الكامل، أي فهم الظواهر والبطون، لأنّ القرآن نزل لعامّة الناس، وخطاباته تعمّ جميع المسلمين.

(٤) اُنظر: الكافي ٨: ٣١١ / ح ٤٨٥، وسائل الشيعة ٢٧: ١٨٥ / ح ٣٣٥٥٦.

(٥) اُنظر: نهج البلاغة ٢: ٢٧ الخطبة ١٤٤، بصائر الدرجات: ٢٢٢ الباب ١٠ في أنّ الأئمّة هم الراسخون في العلم، والكافي ١: ٢١٣ باب أنّ الراسخين في العلم هم الأئمّة عليهم السلام.

(٦) بصائر الدرجات: ٥٨ الباب ١٩، وكذا في الكافي ١: ٢١٠.

(٧) بصائر الدرجات: ١٢٣ الباب ١٩ في الأئمّة أنّهم خزّان الله في السماء والأرض على علمه.

القرآن، أو أنّ عموم الناس لا يمكنهم فهم ظاهره. وإن سعى بعض الأخبارية لاستغلال تلك الأخبار الدالة على عدم حجية ظواهر الكتاب.

فحجية الظواهر في القرآن وفي غيره عقلي وشرعي ودالٌّ على إمكان فهمه من عموم الناس كما في قوله تعالى: **﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾** (١)، وقوله تعالى: **﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾** (٢)، وقوله تعالى: **﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدىً وَمَوْعِظَةٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾** (٣).

لكنّ الأئمّة كانوا يريدون أن يؤكّدوا لهم بأنّ في القرآن أسراراً ومفاهيم ولفتاتٍ وإيماءاتٍ لا يدرِك كنهَها إلّا مَن خوطب به، ألا وهو المعصوم.

كما يمكن تأويل القرآن وتفسيره حسب هوى أصحاب المذاهب المبتدعة وآرائهم بعيداً عن الواقع؛ لأن القرآن حمال ذو وجوه، وعليهم التثبت وأخذ التفسير الصحيح للقرآن من عدل القرآن لا عن غيره، بل عدم السماح لأصحاب المذاهب المبتدعة بتفسير الدين وفق أهوائهم، وعليه فجامع علوم القرآن يجب أن يكون معصوماً.

كُنه القرآن لا يفهمه إلّا أهل البيت عليهم السلام

فعن بشير الدّهان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «**إنّ الله فرض طاعتنا في كتابه، فلا يسع الناسُ جهلاً. لنا صفوُ المال، ولنا الأنفال، ولنا**

---

(١) سورة ص: ٢٩.

(٢) سورة يوسف: ٣.

(٣) سورة آل عمران: ١٣٨.

كرائم القرآن ـ ولا أقول لكم إنّا أصحاب الغيب ـ ونعلم كتاب الله، وكتاب الله يحتمل كلّ شيء، إنّ الله أعلمنا علماً لا يعلمه أحدٌ غيره، وعلماً قد أعلمه ملائكته ورسله، فما علمته ملائكته ورسله فنحن نعلمه» (١).

وعن الحكم بن عتيبة، قال: لقي رجلٌ الحسين بن علي عليهما السلام بالثعلبيّة وهو يريد كربلاء، فدخل عليه فسلّم عليه، فقال له الحسين عليه السلام: «**من أيّ البلاد أنت؟**»، قال: من أهل الكوفة، قال: «**أما والله ـ يا أخا أهل الكوفة ـ لو لقيتك بالمدينة لأريتُكَ أثر جبرئيل عليه السلام من دارنا ونزوله بالوحي على جدّي، يا أخا أهل الكوفة، أفمُستَقى الناس العلم من عندنا، فعلموا وجهلنا؟! هذا ما لا يكون**» (٢).

وعن أبي الصباحَ، قال: والله لقد قال لي جعفر بن محمّد عليه السلام: «**إنّ الله علّم نبيّه صلى الله عليه وآله التنزيل والتأويل، فعلّمه رسول الله عليّاً عليه السلام**» (٣).

أجل انّ رسول الله هو المعصوم الأوّل في الإسلام، وقد علّم وصيَّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام جميع علمه، وقد كتب أمير المؤمنين عليه السلام ما قاله الرسول في

---

(١) تفسير العياشي ١: ١٦ / ح ٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٦٩ / ح ٥٥.

(٢) الكافي ١: ٣٩٨ / ح ٢ ـ عنه: بحار الأنوار ٤٥: ٩٣ / ح ٣٤، وفيه: «أفيستقي الناسُ العلمَ من عندنا فيهدونهم وضللنا نحن؟! هذا محال».

(٣) الكافي ٧: ٤٤٢ / ح ١٥، تهذيب الأحكام ٨: ٢٨٦ / ح ١٠٥٢.

تنزيل القرآن وتأويله وتفسيره (١)، ثم أودع ما كتبه عليه السلام عند الأئمّة من ولده، وهو الآن موجودٌ عند قائم آل محمّد (٢).

وأنّ رسول الله قد صرّح بذلك في قوله: **إنّ الله أنزل عليّ القرآن، وهو الّذي مَن خالفه ضلّ، ومن ابتغى علمَه عند غير عليٍّ هلك»** (٣).

وفي آخر عن المعصومين عليهم السلام: «**إنّما على الناس أن يقرؤوا القرآن كما أُنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاهتداء بنا وإلينا**» (٤).

هذا من جهة ومن جهة أخرى كان في الطرف الآخر أعني الصحابة يحدث شيء آخر في المقابل، وهو أنّ بعض المعاصرين لرسول الله كانوا لا يستوعبون عمق النصّ القرآني أو بعض المفردات اللّغوية فيه، فهم من جهة لا يرتضون الاهتمام بالوحي، وكسب علومه، ومن جهة أخرى لا يريدون أن يفتضح عجزهم العلميّ، فكانوا يستدلّون بالقرآن بالشكل الّذي يريدونه، ويفهمونه فهماً بعيداً عن الواقع، وهذا سبّب لهم ولأتباعهم مشكلة الجهل والتخبّط وفتح باب التقوّل على مصراعيه وهو ما يجب توضيحه في مكان آخر.

---

(١) راجع: كتاب سليم بن قيس: ١٤٦، الاحتجاج: ١ / ١٠٧، بحار الأنوار ٢٢: ٤٨٢ / ح ٣٠ ـ عن: خصائص الأئمّة: ٧٣.

(٢) راجع: الكافي ٢: ٦٣٣ / ح ٢٣، بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ٣ ـ عنه: بحار الأنوار: ٩٢ / ٨٨ ح ٢٨.

(٣) أمالي الصدوق: ١٢٢ / ح ١١٢ ـ عنه: بحار الأنوار ٣٨: ٩٤ / ح ١٠.

(٤) تفسير فرات: ٢٥٨ / ح ٣٥١.

* المقدّمة التاسعة:

تشريعهم للقراءات الشاذة إلى جنب القراءة المتواترة، واعتبار المنقول بالنقل الجماعي بمنزلة المنقول عن طريق العرضة، والسعي في الأخذ بكلّ القراءات على أنّها اختيارات شرعها رسول الله من خلال الأحرف السبعة وبذلك أدخلوا قراءاتهم السهوية والعفوية في القرآن.

* الرؤية التصحيحية

التّقليل من شأن القرآن من جهة، والاهتمام بتواتر القراءات من جهة أُخرى!!

إنّ هذه المقدمة قد تكون قريبة لما مر في بعض المقدمات السابقة الأخرى وإنّ ما ادعوه هو أدلّ على تهديد القرآن وتهديمه من القول بحجّيته، لأنّ شأن القرآن أسمى من كل شيء، والقرآن هو الكتاب الّذي تتوفّر فيه الدواعي لنقله بتواتر، لأنّه الأصل الأوّل للتشريع الإسلامي، والمعجزة الخالدة لهذا الدين، وكُلُّ شيءٍ تتوفّر الدواعي لنقله لابدّ وأن يكون متواتراً.

ان اقرار الخلفاء فكرة الشاهدين والتعددية يحتمل ان يكون منشؤه القراءات

السهوية والعفوية الصادرة عن بعض الصحابة والخلفاء بسبب نسيانهم للفظ الآيات مع احتفاظهم بالمعنى، كقراءتهم لقوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ بطلع منضود، او ﴿طَعَامُ الْأَثِيمِ﴾ بطعام اليتيم، او ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ بالصوف المنفوش وامثال ذلك.

فارادا مواجهة هذه المشكلة عبر اقرارهما تعدد القراءات في مصاحفهما لكن صعوبة اقناع المسلمين بهذا الامر جعلت ابا بكر وعمر ـ في عهدهما ـ يخفقان في إقرار مصحفهما إماماً للمسلمين وتعميمه على الأُمّة بل ظهرت مخالفةٌ عمليّة من قبل الأمة لقرارهما وقراءتهما وتركها لما أراده الشيخان من إدخال أمثال: **وجاءت سكرة الحق بالموت** [١] وآية الرجم والشيخ والشيخة وأمثال ذلك، بل إصرار ها على الأخذ بما تعلّمته أيّام رسول الله ﷺ فقط، هذا الامر هو الذي دعا عثمان للرجوع إلى ما تواتر عند الأُمّة والعدول عمّا ارادا الذهاب إليه، فانصاع عثمان مُرغَماً لإرادة الأُمة، والأخذ بالمتسالَم عليه عند كبار الصحابة، فجَمَعَ المشهورَ المتَّفق عليه[٢]، ولم يكتف بما جمعه أبو بكر وعمر سابقاً، ساعياً أن يكتب مصحفه وأن يجمع فيه المختلف عليه بين المسلمين بشكل يرضي الجميع.

ولهذا لا نرى في القرآن المتداول اليوم قراءات غير مشهورة، وإن كان هناك من يدافع عنها، فليس فيه (غير المغضوب عليهم وغير الضالين) والّتي كان يقرأ بها عمر بن الخطاب [٣]، أو آية الرجم (الشيخ والشيخة) الّتي كان يدعو لزيادتها في

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٤: ٦٤، الكشّاف ٤: ٣٨٩ سورة ق، إعراب القرآن ٤: ٢٢٥.

(٢) للسيد ابن طاووس كلام في مصحف عثمان انظره في سعد السعود.

(٣) في الدرّ المنثور ١: ٤٠ أخرج وكيع وأبو عبيد وسعيد بن منصور ... غير المغضوب عليهم وغير ⇦

القرآن[١]، أو (إذا كنّا عظاماً ناخرة) [٢] بدل ﴿ نَخِرَةً﴾ والّتي حكيت عن عمر [٣] وابن عمر [٤] وابن الزبير [٥] وغيرهم، أو (الحيّ القيّام) [٦] بدل ﴿الْـ حَيُّ الْقَيُّومُ﴾،

الضالين. قال أبو حيان الاندلسي في (البحر المحيط ١ : ١٥٠): وقرأ عمر وأُبي: (وغير الضالين).

(١) صحيح البخاري ٦ : ٢٥٠٣ / ح ٤٦٦١ عن ابن عباس قال: قال عمر: لقد خشيتُ أن يطول بالناس زمان حتّى يقول قائلٌ: لا نجد الرجم في كتا ب الله، فيضلّوا بترك فريضةً أنزلها الله ...

وقوله: لولا أن يقول الناس: زاد عمر في كتاب الله، لكتبت آية الرجم بيدي. اُنظر: صحيح البخاري ٦: ٢٦٢٢ / باب الشهادة تكون عند الحاكم.

وفي الخبر: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتّه نكالاً من الله والله عزيزٌ حكيم. الأحاديث المختارة ٣: ٣٧١ / ح ١١٦٦، وقال: إسناده صحيح.

وفي مسند أحمد ٥: ١٨٣ / ح ٢١٦٣٦ ، فقال عمر: لّما اُنزلت هذه، أتيتُ رسول الله فقلت: أكتبنيها ...

(٢) قال الطوسي في التبيان من سورة النازعات ١٠ : ٢٥١ : قرأ أهل الكوفة ـ إلّا حفصاً ـ: عظاماً ناخرة، بألف، والباقون (نخرة) بلا ألف. من قرأ (ناخرة) اتبع رؤوس الآي، نحو (الساهرة، والحافرة)، ومن قرأ نخرة بلا ألف قال: لأنّه الأكثر في كلام العرب، ولما روي عن علّي عليه السلام أنه قرأ: (نخرة) ...

(٣) عمدة القاري ١٩: ٢٧٧.

(٤) المعجم الكبير ١٢: ٢٦٨ / ح ١٣٠٧٦، الدرّ المنثور ٨: ٤٠٧.

(٥) الدرّ المنثور ٨: ٤٠٧، عمدة القاري ١٩: ٢٧٧.

(٦) في البخاري ٤: ١٨٧٢ / ح ٣٩٧: كما قرأ عمر: (الحيّ القيّام)، وهي من قمت. وقد دافع البخاري عن عمر في ٦: ٢٧٠٩ / ح ٧٠٠٤ ... وقال مجاهد: (القيّوم): القائم على كلّ شيء، وقرأ عمر: (القيّام)، وكلاهما مدح.

أو (فامضوا إلى ذكر الله) [١] بدل ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، أو (فأخذتهم الصعقة) بدل ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ﴾ [٢]، وأمثالها [٣] الواردة في قراءة عمر بن الخطّاب.

بل ترى في المقابل وجود ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ﴾ في مفتتح كلّ سور المصحف، وهذا ما لم يكن يرتضيه أبو بكر ولا عمر ولا عثمان.

إذن فمدرسة الخلفاء الثلاثة من جهةٍ يقولون بحجّيّة القرآن بالبيّنة والشهود، ومن جهةٍ أُخرى يقولون بتواتر القراءات السبع إلى رسول الله، ناقلين ذلك عن السُّبْكي [٤]، وقد أفرط بعضهم؛ فزعم أنّ من قال: إنّ القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر، فقوله كفر. ونسب هذا الرأي إلى مفتي البلاد الأندلسيّة أبي سعيد فرج ابن لب [٥].

مؤكدين بأن هذا الكلام غلوٌّ في القراءات السبع ـ أو العشر ـ وإجحافٌ بالقرآن نفسه! لأنّ إدخال القراءات السهوية على أنها قراءات صحيحة شرعية، أو قراءة القرآن على أي نحو كان بشرط أن لا تصير آية عذاب آية رحمة شيء باطل.

---

(١) البخاري ٤: ١٨٥٨ / الباب ٣٧٣، وقرأ عمر: فامضوا إلى ذكر الله. سنن البيهقي ٣: ٢٢٧ / ح ٥٦٥٩، عن سالم، عن أُبي قال: ما سمعت عمر بن الخطّاب يقرأها إلّا (فامضوا إلى ذكر الله).

(٢) إعراب القرآن ٤: ٢٤٧ / ٤٤، الدرّ المنثور ٢: ٧٢٦، وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن عمر بن الخطاب أنّه قرأ: فأخذتهم الصعقة.

(٣) منها: قول رسول الله: يا عمر، إنّ القرآن كلّه صواب ما لم يُجعَل عذاب مغفرة أو مغفرة عذاباً. مسند أحمد ٤: ٣٠ / ح ١٦٤١٣.

(٤) مناهل العرفان ١: ٣٠١ عن جمع الجوامع لابن السبكي.

(٥) مناهل العرفان ١: ٣٠٥ (الآراء في القراءات السبع).

ألا يعني موقفهم المزدوج هذا تبنّيهم لفكرة الاختلاف والتعددية من جهة [1]، مع رفعهم في الوقت نفسه لشعار توحيد المصاحف من جهةٍ أُخرى؟!

إذن، فالتقليل من شأن القرآن والاهتمام بتواتر القراءات ثمّ تشريع الاختلاف بين المسلمين هو ضربة للدين في صميمه.

وقد أثبت السيّد الخوئيّ عدم تواتر القراءات العشر في كتابه (البيان)، موضِّحاً وجود تقاطعٍ بين فكر المدرستين في مسألة جمع القرآن، فمن أحبّ فليراجعه.

(١) كما استغله جولد تسهير في كلامه الآنف وادَّعى وجود الاضطراب في متن القرآن بحيث لا يمكن الاعتماد عليه.

* المقدّمة العاشرة:

اخفق عثمان نفسه في توحيد الامة على قراءة واحدة حتى كثرت وشاعت القراءات من بعده حتى بلغت خمسين قراءة اختير منها سبعة أو عشرة أو أربعة عشر قراءة ـ رغم اصرار الحكومات على الاخذ بمصحفه ـ وكان في هذا الامر اساءة للإسلام مما دعا الأئمّة من أهل البيت وخيار الصحابة لتصحيحها أو تكذيبها، لأنّ القول بتلك الأقوال هو ممّا يُجرّ ئُ أعداء الدين للمساس بالثقل الأكبر وأوّل أُصول التشريع الإسلامي ألا وهو القرآن الكريم.

لهذا كانت محاولات مدرسة الخلافة ـ كما قلنا ـ غير موفقة في عملها وبقي القرآن محفوظاً مصوناً بلطف الله وفضله وعنايته رغم كلّ الملابسات والأُطروحات السياسيّة الخاطئة، ونحن مقرّين بأن كلامنا هذا سيبقى ادّعاءً ما لم يثبت للآخرين صحّته أو خطئه من خلال بيان الرؤية التصحيحيّة لمدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المجال.

* الرؤية التصحيحية

مصحفنا هو مصحف رسول الله ﷺ ومصحف جميع الصحابة، وليس بمصحف عثمان وزيد فقط:

إنّ ما أشيع من توحيد عثمان الأمة على قراءة واحدة غير صحيح بل الأمة هي التي سعت وجدّت للوقوف على القراءات الصحيحة، لأنا سنثبت لاحقاً بأنّ الأمة وقفت على قراءة رسول الله من خلال القراءات المعروفة والمشهورة والمنسوبة إلى الإمام علي، لأنا عرفنا بأنّ رسول الله ﷺ كان يقرأ بما أُقرّ من قبل الباري جلّ وعلا على أنه قرآن، لقوله تعالى ـ في الاجتماع الثنائيّ من كلّ عام ـ: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، كما لا يُعقَل بأن يكتفي رسول الله بقراءة السور الّتي كان يقرؤها في الأعوام السابقة فقط، بل كان عليه أن يأتيهم بالجديد من السور أيضاً، ليعرّفهم ويؤنسهم بها.

فهو ﷺ لم يكتفِ بقراءة السور القصار المكية دائماً في صلاته، أمثال: عمّ والواقعة ويس وأمثالها، بل كان يقرأ بالسور الطوال المدنية أيضاً، أمثال: سورة البقرة وآل عمران والنساء [1].

وأنّ المنهج الخاطئ لمدرسة الخلفاء كاد أن يكون ـ بقصدٍ أو بغير قصد ـ سبباً

---

(١) جاء في الإتقان ١ : ٢١٣ ثبت من قراءات عديدة [لرسول الله في الصلاة]، كسورة البقرة وآل عمران والنساء في حديث حذيفة، والأعراف في صحيح البخاري أنّه قرأها في المغرب، وقد أفلح ...

لتحريف القرآن المجيد، لأنّ منهجيتهم قد مهّدت الطريق للمساس بالكتاب العزيز، لكنّ الله حفظ كتابه عن طريق إقراء رسول الله أمته القرآن على مكث.

وعليه فقد اتّضح لنا بأنّ ما تقول به مدرسة الإمامة والوصاية هو الأوفق بالأدلّة، وهو الأدنى إلى العقل والمنطق، والأقرب إلى الصواب،

كما لا يستبعد أن يكون في كلام الشيخين المشعر بوجود الزيادة في القرآن أن يكون فيه ما يوحي إلى أن جمعهما كان جمعاً مميَّزاً يختلف عن غيره، لأنّهما وقفا على آياتٍ وسور لم تكن عند غيرهم من المسلمين، إذ صرّح عمر باسم بعض تلك الآيات والسور، كآية رجم الشيخ والشيخة وسورتي الحفد والخلع، وقراءته لآية (والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار الّذين اتبعوهم بإحسان) [١] بدون الواو وبرفع كلمة «الأنصار» [٢]، وقراءته (في جنّاتٍ يتساءلون عن المجرمين يا فلان ما سلككم في سقر) [٣]، أو قراءته (وإن كان مكرهم لَتزول منه الجباد) [٤]

---

(١) التفسير الكبير ١٦: ١٣٦، الدرّ المنثور ٤: ٢٦٨.

(٢) قال سبحانه: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ (سورة التوبة: ١٠٠).

(٣) في الدرّ المنثور ٨: ٣٣٧: عن عمرو بن دينار قال: سمعت عبد الله بن الزبير يقرأ: في جنّات ... قال عمرو: أخبرني لقيط قال: سمعت ابن زبير قال: سمعت عمر بن الخطّاب يقرؤها كذلك.

(٤) قال السيوطي في الدرّ المنثور ٥: ٥٣: وأخرج ابن الأنباري في المصاحف، عن عمر بن الخطّاب أنّه قرأ: (وإن كاد مكرهم لتزول منه الجبال)، يعني بالدال، ورواه في كنز العمال ٢: ٢٥٣ / ح ٤٨١٧ عن أبي عبيدة (ص وابن جرير وابن المنذر وابن الأنباري في المصاحف).

بدل ﴿الجبال﴾، وأمثال ذلك.

وهذا الفهم وهذه القراءة لم يأخذ بهما المسلمون، وإن كان مصدرهما الخليفة الثاني، لأنّ فيهما مخالفة صريحة للمشهور الذي عرفوه عن رسول الله والمتناقل عندهم، بل في تناقل هكذا نصوص خطر على النصّ المقدّس، أعني القرآن الكريم.

بلى، إنّهم كانوا يريدون سلب فضيلة جمع القرآن عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وإعطاءه لآخرين، ولو أدّى ذلك لتعريض الكتاب العزيز للمساءَلة، أو أدّى إلى أن يكون ذلك على حساب التقليل والنيل من حجّيته.

فالقولُ بحجّية القرآن بالبيّنة والشهود يعارض القول بحجّيته بالتواتر، والقولُ بجمعه بيد وصيّ محمّدٍ المعصوم أولى من القول بجمعه بيد شخص غير معصومٍ، والقول بجمعه في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله خيرٌ من القول بجمعه بعد عِقدَين من الزمن وفي أيّام الفتنة على وجه التحديد.

فالمسلم لو أراد أن يعطي الحجّية التامة لهذا القرآن المجيد للزمه الإيمان بما تقول به مدرسة أهل البيت والابتعاد عن الرأي المشهور عند مدرسة الخلافة، لأنّه يؤدي الى توالٍ فاسدة ويسيء إلى قدسيّة النبيّ صلى الله عليه وآله والقرآن العزيز.

إذن المسلمون لم يتعبدوا بحرف زيد بن ثابت، بل أنّ التعددية التي شرعت ـ من خلال الأحرف السبعة ـ على عهد عمر بن الخطاب قد كثّرت القراءات من بعد عثمان أيضاً حتّى جاء العلماء فاختاروا من بينها سبعة أو عشرة أو أربعة عشر قراءة، فإنّ طرح هكذا أفكار مسيئة للإسلام دعا الأئمّة من أهل البيت وخيار الصحابة لتصحيحها أو تكذيبها، وأنّ القول بتلك الأقوال هو ممّا يُجرّئُ أعداء الدين على ا لمساس بالثقل الأكبر وأوّل أُصول التشريع الإسلامي.

إنّ محاولات مدرسة الخلافة ـ كما قلنا ـ لم تفلح، بل باءت بالفشل، وبقي القرآن محفوظاً مصوناً بلطف الله وفضله، وبفضل اقراء رسول الله امته القرآن على مكث، وبجهود أئمة أهل البيت،رغم كلّ الملابسات والأُطروحات السياسيّة الخاطئة.

وعليه، فإنّ مصاحف الصحابة كانت آنذاك موجودة وناقصةً، باعتبار استمرار نزول الوحي على رسول الله ﷺ، لكنّها كانت تامّةً في وقتها وحينها، وإنّ الصحابة كانوا يحفظون تلك السور ويقرؤون بها في صلواتهم، حتّى صارت أناجيلهم صدورهم.

وحريٌّ بالكتاب العزيز أن يكون مشهوراً ومعروفاً عند المسلمين آنذاك، فإنّهم كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وبلدانهم أو أكثر، وإنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان قد اهتم بجمعه بوصيّةٍ من رسول الله، طبقاً للمحفوظ خَلْفَ فراشه ﷺ (١).

وقوع التحريف في القرآن حقيقة أم خيال؟

وعليه، فالقرآن بمتنه واحدٌ ـ مجمَعٌ عليه ـ عند جميع المسلمين، فلا ترى مسلماً يختلف مع غيره في حجية المصحف الموجود اليوم، سواءٌ كان سنيّاً أو شيعيّاً، ناصبياً أو رافضياً أباضيّاً أو علويّاً، وهابياً أو حلولياً.

---

(١) تفسير القمي ٢: ٤٥١ عن أبي عبد الله عليه السلام.

فوجود روايات تشكّك في هذا القرآن زيادةً (١) أو نقيصةً (٢) لا يؤخذ بها، وهي أخبار لا يُعتمَد عليها وقد رويت من قبل الحشويّة من أهل الحديث، وهي منكرة ومتروكة عند الفريقين ولا يؤخذ بها.

---

(١) كزيادة سورتي الخلع والحفد، والّتي كان يقرأ بها عمر بن الخطاب وابن مسعود وعلّي وأُبيّ بن كعب وعثمان وغيرهم في القنوت. أُنظر: مصنّف ابن أبي شيبة ٢: ٩٥ / ح ٦٨٩٣، ١٠٦ / ح ٧٠٢٧، ٧٠٢٨، ٧٠٢٩، ٧٠٣٢، الإتقان ١: ١٧٦ / ح ٨٣٢.

(٢) في المصنّف لعبد الرزّاق ٧: ٣٣٠ / ح ١٣٣٦٤، والدرّ المنثور ٦: ٥٥٨ عن ابن عباس، قال: أمر عمر بن الخطاب منادياً، فنادى أنّ الصلاة جامعة، ثمّ صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: يا أيّها الناس، لا تجزعنّ من آية الرجم، فإنّها آيةٌ نزلت في كتاب الله وقرأناها، ولكنّها ذهبت في قرآنٍ كثيرٍ ذهب مع محمّد.

وعن عمر قال: قال رسول الله: القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف، فمن قرأه صابراً محتسباً فله بكلّ حرفٍ زوجة من الحورالعين (المعجم الأوسط ٦: ٣٦١ / ح ٦٦١٦، الدرّ المنثور ٨: ٦٩٩).

وعن حذيفة قال: قال لي عمر بن الخطّاب: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قلت: اثنتين أو ثلاثاً وسبعين، قال: إن كانت لتقارب سورة البقرة، وإن كان فيها لآية الرجم (الدرّ المنثور ٦: ٥٥٩، فتح القدير ٤: ٢٥٩).

وعن حذيفة قال: الّتي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب، وما تقرؤون منها ممّا كنّا نقرأ إلّا ربعها (المعجم الأوسط ٢: ٨٦ / ح ١٣٣٠، مجمع الزوائد ٧: ٢٨، مستدرك الحاكم ٢: ٣٦١ / ح ٣٢٧٤، صحيح الإسناد ولم يخرّجاه).

وأمثال هكذا روايات كثير.

وإنّ محاولات الزيادة والنقيصة في القرآن بَقِيَتْ غير ناجعة، وبقي المصحف الموجود بين أيدينا الحجة على جميع المسلمين، وإنّه حسب نظرنا مصحف النبيّ ﷺ وبترتيبه، لا ما قالوه بأنّه مصحف عثمان وزيد المزعوم (١) وقد رتب باجتهاد منه.

فهم قد جدّوا أن ينسبوا هذا المصحف إلى عثمان متناسين ـ أو مقللين ـ دور رسول الله ﷺ والصحابة فيه، وإنّ عملهم هذا هو من الغلوّ والتطرّف في الخلفاء الثلاث والرفع بشأنهم فوق مقام وشأن رسول الله الذي علّمنا الكتاب وأقرأنا آياته ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ و﴿لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ وإن ما قالوا في زيد لا يرتضيه أيّ مسلم لانه استنقاص برسول الله والصحابة، فاستمع لما يقوله كبار علماء الإماميّة في عصرنا الحالي ـ ألا وهو الإمام الخوئي رحمه الله ـ في دفاعه عن هذا القرآن، وجوابه عن دعوى وقوع التحريف من قبل أبي بكر وعمر وعثمان، أذكره بنصّه كي تعرف موقف علماء الشيعة من القرآن:

دعوى وقوع التحريف من الخلفاء وبطلانه

الدليل الخامس: أنّ القائل بالتحريف إمّا أن يدّعي وقوعه من الشيخين بعد وفاة النبيّ ﷺ، وإمّا من عثمان بعد انتهاء الأمر إليه، وإمّا من شخصٍ آخر بعد انتهاء الدور الأوّل من الخلافة، وجميع هذه الدعاوى باطلة.

---

(١) في البرهان ١: ٣١٥ النوع الحادي عشر الأحرف السبعة قال أبو عمر: وهذا كلّه يدل على أنّ السبعة الأحرف التي أُشير إليها في الحديث ليس بأيدي الناس منها إلّا حرف زيد بن ثابت الذي جمع عثمان عليه المصاحف (أنظر: التمهيد ٨٨: ٢٩٢).

أما دعوى وقوع التحريف من أبي بكر وعمر: فيبطلها أنّهما في هذا التحريف إما أن يكونا غير عامدين، وإنّما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن إليهما بتمامه، لأنّه لم يكن مجموعاً قبل ذلك.

وإمّا أن يكونا متعمّدَيْن في هذا التحريف، وإذا كانا عامدين، فإمّا أن يكون التحريف الّذي وقع منهما في آياتٍ تمسّ بزعامتهما، وإمّا أن يكون في آياتٍ ليس لها تعلّق بذلك، فالاحتمالات المتصوّرة ثلاثة:

أمّا احتمال عدم وصول القرآن إليهما بتمامه، فهو ساقطٌ قطعاً، فإنّ اهتمام النبيّ صلى الله عليه وآله بأمر القرآن؛ بحفظه وقراءته وترتيل آياته، واهتمام الصحابة بذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد وفاته، يورث القطع بكون القرآن محفوظاً عندهم، جمعاً أو متفرّقاً، حفظاً في الصدور أو تدويناً في القراطيس. وقد اهتمّوا بحفظ أشعار الجاهلّية وخُطَبها، فكيف لا يهتّمون بأمر الكتاب العزيز الّذي عرَّضوا أنفسهم للقتل في دعوته وإعلان أحكامه، وهجروا في سبيله أوطانهم، وبذلوا أموالهم، وأعرضوا عن نسائهم وأطفالهم، ووقفوا المواقف الّتي بيّضوا بها وجه التاريخ؟!

وهل يحتمل عاقلٌ مع ذلك كلّه عدم اعتنائهم بالقرآن حتّى يضيع بين الناس، وحتّى يُحتاج في إثباته إلى شهادة شاهدين؟ وهل هذا إلّا كاحتمال الزيادة في القرآن، بل كاحتمال عدم بقاء شيءٍ من القرآن المنزل؟ على أنّ روايات الثقلين المتظافرة دالّة على بطلان هذا الاحتمال، فإنّ قوله صلى الله عليه وآله: «إنّي تاركٌ فيكم الثقلَين؛ كتاب الله وعترتي»، لا يصحّ إذا كان بعض القرآن ضائعاً في عصره، فإنّ المتروك حينئذٍ يكون بعض الكتاب لا جميعه، بل وفي هذه الروايات دلالةٌ

صريحة على تدوين القرآن وجمعه في زمان النبيّ صلى الله عليه وآله؛ لأنّ الكتاب لا يَصْدُقُ على مجموع المتفرِّقات، ولا على المحفوظ في الصدور.

وإذا سُلِّم عدم اهتمام المسلمين بجمع القرآن على عهده صلى الله عليه وآله، **فلماذا لم يهتَّم بذلك النبيّ بنفسه مع اهتمامه الشديد بأمر القرآن؟ فهل كان غافلاً عن نتائج هذا الإغفال، أو كان غير متمكِّنٍ من الجمع لعدم تهّيؤ الوسائل عنده؟! ومن الواضح بطلان جميع ذلك.**

وأما احتمال تحريف الشيخين للقرآن ـ عمداً ـ في الآيات الّتي لا تمسّ بزعامتهما وزعامة أصحابهما، فهو بعيدٌ في نفسه، إذ لا غرض لهما في ذلك، على أنّ ذلك مقطوعٌ بعدمه، وكيف يمكن وقوع التحريف منهما مع أنّ الخلافة كانت مبتنيةً على السياسة وإظهار الاهتمام بأمر الدين؟ وهلّا احتجّ بذلك أحد الممتنعين عن بيعتهما والمعترضين على أبي بكر في أمر الخلافة، كسعد بن عبادة وأصحابه؟ وهلّا ذكر ذلك أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته الشقشقيّة المعروفة، أو في غيرها من كلماته الّتي اعترض بها على من تقدَّمه؟ ولا يمكن دعوى اعتراض المسلمين عليهما بذلك واختفاء ذلك عنّا، فإنّ هذه الدعوى واضحة البطلان.

وأما احتمال وقوع التحريف من الشيخَين ـ عمداً ـ في آياتٍ تمسّ بزعامتهما، فهو أيضاً مقطوعٌ بعدمه، فإنّ أمير المؤمنين وزوجته الصدّيقة الطاهرة وجماعة من أصحابه قد عارضوا الشيخين في أمر الخلافة، واحتجّوا عليهما بما سمعوا من النبيّ صلى الله عليه وآله، واستشهدوا على ذلك مَن شهد من المهاجرين والأنصار، واحتجّوا عليه بحديث الغدير وغيره. وقد ذُكر في كتاب الاحتجاج:

احتجاج اثني عشر رجلاً على أبي بكر في الخلافة، وذكروا له النصَّ فيها. وقد عقد العلّامة المجلسيّ باباً لاحتجاج أمير المؤمنين في أمر الخلافة، ولو كان في القرآن شيءٌ يمسّ زعامتهم لكان أحقّ بالذكر في مقام الاحتجاج، وأحرى بالاستشهاد عليه من جميع المسلمين، ولا سيّما أنّ أمر الخلافة كان قبل جمع القرآن على زعمهم بكثير، ففي ترك الصحابة ذكر ذلك في أوّل أمر الخلافة وبعد انتهائها إلى عليٍّ عليه السلام دلالة قطعيّة على عدم التحريف المذكور.

وأما احتمال وقوع التحريف من عثمان، فهو أبعد من الدَّعوى الأُولى:

١ ـ لأنّ الإسلام قد انتشر في زمان عثمان على نحوٍ ليس في إمكان عثمان أن ينقص من القرآن شيئاً، ولا في إمكان مَن هو أكبر شأناً من عثمان.

٢ ـ ولأنّ تحريفه إن كان للآيات الّتي لا ترجع إلى الولاية ولا تمسّ زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سببٍ موجب، وإن كان للآيات الّتي ترجع إلى شيءٍ من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأنّ القرآن لو اشتمل على شيءٍ من ذلك وانتشر بين الناس لَمَا وصلت الخلافة إلى عثمان.

٣ ـ ولأنّه لو كان محرِّفاً للقرآن، لكان في ذلك أوضح حجَّة وأكبر عذر لقتلة عثمان في قتله عَلَناً، ولَمَا احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشيخين في بيت مال المسلمين، وإلى ما سوى ذلك من الحجج.

٤ ـ ولكان من الواجب على عليٍّ عليه السلام بعد عثمان أن يردّ القرآن إلى أصله، الّذي كان يقرأ به في زمن النبّي صلى الله عليه وآله وزمان الشيخين، ولم يكن عليه في ذلك شيءٌ يُنْتَقَد به، بل ولكان ذلك أبلغ أثراً في مقصوده وأظهر لحجّته على الثائرين بدم عثمان، ولا سيّما أنّه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع الّتي أقطعها

عثمان ...

هذا أمرُ عليٍّ عليه السلام في الأموال، فكيف يكون أمره في القرآن لو كان محرَّفاً؟! فيكون إمضاؤه للقرآن الموجود في عصره دليلاً على عدم وقوع التحريف فيه.

وأمّا دعوى وقوع التحريف بعد زمان الخلفاء، فلم يَدَّعها أحدٌ فيما نعلم، غير أنّها نُسبت إلى بعض القائلين بالتحريف، فادّعى أنّ الحجّاج لمّا قام بنصرة بني أُميّة أسقط من القرآن آياتٍ كثيرة كانت قد نزلت فيهم، وزاد فيه ما لم يكن منه، وكتب مصاحف وبعثها إلى مصر والشام والحرمين والبصرة والكوفة، وأنّ القرآن الموجود اليوم مطابقٌ لتلك المصاحف، وأمّا المصاحف الأُخرى فقد جمعها ولم يُبْقِ منها شيئاً ولا نسخةً واحدة.

وهذه الدعوى تشبه هذيان المحمومين وخرافات المجانين والأطفال، فإنّ الحجّاج واحد من وُلاة بني أُميّة، وهو أقصر باعاً وأصغر قدراً من أن ينال القرآن بشيء، بل وهو أعجز من أن يغيِّر شيئاً من الفروع الإسلامية، فكيف يغيّر ما هو أساس الدين وقوام الشريعة؟! ومن أين له القدرة والنفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها مع انتشار القرآن فيها؟! وكيف لم يذكر هذا الخَطْبَ العظيم مؤرِّخٌ في تاريخه ولا ناقدٌ في نقده، مع ما فيه من الأهمّيّة وكثرة الدواعي إلى نقله، وكيف لم يتعرَّض لنقله واحدٌ من المسلمين في وقته، وكيف أغضى المسلمون عن هذا العمل بعد انقضاء عهد الحجّاج وانتهاء سلطته؟!

وهبْ أنّه تمكّن من جمع نُسَخ المصاحف جميعها، ولم تشذَّ عن قدرته نسخةٌ واحدة من أقطار المسلمين المتباعدة، فهل تمكّن من إزالته عن صدور المسلمين وقلوب حفَظَة القرآن؟! وعددهم في ذلك الوقت لا يحصيه إلّا الله.

على أنّ القرآن لو كان في بعض آياته شيءٌ يمسُّ بني أُمّية، لاهتّم معاوية بإسقاطه قبل زمان الحجّاج، وهو أشدّ منه قدرةً وأعظم نفوذاً، ولاستدلّ به أصحابُ عليٍّ عليه‌السلام على معاوية، كما احتجّوا عليه بما حفظه التاريخ وكتب الحديث والكلام.

وبما قدمناه للقارئ، يتّضح له أنّ مَن يدّعي التحريف يخالف بداهة العقل، وقد قيل في المثل: حَدِّث الرجل بما لا يليق، فإن صدّق فهو ليس بعاقل (١) ـ انتهى كلام السيد الخوئي.

إذن، فالقرآن الموجود بين أيدينا هو قرآنٌ معصوم، وقد أخذه الصادق الأمين المعصوم (محمد بن عبد الله) عن جبرئيل الأمين المعصوم ﴿**إقْرَأْ**﴾، وهما كانا يضبطان آياته وسوره في شهر رمضان من كلِّ عام، وإنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله كان قد أمر من قبل الباري بتعليم المسلمين الكتاب العزيز ﴿**وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ**﴾ وقد عيّن بالفعل جماعة من أصحابه يقرؤون الناس وقد وقفت على أسماء بعضهم، وفوق كل ذلك قد علّم رسول الله أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام التنزيل والتأويل والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابة وقد أخذه عليه‌السلام من (فيه ليده) (٢).

نعم أنّ عثمان سعى أن يجمع المسلمين على قراءةٍ واحدةٍ بعد اختلافهم فيها (٣).

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٢) بحار الأنوار ٤١: ١٨١ / ح ١٧ ـ عن: كنز جامع الفوائد.

(٣) على أثر تفسيرهم الخاطئ للأحرف السبعة وتشريعهم للقراءات المتعدّدة في عهد أبي بكر عمر بن الخطاب.

أو قل: بأنّ الأُمّة ألزمت الخلفاء بالرجوع إلى ما أجمع عليه المسلمون على عهد رسول الله ﷺ.

أجل، إنّ أمير المؤمنين عليّاً وأولاده المعصومين عليهم السلام قد تمسّكوا بهذا القرآن، ورضوا بتحكيمه في واقعة صفّين، واستشهدوا بآياته في احتجاجاتهم مع الخلفاء وغيرهم، فلو كان هذا القرآن محرّفاً أو ناقصاً عندهم عليهم السلام لما قَبِلوا بالقرآن المحرّف أو الناقص ولما صار حجة في الاستدلال عندهم.

نعم، إنّ منهج الخلفاء الخاطئ كاد يوصل الأمة إلى القول بتحريف القرآن، لكن إرادة الله من خلال الأئمّة وإجماع الأُمّة صانت الذكر العزيز من التحريف.

وعليه، فالقرآن الموجود بين أيدينا هو قرآن الله عزّ وجلّ، وقرآن محمّد ﷺ، وقرآن عليٍّ عليه السلام، وقرآن جميع الصحابة، فلا يصحّ ما يقال بأنّه قرآن عثمان وقرآن زيد بن ثابت فقط ـ دون غيرهما ـ إذ أجمع الصحابة عليه، فالصحابة أجمعوا على ما اجمع عليه الناس منذ عهد رسول الله ﷺ وقرؤوا به، وجرت السيرة على الأخذ به واعتماده في كلّ العصور رغم كلّ الصعاب، فهو ليس ما جمعه عثمان وزيد بن ثابت، بل إنّهما جمعا وأقرّا ما تواترت عليه الأُمّة بعد مخاضٍ عسيرٍ مرّ به تاريخ جمع القرآن وإدخال شيء من القراءات الشاذة فيه.

كما إنّك ستقف في هذه الدراسة أيضاً على كيفيّة استغلال الخلفاء الثلاث وبعدهم معاوية لأسماء كبار الصحابة أمثال أبي بن كعب ومخالفتهم مع أمير المؤمنين علي على وجه الخصوص.

فإن صمود هؤلاء الصحابة أمام منهج الخلفاء هو الّذي وقف أمام إقرار مصحف الشيخين إماماً للمسلمين في عهدهما، حتّى جاء عثمان ورضخ لقرار الأُمّة

فأقرّ مصحفه لأنه وافق مصحف المسلمين وما عرفوه على عهد رسول الله.

فمدرسة الخلافة كانت تريد سلب فضيلة جمع القرآن من الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام بأيِّ شكل كان، وإن كان على حساب الخدش في القرآن نفسه، لكنّ إرادة الله حالت بينهم وبين مبتغاهم، فبقي القرآن محفوظاً مصوناً كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [1] لأن الناس كانوا قد تلقوه من رسول الله على مكث، وأن رسول الله كان يضبطه لهم ـ قراءة وعرضا ـ بين الحين والآخر.

وعليه، فجمع القرآن حسبما قالوه لم تكن فضيلة للخلفاء، بل قد يمكن اعتبارها مثلبة لهم حسبما سيتضح لك، وذلك لفتحهم المجال أمام المغرضين وأصحاب الأهواء لإدخال ما ليس من الدين في الدين باسم القراءات وأمثالها.

وعليه فنحن قد أخذنا القرآن من يد الأئمّة من أهل البيت وعلى رأسهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لا من يد الخلفاء وأن حجيته جاءت عندنا من قبلهم، وهم حُجّة الله على أرضه وحفَظَة دينه والمرجع في كلّ الأمور، ولولاهم لما حصلت القناعة بما تنقله مدرسة الخلافة في حجيّة القرآن، وان اقرار الائمة في العصور المتأخرة يؤكد حجيته ومشروعيته عندنا، هذا ما عندنا وعلى الآخرين أن يثبتوا حجيته ومشروعيته عندهم.

أترك القارئ الكريم ليواصل معنا البحث في تاريخ القرآن الحكيم في مراحله الأربع:

---

(١) سورة الحِجر: ٩.

تاريخ القرآن الحكيم

في مراحله الأربع

مر تاريخ الذكر الحكيم بعدة مراحل:

الأولى: التنزيل.

الثانية: الترتيب.

الثالثة: الجمع والتأليف.

الرابعة: توحيد المصاحف.

١ ـ التنزيل:

اشتهر بين الأعلام نزول القرآن الكريم على مرحلتين:

المرحلة الأُولى: إنزاله الدفعيّ جملةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى البيت المعمور أو إلى بيت العزّة في سماء الدنيا، أو على قلب النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله جملةً، لقوله تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ**﴾ (١)، وذلك في شهر رمضان في ليلة القدر، ثمّ نزوله منجَّماً على رسول الله صلى الله عليه وآله طوال عشرين عاماً أو ثلاثةً وعشرين ـ حسب اختلاف العلماء في مدّة إقامته صلى الله عليه وآله بمكّة؛ عشر سنوات أو ثلاث عشرة سنة، أمّا إقامته في المدينة فعشر سنين بالاتّفاق ـ.

فقد روى الكلينيّ في (الكافي)، عن حفص بن غياث، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألتُه عن قول الله تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ (٢)، وإنّما نزل في عشرين سنة بين أوّله وآخره. فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**نزل القرآن جملةً واحدةً في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثمّ نزل في طول عشرين سنة**»، ثمّ قال: «**قال النبيّ صلى الله عليه وآله:**

---

(١) سورة الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

نزلت صُحُف إبراهيم في أوّل ليلة من شهر رمضان، وأُنزلت التوراة لستٍّ مضين من شهر رمضان، وأُنزل الإنجيل لثلاث عشرة ليلةً خلَت من شهر رمضان، وأُنزل الزّبور لثمان عشرةَ خلَون من شهر رمضان، وأُنزل القرآن في ليلة ثلاثٍ وعشرين من شهر رمضان» (١).

وعن مقسم، قال: سأل عطيّةُ بن الأسود ابنَ عبّاس فقال: إنّه وقع في قلبي الشكُّ في قوله تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ** ﴾ (٢)، وقوله: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ **إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ** ﴾ (٤)، وقد أُنزل في شوّال وذي القعدة وذي الحجّة والمحرّم وشهر ربيع الأوّل!

فقال ابن عباس: في رمضان وفي ليلة القدر وفي ليلةٍ مباركة جملةً واحدة، ثم أُنزل على مواقع النجوم مرسَلاً في الشهور والأيّام (٥).

وذكر أبو بكر الانباري في كتاب (الرد): أن الله تعالى أنزل القرآن جملة إلى سماء الدنيا، ثم فرق على النبي في عشرين سنة، وكانت السورة تنزل في أمر محدث والآية جواباً لمستخبر يسأل، ويوقف جبرئيل ورسول الله على موضع السورة والآية ... (٦).

---

(١) الكافي ٢: ٦٢٩ / ح ٦. وانظر تفسير مجمع البيان في ذيل سورة القدر عن ابن عباس أيضاً.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

(٣) سورة الدخان: ٣.

(٤) سورة البقرة: ١٨٥.

(٥) تفسير ابن أبي حاتم ١: ٣١١ / ح ١٦٥٠، تفسير الطبري ٢: ١٤٦، الدرّ المنثور ١: ٤٥٦.

(٦) الجامع لاحكام القرآن ١: ٦٠.

وفي القرآن الكريم آياتٌ كثيرة تدلّ على إنزاله الدفعيّ، منها قوله سبحانه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ (٢)، وقوله عزّ وجل: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾ (٣)، وقوله: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ (٤)، وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدىً لِلنَّاسِ﴾ (٥)، وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ (٦)، ونظائرها كثيرٌ في القرآن الكريم.

ويمكننا أن نسمّي هذه المرحلة من الإنزال بمرحلة جمع الإنزال الكلّي للقرآن (٧)، وقد يسمى بالإنزال الايحائي مقابل الإنزال الإقرائي، وهذا الإنزال قد

---

(١) سورة القدر: ١.

(٢) سورة الأنعام: ٩٢.

(٣) سورة الدخان: ٣.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٥.

(٥) سورة البقرة: ١٨٥.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٧) الجمع يأتي عموماً على أربعة معان:

الأوّل: الحفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾، ويقال للحفّاظ: جمّاع القرآن.

الثاني : الجمع في مكان واحد، سواءً كان مرتّباً أم غير مرتّب، وذلك قبل حصره ما بين الدفّتين.

الثالث : الجمع مرتّباً منظّماً محصوراً ما بين اللّوحين، وهو ما يسمّى اليوم بالمصحف.

الرابع : جمع الناس على قراءةٍ واحدةٍ ومصحفٍ واحد.

تكرّر مرّتين، مرّة إلى البيت المعمور وأُخرى على صدر النبيّ محمّد ﷺ لقوله: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ**﴾ (١).

وللفخر الرازي كلام آخر، وهو: أنّ القرآن نزل إلى السماء الدنيا في عشرين ليلة قدر أو ثلاثٍ وعشرين أو خمسٍ وعشرين، في كلّ ليلةٍ ما يقدِّر اللهُ إنزاله في كلّ السنة، ثم نزل بعد ذلك منجَّماً في جميع السنة. ثمّ أضاف بالقول: يحتمل أنّه كان ينزل في كلّ ليلة قدرٍ ما يحتاج الناس إلى إنزاله إلى مثلها من اللّوح إلى السماء الدنيا (٢).

وهناك قولٌ ثالث للشعبي، وهو: أنّه ابتدأ إنزاله في ليلة القدر، ثمّ نزل بعد ذلك منجّماً في أوقاتٍ مختلفةٍ من سائر الأوقات (٣). وهناك أقوال أُخَر نتركها خوفاً من الاطالة.

المرحلة الثانية: النزول التدريجيّ على ما قضت به حكمة البارئ وفْق الحاجة والأحداث والمبرّرات؛ لأنّه جلّ وعلا أنزله جملةً واحدة إلى السماء الدنيا، ثمّ فرّق تنزّيله منجَّماً على رسوله ﷺ؛ سورةً سورة، كما في سورة الأنعام وأمثالها الّتي نزلت دفعةً أو نزولها آيةً آية، أو خمس آيات أو أكثر من ذلك أو أقل.

قال الطّيبي: أُنزل القرآن أوّلاً جملةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثمّ نزل مفرّقاً على حسب المصالح، ثمّ أُثبت في المصاحف على التأليف والنظم المثبت

---

(١) سورة الشعراء: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٢) أُنظر تفسيره ٣٢: ٢٩، والاتقان ١: ١١٨ / ح ٥٠١، والنص منه.

(٣) أُنظر: الإتقان ١: ١١٩ / ح ٥٠٤.

في اللوح المحفوظ [(١)].

ومّما يدلّ على النزول التدريجيّ قوله سبحانه: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [(٢)]، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [(٣)]، وقوله عزّ من قائل: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنزِيلاً﴾ [(٤)]، وقوله: ﴿الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [(٥)]، وقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً * وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلاَّ جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ [(٦)]، وقوله: ﴿وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [(٧)]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلاً﴾ [(٨)]، ونظائرها كثيرٌ في القرآن المجيد.

فإنّ قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي

---

(١) الإتقان للسيوطي ١: ١٧١ / ح ٨١١.

(٢) سورة القيامة: ١٦ و١٧.

(٣) سورة الحجر: ٢١.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٥) سورة هود: ١.

(٦) سورة الفرقان: ٣٢.

(٧) سورة طه: ١١٤.

(٨) سورة الإنسان: ٢٣.

عِلْماً﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾، فيهما إشارةٌ إلى علم النبيّ بالقرآن سابقاً، إذ أنّ الله سبحانه قد نهاه عن العجلة بقراءَته قبل أن يتمّ إقراره ووحيه من قبل الله ـ على أنه قرآن بواسطة ملك الوحي [١] ـ، بل عليه الصبر والأناة وانتظار أمر الباري حتّى يقرّه للمسلمين حسب المصلحة وقت الحاجة [٢]، ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾.

وهذا الإنزال يسمى بالإنزال الإقرائي قبال الإنزال الايحائي الذي سبقه في ليلة القدر.

ما الفائدة في النزول التدريجي للقرآن؟

من المعلوم بأن الكتب السماوية كانت تنزل جملة واحدة وهو رأي غالب المحققين، وإن كان هناك من قال بغير ذلك، لكنّه رأي نادر، وقد تعرض له السيوطي في الإتقان، فالسؤال: ما الفائدة من اختلاف المنهج في نزول رسالات السماء، فغالبها نزلت جملة واحدة بخلاف ما نزل على النبي محمّد، أو قل لماذا اختصّت رسالة النبي محمد بالنزول الدفعي والتدريجي معاً.

ذكروا في ذلك عدة فوائد:

أحدها: لتثبيت فؤاد النبي محمد ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً

---

(١) أُنظر: تفسير الميزان ١٤: ٢١٤.

(٢) مجمع البيان ٧: ٥٩ ـ ٦٠.

وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ (١). وقوله: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ**﴾.

ثانيها: لكي تحفظ الأمة القرآن وتدرك معانيه بالتدريج لقوله تعالى: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ (٢).

ثالثها: انّ النزول الدفعي قد لا يسمح للناس استيعاب معاني القرآن كاملاً وتنفيذ أحكامه، فقد يتملص من تنفيذها، ولأجل هذا نزلت الاحكام الشرعية تدريجياً.

فالعربي الذي أنس بالخمر لا يمكنه أن يتركها دفعة واحدة، فاستدرج الباري في بيان حكمه شيئاً فشيئاً، فقيل بأن أول ما نزل هو قوله تعالى: ﴿ **وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا**﴾ (٣).

ثم قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا**﴾ (٤).

وثالثة: قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ**﴾ (٥).

---

(١) سورة الفرقان: ٣٢.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٣) سورة النحل: ٦٧.

(٤) سورة البقرة: ٢١٩.

(٥) سورة النساء: ٤٣.

ورابعة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[١].

ومما يؤيد لزوم استيعاب الأمة لأحكام القرآن شيئاً فشيئاً بل لزوم التطابق بين ترتيب النازل نجوماً مع النازل من اللوح المحفوظ دفعة واحدة هو عدم مشاهدتنا تأليف القرآن من قبل الله تعالى طبقاً للنزول ، بل ألف طبقاً لترتيب نزوله من اللوح المحفوظ دفعة واحدة وفقاً للاحداث والمقتضيات التي لا نعلمها.

وبذلك يختلف ترتيب (قرآن) التلاوة عن ترتيب النزول كما سيتضح لك لاحقاً[٢]، كما ستعرف بأنّ الفائدة المرجوة من النزول التدريجي مضافاً الى تثبيت فؤاد النبي محمد هو صيانة القرآن من التحريف وذلك لإقرائهم ﷺ القرآن على مكث.

---

(١) سورة المائدة: ٩٠ ـ ٩١.

(٢) سنثبت لاحقاً بأنّ للإمام علي مصحفاً آخر دُوّن بترتيب آخر لغرض آخر حسب تعبير الآلوسي وغيره، وهو ليس بقرآن تلاوة وذكر، بل هو قرآن علم وتاريخ وفيه كلّ شيء.

٢ ـ الترتيب:

اختلف الباحثون في ترتيب سور القرآن وآياته، هل جميعه توقيفيّ، أم أنّ ترتيب الآيات في السور يختلف عن ترتيب السور نفسها، فالأوّل توقيفيّ والثاني مختلَفٌ فيه؟

فبعضهم ذهب إلى توقيفيّة السور، وآخرون إلى أنّها من اجتهادات الصحابة، ورأيٌ ثالث ذهب إلى رأيٍ وسط، وهو توقيفية الترتيب في جميع السور إلّا براءة والأنفال [1]، ومثله الأمر بالنسبة إلى ترتيب الآيات في السور.

وقد استدلّوا على توقيفيّة الآيات لأنها كانت تحت إشراف رسول الله بأحاديث، منها: حديث زيد بن ثابت: كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من الرقاع [2].

وما أخرجه الترمذيّ وأحمد وأبو داوود والنسائيّ عن ابن عبّاس، قال: قلت لعثمان: ما حملَكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتهم بينها ولم تكتبوا بينها سطر (بسم الله الرحمن الرحيم)؟ ... [3] الى آخر الخبر

---

(١) هذا ما ذهب إليه البيهقي، أنظر: تفسير روح المعاني ١ : ٢٧.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٧٣٤ / ح ٣٩٥٤، مسند أحمد ٥: ١٨٤ / ح ٢١٦٤٧.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢ / ح ٣٠٨٦، مسند أحمد ١: ٥٧ / ح ٣٩٩ و٦٩ / ح ٤٩٩ من مسند عثمان بن عفّان، سنن أبي داوود ١: ٢٠٨ / ح ٧٨٦، سنن النسائي الكبرى ٥: ١٠ / ح ٨٠٠٧ الباب ٣٠ السورة الّتي يُذكر فيها كذا.

الدال على إشراف رسول الله على ذلك الجمع.

ومنها: ما أخرجه البخاريّ عن ابن الزبير، قال: قلت لعثمان: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً** ...﴾ قد نسختها الآية الأُخرى، فلمَ تكتبُها ولم تدَعْها؟ قال: يا ابن أخي، لا أُغيّر شيئاً منه من مكانه [١].

ومنها: ما رواه مسلم عن عمر، قال: ما راجعت رسول الله ﷺ في شيءٍ ما راجعته في الكلالة، حتّى طعن بإصبعه في صدري، فقال: «يا عمر، ألا تكفيك آية الصيف الّتي في آخر سورة النساء» [٢].

ومنها: الأحاديث في خواتيم سورة البقرة [٣].

ومنها: ما رواه مسلم عن أبي الدرداء مرفوعاً: «مَن حفظ عشر آياتٍ من أوّل سورة الكهف عُصِم من الدجّال» [٤].

هذه هي الاخبار التي ذكرها السيوطيّ في (الإتقان)، وأضاف: ومن النصوص الدالّة على ذلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة.

ثمّ أخذ السيوطيّ يعدّد تلك السور التي قرأ بها في حياته، وقال:

... تدلّ قراءته لها بمشهدٍ من الصحابة أنّ ترتيب آيها توقيفيّ، وما كان الصحابة ليرتّبوا ترتيباً سمعوا النبيّ ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٦٤٦ / ٤٢٥٦.

(٢) صحيح مسلم ١: ٣٩٦ / ٥٦٧، ٣: ١٢٣٦ / ١٦١٧.

(٣) أنظر: صحيح مسلم ١: ١٥٧ / ١٧٣، سنن الترمذي ٥: ٣٩٣ / ٣٢٧٦، وغيره.

(٤) صحيح مسلم ١: ٥٥٥ / ح ٨٠٩ الباب ٤٤ في فضل سورة الكهف وآية الكرسي.

مبلغ التواتر.

نعم، يشكل على ذلك ما أخرجه ابن أبى داوود في (المصاحف) من طريق محمّد بن إسحاق، عن يحيى بن عبّاد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: أتى الحارث بن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أنّي سمعتُهما من رسول الله ووعيتهما. فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتها. ثمّ قال: لو كانت ثلاث آياتٍ لجعلتها سورةً على حدة، فانظروا آخر سورةٍ من القرآن فألحقوها في آخرها.

قال ابن حجر: ***ظاهر هذا أنّهم كانوا يؤلّفون آيات السور باجتهادهم،*** *وسائر الأخبار تدلّ على أنّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلّا بتوقيف.*

قلت: يعارضه ما أخرجه ابن أبي داوود أيضاً من طريق أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، أنّهم جمعوا القرآن، فلمّا انتهوا إلى الآية الّتي في سورة براءة: ﴿***ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ***﴾ (١)*، ظنّوا أنّ هذا آخر ما أُنزل، فقال أُبي: إنّ رسول الله أقرأني بعد هذا آيتين:* ﴿ ***لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ ...*** ﴾ إلى آخر السورة (٢).

كان هذا كلام السيوطيّ عن توقيفية الآيات في السور، وقد أضاف بعض الأعلام ادلة وقرائن أخرى في ذلك، منها أنّه لو كان اجتهادياً لكان الأَوَلى تقديم

---

(١) سورة التوبة: ١٢٧.

(٢) الإتقان ١: ١٦٩.

النهار على الليل في قوله تعالى في سورة الليل: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى**﴾ على غرار قوله في سورة الشمس ﴿**وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا * وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا**﴾ وأمثالها، وحيث لم نقف على هكذا شيء عرفنا بأن النص القرآني ـ بآياته في السور ـ توقيفي لا يجوز التغيير فيه.

ويؤيده ما رواه الشيخ الصدوق والكليني، عن علي بن الحسين قال: قال رسول الله: *من قرأ أربع آيات من أول سورة البقرة، وآية الكرسي، وآيتين بعدها، وثلاث آيات من آخرها، لم ير في نفسه وماله شيئاً يكرهه ...* [١] تأكيداً على تحديد أماكن الآيات في السور.

وجاء قريب من هذا في البخاري: *من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه* [٢] ومعناه أن ترتيب الآيات كانت بأمر رسول الله ﷺ ومثله: *من قرأ آخر سورة الحشر ثم مات من يومه أو ليلته كفر عنه كل خطية*، وأمثالها.

ونظرة واحدة على روايات فضائل السور في كتاب بحار الأنوار للمجلسي توقفك بوضوح على ترتيب السور والآيات، وعلى توقيفيّة الآيات فيها [٣].

فهذا بعض الكلام عن توقيفية الآيات داخل السورة الواحدة عند الفريقين، وهو يؤكد وحدته بين المسلمين، لكنّ في مطاوي كلمات علماء آخرين من أهل السنة

---

(١) الكافي ٢ : ٦٣ ح ٥ من باب فضل القرآن والصدوق في ثواب الأعمال : ١٠٤ وعنه في بحارالانوار ٩٢: ٢٦٥ / ح ٩.

(٢) صحيح البخاري ٤ : ١٩١٤ / ح ٤٧٢٢.

(٣) انظر: بحار الأنوار ٩٢: ٢٦٢ ـ ٣٦٩.

والجماعة وحتى عند بعض الإمامية ترى شيئاً آخر، وهو اختلاف ترتيب النزول عن ترتيب التلاوة، مع قبولهم بأنّ كليهما قرآن، وأنّ توضيح هذا يأتي من خلال بيان سر تكرر العرضات في كلّ عام.

سر تكرر العرضات كلّ عام

ويمكننا أن نوضح هذا المدَّعى من خلال بيان سرّ تكرّر العرضات بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين صلى الله عليه وآله في كلّ عام، وأنّ هذا اللّقاء الثنائي بينهما لا يمكن أن يكون لغواً، بل فيه هدف مهمّ وفائدة عظمى، وهو إرجاع الـمُنزَل نجوماً ـ إلى ذلك الحين ـ إلى المنزَل دفعة، مع التأكيد على أنّ المنزَل نجوماً قد يكون سورةً سورة؛ لقوله تعالى: ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا** ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً** ﴾ [2]. و﴿ **يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِم** ﴾ [3] ﴿ **وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُّحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأَوْلَى لَهُمْ...** ﴾ [4] وأمثالها.

وقد تُنْزَلُ آياتٌ متقطّعة ويؤلَّف منها سوَر لقوله تعالى ﴿ **وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ**

---

(١) سورة النور: ١.

(٢) سورة التوبة: ١٢٤.

(٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٤) سورة محمد: ٢٠.

مَعْلُومٍ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً﴾ (٢)، وأمثالها. وإنّ الشارع المقدس لم يسمح بقراءة تلك الآيات المتفرقة والنازلة في مناسبات متعددة في الصلاة الّا بعد جمعها من قبل رسول الله وإقرارها من قبل ربّ العالمين بواسطة جبرئيل الأمين على أنها قرآن، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (٣).

وعليه، فالسورة قد تنزل متفرقة ثم تجمع، وقد تنزل كاملةً ثمّ تبدأ الأحداث الواقعة فيها، أي: أنّ جبريل الأمين كان يأتي مرّةً أُخرى إلى النبيّ بالآيات المرتبطة بتلك الوقائع النازلة في تلك السورة، فيقرأها النبيّ ﷺ على الناس، فيظهر لهم أنّهم كانوا قد سمعوها قبل ذلك التاريخ، لأنّ الناس عموماً لا يدركون عمق حقائق القرآن ودقائقَه، وبهذه الطريقة كان يظهر إعجاز القرآن لهم بصورةٍ يفهمونها، لأنّ الإخبار بالمغيّبات قبل حدوثها دليلٌ على صدورهِ من عند علّام الغيوب، فلّما جاءهم رسول الله ﷺ بالآيات قبل وقوع الأحداث فهموا بأنّه منزَلٌ من عند الله.

وقد تُنْزَلُ آية آية ثمّ يؤلّف منها سورة سورة طبقاً لما نزل من اللّوح المحفوظ إلى البيت المعمور، وذلك بالتنسيق بين جبريل عليه السلام ورسول الله ﷺ، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (٤).

---

(١) سورة الحِجر: ٢١.

(٢) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٣) سورة القيامة: ١٨.

(٤) سورة القيامة: ١٧ ـ ١٩.

ومن هنا التبس الأمر على بعض الصحابة، فأراد عمر بن الخطاب أن يؤلّف من ثلاث آياتٍ سورةً على حدة، فقال: (**لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة**). أو قوله في آخر: (**لو لا أن يقال أن عمر زاد في كتاب الله لكتبتها بيدي**). إذ إنّ جمع وتأليف القرآن ليس هو لكلّ أحد، بل إنّه يُقَرَّر من قبل الله تعالى بعد اللّقاء الثنائيّ بين المعصومَين [1] وهو مهمة الله ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾ وليس على أبي بكر وعمر وعثمان جمعه، وحتّى إنّ الصادق الأمين محمد بن عبدالله لا يمكنه أن يستعجل بتلاوته قبل إقرار الباري جلّ وعلا له، أي ان الآيات والسور النازلة عليه إيحاداً هي قيد التنفيذ حتّى تصير قرآناً عند المسلمين إقراءاً كما جاء في سورة القيامة: ﴿**لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ [2].

نعم، إنّ بعض المستشرقين ذهب ـ تبعاً للنصوص الموجودة في مدرسة الخلافة ـ إلى القول بأن جمع القرآن بشاهدين، وعدم وقوف زيد على بعض الآيات إلّا بعد إخبار أبي خزيمة أو خزيمة له إشارة إلى عدم توقيفية الآيات في السور. لأن القرآن إما كان مجموعاً على عهد رسول الله أو غير مجموع، فإذا كان مجموعاً فعمل زيد يكون لغواً، وإن كان غير مجموع فتنظيم زيد أو عثمان أو غيره للآيات والسور باطل ولا يعتمد عليه لأنّه ليس من مهامه وصلاحياته.

ولا يخفى عليك بأنّ المستشرقين غالباً ما يقولون بما تقوله به مدرسة الخلافة لأنّ

---

(١) الصادق الأمين محمّد بن عبد الله صلى الله عليه وآله والأمين جبرئيل عليه السلام.

(٢) سورة القيامة: ١٦ ـ ١٨.

في ذلك نفعهم، فقال كانون سل:

إنّ السور القرآنية التي تلاها رسول الله على المسلمين في ٢٣ عاماً لم تجمع أو تصنف في حياته، وهذه السور كانت مكتوبة على سعف النخل والجلود... وقسم منها محفوظة حفظاً عن ظهر قلب، هذه السور لم تكن مجموعةً بل كانت مفككة، وكان العرب يعتمدون على ذاكرتهم حتى تلاوته في الصلاة...

ثمّ استطرد كانون سل بذكر حث الخليفة الأوّل على القرآن بعد واقعة اليمامة ومسايرة عمر له، آخذاً في التحدث عن تدوين عثمان وجمعه للقرآن على يد زيد، وأنه كان يسعى للحصول على مكاسب سياسية لدعم موقفه من خصومه الذين كثروا وباتوا يؤرقونه فأراد بذلك أن تنسب له فضيلة يتقوّى بها عليهم (١).

وقال جون جيلكرايست: وبما أن زيداً ـ وهو كاتب هذا القرآن ـ كانت له حرية القيام بذلك ـ أي عملية الجمع ـ بأمر من عثمان وليس من محمّد، فكذلك الترتيب الذي جاء عليه النص القرآني لم يكن أمراً إلهياً أيضاً، لأنه في المرتين كانت القضية موكلة لزيد (٢).

وبهذا فقد عرفت بأن النصوص الموجودة في مدرسة الخلافة هي التي جرأت أمثال هؤلاء المستشرقين للقول بهذا الكلام وأمثاله ولا لوم.

---

(١) مجلة المصباح العدد ٥ صفحة ١٤٣ (كانون سل وتدوين القرآن).

(٢) مجلة المصباح العدد ٥ صفحة ١٢٦ (أثر روايات جمع القرآن في الفكر الاستشراقي، دراسة في كتاب جمع القرآن للمستشرق جون جيلكرايست).

معنى القرآن لغة

ولمّا وصل البحث بنا إلى هنا فلابد من توضيح صحة مدعى اختلاف ترتيب القراءة عن ترتيب النزول وعدمه وذلك بعد بيان بعض معاني كلمة (القرآن) في كتب اللّغة وعلوم القرآن:

• قال الزركشيّ: وأمّا (القرآن): فقد اختلفوا فيه؛ فقيل: هو اسمٌ غير مشتقٍّ من شيء، بل هو اسمٌ خاصٌّ بكلام الله، وقيل: مشتقٌّ من القَرْي، وهو الجمع، ومنه: قَرَيتُ الماء في الحوض، أي جمعته، قاله الجوهريّ وغيره (١).

وقال السيوطيّ: وقال آخرون ـ منهم الزجاج ـ: هو وصفٌ على فُعْلان، مشتقٌّ من القَرْء، بمعنى الجمع، ومنه: قرأتُ الماء في الحوض، أي جمعته (٢).

وقال الراغب: والقراءة: ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيب [وليس يقال ذلك لكلّ جمع] لا يقال: قرأتُ القوم، إذا جمعتهم، ويدلّ على ذلك أنه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوّه به: قراءة. والقرآنُ في الأصل مصدرٌ، نحو: كُفْران ورُجْحان. قال تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾. قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به، وقد خصّ بالكتاب المنزل على محمّد ﷺ، فصار له كالعَلَم، كما أنّ التوراةَ لما أُنزل على موسى والإنجيل على عيسى. قال بعض العلماء: تسمية هذا الكتاب قرآناً من بين كتب الله لكونه جامعاً لثمرة كتبه،

---

(١) البرهان للزركشي ١: ٢٧٧، الصحاح للجوهرى ٦: ٢٤٦١، مادّة: قرأ.

(٢) الإتقان ١: ١٤٤ / ح ٦١١.

بل لجمعه ثمرة جميع العلوم [١].

وقال الهروي: كلّ شيءٍ جمعتَه فقد قرأته [٢].

وقال أبو عبيد: سمّي القرآنُ قرآناً، لأنّه جَمْع السوَر وضمّها [٣].

• وقال السيوطي: ... وقال قومٌ ـ منهم الأشعري ـ: هو مشتقٌّ من قرنت الشيء بالشيء، إذ ضممت أحدهما إلى الآخر، وسُمّي به لِقران السور والآيات والحروف فيه.

وقال الفرّاء: هو مشتقٌّ من القرائن، لأنّ الآيات منه يصدّق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، وهي قرائن. وعلى القولَين هو بلا همزٍ أيضاً، ونونه أصليّة [٤].

• وفي تفسير الطبري:

... والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدراً من قول القائل: قرأت القرآن،كقولك: الخُسْران من خَسِرَ ه. والغُفران: من غفر الله لك، والكفران من كفرتك، والفرقان: من فرق الله بين الحق والباطل.

ومعنى قول ابن عباس هذا: فإذا بيّنّاه بالقراءة فاعمل بما بيّنّاه لك بالقراءة، ومما يوضح صحّة ما قلنا في تأويل حديث ابن عباس هذا، ما

---

(١) مفردات الراغب: ٦٦٨.

(٢) الغريبين للهروي ٥: ١٥١٦.

(٣) أُنظر: غريب الحديث لابن قتيبة ١: ٢٤١.

(٤) الإتقان للسيوطي ١: ١٤٤.

حدثني به محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [١] قال: أن نقرئك فلا تنسى، فإذا قرأناه عليك فاتّبع قرآنه، يقول: اذا تلي عليك فاتّبع ما فيه.

قال أبو جعفر: فقد صرح في هذا الخبر ابن عباس أن معنى القرآن عنده: القراءة، فانه مصدر من قول القائل (قرأت) على ما قلناه، وأما على قول قتادة فإنّ الواجب أن يكون مصدراً من قول القائل: قرأتُ الشيءَ، اذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض، كقولك: (ما قَرَأَتْ هذه النّاقةُ سلا قطُّ) تريد بذلك أنها لم تضم رحماً على ولد، كما قال عمرو بن كلثوم التغلبي:

تُرِيكَ ـ إذا دخلتَ على خَلاء ... وقد أَمِنَتْ عُيُونَ الكَاشِحِينَا ـ
ذراعَـيْ عَـيْطَلٍ أَدْمَـاءَ بَكْرٍ ... هِجانَ اللّـون لَمْ تُقْرَأْ جنينا [٢]

وعليه، فكلمة القرآن إما مشتقة من القَرْي وهو الجمع، أو من قرنت الشيء بالشيء، أو من جمع القرائن بعضها إلى بعض، أو أنّها مأخوذة من القراءة.

والجمع غالباً ما يأتي بعد التفريق، أي أنّ الله أمر رسوله بجمع ما أنزله عليه مفرّقاً ومنجّماً وإرجاعه الى المنزل عليه دفعة واحدة، فإذا قضى الوحي بقرآنيّة القرآن

---

(١) سورة القيامة: ١٧.

(٢) تفسير الطبري ١ : ٣٢.

(اقراءاً)، فعلى الرسول اتّباع ذلك المجموع والمقرء في صلاته؛ لقوله: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾، ولا يجوز له ﷺ العجلة بتلاوة ما لم يحن وقت إقراره من قبل الله واعتباره قرآناً، لقوله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ**﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿**لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ *إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ *فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ (٢).

اختلاف ترتيب التلاوة عن ترتيب النزول

نعم هناك كلمات للأعلام تؤكّد وجود ترتيبين في القرآن، **أحدهما** للتلاوة و**الآخر** للنزول: وبمعنى آخر:

أحدهما رتّب طبق المنزل دفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا.

والآخر رتب طبق المنزل نجوماً نظراً للحوادث والوقائع الواقعة زماناً.

وأنّ رسول الله كان ينتظر نزول الوحي عليه لإكمال الآيات وجمع بعضها إلى بعض وتعيين مكانها في السور النازلة عليه من قبل رب العالمين دفعة واحدة، وهذه هي إحدى فوائد ذلك اللقاء والعرضة من كلّ عام.

وقد تتقدّم حادثةٌ ويؤخَّر مكانها في السورة، وقد تؤخَّر آيةٌ وهي مقدَّمة على سابقتها زمانا في قرآن التلاوة، مثل تأخير آية البلاغ على آية الإكمال في سورة المائدة

---

(١) سورة طه: ١١٤.

(٢) سورة القيامة: ١٦ ـ ١٨.

وهي متقدّمة زماناً على آية الإكمال، ومثل هذا التقديم والتأخير بين الآيات تراه كثيراً في القرآن.

وقد يذكر الباري ـ في قرآن التلاوة ـ الناسخ قبل المنسوخ، والآية المكّية في السورة المدنية، وأمثالها لمصالح غيبيّة خافية على البشر، وأهمّها عدم امتداد يد التحريف إلى الكتاب العزيز.

وعليه، فالبتّ في أماكن الآيات من السور أو جعل بعض الآيات سورة لا يمكن إلّا بقرارٍ من رب العالمين، وذلك بعد الاجتماع الثنائي بينه وبين جبرئيل الأمين وإقرارِه من قبله سبحانه، لقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ (١).

قال الزركشيّ في (البرهان): ... فثبت أنّ سعي الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب؛ فإنّ القرآن مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ على هذا الترتيب الّذي هو في مصاحفنا الآن، أنزله الله جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا، كما قال الله تعالى: ﴿ **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ (٣)، ثمّ كان ينزل مفرَّقاً على رسول الله ﷺ مدّة حياته عند الحاجة، كما قال تعالى: ﴿**وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلاً**﴾ (٤)، **فترتيبُ النزول غير**

---

(١) سورة القيامة: ١٨.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

(٣) سورة القدر: ١.

(٤) سورة الإسراء: ١٠٦.

ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سبباً لبقاء القرآن في الأمّة، ورحمةً من الله على عباده، وتسهيلاً وتحقيقاً لوعده بحفظه، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (١)، وزال بذلك الاختلاف واتّفقت الكلمة.

قال أبو عبد الرحمان السلمي: كانت قراءة أبي بكرٍ وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون القراءة العامّة، وهي القراءة الّتي قرأها رسول الله ﷺ على جبرئيل مرّتين في العام الّذي قُبض فيه ... (٢).

وهذا النصّ صريحٌ بأنّ النبيّ والصحابة ـ قبل تسَلُّم بعضهم الخلافة ـ كانوا يقرؤون بقراءةٍ رسول الله التي تعلّمها من جبرئيل ﴿**إقرأ**﴾ ﴿**لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾، وقد كانت تلك القراءة واحدة، لكنْ بعد رسم المنهجية المغلوطة للخلفاء في جمع القرآن تعدّدت القراءات وأدّت إلى خلط القراءة الصحيحة بالسقيمة وهذه سببت مشكلة للمسلمين لم تحل إلّا على يد أئمة أهل البيت عليهم السلام.

فأبو بكر تراه لا يعتمد في جمعه على كبار قرّاء الأُمّة والذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، فلا يكلّف معاذ بن جبل وأُبيّاً وابن مسعود مع أنّهم من الأسماء الأربعة

---

(١) سورة الحجر: ٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١: ٢٣٧، وانظر: كنز العمّال ٢: ٢٥٠ ح ٤٨٠٢، شرح السنّة للبغوي ٤: ٥٢١ ـ ٥٢٢.

الذين كانوا ممن أمر رسول الله في الاخذ عنهم في القراءة [١].

وعمر يقول: إنّا لَندع لحنَ أُبيّ بن كعب [٢]، فإنّه أقرأ للمنسوخ [٣] مع أنّه سيّد القرّاء عند جميع المسلمين.

وعثمان ألزم الصحابة القراءة بحرف زيد بن ثابت وحرق مصاحفهم مع وجود كبار الصحابة في وسط الأمة، أمثال: ابن مسعود ـ الّذي قال فيه رسول الله ﷺ: «مَن أحب أن يقرأ القرآن غضّاً طريّاً، كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أُمّ عبد» [٤] ـ وأبي بن كعب، وعلي بن أبي طالب، وعبادة بن الصامت وغيرهم.

وفي الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، قال: وذكر ابن وهب في جامعه قال: سمعت سليمان بن بلال يقول: سمعت ربيعة يُسأل:

لم قُدِّمَت البقرة وآل عمران، وقد نزل قبلهما بضع وثمانون سورة وإنما نزلتا بالمدينة؟ فقال ربيعة: قد قُدِّمَتا وأُلّف القرآن على علم ممن ألفه، وقد اجتمعوا على هذا بذلك، فهذا مما ننتهي إليه، ولا نسأل عنه [٥].

---

(١) في البخاري ومسلم عن عبدالله بن عمرو بن العاص: خذوا القرآن من أربعة من عبدالله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، صحيح البخاري ٤ : ١٩١٢ / ح ٤٧١٣، صحيح مسلم ٤ : ١٩١٣ / ح ٢٤٦٤.

(٢) صحيح البخاري ٤ : ١٩١٣ / ح ٤٧١٩.

(٣) تاريخ ابن شبة ٢: ٣٧٧ / ح ١١٧٦، الدر المنثور ٨: ١٦١، فتح الباري ٨: ٦٤٢.

(٤) تاريخ بغداد ٤ : ٣٢٦ / ت ٢١٣٨، البحر الرائق ٤ : ٣٧٢.

(٥) الجامع لاحكام القرآن ١ : ٥٩ ـ ٦٠. وباعتقادي أنّ المقطع الأخير من كلام ربيعة (فهذا ممّا

⇦

وجاء بعد ذلك قوله: *ومما يدل على أنه يجب إثباته في المصاحف على تاريخ نزوله ما صح وثبت أن الآيات كانت تنزل بالمدينة فتوضع في السورة المكية* (١).

وعليه فإن كلام الزركشي الآنف صريح بأنّ ترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وأنّ المنزَل من اللّوح المحفوظ إلى البيت المعمور غير الّذي نُزِّلَ منجّماً لحاجة أو لحكمة فيها صالح العباد ويُسر الدين.

وأنّ كثيراً من الصحابة (٢) كانوا قد سعوا لجمع القرآن بين الدفّتَين، لكن مصاحفهم كانت ناقصة وقد كتبوها كما سمعوها من رسول الله ﷺ، وإن اختلفوا في ترتيب السوَر في مصاحفهم، أمّا ترتيب الآيات فيها فكان رسول الله يلقّن أصحابه بها ويعلّمهم الترتيب الموجود في مصاحفنا اليوم، كما جاء ذلك في كلام من ذكرناهم فيما سبق وفيما يأتي.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) في (الانتصار):

> *الّذي نذهب إليه أنّ جميع القرآن الّذي أنزله الله وأمرنا بإثبات رسمه ولم ينسخه ويرفع تلاوته بعد نزوله، هو هذا الّذي بين الدفّتين الّذي حواه* (٣) *مصحف عثمان، وأنّه لم ينقُصْ منه شيءٌ ولا زِيد فيه ... وأنّ*

نتتهي إليه ولا نسأل عنه) ممّا وضع لتأييد ترتيب مصحف عثمان، لأنّه كان بإمكان أن يقول: إنّما قدّمنا لتقدّم مكانهما في النزول الدفعي وإن تأخرتا في النزول التدريجي.

(١) الجامع لاحكام القرآن ١ : ٦١.

(٢) وليس عثمان وزيد بن ثابت فقط.

(٣) لم يقل المؤلّف: اختصّ به عثمان، بل قال: حواه.

ترتيبه ونظمه ثابتٌ على ما نظّمه الله تعالى ورتّبه عليه رسولُه من آي السور [١]، لم يقدِّم من ذلك مؤخَّراً ولا أخَّر منه مقدَّماً، وأنّ الأُمّة ضبطت على النبيّ ترتيب آي كلّ سورةٍ ومواضعها، وعرفت مواقعها، كما ضبطت عنه نفس القرآن وذات التلاوة [٢].

ثم أضاف الباقلّاني:

غير أنّنا لا نقول ـ مع إثبات اختلافهم في ترتيب السور ـ أنّه قد كان من النبي ﷺ توقيفٌ على ترتيبها، وأمرٌ ضُيّق عليهم في تأليفها، إلّا على حسب ما حدّه ورسمه لهم، بل إنّما كان منهم تأليف سور المصحف على وجه الاجتهاد والاحتياط، وضمّ السوَر إلى مثلها وما يقاربها.

والّذي نختاره ما قدّمناه، وفيه سقوط ما ظنّوا القدح به في ظهور نقل القرآن واستفاضته ...

إلى أن يقول:

والّذي يدلّ على ذلك أنّه لو كان من النبيّ ﷺ نص وتوقيف ظاهر على

---

(١) انظر إلى القيد (آي السور)، فهو يؤكد بأن ضبط ترتيب آي السور كانت من قبل الله وقد ضبطت بإشراف النبي.

(٢) الانتصار للباقلاني ١: ٥٩ ـ ٦٠ تمهيد، وعنه في: المرشد الوجيز لأبي شامة ١: ٤٧. لكنّ الامام علياً كان له ترتيب آخر مضافا للترتيب الموجود في المصحف الرائج الذي كان يقرأ به في صلاته وفي لياليه وأيامه والترتيب الثاني كان كتاب تاريخ وعلم ـ لأنّه دوّنه في شأن نزول الآيات طبقاً لحوادث التاريخ ـ وليس كتاب تلاوة وذِكر.

وجوب ترتيب تأليف السور في الكتابة والرسم لوجب ظهور ذلك وانتشاره وعلم الأُمّة به، ويدلّ على ذلك قول عثمان ـ في حديثٍ طويل ـ (وكانت الأنفال من أوّل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، فكانت شبيهة بقصّتها، فظننت أنها منها، وقبض صلى الله عليه وآله ولم يتبيّن أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينهما). فهذا تصريح من عثمان بأنّه لم يكن من الرسول نص على وجوب تأليف الأنفال إلى براءة، وأنهم إنّما عملوا ذلك بالرأي والاجتهاد.

واستدلّ أيضاً قوم على سقوط ترتيب تأليف السور بأنه قد علم أنه ليس في الدنيا مترسل أديب ولا شاعر مُفلِق ولا خطيب مصقع يأخذ الناس بترتيب قصائده وخطبه ورسائله، وإنما يريد أن يحفظوا قصيدة منها على ترتيب نظمها وتأليف أبياتها وسياق بيانها، ثمّ لا يبالي أيها كتب في ديوانه أولاً وآخراً ووسطاً، كذلك المترّسل والخطيب، قالوا: فكذلك رسول الله إنما أراد من الأُمّة حفظ السور وتلاوتها على نظامها وترتيب آياتها فقط، ولم يُرد منهم تأليف كلّ سورة منها قبل صاحبتها...

فأمّا مَن زعم أنّ الرسول قد نصّ على تأليف سور القرآن ورسمها في المصاحف على ما هي عليه في الإمام فقد استدلّ على ذلك بأمور لا حجّة في شيءٍ منها، فمن ذلك أن قالوا: قد اشتهر عن بعض السلف ـ هو عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر ـ أنّهما كرها أن يُقرَأ القرآن منكوساً، فروي أنّ عبد الله بن مسعود سئل عن رجلٍ يقرأ القرآن منكوساً، فقال: ذلك منكوس القلب. وإنّ عبد الله بن عمر ذُكر له أنّ

رجلاً يقرأ القرآن منكوساً، فقال: لو رآه السلطان لأدّبه أو عاقبه. وكلامٌ هذا نحوه.

قالوا: يدلّ ذلك على وجوب ترتيب السور وتأليفها في القراءة والرسم، وهذا لا حجّة فيه، لأنّهما عنيا بذلك مَن يقرأ السور منكوسة ويبتدئ من آخرها إلى أوّلها، لأنّ ذلك حرامٌ محظور ...

وليس يريد بذلك مَن قرأ القرآن من أسفل إلى فوق، ومن بدأ بآل عمران وثنّى بالبقرة، وكيف يريدون ذلك وهم قد علموا اختلاف تأليف المصاحف.

وقول ابن مسعود: (ذلك رجل منكوس القلب) إنّما خرج على وجه الذم، فلا ذمّ على من قرأ النحل ثمّ ثنّى بالبقرة، ويدلّ على ذلك قول ابن عمر: (لو رآه السلطان لأدّبه أو عاقبه)، وقد علم أنّه لا أدب ولا عقاب على مَن قرأ البقرة وثنّى بالحج.

واستدلّوا أيضاً على وجوب ترتيب سور القرآن على ما في الإمام بما رواه أبو قلابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه قال: مَن شهد خاتمة القرآن كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله. وأنّ المسلمين أجمعوا على أنّ للقرآن فاتحة وخاتمة.

وهذا أيضاً لا حجّة فيه، لأنّ قوله: «من حضر خاتمة القرآن» إنما يريد آخر ما يُقرأ منه، الّذي يكون قارئه مع قراءة ما قبله خاتماً لكتاب الله، ولم ينص على خاتمته، فلا حجّة لهم في ظاهر الخبر، ولكنّنا لا ننكر مع ذلك أن تكون (الحمد) قد جُعلت فاتحة ما يُكتَب ويُتلى، و(الناس)

خاتمة لذلك، وإن لم يوجب ترتيب ما بينهما من السور. فلذلك اتّفق أصحاب المصاحف على الافتتاح بالحمد في القراءة والختم بسورة الناس، وإن لم يرتّبوا ما بينهما، وإنه يمكن أن تكون الفاتحة والخاتمة قد جعلتا فاتحةً وخاتمة في التلاوة دون الرسم والكتابة، فلا حجّة في التعليق بهذا، ونرى أنّ هذا الخبر لم يسمعه أصحاب المصاحف المختلفة الترتيب (١).

وقد صرح ابن كثير بأن عثمان هو الذي رتب السور في المصحف فقال في (فضائل القرآن):

وكان عثمان رضي الله عنه ـ والله أعلم ـ رتّب السور في المصحف وقدّم السبع الطوال وثنى بالمئين (٢).

وبهذا فقد يكون معنى قولهم (إن عثمان جمع القرآن وأنه غيّر ترتيب السور) هو الترتيب في السور فقط لا جمعه وكتابته من الصحف، لأن من معاني الجمع هو الترتيب أيضاً.

وقد يكون في كلام ابن حجر الآتي إشارةٌ إلى عدم توقيفيّة الآيات أيضاً، وأنّ ترتيب الآيات والسور معاً من اجتهادات الصحابة، إذ قال:

وإنّ قول عمر: (لو كانت ثلاث آيات)، فظاهره أنّهم كانوا يؤلّفون

---

(١) أنظر: الانتصار للباقلاني ١: ٢٧٩ ـ ٢٨٧ باب القول في ترتيب السور.

(٢) نصوص في علوم القرآن ٣: ٢٦٢ عن فضائل القرآن.

آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدلّ على أنّهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلّا بتوقيف. نعم، ترتيب السور بعضٌ إثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد (١).

وقال الزرقاني ـ في جمع القرآن بمعنى كتابته في عهد رسول الله ﷺ ـ:

وكان هذا التأليف عبارةً عن ترتيب الآيات حسب إرشاد النبيّ ﷺ، وكان هذا الترتيب بتوقيفٍ من جبريل عليه السلام، فقد ورد أنّ جبريل عليه السلام كان يقول: ضعوا كذا موضع كذا. ولا ريب أنّ جبريل كان لا يصدر في ذلك إلّا عن أمر الله عزّ وجل.

أمّا الصحابة فقد كان منهم من يكتبون القرآن، ولكن فيما تيسّر لهم من قرطاس أو كتفٍ أو عظمٍ أو نحو ذلك، بالمقدار الّذي يبلغ الواحد عن رسول الله ﷺ، ولم يلتزموا توالي السور وترتيبها، وذلك لأنّ أحدهم كان إذا حفظ سورةً اُنزلت على رسول الله ﷺ أو كتبها، ثمّ خرج في سرّيةٍ مثلاً فنزلت في وقت غيابه سورة، فإنّه كان إذا رجع يأخذ في حفظ ما ينزل بعد رجوعه وكتابته، ثمّ يستدرك ما كان قد فاته في غيابه، فيجمعه ويتتّبعه على حسب ما يسهل له، فيقع فيما يكتبه تقديم وتأخير بسبب ذلك. وقد كان الصحابة من يعتَمد على حفظه، فلا يكتب جرياً على عادة العرب في حفظ أنسابها واستظهار مفاخرها وأشعارها من

---

(١) فتح الباري ٩: ١٥ باب جمع القرآن، وانظر ٩: ٣٩ باب تأليف القرآن.

غير كتابة (١).

وعليه، فالّذي يذهب إلى توقيفيّة ترتيب السوَر والآيات معاً (٢)، يستدلّ بأمثال الرواية الآتية:

روي عن ابن عبّاس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عَمِدْتُم إلى الأنفال وهي من المثاني وإلى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم**)، ووضعتموها في السبع الطوال، ما حملكم على ذلك؟

فقال عثمان: كان رسول الله ممّا يأتي عليه الزمان وهو تنزل عليه السوَر ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة الّتي يُذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة الّتي يُذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما أُنزلت بالمدينة وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصّتها شبيهة بقصّتها فظننت أنّها منها، فقُبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنّها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر (**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**)، فوضعتها في السبع الطوال (٣).

---

(١) مناهل العرفان ١: ١٧٢ و١٧٣.

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري ٩: ٤٢ بعد أن جاء بالخبر الآتي: فهذا يدلّ على أنّ ترتيب الآيات في كلّ سورةٍ كان توقيفاً، ولمّا لم يفصح النبيّ بأمر براءة أضافها عثمان إلى الأنفال اجتهاداً منه.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢ / ح ٣٠٨٦ قال الترمذي: حديث حسَن صحيح، مسند أحمد ١: ٥٧ / ⇦

وهذه الرواية هي الّتي استدلّ بها السيوطي في (الإتقان) على توقيفيّة السور والآيات، في حين أنّه قد ترشدنا جملة ابن عبّاس: «ما حملكم ... فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ)»، وجملة عثمان: «وقبض رسول الله ﷺ ولم يبيّن لنا أمرها»، إلى عدم توقيفيّتها [1]، لأنّ ابن عباس سأل عثمان عن سببِ قران الأنفال ببراءة دون فصلها ببسم الله الرحمن الرحيم، وذلك إشارة منه إلى عدم صحّة عمله، وأنّ ما علّله ليس هو السبب الحقيقي في ذلك، بل هناك سببٌ آخر، إشارة منه إلى وجود رواياتٍ أُخرى جاءت عن الامام عليّ عليه السلام في ذلك.

مع التأكيد بأنّ عثمان وإن كان قد اجتهد في عدم الفصل بالبسملة بين الأنفال وبراءة ظنّاً منه أنّهما سورة واحدة، إلّا أنّه قد ثبت في خبرٍ آخَر عن الإمام عليٍّ عليه السلام وغيره بأن البسملة أمان ورحمة وأنّ سورة براءة نزلت بالسيف.

قال الآلوسي في (روح المعاني):

ح ٣٩٩، كنز العمّال ٢: ٢٤٥ / ح ٤٧٧٠، وقال الحاكم في مستدركه ٢: ٣٦٠ / ح ٣٢٧٢: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(١) ذهب الباقلّاني (ت ٤٠٣ هـ) في (الانتصار للقرآن) باب ترتيب الآيات والسور، إلى عدم توقيفيّة السور، واستدلّ بالخبر الآنف، فقال: ... وفي العلم بعدم ذلك دليل على أنّه لم يكن منه توقيف، ويدلّ على ذلك قول عثمان: «وكانت الأنفال من أوّل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت قصّتها تشبه قصّتها فظننتها منها»، وهذا تصريحٌ منه بعدم التوقيف، وقد تضمّن ذلك أنّهما سورتان، لأنّه سمّى كلّ واحدٍ باسمها. أنظر: الانتصار ١: ٢٨١ و٢٨٢.

والحقّ أنّها سورتان، إلّا أنّهم لم يكتبوالبسملة بينهما لما رواه أبو الشيخ وابن مردويه، عن ابن عبّاس، عن عليٍّ، من أنّ البسملة أمان، وبراءة نزلت بالسيف. ومثله عن محمّد بن الحنفية وسفيان بن عيينة، ومرجع ذلك إلى أنّها لم تنزل في هذه السورة كأخواتها لما ذكر (١).

وقال القشيري: والصحيح أنّ التسمية لم تكتَب؛ لأنّ جبريل ما نزل بها في هذه السورة (٢).

وعليه، فلا يصحّ ظنّ عثمان بأنّها من الأنفال لتشابه قصّتيهما، وقوله: «فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾» (٣)، لأنّ الأمر لا يعود إليه، بل يعود إلى ربّ العزّة والجلالة وإلى رسوله الأمين، اللَّذَيْنِ لم يأتيا به، وإلى عدم قراءة المسلمين بالبسملة في سورة براءة خاصّة وفق ما علّمهم رسول الله ﷺ عن الله في القراءة.

فتأرجح الصحابة صعب التصديق، ليس فقط بسبب اختلاف مضمون السورتين اختلافاً تامّاً، ونشوئهما في فترتين متباعدتين وحسب بل أيضاً بسبب بروز الآية الأولى من السورة التاسعة بوضوح كبداية لمقطع جديد(٤).

---

(١) روح المعاني ١٠: ٤١.

(٢) تفسير القرطبي ٨: ٦٣، البرهان في علوم القرآن ١: ٢٦٣ النوع الرابع عشر ـ (معرفة تقسيمه وترتيب السور والآيات وعددها).

(٣) سنن الترمذي ٥: ٢٧٢ / ٣٠٨٦ باب ومن سورة التوبة، الأحاديث المختارة ١: ٤٩٤ / ٣٦٥.

(٤) أُنظر تاريخ القرآن لنولدكه بتصحيح شفالي ٢ : ٣١٠.

ولا يخفى عليك بأن الآلوسي كان قد علّق على ما رواه ابن عباس في الخبر الآنف بالقول:

> وعثمان وإن لم يقف على ما يفيده القطع في براءة والأنفال وفعل ما فعل بناءً على ظنه إلاّ أنّ غيره وقف وقبل ما فعله ولم يتوقف.
>
> وكم لعمر موافقات لربه أدَّى إليها ظنّه، فليكن لعثمان هذا الموافقة التي ظفر غيره بتحقيقها من النصوص أو الرموز فسكت، على أن ذلك كان قبل ما فعل عثمان عند التحقيق، ولكن لمّا رفعت الأقلام، وجفّت الصحف، واجتمعت الكلمة في أيامه، واقتدت المسلمون في سائر الآفاق بإمامه، نسب ذلك إليه، وقصر من دونهم عليه والسوال منه ... [١].

أترك التعليق على هذا النص والخص ما مر في نقاط:

١ـ أتينا بروايات كثيرة دالة على إشراف رسول الله على ترتيب مكان الآيات في السور وهو يثبت توقيفية الآيات دون السور. أما توقيفية ترتيب السور فهو مختلف فيه، وإن اشتهر بين الباحثين أنّ ترتيب السور ـ كما هو الآن ـ من عمل عثمان بن عفان.

٢ـ يستفاد من كلام ابن حجر وغيره عدم توقيفية الآيات أيضاً، وقد يكون في كلام عائشة ما يؤيده.

---

(١) روح المعاني ١ : ٢٧.

٣ـ أكّدنا وجود ترتيبين للمصحف أحدهما للتلاوة وهو ما أراده الله في كتابه المنزل دفعة واحدة والآخر قد رتب طبقاً لنزول الحوادث والوقائع، وهو كتاب علم لا تلاوة وذكر.

٤ ـ بيّنا سر تكرر العرضات بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين في كل عام.

٥ـ استغلال بعض المستشرقين لما حكي من ثبوت القرآن بخبر الآحاد كما في خبر أبي خزيمة، وإمكان تأليف الصحابي سور قرآنية من ثلاث آيات!

٦ ـ أشرنا إلى لفظة القرآن وأنّها مأخوذة من القراءة حسب بعض الأقوال.

٧ـ الخلفاء الثلاثة لا يعتمدون كبار الصحابة في جمع القرآن، كما وضحنا أيضاً بأن للصحابة مصاحف ناقصة وهو يؤكّد أهمية رسول الله بأمر التأليف والتدوين.

وأخيراً انتقل إلى موضوع آخر وهو أساسي أيضاً في موضوع الترتيب ألا وهو:

دور رسول الله وجبرئيل في ترتيب الآيات

وإليك الآن بعض الروايات الدالّة على دور رسول الله ﷺ وجبريل عليه السلام في ترتيب الآيات، **ويمكن من خلالها استفادة توقيفيتها:**

ففي (فضائل القرآن) لأبي عبيد وغيره، عن ابن عبّاس، عن عثمان بن عفّان، قال: كان رسول الله إذا نزلت عليه سورة دعا بعضَ مَن يكتب، فقال: ضعوا هذه السورة في الموضع الّذي يُذكَر فيه كذا وكذا [١].

---

(١) فضائل القرآن: ٢٨٠ باب تأليف القرآن وجمعه كذا هو النص لكن يحتمل أن تكون مكان ⇦

كما ورد عن جبريل عليه السلام أنه كان يقول: ضعوا كذا في موضع كذا (١).

وعن عثمان بن أبي العاص، قال: كنتُ عند رسول الله صلى الله عليه وآله جالساً، إذ شخَص ببصره ثمّ صوّبه حتّى كاد أن يلزقه بالأرض، قال: ثمّ شخَص ببصره فقال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى﴾ (٢)، فجعلت في سورة النحل بين آيات الاستشهاد وآيات العهد.

وروى القرطبي بسنده عن ابن عبّاس أنّه قال: آخر ما نزل من القرآن: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾ (٣)، فقال جبريل للنبيّ عليه السلام: يا محمّد، ضَعْها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة (٤).

هذا النص يدل على أن النبي كان يكتب ويقرأ ويعرف الأعداد وأوائل الآيات وأواخرها وليس كما يشيعه عنه أعدائه من عدم معرفته بالقراءة والكتابة وأمثال ذلك!!

وفي آخر: بين آيَتَي الرِّبا والدَّين من البقرة (٥).

(سورة) و(السورة) آية.

(١) مناهل العرفان ١: ١٧٢، الإتقان ١: ١٦٩ / ٨٠١، وكذا في البرهان ١: ٢٥٦.

(٢) مسند أحمد ٤: ٢١٨ / ح ١٧٩٤٧، الإتقان١: ١٦٨ / ح ٧٨٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٨١.

(٤) تفسير القرطبيّ ١: ٦١، وانظر: تفسير الكشّاف ١: ٣٥٠.

(٥) الإتقان ١: ١٧١ / ٨١٠، أسرار التكرار في القرآن: ٢٣.

وقد أخرج البخاري ومسلم وأبو داوود والترمذي، عن أبي مسعود البدريّ أنّه قال: قال النبيّ: الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كَفَتاه (١).

وأخرج مسلم عن عمر بن الخطّاب، قال: ما راجعتُ رسولَ الله في شيءٍ ما راجعتُه في الكَلالة، وما أغلظَ لي في شيءٍ ما أغلظ لي فيه، حتّى طعن بإصبعه في صدري، فقال: يا عمر، ألا تكفيك آيةُ الصيف (٢) الّتي في آخر سورة النساء؟! (٣).

وأخرج البخاري عن ابن الزبير، قال: قلت لعثمان بن عفّان: ﴿**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً**﴾ (٤)؟ قال: قد نسخَتها الآية الأُخرى فلِمَ تكتبها أو تدعها؟ قال: يا بن أخي، لا أُغيِّر شيئاً منه من مكانه (٥).

وهذه الروايات كلّها جاءت في سياق إثبات توقيفيّة بعض الآيات في سور بعينها لا توقيفية الآيات في جميع السور، وفي التأكيد على بيان دور رسول الله ﷺ

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩١٤ / ح ٤٧٢٢ باب فضل سورة البقرة، صحيح مسلم ١: ٥٥٤ / ح ٨٠٧، و٥٥٥ / ح ٨٠٨، وانظر: سنن أبي داوود ٢: ٥٦ / ح ١٣٩٧، سنن الترمذي ٥: ١٥٩ / ح ٢٨٨١.

(٢) وقد سُمّيت بآية الصيف لنزولها في فصل الصيف، بخلاف الآية الأُولى من سورة النساء والّتي نزلت في فصل الشتاء والمسمّاة بآية الشتاء.

(٣) صحيح مسلم ١: ٣٩٦ / ح ٥٦٧، و٣: ١٢٣٦ / ح ١٦١٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٤ و٢٤٠.

(٥) صحيح البخاري ٤: ١٦٤٦ / ح ٤٢٥٦، و١٦٤٩ / ح ٤٢٦٢ في بعض النصوص: فلم تكتبها قالت: تدعها يابن أخي ... .

وجبريل عليه السلام في ترتيب القرآن.

• **كما أنّ هناك روايات أُخرى ا ستُدِلّ بها على التوقيفية**، لكن لا دلالة لها على ذلك أيضاً، فعن زيد بن ثابت، قال:

كنت أكتب الوحي لرسول الله، وكان إذا نزل عليه أخذَتْه بُرحاه [(١)] شديدةٌ ... فكنت أدخل عليه بقطعة القتب أو كسرة، فأكْتُبُ وهو يُملي عليّ ... فإذا فرغت قال: «إقرأْه»، فأقرأُه، فإن كان فيه سقطٌ أقامه، ثمّ أخرجُ به إلى الناس ... [(٢)].

وليس في هذه الرواية دلالة على توقيفيّة السور أو الآيات، بل الّذي فيها هو لزوم الضبط في الإقراء كي لا تسقط منها كلمة، أو فيها إشارةٌ إلى محبوبيّة الكتابة عنده صلى الله عليه وآله، وأنّ زيد بن ثابت كان من كتّاب الوحي، وأنّه كان يجيء باللّوح والدواة ليكتب ما ينزل على رسول الله.

عن البراء قال: لمّا نزلت: ﴿**لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ الله**﴾ [(٣)]، قال النبيّ: «ادعُ لي زيداً، وليجئ باللّوح والدواة والكتف ـ أو: الكتف والدواة ـ»، ثمّ قال:

(١) البرحاء: الحمّى الشديدة، والبرحاء: الشدّة، والأمر العظيم، والمشقّة. انظر: تاج العروس ٦: ٣٠٧ مادّة برح.

(٢) المعجم الكبير ٥: ١٤٢ / ح ٤٨٨٩، المعجم الأوسط ٢: ٢٥٧ / ح ١٩١٣ وفيه: بقطعة الكتف، مجمع الزوائد ١: ١٥٢، و٨: ٢٥٧ عن الطبراني في الأوسط.

(٣) سورة النساء: ٩٥.

«أُكتب: ﴿**لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ** ...﴾» [١].

وهذه الرواية أيضاً ليس فيها أكثر من أمر النبيّ ﷺ زيداً بأن يأتيه باللّوح والدواة وأن يكتب الآية، ومعناه: أنّ رسول الله ﷺ كان يهتّم بما ينزل عليه من الوحي، وأنه كان لا يترك كلام ربّه من دون كتابة وتدوين.

وبالنتيجة، ترشدنا تلك النصوص إلى القول بأنّ وضع الآيات جميعها ـ أو قل بعضها ـ في السور كان أمراً توقيفيّاً وبأمر الله سبحانه وتعالى ورسوله؛ لأنّ النبيّ ﷺ كان يعرف انتهاء السورة وابتداء السورة الأُخرى في قرآن التلاوة بنزول ﴿**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾.

لكنّ هذا الكلام لا يمنع من القول بوجود اختلاف بين ترتيب التنزيل وترتيب التلاوة، أي بين الترتيبين: **الترتيب التدريجيّ** التاريخي النازل في الوقائع والحوادث المختلفة، **والترتيب الدفعيّ** النازل من اللّوح المحفوظ إلى سماء الدنيا في ليلة مباركة ـ وهي ليلة القدر ـ مع التأكيد على أن قرآن التلاوة كان يعرف عن غيره بابتدائها بالبسملة، وأن كلَيهما قرآن.

نعم إنّ أمر الصلاة يختلف عن غيره، فالّذي يجب القراءة به في الصلاة هو المنزل على صدر النبيّ محمّد ﷺ والـمُقَرِّ من قبل جبرئيل عن الله وأنه قرآن تلاوة وذكر [٢]،

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٩ / ح ٤٧٠٤، تفسير الطبري ٥: ٢٢٨، صحيح ابن حبان ١: ٢٢٨ / ح ٤٠.

(٢) أي بعد الإنزال الإقرائي.

بشرط أن تكون تلك القراءة هي بالقراءة المشهورة المتداولة عنه ﷺ لا الشاذّة، لقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١).

وقد نقل الزركشيّ عن أصحاب الشافعيّ قولهم: لا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرِها بالقراءة الشاذّة، لأنّها ليست قرآناً، لأنّ القرآن لا يثبت إلّا بالتواتر، والقراءة الشاذّة ليست متواترة، ومن قال غيره فغالطٌ أو جاهل.

فلو خالفَ وقرأ بالشاذّ أُنكر عليه قراءتها في الصلاة وغيرها، وقد اتّفق فقهاء بغداد على استتابة مَن قرأ بالشواذ. ونقل ابن عبد البرّ إجماعَ المسلمين على أنّه لا تجوز القراءة بالشواذّ، ولا يُصلّى خَلْف من يقرأ بها (٢).

وإني سأوضح في آخر هذا الكتاب، وفي مبحث (توحيد المصاحف) على وجه الخصوص معنى الشاذ وأنه تارة يعني ما يخالف المتواتر، وأخرى ما يخالف القراءات السبع، فالأوّل لا يؤخذ به، والثاني يؤخذ به بشرط أن يكون له وجه من العربية كما يقولون.

وابن أبي داوود عقد باباً عن اختلاف الصحابة في كتابه المصاحف سمّاه (باب

---

(١) سورة القيامة: ١٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١: ٣٣٣، وانظر: المجموع للنووي ٣: ٣٤٧.

اختلاف مصاحف الصحابة) [١]، ذكر فيه أسماءهم وما وقعوا فيه من الاختلاف، وأنّ وقوع هذا الاختلاف بين الصحابة يفيد عدم توقيفيّة ترتيب السوَر عندهم.

مصاحف الصحابة

بلى اختلف الصحابة في طريقة جمع القرآن، فمنهم من جمعه طبقاً لإنزاله وتنزيله[٢]. والآخر اكتفى بجمع المنزَل دون تفسيره، وثالث جعل تفسيره معه في بعض الأحيان.

ولهذا ترى أحياناً ترتيب السور في مصاحف بعض الصحابة يُخالف المصحف الرائج، أو أنّ المنقول عن مصحف هذا يختلف عن مصحف الآخر، إذ صرّح ابن حجر في (فتح الباري) أنّ تأليف مصحف ابن مسعود على غير التأليف العثمانّي [٣]،

---

(١) المصاحف ١: ٢٨٣.

(٢) قال عبد الحيّ بن عبد الكبير الكتاني في التراتيب الإداريّة ١: ٤٦: (إنّ الإمام علي بن أبي طالب جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي).

وباعتقادي: أن للامام عليه السلام نسختين من المصحف، إحداهما توافق المصحف الرائج، والأخرى رُتِّبَتْ تاريخيا وزمنياً طبق الحوادث النازلة على رسول الله، وقد كُتب في النسخة الثانية التفسير والتأويل وشأن نزول الآيات نجوماً، والنسختان تختلفان فيما بينهما في الترتيب، فالأولى توافق النازل من اللوح المحفوظ، والثانية فيها يوميّات الدعوة الإسلامية، وهي كتاب علمٍ لا كتاب ذكرٍ وتلاوة كما في الأوّل، وهذا ما نوضحه بعد قليل.

(٣) أُنظر: فتح الباري ٩: ٤٠، وفيه: فكان تأليف مصحفه [ابن مسعود] مغايراً لتأليف مصحف ⇦

وفي (صحيح البخاري): تأليف ابن مسعود آخرهنّ الحواميم [١]، بل ذكر ابن النديم أنّه رأى عدّة مصاحف ـ ذكر نسّاخها ـ أنّها مصحف ابن مسعود، ولم يَرَ فيها مصحفَين متّفقَين [٢].

وقال الزركشي عن ترتيب السور في المصاحف وأنّه: ليس هو أمرٌ أوجبه الله، بل أمرٌ راجع إلى اجتهادهم واختيارهم، ولهذا كان لكلّ مصحف ترتيب [خاص به في السور]، ولكن ترتيب المصحف العثماني أكمل [٣].

منبهين على أنّ اختلاف ترتيب مصاحف الصحابة يؤكّد بأنّ ترتيب السور في مصحف عثمان ليس بتوقيفي من عند الله كما يقولون؛ لأنّها لو كانت توقيفية، لما وقع هذا الاختلاف بين مصاحف الصحابة، بل بماذا يعلّلون سبب اختلاف ترتيب مصحف عثمان مع مصاحف الآخرين؟!

ألا تلزم التوقيفيّة أن تكون مصاحف الصحابة كلّها واحدة في ترتيبها؟ إذن فما يعني وجود هذا الاختلاف في ترتيب مصاحفهم؟!

هل هؤلاء الصحابة ـ والعياذ بالله ـ قد خالفوا رسول الله صلى الله عليه وآله فيما رتّبه من سور القرآن؟ أو كان لكلّ واحدٍ منهم نصٌّ عن رسول الله صلى الله عليه وآله في ترتيبه لسور مصحفه؟!

بل هل يعقَل أن يخالف الإمام عليٌّ عليه السلام رسولَ الله صلى الله عليه وآله في ترتيب مصحفه

عثمان، ولا شكّ أنّ تأليف المصحف العثمانّي أكثر مناسبةً من غيره.

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩١١ / ح ٤٧١٠ من باب تأليف القرآن.

(٢) الفهرست: ٣٩.

(٣) البرهان ١ : ٢٦٢.

الموجود خلف فراشه صلى الله عليه وآله، ولا يستشيره في ترتيب ما جمعه من المنزَل وما معه من المفسَّر؟

عائشة تجيز التقديم والتأخير في السور وآيها

نعم، هناك من الـمُحدّثين مَن شكّك في توقيفيّة الآيات في السوَر أيضا، بدعوى: أنّ المقدَّم من النصوص لا يصلح أن يكون دليلاً، وأقصى ما فيها دلالتها على توقيفيّتها في تلك المواضع فقط، وقد مرّ عليك ما نقله الآلوسي عن البيهقي من أنّ جميع السور ترتيبها توفيقي إلا براءة والانفال، مستدلًّا على عدم التوقيفيّة بما أخرجه البخاري:

> حدّثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام بن يوسف، أنّ ابن جريج أخبرهم، قال: وأخبرني يوسف بن ماهك، قال: إنّي عند عائشة أُمّ المؤمنين، إذجاءَها عراقيٌّ [فسألها عن مسائل، منها]: أنّه طلب أن تريه مصحفها، قال: يا أُمّ المؤمنين، أريني مصحفكِ؟ قالت: لـِمَ؟ قال: لَعلّي أُؤلّف القرآن عليه، فإنّه يُقرَأ غير مؤلّف.
>
> قالت: **وما يضرّك أَيَّةً قرأتَ قبل**؟! إنّما نزل أوّل ما نزل منه سورة من المفصّل، فيها ذكر الجنّة والنّار، حتّى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلالُ والحرام، ولو نزل أوّل شيءٍ (لا تشربوا الخمر) لقالوا: لا نَدَعُ الخمر أبداً، ولو نزل (لا تزنُوا) لقالوا: لا نَدَعَ الزّنى أبداً، لقد نزل بمكّة

على محمّد وإنّي لجاريةٌ ألعبُ: ﴿ **بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَى وَأَمَرُّ** ﴾ (١)، وما نزلت سورة البقرة والنساء إلّا وأنا عنده.

قال: **فأخرجَت له الـمُصْحَف، فأمْلَت عليه آي السُّورة** (٢).

فعائشة ـ طبق هذا النصّ ـ تجيز تقديم السور إحداها على الأخرى وتقديم الآيات وتأخيرها في السورة الواحدة، لقولها: (**وما يضرّك أيّةً قرأت قبل؟!**)، ثمّ أملت عليه **آي السُّور**، لا السور، سورةً، سورةً كاملة.

قال ابن حجر في (فتح الباري) عند شرحه للخبر في قوله: (**لعلّي أُؤلّف عليه القُرآن، فإنّه يقرأ غير مؤلّف**):

... والّذي يظهر لي أنّ هذا العراقيّ كان ممّن يأخذ بقراءة ابن مسعود، وكان ابن مسعود لمّا حضر مُصْحَف عثمان إلى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته [والأخذ بقراءة مصحف عثمان] ولا [يوافق] على إعدام مُصحَفه، فكان تأليف مُصْحَفه مغايراً لتأليف مُصْحَف عثمان، ولا شكّ أنّ تأليف المُصْحَف العُثماني أكثر مناسبةً من غيره، فلهذا أطلق العراقيّ أنّه غير مؤلّف.

---

(١) سورة القمر: ٤٦.

(٢) أُنظر: صحيح البخاري ٤: ١٩١٠/ ح ٤٧٠٧ من باب تأليف القرآن، الجمع بين الصحيحين للحميدي ٤: ٢٠١ / ح ٣٣٦٢ باب أفراد البخاري، وفيه: أيّه قرأت قبل. وكذا في مصنف عبد الرزاق ٣: ٣٥٢ / ٢٩٤٣، وفي فضائل القرآن للنسائي: ٦٥ / ح ١٢ باب كيف نزل القرآن، وفيه: أيّته قرأت. وانظر: إرشاد الساري ٧: ٤٥٣ وفيه شرح حول الخبر المذكور.

وهذا كلّه على أنّ السؤال إنما وقع عن ترتيب السُّوَر، ويدلّ على ذلك قولها له: (وما يضرّك أيّهُ قرأت قبل؟)، ويحتمل أن يكون أراد تفصيل **آيات كلّ سُورة**، لقوله في آخر الحديث: (**فأملَت عليه آي السُّور**)، أي آيات كلّ سورة، كأن تقول له: سورة كذا مثلاً كذا كذا آية،الأُولى كذا، الثّانية ... إلخ.

وهذا يرجع إلى اختلاف عدد الآيات، وفيه اختلاف بين المدَنّي والشّاميّ والبَصْريّ، وقد اعتنى أئمّة القُرّاء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه، والأوّل أظهر.

ويحتمل أن يكون السّؤال وقع عن الأمرين، والله أعلم ...

إلى أن يقول:

وقال القاضي عِياض في شرح حديث حُذَيْفة: إنّ النبيّ ﷺ قرأ في صلاته في اللّيل بسورة النّساء قبل آل عمران، هو كذلك في مُصْحَف أُبيّ بن كعب، وفيه حجّة لمن يقول: إنّ ترتيب السُّوَر اجتهاد وليس بتوقيف من النبيّ ﷺ، وهو قول جمهور العلماء.

واختاره القاضي الباقِلّانيّ، قال: وترتيب السُّوَر ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم، فلذلك اختلفت المصاحف، فلمّا كُتب مُصْحَف عثمان رتّبوه على ما هو عليه الآن، فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة. ثمّ ذكر نحو كلام ابن بَطّال، ثمّ قال: ولا خلاف أنّ ترتيب آيات كلّ سورة على ما هي عليه الآن في المُصْحَف توقيفٌ من الله تعالى، وعلى ذلك نقلته الأُمّة عن

نبيّها (١).

وهذا توجيهٌ من قبل ابن حجر لكلام عائشة للعراقيّ لم يقبله دعاة عدم توقيفيّة الآيات في السور، وذلك لما عرفوا من وجود اختلاف بين مصاحف الصحابة في ترتيب السور، ولقول الراوي: (**فأملت عليه آي السور**)، وللتضادّ الموجود بين نصوص الصحابة والتابعين في ترتيب الآيات والسور، فقد قال ابن عبّاس **بأنّه لم ينزل بعد آية الإكمال** (٢) **فريضة**، وهو قريب لما قاله الإمامان الباقر والصادق عليهما السلام والسدّي، واختاره الجبائي والبلخي، بفارق أنّ بعضهم قال: «**لم ينزل بعدها حلالٌ ولا حرام**»، والآخر: «**فريضة**» (٣).

في حين أنّ آية الإكمال هي الآية رقم ٣ من سورة المائدة، وآيات الأحكام الّتي جاءت بعدها في تلك السورة كثيرة، كآية تحليل الطّيّبات والصيد برقم ٤، وآية طعام أهل الكتاب برقم ٥، وآية الوضوء برقم ٦، وآية السارق والسارقة برقم ٣٨، وآية الأيمان برقم ٨٩، وآية الخمر برقم ٩٠، وآية تحريم الصيد برقم ٩٥، وآية تحريم ما حلّله المشركون برقم ١٠٣، وآية الإشهاد في الوصيّة برقم ١٠٧.

وقد تساءل من طرح هذا الكلام بالقول: فما هي المناسبة لإقحام آية الإكمال

---

(١) فتح الباري ٩: ٣٩ ـ ٤٠، وانظر: الانتصار للباقلاني ١: ٢٨٤ باب القول في ترتيب السور.

(٢) وهي: ﴿**الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً**﴾ (سورة المائدة: ٣).

(٣) أُنظر: تفسير الطبري ٦: ٧٩، تفسير ابن كثير ٢: ١٣، تفسير القمي ١: ١٦٢، التبيان للطوسي ٣: ٤٣٥، الدرّ المنثور ٣: ١٦، مجمع البيان للطبرسي ٣: ٢٧٣.

ضمن آيات تحريم الميتة والدم ولحم الخنزير؟ [(١)]

قالها كأنّه يريد التشكيك بتوقيفيّة الآيات في السور وأنّ الحقّ مع ابن عبّاس في قوله: «لم ينزل بعد آية الإكمال آيات حلالٍ وحرام».

وقد يضاف إلى ما قالوه إنّ دعاة عدم توقيفيّة الآيات في السوَر قد يستدلّون بما اشتهر عن ترتيب الإمام عليّ عليه السلام للقرآن طبقاً للوقائع والحوادث، وأنّ المنسوخ عنده مكتوب قبل الناسخ، والمكّي قبل المدني وهو مخالف للمصحف الرائج اليوم، لكن فاتهم أنّه عليه السلام قد كُتبَت تلك الآيات طبق التنزيل نجوماً، أي أنّ الآيات المدونة عنده لم تكن للتلاوة، بل هي للعلم والتاريخ، وهي كانت يوميّات الدعوة الإسلاميّة، وقد دوَّنها طبق تاريخ وسني الحوادث والترتيب الزمني لها من أول البعثة الى آخرها، وهذا لا يعني بأنّ مصحف الإمام يخالف الرائج بين أيدي المسلمين اليوم.

فهذه كانت بعض النصوص التي استدلّوا به على عدم توقيفيّة الآيات في السور، أما عدم توقيفية السور فهو كثير.

قال القسطلاني في (لطائف الإشارات) ـ بعد أن أخرج عن ابن أبي داوود حديثاً، قال:

أتى الحارث بن خزمة[(٢)] بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني

---

(١) أُنظر: التمهيد في علوم القرآن للشيخ محمّد هادي معرفة ١: ٢١٦ باب تأليف الآيات.

(٢) هو الحارث بن خزمة بن عدي بن أبي غنم بن سالم بن عوف بن عمرو بن عوف بن الخزرج الأنصاري شهد بدراً والمشاهد ومات بالمدينة سنة اربعين وهو ابن سبع وستين. الإصابة ١ : ٥٧١ / ١٤٠١.

سمعتهما من رسول الله ووعيتهما، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتهما، ثم قال: **لو كانت ثلاث آيات لجعلتهما سورة على حدة، فانظروا سورة من القرآن فألحقوها في آخرها ـ قال: فظاهره أنّهم كانوا يؤلّفون آيات السوَر باجتهادهم** (١).

وقال الكردي في (تاريخ القرآن وغرائب رسمه):

ففي قول عائشة للعراقيّ: (وما يضرّك آيَّةً قرأتَ قبل؟!)، دليلٌ على أنّ ترتيب السُّور في التلاوة ليس بواجب (٢)*، وهو كذلك في جميع المذاهب، فإنّه يجوز ترك ترتيبها في الصلاة والتلاوة والدرس، لأنّ كلّ سورةٍ مستقلّةٌ بذاتها مستوفيةٌ لآياتها، ويفهم من هذا الحديث أنّ الناس كانوا يقرؤون القرآن ويكتبونه من غير ترتيبٍ لسُوَره، حتّى جمع عثمان مُصْحَفه وحمل الناس عليه.*

فلو كان ترتيب المُصْحَف توقيفيّاً، لم يختلف ترتيب السوَر في مصاحف كبار الصحابة، كعلّي بن أبي طالب وأُبّي بن كعب وعبد الله بن عبّاس وعبد الله بن مسعود ومُعاذ بن جَبَل وعائشة أُمّ المؤمنين وزيد بن ثابت، فكلّ واحدٍ من هؤلاء كتب مُصْحَفه على عهد رسول الله ﷺ.

فمُصْحَف علّي كان أوّله: (إقرأ)، ثمّ (المدّثر)، ثمّ (ن)، وهكذا إلى آخر المكّي

---

(١) لطائف الإشارات: ٥٩ ـ ٦٠.

(٢) قد يُقال بأنّ ترتيب الآيات في السورة الواحدة غير واجب أيضاً، لقول عائشة آنف الذكر ولقول الراوي: (ثم أملت عليه آي السور)، وذلك لإمكان قراءة الإنسان من وسط السورة في التلاوة والدرس، لكنّ الشيعة الإماميّة لا تجيز هذا الأمر في الصلاة الواجبة، بل ترى لزوم قراءة سورةٍ كاملة مع فاتحة الكتاب.

والمدنّي، ومصحف ابن مسعود كان أوّله: (البقرة)، ثمّ (النساء)، ثمّ (آل عمران) على اختلاف شديد.

وقد ذكر ابن النديم في كتابه (الفهرست) ترتيب سُوَر مصاحف بعض الصحابة، كما ذكره أيضاً السيوطّي في كتابه (الإتقان)، فراجعهما إن شئت.

فلو كان هناك أمْرٌ صريح أو إشارةٌ خفّية من النبّي ﷺ في ترتيب سُوَر المُصْحَف، لما عَزَب ذلك على هؤلاء، وهم من أجلّاء الصحابة وأكثرهم اتّصالاً به (عليه الصلاة والسلام) ... [١].

وقد نقل القرطبيّ ـ بعد ذكره ما جاء في ترتيب سور القرآن وآياته ـ كلامَ ابن بطّال:

... وَمَن قال بهذا القول [أي بتوقيفية السور] لا يقول: إنّ تلاوة القرآن في الصلاة والدرس يجب أن تكون مرتّبةً على حسب التّرتيب الموقّف عليه في المُصْحَف، بل إنّما يجب تأليف سُوَره في الرسم والخطّ خاصّة، ولا يُعلَم أنّ أحداً منهم قال: إنّ ترتيب ذلك واجبٌ في الصلاة وفي قراءة القرآن ودرسه، وأنّه لا يحّل لأحدٍ أن يتلقّن الكهف قبل البقرة ولا الحجّ قبل الكهف، ألا ترى قول عائشة للّذي سألها: (لا يضّرك أيّه قرأتَ قبل)، وقد كان النبّي ﷺ يقرأ في الصلاة السورةَ في ركعة، ثمّ يقرأ في ركعةٍ أُخرى بغير السورة الّتي تليها [٢].

---

(١) تاريخ القرآن الكريم: ٧١ ـ ٧٢.

(٢) تفسير القرطبيّ ١: ٦١ باب ما جاء في ترتيب سوَر القرآن.

قال الشيخ محمد هادي معرفة بعد روايته خبراً عن الإمام الصادق عليه السلام وابن عبّاس، والذي فيه أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يعرف انقضاء السورة بنزول ﴿**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**﴾، قال:

كان كتبة الوحي يعرفون بوجوب تسجيل الآيات ضمن السُّورة الّتي نزلت بَسْمَلتها، حسب ترتيب نزولها واحدةً ِ لو اُخرى كما تنزل، من غير حاجة إلى تصريحٍ خاصّ بشأن كلّ آية آية. (١)

هكذا ترتّبت آيات السُّوَر ِ وفق ترتيب نزولها على عهد الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وهذا ما نسمّيه (التّرتيب الطبيعي)، وهو العامل الأوّل الأساسيّ للترتيب الموجود بين الآيات في الأكثريّة الغالبة.

... وقد نجد تغييراً موضعيّاً في آيةٍ أو آيات على خلاف ترتيبها الطبيعيّ، في حين عدم نصّ خاصّ بشأن هذا التغيير، وربّما كانت الآية نزلت فكتبها كاتب، ثمّ نزلت اُخرى فكتبها كاتبٌ آخر في غيبة الأوّل، فسجّلها قبل الاُولى من غير أن يعلم بما سجّله ذاك(٢)، فعند الجمع

---

(١) هذا المطلب على إطلاقه غير ثابت، ذلك لأنّ القرآن الكريم إنّما كان ينزل على أساس الوقائع والحوادث الخاصّة كما تقتضيه الحكمة الإلهيّة، ولم يثبت أنّ أغلب السور نزلت مترتّبة، فلربما نزلت جملة من آيات سورةٍ ثمّ تعقّبتها آيات من سورةٍ أخرى غير السورة الأولى، بل نفس آيات السورة الواحدة ـ خصوصاً إذا كانت من الطوال ـ لم يثبت أنها نزلت مرتبة، فما أفاده الشيخ معرفة رحمه الله لا يخلو من إشكال وإن كان صحيحاً في الجملة.

(٢) لا نقبل بهذا الكلام، إذ أن رسول الله وجبرئيل الأمين هما أشرفا على ترتيب الآيات في السور ولم ⇦

الأخير في حياة الرسول صلى الله عليه وآله أو بعد وفاته حصل ذلك التغيير الموضعيّ لعدّة قليلة من الآيات.

وهذا احتمالٌ نحتمله بشأن هكذا آياتٍ خرجت عن الترّتيب الطبيعيّ، ولم نجد عليها نصّاً خاصّاً.

هذا الاحتمال بنفسه كافٍ في عدم إمكان الاستدلال ـ لفحوى آية ـ بسياقها الخاصّ، اللّهمّ إلّا إذا كانت المناسبة واضحة أو علمنا بها من خارج.

من ذلك ما نجده في سورة الممتحنة؛ تبتدئ هذه السورة بآيات (١ ـ ٩) نزلت في العام الثامن بعد الهجرة بشأن حاطب بن أبي بَلْتَعَة، كان قد كاتَب قُريشاً يخبرهم بتأهُّب النبيّ صلى الله عليه وآله لغزو مكّة، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله يحاول الإخفاء.

وتتعقّب هذه الآيات آيتان نزلتا بشأن سبيعة الأسلميّة العام السادس من الهجرة، كانت قد أتت النبيّ صلى الله عليه وآله مسلمةً مهاجرةً تاركةً زوجها الكافر، فجاء في طلبها، فاستعصمت بالنبيّ صلى الله عليه وآله، وصادف مجيئُهُ صلح الحُدَيْبيّة، إذ كان النبيّ صلى الله عليه وآله عاهد قريشاً أن يردّ عليهم كلّ مَن يأتيه من مكّة، فأخذ الزوجُ في محاجّة النبيّ صلى الله عليه وآله قائلاً: رُدد علَيّ امرأتي على ما شرطتَ لنا، وهذه طينة الكتاب لم تجفَّ. فتحرّج النبيّ صلى الله عليه وآله في أمرها،

تكن من فعل الصحابة.

فنزلت الآيتان.

وبعد هاتين الآيتين آياتٌ نزلت بشأن مبايعة النساء عام الفتح، وهي السنة التّاسعة من الهجرة!

وأمّا الآية الأخيرة من السُّورة، فإنّها ترتبط مع آيات الصدر تماماً، ومِن ثَمّ قالوا: إنّ دراسة هذه السورة تعطينا خروجاً على النظم الطبيعيّ للآيات، من غير ما سبب معروف.

ومن ذلك أيضاً ما نجده في سورة البقرة فيما يخصّ آيات الإمتاع والإعداد، كان التشريع الأوّل في المرأة المتوفّى عنها زوجها أن تعتدّ حولاً كاملاً ولا تخرج من بيت زوجها، وكان ميراثها هو الإنفاق عليها ذلك الحول فقط، والآية نزلت بهذا الشأن، هي قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ**﴾ ـ الآية رقم ٢٤٠، ثمّ نُسخ هذا التشريع بآية الإعداد أربعة أشهر وعشراً برقم ٢٣٤ من نفس السورة، وبآية المواريث برقم ١٢ من سورة النساء.

... وينتج من هذا البحث عدم إمكان الاستناد في تفسير آيةٍ أو فهم فحواها إلى موقعيّتها الخاصّة من آياتٍ سابقة أو لاحقة، إلّا بعد التأكّد القطعيّ من أصالة التّرتيب الموجود بينها وبين قريناتها في جملةٍ من آياتٍ

نزلت دفعةً واحدةً [١].

هذا هو كلام الشيخ معرفة رحمه الله.

وقال العلّامة الطباطبائي في كتابه (القرآن في الإسلام):

والآيات والسّور القرآنية لم تنزل قطعاً [٢] على الترتيب الّذي نقرؤه في القرآن اليوم، بأن تكون أوّلاً سورة الفاتحة ثمّ سورة البقرة ثمّ سورة آل عمران ثمّ سورة النساء وهكذا.. لأنّه بالإضافة إلى الشواهد التاريخية على ذلك، فإنّ مضامين الآيات نفسها تشهد عليه؛ لأنّ بعض السور والآيات لها مضامين تناسب أوائل زمن البعثة وهي واقعة في أواخر القرآن، كسورة العلق والنون، وبعضها تناسب ما بعد الهجرة وأواخر عصر الرسول وهي واقعة في أوائل القرآن، كسورة البقرة وآل عمران والنساء والأنفال والتوبة.

إنّ اختلاف مضامين السور والآيات وارتباطها الكامل بالأحداث والحوادث الّتي وقعت طيلة أيّام الدّعوة، يفرض علينا القول بأنّ القرآن

---

(١) التمهيد في علوم القرآن ١: ٢١٢، ٢١٤، ٢١٧ من باب تأليف الآيات.

(٢) لأنّ القرآن نزل منجما بعد نزوله الدفعي، والسور ألفت بعد انتهاء نزول آياتها في رمضان من كل عام ـ خلال ثلاث وعشرين سنة ـ، فقد تكون سورتان أو عشرة سور أو أكثر من ذلك أو أقل انتهى نزولها في عام واحد، فكان يسمح بقراءتها في الصلاة وكتابتها في المصحف وهو معنى قوله تعالى: **﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾**، وقوله تعالى: **﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾**، وبذلك يكون ترتيب النزول غير ترتيب التلاوة عندنا.

نزل في ثلاث وعشرين سنة؛ عصر الدّعوة النبويّة.

فمثلاً الآيات الّتي تدعو المشركين إلى الإسلام ونبذ عبادة الأوثان تَتناسب مع عصر قبل هجرة الرسول من مكّة، حيث ابتلي الرسول بالوثنّيين، وأمّا آيات القتال وآيات الأحكام فقد نزلت في المدينة المنّورة، حيث أخذ الإسلام ينتشر، وأصبحت المدينة تشكّل حكومةً إسلاميّة كبرى (١).

وقال في (الميزان) ـ معلّقاً على خبر ابن عباس: قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الانفال وهي من المثاني؟ ... ـ:

أقول: السبع الطوال ـ على ما يظهر من هذه الرواية، وروي أيضاً عن ابن جبير ـ هي البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام والأعراف ويونس، وقد كانت موضوعة في الجمع الأول [أي في عهد أبي بكر] على هذا الترتيب، ثمّ غيّر عثمان هذا الترتيب، فأخذ الأنفال وهي من المثاني وبراءة وهي من المئين قبل المثاني، فوضعها بين الأعراف ويونس مقدِّماً الأنفال على براءة (٢).

والكلام عن هذا الموضوع طويل وشائك، قد نعود إليه لاحقاً (٣).

---

(١) القرآن في الإسلام: ١١٩ ـ ١٢٠.

(٢) الميزان ١٢: ١٤.

(٣) في الكتاب الثاني من هذه الدراسة حين مناقشتنا لروايات التحريف عند الفريقين والّتي لم نكتبها بعد.

الإنزال الدفعي والتدريجي ومواضع الآيات

إنّ إنزال القرآن دفعةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى السماء الدنيا يؤكّد علم الله بكلّ الوقائع والأحداث الّتي ستحدث لاحقاً للناس، لأنّه سبحانه العالم بما كان وما يكون وما هو كائنٌ إلى يوم القيامة.

وقد يُفهَم من اعتراض الكفّار على الرسول ﷺ في لزوم نزول القرآن جملةً واحدة في قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً * وَلاَ يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً**﴾ [١]، بأنّهم عرفوا نزول الكتب السماويّة قبل النبيّ محمّد ﷺ على الأنبياء جملة واحدة، فلماذا يرَون نزول القرآن على محمّد بن عبد الله ﷺ منجّماً الآن؟

قالوا بذلك لأنّهم كانوا لا يعلمون بإنزاله دفعةً واحدةً من اللّوح المحفوظ إلى السماء الدنيا[٢] قبل نزوله منجّماً على رسوله، وإنّ الله سبحانه لم يكذّبهم فيما ادّعوه عن الرسالات السابقة، بل أجابهم ببيان الحكمة في نزول القرآن مفرَّقاً وأنها لتثبيت فؤاد النبي محمّد ولكي يصون أمته من التحريف وما شابه ذلك.

ولو كان نزول الكتب السماوية السابقة مفرّقاً ـ كالقرآن ـ لردّ عليهم سبحانه بالتكذيب، ولقال لهم: إنّها سنّة الله وسنّة المرسلين من قبله ﷺ، كما جاء في ردّه عليهم في قوله: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي**

---

(١) سورة الفرقان: ٣٢ و٣٣.

(٢) بالنزول الإيحائي.

الأَسْوَاقِ﴾ [١]، جواباً لطعنهم في الرسول وقولهم: ﴿ **مَالِ هٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الأَسْوَاقِ﴾** [٢].

وقد قال السيوطي في سر إنزاله جملة واحدة ومنجماً:

قيل: السرّ في إنزاله جملةً إلى السماء، تفخيمُ أمره وأمر مَن نزل عليه، وذلك بإعلام سكّان السماوات السبع أنّ هذا آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأُمم، قد قرّبناه إليهم لننزله عليهم، ولولا أنّ الحكمة الإلهية اقتضت وصولَه إليهم مُنجَّماً بحسَب الوقائع لهبط به إلى الأرض جملة، كسائر الكتب المنزَلة قبله، ولكنّ الله بايَنَ بينه وبينها، فجعل له الأمرين: إنزاله جملة، ثم إنزاله مفرّقاً؛ تشريفاً للمُنزَل عليه. ذكر ذلك أبو شامة في (المرشد الوجيز) [٣].

وقال الحكيم الترمذيّ: أُنزل القرآن جملةً واحدةً إلى سماء الدنيا تسليماً منه للأُمّة ما كان أبرز لهم من الحظّ بمبعث محمّد ﷺ، وذلك أنّ بعثته كانت رحمة، فلمّا خرجت الرحمة بفتح الباب جاءت بمحمّد ﷺ وبالقرآن، فوضع القرآن ببيت العزّة في السماء الدنيا ليدخل في حدّ الدنيا، ووضعت النبوّة في قلب محمّد، وجاء جبرئيل بالرسالة ثمّ

---

(١) سورة الفرقان: ٢٠.

(٢) سورة الفرقان: ٧.

(٣) أنظر: الإتقان ١: ١١٩ / ح ٥٠٨ ـ عن: المرشد الوجيز: ٤٢.

الوحي، كأنّه أراد تعالى أن يُسلّم هذه الرحمة الّتي كانت حظّ هذه الأُمة من الله إلى الأُمة (١).

وقال السخاوي في (جمال القرّاء): في نزوله إلى السماء جملةً تكريمُ بني آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة، وتعريفهم عناية الله بهم ورحمته لهم، ولهذا المعنى أَمر سبعين ألفاً من الملائكة لما أنزل سورة الأنعام أن تزفها، وزاد سبحانه في هذا المعنى بأنْ آمَرَ جبرئيل عليه‌السلام بإملائه على السَّفَرة الكرام البررة عليهم‌السلام وإنساخهم إياه وتلاوتهم له.

قال: وفيه أيضاً التسوية بين نبيّنا صلى‌الله‌عليه‌وآله وبين موسى عليه‌السلام في إنزال كتابه جملة، والتفضيل لمحمّد في إنزاله عليه منجَّماً ليحفظه (٢).

وعليه، فإنّ مسألة عرض رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله القرآن على جبريل عليه‌السلام في كل عام كانت فيها فوائد عظيمة (٣)، مضافاً إلى تثبيته في قلب النبي محمد، ودقة الضبط والتثبت في الآيات كما يقولون، أهمّها تعيين أماكن الآيات من كلّ سورةٍ في قرآن التلاوة؛ وبمعنى آخر: إرجاع القرآن المنجَّم (الاقرائي) إلى ترتيب النزول الدفعي الذي أراد الله التلاوة به في القرآن.

وإنّ في كلامه صلى‌الله‌عليه‌وآله: «**ضعوا الآية الفلانّية في المكان الفلاني من السورة الفلانية**»،

---

(١) أنظر: الإتقان ١: ١١٩ / ح ٥٠٩.

(٢) جمال القراء: ١٥٣ ـ ١٥٤، وعنه في الإتقان ١: ١٢٠ / ح ٥١٠.

(٣) كنا قد أشرنا في أول هذا المبحث ـ أعني الترتيب ـ إلى اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين وفوائد العرضة الأخيرة، والآن نستنتج فوائد أخرى منها.

أو قوله ﷺ: «**أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية ... في سورة النحل**»، أو ما جاء في قول جبريل عليه السلام: «**ضعوا كذا في موضع كذا**»، أو: «**يا محمّد، ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة**».. إشارة منه إلى هذا الأمر الخطير، وأنَّ على الصادق الأمين وجبرئيل الأمين إرجاع النازل نجوماً إلى أماكنها في السور في قرآن التلاوة وذلك بأمرٍ من الله سبحانه وتعالى، وهو معنى قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ**﴾ (٢).

كما أنه يبيّن سرّ إشراف رسول الله ﷺ على ترتيب الكتاب العزيز (٣)، وسبب عرض رسول الله القرآن على جبرئيل كلّ عام، مع أنّ الله سبحانه صان رسوله من النسيان وقد أقرأه ذلك الكتاب ﴿**سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنسَى**﴾ (٤)، إذن فما يعني سر هذا اللّقاء الثنائيّ بينهما في كل عام؟ وما الفائدة منه؟ مع إقرارنا بأنّ محمّد بن عبد الله ﷺ هو رسول الله، والمبلّغ الصادق الأمين للوحي؟ إلّا أن نقول بأن الدقّة في الضبط والحفاظ على نصّه ولزوم قراءته وإقرائه طبقاً لما نزل من اللّوح المحفوظ إلى البيت

---

(١) سورة القيامة: ١٨.

(٢) سورة هود: ١.

(٣) فما جاء عنه ﷺ في فضيلة بعض الآيات، أو في تحديد بعض الآيات لموضوعٍ خاص، كقوله مثلاً: «إقرأ الآيتين من آخر سورة البقرة»، أو: «الآيات الأخيرة من سورة الكهف»، أو: كذا وكذا، يؤكّد إشرافه ﷺ على ترتيب المصحف الرائج اليوم، لأنّ تأكيده على قراءة الآيات العشرـ من آخر سورة كذا وأمثالها فيها دلالة على قرآنيتها عند الباري جل وعلا.

(٤) سورة الأعلى: ٦.

المعمور ـ أو إلى سماء الدنيا أو على صدر النبي محمّد ﷺ ـ كانا مما شرعا للوقوف أمام المدعيات الكاذبة للآخرين في جمع القرآن.

وقد أقرّ نولدكه وهو باحث مستشرق بوجود تطابق بين ترتيب الآيات المنزلة نجوماً مع النازلة دفعة واحدة حيث قال:

انّ الآيات المنفردة المختلفة التي يتألّف منها كتاب الإسلام المقدّس، تعود بناءً على إشارات كثيرة متضمّنة فيها، إلى كتاب محفوظ في السماء، وذلك في مطابقة دقيقة له، في حين أنّ كتب المسيحيين واليهود المقدّسة تنبثق من النموذج الأعلى ذاته، غير أنّها تعرّضت لتشويه كبير(١).

وبعد هذا يكون ترتيب المصحف اليوم هو ما وافق اللّوح المحفوظ؛ ولم يقع فيه التحريف حسب إقرار علماء الإسلام وبعض المستشرقين أيضاً، بعكس التوراة والإنجيل المحرفتان، لأنّ الله لم يجوّز لرسوله أن يقرأ القرآن قبل أن يقضي به الوحي، فكيف يرضى ﷺ للمسلم أن يقرأ آيات القرآن في صلاته قبل إكمال نزولها وقضاء الوحي بتلاوتها؟

أو كيف يرضى سبحانه وتعالى أن يقرأ المسلم كتابه المقدّس بالمترادف من الكلمات، أو بالمعنى كما يريده بعض المسلمين؟!

فالله سبحانه كان لا يسمح للنبيّ أن يستعجل في إقرار الآيات والسور قبل إكمال نزولها منجماً، لقوله تعالى: ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ *

---

(١) تاريخ القرآن لنولدكه ٢ : ٢٣٧.

فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً**﴾ (٢)، وأمثالها.. فكيف يرضى بما قالوه عن جمعه بشاهدين، وبيد غير المعصوم، وفي زمن الفتنة على وجه الخصوص؟!

إن ما قالوه قبيح جداً لا يستسيغه عاقل.

حصيلة البحث

إن مدرسة الخلفاء الثلاثة ـ بابتعادها عن منهج رسول الله ـ أساءت إلى الفكر الاسلامي الأصيل، لكنّ مدرسة أهل البيت صححت اتجاههم المغلوط، فإنّهم لو أرادوا الاحتجاج بالقرآن للزمهم أن يقولوا بما تقول به مدرسة الامامة والوصاية وأنه مجموع على عهد رسول الله، وقد أشرف صلى الله عليه وآله على ترتيبه، وقد ضبطت آياته وسوره في اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين، وجمع ذلك الكتاب بين الدفتين من قبل أكثر الصحابة علماً، وأقدمهم إسلاماً، وأقربهم إلى رسول الله، وهو الذي لم يسجد لصنم قط، أعني مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب.

ولرجوع أصل أربعة من القراءات السبعة إليه عليه السلام، فإنهم يجب أن يقولوا بهذا الكلام لا أن يقولوا بأنه قد جمع أيام الفتنة وبشاهدين وبيد غير المعصوم! وأن ترتيبه كان باجتهاد الصحابة لا رسول الله!

---

(١) سورة القيامة: ١٦ ـ ١٩.

(٢) سورة طه: ١١٤.

أجل انّ أتباع مدرسة الخلفاء لم يكتفوا بذلك، بل تعدوه فأخذوا يفسّرون القرآن طبقا لرأيهم، ولم يمنعهم عن ذلك تشابه آياته، ولو كانوا يذعنون أن العلم بتأويل المتشابه هو لم يكن لكل أحد بل هو مما استأثر الله بعلمه للراسخين فيه، وأنّ المتصدي للتفسير والتأويل يجب أن يكون عارفاً بجميع وجوه المعرفة، ومن الراسخين في العلم ـ الذين اختصهم الله وارتضاهم ـ لما ساغ لهم هذا العمل، مع التأكيد على أنّ الخلفاء الثلاثة باعترافهم لا يعرفون جميع ذلك ولم يدعى ذلك أحد منهم إلّا وصي الرسول محمّد: أعني علي بن أبي طالب [١].

كان هذا إجمال الكلام عن المرحلة الثانية من مراحل تاريخ القرآن، وإليك المرحلة الثالثة منها، وهي أصل الدراسة ولُبّ البحث:

---

(١) قد وضحناه في كتابنا (منع تدوين الحديث) فليراجع.

٣ ـ الجمع والتأليف:

في جمع القرآن أقوال عدة:

١ـ الجمع في عهد رسول الله ﷺ.

٢ـ الجمع بعد وفاته ﷺ مباشرة بواسطة الإمام علي عليه السلام.

٣ـ الجمع في عهد الشيخين.

٤ ـ الجمع في عهد عثمان بن عفان.

١ ـ الجمع في عهد رسول الله ﷺ:

أشرنا آنفاً إلى النزولين الدفعيّ والتدريجيّ للقرآن أو قل الايحائي والاقرائي، وأنّ الله بواسطة أمينه جبريل أمر نبيّه محمّداً ﷺ بإرجاع تلك الآيات إلى أماكنها من قرآن التلاوة، والرّسول ﷺ أمر كَتَبة الوحي أن يدوّنوها ثمّ يرتّبوها في السور بإشرافٍ منه ﷺ ؛ لحرصه على دينه وتدوين كتاب ربّه.

«وقد سنّ ﷺ جمع القرآن وكتابته وأمر بذلك وأملاه على كتّبته، وإنّه ﷺ لم يمت حتّى حفظ جميعَ القرآن جماعةٌ من الصحابة، وحفظ الباقون منه جميعه متفرّقاً، أو عرفوه وعلموا مواقعه ومواضعه على وجه ما يعرف ذلك اليوم مَن ليس من الحفّاظ لجميع القرآن»[1].

فالمسلمون قطعاً كانوا يقرؤون ـ في صلواتهم بمكّة المكرّمة ـ بعض تلك السور النازلة عليه هناك، ومن الثابت أيضاً أنّ بعض الصحابة جمعوا تلك السور المقروءة آنذاك والّتي تعلّموها من رسول الله في صدورهم وفي مصاحف لهم حفظاً وكتابةً، على تفاوتٍ في الجمع قلّةً وكثرة.

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع المشهورة لأبي عمرو الداني (مخطوط)، كما عن رسم المصحف لغانم قدوري الحمد: ٩٩.

فقد يكون بعض الصحابة جمع: الأنعام، والأعراف، ويونس، وإبراهيم، وق، والذاريات، والطور، والنجم، والقمر، والواقعة.

والآخر جمع: الِحجر، والإسراء، والكهف، ومريم، والروم، ولقمان، والسجدة، والأعلى، والغاشية، والفجر،والمُلك.

وثالث جمع: طه، والأنبياء، والمؤمنون، والفرقان، والشعراء، والنمل، والقصص، والعنكبوت، وسبأ، وفاطر، ويس.

ورابع: الصافّات، وص، والزمر، وغافر، وفُصّلَت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، والجنّ، ونوح.

وبهذا اختلف جمع وترتيب مصاحف هؤلاء الصحابة في سعة ما جمعوه قلّةً وكثرةً وفي التقديم والتأخير بين ترتيب السور المجموعة ولهذا ترى ترتيب مصحفي أبي وابن مسعود وعلي وغيرهم من الصحابة يختلفان، فالذي ذكره ابن النديم عن مصحفي أبي وابن مسعود يختلف مع الذي حكاه اليعقوبي عن ترتيب مصحف علي بن أبي طالب، وحتّى أنّك ترى اختلاف ترتيب مصحفي أبي وابن مسعود المذكورة في الفهرس عما هو موجود في الإتقان عنهما، ولهذا قالوا بعدم توقيفية ترتيب السور في القرآن.

فالصحابة إذن كانوا يجمعون ما ينزل على رسول الله ﷺ ويقرؤون ويكتبون بما يُقَرّ من قبل الله ورسوله بعد الاجتماع الثنائي في شهر رمضان من كل عام أي أنّ الإنزال الإقرائي هو الذي كان يقرأ به.

ومما يؤكّد وجود مصاحف على عهد رسول الله هو أمره أصحابه بعدم أخذ تلك المصاحف الموجودة عندهم إلى أرض العدوّ، إشارةً منه إلى تعظيمها وأهمّيتها.

كلّ هذه الأمور تدل على إصالة التدوين على عهد رسول الله، وهذا أمر يقرّ به

العقل والشرع حتّى ترى كثيراً من المستشرقين يقبلونه ويؤكدون عليه فقال نولدكه:

عدا التدوين الذي كان محمّد نفسه وراءه، ربّما كانت هناك أيضاً عمليات تدوين أخرى تتفاوت في حجمها، قام بها مناصرون غيورون لتعليمه بأنفسهم أو أوكلوا بها آخرين. إلى جانب هذا، كان هناك الحفظ في الذاكرة، الذي كان في وقت كانت القراءة والكتابة من الفنون النادرة ذا أهمّية كبيرة[١].

وبهذا قد يكون فيما أخرجه أحمد وأبو داوود وابن ماجة عن أوس بن حذيفة دلالةٌ على مشروعيّة تأليف القرآن على أحزاب، ونصٌّ على عملية جمع القرآن في عهد النبي ﷺ، إذ قال أوس بن حذيفة:

كنت في الوفد الّذين أتوا رسول الله ﷺ أسلموا من ثقيف من بني مالك، اُنزلنا في قبّةٍ له، فكان يختلف إلينا بين بيوته وبين المسجد، فإذا صلّى العشاء الآخرة انصرف إلينا، ولا نبرح حتّى يحدّثنا ويشتكي قريشاً ويشتكي أهل مكّة، ثمّ يقول: لا سواء، كنّا بمكّة مستذلّين ومستضعفين، فلمّا خرجنا إلى المدينة كانت سجال الحرب علينا ولنا. فمكث عنّا ليلة، ثمّ لم يأتِنا حتّى طال ذلك علينا بعد العشاء. قال: قلنا: ما أمكثك عنّا يا رسول الله؟ قال: طرأعليّ حزبٌ من القرآن، فأردتُ أن لا أخرج حتّى أقضيه. قال: فسألنا أصحابَ رسول الله حين أصبحنا، قال: قلنا: كيف تحزّبون القرآن؟ قالوا: نحزّبه ثلاث سور، وخمس سور،

---

(١) تاريخ القرآن بتصحيح شفالي ٢ : ٢٣٩.

وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة سورة، وثلاث عشرة سورة [١].

وعليه، فكما أنّ السورة أو الآية تسمّى قرآناً من باب إطلاق الكلّ على الجزء، فلا يُستبعَد أن يسمّى الحزب مصحفاً لجمعه بين الدفّتين أيضاً.

ولا أودّ أن يكون كلامي سرداً وادّعاءً في وجود مصاحف على عهد رسول الله، بل علَيّ أن أُوثّق كل ما أقوله بالأرقام، تاركاً المطالع الكريم مع بعض تلك الأدلة لأوكد عدم صحة ما قالوه من إهمال رسول الله أمر جمع القرآن وأنّها دعوى تخالف الحقائق.

---

(١) أُنظر: سنن أبي داوود ٢: ٥٥ / ح ١٣٩٣ الباب ٣٢٧ تحزيب القرآن، وسنن ابن ماجة ١: ٤٢٧ / ح ١٣٤٥ الباب ٧٨ في كم يستحبّ أن يختم القرآن، مسند أحمد ٤: ٩ / ح ١٦٢١١ حديث أوس بن أبي أوس الثقفي، والمتن منه.

الأخبار الدالّة على وجود مصحفٍ أو مصاحف على عهد رسول الله ﷺ:

هناك أخبارٌ كثيرة دالّةٌ على وجود مصحفٍ عند النبيّ ﷺ، كما أنّ للصحابة مصاحف، وأنّ أهل بيت الرسالة أشاروا إلى وجود أوراقٍ عند منبر رسول الله مخصوصة لكتابة المصحف، كل ذلك دلالةً منهم على مشروعيّة كتابة المصحف على عهد رسول الله وتحقّقه.

وإليك بعض تلك الأخبار:

١ ـ روى عثمان بن أبي العاص خبر وفد ثقيف، فقال عثمان: ... *فدخلتُ على رسول الله، فسألتُه مصحفاً كان عنده، فأعطانيه* (١).

٢ ـ وعن أبي نضرة، قال: *أتينا عثمان بن أبي العاص يوم جمعة لنعرض على مصحفه مصحفاً لنا* (٢).

٣ ـ وعن ابن عبّاس أنّه قال: *كانت المصاحف لا تُباع؛ كان الرجل يأتي بورقه عند النبيّ، فيقوم الرجل فيحتسب فيكتب، ثمّ يقوم آخر فيكتب، حتّى يفرغ من*

---

(١) الآحاد والمثاني ٣: ١٩١ / ح ١٥٢٨، المعجم الكبير ٩: ٦١ / ح ٨٣٩٣ ـ عنه: مجمع الزوائد ٩: ٣٧١.

(٢) الآحاد والمثاني ٣: ١٩٣ / ح ١٥٣٣، المعجم الكبير ٩: ٦٠ / ح ٨٣٩٢، وانظر: مصنّف بن أبي شيبة ٧: ٤٩١ / ح ٣٧٤٧٨، ومسند أحمد ٤: ٢١٦ / ح ١٧٩٣١ وح ١٧٩٣٢.

المصحف (١).

٤ ـ وفي (الكافي)، عن روح بن عبد الرحيم، عن أبي عبد الله [الصادق عليه السلام]، قال: *سألتُه عن شراء المصاحف وبيعها، [فقال]: «إنّما كان يوضَع الورقُ عند المنبر، وكان ما بين المنبر والحائط قدر ما تمرّ الشاة أو رجل منحرف»* (٢)*، قال: «فكان الرجل يأتي ويكتب من ذلك، ثمّ إنّهم اشتروا بعد ذلك»*.

قلت: فما ترى في ذلك؟

قال: «أشتري أحبُّ إليّ من أن أبيعه».

قلت: فما ترى إن أُعطي على كتابته أجراً؟

قال: «لا بأس، ولكن هكذا كانوا يصنعون» (٣).

٥ ـ ويؤيّده ما رواه مسلم، عن ابن الأكوع: *أنّه كان يتحرّى موضع مكان المصحف يُسبِّح فيه، وذكر أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يتحرّى ذلك المكان، وكان بين المنبر والقبلة قدر ممرّ الشاة* (٤).

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٦: ١٦ / ح ١٠٨٤٨، الدرّ المنثور ١: ٢٠٤ ـ عن: أبي داوود في المصاحف ٢: ٥٨٠ / ح ٥٥٩ عن عليّ بن الحسين قال: كانت المصاحف لا تباع. قال: وكان الرجل يجيء بورَقه عند المنبر، فيقول: من الرّجل يحتسب فيكتب لي؟ ثمّ يأتي الآخر فيكتب، حتّى يتمّ المصحف.

(٢) أي: متمايل إلى جانبٍ ما.

(٣) الكافي ٥: ١٢٢ / ح ٣، التهذيب للطوسي ٦: ٣٦٦ / ح ١٠٥٢.

(٤) صحيح مسلم ١: ٣٦٤ / ح ٥٠٩، الجمع بين الصحيحين ١: ٥٧٢ / ح ٩٥٠ في المتّفَق عليه ⇦

٦ ـ وكذا نرى في قوله صلى الله عليه وآله: «*لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب*» [١]، أو «*من صلّى صلاةً لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج*» [٢]، وغيرها من الأخبار ـ خاصّةً تلك الّتي صدرت في آخر عهد النبوّة، حيث كان الكتاب غالبه منزَلاً مدوَّناً على العسب [٣] واللخاف [٤] والأديم والأكتاف [٥] والأقتاب [٦] والرقاع [٧] والحرير[٨] والقراطيس [٩] ـ، لها دلالة على وجود كتابٍ بين أيدى المسلمين، لأنّ اسم الكتاب لا يصحّ إطلاقه عرفاً إلّا بعد كتابته وترتيب أوراقه ومطالبه، وقد عرفت بأن

من مسند سلمة بن الأكوع.

(١) صحيح البخاري ١: ٢٦٣ / ح ٧٢٣، صحيح مسلم ١: ٢٩٥ / ح ٣٩٤، سنن الترمذي ٢: ٢٥ / ح ٢٤٧، سنن أبي داوود ١: ٢١٧ / ح ٨٢٢، سنن ابن ماجة ١: ٢٧٣ / ح ٨٣٧.

(٢) صحيح مسلم ١: ٢٩٧ / ح ٣٩٥ باب وجوب قراءة الفاتحة.

(٣) العُسُب: جمع العسيب، وهو السعف قبل أن ييبس، ولا يسمّى عسيباً حتّى يجرّد عنه الخوص (جمهرة اللغة ١: ٣٣٨).

(٤) اللِّخاف: جمع اللَّخْفه، حجارة بيض الرّقاق (تهذيب اللغة ٧: ١٦٨).

(٥) الأكتاف: جمع كتف، وهو عظم خلف منكب الإبل أو الشاة (المغرب في ترتيب المعرب ٢: ٢٠٧).

(٦) الأقتاب: جمع قتب، وهو الخشب الّذي كانوا يضعونه على ظهر البعير ليركبوا عليه.

(٧) الرقاع: جمع رقعة، ولها معنى واسع يشمل أوراق الأشجار وجلود الحيوانات وكلّ ألوان الورق الأُخرى.

(٨) الحرير: نسيج كانوا يكتبون القرآن أحياناً عليه.

(٩) القراطيس: جمع قرطاس، وهو الورق.

جملة من ذلك الكتاب كان موجوداً بيد الصحابة فيمكن تسميته كتاباً من باب تسمية الجزء باسم الكل؛ لأنّ الكتاب مصدرٌ سُمّي به المكتوب، فتسمية القرآن بالكتاب قد جاء بعد نزوله من اللوح المحفوظ وبعد تدوينه وجمعه في مصاحف من قبل الصحابة، وإن لم تكن تلك المصاحف شاملةً لجميع سور القرآن، بل لوجود جميعها عند جميعهم.

وقد تأكّد إطلاق اسم الكتاب على القرآن بعد هجرة النبيّ ﷺ إلى المدينة؛ إذ قال سبحانه في أوّل سورة البقرة المدنيّة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.

غير منكرين بأنّ كلمة (الكتاب) قد وردت في جملة من الآيات والسور المكّية أيضاً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [1]، وقال تعالى: ﴿تَنزِيلُ الْكِتَابِ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [2]، وقال تعالى: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [3]، لكنّ مجيئها في السور المدنية لها دلالتها الخاصّة وان رسول الله كان يتلوها من الصحف المطهرة لقوله في سورة البينة: ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾.

وإن ورودها في السور المكّية هو إشارة إلى أنّ الله هو العالم بما يؤُول إليه أمر العالم، وأنّ في كتابه جميع الامور، وقد أنزله على صدر النبيّ محمّد ﷺ ايحاءاً، وإنّ كلّ ما نزل إلى ذلك الحين وأُقْرِءَ فقد دُوّن وجُمع، فهو موجودٌ قد تحقّق مصداقه من خلال جمع أجزائه أيّام رسول الله ﷺ ـ في العُسُب واللّخاف والورق وأمثالها ـ أي: أنّه أُطلق

---

(١) سورة العنكبوت: ٥١.

(٢) سورة السجدة: ٢.

(٣) سورة يونس: ١.

عليه لفظ الكتاب من باب إطلاق الجزء على الكلّ، ولا يخفى عليك أنّ رسول الله ﷺ قد أشار إلى وجود ذلك الكتاب في حديث الثقلين الآتي أيضاً.

٧ ـ قال رسول الله ﷺ في حديث الثقلين: «**إنّي قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر؛ كتابَ الله وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما** ...»[١].

فقوله ﷺ يُشعِر بوجود هذا الكتاب العزيز بآياته وسوره مدوَّنةً عند المسلمين بحيث تستوجب إطلاق اسم الكتاب عليها، لأن كلمة «الخلافة» في حديث الثقلين: (إني مخلّف فيكم الثقلين) لا تصح إلّا مع تحقق مصداق الكتاب والعترة، وإنّ أحدهما قد تحقّق من خلال الموجودين من أهل بيت رسول الله آنذاك علي وفاطمة والحسن والحسين، والآخر في القراطيس المكتوبة من الكتاب العزيز والمنزل إلى ذلك الحين.

قال السيد الخوئيّ معقّباً على حديث الثقلين بقوله:

وفي هذا دلالةٌ على أنّه كان مكتوباً مجموعاً، لأنّه لا يصحّ إطلاق الكتاب عليه وهو في الصدور، بل ولا على ما كتب في اللّخاف والعُسُب والأكتاف، إلّا على نحو المجاز والعناية، والمجاز لا يحمل اللّفظ عليه من غير قرينة، فإنّ لفظ الكتاب ظاهرٌ فيما كان له وجودٌ واحدٌ جمعيّ، ولا يُطلَق على المكتوب إذا كان مُجَزَّءاً غير مجتمع،

---

(١) المستدرك على الصحيحَين ٣: ١١٨ / ح ٤٥٧٦، قال: صحيحٌ على شرط الشيخَين ولم يخرّجاه، سنن النسائي الكبرى ٥: ٤٥ / ح ٨١٤٨، و١٣٠ / ح ٨٤٦٤، وانظر: صحيح ابن خزيمة ٤: ٦٢ / ح ٢٣٥٧، وسنن الدارمي ٢: ٥٢٤ / ح ٣٣١٦.

فضلاً عمّا إذا لم يكتَب وكان محفوظاً في الصدور فقط (١).

٨ ـ كما أنّ وجود الكتاب يُفهَم من كلام عمر بن الخطّاب القائل: حسبنا *كتاب الله* (٢).

لأنّ قوله ﷺ في صدر خبر رزيّة يوم الخميس: «*ائتوني بكتفٍ ودواةٍ كي أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعدي أبداً*»، وتعقيب عمر على كلام رسول الله بـ: «حسبنا كتاب الله»، يؤكّدان على معرفة رسول الله بالكتابة (٣) ووجود كتابٍ مدوَّنٍ بين أيدي المسلمين أحالهم عمر عليه.

ولا يمكن القول بأنّه كان في صدورهم فقط؛ لأنّ الرسول ﷺ قال لهم: «ائتوني بكتفٍ ودواةٍ كي أكتب لكم كتاباً»، ثمّ قول عمر: «حسبنا كتاب الله»؛ والكتاب لا يُطلَق على الألفاظ فقط، بل يطلق على المدوَّن المكتوب كذلك!

إذن، فكتاب الله كان موجوداً في الجملة بين أيدي الناس، بل إنّ كلّ النازل من السماء إلى ذلك الحين كان كُلّه عندهم أو كلّه عند كلّهم، على تفاوتٍ في الجمع بينهم.

٩ ـ وممّا يمكن الاستدلال به أيضاً على وجود الكتابة على عهد رسول الله ﷺ، هو ما قاله زيد بن ثابت: *كنّا عند رسول الله ﷺ نؤلّف القرآن من [خ ل: في]*

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٥٢.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٦١٢ / ح ٤١٦٩، ٥: ٢١٤٦ / ح ٢٣٤٥، صحيح مسلم ٣: ١٢٥٩ / ح ١٦٣٧.

(٣) نحن قد أثبتنا في المقدمة التصحيحة الاولى لمدرسة أهل البيت معرفة رسول الله بالكتابة وأنه كان يقرأ ويكتب بسبعين لغة.

الرقاع (١).

قال صاحب (المرقاة) بعد أن أورد الحديث:

أي: يؤلّفون ما ينزل من الآيات المفرَّقة ويجمعونها في سورها بإشارته ﷺ. قاله البيهقي، ومن ثَمَّ قال الخطّابي: كُتب القرآن كلُّه في عهد رسول الله، لكنّه كان غير مجموعٍ في موضعٍ واحدٍ ولا مرتَّبَ السوَر (٢).

وكلام الخطّابي إن قصد فيه أنّه غيرُ مجموعٍ كاملاً في مكانٍ واحد ـ أي بين الدفتين ـ فهو صحيح؛ لأنّ الوحي لم ينتهِ بعد، والعرضة الأخيرة لم تحصل آنذاك.

أمّا لو عنى بكلامه أنّه غيرُ مجموعٍ ـ ولو ناقصاً ـ عند الصحابة، فقد أخطأ؛ لأنّ الصحابة كانوا يدوّنون كلّ ما يسمعونه من القرآن، فما نقص عند أحدهم أكمله الآخر، وكانوا يسألون عن نزول السور الجديدة عندما يعودون من السفر، فيتعلّمونها حفظاً ويدوّنونها كتابة، وبذلك يكون القرآن مكتوباً كلّه عند جميعهم، كما يعني أيضاً أنّ للصحابة صُحُفاً، أو قل: مصاحف، فقد يكون مصحف أحدهم أكمل من مصحف الآخَر.

ولا يستبعد أن يسمّي الصحابي ما جمعه (مصحفاً) أو (قرآناً) من باب تسمية

---

(١) سنن الترمذي ٥: ٧٣٤ / ح ٣٩٥٤، المستدرَك ٢: ٢٤٩ / ح ٢٩٠١، ٢: ٦٦٨ / ح ٤٢١٧، صحيح ابن حبّان ١: ٣٢٠ / ح ١١٤، مصنّف ابن أبي شيبة ٤: ٢١٨ / ح ١٩٤٤٨، ٦: ٤٠٩ / ح ٣٢٤٦٦، المعجم الكبير ٥: ١٥٨ / ح ٤٩٣٣، مسند أحمد ٥: ١٨٤ / ح ٢١٦٤٧ وغيرها.

(٢) المرقاة ١: ٤٥٦، وانظر: الإتقان: ١٦٠ / ح ٧٤٦، فتح الباري ٩: ١٢ عن الخطّابي.

الجزء باسم الكلّ، فيُقال لعشر سورٍ من القرآن (قرآن) و(مصحف) من باب التغليب، وكذا يقال لخمس عشرة سورة من القرآن (قرآن) و(مصحف)، وهكذا..

يؤيّده ما جاء في (سنن النسائي)، بسندٍ صحيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال:

جمعتُ القرآن، فقرأتُ به كلّ ليلة، فبلغ النبيّ، فقال: اقرِأ به في كلّ شهر [(١)].

فعبد الله بن عمرو بن العاص سمّى ما جمعه (قرآناً) وهو يعلم علم اليقين بأنّ القرآن المجموع عنده ليس جميع القرآن؛ لأنّ نزول الوحي لم ينتهِ بعد على رسول الله ولم تحصل العرضة الأخيرة له ﷺ.

فعدم إتمام نزول الوحي وجمع القرآن كاملاً عند أحد من الصحابة هو الّذي دعا النبيّ ﷺ أن يوصي الإمام عليّاً عليه السلام بجمعِه في مصحفٍ بين الدفّتين بعد ترتيب رسول الله لآياته في السور في رمضان من كلّ عام، إذ ليس لأحدٍ أن يعرف ما أراده الله في العرضة الأخيرة كاملاً، ومكان الآيات الأخيرة في القرآن بعد رسول الله ﷺ إلّا وصيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

لأنّ الامام عليّاً خليفته من بعده، وهو صاحب العرضة الأخيرة، وقد مات رسول الله ورأسه في حجر عليّ [(٢)]، وأنّ رسول الله ﷺ قد سلّم لأمير المؤمنين ودائع

---

(١) السنن الكبرى ٥: ٢٤ / ح ٨٠٦٤، صحيح ابن حبّان ٣: ٣٣ / ح ٧٥٦.

(٢) قرب الإسناد: ١٧٥ / ح ٦٤٤، الكافي ٣: ٣٠٢ / ح ٢، طبقات ابن سعد ٢: ٢٦٢ ـ ٢٦٣، ⇦

النبوّة وصحف إبراهيم وموسى [١] لمكانته عند الله وعنده ﷺ، وقد صرّح الإمام الباقر عليه السلام بهذه الحقيقة في قوله: «**ما أحدٌ من هذه الأمّة جمع القرآن إلّا وصيّ محمّد ﷺ**» [٢] مكذباً الآخرين في جمعهم للقرآن كاملاً.

وبهذا فقد عرفت بأنّ لا مانع لوجود مصاحف كاملة إلى ذلك الحين عند الصحابة مع استمرار نزول الوحي على رسول الله.

١١ـ وممّا يمكن أن يُستدَلّ به أيضاً على وجود مصاحف على عهد رسول الله ﷺ، الروايات الآتية:

عن عليٍّ عليه السلام قال: «*ما كتبنا عن رسول الله ﷺ إلّا القرآن وما في هذه الصحيفة*»[٣].

وعن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن جدّه، عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «*مَن قرأ القرآن في المصحف كانت له ألفا حسنة، ومن قرأه في غير المصحف ـ فأظنّه قال: ـ كألف حسنة*» [٤].

المعجم الكبير ١٢ : ١٤١ / ح ١٢٧٠٨.

(١) كل واحدة من هذه الأمور الأربعة قد بحثت في علم الكلام والعقائد، ولا يمكن تفصيلها هنـا، فليراجَع.

(٢) تفسير القمّي ٢: ٤٥١، وانظر: بصائر الدرجات: ٢١٤ / ح ٥.

(٣) صحيح البخاري ٣: ١١٦٠ / ح ٣٠٠٨، سنن أبي داوود ٢: ٢١٦ / ح ٢٠٣٤، ولنا تعليق على هذا الخبر لاحقاً.

(٤) البرهان في علوم القرآن ١: ٤٦٢ ـ عن: البيهقي في شعب الإيمان ٢: ٤٠٧ / ح ٢٢١٧.

وعن أوس الثقفي، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «*قراءة الرجل القرآن في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف يضاعف على ذلك ألفَي درجة*» (١).

وعن عائشة: ... *والنظر في المصحف عبادة* (٢).

وعن ابن مسعود مرفوعاً: *من سّره أن يحبّ الله ورسوله، فليقرأ في المصحف* (٣).

وعنه موقوفاً: *أديموا النظر في المصحف* (٤).

وعن عبد الرحمان بن أبي ليلى، عن عبد الله بن مسعود، *أنّه كان إذا اجتمع إخوانه نشروا المصحف فقرؤوا وفسّر لهم* (٥).

وعن أبي سعيد الخدري، عن النبيّ ﷺ قال: «*أعطوا أعينكم حظَّها من العبادة*». *قيل: يا رسول الله، وما حظّها من العبادة؟ قال: «النظر في المصحف، والتفكّر فيه، والاعتبار عند عجائبه*» (٦).

---

(١) المعجم الكبير ١: ٢٢١ / ح ٦٠١ ـ عنه: مجمع الزوائد ٧: ١٦٥، شعب الإيمان ٢: ٤٠٧ / ح ٢٢١٨.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١: ٤٦٣ أبو داوود بسنده عن عائشة مرفوعاً، وانظر الفردوس بمأثور الخطاب ٤: ٢٩٧ / ح ٦٨٧٣.

(٣) حلية الأولياء ٧: ٢٠٩ قال: غريب، وشعب الإيمان ٢: ٤٠٨ / ح ٢٢١٩ قال: منكر.

(٤) مصنّف ابن أبي شيبة ٦: ١٤٣ / ح ٣٠١٧٧، المعجم الكبير ٩: ١٣٩ / ح ٨٦٨٧، فضائل القرآن لأبي عبيد ١: ١٠٤، ومجمع الزوائد ٧: ١٦٥.

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٥ باب فضل قراءة القرآن نظراً، غاية النهاية ١: ٤٥٩.

(٦) الفردوس ١: ١٠٥ / ح ٣٥٢ نوادر الأُصول ٣: ٢٥٤، شعب الإيمان ٢: ٤٠٨ / ح ٢٢٢٢ ⇦

لأنّ القارئ في المصحف نَظَراً يجمع في قراءته بين القراءة والنظر والتأمّل والتدبّر، وبه يجتمع فعل الجارحتَين (اللسان والعين)، وهو أكثر ثواباً من فعل الجارحة الواحدة، وقد قال عبد الله بن أحمد: *كان أُبّي يقرأ في كلّ يومٍ سبعاً من القرآن، لا يتركه نظراً* (١).

وعن ابن عبّاس، عن رسول الله ﷺ: «*من أدام النظر في المصحف، مُتِّع ببصره ما دام في الدنيا*» (٢).

وعن ابن عباس، عن عمر، *أنّه كان إذا دخل بيته نشر المصحف فقرأ فيه* (٣).

فمن هذا النص نفهم بأنّ لعمر بن الخطّاب مصحفاً كان يقرأ فيه، وقد يكون قوله: «حسبنا كتاب الله»، إشارة منه إلى ذلك المصحف الّذي بين أيديهم وبعضه عنده.

وإذا كان موجوداً ومدوناً فلماذا لا يعتمده ويكلف زيداً بجمعه؟ نعم لا يستبعد أن يكون هذا المصحف هو الذي كان عند حفصة والذي أعطته لعثمان ثمّ أحرقه مروان!

وعنه أيضاً، أنّه عهد إلى عثمان بن أبي العاص: *لا تَمَسَّ المصحف وأنت غير طاهر* (٤).

والمتن من عنده.

(١) البرهان للزركشي ١: ٤٦٢، المغني لابن قدامة ١: ٤٥٩.

(٢) كنز العمّال ١: ٢٦٩ / ح ٢٤٠٦ أبو الشيخ عن ابن عباس.

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٥، تفسير الطبري ٧: ٢٥٧.

(٤) كنز العمّال ١: ٣٠٩ / ح ٢٨٧٤ عن أبي داوود في المصاحف ٢: ٦٣٧ / ٧٣٨.

وعن أنس مرفوعاً: *سبعٌ يجري للعبد أجُرُهنّ وهو في قبره بعد موته.. وعدّ منهنّ: من وَرَّثَ مصحفاً* (١).

وعن حذيفة، عن رسول الله ﷺ: «*مَن قرأ القرآن ظاهراً أو ناظراً حتّى يختمه، غرس الله له به شجرةً في الجنّة*» (٢).

وروي أيضاً عن عبد الله بن الزبير، قال: قال رسول الله: «*مَن قرأ القرآن ظاهراً أو نظراً، أُعطيَ شجرةً في الجنّة*» (٣).

وعن ابن الزبير، عنه ﷺ أيضاً: «*مَن ختم القرآن عن ظهر قلبه أو نَظَرٍ، أعطاه الله شجرةً في الجنّة*» (٤).

وعن ثوير بن أبي فاختة، عن ابن عمر أنّه قال: *إذا رجع أحدُكم من سوقه، فلينشر المصحف فليقرأ* (٥).

وعن الأعمش، عن خيثمة، قال: *دخلت على عبد الله بن عمر وهو يقرأ في*

---

(١) الفردوس بمأثور الخطاب ٢: ٣٣٠ / ح ٣٤٩٢، حلية الأولياء ٢: ٣٤٤.

(٢) كنز العمّال ١: ٢٦٩ / ح ٢٤١٥ . ويعني بـ (ظاهراً) مَن قرأها عن ظهر الخاطر، و(ناظراً) مَن قرأها في المصحف.

(٣) المعجم الأوسط ٣: ٣٤٤ / ح ٣٣٥١، مسند البزّار ٦: ١٤٨ / ح ٢١٩١، مستدرك الحاكم ٣: ٦٣٨ / ح ٦٣٤٤.

(٤) كنز العمّال ١: ٢٦٩ / ح ٢٤١٤ ابن مردويه عن ابن الزبير.

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٥ باب فضل قراءة القرآن نظراً.

المصحف، فقال: هذا جزئي الّذي أقرؤه اللّيلة (١).

وعليه فكلمة «المصحف» كالقرآن يُطلَق على الكلّ والبعض. وأن هذه المجموعة من الروايات دالّة على وجود مصحف أو مصاحف على عهد رسول الله ﷺ، أو قل: أنها تدل على وجود صحفٍ تضمّ آيات الذكر الحكيم النازلة عليه ﷺ إلى ذلك الحين، سواءً أكانت تلك الصحف متفرّقةً عند آحاد الصحابة أم مجموعةً عند مجموعهم والتي تؤلف منها المصاحف.

وإنّ وجود ما يُطلَق عليهم (كُتّاب الوحي) هو دليلٌ آخر على وجود صحفٍ مكتوبةٍ عندهم، إذ لا يصح أن يكون هناك كُتابٌ للوحي دون وجود مكتوب.

وبالجملة: فالنبيّ ﷺ لم يترك جمع كتاب ربّه، بل كان هو أحرص عليه من غيره، فإنّه ﷺ ـ مضافاً إلى حثّه المسلمين على جمع القرآن في الصدور ـ قد أمرهم بجمعه في السطور أيضاً.

قال السيّد الخوئي:

> وفي الحثّ على القراءة في نفس المصحف نكتةٌ جليلة ينبغي الالتفات إليها، وهو الإلماع إلى كلاءة القرآن عن الاندراس بتكثّر نسَخه، فإنّه لو اكتُفي بالقراءة عن ظهر القلب لـهُجرت نسَخ الكتاب، وأدّى ذلك إلى قلّتها، ولعلّه يؤدّي أخيراً إلى انمحاء آثارها.
>
> على أنّ هناك آثاراً جزيلة نصّت عليها الأحاديث لا تحصل إلّا بالقراءة

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد: ١٠٥ باب فضل قراءة القرآن نظراً.

في المصحف، منها قوله: «مُتّع ببصره»، وهذه الكلمة من جوامع الكلم، فيُراد منها أنّ القراءة في المصحف سببٌ لحفظ البصر من العمى والرَمَد، أو يُراد منها أنّ القراءة في المصحف سببٌ لتمتّع القارئ بمغازي القرآن الجليلة ونكاته الدقيقة؛ لأنّ الإنسان عند النظر إلى ما يروقه من المرئّيات تبتهج نفسه، ويجد انتعاشاً في بصره وبصيرته، وكذلك قارئ القرآن إذا سرّح بصره في ألفاظه وأطلق فكرَه في معانيه وتعمّق في معارفه الراقية وتعاليمه الثمينة، يجد في نفسه لذّةَ الوقوف عليها ومتعة الطموح إليها، ويشاهد هشّةً من روحه وتطلّعاً من قلبه [١].

قال القاضي أبو بكر الباقلّاني:

وليس على جديد الأرض أجهل ممّن يظنّ أن الرسول والصحابة كانوا جميعاً يهملون أمر القرآن، ويعدلون عن تحفّظه وإحرازه، ويعوّلون على إثباته في رقعة تُجعل تحت سرير عائشة وحدها ... وقد كان له عليه‌السلام جماعةٌ أماثل عقلاء أفاضل، كلُّهم كتبة له ومعروفون بالانتصاب لذلك من المهاجرين والأنصار، فممّن كتب له من قريش من المهاجرين: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعليّ، وزيد بن أرقم، وخالد بن سعيد. وذكر أهل السيَر أنّه كان ائتمنه [خالد بن سعيد]، حتّى كان يأمره بطيّ ما

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٦.

كتب وختمه (١).

وإنّ قصّة عمر بن الخطّاب مع أُخته وصهره على أُخته وقراءتهما في صحيفةٍ كانت فيها سورة طه في مكّة (٢)، لَتؤكّد وجود صحف الذكر الحكيم في مكّة المكرّمة ـ أوائل الدعوة ـ فإذا كانت تلك الصحف موجودةً آنذاك فكيف لا تكون موجودة أيضاً في نهايتها في المدينة المنوّرة مع تَطوُّر الكتابة وانتشارها، وبَدْء تأسيس الدولة الإسلامية والحاجة للعهود والعقود ووو، كُلّ ذلك، مع معرفة الجميع بأنّ لرسول الله كتّاباً مخصوصين لهذا العمل يُطلَق عليهم (كتّاب الوحي)؟! وهم ليسوا بالآحاد، بل بالعشرات كما يقولون.

غير منكرين بأن بعضهم ادعى الكتابة لنفسه ثمّ نسب إلى رسول الله عدم معرفته بها، فقد روى الواقدي: أن معاوية لما عاد من العراق إلى الشام بعد صلح الإمام الحسن عليه السلام واجتماع الناس إليه خطب فقال:

أيها الناس، إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لي: «إنك ستلي الخلافة من بعدي، فاختر الأرض المقدسة، فإن فيها الأبدال، وقد اخترتكم، فالعنوا أبا تراب. فلعنوه.

فلما كان من الغد **كتب كتاباً، ثم جمعهم فقرأه عليهم**، وفيه: هذا كتاب

---

(١) الانتصار للقرآن للباقلّاني ١: ٤١٢ ـ ٤١٣.

(٢) أُنظر: فضائل أحمد ١: ٢٨٠، سيرة ابن هشام ٢: ١٨٨، الاكتفاء بما تضمّنه مغازي رسول الله ١: ٢٥١.

كتبه أميرالمؤمنين معاوية، صاحب وحي الله الذي بعث محمداً نبيّاً، **وكان أمّياً لا يقرأ ولا يكتب** ، فاصطفى له مِنْ أهله وزيراً كاتباً أميناً [يعني نفسه]، **فكان الوحي ينزل على محمد وأنا أكتبه، وهو لا يعلم ما أكتب** ، فلم يكن بيني وبين الله أحد من خَلْقِه. فقال له الحاضرون كلهم: صدقت يا أميرالمؤمنين» [١].

تأمل في كلمات معاوية لتعرف من هو وراء فكرة عدم معرفة رسول الله القراءة والكتابة ومن هم هؤلاء وما هي أهدافهم المبيتتة لرسول الله والرسالة.

إذن الدعوة الإسلامية قائمةٌ على الذكر الحكيم والسنّة المطهّرة، والنبيّ ﷺ كان عالماً باختلاف أُمّته من بعده ـ ووجود أمثال معاوية فيهم ـ وإنّه كان يخاف من أن يكون دور لليهود في تحريف شريعته، كما كان ﷺ يخاف أن تضيّع أُمّتُه القرآن كما ضيّعته اليهود والنصارى.

فهو ﷺ العالم بموت الصحابة وقتلهم في الزمن اللّاحق، وأنّ ذلك سيفضي إلى ضياع القرآن إذا لم يكن مجموعاً ومدوَّناً على عهده.

فكيف يُعقَل إهمال رسول الله ﷺ تدوين كتاب ربّه، وهو المرغِّب بتلاوته نظراً، والمشجِّع على تعليمه وقراءته آناء اللّيل وأطراف النهار؟!

أجل إنّ رسول الله ﷺ حينما حبَّذ القراءة في المصاحف، كان يعني تلك السور المسموح بكتابتها في المصاحف الموجودة آنذاك وقراءتَها في الصلاة، والّتي تجاوزت

---

(١) شرح نهج البلاغة ٤: ٧٢.

احتمال وقوع النسْخ فيها، أي قراءة السور التي أُمضيَت من قِبل ربّ العالمين إقراءاً بواسطة جبريل الأمين عليه السلام وثبتت قرآنيّتها عند الله ورسوله، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾.

مدى صحّة دعوى النسخ

سؤالنا الآن: هل يصحّ التشكيك بوجود هكذا مصحفٍ على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، بدعوى إمكان نسخ بعض آياته أو عدم إتمام نزول الوحي عليه صلى الله عليه وآله؟ لأنّ الآيات والسور لو جُمعت بين الدفّتين في مصحفٍ وجاء النسْخ، للزم تبديلها وتغييرها على استمرار!

إن هذا الكلام خاطئ وبعيد عن الدين والعقل، إذ لا تضاد بين وجود الناسخ والمنسوخ في القرآن وبين وجود المصحف مدوناً على عهد رسول الله مع استمرار نزول الوحي على النبي صلى الله عليه وآله، ولا ضرورة في حذف المنسوخ من قرآن التلاوة، لأنه يبين الظروف التاريخية والموضوعية التي مرت بها الاحكام.

لكنّهم تحت طائلة هذا التعليل وأمثاله قالوا باستحالة جمع القرآن على عهد رسول الله، لتغيّره وتبديله كلّ حين، وهي دعاوى باهته لا يقبلها عاقل، لأنّ الاجتماع الثنائيّ بين الصادق الأمين والأمين جبرئيل في كلّ عامٍ قد حلّ هذه الإشكالية، لأنهما لم يقرّرا ما لم يقرّره الله، إذ هما بلقائهما في شهر رمضان كانا يريدان بيان تمامية قرار الباري جلّ وعلا بقرآنيّة النازل إلى ذلك الحين، وأنّ على المسلمين اتباعه، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾، ثمّ تأتي بعد ذلك المرحلة الثالثة وهي بيان الله ورسوله في تفسير تلك الآيات: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾.

كما يمكن لمن يعتقد بوجود مصحفٍ على عهد النبيّ ﷺ أن يسأل مخالفيه بالقول:

هل وقفتُم على نصٍّ لرسول الله ﷺ يدعو أصحابه لرفع الآية المنسوخة الفلانيّة من مصاحفهم، مثلما كان يأمرهم بوضع الآية الفلانيّة في المكان الفلاني من القرآن؟

بل هل يمكن لأحدٍ منكم أن يدّعي عدم وقوع نسْخ آيةٍ من آيات القرآن الحكيم في كلّ تلك المدّة من تاريخ الدعوة وإنزال القرآن؟

فإذا كان النسخ قد وقع حسبما يقولون، فما يعني عدم إرشاده ﷺ إلى مكان المنسوخ في القرآن الكريم ودعوته إلى رفعه؟ كما كان يدعوا إلى وضع الآيات في أماكنها من السور؟

إنّ ما قالوه يدعونا إلى تسخيف جعل النسخ ذريعةً لعدم جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، بل يؤكّد بأنّ جمع القرآن وترتيب الآيات في السور كان مدروساً ومفروغاً عنه في الاجتماع الثنائي، ولا مسوّغ لقولهم الآنف، لاعتقادنا بأنّ ورود الناسخ والمنسوخ لا يضرّ بأصل القرآن فكيف يضر بجمعه.

بل كيف يقول النبيّ ﷺ أو جبرئيل الأمين: «ضعوها في مكان كذا من سورة كذا»، لو لم يكن ذلك بأمرٍ من الله، وأنّ احتمال النسخ قد انتفى فيه؟!

وأختم كلامي بما علّله الخطّابي وغيره في سبب عدم جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ ـ وإن كنتُ أراه تعسّفاً ومغالاة ـ إذ قال:

> إنّما لم يجمع ﷺ القرآن في المُصْحَف، لما كان يترقّبه من ورود ناسخٍ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلمّا انقضى نزوله بوفاته ﷺ، ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك، وفاءً بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأُمّة،

فكان ابتداء ذلك على يد الصدّيق بمشورة عمر [١].

ولا أدري ما علاقة نسخ بعض الأحكام بجمع القرآن؟ إذ نسخ الحكم لا يعني نسخ الآية، وذلك كما في آية النجوى وأمثاله، فتعليل الخطابي عليل من هذه الجهة، وأمّا نسخ التلاوة فهو باطل على ما حُقّق في محلّه.

ولو صحّ ما علله هذا الخطّابي لكان النبيّ الأعظم ﷺ ـ نستجير بالله ـ جاهلاً بوقت وفاته [٢]، جاهلاً بشريعته، جاهلاً بوظيفته، وسبحانه القائل: ﴿ **لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ** ﴾ [٣]، وقال تعالى: ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ** ﴾ [٤].

وليلة القدر جارية في كلّ سنة، فمن المستحيل أن لا يعلم الرسول بكلّ أحداث سنته من صغير وكبير؟!

---

(١) أنظر: فتح الباري ٩: ١٢، والإتقان في علوم القرآن ١: ١٦٠ / ح ٧٤٦ النوع الثامن عشرـ: جمعه وترتيبه.

(٢) مع أنّه ﷺ أخبر أصحابه بدنوّ أجله في حجة الوداع، وبعدها، وحينما سئل عن كيفية معرفته بدنو أجله، أجاب ﷺ بأنّ جبرئيل كان يعارضه بالقرآن مرة واحدة كل سنة، لكنه في هذه السنة عارضه بالقرآن مرتين.

(٣) سورة القدر: ٣ ـ ٤.

(٤) سورة الدخان: ٤.

هل حفظ القرآن شرف خارِق للجامعين أم لا؟

من هذا المنطلق انبلج خطأ ما ذهب إليه البعض من أنّ المقصود من قولهم:

«*جَمع القرآن على عهد رسول الله أربعة ـ كلّهم من الأنصار ـ: أُبيّ، ومُعاذ بن جبل، وأبو زيد، وزيد بن ثابت*» [١].

هو الإشارة إلى جنس مَن جمع القرآن، سواءً كانوا من الأنصار أو من غيرهم، وأنّ جمعهم كان جمعاً في القلوب والصدور لا جمعاً في الصحائف والسطور[٢] وأمثال ذلك.

فإنّهم لو أرادوا أن يقولوا بهذا الكلام، فلا مزيد شرفٍ وفضيلةٍ لهؤلاء على غيرهم من الصحابة؛ لأنّ كثيراً من الصحابة كانوا قد حفظوا ما نزل من القرآن إلى ذلك الحين، إذ كانت أناجيلهم صدورهم، وكانوا يحيون ليلهم بتلاوة القرآن حتّى تتورّم أقدامهم، ولم يختصّ الأمر بأربعةٍ أو ستّة أوعشرة من الأنصار أو المهاجرين أو أقل أو أكثر من ذلك.

قال أبو زهرة في (المعجزة الكبرى): *وإنّ النبيّ لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلّا وقد جمع القرآن في صدر طائفةٍ من الصحابة، قيل: إنّ عددهم مائة أو يزيدون. ونحن نرى*

---

(١) أُنظر: صحيح البخاري ٣: ١٣٨٦ / ح ٣٥٩٩ الباب ٤٧ مناقب زيد بن ثابت، و٤: ١٩١٣ / ح ٤٧١٧ الباب ٨ القرّاء من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله، ورواه مسلم في صحيحه بطريقَين عن أنس ٤: ١٩١٤ / ح ٢٤٦٥ الباب ٣ فضائل أُبيّ بن كعب وجماعة من الأنصار.

(٢) أُنظر كلام الزرقاني في مناهل العرفان.

أنّهم كانوا أكثر من ذلك عدداً؛ فإنّه قُتل من القرّاء في إحدى مواقع الردّة عددٌ يزيد على السبعين، وقيل على السبعمائة (١).

وقال الزرقاني: *فإنّ الّذين حفظوا القرآن من الصحابة كانوا كثيرين، حتّى كان عدد القتلى منهم ببئر معونة ويوم اليمامة أربعين ومائة* (٢).

وقال القرطبي: *قد قُتل يوم اليمامة سبعون من القُرّاء، وقُتل في عهد رسول الله ببئر معونة مثل هذا العدد* (٣).

قال أبو شامة في (المرشد الوجيز): ... *وحفظَه في حياته جماعةٌ من أصحابه، وكلّ قطعة منه كان يحفظها جماعةٌ كثيرة، أقلّهم بالغون حدّ التواتر، ورخّص لهم قراءته على سبعة أحرفٍ توسعةً عليهم* ...

إلى أن قال: قال المازري: *وإن لم يكمل القرآن سوى أربعة، فقد حفظ جميعَ أجزائه مِئون لا يُحصَون، وما من شرط كونه متواتراً أن يحفظ الكُلَّ الكلَّ، بل الشيء الكثير إذا روى كلَّ جزءٍ منه خلقٌ كثير عُلم ضرورةً وحصل متواتراً* (٤).

إذن الحفظ ليس فيه شرف خارِق للصحابي حسبما صوّروه؛ لأنّ العربيّ الجاهلي كان قد اشتهر بقوّة الحفظ وهي سجية مستمرة عندهم، حتّى إنّه كان يحفظ الأشعار والمعلَّقات في أقلّ وقتٍ ممكن، لأنه كان مغرماً بالأدب شعراً ونثراً، وكان من دأب

---

(١) المعجزة الكبرى: ٢٨ باب كتابة القرآن وجمعه.

(٢) مناهل العرفان ١: ١٦٩.

(٣) تفسير القرطبي ٤: ٢١٩، الإتقان للسيوطي ١: ١٩٣ / ح ٩٧٩، مناهل العرفان ١: ١٦٩.

(٤) المرشد الوجيز: ٤٨، ٥٣.

العرب أن يجتمعوا في أسواق مكّة (ذي المجاز وعكاظ وعرفات وغيرها) يستمعون قصائد شعرائهم ويحفظونها عن ظهر قلب.

وبما أنّ السور المكّية ـ مع قصرها ـ كانت أبلغ من قصائد العرب، لذلك كان حتّى المشركون يتسابقون لاستماع تلاوة رسول الله ﷺ في صلاة اللّيل ويحفظونها عن ظهر القلب، استلذاذاً بقوّة الفصاحة وسموّ البلاغة ورفعة التركيب في القرآن الكريم.

فقد كان قادة قريش يأتون رسول الله في اللّيل متنكّرين ليسمعوا آياته. قال محمّد بن إسحاق في (السيرة): حدّثني محمّد بن مسلم بن شهاب الزهري، أنّه حدّث:

أنّ أبا سفيان بن حرب، وأبا جهل بن هشام، والأخنس بن شريق، خرجوا ليلةً ليسمعوا من رسول الله ﷺ وهو يصلّي بالليل في بيته، فأخذ كلّ منهم مجلساً ليستمع فيه، وكلٌّ لا يعلم بمكان صاحبه، فباتوا يستمعون له، حتّى إذا أصبحوا أو طلع الفجر تفرّقوا، فجمعهم الطريق فتلاوموا وقال بعضهم لبعض: لا تعودن، لو رآكم بعض سفهائكم لأوقعتم في نفسه شيئاً.

ثمّ انصرفوا، حتّى اذا كانت اللّيلة الثانية عاد كلُّ رجلٍ منهم إلى مجلسه، فباتوا يستمعون له، حتّى إذا طلع الفجر تفرّقوا فجمعتهم الطريق، فقال بعضهم لبعض مثل ما قالوا أول مرة، ثم انصرفوا فلما كانت الليلة الثالثة أخذ كل رجل منهم مجلسه فباتوا يستمعون له حتّى إذا طلع الفجر تفرّقوا، فجمعهم الطريق فقالوا: لا نبرح حتّى نتعاهد لا نعود. فتعاهدوا على ذلك، ثمّ تفرقوا.

فلّما أصبح الأخنس بن شريق، أخذ عصا ثمّ خرج، حتّى أتى أبا سفيان

بن حرب في بيته، فقال: أخبرني يا أبا حنظلة عن رأيك فيما سمعت من محمّد. قال: يا أبا ثعلبة، والله لقد سمعتُ أشياء أعرفها وأعرف ما يُراد بها، وسمعت أشياء ما عرفت معناها ولا ما يُراد بها. قال الأخنس: وأنا والّذي حلفت له به.

قال: ثمّ خرج من عنده، حتّى أتى أبا جهل فدخل عليه بيته، فقال: يا أبا الحكم، ما رأيك فيما سمعتَ من محمّد؟ قال: ماذا سمعت؟! قال: تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرف؛ أطعَموا فأطعمنا، وحملوا فحملنا، وأعطوا فأعطينا، حتّى إذا تجاثينا على الركب وكنّا كفرسَي رِهان، قالوا: منّا نبيٌّ يأتيه الوحي من السماء. فمتى ندرك هذه؟ والله لا نؤمن به أبداً ولا نصدّقه. قال: فقام عنه الأخنس بن شريق (١).

وقد اشتهر كلام الوليد بن المغيرة في القرآن:

والله لقد سمعتُ منه [أي من النبي ﷺ] كلاماً، ما هو من كلام الإنس وما هو من كلام الجنّ، وإنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمُغدِق، وإنّه ليعلو ولا يُعلى عليه، وما يقول هذا بشر... (٢).

---

(١) سيرة ابن إسحاق ٤: ١٦٩ ـ ٢٣٢، وانظر: دلائل النبوّة للبيهقي ٢: ٢٠٦ وفيه: يا ابا حنظلة، بدل: يا أبا الحكم.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩: ٧٤، وانظر: الاستيعاب لابن عبد البر ٢: ٤٣٣ / ح ٢١٦، دلائل النبوة للبيهقي ٢: ١٩٩.

وقال نحو ذلك عتبة بن ربيعة:

ما سمعت مثله قط، والله ما هو بالشعر ولا بالسحر ولا بالكهانة ... فوَالله ليكوننّ لقوله الّذي سمعت منه نبأٌ عظيم [(١)].

فلو كان هذا شأن المشركين من العرب!! فهل هناك من فضيلةٍ خارقة للصحابيّ إذا حفظ القرآن عن ظهر قلبه؟ ألم يكن في هذا الكلام استخفافٌ بالصحابة؟!

لا شكّ في أنّ حفظ القرآن أمرٌ حَسَنٌ وقد دعى إليه العقل والذوق والشرع، لكنّ القرآن نزل للعمل لا للحفظ، وإن مدرسة الخلافة ركّزت على الحفظ محرِّفة اهتمامات الإنسان المؤمن في العمل بالقرآن إلى الحفظ له، ولأجل هذا جاء التأكيد من قِبل الرسول و الأئمّة على الاهتمام بالمفاهيم القرآنية والتدبر في آياته ومعانيه ورعاية حدوده وفرائضه أكثر من الاهتمام بالألفاظ، فقالوا عن الجامعين للقرآن: **أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده** تأكيداً على تحريفهم للمسيرة الفكرية للاسلام.

فحفظ القرآن أمرٌ محبوب، لكن ليس كلُّ محبوبٍ ديناً، فإنّ الخوارج من الحَفَظة حسب اعتراف الجميع، لكنّهم مارقون ملعونون، وهم الّذين عناهم الرسول في قوله: «**لا يتجاوز القرآن تراقيهم**» [(٢)].

فهل يكون بعد هذا للجامعين للقرآن ـ بمعنى الحافظين ـ فضيلة عظمى ومنزلة لا تُجارَى؟!! ولماذا يحصرون جهد الصحابة في القرآن بالمحفوظ دون المدون المكتوب؟

---

(١) سيرة ابن هشام ٢: ١٣٢، سيرة ابن إسحاق ٤: ١٨٨.

(٢) أنظر: صحيح البخاري ٦: ٢٥٤١ / ح ٦٥٣٥ باب من ترك قتال الخوارج.

إنه تجهيل للأمة وتسخيف للحقائق.

وإذا كان الحفظ معياراً فلماذا لا يستفيد زيد بن ثابت من حافظته لتدوين القرآن، بل نراه يتتبع الآيات في العسب واللخاف وعند هذا وذاك، وينسى ما كان عند خزيمة أو أبي خزيمة ويطلب الشهداء مع ذلك؟!

والحاصل: أنّ مَن شذّ قائلاً: لا يوجد مصحف مكتوب على عهد رسول الله ﷺ، ولو مفرَّقاً على العُسُبْ واللِّخاف والأديم.. فهو مستخفٌّ جاهلٌ بكلّ الحقائق الّتي قلناها، أجلاها وأوضحها أنّه مستخفٌّ بالنبيّ الكريم ﷺ وطريقة حفظه للكتاب العزيز ـ والعياذ بالله ـ.

وما أشبه هذا القول بقول القائلين سابقاً: إنّ رسول الله ﷺ لم يستخلف أحداً من بعده، وتَرَك الأُمّة هَمَلاً من دون راعٍ وخليفة، وهذا ما يقولونه الآن في عِدْل العترة (القرآن المجيد) أيضاً، فادّعوا أنّه ﷺ ترك القرآن دون أن يدوِّنه أحدٌ على عهده. قالوا بذلك كي يبعدوا الأُمّة عن الكتاب والعترة معاً فيختلقوا ما شاءوا من قراءات وتصحيفات ويخلطوا قراءة صحيحة مع قراءة سقيمة فيأخذوا من هذه شيء ومن هذا شيء ، وينصِّبُوا من شاءُوا ممن لا يحمل العلم والمعرفة، وليس أهلاً للخلافة الإلهية والوصاية.

كما أنّهم قالوا بأشياء باطلة أُخرى، مثل: أنّه ﷺ نهى عن كتابة حديثه (١)، مع أنّه هو الناشر لعلمه والمبيّن لأحكام ربّه.

---

(١) لنا دراسة في هذا المجال بعنوان (منع تدوين الحديث)، فليراجعه.

وادّعوا أيضاً بأنّه ﷺ كان لا يعلم بأنّه نبيٌّ مرسَل من قِبَل الله حتّى أخبره ورقة بن نوفل بن أسد (ابن عمّ خديجة) [١].. ـ والذي رأيت كيفية استغلال المستشرقين لهذه المقولة في كلماتهم ـ مع أنّ خاتم النبوّة كان موجوداً بين كتفيه، وهو المعلَّم من قِبل الله، إلى غيرها من التقوُّلات الباطلة والتُرّهات التافهة الّتي أخذوها من اليهود والنصارى، وغالبها أمورٌ سلبيّة تمسّ بكرامة الله ورسوله، ليس فيها جانبٌ إيجابيّ واحد.

والسبب الجامع بين تلك المقولات هو تأسيس منظومة ذات هدفٍ واحد، ألا وهو التجاوز على القِيَم والـمُثُل، وتضعيف مكانة الرسول والرسالة، والقول بأن ليس لهذا الدين كتاب موثوق به، إذ كتب القرآن في العصور اللاحقة من بعده، كما ليس لهذا الدين من راع وحافظ؛ لأنّ النبيّ لا يعلم أنّه نبيّ حتّى علّمه ورقة بن نوفل النصراني بذلك، وأنّ رسول الله ﷺ ترك اُمّته بدون خليفة وكتاب، وقد نهى ﷺ عن نشر حديثه وكلامه وأمثال ذلك من الأقوال الباهتة.

---

(١) اُنظر: صحيح البخاري ١ : ٤ / ح ٣ باب بدء الوحي.

علي عليه السلام.. الجامع الحقيقي للقرآن

إذن فالمشكلة لم تكن في جمع القرآن ووجود من جَمَعَه على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أو عدمه، بل المشكلة تبدو في عدم قبولهم لمَن جمع القرآن مع تفسيره وتأويله، محكمه ومتشابهه، ناسخه ومنسوخه، فتراهم لا يذكرون الإمام عليّاً ضمْن الجامعين للقرآن الحكيم ـ عناداً ـ مع أنّه عِدْلُ القرآن والأَولى بمعرفة ناسخه ومنسوخه من غيره من الصحابة، وهذا واضحٌ يعرفه كلّ من راجع روايات تدوين القرآن في كتب الجمهور.

وفي المقابل تراهم يذكرون اسم المتأخّرين صحبةً لرسول الله صلى الله عليه وآله ـ أمثال زيد بن ثابت ـ ضمن جامعي القرآن الكريم، بل يجعلونه اللولب الأساس في هذه العملية تاركين اسم أوّل القوم إسلاماً واسم كبار الصحابة وقرّاء الأُمّة، وإسم الذين مدحهم رسول الله في أمر القرآن على وجه الخصوص كابن مسعود ومعاذ وأُبيّ.

فلو عدّوا الخلفاء الثلاثة من الجامعين للذكر الحكيم، فلماذا لا يكون الإمام عليٌّ عليه السلام منهم، مع أنّه أَولى من غيره؛ بسابقته في الإسلام، وقربه للنبيّ صلى الله عليه وآله، وجهاده على تنزيل الكتاب وتأويله.

فإنّه عليه السلام كان يسمع رنّة الشيطان حين نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد سأل رسولَ الله صلى الله عليه وآله عن تلك الرنّة، فقال صلى الله عليه وآله له: «**هذا الشيطان، آيسَ من عبادته. إنّك تسمع ما أسمع وترى ما أرى، إلّا أنّك لستَ بنبيّ**» (١).

فإنّهم ضعّفوا أخبار جمع الإمام علي للقرآن، مع أنّ الضعف في كلامهم وفيما

---

(١) نهج البلاغة ٢: ١٥٨ الخطبة ١٩٢ المعروفة بالقاصعة.

استدلوا به على جمع الثلاثة للقرآن!! لأنّ هناك فارقاً جوهريّاً بين جمع الإمام علي وجمع الخلفاء، حيث إنّ القول بكلّ واحدٍ من الرأيين تترتّب عليه آثار.

فالخلفاء الثلاثة ـ على فرض صحة جمعهم ـ آمِرُون بجمع ما كان مدوَّناً مفرَّقاً عند الصحابة، لا مباشرون له! بينما الإمام عليّ عليه السلام كان مباشراً لتدوينه وقد جمعه بنفسه الكريمة، مع وجود فارقٍ آخر، وهو أنّ أُولئك غير معصومين ومتعدّدون، وأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو شخصٌ واحدٌ وهو معصوم [1]، وقد أخذه من فم رسول الله المعصوم، عن جبرئيل المعصوم، عن ربّ العالمين.

علي والقرآن

وللشيخ محمود أبو ريّة كلام موجَّهٌ بهذا الصدد، نذكره بتمامه. قال تحت عنوان (غريبةٌ توجب الحَيْرَة):

> من أغرب الأُمور وممّا يدعو إلى الحيرة، أنّهم لم يذكروا اسم عليٍّ عليه السلام في مَن عُهِد إليهم بجمع القرآن وكتابته، لا في عهد أبي بكرٍ ولا في عهد عثمان! ويذكرون غيره ممّن هم أقلّ منه درجةً في العلم والفقه! فهل كان عليٌّ لا يحسن شيئاً من هذا الأمر؟ أو كان من غير الموثوق بهم؟ أو ممّن لا يصحّ استشارتهم أو إشراكهم في هذا الأمر؟
>
> اللّهمّ إنّ العقل والمنطق ليقضيان بأن يكون عليٌّ أوّل من يُعْهَد إليه بهذا

---

(١) هذا المدعى قد نوقش في البحوث الكلامية، فليراجَع.

الأمر، وأعظم مَن يشارك فيه، وذلك بما أُتيح له من صفاتٍ ومزايا لم تتهيّأ لغيره من بين الصحابة جميعاً؛ فقد ربّاه النبيّ ﷺ على عينه، وعاش زمناً طويلاً تحت كَنَفه، وشهد الوحي من أوّل نزوله إلى يوم انقطاعه، بحيث لم يَندّ عنه آية من آياته!

فإذا لم يُدْعَ إلى هذا الأمر الخطير، فإلى أيّ شيءٍ يُدعى؟!

وإذا كانوا قد انتحلوا معاذير ليسوِّغوا بها تخطّيهم إيّاه في أمر خلافة أبي بكر فلَمْ يسألوه عنها ولم يستشيروه فيها، فبأيّ شيءٍ يعتذرون من عدم دعوته لأمر كتابة القرآن؟ فبماذا نعلّل ذلك؟ وبماذا يحكم القاضي العادل فيه؟ حقّاً إنّ الأمر لعجيب، وما علينا إلّا أن نقول كلمةً لا نملك غيرها، وهي: لك الله يا عليّ، ما أنصفوك في شيء! (١)

ونحن نقول: لله أنت يا أبا ريّة ما أشدَّ إنصافك! وسيرحمك الله لجهرك بالحق.

إنّ الإمام علياً عليه السلام بحسب المعطيات العلميّة وإن كان مستاءاً من القوم بسبب الإجحاف الذي لاقاه منهم، إلّا أنّه أمضى المجموع القرآني آنذاك؛ لكونه تامّاً وليس فيه ما يخل بأصل القرآن، ثم كتب مصحفاً آخر وفق التسلسل التاريخي على ترتيب النزول لغرض آخر حسب تعبير الآلوسي (٢)، وهو الموجود عند الإمام الحجة المهدي المنتظر.

---

(١) أضواء على السنّة المحمّدية: ٢٤٩.

(٢) روح المعاني ١: ٢٧.

وإليك الآن نبذة بسيطة عن كيفية وصول النص القرآني من رسول الله إلى أُمّته ومدى وثاقة الموجود عندنا؛ وإن كان هذا الموضوع يحتاج إلى بحث موسع أكثر مما كتبناه هنا ونحيله إلى وقته.

وثاقة النص القرآني وارتباطه بالإمام علي

من المعلوم بأن رسول الله أوصل القرآن إلى أمته عن طريقين:

أحدهما: الانتقال الشفاهي الخاص، وهو ما يسمّى بالعرض، ومعناه: أنّه كان يُقرأ بعض أصحابه ما أنزله الله عليه فيعيه الصحابي ثمّ يقرأ الصحابي أمام النبي ما تلي عليه وما وعاه من القرآن أخذا عنه صلى الله عليه وآله في المجلس نفسه أو في مجلس آخر؛ للتحقق من صحته وضبط حروفه وحركاته، فإن أقرّه رسول الله فيسمح له بإقراء الناس وإلّا فلا.

وقد عدّ الذهبي في كتابه «معرفة القرّاء الكبّار، باب الطبقة الأولى الذين عرضوا على رسول الله» أسماء سبعة من الصحابة الذين تلقَّوا القرآن عن رسول الله عرضاً ولم يذكر اسم الشيخين ضمنهم، في حين ذكر الذهبي اسم: عثمان، وعلي، وأبيّ، وابن مسعود، وزيد بن ثابت، وأبي موسى الأشعري، وأبي الدرداء.

ثم عد أسماء خمسة آخرين ليس فيهم إسم أبي بكر وعمر فقال:

«وقد جمع القرآن غيرهم من الصحابة كمعاذ بن جبل، وأبي زيد، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، وعتبة بن عامر، ولكن لم تتصل بنا قراءتهم فلهذا اقتصرت على هؤلاء السبعة رضي الله

عنه» [١].

وبذلك صاروا ١٢ في الطبقة الأولى عند الذهبي، لأنّا لو جمعنا السبعة مع الخمسة لصاروا ١٢، فلو أضيف اسم الشيخين اليهم كما يستفاد من نصوص أخرى عند الآخرين، واسم واثلة بن الأسقع، وفضالة بن عبيد الأنصاري، وأنس بن مالك، وعبادة بن الصامت، لصاروا ١٨ شخصاً.

وقد يمكن أن يصل عدد الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله إلى ٢٣ صحابيا، فهؤلاء هم الذين تلقوا القرآن من متلقيه ﷺ مباشرة، وتكون قراءاتهم هي أصح القراءات؛ إن صحت نسبة العرض والتلقي عن رسول الله إليهم.

هذا وقد ذكر الذهبي اسم ستة من الصحابة والتابعين الذين أخذوا أو رووا القراءة عن أبي بن كعب، منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب، وعبد الله بن عياش، وأبو العالية [٢]، وأبو الأسود الدؤلي؛ وإن كان الأخير قد أخذ القراءة أولاً عن أمير المؤمنين ثم عن أبي بن كعب.

كما أنّك ستعرف بوجود أكثر من هذا العدد قد أخذوا عن علي بن أبي طالب [٣] مذكورة أسماءهم في كتب القراءات، ونحن سنشير إلى بعضها لاحقاً.

فالذهبي ذكر أسماء كل هؤلاء في حين لم يذكر إلا اسماً واحداً قد أخذ القراءة عن

---

(١) أُنظر معرفة القراء للذهبي ١ : ٢٤ ـ ٤٢ باب في الطبقة الأولى الذين عرضوا على رسول الله .

(٢) انظر معرفة القراء للذهبي ١ : ٤٣ التراجم ٨، ٩، ١٠، ١٦، ١٩.

(٣) سنأتي بأسماء بعضهم في صفحة ٣٩٦.

عثمان فقال في الطبقة الأولى:

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب أمير المؤمنين أبو عمرو وأبو عبد الله القرشي الأموي ذو النورين رضي الله عنه، أحد السابقين الأولين وأحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ **قرأ عليه المغيرة بن أبي شهاب المخزومي.**

ويقال: قرأ عليه ابن عامر وليس بشيء، وإنما قرأ على المغيرة وعنه حدّث عنه بنوه ...[١]

ثمّ قال في الطبقة الثانية:

المغيرة بن أبي شهاب المخزومي قرأ القرآن على عثمان رضي الله عنه، وعليه قرأ عبد الله بن عامر اليحصبي، وأحسبه كان يقرئ بدمشق في دولة معاوية، ولا يكاد يعرف إلّا من قراءة ابن عامر عليه ...[٢]

وبهذا فقد عرفت بأن تلقي هؤلاء عن رسول الله كانت بالمشافهة لا بالكتابة، مع أنّ رسول الله كان قد أجاز لهم الكتابة أيضا، وقد كانت لهم مصاحف آنذاك ناقصة مما تعلموه من رسول الله.

وهذه الطريقة (المشافهة الخاصة) هي امتداد لطريقة تلقي النبي الوحي من عند

---

(١) معرفة القراء للذهبي١ : ٤٣.

(٢) المصدر السابق ١ : ٤٨ / ت ١١.

الله، فهو ﷺ كان يتلقاه بسمعه إلى قلبه أو بقلبه مباشرة، وكان يقول: (أقرأني جبرئيل القرآن) (١) أو (يتمثل لي الملك رجلا فيكلّمني فأَعِيَ ما يقول) (٢) أو يقول عن كيفية إتيان الوحي له: (يأتيني مثل صلصلة الجرس ـ وهذا أشدّه علي ـ فيفصم عني وقد وعيت ما قال)(٣)، وهذا التلقي ليس من جنس المكتوب كما في حالة إنزال التوراة على موسى ألواحاً مكتوبة فقال سبحانه: ﴿ **إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا**﴾ (٤) وقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ**﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ**﴾ (٦).

وثانيهما: الانتقال الجماعي، وذلك من خلال قراءة رسول الله الآيات والسور في صلاته أو في خطب الجمعة وغيرها إسماعاً للمسلمين بلا عرض.

ومن المعلوم أنه ﷺ كان يقرأ بالسور الطوال والقصار في الصلوات الخمس مضافا إلى صلاة الجمعة مع فاتحه الكتاب، وهذه الصلوات كان يسمعها الناس ولم يكن يتخلف عنها أحد إلّا ذوو الضرورة القاهرة، وجاء عن عائشة: لما أنزلت الآيات

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٤ : ١١٢، كنز العمال ٢ : ٢٣ / ح ٣٠٦٨.

(٢) صحيح البخاري ١ : ٤ / ح ٢ باب بدء الوحي، الجمع بين الصحيحين ٤ : ٩٢ / ح ٣٢٠٢ من المتفق عليه من مسند عائشة.

(٣) تفسير البغوي ٤ : ٤٠٨، البداية والنهاية ٣ : ٢١.

(٤) سورة المزمل: ٥.

(٥) سورة النمل: ٦.

(٦) سورة القصص: ٨٦.

الأواخر من سورة البقرة خرج رسول الله **فتلاهن في المسجد** فحرم التجارة في الخمر(١).

فالتلاوة إذن قد يتسع معناها من القراءة العادية إلى القراءة بصوت مرتفع لإسماع الآخرين، قال سبحانه: ﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ** ﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿ **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا** ﴾ (٣) ومن هذا القبيل ﴿ **قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...** ﴾ (٤) وكذلك: ﴿ **إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلْدَةِ الَّذِي حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ * وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ فَمَنِ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ** ﴾ (٥) و﴿ **كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَتْلُوَ عَلَيْهِمُ الَّذِيَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ** ﴾ (٦).

هذا إلى جانب ما جاء في القرآن بصيغ خبرية كقوله تعالى: ﴿ **وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا** ﴾ (٧) وقوله: ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ**

---

(١) صحيح البخاري ٤ : ١٦٥١ / ح ٤٢٦٧، الجمع بين الصحيحين ٤ : ١٦٧ / ح ٣٢٩٤، من المتفق عليه من مسند عائشة.

(٢) سورة المائدة : ٢٧.

(٣) سورة الأعراف : ١٧٥.

(٤) سورة الأنعام : ١٥١.

(٥) سورة النمل: ٩١ ـ ٩٢.

(٦) سورة الرعد: ٣٠.

(٧) سورة الانفال: ٢.

ذِكْرًا﴾ (١) وقوله: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا﴾ (٢) وقوله: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ (٣) وقوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَاء لَقُلْنَا مِثْلَ هَـذَا﴾ (٤).

فالله سبحانه أمر نبيه بأن يتلو القرآن على أمته، أي أن يسمعهم ويبلغهم الآيات جهراً.

فطريقة الانتقال الجماعي كانت بإسماعه من حضر في المسجد سواء كانت الآية تعنيهم أم لا، فقد قيل بأنّ الآية: ﴿لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ﴾ (٥) لما نزلت سأل الأعمى الحاضر أمّ مكتوم رسول الله: يا رسول الله فكيف بمن لا يستطيع الجهاد من المؤمنين؟ ثمّ نزول ﴿غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ بعدها واُلحقت بالآية (٦).

ومثله المروي عن أبي هريرة، قال: *كنا عند رسول الله حين اُنزلت سورة الجمعة فتلاها فلما بلغ ﴿وَآخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾* (٧) *قال له رجل:*

---

(١) سورة الكهف: ٨٣.

(٢) سورة البقرة: ١٥١.

(٣) سورة آل عمران: ١٠١.

(٤) سورة الانفال: ٣١.

(٥) سورة النساء: ٩٥.

(٦) تفسير القرطبي ٥ : ٣٤٢، سنن ابي داود ٣ : ١١ / ح ٢٥٠٧.

(٧) سورة الجمعة: ٣.

يا رسول الله من هؤلاء الذين لم يلحقوا بنا؟ فلم يكلمه.

قال أبو هريرة: وسلمان الفارسي فينا، قال: فوضع رسول الله على سلمان يده فقال: والذي نفسي بيده لو كان الإيمان بالثّريّا لتناوله رجال من هؤلاء [(١)].

فإن إبلاغ رسول الله تجمعات المسلمين ما نزل من القرآن ـ فيما يهمهم بواسطة رسل منه إليهم ـ كما تراه في نزول سورة التوبة، أو آية البلاغ يوم الغدير، وتكليفه أصحابه بأن يُقْرِئُوا إخوانهم وخاصة حديثي الإسلام القرآن، وبعثة الرسل إلى القرى والأقاليم ليعلّموا الناس القرآن، وتكليفه أمراء جيوشه أن يقيموا في الذين يسلمون ويعلّموهم القرآن، إلى غيرها من عشرات الأمور كلّها من أنواع الإبلاغ الجماعي للمسلمين.

إذن الإقراء ـ والتلقي ـ الشفهي مباشرة من فم رسول الله هو أهم طرق الوثاقة بالنص، وهو أهم من الانتقال الجماعي غير المباشر، وقد عرفت بأنّه لم يثبت عند الذهبي ولا عند غيره من كبار علماء الجمهور تلقي وعرض أبي بكر وعمر قراءتهما على رسول الله مباشرة.

أما قراءة عثمان، فباعتقادي أن تلقّيه وعرض قراءته على رسول الله لم يثبت أيضاً وإن ذهب إليه الذهبي [(٢)]؛ لأنّ الذي قد عرض قراءته على رسول الله عليه رفع اللحن من القرآن لا أن يحيلوا للعرب كي يقوموه، فإنّ إثبات كونه من الذين عرضوا

---

(١) الجامع للترمذي ٥: ٤١٣ / ٣٣١٠.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار الطبقة الأولى الترجمة ١ لعثمان بن عفان.

قراءتهم على رسول الله أو لا يحتاج إلى بحث مستقل أرجو أن أوفّق للكتابة فيه، لكني أريد هنا أن أوضح مفردة خاصة، وهي أنّهم اخترعوا عَرْضة عثمان ليصححوا عمله في حرق المصاحف، والقول بأنّ نسخته هي نسخة الأصل ومصحفه هو مصحف الإمام وأن ما يخالفه يجب أن يحرق.

كما أريد أن أؤكّد أيضاً عدم صحة ما نقلوه من عرض السُّلمي قراءته على عثمان. فإنّه لو كان قد عرض قراءته على رسول الله ﷺ، فلم يجز له أن يترك القرآن ملحوناً للعرب كي يقومون، ألم يكن من واجبه رفع اللحن وهو الجامع للقرآن!! فعثمان لم يقل سمعت بأن فيه لحناً بل قال: «أرى فيه لحناً»، فلو كان قد رأى فيه لحناً، ألا يلزم عليه تصحيحه؟!!

نحن نقول بهذا ونريد من خلاله التأكيد على سند مدرسة أهل البيت إلى هذا القرآن وأن أصل أربعة قراءات من السبعة هي راجعة إلى الامام علي عليه السلام، وأنّ مدرسة الإمامة وإن كانت لهم تحفظات على منهجية أبي بكر وعمر في جمع القرآن؛ لكنهم كانوا يأخذون بهذا المصحف.

فمدرسة الصحابة والخلافة قد خلطوا القراءة الثابتة الصحيحة والمعروضة على رسول الله مع القراءات المشكوكة والمتعددة، ثمّ سمحوا في الأخذ بجميعها، بدعوى أن رسول الله قد أجازها من خلال حديث (نزل القرآن على سبعة أحرف) وهذا ليس بصحيح، لأنّ الذي عرض قرائته على رسول الله غير الذي سمعه منه ﷺ في صلاته وخطبه وماشابه ذلك.

كما أنّ وجود شاهدين على قراءة ما لا يعني أنها اختيارات شرعية أمضاها رسول الله ﷺ للمسلمين.

وبهذا فإنّ مدرسة أهل البيت قد حلّت الإشكالية المتوجهة إلى القراءات وذلك بإقرارها القراءة المشهورة عند الناس، وعدم جواز المخالفة معها وأنّك ستعلم بأنّ القراءة الرائجة اليوم هي قراءة الإمام علي لا غيره رغم وجود الاختلاف بين الرواة فيه.

القراءات السبع والإمام علي عليه السلام

المتأمل في القراءات السبع التي أُقرّت من قبل ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري يعرف بأن أصل أربعةٍ منها ترجع إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام وهي قراءات:

١ ـ عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ)، عن أبي عبد الرحمان السلمي، الذي قرأ مباشرةً على الإمام عليّ، واشتهر قوله: ما رأيتُ رجلاً أقرأ من علي [١].

علماً بأنّ قراءة عاصم عن طريق حفص بن سليمان بن المغيرة هي الشائعة الآن في أكثر بلاد المشرق.

٢ ـ أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وهما قرءا على أبي الأسود الدؤلي، وهو قرأ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

٣ ـ حمزة بن حبيب الزّيات (ت ١٥٨ هـ)، عن جعفر الصادق، عن محمّد الباقر، عن عليّ بن الحسين زين العابدين، عن أبيه الحسين، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

---

(١) المجالسة وجواهر العلم للدينوري: ١٨٩ / ح ١٠٧٨، البيان في عدد آي القرآن لأبي عمرو الداني: ٣١، تاريخ دمشق ٤٢: ٤٠٢.

٤ ـ الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وقد قرأ على حمزة بالسند المتقدّم.

وهؤلاء الأربعة كانوا يعيشون في الكوفة، إلّا أبا عمرو بن العلاء الذي اشتهرت قراءته في البصرة، فإنّ وجود أئمّة أهل البيت في بلد ما، أو وجود شيعتهم فيه يصحّح القراءة الموجودة في ذلك البلد بنظرنا؛ لأن الإمام عليه‌السلام كان قد قال: «**إقرأ كما يقرأ الناس**» [1]، وهو حُكْمٌ منهم بمشروعية تلك القراءة في ذلك البلد أيام حياتهم.

ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء الأربعة: قراءة نافع التي كان يَقرَأ بها أهل المدينة، لأنّه موطن سكن الإمام الصادق عليه‌السلام، فيمكن تصحيحها من خلال قول الإمام: «**إقرأ كما يقرأ الناس**».

أما قراءة ابن عامر فقد كانت في الشام موطن أعدائهم، والتي لم يسكنها أئمّة أهل البيت ولم يكن فيها شيعتهم حتى يمكن تصحيح كلام الإمام بصددهم.

ومثلها قراءة ابن كثير، فلم تكن شائعةً في البلدان التي يسكنها الشيعة، وهي متروكة اليوم ولا يُقرَأ بها أحد.

إذن، هذه القراءات الأربعة هي الرائجة آنذاك وحتى اليوم، وأصلها يرجع إلى أمير المؤمنين، وإنّ الأئمة من ولده قد أقروها. وإن كان بينها اختلاف نظراً لاختلاف نقل الرواة مما يعني بأنّ المصحف الموجود والقراءة الرائجة هي قراءة الإمام علي لا قراءة عثمان بن عفان وحرف زيد بن ثابت فقط كما يقولون.

ولم يقتصر كلامنا عن سند الشيعة الإمامية إلى هذا القرآن ورجوع أربع من

---

(١) الكافي ٢ : ٦٣٣ / ح ٢٣، وسائل الشيعة ٦ : ١٦٣ / ح ٧٦٣٠ عنه.

القراءات المشهورة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، بل الأمر يفوق ذلك، حيث ترى مؤلفات كثيرة أُلّفت في (قراءة أمير المؤمنين علي) على وجه الخصوص في القرون الأُولى، ككتاب (**قراءة أمير المؤمنين**) لزيد الشهيد ابن عليّ بن الحسين (ت ١٢٢ هـ). و(**قراءة أمير المؤمنين**) للجلودي (ت ٣٠٢ هـ). وكتاب (**قراءة علي**) لابن شنبوذ (ت ٣٢٨ هـ)، و(**قراءة أمير المؤمنين**) لأبي طاهر المقرئ (ت ٣٤٩ هـ) غلام ابن مجاهد صاحب كتاب (السبعة). وكتاب (**قراءة أمير المؤمنين**) لابن الحجّام، وغيرها. وهو الآخر مما يدلّ على اهتمام الشيعة بالقرآن وعمق الارتباط بين أهل البيت وهذا القرآن المجيد. كما أنّها تؤكّد ارتباط الأُمّة بقراءة أميرالمؤمنين علي.

وستعرف لاحقاً بأنّ الراوين عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في القراءة القرآنية من غير أهل بيته ثلاثة، هم:

أبو عبد الرحمان السلمي، وأبو الأسود الدؤلي، وعبد الرحمان بن أبي ليلى.

وأنّ أبا الأسود الدؤلي برسمه قواعد النحو قد ربط القرآن المحفوظ في الصدور بالمكتوب في السطور، لأنّه قال لمن أراد أن يكتب القواعد العربية:

إذا رأيتَني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطةً على أعلاه، وإذا ضممتُ فمي فانقط نقطةً بين يدَي الحرف، وإذا كسرتُ فمي فاجعل النقطةَ تحت الحرف، فإن أتبعتُ شيئاً من ذلك غُنّة فاجعل النقطة نقطتين [1].

---

(١) مراتب النحويّين لأبي الطيّب اللغوي: ١٠ و١١ ط مكتبة نهضة مصر ـ القاهرة ١٩٥٥ م بتحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم.

فإنه بهذه الطريقة ربط المحفوظ في الصدور بالمكتوب، ودوّن ما سمعه أميرُ المؤمنين عن رسول الله من القراءة تلقياً وعرضاً، صوتاً وشفهاً إلى المكتوب ورقاً وقرطاساً، وهذا ما لا يفعله غيره في جمعه.

كما روى قراءةَ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام من أهل بيته: **الحسنان عليهما السلام، ومحمد بن الحنفية.**

وروى عليُّ بن الحسين عن أبيه الحسين قراءة جدّه أمير المؤمنين علي عليهم السلام.

وعن عليّ بن الحسين روى القراءةَ ابناه: الباقر عليه السلام وزيد.

وعن الباقر عليه السلام أخذ ابنه الصادق، وحمران بن أعين الشيباني، وزيد بن علي بن الحسين [(١)].

وهذا يعني بأن زيد بن علي قد أخذ القراءة عن علي بطريقين عن أبيه السجاد وعن أخيه الباقر (عليهما السلام).

وإنّ حمزة الزّيات ـ أحد القرّاء ـ أخذ قراءته عن سليمان الأعمش وحمران بن أعين وأبي إسحاق السبيعي ومحمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى وطلحة بن مصرف ومغيرة بن مقسم ومنصور وليث بن أبي سليم وجعفر بن محمد الصادق [(٢)]، والأخير عن محمّد بن عليّ الباقر، عن علي بن الحسين السجّاد، عن الحسين بن عليّ، عن عليّ بن

---

(١) أنظر: غاية النهاية ١: ١٩٦ / ت ٩٠٤، ٢٤٤ / ت ١١١٤، ٢٠٢ / ت ٣٢٥٤، ٥٣٤ / ت ٢٢٠٦.

(٢) غاية النهاية ١: ٢٦١ / ت ١١٩٠ لحمزة بن حبيب الزيات.

أبي طالب عليهم السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

وغالب هؤلاء الذين مرّ أسماءهم كانوا على ارتباط بأهل البيت.

فالنهج الحاكم من أجل أن ينكروا على أميرالمؤمنين هذه الفضيلة الّتي يشهد بها القاصي والداني، والموافقةِ للعقل والمنطق والفطرة السليمة والتاريخ الصحيح، جدّوا كي يقللوا من مكانة الإمام في القرآن وأن ينسبوا إليه عليه السلام بعض الأقوال زوراً وباطلاً، كقوله في أبي بكر: **رحم الله أبا بكر، هو أوّل من جمع بين اللَّوحين!** (١) وهو كلام ضحل لا يمكن صدوره عن أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّهم قد ذكروا أنّ سالماً مولى أبي حذيفة كان من الجامعين للقرآن قبل أبي بكر، وهو الّذي سمّى مصحفه بالسِّفْر، فإنّه ينقض ما يحكونه عن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب في أبي بكر.

كما أنّهم ذكروا: أنّ أُبيّ بن كعب، وابن مسعود، ومُعاذ بن جبل وغيرهم كانوا من الجامعين للقرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً، وقد أثبتنا بأنّ جمعهم هو بمعنى الكتابة.

فلو كان هؤلاء من الجامعين الأوائل، فما يعني ما نُسِب إلى أمير المؤمنين قوله: **رحم الله أبا بكر، هو أول مَن جمع بين اللوحين؟** ألم يكن هذا الكلام باطلاً وعن الحق مائلاً.

وبتأمّلٍ بسيط يشهد الباحث خطأ مقولتهم، وأنّ أمير المؤمنين هو الأَولى بجمع القرآن من أبي بكر؛ لأنّه ـ عدا كونه أوّل كتّاب الوحي ـ هو صهر الرسول صلى الله عليه وآله وابن

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة ٦: ١٤٨ / ح ٣٠٢٢٩، و٧: ٢٤٨ / ح ٣٥٧٥١ و٣٥٧٥٢، فضائل أحمد ١: ٢٣٠ / ح ٢٨٠.

عمّه، وزوج البتول عليها السلام، وأبو ذرّيته، وهو أوّل القوم إسلاماً، وإنّه لم يفارقه في حضرٍ ولا سفر، فهو الحريّ بجمع القرآن لا غيره؛ لأنّه عِدْله، وأحد الثقلين، وأعلم الصحابة بالتنزيل والتأويل وشأن النزول بإقرار الجميع.

وقد صرّح الإمام عليه السلام أكثر من مرّة بأنّه اختُصّ بخصائص لم تكن عند غيره من الصحابة، منها: أنّه كان يخلو برسول الله صلى الله عليه وآله صباحاً ومساءاً، وكان يسأله عن مسائل الشريعة والدِّين، وإذا سكت ابتدره صلى الله عليه وآله بالكلام، وكان يعلم بنزول القرآن أهو في سهلٍ أو في جبل، وهل نزل في ليلٍ أو في نهار، ومنها أنه قد اختصه الله ورسوله بجمع القرآن وقد دوّن كتاب ربّه بالفعل.

لذلك كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ـ ولغزارة علمه ـ يطلب من المسلمين أن يسألوه عن غوامض الأشياء، وخصوصاً القرآن منها، حتّى يوضّح لهم متشابهاته، بعكس مَن لم يثبت بأنه عرض قراءته على رسول الله[1]، ومن كان لا يعرف معنى الكلالة كأبي بكر، أو مَن ضرب صبيغاً [2] وجعله وضيعاً بعد أن كان سيّداً في قومه، لسؤاله عن الذاريات والنازعات كعمر بن الخطاب.

لقد خطب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في عامه الّذي قُتل فيه، فقال:

---

(١) حسب تحقيقنا السابق.

(٢) جاء في الخبر: سأل صبيغ بن عسل عمرَ عن بعض متشابه القرآن، فقال عمر: تسأل محدثة؟! فأرسل عمر إلى رطائب من جريد فضربه بها، حتّى ترك ظهره دبرة، ثمّ تركه حتّى بَرِئَ، ثمّ عاد له، ثمّ تركه حتّى بَرِئَ، فدعا به ليعود له، قال صبيغ: إن كنت تريد قتلي فاقتلني قتلاً جميلاً، وإن كنت تريد أن تداويني فقد والله برئت! ... سنن الدارمي ١: ٦٧ / ح ١٤٨.

«أيّها الناس، إنّ العلم يُقبَض قبضاً سريعاً، وإنّي أُوشَك أن تفقدوني، فسَلُوني، فلن تسألوني عن آيةٍ من كتاب الله إلّا أنبأتكم بها وفيما أُنزلت، وإنّكم لن تجدوا أحداً من بعدي يحدّثكم» (١).

وعن أبي الطفيل أنه قال:

شهدتُ عليّاً يخطب وهو يقول: «سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيءٍ إلّا أخبرتُكم، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما من آيةٍ إلّا وأنا أعلم أبليلٍ نزلت أم بنهار، أم في سهلٍ أم في جبل» (٢).

فأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ وكما قلنا ـ كان الأولى بجمع القرآن في السطور من أبي بكر وعمر وعثمان؛ لأنّه كاتب الوحي، والعالم بالتنزيل والتأويل، وآخر الناس عهداً به صلى الله عليه وآله، ورسول الله مات ورأسه في حجر عليّ بن أبي طالب.

فهذه هي رابطة أمير المؤمنين عليٍّ بن أبي طالب مع القرآن، وهو الّذي سعى أن يربط المحفوظ في الصدور بالمدوّن في السطور عن طريق تلميذه أبي الأسود الدؤلي.

ومع كلّ هذا نرى الخلفاء الحكّام وأتباعهم يعتمون على دور الإمام ولا يرتضون الكلام عن رابطة أمير المؤمنين مع القرآن، أو ارتباط جمع القرآن مع أمر الخلافة والإمامة، وفي المقابل نراهم يؤكّدون على دور زيد بن ثابت ويعدّونه الشخص الوحيد

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ـ ترجمة الإمام عليه السلام ٤٢: ٣٩٧.

(٢) الاستيعاب ٣: ١١٠٧، فتح الباري ٨: ٥٩٩، تفسير القرطبيّ ١: ٣٥، زاد المسير ٤: ٢٤٥، كنز العمّال ٢: ٢٣٩ / ح ٤٧٤٠.

الّذي شهد العرضة الأخيرة!! فهو المنفرد الوحيد عندهم بجمع القرآن في عهود الخلفاء الثلاثة وعلى عهد رسول الله تاركين اسم ابن مسعود ومعاذ بن جبل وأُبيّاً وغيرهم.

بل يعدّون معاوية بن أبي سفيان كاتباً للوحي! مع أنه هو الأول ـ مع عائشة ـ الذَيْن أشاعا عن النبي بأنه أمي بمعنى لا يعرف القراءة والكتابة والعياذ بالله، فهؤلاء يؤكّدون على رسم الخط العثمان مع أنّه لم يثبت كتابة عثمان للقرآن، كما أنّهم يقولون بأن أمية بن حرب هو الذي علّم العرب الكتابة، يقولون بكلّ ذلك ولا يرتضون أن يكون عليّ بن أبي طالب جامعاً للقرآن[1]، أو كاتباً للوحي أو الحافظ لجميع القرآن!!

إنّ أتباع مدرسة الخلافة لا يعجبهم أن يذكر اسم الإمام علي عليه السلام ضمن جامعي القرآن، رغم وقوفهم على مكانته في الإسلام وعند رسوله، وأولويّته عليه السلام بهذا الامر على غيره، وإنهم إن أرادوا أن يذكروه فعلى نحو الاستنقاص يذكروه، مثل قولهم: «بأنّه مات ولم يحفظ القرآن[2]» ومثل قولهم: «بأنّه جمَع القرآن في صدره لا عن تدوينٍ وكتابةٍ[3]» وأمثالها، قالوا بكلّ ذلك استنقاصاً منهم له.

---

(١) وقد وقفت على كلام الإمام الباقر عليه السلام: «ما ادّعى أحدٌ من الناس أنّه جمع القرآن كلَّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده عليهم السلام». إشارة منه إلى تنزيله وتأويله.

وعنه عليه السلام: «ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء» (الكافي ١: ٢٢٨ / ح ١ و٢، بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ١ و٢)

(٢) البيان للخوئي: ٥٣٧، عن القرطين ١ : ١٥٨ رواه عن الشعبي.

(٣) فتح الباري ٩ : ١٣.

اضعاف أخبار جمع الإمام عليّ عليه السلام للمصحف، حقيقةٌ أم وهم؟

أجل إنّهم ضمن خطتهم راحوا يضعفون [١] روايات جمع الإمام عليه السلام للمصحف، بعد ثبوتها وتطابقها مع الواقع والعقل، فقالوا عن ذلك الجمع بأنّه جمع حفظٍ في الصدور، أو جَمْعٌ من الصدور، فمن تلك الأخبار ما أخرجه السجستاني في (المصاحف)، بسنده عن أشعث، عن محمّد بن سيرين قال:

لمّا تُوفّي النبيّ صلى الله عليه وآله، أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداءٍ إلّا لجمعةٍ حتّى يجمع

---

(١) قال الآلوسي في روح المعاني ١ : ٢٢ : وما شاع أنّ عليّاً كرّم الله وجهه لّما توفّي رسول الله تخلّف لجمعه، فبعض طريقه ضعيف، وبعضها موضوع، وما صحّ فمحمولٌ ـ كما قيل ـ على الجمع في الصدر، وقيل: كان جمعاً بصورةٍ أُخرى لغرضٍ آخر ـ *انتهى كلام الآلوسي*.

فالضعيف الّذي عناه الآلوسي إن كان يقصد به ما أخرجه أبو داوود في سننه ـ الّذي يُعتبر من الصحاح الستّ ـ من طريق ابن سيرين، فله طريقٌ آخَر أخرجه ابن الضريس عن ابن سيرين عن عكرمة عن عليّ.

وهذا هو ما قاله السيوطي في الرد على ابن حجر: (قلت: قد ورد من طريق آخر أخرجه ابن الضريس في فضائله ... وأخرجه ابن اشته في المصاحف من وجه آخر عن ابن سيرين) الاتقان ١ : ٢٠٤ النوع الثامن عشر.

وأمّا الموضوع، فلا أدري ما يعني به، فغالب ما أخرجه المحدّثون ـ كالصنعاني في مصنّفه، وابن سعد في طبقاته، وابن أبي شيبة في مصنّفه، وابن ضريس في فضائل القرآن، وغيرهم من كبار علماء العامّة ومحدّثيهم ـ لم أقف فيه على حديث موضوع بحسب ضوابطهم الحديثية.

وأمّا حمله الجَمْع الوارث في الأحاديث الصحيحة على الجمع في الصدور فهو تعسّف ما بعده تعسّف.

القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيّام: أكَرِهتَ إمارتي يا أبا الحسن؟

قال: لا والله، إلّا أنّي أقسمت أن لا أرتدي برداءٍ إلّا لجمعة. فبايعه ثمّ رجع.

قال أبو بكر [السجستاني]: لم يذكر المصحف أحدٌ إلّا أشعث، وهو ليّن الحديث، وإنّما رووا (حتّى أجمع القرآن)يعني أُتِمّ حفظه، فإنّه يُقال للّذي يحفظ القرآن: قد جَمَعَ القرآن (١).

وما قاله السجستاني من كون الأشعث (ليّن الحديث) لا يقبله كثيرٌ من الرجاليّين، ولو راجعتَ (تهذيب الكمال) (٢) لوقفت على أسماء رجاليّين يوثّقونه أو يحسّنونه، أمثال يحيى بن مَعِين والعجلي وابن شاهين (٣) والبزّار، هذا **أوّلاً**..

وثانياً: إنّ ما قاله السجستاني: (لم يذكر المصحف أحدٌ إلّا أشعث) غير صحيح، إذ ورد ذكر (المصحف) في روايات أُخرى، أي أنّ لخبر الأشعث شاهداً صحيحاً من الأخبار الأُخرى الّتي ستقف عليها لاحقاً.

---

(١) أُنظر: المصاحف للسجستاني ١: ١٦٩ / ح ٣١، وقد تابع السجستاني في التشكيك بورود كلمة المصحف كلٌّ من: ابن حجر في فتح الباري ٩: ١٣ كتاب الفضائل باب ٣، والعيني في عمدة القاري ٢٠: ١٧، تحفة الأحوذي ٨: ٤٠٧، مرقاة المفاتيح ٥: ١٠٤.

(٢) تهذيب الكمال ٣: ٢٦٤ / الترجمة ٥٢٤.

(٣) تاريخ أسماء الثقات: ٣٦ / ت ٧٠. قال: وسئل عثمان بن أبي شيبة عن أشعث بن سوار، فقال: ثقة صدوق.

وثالثاً: إنّ جملة (حتّى يجمع القرآن في مصحف) أدلّ دليلٍ على كون الجمع هو جمع تدوينٍ لا جمع حفظ كما يقولون، وذلك لأنّه عليه السلام جَمَعَ القرآن في مصحف بين الدفّتين.

كما أنّه نقضٌ صريح لقول السجستاني الّذي أراد أن يستدلّ به على الحفظ، فكلام أمير المؤمنين نصٌّ، وكلام السجستاني اجتهاد! ولا معنى للاجتهاد قبال النص.

أمّا ما قالوه عن الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بأنّه جلس في بيته كي يجمع القرآن من صدره، فهو باطلٌ أيضاً؛ لأنّ الإمام غير محتاج إلى ذلك، لاختصاصه بالنبيّ صلى الله عليه وآله وخُلُوِّه به في اللّيل والنهار وكتابة القرآن عنه مباشرةً من فِيه ليده ـ فضلاً عن كتابته مع تفسيره وتأويله، فمَن كان هذا حاله فلا داعي لأن يجلس في بيته ليجمع القرآن من صدره تارةً أُخرى.

وسؤالنا هو: أنّ أمير المؤمنين لـِمَن يجمع القرآن من صدره؟ هل يجمعه لأُمّته وهم يتلون الكتاب ويعرفونه، أم يجمعه لنفسه ولا داعي له، لأنه كان قد حفظه؟!

نعم، إنّ جمعه من الصحف كتابةً وتدويناً لا حفظاً هو المطلوب للمسلمين، وقد فعله امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لكي يُعصَم الموجود عن الزيادة والنقيصة والتحريف، وقد جمعه عليه السلام احترازاً وحيطة كي (لا يزيد الشيطان فيه) وأن (لا ينفلت القرآن) حسبما جاء في كلامه عليه السلام.

بل كيف لهم أن ينسبوا إلى الإمام عليّ عليه السلام جمعه عن ظهر قلبه في الزمن المتأخّر، وخليفتهم عمر ينهى الصحابة عن كتابة القرآن عن ظهر القلب؟!

فقد أخرج السجستاني في كتابه (المصاحف)، بسنده عن قيس بن مروان، قال: جاء رجل إلى عمر وهو بعَرَفة، فقال: يا أمير المؤمنين،

جئتُك من الكوفة وتركتُ بها رجلاً يُملي المصاحف عن ظهر قلبه. قال: فغضب عمر وانتفخ حتّى كاد أن يملأ ما بين شُعبَتَي الرجل. قال: من هو؟ ويحك! قال: هو عبد الله بن مسعود ... [١].

فلو كان هذا حال عمر مع مَن يكتب القرآن عن ظهر قلبه، فكيف ينسبون للإمام عليّ عليه السلام، فعل شيء لا يرتضيه حتى خليفتهم عمر بن الخطّاب؟!

فلو كان الجمع؛ بمعنى التدوين والتأليف عند الخلفاء الثلاثة، فليكن كذلك عند الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أيضاً.

فلماذا يقبلون ذلك للخلفاء ولا يرتضونه لعلّي عليه السلام، ويكيلون الأُمور بمكيالَين؟!

ألم يكن الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام من الحَفَظَة والكَتَبَة والقُرّاء والعلماء على عهد رسول الله ثم من بعده؟! إنّه تساؤلٌ يبيّن عُمق الإجحاف بحقّ أمير المؤمنين عليه السلام منِ قبل أبناء أُمّته، وخصوصاً ما لاقاه من مشايخهم وذوي سلطانهم.

كما يؤكّد كتابة الإمام للمصحف في الصدر الأول الاسلامي ما جاء في (فضائل القرآن) لابن ضريس:

إنّ أبا بكر سأل الإمام عليّاً عليه السلام: ما أقعدك عنّي؟ فقال عليه السلام: رأيتُ كتاب الله يُزاد فيه، فحدّثت نفسي أن لا ألبس ردائي إلّا لصلاة جمعة

(١) المصاحف ٢: ٥٠٩ / ح ٤١٢.

حتّى أجمعه. فقال له أبو بكر: فإنّك نِعْمَ ما رأيت [١].

على أنّ الجمْع في هذا النص بمعنى الكتابة لا الحفظ، وذلك لأُمور:

الأوّل: إنّ جملة (**حتّى أجمعه**) لا يمكن حملها على الحفظ كما يدّعون!! لأنّها لو حُمِلَت على ذلك المعنى فلا يرتبط بقوله الآخر: (**رأيتُ كتابَ الله يُزاد فيه**).

الثاني: إنّ قول القائل عن جمع الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام للذكر الحكيم بأنه: «**جمع الصدر لا جمع المصحف، وحفظ نزول الآيات لا الجمع للقراءة**» [٢]، هو رجمٌ بالغيب وتخرّصٌ محض، لثبوت معرفة الإمام عليٍّ عليه السلام بأسباب النزول ومكان التنزيل، أهو في سهلٍ أم في جبل، في ليلٍ أم في نهار، بغضّ النظر عن حفظه والاستشهاد بآياته في خُطَبه وكلامه، فلو كان المراد من الحفظ حفظ الصدر فلا داعي للجلوس في بيته لمدّةٍ حتّى يجمعه وإن ذلك كان يتحقق بأقل من ذلك.

الثالث: إنّ حمل الجمع على جمع الحفظ في الصدر هو مجازٌ يستدعي القرينة، ولا قرينة قائمة فيما نحن فيه، فلا يُحَمل عليه، بل هناك قرائن على خلافه في شخصٍ مثل الإمام عليّ عليه السلام؛ الذي هو عدل القرآن المجيد، كما هو مصرّح به في حديث الثقلين.

الرابع: إنّ النصوص الدالّة على جمع الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام للمصحف في كتب الإمامية تشير إلى أنّها كانت بوصيّةٍ من رسول الله صلى الله عليه وآله؛ إذ أنّه قال لعليٍّ عليه السلام: «**إنّ**

---

(١) فضائل القرآن لابن ضريس: ٣٦ / ح ٢٢.

(٢) وهو قول اللكنوي الهندي في مصنّفه فواتح الرحموت المطبوع بهامش المستصفى: ٢: ١٢، وقال ابن حجر في فتح الباري ٩: ١٣ معلّقاً على خبر مصحف الإمام عليّ: وعلى تقدير أن يكون محفوظاً، فمراده بجمعه حفظه في صدره.

القرآن خلف فراشي ... فجمعه عليٌّ في ثوبٍ أصفر ...»[(١)].

وفي آخر: «**إنّ رسول الله أوصاني إذا واريتُه في حفرته لا أخرج من بيتي حتّى أُؤلّف كتاب الله**»[(٢)].

وفي ثالثٍ: «**يا عليّ، لا تخرج ثلاثة أيّام حتّى تؤلّف كتاب الله، كي لا يزيد فيه الشيطان ولا ينقص منه شيئاً**»[(٣)].

وفي رابع: «**هذا كتاب الله قد ألّفتُه كما أمرني وأوصاني رسول الله كما أُنزل**»[(٤)].

وهذه النصوص تؤكّد بأنّ الجمع لم يكن جمع حفظ ـ كما يدّعونه ـ بل هو جمع كتابةٍ وتدوين.

الخامس: إنّ يمين الإمام عليّ عليه السلام و قَسَمَه بأن لا يخرج من بيته إلّا بعد جمع المصحف، ووجود المصحف عند آل جعفر ـ كما قال ابن النديم ـ وغيرهما من النصوص، لَتؤكّد أنّ الجمع كان جمعَ تدوينٍ لا جمع حفظٍ كما يدّعون.

السادس: إنّ ما جاء في خبر عبد خير وقوله عليه السلام: «**حتّى أجمع ما بين اللَّوحَين**»، صريحٌ بأنّ الجمعَ هو جمع كتابةٍ لا جمع حفظٍ أيضاً.

السابع: يرى الباحث في المتاحف والمكتبات في العالم مصاحف منسوبة كتابتها إلى الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وهي تشير إلى أنّ الجمع كان جمعَ كتابةٍ لا جمع حفظٍ

---

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٨ / ح ٧.

(٢) تفسير العيّاشي ٢: ٦٦ / ح ٧٦ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٨: ٢٢٧ / ح ١٤.

(٣) تفسير فرات: ٣٣٩ / ح ٥٣٠ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٣: ٢٤٩ / ح ٢٣.

(٤) إثبات الوصيّة: ١٢٣.

أيضاً، وقد حُقّق أخيراً المصحفُ المنسوب إلى أمير المؤمنين علي (نسخة صنعاء)، والّذي طُبع بالتعاون بين مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (IRCICA) وحكومة اليمن، بتقديم الدكتور طيّار آلتي قولاچ، والذي يؤكّد مطابقة المصحف المنسوب إلى أمير المؤمنين مع المصحف الذي بين أيدينا اليوم في ترتيب السوَر والآيات، ومعناه وحدة المسلمين في القرآن الكريم.

و قال ابن عِنَبة (المتوفّى ٨٢٨ هـ) في (عمدة الطالب):

«وقد كان بالمشهد الشريف الغرويّ مصحفٌ في ثلاث مجلّدات بخطّ أمير المؤمنين علّي عليه السلام، احترق حين احترق المشهد سنة خمسٍ وخمسين وسبعمائة، يُقال: إنّه كان في آخره: (وكتب علّي بن أبو طالب) ...».

ومنها نسخة منه بالمذار، قال: «وقد رأيتُ أنا مصحفاً بالمذار في مشهد عبيد الله بن علّي بخطّ أمير المؤمنين في مجلّدٍ واحد، وفي آخره بعد تمام كتابة القرآن المجيد: (بسم الله الرحمن الرحيم. كتبه علّي بن أبي طالب) ...، واتّصل لي بعد ذلك أنّ مشهد عبيد الله احترق واحترق المصحف الّذي فيه» [(١)].

وخلاصة المطلب: أنّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يرتضي ما انتهجه الخلفاء من منهج في جمع القرآن وما فسروه في الأحرف السبعة، وشرعيّة تعدّد القراءات المصطنَعة، وخلط قراءة من تلقّاه بالعرض ـ كأبي بن كعب وابن مسعود ـ مع الذي سمعه من رسول الله في صلاةٍ أو خطبةٍ أو ما شابه ذلك، لأنّ الأول لم يكن كالثاني على

---

(١) عمدة الطالب: ٢٠ ـ ٢١.

وجه القطع واليقين، كما أنه لم يصح ما نسب إليه عليه السلام القول الأخير: بأنه لو كان والياً عليهم لفعل مثلما فعله عثمان أو أنّه ترحم على ابن ابي قحافة لجمعه القرآن وأمثال ذلك.

أخبارٌ كاذبة:

١ ـ الإمام علي وجمع أبو بكر المصحف بين الدفتين

أجل إنّ الخلفاء وأتباعهم كانوا يعلمون بأهمية القرآن ومكانة جامعه، لذلك أخذوا ينسبون إلى الامام علي أقوالاً مجافيةً للواقع يكذّبها التاريخ ومجريات الأحداث بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد أخرج ابن أبي داوود في (المصاحف)، بإسنادٍ حسن عن عبد خَيْر، قال:

سمعتُ عليّاً يقول: أعظم النّاس في المصاحف أجراً أبو بكر، فإنّه أوّل من جمع بين اللّوحين [١].

فالمقدّمة والذيل باطلتان؛ لأنّ الرسول صلى الله عليه وآله كان قد دوّن الآيات ورتّبها في حياته

---

(١) المصاحف ١: ١٥٣ ـ ١٥٤ / ح ١٥ ـ ٢٠ و١ : ١٥٤ / ح ١٧ قال السيوطي في (الإتقان): ومن غريب ما ورد في أوّل مَن جمعه ما أخرجه ابن اشته في كتاب المصاحف من طريق كهَمْسَ، عن ابن بريدة قال: أوّل من جمع القرآن في مُصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي بـرداءٍ حتّى يجمعه. الإتقان ١: ١٦٢ / ح ٧٥٤.

ولا يحتاج إلى ترتيب وإجتهاد من الصحابة بعد ذلك.

كما أنّه كان قد كلّف عليّاً بأن يجمع المرتَّب من القرآن ويوحّد شكله بين الدفّتين، وقد فعل ذلك بعد وفاة رسول الله مباشرة، وشهد له بذلك الصحابة والتابعون وتابعو التابعين، ونصوصها موجودة في كتب الفريقين [١]، كما إنّ أبابكر كان قد عرف ذلك وسكت عنه، ولم يلزمه بالرجوع إليه أو إلى زيد بن ثابت، بل في حديث المناشدة ترى إقرار أبي بكر لعلّي بفضيلة جمعه للقرآن، وبذلك يكون الامام علي عليه السلام هو أول من جمع القرآن بين اللوحين لا غيره.

نعم انّهم قالوا بذلك قبالاً لما عُرف عن الإمام أمير المؤمنين علّي عليه السلام من أنّه أوّل من جمع المصحف بين الدفّتين، كما روي عن عبد خير نفسه أيضاً نصاً آخر خلافاً للمحكيّ عنه آنفا.

> ففي حلية الأولياء عن السدي، عن عبد خير، عن علي قال: لما قبض رسول الله أقسمت أو حلفت أن لا أضع ردائي عن ظهري حتى أجمع ما بين اللوحين، فما وضعت ردائي عن ظهري حتى جمعت القرآن [٢].

فكلامهم مردود حتى عندهم، لأنّ القرماني قال في (المختصر) بأن أول من جمعه بين اللوحين هو عمر بن الخطاب!!

---

(١) يمكنك أن تشاهدها في (الجمع بعد وفاة رسول الله بواسطة الامام علي).

(٢)حلية الأولياء ١: ٦٧، وعنه في كنز العمال ١٣: ٦٦ / ح ٣٦٤٧٣.

وروي عن أبي بريدة أنه قال: أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة[١]!!

وهذان النصان الاخيران يُخَطّآن ما حكي عن عبد الخير عن علي في أبي بكر، كما أنه يخالف الأخبار التي جاءت في كون الامام هو أول من دوّن القرآن بعد رسول الله. لدعوى اولوية جمع عمر وسالم في تلك الأخبار، فهي أخبار موجودة في كتبهم وهي حجة عليهم وليست بحجة علينا، وتلزمهم ولا تلزمنا. واقل ما فيها انّها تنقض مقولتهم في أولوية أبي بكر في جمع القرآن.

فأتساءل: أيّ الاحتمالَين أقرب إلى المنطق والعقل؛ جمْعُ الإمام عليٍّ عليه السلام للقرآن بعد وفاة رسول الله مباشرة ـ وهو صهر الرسول، وزوج البتول، وأوّل القوم إسلاماً والذي لم يسجد لصنم قط، وأحد الثقلين الّذين خلّفهم رسول الله في أُمّته ـ أم جمْعُ الخلفاء الثلاثة، وخصوصاً الأول منهم بعد واقعة اليمامة؟

٢ـ الإمام علي ومدحه لعثمان في المصاحف

إنّ الأمويين حكوا عن الإمام عليه السلام قوله في شرعيّة جمع عثمان للمصاحف ـ أو قل: في شرعيّة إحراقها ـ:

يا معشر الناس اتقوا الله! وإياكم والغلو في عثمان وقولكم: حرّاق

(١) أُنظر: تفسير روح المعاني ١ : ٢٢.

المصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن مَلاً من أصحاب محمّد (١).

أو قوله في نصٍّ آخر: «والله لو وُلّيت لفعلتُ مثل الّذي فعل» (٢).

أو: لو كنت الوالي وقت عثمان لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان (٣) *أيضاً.*

وصدور هذا الكلام عن الإمام عليّ عليه السلام وإن كان غير صحيح قطعاً ويخالف سيرته وأقواله الأُخرى، كما أنه يخالف اعتراضات الصحابة على عثمان لحرقه المصاحف، ولكن لو تنزّلنا وأردنا الجمع بينه وبين الأقوال الأخرى لأمكن القول: إنّ هدف الإمام عليه السلام جاء في سياق توحيد الأُمّة على القراءة الواحدة ورفع الاختلاف بين المسلمين، وهو منتهى هَمِّ الإمام وغمِّه، لا تصحيحاً لحرق عثمان المصاحف وما انتهجه من منهج خاطئ في جمعه كاستكتاب صغار الصحابة وترك أجلائهم.

نعم إنّهم ذكروا هذا الكلام كي يصحّحوا ما فعله عثمان من حرق المصاحف ـ الّذي كان أحد الأسباب التي أدّت إلى مقتله ـ، فإنّهم حكوا هذا الكلام عن الإمام لكي يقولوا: بأنّ الإمام عليّاً عليه السلام رضي بفعل عثمان في الحرق، كغيره من الصحابة الراضين بفعله!!

في حين أنّ الواقع يثبت عكس ذلك تماماً في الإمام عليه السلام وفي غيره من الصحابة،

---

(١) الجامع لاحكام القرآن ١ : ٥٤، المصاحف ١ : ١٧٦ / ح ٣٩.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٩: ٢٤٥ و٢٤٨، تاريخ المدينة ٢: ١١٨ ـ ١١٩ / ح ١٧١٩.

(٣) الجامع لاحكام القرآن ١ : ٥٤.

فإنهم لم يرضوا بالحرق، كما أنهم لم يرضوا بانتدابه زيد بن ثابت لجمع القرآن، ولم يرتضوا بأعماله وإحداثاته الأخرى.

من فضائل عثمان: حرق المصاحف!!

نعم إن مدرسة الخلافة اعتبرت حرق عثمان للمصاحف من فضائله، فقال الزركشي ـ عند تفنيده لكلام الروافض حسب زعمه ـ:

وأما تعلّق الروافض بأنّ عثمان أحَرق المصاحف، فإنّه جهلٌ منهم وعمىً، فإنّ هذا من فضائله وعلمه [١]، فإنّه أصلح [٢]، وألَمّ للشَّعَث [٣]، وكان ذلك واجباً عليه [٤]، ولو تركه لعصى؛ لما فيه من التضييع ...

---

(١) كيف يكون من فضائله وعلمه أن يحرق آيات الله وأسماء الجلالة ولا يميثها بالماء أو يدفنها في الأرض؟ إنّ هذا لَشيءٌ عجيب! وإنّك ستقف بعد قليل على كلام للقرطبي يُخْرِجُ من فَعَلَ ذلك من الدين.

(٢) كيف يكون حرق أسماء الجلالة أصلح من إماثتها بالماء أو دفنها تحت الأرض أو القاءها في البحر؟! وهل بحرق وتمزيق المصاحف صلحت الأمة أم تشتّتَتْ؟ هذا ما يجب أن نقف عليه في آخر الكتاب.

(٣) نسأل: هل حقّاً حصل بحرق المصاحف لمّ الشعث، أم ثارت عليه الأُمّة حتّى قتلته واستمرّ الخلاف بين المسلمين بعد مقتله؟ كما ستقف عليه في (توحيد المصاحف) آخر الكتاب.

(٤) فإن كان واجباً عليه حقّاً، فلماذا ردّ مصحف حفصة بعد استنساخه ولم يحرقه؟

وأمّا قولهم: إنّه أحرق المصاحف، فإنّه غير ثابت، ولو ثبت لوجب حمله على أنّه أحرق مصاحف قد أُودعت ما لا يحلّ قراءته (١).

وقال في آداب تلاوة القرآن: قال الحليمي: وإن أحرَقَها [أي: المكلَّفُ للمصاحف] بالنار فلا بأس، أحرق عثمانُ مصاحفَ فيها آياتٍ وقراءات منسوخة، ولم يُنكَر عليه.

وذكر غيره أنّ الإحراق أولى من الغَسل، لأنّ الغسالة قد تقع على الأرض. وجزم القاضي في تعليقه بامتناع الإحراق وأنّه خلاف الاحترام، والنووي بالكراهة ... (٢).

هذا هو جواب القوم فهم بهذه النصوص أرادوا أن يصحّحوا عمل عثمان، ناسبين إلى كبار الصحابة ـ وخصوصاً إلى الإمام علي عليه السلام ـ رضاهم بحرق المصاحف، وهذا الكلام غير صحيح، لأنّ الأُمّة ثارت على عثمان لاحداثاته، وكان ضمن احداثاته حرقه وتمزيقه المصاحف، وقد سمّوه بـ: حرّاق المصاحف، تعريضاً به وبما فعله.

فحرق المصاحف وإتمامه الصلاة بمنى والعفو عن عبيد الله بن عمر وردّه للشهود وتعطيل الحدود في الوليد بن عقبة وتقديم الخطبة عن الصلاة في العيدين وأمثال ذلك أهم من توليته الفساق وإعطاء ذوى رحمه من بيت المال والتنكيل

---

(١) البرهان ١: ٢٤٠.

(٢) البرهان ١: ٤٧٧.

بالصحابة وإرجاع المطرودين على عهد رسول الله وغير ذلك، لأنّ تلك ترتبط بصميم الشريعة وهذه بالتصرّفات الخاصة.

وممّا يؤيّد كلامنا ما حكوه عن المختار الثقفي ـ تعريضاً به وبالإمام علي ـ، والّذي أخرجه السجستاني في (المصاحف) بسنده عن عقبة بن جرول الحضرمي، أنّ سويد بن غفلة أخبره بما قال له المختار في علي والمصاحف، قال:

لمّا خرج المختار، كُنّا ـ هذا الحيّ من حضرموت ـ أوّلَ من يسرع إليه، فأتانا سُوَيْدُ بن غَفَلَةَ الجُعْفِيُّ، فقال: إنّ لكم عَلَيَّ حقّاً، وإنّ لكم جواراً، وإنّ لكم قرابة، والله لا أُحدّثكم اليوم إلّا شيئاً سمعتُه من المختار: أقبلتُ من مكّة، فإنّي لأسير إذ غمزني غامز من خلفي، فإذا المختار، فقال لي: يا شيخ، ما بقي في قلبك من حبِّ ذلك الرجل ـ يعني عليّاً ـ؟

قلت: إني أُشْهِدُ الله أنّي أحبُّه بسمعي وقلبي وبصري ولساني.

قال: ولكنْ أُشهد الله أنّي أبغضه بقلبي وسمعي وبصري ولساني.

قال: قلتُ أبيتَ والله إلّا تثبيطاً [(١)] عن آل محمّدٍ وترثيثاً [(٢)] في إحراق المصاحف ـ أو قال: حَراق، هو أحدها، يشكّ أبوداوود ـ.

فقال سويد: والله لا أُحدّثكم إلّا شيئاً سمعته من عليّ بن أبي طالب، سمعته يقول: يا أيّها الناس، **لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلّا خيراً**

---

(١) التثبيط: التعويق والشغل عن المراد (لسان العرب ٧: ٢٦٧ مادة ثبط).

(٢) الترثيث: التضعيف في أمر الشيء (النهاية لابن الأثير ٢: ١٩٥ مادّة رَثَث).

ـ أو: **قولوا له خيراً ـ في المصاحف وإحراق المصاحف**، فوالله ما فعل الّذي فعل في المصاحف إلّاعن ملأٍ منّا جميعاً.

فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أنّ بعضهم يقول: إنّ قراءتي خيرٌ من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً.

قلنا: فما ترى؟

قال: نرى أن يُجمَع الناس على مصحفٍ واحد، فلا تكون فُرقةٌ ولا يكون اختلاف.

قلنافنِعْمَ ما رأيت.

قال: فقيل: أيُّ الناس أفصح، وأيّ الناس أقرَأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرؤهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويُملي الآخر. ففعلا، وجُمع الناس على مصحف.

قال: قال عليّ: والله لو وُلّيتُ لفعلتُ مثل الّذي فَعَل (١).

هذا هو زعمهم، في حين أنّ الموجود في كتب الإماميّة غير ذلك، ففي كتاب عاصم بن حميد الحنّاط، عن أبي بصير، قال: حدّثني عمرو بن سعيد بن هلال، قال: حدّثنا عبد الملك بن أبي ذر، قال:

لقيني أمير المؤمنين عليه السلام يوم مزّق عثمان المصاحف، فقال: ادعُ لي أباك. فجاء إليه مسرعاً، فقال: يا أبا ذر، أتى اليوم في الإسلام أمرٌ عظيم؛ مُزّق

---

(١) المصاحف للسجستاني ١: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ / ح ٧٧.

كتاب الله، ووُضع فيه الحديد ، وحقّ على الله أن يسلّط الحديد على مَن مزّق كتاب الله بالحديد [١].

بهذا فقد انتهينا من بيان بعض الأكاذيب وملابسات بعض الأقوال في جمع القرآن وغيره، فقد نقل الدكتور طيّار آلتي قولاچ قولاً لليعقوبيّ في تاريخه، ثمّ علّق عليه، فقال: قال اليعقوبي: «وروى بعضهم أنّ عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام جمع القرآن عند وفاة الرسول الأكرم صلى‌الله‌عليه‌وآله ورتّب سوره على سبع مجموعات. وعلى هذا يبدأ الترتيب الأوّل مثلاً بسورة البقرة ثم ينتهي بسورة الأعلى».

وبصرف النظر عن درجة اعتمادنا على تلك الرواية الّتي لا يُعرَف حتّى راويها، فالجدير بنا أن نذكر بأنّ الصحابة عليهم رضوان الله كانوا يجعلون لأنفسهم مجموعات خاصّة من سور وآيات القرآن الكريم في حياة الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله، ولم يكن أمامهم نصٌّ مرتَّبٌ يحتذونه في الترتيب ...

إلى أن يقول: ويكون من الطبيعيّ إذا صحّت الرواية القائلة بأنّه عمل مصحفاً لنفسه بعد وفاة النبيّ صلى‌الله‌عليه‌وآله مباشرةً أن يختلف ترتيب ذلك المصحف [٢].

والأمر المهمّ هنا أنّه وافق ـ مثل بقيّة الصحابة ـ على العمل الّذي قام به

---

(١) انظر رجال الكشي : ١٠٨ / ح ٥٠، مستدرك الوسائل ٤ : ٢٣٦ / ح ٤٥٨٤ والنص منه.

(٢) انّ قول الأستاذ هذا يخالف المصحف المنسوب للإمام عليّ والذي طبع في صنعاء بتقديم الأستاذ نفسه والذي أشار فيه إلى أنّ ترتيب المصحف العلوي لا يتخلف مع ترتيب المصحف الرائج اليوم.

كلٌّ من أبي بكر الصدّيق وعثمان بن عفّان في موضوع المصاحف، وليس هناك شكٌّ على الإطلاق في أنّ موافقته قد تمّت للعمل الّذي قام به كلا الخليفتَين [١]...

ولكنّ هناك أمراً دقيقاً في تلك الرواية، وهو أنّ الخليفة أبا بكر عندما سأل عليّاً عن سبب قعوده في البيت، كانت إجابته هي: «رأيتُ كتاب الله يُزاد فيه ...»، فإذا كانت تلك الرواية صحيحة، أفلا يمكن أن يحدث مثلاً ـ وفي تلك الظروف الّتي لا توجَد فيها نسخة رسميّة يستطيع الكلّ أن يحتذيها ـ أن يتصوّر أحدُهم أنّ حديثاً شريفاً للنبيّ ﷺ من آيات القرآن فيخلطه به؟

إذاً فليس هناك أمرٌ غير مفهوم في كون عليّ بن أبي طالب لمّا رأى هذا وأشباهه من الأمثلة، قد جعل همّه الأوّل ـ بصفة فرديّة ـ ضبطَ متن القرآن حتّى قبل جمع القرآن الكريم بين دفّتين بعد موقعة اليمامة ... وليس في هذا المصحف المنسوب إلى علي بن أبي طالب ـ كما سنوضّح فيما يلي ـ أمرٌ يفسد على الأُمّة الإسلامية وحدَتها في موضوع المصحف [٢].

أجل، إنّ الإمام أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام لا يمانع من وحدة المسلمين وتوحيد

(١) لا أدري من أين فَهم الرجل موافقة أمير المؤمنين على عمليهما.

(٢) مقدمة المصحف المنسوب إلى عليّ بن أبي طالب ـ نسخة صنعاء: ١٦٧.

المصاحف وأخذهم بأصلٍ واحد وهو أمله وأمنيّته، بل يسعى لذلك ـ وخصوصاً لو كان الأخذ عن الأصل الواحد هو الأخذ بالمكتوب بأمر رسول الله ﷺ ـ لكنّه يمانع الحرق وما يستتبعه من تكثّر وجوه القراءة عند المسلمين، وخلط القراءات المعروضة على رسول الله مع غيرها، وما استغلوه في تفسير حديث الأحرف السبعة، والقول في القرآن بالرأي، وجواز التقديم والتأخير في الآيات[١]، والنقصان والزيادة فيه، وأنه من باب هلم وتعال وأمثال ذلك، والّذي انتشر في عهد عمر بن الخطّاب، ثم من بعده، فإنّ هذه الأُمور كان يخالفها الإمام علّي عليه السلام.

لأن منهج البيّنة والشهود لا يمكن له أن يقف أمام منهج التواتر والاشتهار وإقراء الناس على مكث والذي عُرف عند المسلمين على عهد رسول الله، أو منهج التلقي والعرض الذي اشتهر بينهم.

فإنهم لو أرادوا أن يأخذوها من أفراد فكان عليهم أن يأخذوا القرآن عمن أمر رسول الله في الاخذ منه وثبت عرض قراءته ﷺ عليه، كعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي بن كعب، لأنّ الاعتماد على جميع الصحابة والأخذ بشهادة شاهدين في كل الحالات قد يمكن أن يُعارَض بشاهدين آخرين يقرآنه بشكل آخر، فالذي يقرأ القرآن طبقاً لما عرضه على رسول الله قد يختلف عن الذي سمعه بالنقل الجماعي وبذلك ستتعدد القراءات ويكون الكل صحيحاً حسب منهجهم، في حين لم يكن كذلك إلّا بتصحيح المعصوم.

---

(١) كسكرة الحق بالموت أو الموت بالحق.

نعم، إنّهم ابتدعوا هذه التعاليل [١] على لسان أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام وعلى لسان غيره، مع أنّهم كانوا قد ردّوا الروايات الدالّة على جمع الإمام علي للقرآن، فهم قالوا بكلّ ذلك من أجل أن يثبتوا للنّاس بأنّ الخلفاء الثلاثة هم ـ وحدهم ـ الّذين جمعوا القرآن، دون أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وابن مسعود ومُعاذ بن جبل وأُبيّ بن كعب.. وغيرهم ممّن عرضوا قراءتهم على رسول الله وجاءت أسماؤهم في ضمن الجامعين للقرآن على عهده صلى الله عليه وآله في مصنفات القوم.

إذن هذا القرآن الرائج اليوم هو قرآن الجميع، وقد أخذ به أتباع الإمام علي وأتباع ابن مسعود وأتباع معاذ وأتباع عثمان، فلماذا يسعون لإبعاد محبّي ابن مسعود، وأنصار معاذ، وأتباع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عنه، والقول بأنّه أُلّف على حرف زيد بن ثابت دون غيره؟!! وان ابن مسعود حكى المعوذتين وان فلاناً وضع كذا وكذا في القرآن. إنّ وراء هذه الأقوال أهدافاً سياسيةً ستقف على بعضها لاحقاً.

* * *

بهذا يمكننا أن نصطلح على الجمع المقصود في عهد رسول الله بأنّه كان جمع ترتيب الآيات والسوَر، ثمّ جواز تأليفه في مصاحف خاصة بعد إقرار ربّ العالمين لتلك السور والآيات ـ في اللقاء الثنائي بين جبرئيل الأمين والصادق الأمين ـ في شهر رمضان من كلّ عام، ـ أي بعد الإنزال الإقرائي ـ وإنّ ذلك المصحف كان مصحفاً جامعاً لما نزل على رسول الله إلى ذلك الحين لا جامعاً لما سينزل عليه صلى الله عليه وآله لاحقاً

---

(١) كالمحكيّ عن الإمام علي: لو وُلّيت لفعلت.

أيضاً(١).

فسؤالنا باقٍ ولم نقف على جوابه، وهو: لماذا لا يأخذ الخلفاء الثلاثة بمصحف رسول الله الذي كان عند الإمام علي أو بمصاحف كبار الصحابة الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله والمجمَع على صحة قراءتهم من قبله ﷺ، أمثال: مصحف ابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، و ...؟ بل نراهم يفعلون عكس ذلك تماماً عمليّاً، حيث يبدؤون بكتابة المصحف من جديدٍ وبمنهجيّة جديدة وبإشراف صغار الصحابة، بمنهج يؤول إلى التشكيك في تواتر القرآن واشتهاره عند المسلمين انّها فاجعة حقّاً.

فهل يمكننا أن نقبل بتعليلهم العليل في ذلك الجمع، وأنّهم أخذوا بالشاهدَين للتثّبت؟ ودقة في الضبط؟ وهل التثبت يأتي بهذه الطريقة أو بإعداد لجنة تضم كبار

---

(١) ولا أُنكر وجود التفسير السياقي للقرآن في مصاحف الصحابة وأهل البيت بهامش نفس المصحف أو على انفصال، فكلّ واحدٍ من هؤلاء الصحابة كان يكتب ما يحصل عليه من علم من رسول الله ﷺ في تفسير الآيات وتأويلها، وإنّ تلك العلوم موجودٌ بعضها اليوم في المجاميع الحديثّية، وهي مرويّة عن أُولئك الصحابة وأهل البيت، تراها في التفاسير المأثورة مثل (الدرّ المنثور) للسيوطيّ و(جامع البيان) للطبريّ و(البرهان في تفسير القرآن) للبحرانيّ وغيرها.

قال ابن الأثير الجزري في النشر في القراءات العشر ١: ٣٣، وعنه في الاتقان ١ : ٢٠٩ / ح ١٠٥٣: **وربّما كانوا يدخلون التفسير في القراءات إيضاحاً وبياناً، لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي قرآناً، فهم آمنون من الالتباس وربما كان بعضهم يكتبه معه.**

وقد قال الحاج خليفة في (كشف الظنون ١ : ٤٢٩): يُنسَب إلى أُبيّ بن كعب نسخةً كبيرة من التفسير، روى ذلك أبو جعفر الرازي، عن ربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، وإسناده صحيح.

الصحابة أمثال: أمير المؤمنين علياً وابن مسعود وأُبيّاً وأبي الدرداء وأبي موسى ومعاذاً وغيرهم من الذين ثبت عرض قراءتهم على رسول الله.

وما يعني التثّبت في ضبط النصّ بعد ثبوت إقراء جبرئيل [١] له صلى الله عليه وآله ـ بالنزول الاقرائي ـ وإقراره لتلك الآيات والسور بعد اللقاء الثنائي [٢] في كل عام، ثمّ تعليم رسول الله أُمّتَه [٣] القرآن إقراءاً فردياً وجماعياً، وتدوين الصحابة القرآن بأمره وبين يدَيه صلى الله عليه وآله، وهم العدول حسبما يقولون؟ وتعيين فلاناً وفلاناً لاقراء وتعليم المسلمين القرآن؟

كما يسأل الباحث: لماذا لا يأخذون بقراءة من شهد بفضله رسول الله وأنه قرأ القرآن غضّاً كما أنزل كابن مسعود، فقد روى جرير بن عبد الله بن يزيد الصهباني، عن كميل، قال:

قال عمر بن الخطاب: كنت مع رسول الله ومعه أبو بكر ومن شاء الله، فمررنا بعبد الله بن مسعود وهو يصلّي، فقال رسول الله: مَن هذا الذي يقرأ القرآن؟ فقيل له: هذا عبد الله بن أُمّ عبد. فقال: إنّ عبد الله يقرأ القرآن غضّاً كما أُنزل [٤].

فلو كان عثمان أحد جامعي الذكر الحكيم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ كما قيل ـ

---

(١) في قوله تعالى: ﴿ قْرأ﴾.

(٢) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ سورة القيامة: ١٨.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَقُرْآناً فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ سورة الإسراء: ١٠٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١: ٥٧.

فلماذا لا يأتي بما جمعه على عهد رسول الله، ويعتمده في عمله، بل نراه يعيد عمليّة الجمع تارةً أُخرى أيّام خلافته؟ بل لماذا لا يصحح ما وقع فيه لجنته من اللحن والاختلاف؟

وهل حقّاً أنّ جمع عثمان للقرآن في أيّام خلافته كان بمعنى توحيدهم على قراءةٍ واحدة؟ أو أنّه جمع الآيات والسور من الصحف، لاسيّما من مصحف حفصة ـ كما صرّحت بذلك بعض النصوص ـ؟

أو أنّه فعلِ كلا الأمرين معاً، أي أنّه جمعها من مصاحف الصحابة ومن مصحف حفصة بنت عمر؟ كما أنّه وحّدهم وجمعهم على قراءةٍ واحدة؟

بل لماذا اشترط الشيخان أخذ الآيات بشاهدَين وتركا القراءات المعروضة على النبي، مع وجود رجال قد عينهم رسول الله لهذا الغرض، فلماذا يؤخذ بالشاهدين ويترك أولئك؟ مع إيماننا وإيمانهم باشتهار القرآن عند المسلمين؟!

أيحتاج إثبات قرآنية القرآن إلى شاهدَين ونحن نرى الصحابة يتلونه آناء اللّيل وأطراف النهار، وكان لهم دويٌّ كدويِّ النحل، ويتدارسونه ويعلّمونه ويتعلّمونه ويتلونه في صلواتهم وأوقات فراغهم؟!

فما يعني ما قالوه من نقصان آيةٍ أو آيتين من القرآن، ثمّ وجودها عند فلانٍ وفلان؟ ألا يشكّك هذا الكلام في تواتر القرآن وحجّيّته؟ فمن هو وراء شيوع هكذا أفكار؟ وعلى عاتق من يقع إعطاء المبرر لأعداء الدين للتشكيك فيه؟

فلو تأمّلت أخبار جمع القرآن عند الجمهور، لرأيتها تتّفق على أنّ عثمان بن عفّان جمع مصحفه على ضوء مصحف أبي بكر وعمر والّذي كان عند حفصة، فما يعني هذا الكلام؟ ألا يخالف هذا الكلام الأقوال الأُخرى المذكورة عندهم بهذا الصدد؟

فلو كان أبو بكر وعمر قد جمعا القرآن ـ على عهدهما ـ فسيكون جمع عثمان في الزمن المتأخّر لغواً، أو يكون جمعهما أو جمعه من قبل على عهد رسول الله ﷺ كذباً.

فعثمان بن عفّان لو كان قد عرض قراءته على رسول الله وكان هو جامع الذكر الحكيم على عهد رسول الله وهو صهره وأمينه!! فهو يخالف ما قيل عن جمع الشيخين للقرآن في عهدهما، لأنّه كان عليهما أن يُقرّا ما دُوّن من قبل عثمان أو حفظه سابقاً.

نعم، إنّهم يأوّلون تلك الأخبار ويسعون للجمع بينها، فيقولون بأنّ جمع عثمان لاحقاً يختلف عن جمع أبي بكرٍ وعمر؛ لأنّ المعنيّ بجمع عثمان عندهم هو توحيدهم على مصحفٍ واحدٍ وقراءة واحدة، لا جمعه من الصحف وتدوينه للقرآن، وقد عرفت عدم صحةّ هذا القول أيضاً؛ فهم يقولون بكلا الأمرين لعثمان، وكلا توجيهيهم باطل، لأنّ الصحابة أيام رسول الله ﷺ كانت قراءتهم واحدة ـ وفق قراءة رسول الله ـ سواء المعروضة عليه أو التي كانوا يسمعونها منه ﷺ في صلاته وخطب الجمعة وأمثالها، وقد كانت صدورهم أناجيلهم، يتلونه حسبما سمعوه منه ﷺ، فلا يمكن تصور خطأ جبرئيل حينما أقرأ رسول الله أو خطأ رسول الله حينما قرأ على جبرئيل ﴿**إقرأ**﴾ كما لا يمكن تصور خطأ رسول الله حينما أقرأ أمته وخصوصاً قد كانت قراءته لهم على مكث، إذن القرآن واحد في زمن رسول الله، فلا يحتاجون إلى أن يوحّدهم أحد على قراءة واحدة، لأن رسول الله كان يقرئهم القرآن على مكث ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾، وقد عيّن ﷺ رجالاً منهم لكي يعلّمونهم القرآن، فروي عن عبادة بن الصامت:

كان رسول الله ﷺ يُشْغَل، فإذا قدم الرجل مهاجراً دفعه إلى رجل منا يعلمه القرآن، فدفع إلّي رسول الله رجلاً فكان معي في البيت وكنت

أعشيه عشاء البيت وكنت أقرئه القرآن (١).

ومن هذا: *أنه لما جاء وفد غامد إلى النبي ليسلموا أمر النبي أبي بن كعب فعلمهم قرآناً* (٢).

وقال أبي بن كعب: *كنت أختلف إلى رجل مكفوف أقرئه القرآن، فكنت إذا أقرأته دعا لي بطعام فأكلت منه، فحاك في نفسي منه شيء، فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته فقلت: يا رسول الله إني آتي فلان بن فلان فأقرئه القرآن فيدعو لي بطعام لا أكل مثله بالمدينة، فقال رسول الله ﷺ: إن كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله الذين يأكلون فكُلْ، وإن كان طعاماً يتحفك به فلا تأكل* (٣).

وعن أبي الدرداء: *إن أبي بن كعب أقرأ رجلاً من أهل اليمن سورة فرأى عنده قوساً، فقال: بعنيها، فقال: لا، بل هي لك، فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك، فقال: إن كنت تريد أن تُقَلَّدَ قوساً من نار فخذها* (٤).

وعن سهل بن سعد الانصاري، قال: *خرج علينا رسول الله ونحن نقترئ، يقرئ بعضنا بعضاً، فقال: الحمد لله كتاب الله عزوجل واحد فيه الأحمر والأسود إقرؤوا القرآن، إقرؤوا، اقرؤوا قبل أن يجيء أقوام* ***يقيمونه كما يقام القدح*** *... لا يجاوز*

---

(١) مسند الشاميين ٣ : ٢٧١ / ح ٢٢٣٧، كنز العمال ٢ : ١٤٩ / ح ٤٢٠٠.

(٢) زاد المعاد ٣ : ٦٧١، فصل في قدوم وفد غامد، الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله ٢ : ٣٦٦، فصل في وفد غامد.

(٣) فضائل القرآن لأبي عبيد : ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٤) فضائل القرآن لأبي عبيد : ٢٠٧.

تراقيهم، يتعجلون أجره ولا يتأجّلونه (١).

وعن أبي سعيد الخدري، قال: *أتى علينا رسول الله ﷺ ونحن أناس من ضَعَفَة المسلمين ورجل يقرأ علينا القرآن ويدعو لنا* (٢)، وأمثال هذه الروايات كثيرة في كتب الحديث وكلّها تؤكّد بأن لا اختلافَ بينهم في قراءة القرآن.

بلى، إنّ الشيخَين ـ وخصوصاً عمر بن الخطاب ـ قد سمحا بتعدّد القراءات في عهدهما، بل تجاوزا في ذلك حتّى قالا بجواز قراءة القرآن بأيِّ شكل كان ما لم تجعل آية رحمة آية عذاب، لأنّه بتصورهم قد جاء من باب هلم وتعال وقصدي وإليّ، وهذه الفكرة قد فتحت الباب على مصراعيه لأعداء الدين لتمويع النص القرآني وخلط الحابل بالنابل كما أنّها أثّرت على وحدة القراءة بين المسلمين، وأضاعت القرآن (كما أُنزل) بين قراءات متعددة.

ثم أضافوا إليه: بأن رسول الله هو الذي صحَّح اختلاف القراءات بين الصحابة وإن كل ما جاء في القراءات هي اختيارات إلهية شرعت من قبله ﷺ، وهذا الكلام هو الآخر باطل باعتقادي، وقد وضع لتصحيح عمل عمر بن الخطاب ومنهجه، إذ لو أردنا أن نصحح إجازة رسول الله في القراءات، فإننا نقول: إنّ رسول الله قد صحح اختلاف اللهجات لا السماح بقراءة القرآن بأي شكل كان ما لم يجعل آية رحمة آية عذاب! إنّ هذه شيء غريب.

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد : ٦٨.

(٢)حلية الاولياء ١: ٣٤٢.

ومثله الذي روي عن أبي بن كعب واختلافه مع ابن مسعود ورجل آخر في قراءة سورة أو آية ومجيئهم إلى رسول الله وتجويزه ﷺ قراءتها معاً، فإنّهم روَوا هذه الأخبار تصحيحاً لموقف عمر في فهم الأحرف السبعة، وطعناً على قراءة أبي بن كعب وابن مسعود.

إنّ دعوى توحيد الأُمّة على مصحفٍ واحد لم يكن مختصّاً بعثمان بن عفّان، فقد ادُّعي مثل ذلك لعمر بن الخطّاب، وهو يضعّف القول المشهور عندهم بأن (المصحف الإمام) هو عنوان يطلق على مصحف عثمان فقط؛ إذ إنهم سعوا أن يطلقوه على ما جمعه عمر بن الخطاب أيضاً كما سيأتي لاحقاً[1].

فسؤالنا هو: لو كان جمع القرآن بعد رسول الله لابدّ منه، فلماذا لا يجمعونه على ضوء ما تركه رسول الله ﷺ خلف فراشه والموجود عند أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، أو على ضوء مصاحف الصحابة الذين تلقّوه وعرضوه على رسول الله، أمثال: ابن مسعود ـ الذي قرأ القرآن غضاً طرياً كما أنزل ـ وأُبيّ بن كعب ـ الذي أمر الله نبيّه أن يستمع إليه كما في أخبارهم ـ، أو أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري ومعاذ، وغيرِهم ممّن عُرفوا بالتدوين والكتابة على عهده ﷺ؟! بل تراهم يجمعونه على ضوء مصحف حفصة بنت عمر على وجه الخصوص، فعلى أيّ شيٍء يدلّ هذا؟

وما هي منزلة حفصة بالنسبة إلى أولئك الصحابة؟ ولماذا لا يأتي الذهبي باسمها واسم عائشة ضمن الذين عرضوا القراءة على رسول الله ؟

(١) وقد يمكننا أن نطلقه على مصحف الإمام علي أيضاً.

والأهمّ من ذلك: لماذا تختصّ روايات جمع القرآن وتدوينه ـ في العصور الثلاثة ـ بزيد بن ثابت وابنه خارجة؟! بل ماذا يعني وجود كتَبَةٍ لرسول الله ﷺ يكتبون الوحي عنه مع اختصاص الأمر عندهم بزيد بن ثابت؟

ألا يخالف وجود الكتبة على عهد رسول الله، ومن كبار الصحابة، ما يريدون قوله في جمع القرآن لزيد؟

ألا يعني ذلك بأنّ رسول الله ﷺ كان هادفاً في عمله وليس مهملاً بكتاب ربّه، وأنّه أراد بكتابته القرآن أن يصون رسالته وأن يحصّن فكر أُمّته من بعده، وأنّه ﷺ قد سمح للصحابة عموماً بتدوين كتاب ربّه بعد أن أقرأهم القرآن على مكث كي تكون المصاحف ـ وإن كانت ناقصةً ـ دستوراً لهم وللأجيال القادمة من بعده؟

إنّ ما ادّعوه من جمع عثمان ـ أو قل الخلفاء الثلاثة ـ للمصاحف لاحقاً يخدش عمل رسول الله ﷺ في ترتيب الآيات والسوَر وسماحه بالتدوين والكتابة، ويجعله لغواً، والعياذ بالله (١).

ومن الطبيعيّ أن لا يقول بذلك مسلم يؤمن بالله ورسوله، لأنّه لا يتّفق مع إسلامه وإيمانه.

وعليه، فكتابة المصحف كانت موجودةً ومرتّبة على عهد رسول الله ﷺ، ولا يصحّ ما أشاعوه لاحقاً من أنّه ﷺ ترك تدوين كتاب ربّه لاستمرار نزول الوحي عليه.

---

(١) بل يخدش في توقيفية القرآن أيضاً.

فلو كان مكتوباً ومدوَّناً ومرتَّباً في بيت رسول الله ﷺ، فلماذا لا يكلّفون أنفسهم بالسؤال عنه؟ وأين ذهب ذلك المصحف؟ وبيد مَن وقع حتى يأخذون به.

وإذا كان القرآن مكتوباً ومدوّناً، وأنّ الجمع حقيقةً وواقعاً لا يختص بجمعه في الصدور بل هو يشمل الجمع في السطور أيضاً، فلماذا يطلبون شاهدَين على كون الآيات قد كُتبت بين يدي رسول الله ﷺ، أو تراهم يجلسون على باب المسجد مستفسرين من الصحابة عمّا حفظوه من الذكر الحكيم لكي يدوّنوه؟! (١)

وهل حقّاً كان عملهم هذا للتثّبت والاطمئنان بصحّة كلام الصحابيّ في نقله لآيات القرآن، أم كان وراءه شيء آخر؟

فلو كان الصحابيّ غير أمين وكاذباً، فما أسهل أن يأتي بشاهدٍ آخر يعينه على كذبه؟! وإن كان صادقاً ومتثبتاً فليؤخذ بنقله ومدونته.

ولو صح ما ادَّعاه ابن حجر في تفسير الشاهدَين وأنّ أحدهما الكتابة والآخر الحفظ (٢)، فيأتي سؤالنا: إذا قرأ صحابيٌّ جليل ـ كأُبيّ بن كعب أو ابن مسعود أو علي بن أبي طالب ـ آيةً ولم نرها مكتوبةً عند غيره، فهل يحقّ لنا حذفها من القرآن بدعوى عدم وجودها مكتوبةً عند صحابيٍّ آخر؟! إنّ هذا لَشيء عجيب!

إذ كيف يمكن ترك قراءة صحابي كأبي بن كعب وهم ينقلون عن أنس **أنّ رسول**

---

(١) أنظر: الدرّ المنثور ٤: ٣٣٢، مناهل العرفان ١: ١٧٦، كنز العمال ٢: ٢٤٢ / ٤٧٥٤.

(٢) قال ابن حجر في فتح الباري ٩: ١٤: وكأنّ المراد بالشاهدَين الحفظ والكتاب، أو المراد أنّهما يشهدان على أنّ ذلك المكتوب كُتب بين يدَي رسول الله ﷺ.

الله قال لأبي: إنّ الله أمرني أن أقرأ عليك ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، قال أبي: وسماني؟ قال: نعم، فبكى [١] بدعوى عدم وجودها مكتوبة عند آخر.

وهكذا العكس، فإذا وقفنا على آية مكتوبةٍ مشهورة يقرّ الجميع بقرآنيتها، لكنّ الأُمّة أجمعوا على عدم الشهادة بها عند لجنة التحكيم الّتي ألّفها عثمان، فهل يسقطها عن قرآنيّتها وحُجّيتها؟ إن ما قرروه لشيء عجيب!

بعض أُصول النهجَين في جمع القرآن

وعليه فإن هذه الإشكالية وهذا التعارض يؤكد لنا وجود منهجَين في جمع القرآن بعد رسول الله ﷺ، وأنَّ وجود أمثال هذه الأفكار من قبل مدرسة الخلافة هي التي وسّعت دائرة الاختلاف بين المسلمين، بعكس مدرسة أهل البيت التي تؤكّد دوماً على لزوم الأخذ عمن ثبتت قراءته على رسول الله وما اشتهر عند الناس، وعدم اختصاصه بواحد منهم وإن كان أميرالمؤمنين علي رئيسهم، ولنجمل لك بعض تلك الأصول المختلف فيها:

أحدهما: يقول بتواتر آيات القرآن، وأنّ العلم به كالعلم بالبلدان والحوادث والوقائع العظام، وأنّه يجري مجرى ما عُلم بالضرورة ككتاب سيبويه والمزني، فلو أدخل شخصٌ باباً في كتاب سيبويه لعُرف ومُيّز وعُلم أنّه ليس من أصل الكتاب.

والآخر: لا يرى حجّية القرآن إلّا بالبيّنة والشهود وحتى خبر الآحاد،

---

(١) صحيح البخاري ٣ : ١٣٨٥ / ح ٣٥٩٨، ٤ : ١٨٩٦ / ح ٤٦٧٦، صحيح مسلم ١ : ٥٥٠ / ح ٧٩٩، والآية في سورة البينة : ١.

واختصاص هذا الأمر بزيد بن ثابت!

وأحدهما: يقول بضرورة جمع القرآن على يد المعصوم لا غير.

والآخر: يُوكِل جمعه إلى غير المعصوم.

وأحدهما: يرى أنّ كتابته وترتيبه تمّ في عصر الرسول.

والآخر: يذهب إلى أنّ جمعه وترتيبه كان في زمن الفتنة (عهد عثمان) وهكذا...

فالمنهج الأوّل هو منهج الإمام عليّ عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام وكثير من الصحابة وهو منهج علماء الشيعة في طول العصور.

والمنهج الثاني هو منهج الخلفاء وأتباعهم، وهم الذين رجوا بعملهم هدفاً سياسيّاً لا يخفى على أهل العلم والتحقيق مغزاه، وهؤلاء هم الّذين استعانوا بزيد بن ثابت وأمثاله لأسبابٍ معلومة لتدوين القرآن!

٢ ـ الجمع بعد وفاة رسول الله مباشرة بواسطة الإمام علي عليه السلام:

اتضح ممّا سبق وجود قولَين في جمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

أحدهما: قائلٌ بأنّ الإمام علي عليه السلام هو الّذي جمع القرآن بعد رسول الله وبوصيّةٍ منه صلى الله عليه وآله.

والآخر: يدّعي بأنّ أبا بكر هو الّذي جمعه بعد رسول الله، وتحديدا بعد مقتل القرّاء في اليمامة لخوفه من ضياع القرآن بموت القراء.

وبما أنّ القول الثاني هو المشهور عند كتّاب تاريخ جمع القرآن من أهل السنة والمستشرقين، فأحببنا تقديم الكلام عن أدّلة القول الأوّل، ومن خلاله نبيّن أدلّة القول المشهور ثمّ ننقضه.

ما استدلت به الإمامية

قبل البدء في الحديث عن ذلك لابدّ من توضيح بعض الأمور الهامة:

الأولى: اشتهر عند جميع المسلمين أنّ الإمام علي بن أبي طالب قد رتب مصحفه على حسب النزول، فما يعني هذا الكلام؟ وما المراد منه؟ وهل معناه: أنّ الإمام رتب مصحفه طبقاً لنزول الآيات نجوماً يوماً بعد يوم، المكي منها ثمّ المدني.

أو أنّه رتب خصوص السور مكيا ثم مدنياً، تلك السور التي أُقرت من قبل جبرئيل الأمين والنبي الصادق الأمين في رمضان من كل عام، بمعنى: أنّه رتب

المصحف بعد إقرار ربّ العالمين لتلك السور وأنّها صارت قرآناً للمسلمين يجب أن تتلى في الصلاة، فدوّن في مصحفه أولاً فأول: سورة إقرأ، ثّم المدثر، ثم نون والقلم ثم المزمل ثم تبت ثّم التكوير ثّم سبح وهكذا إلى آخر المكي ثّم المدني[١].

وهذا التأليف من قبل الإمام يختلف عن التأليف العثماني الذي بدأ بالطوال ثّم بالمئين ثم ختم بالقصار.

كما لا يستبعد أن يكون الإمام قد اعتمد المنهجين وألّفهما معاً، بمعنى: أنّه رتب مصحفه المفسر طبقاً للنازل على رسول الله نجوماً، في حين رتب مصحفه المجرد طبقاً لما اقر من قبل جبرئيل في رمضان من كل عام، وهذا ما سنوضحه بعد قليل.

قال الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ) : وقد جمع أمير المؤمنين المنزل من أوله إلى آخره وألفه بحسب ما وجب من تأليفه، فقدم المكي على المدني والمنسوخ على الناسخ ووضع كل شيء منه في محله[٢].

وقال الشيخ البلاغي (ت ١٣٥٢ هـ): من المعلوم عند الشيعة أنّ علياً أمير المؤمنين بعد وفاة رسول الله لم يرتد برداء إلا للصلاة حتّى جمع القرآن على ترتيب نزوله وتقديم منسوخه على ناسخه[٣].

وقال السيد شرف الدين (ت ١٣٧٧ هـ) : أول شيء دونه أمير المؤمنين كتاب

---

(١) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٩ : ٣٨.

(٢) المسائل السروية : ٧٨ ـ ٨٢.

(٣) آلاء الرحمن ١ : ٥١.

الله عزّ وجل فإنّه بعد فراغه من تجهيز النبي آلى على نفسه أن لا يرتدي إلّا للصلاة أن يجمع القرآن فجمعه مرتباً على حسب النزول وأشار إلى عامه وخاصه ومطلقه ومقيده ومحكمه ومتشابهه وناسخه ومنسوخه وعزائمه ورخصه[١].

وقال السيد محمّد حسين الطباطبائي: ... قد ورد عن علي أنّه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي [٢].

فهذه النصوص تشير إلى تقديم المنسوخ على الناسخ في مصحف الإمام علي، في حين نرى في المصحف الرائج اليوم هو تقديم الناسخ على المنسوخ، والمدني على المكي، مع التأكيد على أن النسخ لو لحظ في القرآن فهو في الآيات، فلا توجد لدينا سورة في القرآن قد نسخت بكاملها، كما أنّ النسخ في الآيات هي الأخرى مختلف فيها، فقال بعضهم أنّها على الأكثر أربع وعشرون، وقال آخرون عشرة، وحصره السيد الخوئي بواحدة وهي آية النجوى.

إذن الكلام هو عن تقديم المنسوخ على الناسخ في مصحف الإمام علي، لا اشتمال المصحف على الناسخ والمنسوخ كما يريد أن يقوله بعض الأعلام، لأنّ الاشتمال ليس بمائز وفارق عما دوّنه الآخرون من الصحابة.

نعم قد يُرَدُّ كلّ هذا لو تأملت في ما قلناه في جمع رسول الله، وفي مبحث الترتيب والذي يؤكد القول الثاني، وأنّ رسول الله أشرف على جمع القرآن بنفسه، وأنّ الإمام

---

(١) المراجعات : ٤١١، المراجعة : ١١٠.

(٢) تفسير الميزان ٢ : ١٢٨، القرآن في الإسلام : ١٣٥.

دوّن ما جمعه الرسول بفارق أنّ جمعه للسور قد رتب حسب النزول مكياً ثمّ مدنياً: إقرأ ثم المدثر ثم نون والقلم ... بخلاف مصحف عثمان الذي أُلف طبقاً لطول وقصر السور.

الثانية: ما المراد من كلمة «**كما أُنزل**» الواردة في كلام رسول الله والأئمة من أهل بيته، وبتصوري أنّ ذلك لا يخرج عن أحد معنيين:

الأوّل: أن يكون بياناً للمراد الحقيقي لما أنزله الله على رسوله من دون زيادة أو نقيصة، أي قد روعي فيه الشكل الدقيق للقراءة القرآنية الصحيحة، فجاء عن جابر أنّه قال: سمعت أبا جعفر يقول: ما ادعى احد من الناس أنّه جمع القرآن كما أُنزل إلّا كذّاب وما جمعه وحفظه كما نزله الله إلّا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده[1].

فالكلام تارة عن القراءة الصحيحة للقرآن (وكما أُنزل) وأخرى عن جمع جميع القرآن بالقراءة الصحيحة، فرسول الله حينما قال عن ابن مسعود: من أراد أن يقرأ القرآن غظاً طرياً كما أُنزل فاليقرأ بقراءة ابن مسعود أراد أن يؤكد صحة قراءته (كما أُنزل)، لكن هذا لا يعني بأنّه جمع جميع القرآن كله كما أنزل في مكان واحد، كما يفهم من كلام الإمام الباقر الآنف بأنّ معرفة المقصود الواقعي لكلام الله والقراءة الصحيحة فيه لا يعلمه إلا عدل القرآن، وذلك لعطف الأئمة من آل البيت على الإمام علي، مع أنّه لم يعرف عن أحدهم بأنّ له قرآن مختصّ به، فكل ما كان عندهم هو الذي كان يقرأ به الإمام علي.

---

(١) الكافي ١ : ٢٨٦ / ح ١ باب ٣٥، شرح أُصول الكافي ٥ : ٣١٢، تفسير الصافي ١ : ٢٠.

الثاني: أن يكون معناه ـ نفس ما قلناه قبل قليل ـ في أنّ الإمام علياً قد رتب مصحفه على الترتيب الذي نزل به جبرئيل على رسول الله يوماً بعد يوم وأولاً بأول مع تفسيره وتأويله وشأن نزوله، ولو قصد هذا المعنى لاتضح مقصود الإمام الصادق عليه‌السلام بأنّه يريد من كلامه: «**لو قرئ القرآن كما أُنزل** [مرتبا مع تفسيره عن ربّ العالمين] **لألفيتنا فيه مسمين**». هذا الأمر لا غير.

وكذا يعرف من خلاله مقصود ما رواه حبة العرني عن أمير المؤمنين: **أُنظر إلى شيعتنا بمسجد الكوفة وقد ضربوا الفساطيط يعلمون الناس القرآن كما أُنزل**.

أو ما رواه المفيد في الإرشاد: **إذا قام قائم آل محمد ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن على ما أنزل الله جلّ جلاله فاصعب ما يكون على ما حفظه اليوم لأنّه يخالف فيه التأليف**[١]. وأمثال ذلك من الروايات الكثيرة التي يشيعون عنها بأنّها روايات دالة على التحريف، في حين أنّك ترى في تلك الروايات قيد التعليم لا التلاوة والقراءة، وهو أعم من القراءة، وأنّ النصوص السابقة غالبها تفسيرية وترتبط بالعلم والتعليم، فقد يكون الإمام قد عنى بكلامه بأنّ الفرد لو قرأ القرآن بالترتيب الذي نزل به الله على رسوله يوماً بيوم تعليماً مع شرحه وتفسيره لالفانا مسمين فيه، لا أنّه قرأها آية قرآنية تعبدية ضمن سورة كما يتصوّره المستشكل، ويؤيد كلامنا ما اشتهر عن رسول الله من أنّه صلى‌الله‌عليه‌وآله كان لا يتجاوز عشرة آيات حتى يعلمهم ما فيها من العلم والعمل، أي: أن الناس لو وقفوا على تفسير تلك الآيات لما اختلف فيه اثنان.

---

(١) الإرشاد ٢ : ٣٨٦.

ويضاف إليه ما جاء في بعض الأخبار عن الإمام قوله: **هذا كتاب الله وقد ألفته كما أمرني وأوصاني رسول الله كما أُنزل.**

وما رواه أبو رافع: **فألفه كما أنزله الله وكان به عالماً.**

أو ما رواه ابن الضريس: قال محمّد: فقلت له: **الفوه كما أُنزل الأول فالأول؟ قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يؤلفوا ذلك التأليف ما استطاعوا.**

كانت هذه فائدة أحببت لفت نظر القارئ إليها ولنذكر الآن الأدلة الناهضة على جمع الإمام علي للقرآن المنزل ثم نأتي بعد ذلك بجمعه للقرآن مع تفسيره وشأن نزوله.

ما يدل على الجمع الأول «المصحف المجرد»

١ـ روي عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام أنّه قال: «**إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليٍّ عليه السلام: يا عليّ، القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقراطيس، فخذوه واجمعوه، ولا تضيّعوه كما ضيّعت اليهود التوراة. فانطلق عليٌّ عليه السلام فجمعه في ثوبٍ أصفر، ثمّ ختم عليه في بيته، وقال: لا أرتدي حتّى أجمعه. فإنّه كان الرجل لَيَأتيه فيخرج إليه بغير رداء، حتّى جمعه**». قال: «**وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لو أنّ النّاس قرؤوا القرآن كما أُنزل، ما اختلف اثنان**» (١).

وهذا النصّ يُفهَم منه وجود القرآن كاملا مدونا ومكتوبا على عهد رسول الله، لكنه على شكل صحف وعلى وسائل مختلفة من وسائل الكتابة: الحرير، القرطاس

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٨ / ح ٧.

و...

كما يفهم منه وحدة القرآن عند المسلمين آنذاك وعدم صحّة تعدّد القراءات عندهم، «**لأنّ النّاس لو قرؤوا القرآن كما أُنزل ما اختلف اثنان**»، وفيه تنويهٌ إلى ضرورة الأخذ عن الذين قرأوا القرآن (كما أُنزل) وهم الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، وأمرﷺ بالأخذ عنهم في القرآن.

وكما أنّ فيه إشارة إلى إمكان تعدّد القراءات بعد رسول الله، وأنّه ﷺ كان يخاف من تلك الظاهرة على أُمّته، لتأكيده المستمر على لزوم القراءة بما أُنزل و«**إقرؤوا بما عُلّمتُم**» حسب تعبيره ﷺ، ولذلك ألزم رسول الله الإمام أمير المؤمنين عليه السلام بالإسراع في جمعه بعد وفاته مباشرةً، كي لا يضيع القرآن كما ضاع أصل التوراة عند اليهود.

وقد قال الدكتور طيّار آلتي قولاچ في مقدّمته على المصحف المنسوب إلى الإمام علّي بن أبي طالب (نسخة صنعاء)، بأنّ الإمام عليه السلام ـ بعد وفاة رسول الله ﷺ ـ «*قد كَرَّسَ فكره للوحي النازل من سوَر وآيات القرآن الكريم، في الوقت الّذي لم يكن يخطر ببال أحد جَمْعُ آيات القرآن في مصحف، فحبس نفسه في بيته حتّى يُتّم حفظَه. ولنقبل أنه لم يقم بتقوية حفظه واستظهاره للقرآن فقط، وإنّما جمع ما بين يديه من سور وآيات القرآن فجعل منها مصحفاً.*

ولكن يبدو أن اعتكافه في بيته قد فُهم على أنّه كره بيعة أبي بكر، فسأله أبو بكرٍ عن هذا الأمر، فأنكر علٌّي ذلك، ثم بايعه وعاد إلى منزله. فماذا حدث بعد ذلك؟ فإنّه لّما ظهرت الحاجة إلى إعداد أوّل نسخةٍ من المصحف الرسميّ من قِبل الخليفة، فإن كان علّي بن أبي طالب قد قام ـ عندما قعد في منزله ـ بتكوين مصحف حقّاً، فمن

المحتمل أن تكون قد تمّت الاستفادة منه أيضاً في هذا العمل. وليس هناك أيّ دليلٍ في أيدينا حول وجود اختلاف بين نسخته المفترضة وجودها وبين النسخة الرسمّية» [١].

٢ـ وعن أبي جعفر الباقر عليه‌السلام أيضاً قوله: «**ما أحدٌ من هذه الأُمّة جمع القرآن إلّا وصيّ محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله**» [٢].

وفي هذا الخبر إشارةٌ إلى تكذيب الإمام للرأي السائد والمشهور بين الناس والقائل بجمع القرآن من قبل أبي بكرٍ وعمر وعثمان، وأنه قول كاذب وباطل، لأنّ الخلفاء الثلاثة كانوا غير معصومين باعتقاد الجميع، فلو كانوا غير معصومين فمعناه أنّهم يخطؤون ويسهون، ويزيدون وينقصون، فكيف يمكن الاعتماد على قرآن معصوم جُمع بيد غير معصوم؟ فجاء الإمام الباقر ليرسم الحل وأنه:

٣ـ «**ما ادّعى أحدٌ من النّاس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده**» [٣] والذي مرّ عليك نصه قبل قليل.

٤ـ وقوله عليه‌السلام: «**ما يستطيع أحدٌ أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه**

---

(١) المصحف المنسوب إلى عليّ بن أبي طالب (نسخة صنعاء): ١٦٧.

(٢) تفسير القمّي ٢: ٤٥١، ـ عنه: بحار الأنوار ٨٩: ٤٨ / ح ٥، وفي بصائر الدرجات: ٢١٤ / ح ٥ من الباب ٦ بسنده عن الباقر عليه‌السلام قال: «**ما أجد أحداً من هذه الأُمّة مَن جمَع القرآن إلّا الأوصياء**» وعنه في بحار الأنوار ٨٩ : ٨٩ / ح ٣٠.

(٣) الكافي ١ : ٢٢٨ / ح ١ باب أنّه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الأئمّة عليهم‌السلام.

ظاهره وباطنه غير الأوصياء» (١).

وهذه النصوص تشير إلى أنّ جمع القرآن «كما أُنزل كاملاً» كان بيد وصي النبي محمّد: علي بن أبي طالب وأولاده المعصومين بعده لا غير.

وفي خبر أبي رافع: أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله قال في مرضه الّذي تُوفّي فيه لعلي: «**يا علي، هذا كتاب الله خذه إليك**». فجمَعه عليٌّ في ثوب، فمضى به إلى منزله، فلمّا قُبض النبيّ جلس عليٌّ فألّفه كما أنزله الله، وكان به عالماً (٢).

وفي (بصائر الدرجات)، أن الامام الصادق أخرج المصحف الّذي كتبه عليٌّ عليه السلام وقال: «**أخرَجه عليٌّ عليه السلام إلى النّاس حيث فرغ منه وكتبه، فقال لهم: هذا كتاب الله كما أنزل الله على محمّد، وقد جمعتُه بين اللّوحَين**» (٣).

وفي هذه الاخبار إشارة إلى أنّ الإمام جمع القرآن المنزَل تارة على انفراد وأخرى مع تفسيره، لأنّه «**كان بما أنزل الله على رسوله عالماً**» تفسيراً وتأليفاً، وأن تأليفه جاء مقروناً بأسباب نزوله، وفيم نزل؟ وقد بيّن الإمام في مصحفه الآيات المكية والمدنية، والناسخ والمنسوخ فيها، ولم يستطع أحد أن يدّعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء.

وبهذا فقد عرفت أنّ جمع القرآن من قبل الامام لم يكن خاضعاً لرأيه بل كان

---

(١) الكافي ١: ٢٢٨ / ح ٢، ليس معنى: «**جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء**» هو القرآن النازل المركّب من كلمات وحروف، وإنّما الظاهر والباطن يعود إلى المفسر.

(٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ١: ٣١٩.

(٣) بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ٣.

بتكليف من قبل رسول الله؛ لأنّ تنفيذ هذه المهمّة وإكمالها لا يتمّ إلّا بيد وصيّ محمّد ﷺ، وهو عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

وعن ابن جزي الكلبيّ، قال: **لمّا توفّي رسول الله، قعد عليّ بن أبي طالب في بيته فجمَع القرآن** (١).

إنّ الصحف الموجودة عند رسول الله كانت مكتوبةً على وسائل مختلفة، في الحرير والقرطاس والعسب والكتف، وإنّه ﷺ أراد من الإمام أن يوحّد شكلها ونظمها، وأن يجمعها ما بين اللّوحين ـ كما أُنزل من اللوح المحفوظ دفعةً واحدةً في ليلة القدر ـ، ثم يجمعها تارةً أُخرى مع تفسيرها النبويّ وما جاء في شأن نزولها، لأنّه كان بها وبشأن نزولها عالماً، وأنها متى نزلت؟ وفيم نزلت؟

وقد ذكر الأُستاذ عزّة دروزه في كتابه (القرآن المجيد) الخبر الآنف المرويَّ عن الإمام الصادق عليه السلام، ثمّ قال:

> وهذا يفيد أنّ القرآن كان يدوَّن على وسائل الكتابة المعروفة، وكان مدوَّناً كذلك في حياة النبيّ، وكان النبيّ يُعنى بحفظه في بيته (٢).

كما يؤكّد خبر وصيّة رسول الله ﷺ لعليٍّ عليه السلام ـ في أمر جمع القرآن ـ ما رواه العيّاشي في تفسيره في ذيل رواية طويلة:

قال عليّ: «**إنّ رسول الله أوصاني ـ إذا وارَيْتُهُ في حفرته ـ أن لا أخرج من**

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١ : ٤.

(٢) نصوصٌ في علوم القرآن ٣: ٤٣٦ ـ عن: كتاب دروزه.

بيتي حتّى أؤلّف كتاب الله، فإنّه في جرائد النخل وفي أكتاف الإبل...» (١).

وجاء في تفسير الآية ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ (٢):

أنّ المراد بالكتاب هنا هو أجزاء القرآن المتفرّقة الّتي كانت في دار النبيّ صلى الله عليه وآله، فورثها منه عليٌّ عليه السلام وجمعها، وورثها من عليٍّ عليه السلام الأئمّةُ عليهم السلام من بعده.

*وروى ابن شهرآشوب عن الإمامين الباقر الصادق عليهما السلام في تفسير: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾، أنّهما قالا: «**هي لنا خاصّة، وإيّانا عنى**» (٣).*

وقال الطبرسيّ: وهذا أقرب الأقوال؛ لأنّهم أحقّ النّاس بوصف الاصطفاء والاجتباء وإيراث علم الأنبياء، إذ هم المتعبّدون بحفظ القرآن (٤).

وإني نظراً لحساسيّة البحث وعدم تطرّق الأعلام لهذا الموضوع ـ وخصوصاً ارتباط مسألة جمع القرآن مع الإمامة والخلافة، بل إجحاف الأمة حقّ الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام وسلبه فضائله عليه السلام ـ،كان عليَّ أن أُفصّل بعض الشيء في موضوع

---

(١) تفسير العيّاشي ٢: ٦٦ / ح ٦٧ ـ عنه: بحار الأنوار ٢٨: ٢٢٧ / ح ١٤.

(٢) سورة فاطر: ٣٢.

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٣: ٢٧٤، وسائل الشيعة ٢٧: ٢٠٠ / ح ٣٣٥٩٠.

(٤) مجمع البيان ٨: ٢٤٥.

جمع الإمام للقرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، مستقرئاً النصوص الحديثية والتاريخية عند الفريقين فيها.

فأوردتُ أوّلاً الأخبار الموجودة في كتب الشيعة الإماميّة عن مصحف الإمام عليٍّ عليه السلام، ثمّ نقلت بعد ذلك أقوال علمائهم فيه، وبعدها ذكرت روايات الجمهور وأقوال علمائهم في تخلّف الإمام عن البيعة لأبي بكر وجلوسه في البيت لجمع القرآن، ذكرت كلَّ ذلك طبقاً للتسلسل الزمني لوفيات الأعلام ولكي أكون شموليّاً وموضوعيّاً في بحثي وأن لا أنحاز لطرفٍ دون آخر.

ولكون دراسة مصحف الإمام عليّ عليه السلام له أهمّيّةً تاريخيّة عظيمة عند المسلمين تعود جذوره وصلته برسول الله وقرابته منه صلى الله عليه وآله، ومعرفة الامام بالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابة، وعلمه بالتنزيل والتأويل، وأين نزلت الآيات؟ وفيمَ نزلت؟ وتسجيله عليه السلام كل ذلك في المصحف، من فيه صلى الله عليه وآله ليده عليه السلام فإن البحث عن كلّ هذا له قيمته التاريخية والعلمية، غير مستبعد حصول التكرار عند نقلي للنصوص، وذلك لاستشهاد المتأخر بكلام المتقدم، فهذا التكرار إن حصل فهو منهم وليس مني.

مصحف الإمام علي عليه السلام في مصادر الشيعة وكتب علمائهم:

* عن سُلَيم بن قيسٍ الهلاليّ (ت ٧٦ هـ) ـ وهو يتحدّث عن تلك الحُقبة الّتي عاشها الإمام عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله ـ: ... **لزم بيته وأقبل على القرآن يؤلّفه ويجمعه، فلم يخرج من بيته حتّى جمعه، وكان في الصحف والشِّظاظ والأَسيار والرقاع، فلمّا جمعه كلّه وكتبه بيده على تنزيله وتأويله والناسخ منه والمنسوخ**، بعث إليه أبو بكرٍ أن اخرج فبايع، فبعث إليه عليّ عليه السلام: **إنّي لَمشغول، وقد آليتُ على نفسي يميناً أن لا أرتدي رداءً إلّا للصلاة حتّى أُؤلّف القرآن وأجمعه**».

فسكتوا عنه أيّاماً، فجمعه في ثوبٍ واحدٍ وختمه، ثمّ خرج إلى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فنادى عليّ عليه السلام بأعلى صوته: «**يا أيّها النّاس، إنّي لم أزل منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مشغولاً بغسله، ثمّ بالقرآن، حتّى جمعتُه كلّه في هذا الثوب الواحد، فلم يُنزل الله تعالى على رسول الله صلى الله عليه وآله آيةً إلّا وقد جمعتها، وليست منه آية إلّا وقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وعلّمني تأويلها**».

ثمّ قال لهم عليٌّ عليه السلام: «**لئلّا تقولوا غداً: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هذَا غَافِلِينَ﴾**» (1).

ثمّ قال لهم عليّ عليه السلام: «**لئلّا تقولوا يوم القيامة أنّي لم أدْعُكُمْ إلى نُصرتي ولم أذكّركم حقّي، ولم أدعُكم إلى كتاب الله من فاتحته إلى خاتمته**».

فقال عمر: ما أغنانا بما معنا من القرآن عمّا تدعونا إليه (2).

---

(1) سورة الأعراف: ١٧٢.

(2) كتاب سُلَيم بن قيس: ١٤٧، الاحتجاج ١: ١٠٧، بحار الأنوار ٢٨: ٢٦٥، و٨٩: ٤٠.

* وفيه أيضاً على لسان طلحة: يا أبا الحسن، شيءٌ أُريد أن أسألك عنه: رأيتُكَ خرجتَ بثوبٍ مختومٍ عليه، فقلتَ: «**يا أيّها النّاس، إنّي لم أزل مشغولاً برسول الله ﷺ؛ بغسله وتكفينه ودفنه، ثمّ شُغِلتُ بكتاب الله حتّى جمعتُه، فهذا كتاب الله مجموعاً لم يسقط منه حرف**»، فلم أَرَ ذلك الكتاب الّذي كتبتَ وألّفت، ولقد رأيتُ عمر بعث إليك ـ حين استخلف ـ أن: ابعث بهإلَيّ ، فأبيتَ أن تفعل، فدعا عمر النّاس، فإذا شهد اثنان على آية قرآنٍ كتبها، وما لم يْشهد عليها غيرُ رجل واحدٍ رماها ولم يكتبها! ...

فأجابه أمير المؤمنين عليه السلام قائلاً:

«**يا طلحة، إنّ كلّ آيةٍ أنزلها الله في كتابه على محمّدٍ ﷺ عندي، بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي.**

وتأويل كلّ آيةٍ أنزلها الله على محمّد ﷺ، وكلّ حلال أو حرام، أو حدّ أو حكم، أو أيّ شيءٍ تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة، عندي مكتوبٌ بإملاء رسول الله وخطّ يدي، حتّى أرْش الخَدْش».

قال طلحة: كلّ شيءٍ؛ من صغيرٍ أو كبير، أو خاصٍّ أو عامّ، كان أو يكون إلى يوم القيامة، فهو مكتوبٌ عندك؟ قال: «**نعم...**» (١).

* وقال في خطبةٍ له عليه السلام: «**فلّما قُبض رسول الله ﷺ، مال النّاس إلى أبي بكرٍ فبايعوه، وأنا مشغولٌ برسول الله ﷺ؛ بغسله ودفنه، ثمّ شُغلت بالقرآن، فآليتُ على**

(١) كتاب سُلَيم بن قيس: ٢٠٩ ـ ٢١١، وانظر: الاحتجاج: ٢٢٢، بحار الأنـوار ٣١: ٤٢٣، و٨٩: ٤١، وتفسير الصافي ١: ٤٢.

نفسي أن لا أرتدي إلّا للصلاة حتّى أجمعه في كتاب، ففعلت» (١).

* وفيه أيضاً احتجاج ابن عبّاس على معاوية، إذ قال: يا معاوية، إنّ عمر بن الخطّاب أرسلني في إمارته إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام: إنّي أُريد أن أكتب القرآن في مصحف، فابعث إلينا ما كتبتَ من القرآن. فقال عليه السلام: **«تُضرَب والله عنقي قبل أن تصل إليه»**. فقلت: ولم؟! قال عليه السلام: **«لأنّ الله يقول: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلّا الْمُطَهَّرُونَ﴾** (٢)، **يعني لا يناله كلّه إلّا المطهّرون، إيّانا عنى، نحن الّذين أذهب الله عنّا الرجس وطهّرنا تطهيراً، وقال: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾** (٣)، **فنحن الّذين اصطفانا الله من عباده، ونحن صفوة الله، ولنا ضُربت الأمثال، وعلينا نزل الوحي»**.

قال: فغضب عمر وقال: إنّ ابن أبي طالب يحسب أنّه ليس عند أحدٍ علم غيره، فمن كان يقرأ من القرآن شيئاً فليأتنا به. فكان إذا جاء رجلٌ بقرآنٍ فقرأه ومعه آخر كتبه، وإلّا لم يكتبه.

فمن قال ـ يا معاوية ـ إنّه ضاع من القرآن شيءٌ فقد كذب، هو عند أهله مجموعٌ محفوظ (٤).

* في «بصائر الدرجات» للصفّار (ت ٢٩٠ هـ)، بإسناده عن سالم بن أبي سلمة، عن الإمام الصادق عليه السلام ... أنّه: أخرج المصحف الّذي كتبه عليٌّ عليه السلام وقال: **«أخرجه**

---

(١) كتاب سليم بن قيس: ٢١٦.

(٢) سورة الواقعة: ٧٩.

(٣) سورة فاطر: ٣٢.

(٤) كتاب سليم بن قيس الهلالي: ٣٦٩، وقريب منه في الاحتجاج ٢: ٧.

عليٌّ عليه السلام إلى النّاس حيث فرغ منه وكتبه فقال لهم: هذا كتاب الله كما أنزل الله على محمّد، وقد جمعتُه بين اللّوحين. قالوا: هو ذا عندنا مصحفٌ جامعٌ فيه القرآن، لاحاجة لنا فيه. قال: أما والله لا ترونه بعد يومكم هذا أبداً، إنّما كان عليَّ أن أُخبركم به حين جمعتُه لتقرؤوه» (١).

* وروى العيّاشي (ت ٣٢٠ هـ) في تفسيره، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام: «... **فلمّا قُبِضَ نبيُّ الله صلى الله عليه وآله كان الّذي كان؛ لما قد قُضِيَ من الاختلاف، وعمد عمر فبايع أبا بكر ولم يُدفَن رسول الله صلى الله عليه وآله بعد، فلمّا رأى ذلك عليٌّ عليه السلام ورأى الناسَ قد بايعوا أبا بكر، خشي أن يفتتن الناس، ففرغ إلى كتاب الله وأخذ يجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكرٍ إليه أن: تَعالَ فبايع، فقال عليٌّ عليه السلام: لا أخرج حتّى أجمع القرآن، فأرسل إليه مرّةً أُخرى، فقال: لا أخرج حتّى أفرغ، فأرسل إليه الثالثة ابنَ عَمٍّ له يقال له قنفذ، فقامت فاطمة بنت رسول الله عليها السلام تحول بينه وبين عليٍّ عليه السلام، فضربها»** (٢).

* وفي (تفسير فرات الكوفي) (ت ٣٢٥ هـ)، بسنده عن أبي جعفر الباقر عليه السلام في تفسير ﴿**قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ (٣)، قال: «... **ومرض يوم**

---

(١) بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ٣ باب أنّ الأئمّة عندهم جميع القرآن، بحار الأنوار ٨٩: ٨٨ / ح ٢٨، والكافي ٢: ٦٣٣ / ح ٢٣، وفيه: «**جمعتُه من اللّوحين**».

(٢) تفسير العيّاشي ٢: ٣٠٧ / ح ١٣٤، بحار الأنوار ٢٨: ٢٣١ / ح ١٦، غاية المرام: ٥ / ٣٣٧، وفيه: «**ففزع إلى كتاب الله**»، بدل: «**ففرغ**».

(٣) سورة الشورى: ٢٣.

الإثنين! وقال: يا عليّ، لا تخرج ثلاثة أيّام حتّى تؤلّف كتاب الله، كي لا يزيد فيه الشيطان شيئاً ولا ينقص منه شيئاً، فإنّك في ضِدّ سُنَّة وصيِّ سليمان عليه الصلاة والسلام. فلم يضع عليٌّ رداءَه على ظهره حتّى جمع القرآن، فلم يزد فيه الشيطان شيئاً ولم يُنقِص منه شيئاً» (١).

* وروى الكلينيّ (ت ٣٢٩ هـ) في «الكافي»، عن الإمام عليّ عليه السلام أنّه قال: «**وقد كنتُ أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله كلّ يوم دَخْلة، فيُخْلِيني فيها، أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أنّه لم يصنع ذلك بأحدٍ من النّاس غيري، فربّما كان في بيتي يأتيني رسول الله صلى الله عليه وآله أكثر ذلك في بيتي، وكنتُ إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني وأقام عنّي نساءَه، فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم تقم عنّي فاطمة ولا أحدٌ من بَنِيّ، وكنت إذا سألتُه أجابني، وإذا سَكَتُّ عنه وفَنِيَتْ مسائلي ابتدأني، فما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله آيةٌ من القرآن إلّا أقرَأَنيها وأملاها عليَّ، فكتبتُها بخطّي، وعلّمَني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصَّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيتُ آيةً من كتاب الله ولا عِلْماً أملاه عليَّ وكتبتُه منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئاً علَّمَه الله ـ من حلالٍ ولا حرام، ولا أمرٍ ولا نهيٍ كان أو يكون، ولا كتاب منزل على أحدٍ قبله من طاعةٍ أو**

(١) تفسير فرات الكوفي: ٣٩٨ / ح ٥٣٠، بحار الأنوار ٢٣: ٢٤٩ / ح ٢٣، قال المجلسي: «في ضدّ سنّة وصيّ سليمان» إشارة إلى أنّ إبليس وضع كتاب السحر تحت سرير سليمان ولبَّس الأمر على النّاس.

معصية ـ إلّا علّمنيه وحفظته، فلم أنسَ حرفاً واحداً، ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله لي أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكماً ونوراً، فقلت: يا نبيّ الله، بأبي أنت وأُمي، منذ دعوتَ الله لي بما دعوت لم أنسَ شيئاً ولم يَفُتْني شيءٌ لم أكتبه، أفتتخوّف عليّ النسيانَ فيما بعد؟ فقال: لا، لستُ أتخوّف عليك النسيان والجهل» (١).

* وفي «إثبات الوصيّة» للمسعوديّ (ت ٣٤٦ هـ)، في خبرٍ طويل: «... **إنّ أمير المؤمنين بعد أن فرغ من غسل الرسول وتحنيطه وتجهيزه ودفنه ... قال: إنّ لي بخمسةٍ من النبيّين أُسوة ... ثمّ ألّف القرآن، وخرج إلى النّاس وقد حمَلَه في إزارٍ معه وهو يَنطُّ**(٢) **من تحته، فقال لهم: هذا كتاب الله، قد ألّفتُه كما أمرني وأوصاني رسول الله، كما أُنزل. فقال له بعضهم: اتركه وامض. فقال لهم: إنّ رسول الله قال: إنّي مخلّفٌ فيكم الثقلين؛ كتابَ الله وعترتي ...»** (٣)**حتّى يردا عليّ الحوض. فإن قبلتموه فاقبلوني معه، أحكم بينكم بما فيه من أحكام الله»**. فقالوا: لا حاجة لنا فيه ولا فيك، فانصرِفْ به معك لا تفارقه ولا يفارقك. فانصرف عنهم، فأقام أمير المؤمنين عليه‌السلام ومَن معه من شيعته في منزله بما عهد إليه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله (٤).

* وفي «الخصال» للصدوق (ت ٣٨١ هـ)، بسنده عن مكحول، قال: قال أمير

---

(١) الكافي ١: ٦٤ / ح ١ الباب ٢١ فضل العلم، وشرح أُصول الكافي للمازندرانيّ ٢: ٣٠٦، الخصال: ٢٥٧.

(٢) وفي نسخة يَئِطُّ.

(٣) إثبات الوصيّة للمسعودي: ١٢٣.

(٤) إثبات الوصيّة: ١٢٣.

المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام: «لقد علم المستحفظون من أصحاب النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله أنّه ليس فيهم رجلٌ له منقبة إلّا وقد شركتُه فيها وفَضَلْتُه، ولي سبعون منقبةً لم يَشْرَكْني فيها أحدٌ منهم».. إلى أن يقول: «وأمّا الخامسة والخمسون: فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لي: سيُفتَتن فيك طوائف من اُمّتي، فيقولون: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يخلّف شيئاً، فبماذا أَوْصَى عليّاً؟ أوَ ليس كتاب ربّي أفضل الأشياء بعد الله عزّ وجلّ؟ **والّذي بعثني بالحقّ لئن لم تجمعه بإتقانٍ لم يُجمَع أبداً. فخصّني الله عزّ وجلّ بذلك من دون الصحابة**» (١).

وهذا النص يدلّ على أنّ كلّ مَن جمع القرآن من الصحابة مفتقرٌ إلى صفة الإتقان، والمقصود بالاتقان ـ عدا سلامة متنه من الزيادة والنقيصة ـ: الترتيب، والقراءة، والضَّبط، والتفسير المأخوذ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وهو مفقود عند كثير من الصحابة.

* وفي «خصائص الأئمّة» للشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ)، عن هارون بن موسى، عن أحمد بن محمّد بن عمّار، عن أبي موسى الضرير، عن الإمام الكاظم عليه السلام، عن أبيه عليه السلام قال: «**قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعليٍّ عليه السلام حين دفع إليه الوصيّة: ... إنّي لأعرف خلاف قولهم، فإذا قُبضتُ وفرغتَ من جميع ما أوصيتُك به وغيّبتَني في قبري، فالزم بيتك، واجمع القرآن على تأليفه، والفرائض والأحكام على تنزيله، ثمّ امضِ على عزائمه وعلى ما أمرتُك به، وعليك بالصبر على ما ينزل بك منهم حتّى تقدِم عليَّ** » (٢).

* وروى الطبرسيّ (ت ٥٤٨ هـ) احتجاج الإمام عليّ عليه السلام على الزنديق الّذي

---

(١) الخصال: ٥٧٢ ـ ٥٧٩ / ح ١ أبواب السبعين وما فوقه، بحار الأنوار ٣١: ٤٤٣ / ح ٢.

(٢) خصائص الأئمّة: ٧٢ ـ ٧٣ عنه: بحار الأنوار ٢٢: ٤٨٣ / ح ٣٠ .

قال له: لولا ما في القرآن من الاختلاف والتناقض لدخلتُ في دينكم ...، حيث يقول أمير المؤمنين عليه السلام في جملة جوابه: « **قال: ﴿يُرِيْدُوْنَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلامَ الله﴾ (١)، ولقد أحضرتُ الكتاب كملاً مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف ولا لام، فلمّا وقفوا على ما بيّنه الله من أسماء أهل الحقّ والباطل، وأنّ ذلك إن أُظْهِرَ نَقَضَ ما عهدوه، قالوا: لا حاجة لنا فيه، نحن مستغنون عنه بما عندنا. وكذلك قال: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (٢)**» (٣).

* وفي «المناقب» للخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ)، عن عبد خير، عن عليّ عليه السلام أنّه قال:

لمّا قُبِضَ رسول الله صلى الله عليه وآله، أقسمت ـ أو حلفت ـ أن لا أضع ردائي عن ظهري حتّى أجمع ما بين اللّوحين، فما وضعتُ ردائي عن ظهري حتّى جمعتُ القرآن» (٤).

- وفيه عن عليّ بن رباح: جمع القرآنَ على عهد رسول الله عليُّ بن أبي طالب وأُبيُّ بن كعب (٥).

- قال ابن النديم ـ بسندٍ يذكره ـ: إنّ عليّاً رأى من النّاس طَيْرَةً عند وفاة النبيّ

---

(١) سورة الفتح: ١٥.

(٢) سورة آل عمران: ١٨٧.

(٣) الاحتجاج ١: ٣٨٣ ـ عنه: بحار الأنوار ٩٠: ٩٨.

(٤) أُنظر: المناقب للخوارزمي: ٩٤ / ح ٩٣، حلية الأولياء: ١ / ٦٧.

(٥) المناقب للخوارزمي: ٩٣ / ح ٩١.

صلى الله عليه وآله، فأقسم أنّه لا يضع عن ظهره رداءه حتّى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيّامٍ (١) حتّى جمع القرآن، فهو أوّل مصحفٍ جمع فيه القرآن من قلبه (٢)، وكان المصحف عند أهل جعفر.

- قال: ورأيت أنا في زماننا عند أبي يعلى حمزة الحسني رحمه الله مصحفاً قد سقط منه أوراقٌ، بخطّ عليّ بن أبي طالب، يتوارثه بنو حسن على مرّ الزمان (٣).

- وترى مثله عند أحمد بن فارس، رواه عن السدّي، عن عبد خير، عن عليّ عليه السلام (٤).

* * *

(١) قال الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) في مجمع البحرين ١: ٣٩٩ مادّة جمع: وفي نقلٍ آخر: أنّ أمير المؤمنين جمع القرآن في المدينة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله بمدّةٍ قدرها سبعة أيّام بعد وفاته، وهو موجودٌ في كتابي (التوحيد) و(الأمالي) للصدوق أيضاً.

(٢) لا نقبل كلام ابن النديم، لأنّ الصحف كانت في بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وخلف فراشه، والإمام جمع المصحف منها لا من قلبه، وإن كان في قلب أمير المؤمنين غنىً وكفاية.

(٣) الفهرست لابن النديم: ٤١ باب الجماع للقرآن على عهد النبي.

(٤) الصاحبي: ٣٢٦.

نلخّص الروايات السابقة في نقاط:

١ ـ إنّ كتابة القرآن كانت بوصيّة من رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢ ـ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان قد عيّن مكان الصحُف المكتوبة على عهده، وأنّها كانت في بيته وخلف فراشه.

٣ ـ خوف الرسول صلى الله عليه وآله من أن تُضيّع أُمّتُه القرآنَ كما ضيّعت اليهود التوراة.

٤ ـ إنّ الإمام عليّاً عليه السلام جمع الموجود من القرآن في ثوبٍ أصفر، ثمّ ختم عليه في بيته.

٥ ـ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعليٍّ عليه السلام: «يا علي، لا تخرج ثلاثة أيّامٍ حتّى تؤلّف كتاب الله، كي لا يزيد فيه الشيطان شيئاً ولا ينقص منه شيئاً» ... فلم يزد الشيطان شيئاً ولم ينقص منه شيئاً.

٦ ـ تعهّد الإمام عليّ عليه السلام أن لا يخرج من بيته بغير رداءٍ حتّى يجمع القرآن.

٧ ـ إنّ جمع القرآن كان من سِماتِ وصيّ محمّد صلى الله عليه وآله، «وما ادّعى أحدٌ غير علي بن أبي طالب جمعَ القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب»، حسب تعبير الإمام الباقر عليه السلام.

٨ ـ لو قُرئ القرآن كما أُنزل ما اختلف اثنان. [إشارة منه إلى ضرورة الأخذ عن الذين عرضوا قراءتهم على متلقّيه عن جبرئيل الأمين ـ أعني رسول الله ـ].

٩ ـ إنّ الإمام عليه السلام أخرج الكتاب المفسَّر إلى النّاس، ولكنّهم رفضوه.

١٠ ـ إنّ الإمام عليه السلام أخبرهم بأنّه جمع القرآن مع تفسيره وتأويله، كي يقرؤوه ويقفوا على حقائقه، لكنّهم أبوا الأخذ به.

١١ ـ خشية الإمام عليه السلام من أن يفتتن النّاس في عهد أبي بكر.

١٢ ـ أبو بكر كرّر إرسال موفده إلى الإمام عليه السلام لأخذ البيعة منه والإمام عليه السلام

يمتنع، وفي المرّة الأخيرة هجم قنفذ على بيت الإمام عليه السلام فحالت الزهراء عليها السلام بينه وبين الإمام عليه السلام.

١٣ ـ إنّ الإمام عليه السلام جمع المصحف الشريف وكتبه على تنزيله وتأويله وناسخه ومنسوخه و...

١٤ ـ إنّ الإمام عليه السلام قدّم مصحفه مع ما فيه من تفسير للخلفاء، كي لا يقولوا غداً **﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هذَا غَافِلِينَ﴾** (١).

١٥ ـ إنّ الإمام عليه السلام وضّح خصائص مصحفه لطلحة، وأنّه يحتوي على مجموعتين:

أُولاهما: فيها كلّ آيةٍ أنزلها الله في كتابه على محمّد صلى الله عليه وآله، فهي مكتوبة عنده بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يده.

والثانية: فيها تأويل كلّ آيةٍ أنزلها الله على محمّد صلى الله عليه وآله وكلّ حلالٍ وحرام، فهي أيضاً مكتوبة عنده بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يده، حتّى أَرش الخدش(٢).

كما أنّ هذا الكلام جاء عن الإمام في رواية الكافي أيضاً:

١ ـ فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا أقرأنيها وأملاها عليَّ **فكتبتها بخطي،**

٢ـ وعلّمني تأويلها وتفسيرها وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها

---

(١) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٢) كتاب سليم: ٢٠٩ ـ ٢١١، وانظر الاحتجاج: ٢٢٢.

وخاصها وعامها وكتبته منذ دعا الله لي بما دعى[(١)].

وعليه فالإمام قد جمع في مصحفه المفسر جميع ما جاء عن رسول الله في معنى الآيات والأحكام حتّى أرش الخدش، لأنّ ما من شيء إلا ويوجد حكمه في الكتاب العزيز، ومن هذه الكلية أراد أن يقول لطلحة بأنّ مصحفه المفسر هو الجامع لجميع الأحكام حتّى أرش الخدش.

١٦ ـ إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله كان يخلو بالإمام عليّ كلّ يوم ويخبره بما نزل عليه من آية، فكان صلى الله عليه وآله يمليها عليه ويُقرِؤها إيّاه، وكان الإمام عليه السلام يكتبها بخطّه.

١٧ ـ إنّ الإمام عليه السلام استدلّ حين تقديمه مصحفه ـ الّذي فيه التفسير والتأويل للخلفاء ـ بحديث الثقلين، فقال: «فإن قبلتموه فاقبلوني معه، أحكم بينكم بما فيه من أحكام الله»، قالوا: لا حاجة لنا فيه.

١٨ ـ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أوصى عليّاً عليه السلام بقوله: «فالزم بيتك، واجمع القرآن على تأليفه، والفرائضَ والأحكام على تنزيله ...، وعليك بالصبر على ما ينزل بك منهم حتّى تقدم عَلَيّ ».

ولا شكّ في أنّ القرآن ينتقل بعد النبيّ الحجّة إلى الحجّة التي تأتي بعده، وهو الإمام.

١٩ ـ في خبر (الاحتجاج): «لقد أحضرتُ الكتاب كُمُلاً مشتملاً على التأويل والتنزيل ... لم يسقط منه حرف (ألف) ولا (لام)». وفي خبر (تفسير فرات الكوفي):

---

(١) الكافي ١ : ٦٤ / ح ١ الباب ٢١.

«فلم يزد فيه الشيطان شيئاً، ولم ينقص منه شيئاً».

وفي هذين النصَّين الأخيرين دلالةٌ على عدم تحريف القرآن عند الشيعة، وذلك لقوله (لقد أحضرت الكتاب كملا ... لم يسقط حرف (ألف) ولا (لام)) وقوله (فلم يزد فيه الشيطان ولم ينقص منه) وهذا هو مذهبهم قديماً وحديثاً بخلاف ما ينسبه إليهم أعدائهم، وستقف في الصفحات اللاحقة على كلام أعلامهم، أمثال: الشيخ الصدوق (ت ٣٨١ هـ)، والشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ)، والسيّد المرتضى (ت ٤٣٦ هـ)، والشيخ الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، والشيخ الطبرسيّ (ت ٥٤٨ هـ)، والعلّامة الحلّي، وابنه الحسن بن يوسف (ت ٧٢٦ هـ)، والمحقّق الأردبيلي (ت ٩٩٣ هـ)، وغيرهم.. وكلها تؤكّد على أنّ القرآن المنزَل لم تنقص منه كلمةٌ أو آية أو سورة، ولو حصل حذفٌ أو زيادة فهو في تأويله وتفسيره [١]. فسيأتي كلام الشيخ المفيد في أوائل المقالات بطوله وكذا كلام غيره لكنّي أكتفي هنا بنقل كلام السيد الخوئي:

إنّ وجود الزيادات في مصحف علي عليه السلام وإن كان صحيحاً، إلّا أنّ هذه الزيادات ليست من القرآن، ومما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله بتبليغه إلى الأمة، فإنّ الالتزام بزيادة مصحفه بهذا النوع من الزيادة قول بلا دليل، مضافاً إلى أنّه باطل قطعاً. ويدلّ على بطلانه جميع ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم التحريف في القرآن[٢].

* * *

(١) هذا ما أثبته السيد الخوئي في مبحث صيانة القرآن من التحريف من كتابه (البيان) فراجع.

(٢) البيان في تفسير القرآن: ٢٢٥.

هذه هي بعض النصوص الحديثّية عند الشيعة الإمامية، قد ذكرناها من مصادرها الأُم، ومن تمام الفائدة أن ندعمها بأقوال علماء المذهب الشيعيّ الإماميّ، نأتي بها لأهمّيتها التاريخيّة والعقائديّة القصوى، ومن خلالها قد نرد بعض الشبهات المطروحة على المذهب من هذه الزاوية، ونثبت بأنّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام المُفسَّر هو أوّل كتابٍ قد دُوّن في الإسلام، لكنه ومع الاسف قد لاقى الإهمال والإجحاف من قبل الآخرين، وبذلك يكون إثبات وجود مصحفٍ للإمام أو نفيه هي القاعدة الأساسيّة الّتي تبتني عليها أمثال هكذا دراسات تحليلية.

فلو كان هناك مصحف للإمام بعد رسول الله ـ وقد كان ـ وقد جُمع بين الدفّتين طبقاً لترتيب رسول الله، فلماذا يُنسَب (المصحف الإمام) لعثمان ولزيد بن ثابت، ولا يُنسَب لعليّ بن أبي طالب أو لرسول الله الّذي أمر عليّاً بجمعه وتأليفه، بل نقول صراحة: لماذا لا يكون (المصحف الامام) هو مصحف الامام علي الذي رتبه رسول الله أو مصحف رسول الله نفسه.

أقوال علماء الشيعة في مصحف الإمام عليّ عليه السلام:

- قال الفضل بن شاذان (ت ٢٦٠ هـ) في مقام الاحتجاج على العامّة ما لفظه:

ثمّ رويتم بعد ذلك كلّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله عهد إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام أن يؤلّف القرآن، فألّفه وكتبه، ورويتم أنّ إبطاء عليٍّ على أبي بكر البيعةَ [على ما] زعمتم لتأليف القرآن، فأين ذهب ما ألّفه عليّ بن أبي طالب عليه السلام حتّى صرتم تجمعونه من

أفواه الرجال، ومن صحفٍ زعمتم كانت عند حفصة بنت عمر بن الخطّاب؟! (١)

– وقال الصدوق (ت ٣٨١ هـ) في (الاعتقادات): اعتقادنا أنّ القرآن الّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد ﷺ هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك ...

ومَن نسب إلينا أنّا نقول أنّه أكثر من ذلك، فهو كاذب.

إلى أن يقول: كما كان أمير المؤمنين عليه السلام جمعه، فلمّا جاءهم به قال: «**هذا كتاب ربّكم كما أُنزل على نبيّكم، لم يُزَدْ فيه حرف ولم يُنقَص منه حرف**» (٢)، فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الّذي عندك. فانصرف وهو يقول: ﴿ **فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ** ﴾ (٣).

وروى رحمه الله أيضاً في (التوحيد) و(الأمالي) خطبةً لأمير المؤمنين عليه السلام، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبةٍ خطبها بعد موت النبيّ ﷺ بسبعة أيّام، وذلك حين فرغ من جمع القرآن (٤).

– وقال الشيخ المفيد (ت ٤١٣ هـ): لا شكّ أنّ الّذي بين الدفّتين من القرآن

(١) الإيضاح: ٢٢٢.

(٢) قد يكون في هذا النص إشارة إلى بطلان مقولة الحروف أو القراءات السبعة التي استغلت كثيراً.

(٣) الاعتقادات للصدوق: ٨٣ ـ ٨٦ باب الاعتقاد في مبلغ القرآن، والحديث تجده في بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ٣، والكافي ٢: ٦٣٣ / ح ٢٣، والآية من سورة آل عمران: ١٨٧.

(٤) التوحيد: ٧٣ / ح ٢٧، الأمالي: ٣٩٩ / ح ٥١٥ وفيه: بتسعة أيّام، وقد أشار الطريحيّ في مجمع البحرين ١: ٣٩٩ إلى مفاد هذه الرواية في مادّة (جَمَع)، وانظر: الكافي ٨: ١٨ / ح ٤.

جميعه كلام الله تعالى وتنزيله، وليس فيه شيءٌ من كلام البشر ...

إلى أن يقول: وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزَل من أوّله إلى آخره، آلفه بحسب ما وجب من تأليفه ... [١].

وقال أيضاً في كتاب (أوائل المقالات): وقد قال جماعةٌ من أهل الإمامة: إنّه لم يُنقَصْ من كلمةٍ ولا من آيةٍ ولا من سُوَرِه، ولكن حُذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله [٢]، وذلك كان ثابتاً منزلاً

---

(١) المسائل السرويّة: ٧٨ ـ ٧٩ المسألة التاسعة: صيانة القرآن من التحريف.

(٢) ولكي نرد دعوى وجود نقيصة في القرآن وحذف آيات الولاية منه نأتي بما قاله السيد الخميني في أنوار الهداية في التعليق على الكفاية: وبالجملة : لو كان الامر كما ذكره هذا [إشارة إلى كلام نعمة الله الجزائري والمحدث النوري] وأشباهه من كون الكتاب الالهيّ مشحوناً بذكر أهل البيت وفضلهم وذكر أميرالمؤمنين وإثبات وصايته وإمامته، فلِمَ لم يحتجّ بواحد من تلك الايات النازلة والبراهين القاطعة من الكتاب الالهي أميرالمؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وسلمان وأبوذر والمقداد وعمار وسائر الأصحاب الذين لا يزالون يحتجون على خلافته، ولِمَ تشبّث سلام الله عليه بالأحاديث النبوية والقرآن بين أظهرهم؟ ولو كان القرآن مشحونا باسم أميرالمؤمنين وأولاده المعصومين وفضائلهم وإثبات خلافتهم فبأيّ وجه خاف النبي في حجّة الوداع آخر سنين عمره الشريف وأخيرة نزول الوحي الالهي عن تبليغ آية واحدة مربوطة بالتبليغ، حتّى ورد: ﴿**وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ**﴾ ولِمَ احتاج النبي الى دواة وقلم حين موته، للتصريح باسم علي عليه السلام؟ فهل رأى أن لكلامه أثراً فوق أثر الوحي الالهي؟ (صيانة القرآن من التحريف: ٧٧ نقلا عن خط تعليقة السيد الخميني على كفاية الاصول).

نعم هناك آيات نزل بها جبرئيل على رسول الله مبيناً بأن تفسيرها ومعناها هو علي بن أبي طالب ⇦

وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الّذي هو القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى: ﴿ وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾ [1]، فسمّى تأويلَ القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف. وعندي أنّ هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كِلمٍ من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل.

قال: وأمّا الزيادة فيه فمقطوع على فسادها من وجه ويجوز صحتها من وجه، فالوجه الذي أقطع على فساده أن يمكن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه على حد يلتبس به عند أحد من الفصحاء، وأما الوجه المجوز فهو أن يزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف والحرفان وما أشبه ذلك مما لا يبلغ حد الإعجاز، ويكون ملتبساً عند أكثر الفصحاء بكتم القرآن غير انّه لابد متى وقع ذلك من أن يدل الله عليه

وأولاده المعصومين، أو أنّ تفسيرها شيء آخر وقد كان من منهج الصحابة أن يدوّنوا ما سمعوه من رسول الله في تفسير الآية وشأن النزول على هامش المصحف، في حين أنّ عمر كان ينهى عن هذا العمل لأُمورٍ سياسيّة قد وضحناها في كتابنا (منع تدوين الحديث) بلى إنّ أميرالمؤمنين كان لا يحبذ جعل تلك التفاسير في سياق الآيات متناً، بل فصل عليه السلام بين ما أراده الله في ترتيب مصحفه المنزل وبين المصحف المفسّر الذي كان عنده، نعم إنّ بعض الصحابة كان يجعل تفسير كل آية عندها وهذا ما كان لا يرتضيه عمر، فعن عامر الشعبي قال: كتب رجلٌ مصحفاً وكتب عند كلّ آيةٍ تفسيرها، فدعا به عمر فقرضه بالمقراضين. مصنّف ابن أبي شيبة ٦: ١٣٦ / ح ٣٠١٠٦ ـ عنه: كنز العمال ٢: ١٣٧ / ح ٤١٠٥.

(١) سورة طه: ١١٤.

ويوضح لعباده عن الحق فيه، ولست أقطع على كون ذلك بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه.

قال: ومعي بذلك حديث عن الصادق جعفر بن محمّد عليه السلام (١).

وقال ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨ هـ) في (مناقب آل أبي طالب) حكايةً عن قول الآخرين: ... ضَمَّنَ الله محمّداً أن يجمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليُّ بن أبي طالب. قال ابن عبّاس: فجمع الله القرآنَ في قلب عليٍّ، وجَمَعه عليٌّ بعد موت رسول الله بستّة أشهر...

وحدّثني أبو العلاء العطّار [الحسن بن أحمد الهمدانيّ] والموفّق خطيب خوارزم في كتابَيهما، بالإسناد عن عليّ بن رباح: أنّ النبيّ أمر عليّاً بتأليف القرآن، فألّفه وكتبه.

[وعن] جبلة بن سحيم، عن أبيه، عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «**لو ثُنِيَت لي الوسادة وعُرِفَ لي حقّي، لأخرجتُ مصحفاً كتبتُه وأملاه عليَّ رسولُ الله**».

ورويتم أيضاً أنّه إنّما أبطأ عليٌّ عليه السلام عن بيعة أبي بكرٍ لتأليف القرآن ... (٢).

وقال أيضاً في مقدّمة كتاب (معالم العلماء) في فهرست كتب الشيعة: بل الصحيح أنّ أوّل مَن صنّف فيه أمير المؤمنين عليه السلام؛ جمع كتاب الله جلّ جلاله (٣).

- وقال السيّد ابن طاووس (ت ٦٦٢ هـ) في (سعد السعود) نقلاً عن كتاب

---

(١) أوائل المقالات: ٨١ القول في تأليف القرآن وما ذُكر من الزيادة فيه والنقصان.

(٢) مناقب آل أبي طالب ١: ٣٢٠ باب درجات أمير المؤمنين عليه السلام.

(٣) معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة: ٣٨.

محمّد بن منصور المقرئ: إنّ القرآن جمَعه على عهد أبي بكر زيدُ بن ثابت، وخالفه في ذلك أُبيّ وعبدُ الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة، ثمّ أعاد عثمان جمْعَ المصحف برأي مولانا عليّ بن أبي طالب (١)، وأخذ عثمان مصحف أُبيّ وعبد الله بن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة فغسلها غسلاً، وكتب عثمان مصحفاً لنفسه، ومصحفاً لأهل المدينة، ومصحفاً لأهل مكّة، ومصحفاً لأهل الكوفة، ومصحفاً لأهل البصرة، ومصحفاً لأهل الشام (٢).

كما أنّه رحمه الله نقل كلام الرهني الذي لفظه: قلت: ولم يدع أبو حاتم ـ مع ما قاله وهجاؤه الكوفة وأهلها ـ ذِكرَ تأليف عليّ بن أبي طالب القرآن، وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله عهِدَ إليه عند وفاته أن لا يرتدي بُرْدَه إلّا لجمعة حتّى يجمع القرآن، فجمعه. ثمّ حكى عن الشعبيّ على إثر ما ذكره أنّه قال: كان أعلم النّاس بما بين اللّوحين عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام (٣).

- وقال العلّامة الحلّي (ت ٧٢٦ هـ) في (كشف اليقين) ـ وهو في مقام بيان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ـ: وإنّه عليه السلام اشتغل بجمع القرآن بعد موت النبيّ صلى الله عليه وآله قَبل

---

(١) قد يكون حذيفة سرّب مصحف الإمام إلى عثمان بعد أن رأى عدم قناعة الصحابة بمصحف زيد.

(٢) سعد السعود: ٢٧٨.

(٣) سعد السعود: ٢٢٧ و٢٢٨. وهذا الكلام الحق من الشعبيّ يناقض ما نُسب إليه من أنّ عليّاً دخل حفرته ولم يحفظ القرآن والتناقض سجية عندهم لأنّهم في مقام الدفاع عن الباطل وحاشا لله أن لا يفضحهم.

كلّ أحد. روى أبو المؤيّد [يعني أخطب خوارزم الموفّق بن أحمد الحنفي]، بإسناده إلى عليٍّ عليه السلام، قال: «**لمّا قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله، أقسمتُ أن لا أضع ردائي عن ظهري حتّى أجمع ما بين اللّوحَين، فما وضعتُ ردائي عن ظهري حتّى جمعتُ القرآن** ...»(١).

وقال أيضاً في (تذكرة الفقهاء): «يجب أن يُقرأ بالمتواتر من القراءات، وهي السبعة ... ويجب أن يُقرأ بالمتواتر من الآيات، **وهو ما تضمّنه مصحف عليّ** عليه السلام، **لأنّ أكثر الصحابة اتّفقوا عليه، وحرق عثمانُ ما عداه**(٢).

* * *

بهذا فقد عرفتَ أنّ أخبار جمع الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام للمصحف موجودةٌ في غالب الكتب الحديثيّة والفقهيّة والكلاميّة والتفسيريّة الشيعيّة، وهي مسلَّمةٌ عندهم، وكذا هي موجودة عند الفريق الآخر، ولكن في بعضها أنّ الإمام عليه السلام قد جمعه في **ثلاثة أيّام**، وفي أُخرى **سبعة** أو تسعة **أيّام**، وفي ثالثة **ستّة أشهر**، وبما أنّ الفارق كبيرٌ بين أن يكون جمعه في ثلاثة أيّامٍ أو سبعةٍ أيّام وبين أن يكون في ستّة أشهر، فكان علينا السعي للجمع بين تلك الأقوال، وخصوصاً من خلال استفادتنا من كلام الامام عليه السلام لطلحة وما جاء في الكافي عنه عليه السلام بأن له نسختين من المصحف، إحداهما مجرّدة وفيها، **كل آية أنزلها الله في كتابه على محمد**، والأُخرى فيها نص القرآن

---

(١) كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين: ٦٥.

(٢) أُنظر: تذكرة الفقهاء ٣: ١٤١ / المسألة ٢٢٧ مبحث الوضوء.

مع تفسيره وتأويله لقوله: **وتأويل كل آية أنزلها على محمد** [١].

إذن فأخبار مصحف أمير المؤمنين عليه السلام مستفيضة إن لم نقل بتواترها في كتب الشيعة، وهي كذلك موجودة في كتب الجمهور ويمكن استفادة التواتر منها أيضاً، ونحن ناتي بتلك الأخبار على ما هي عليه حتّى لا يُتّهَمونا بالتفرّد والخروج عمّا أجمع عليه المسلمون، وإليك تلك الأخبار:

---

(١) مرّ عليك قول الإمام والذي جاء في كتاب سليم والاحتجاج:

١ ـ يا طلحة، إنّ كلّ آيةٍ أنزلها الله في كتابه على محمّد **عندي بإملاء رسول الله وخطّ يدي**.

٢ ـ وتأويل كلّ آية أنزلها الله على محمّد ... **مكتوبٌ عندي بإملاء رسول الله وخطّ يدي**.

وجاء في الكافي عنه عليه السلام:

١ ـ فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا اقرأنيها وأملاها عليّ، **فكتبتها بخطّي**.

٢ ـ وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله **ولا علماً أملاه علي وكتبته منذ دعا الله لي بما دعا**.

أخبار مصحف الإمام عليّ عليه السلام في كتب الجمهور:

إنّ أخبار مصحف الإمام علي مرويّة في كتب الجمهور عن بعض الصحابة والتابعين أو تابعي التابعين،في القرون الاُولى، وقد رواها أصحاب المعاجم ومشايخ الرواة بأسانيد حسنة ومعتبرة، وإليك ما بعد القرنين الأول والثاني:

القرن الثالث الهجري:

* روى الصنعانيّ (ت ٢١١ هـ)، بسنده عن عكرمة قال: لمّا بويع لأبي بكر، تخلّف عليٌّ في بيته، فلقيه عمر، فقال: تخلّفتَ عن بيعة أبي بكر؟ فقال: إنّي آليت بيمينٍ حين قُبض رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا أرتدي برداءٍ إلّا إلى الصلاة المكتوبة حتّى أجمع القرآن، فإنّي خشيتُ أن يتفلَّت القرآن. ثمّ خرج فبايعه (١).

* وروى ابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في (الطبقات الكبرى)، عن إسماعيل بن إبراهيم، عن أيّوب وابن عون، عن محمّد [بن سيرين] قال: نُبِّئتُ أنّ عليّاً أبطأ عن بيعة أبي بكر، فلقيه أبو بكر فقال: أكرِهتَ إمارتي؟ فقال: لا، ولكنّني آليتُ بيمينٍ أن لا أرتدي بردائي إلّا إلى الصلاة حتّى أجمع القرآن. قال: فزعموا أنّه كتبه على تنزيله. قال محمّد: فلو اُصيب ذلك الكتاب كان فيه علم. قال ابن عون: فسألتُ عكرمة عن ذلك الكتاب، فلم يعرفه (٢).

---

(١) المصنّف لعبد الرزّاق ٥: ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥ باب بيعة أبي بكر، شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٣٧ / ح ٢٤ وفيه: فإنّي خشيتُ أن ينقلب القرآن.

(٢) الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨.

* وروى ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في (مصنّفه)، قال: حدّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا ابن عون، عن محمّد قال: لمّا استخلف أبو بكر قعد عليٌّ في بيته، فقيل لأبي بكر، فأرسَلَ إليه: أكرِهتَ خلافتي؟ قال: لا، لم أكره خلافتك، ولكن كان القرآن يُزاد فيه، فلمّا قُبض رسول الله ﷺ جعلتُ عليَّ أن لا أرتدي إلّا إلى الصلاة حتّى أجمعه للنّاس. فقال أبو بكر: نِعمَ ما رأيت [١].

* وفي (شواهد التنزيل) عن ابن سيرين أنّ رجلاً قال لأبي بكر: إنّ عليّاً قد كرهك، فأرسِلْ إليه. فقال: أكرهتَني؟ فقال: والله ما كرهتك، غير أنّ رسول الله ﷺ قُبِضَ ولم يُجمَع القرآن، فكرهتُ أن يُزاد فيه، فآليتُ بيمينٍ أن لا أخرج إلّا إلى الصلاة حتّى أجمعه. فقال: نِعمَ ما رأيت [٢].

* وذكر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ) في (أنساب الأشراف) ما نصّه: المدائنيّ، عن مسلمة ابن محارب، عن سليمان التيميّ، وعن ابن عون: أنّ أبا بكر أرسل إلى عليٍّ يريد البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقّته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا ابن الخطّاب، أتراك محرّقاًعليَّ بابي؟ قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك. وجاء عليٌّ فبايع، وقال: كنتُ عزمتُ أن لا أخرج من منزلي حتّى أجمع القرآن [٣].

فرجال هذا الخبر ثقات على شرط الشيخَين، سوى مسلمة، وثّقه ابن حبّان

---

(١) المصنّف لابن أبي شيبة ٦: ١٤٨ / ح ٣٠٢٣٠.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٣٦/ ح ٢٢.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨ / ح ١١٨٤ أمر السقيفة وبيعة أبي بكر.

وترجم له البخاري وأبو حاتم دون طعن.

* وفيه أيضاً: حدّثنا سلمة بن الصقر وروح بن عبد المؤمن، قالا: حدّثنا عبد الوهاب الثقفي، أنبأنا أيّوب، عن ابن سيرين، قال: قال أبو بكر لعليٍّ عليه السلام: أكَرِهتَ إمارتي؟ قال: لا، ولكنّي حلفتُ أن لا أرتدي بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله بردٍاء حتّى أجمع القرآن كما أُنزل (١).

* وقال اليعقوبي (ت ٢٩٢ هـ) في (تاريخه): وروى بعضهم أنّ عليّ بن أبي طالب كان جمعه لمّا قُبض رسول الله وأتى به يحمله على جمل، فقال: هذا القرآن قد جمعتُه. وكان قد جزّأه سبعة أجزاء، فالجزء الأوّل البقرة ... (٢).

* وروى ابن الضريس (ت ٢٩٤ هـ) في (فضائل القرآن): أخبرنا أحمد، حدّثنا أبو عليّ بشر بن موسى، حدّثنا هوذة بن خليفة، حدّثنا عوف، عن محمّد بن سيرين، عن عكرمة ـ فيما أحسب ـ قال: لمّا كان بعد بيعة أبي بكر، قعد عليّ بن أبي طالب في بيته، فقيل لأبي بكر: قد كره بيعتَك. فأرسل إليه، فقال: أكِرهتَ بيعتي؟ فقال: لا والله. قال: ما أقعدَك عنّي؟ قال: رأيتُ كتاب الله يُزاد فيه، فحدّثتُ نفسي أن لا ألبس ردائي إلّا لصلاةٍ حتّى أجمعه. فقال له أبو بكر فإنّك نِعْمَ ما رأيت.

قال محمّد [بن سيرين]: فقلتُ له (٣): ألّفوه كما أُنزل، الأوّل فالأوّل؟ قال: لو

---

(١) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٩ / ح ١١٨٧ أمر السقيفة وبيعة أبي بكر.

(٢) تاريخ اليعقوبيّ ٢: ١٣٥.

(٣) أي: لعكرمة.

اجتمعت الإنسُ والجنّ على أن يؤلّفوه ذلك التأليف [١] ما استطاعوا. قال محمّد: أراه صادقاً [٢].

القرن الرابع الهجري:

* وفي كتاب (المصاحف) للسجستاني (ت ٣١٦ هـ)، بسنده عن ابن سيرين أنّه قال: لمّا توفّي النبيّ ﷺ، أقسم عليٌّ أن لا يرتدي برداءٍ إلّا لجمعةٍ حتّى يجمع القرآن في مصحف، ففعل، فأرسل إليه أبو بكر بعد أيّام: أكَرِهتَ إمارتي يا أبا الحسن؟ قال: لا والله، إلّا أنّي أقسمتُ أن لا أرتدي برداءٍ إلّالجُمعة. فبايعه ثمّ رجع [٣].

* وروى الجوهريّ (ت ٣٢٣ هـ) في كتاب (السقيفة وفدك)، عن يعقوب، عن رجاله، قال: لمّا بويع أبو بكر تخلّف عليٌّ فلم يبايع، فقيل لأبي بكر: إنّه كره إمارتك. فبعث إليه وقال: أكرِهتَ إمارتي؟ قال: لا، ولكنّ القرآنَ خشيتُ أن يُزاد فيه، فحلفتُ أن لا أرتدي رداءً حتّى أجمعه، اللّهمّ إلّا إلى صلاة الجمعة [٤].

* وفي كتاب (الأوائل) لأبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ): أبو أحمد، ثنا الصولي، ثنا الغلّابي، ثنا أحمد بن عيسى، ثني عمّي الحسين (ذي الدّمعة) ابن زيد، عن جعفر بن محمّد، عن أبيه، عن جدّه قال: لمّا قُبِضَ رسول الله ﷺ تشاغل عليٌّ عليه السلام بدفنه، فبايع النّاس أبا بكر، فجلس عليٌّ عليه السلام يجمع القرآن، وكتبه في الخزف وأكتاف

---

(١) يعني إستحالة تأليفهم القرآن كما أنزل.

(٢) فضائل القرآن لمحمّد بن أيّوب بن الضريس: ٣٦/ ح ٢٢.

(٣) المصاحف للسجستاني ١: ١٦٩ / ح ٣١.

(٤) السقيفة وفدك: ٦٦، وانظر: شرح نهج البلاغة ٦: ٤٠.

الإبل وفي الرِّقّ (١).

القرن الخامس الهجري:

* وفي (حلية الأولياء) لأبي نعيم (ت ٤٣٠ هـ): حدّثنا سعد بن محمّد الصيرفي، حدّثنا محمّد بن عثمان بن أبي شيبة، حدّثنا إبراهيم بن محمّد بن ميمون، حدّثنا الحكم بن ظهير، عن السدّي، عن عبد خير، عن عليٍّ، قال: «لمّا قُبض رسول الله ﷺ، أقسمتُ ـ أو حلفت ـ أن لا أضع ردائي عن ظهري حتّى أجمع ما بين اللّوحين(٢)، فما وضعتُ ردائي عن ظهري حتّى جمعتُ القرآن» (٣).

* وروى المستغفري (ت ٤٣٢ هـ) في (فضائل القرآن)، بإسناده عن كثير بن أفلح، قال: اختلف الناس في القراءة في إمارة عثمان ... فلمّا قُبض رسول الله ﷺ لزم عليّ بن أبي طالب بيته، فقيل لأبي بكر: إنّ عليّاً كره إمارتك. فأرسل إليه أبو بكر فقال له: تكره إمارتي؟ فقال: لا، ولكن كان النبيّ ﷺ حيّاً والوحي ينزل والقرآن يُزاد فيه، فلمّا قُبض النبيّ ﷺ جعلتُ على نفسي أن لا أرتدي بردائي حتّى أجمعه للناس. فقال أبو بكر: أحسنت. قال محمّد: فطلبتُ ما أَلَّف، فأعياني ولم أقدر عليه، **ولو أصبتُه كان فيه علمٌ كثير** (٤).

* قال ابن عبد البرّ (ت ٤٦٣ هـ) في (الاستذكار): وجَمْعُ عليّ بن أبي طالب

---

(١) الأوائل لأبي هلال: ١٠٣ / ح ٧٠.

(٢) هذه إشارة إلى انّ ما بين اللوحين من جمع علي عليه السلام لا من غيره .

(٣) حلية الأولياء ١: ٦٧ ترجمة الإمام عليّ.

(٤) فضائل القرآن للمستغفري ١: ٣٥٨ / ح ٤٢٠.

للقرآن أيضاً عند موت النبيّ ﷺ وولاية أبي بكر، فإنّما كلّ ذلك على حسب الحروف السبعة [١] لا كجمع عثمان على حرفٍ واحد (حرف زيد بن ثابت)، وهو الّذي بأيدي النّاس بين لوحَي المصحف اليوم [٢].

* وفي (شواهد التنزيل) للحسكاني (من أعلام القرن الخامس)، بسنده عن السدّي، عن عبد خير، عن عليٍّ عليه السلام أنّه: رأى من النّاس طَيْرَةً [٣] عند وفاة رسول الله ﷺ، فأقسم أن لا يضع على ظهره رداءً حتّى يجمع القرآن، فجلس في بيته حتّى جمع القرآن، فهو أوّل مصحفٍ جُمع فيه القرآن، جمعَه من قلبه، وكان عند آل جعفر [٤].

* وفي خبرٍ آخر عن السدّي، عن عبد خير، عن يمان قال: لمّا قُبض النبيّ ﷺ، أقسم عليٌّ ـ أو حلف ـ أن لا يضع رداءه على ظهره حتّى يجمع القرآن بين اللّوحَين، فلم يضع رداءَه على ظهره حتّى جمع القرآن [٥].

* وروى الحسكاني في (شواهد التنزيل) أيضاً، بإسناده عن محمّد بن سيرين أنّه قال: لمّا مات النبيّ ﷺ جلس عليٌّ في بيته فلم يخرج، فقيل لأبي بكر: إنّ عليّاً لا يخرج

---

(١) هذا ما تخيّله ابن عبد البر، والصحيح أنه عليه السلام جمعه ورتّبه وبيّن ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه وشأن النزول، وليس على الحروف السبعة بالمعنى الذي يتخيّلونه.

(٢) الاستذكار ٢: ٤٨٥.

(٣) لاحظ أنّ الطيرة هي غصب الخلافة، وهي أحد الثقلين، فأراد أمير المؤمنين أن يحفظ الثقل الثاني وهو القرآن.

(٤) شواهد التنزيل ١: ٣٦ / ح ٢٣، الصاحبي لابن فارس: ٣٢٦.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٣٧ / ح ٢٥، وانظر: المناقب للخوارزمي: ٩٤ / ح ٩٣.

من البيت كأنّه كره إمارتك. فأرسل إليه فقال: أكرهتَ إمارتي؟ فقال: ما كرهتُ إمارتك، ولكنّي أرى القرآن يُزاد فيه، فحلفتُ أن لا أرتدي برداءٍ إلّا للجمعة حتّى أجمعه. قال ابن سيرين: فنُبّئتُ أنّه كتب المنسوخ وكتب الناسخ في أثره (١).

القرن السادس الهجري:

* وقال محمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في مقام التعليق على جمْع الخلفاء للقرآن: كيف لم يطلبوا جمعَ عليٍّ بن أبي طالب؟! أوَ ما كان أكتبَ من زيد بن ثابت؟ أو ما كان أعربَ من سعيد بن العاص؟! أو ما كان أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من الجماعة؟! بل تركوا بأجمعهم جمعَه، واتّخذوه مهجوراً، ونبذوه ظهريّاً، وجعلوه نسياً منسيّاً، وهو عليه السلام لمّا فرغ من تجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، آلى أن لا يرتدي بُرداً إلّا لجمعةٍ حتّى يجمع القرآن؛ إذ كان مأموراً بذلك أمراً جزماً، فجمَعه كما أُنزل من غير تحريفٍ وتبديل، وزيادةٍ ونقصان، وقد كان أشار النبيّ صلى الله عليه وآله إلى مواضع الترتيب والوضع، والتقديم والتأخير. قال أبو حاتم: إنّه وضع كلّ آيةٍ إلى جنب ما يشبهها.

ويُروى عن محمّد بن سيرين أنّه كان كثيراً ما يتمنّاه، ويقول: لو صادفنا ذلك التأليف لصادفنا فيه علماً كثيراً.

وقد قيل: إنّه كان في مصحفه المتن والحواشي، وما يعترض من الكلامين

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٣٨/ ح ٢٧.

المقصودين كان يكتبه على العرض والحواشي [١].

* وفي (تاريخ دمشق) لابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، عن ابن سيرين قال: لما توفي النبي ﷺ أقسم علي ألا يرتدي برداء إلا لجمعة حتى يجمع القرآن في مصحف ففعل[٢].

القرنان السابع والثامن الهجريّان:

* وفي (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ)، قال أبو بكر [الجوهري]: وقد رُوي في روايةٍ أُخرى أنّ سعد بن أبي وقّاص كان معهم في بيت فاطمة عليها السلام والمقداد بن الأسود أيضاً، وأنّهم اجتمعوا على أن يبايعوا عليّاً عليه السلام، فأتاهم عمر ليحرق عليهم البيت، فخرج إليه الزبير بالسيف، وخرجت فاطمة عليها السلام تبكي وتصيح، فنهنهت من النّاس، وقالوا: ليس عندنا معصية ولا خلاف في خيرٍ اجتمع عليه النّاس، وإنّما اجتمعنا لنؤلّف القرآن في مصحفٍ واحد. ثمّ بايعوا أبا بكر، فاستمرّ الأمر واطمأنّ الناس [٣].

* وقال محمّد بن جزي الكلبي (ت ٧٤١ هـ) في (التسهيل لعلوم التنزيل): كان القرآن على عهد رسول الله ﷺ متفرّقاً في الصحُف وفي صدور الرجال، فلمّا توفّي رسول الله ﷺ قعد عليّ بن أبي طالب عليه السلام في بيته فجمعه على ترتيب نزوله [٤]، ولو

---

(١) مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار ١: ١٢٠ ـ ١٢١.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٣٩٨.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٧.

(٤) لاحظ أنّ ترتيب قرآن علي المفسَّر ليس كترتيب قرآننا المتلو.

وُجد مصحفه لكان فيه علمٌ كبير، ولكنّه لم يوجَد (١).

وقال محمّد بن سيرين: لمّا توفي رسول الله أبطأ عليٌّ عن بيعة أبي بكر، فلقيه أبوبكر فقال: أكرهت إمارتي؟ فقال علي: لا ولكن آليت لا أرتدي بردائي إلّا إلى الصلاة حتّى أجمع القرآن. فزعموا أنّه كُتب على تنزيله فقال محمد: ولو أصبت ذلك الكتاب لكان فيه العلم (٢).

وقال سعيد بن المُسَيَّب: لم يكن أحدٌ من الصحابة يقول: (سلوني)، إلّا عليّ (٣).

وقال الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في (تاريخ الإسلام) ـ ضمن عدّه رواياتٍ في فضائل الإمام عليّ عليه السلام ـ: ومنها: عن سليمان الأحمسي، عن أبيه قال: قال عليّ: «والله ما نزلت آيةٌ إلّا وقد علمتُ فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى مَن نزلت، وإنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً ناطقاً» (٤).

هذه مجموعةٌ من النصوص جئتك بها ـ كما هي ـ وفق تسلسل وفيات من نقلوها وإن كانت بعضها مكررة، وهي تُنبِؤك عن اتّفاق الفريقَين على وجود هذا المصحف لعليّ بن أبي طالب عليه السلام، بل ترى أن تكثّرها وتعدّدها عند الآخر هو أكثر مما عند الشيعة الامامية.

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: ١: ٤.

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر ٣: ٩٧٤، وانظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٤١.

(٣) تاريخ الإسلام ٣: ٦٣٨.

(٤) تاريخ الإسلام ٣: ٦٣٧، وذكره أيضاً ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨، والبلاذريّ في أنساب الأشراف ٢: ٣٥١.

فالصنعاني (ت ٢١١ هـ) وابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) وابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) والبلاذري (ت ٢٧٩ هـ) واليعقوبي (ت ٢٩٢ هـ) وابن الضريس (ت ٢٩٤ هـ) والسجستاني (ت ٣١٦ هـ) والجوهري (ت ٣٢٣ هـ) وأبو هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ) وغيرهم من أهل السنة والجماعة رووها تزامنا مع رواية الصفار (ت ٢٩٠ هـ) والعياشي (ت ٣٢٠ هـ) وفرات (ت ٣٢٤ هـ) والكليني (ت ٣٢٩ هـ) والمسعودي (ت ٣٤٦ هـ) والصدوق (ت ٣٨١ هـ) وغيرهم من محدّثي الشيعة، وهذا يؤكد اتفاق الفريقين على حقيقة وجود هذا المصحف لعلي بن أبي طالب في القرون الأُولى من تاريخ الاسلام، وقد استمر الإقرار بها حتى العصور اللاحقة، مع عدم إنكارنا وجود بعض دعوات التشكيك في وجودها من قبل الجمهور والتي سعت هذه الدراسة أن تردها.

وعليه فإن الروايات والأقوال التي مرت وإن كنّا لا نقبل بكلّ ما فيها، لكنّها متّفقة على بيان أمرٍ واحد، وهو أنّ أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام كان أوّل مَن جمع القرآن بين الدفّتين، وذلك ما يحدو بنا إلى التشكيك بما قيل عن جمع أبي بكر وعمر للقرآن بعد مقتل القُرّاء باليمامة ونواياهما في ذلك، وترحم الإمام على ابن أبي قحافة لكونه أول من جمع القرآن! كما وقفت بأنّ الإمام الباقر قد عرض بالقائلين بجمع الشيخين.

كما يلاحَظ في تلك الروايات سكوت أبي بكر ـ أيّام خلافته ـ عن جمع الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام للمصحف ـ مع تأويله وتفسيره ـ، بل قوله للإمام عليه السلام: «**نعْمِ ما رأيت**»، وفي آخر: «**أحسنت**»، وهو يؤكد علم أبي بكر بوجود هذا المصحف عند الإمام عليٍّ وكتابتهِ قَبل خلافة أبي بكر، وأنّه عليه السلام أراد في عهد أبي بكر أن ينظِّم الموجود عنده ويوحّد شكله؛ لأنّ جمع القرآن كاملاً مع تفسيره وتأويله لا يأتي بين

عشيّة وضحاها، بل يؤكد أنه عليه السلام كان قد بدَأ في كتابة القرآن وجمعه مع تفسيره وتأويله منذ عصر الرسول صلى الله عليه وآله.

كما أنّ النصوص التي مرّت عليك في تدوين الإمام علي عليه السلام للمصحف ـ عند الفريقَين ـ تخطِّىء أو تضعِّف ما حُكي عن ابن أبي قحافة من أنّه كلّف زيداً بجمع القرآن؛ لأنّه لو كان قد كلّفه بهذا الأمر لما قَبلَ عذر الإمام عليه السلام وتعليلَه في التخلّف عن البيعة والجلوس في البيت، ولقال له: لا أقبل تعليلك، لأنّي كلّفتُ زيد بن ثابت بهذه المهمّة فعليك الانصياع لأمر زيد.

نعم، قد يقال بأنّه كلّف زيداً بعد الأشهر الستّة الّتي جلس فيها الإمام عليه السلام في بيته لجمع القرآن، أي أنّه كلّفه بهذا الأمر بعد أن ردّ أبو بكر مصحف الإمام علّي عليه السلام المفسر؛ لاشتماله على فضائح القوم من لسان رسول الله صلى الله عليه وآله في تفسير الآيات، إذ في خبر (الاحتجاج): **فلمّا فتحه أبو بكر، خرج في أوّل صفحةٍ فتحها فضائح القوم**...[1].

فلو قلنا بهذا الاحتمال، فهو يصحّح ما جاء في المصادر الشيعيّة من أنّ الخليفة أراد بجمعه شيئاً آخر غير ما علّلوه في سبب جمعه[2]، وإنّ ما جاء في المصادر الشيعيّة هو منقصة لأبي بكر لا مدحٌ له، لقول الراوي في تلك الأخبار:

ثمّ أحضروا زيد بن ثابت ـ وكان قارئاً للقرآن ـ فقال له عمر: إنّ عليّاً جاء بالقرآن، وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلّف

---

(١) الاحتجاج ١: ٢٢٧ برواية ابي ذر الغفاري.

(٢) وهو ضياع القرآن بمقتل القرّاء يوم اليمامة.

القرآن ونُسقِط منه ما كان فيه فضيحةٌ وهتك للمهاجرين والأنصار.

فأجابه زيد إلى ذلك ... (١).

فإن جملة (**نؤلّف القرآن ونُسقِط منه**) يدل على شيء خطير سنوضحه لاحقا.

* * *

بعد كلّ هذا، علينا تلخيص ما جاء في كتب الجمهور في نقاط:

١ ـ ثبوت تخلُّف الإمام عليّ عليه‌السلام عن بيعة أبي بكر واشتغاله بجمع القرآن.

٢ ـ إنّ النّاس قالوا لأبي بكر: إنّ عليّاً كره مبايعتك، أو إنّ أبا بكر قال لعليّ: كرهتَ خلافتي؟ فأجاب الإمام عليه‌السلام على ما في بعض الأخبار: «**خشيتُ أن ينفلت القرآن**»، وفي آخر: «**خشيت أن يُزاد فيه**»، وفي ثالث: «**رأيت كتاب الله يُزاد فيه**»، أو: «**كرهت أن يُزاد فيه**»، وفي رابع: « بأنّ النبيّ كان حيّاً والوحي ينزل عليه والقرآن يُزاد فيه، فلمّا قُبض ...» وفي كلّ هذه النصوص إشارة إلى تخوف الرسول والأمير من الزيادة والنقصان في القرآن، وأنّ جملة (خشيت) هي احترازية ووقائية لا واقعية، وذلك لكي لا يؤلف الآخرون القرآن ويزيدوا أو يسقطوا منه شيئاً. إذ وقفت سابقاً على أمنية عمر ـ في خلافته ـ في الزيادة في القرآن، أو جعله الآيات الثلاث سورة لولا خوفه من الناس.

فالزيادة والنقصان في القرآن لم يتحقق في الخارج (**وقد جمع القرآن كما أنزل النبي محمد لم يُزَدْ فيه حرف ولم ينقص منه حرف**) وحسب تعبير الامام (**لم يسقط حرف ألف**

---

(١) الاحتجاج ١: ٢٢٨.

ولا لام) منه وأنّ الإمام فعل ذلك **(لكي لا يزيد فيه الشيطان شيئاً ولا ينقص منه شيئاً)** حسب تعبير الإمام الباقر كما في تفسير فرات، ونحوه قول ابن عباس لمعاوية: **فمن قال أنه ضاع من القرآن شيء فقد كذب، هو عند أهله مجموع محفوظ.**

٣ ـ رضي أبوبكر بفعل الإمام لقوله: (فإنّك نعِم ما رأيت)، وفي آخر: (لقد أحسنت).

٤ ـ إنّ الإمام عليه السلام أقسم أن لا يرتدي برداءٍ حتّى يجمع القرآن كما أُنزل. قال ابن سيرين: نُبِّئتُ بأنّه كتب المنسوخ وكتب الناسخ. وفي نصٍّ آخر عنه: (فزعموا أنّه كتبه على تنزيله). وقال أيضاً: (طلبتُ ما أُلّف، فأعياني). وفي كلام الجزي: **فجمعَه على ترتيب نزوله، ولو وُجد مصحفه لكان فيه علمٌ كثير**، ولكنّه لم يوجَد.

٥ ـ إنّ الإمام عليّاً عليه السلام حمل مصحفه (الّذي فيه تفسير القرآن وتأويله وشأن نزوله) إلى القوم على جمل، ثمّ قال: «هذا القرآن [1] قد جمعتُه».

٦ ـ في كلام ابن عبد البرّ: أنّ الإمام عليه السلام جمع القرآن ـ عند موت النبيّ صلى الله عليه وآله وولاية أبي بكر ـ على حسب الأحرف السبعة، لا كجمع عثمان على حرفٍ واحد (حرف زيد بن ثابت)، لكنّ هذا يناقض ما اختاره القاضي أبو بكر: من أنّ عثمان أثبت الأحرف السبعة، وأنّ هذه الأحرف تختلف معانيها تارةً وألفاظها أُخرى، وليست

(١) قد اتضح لك سابقاً ـ من خلال كلام الشيخ المفيد ـ بأنّ التفسير والتأويل يطلق عليه قرآن أيضاً.

متضادّة ولا متنافية(١).

٧ ـ أن الإمام عليه السلام ـ على ما في رواية الذهبي ـ قال: «والله ما نزلت آيةٌ إلّا وقد علمتُ فيما نزلت وأين نزلت وعلى مَن نزلت» وهو يؤكد أعلميته عليه السلام في أمر القرآن.

وقال سعيد بن المسيّب: لم يكن أحدٌ من الصحابة يقول: سلوني، إلّا عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

النتيجة:

إذن، فمسألة جمع القرآن ترتبط بشكلٍ أساسي بالإمام عليّ عليه السلام في المصادر الأساسيّة عند الفريقين، وإن تغافل عن بيانها كتّاب تاريخ القرآن في بحوثهم.

وأمّا ارتباطها بسائر الجامعين للقرآن فتأتي في المرتبة الثانية، لأنّك قد عرفت بأنّ القرآن معصومٌ ﴿ **لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ** ﴾ (٢) وهو ﴿ **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾ (٣)، وكتاب كهذا يجب أن يُجمَع من قبل المعصوم، وهذه حقيقة يعرفها كل من له أدنة بصيرة وعلم بالشريعة والصحابة ليسوا بمعصومين باعتراف الجميع وليس عندهم علم جميع القرآن.

وإنّ ادّعاء أنّ جميعه عند جميعهم يؤكّد عدم وجود جميعه عند أحدهم، ومن ادّعى

---

(١) البرهان ١: ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) سورة فصلت: ٤٢.

(٣) سورة البقرة: ٢.

بأنه جمع جميعه فهو كذّاب، وخصوصاً أن يكون قد جمعه كما أُنزل وقد أشار الامام الباقر إلى ذلك بقوله: «**وما ادّعى أحدٌ من النّاس** (١) **أنّه جمع القرآن كلَّه كما أُنزل إلّا كذّاب**».

وقد خالف ابن مسعود وغيرُهُ من الصحابة جمع زيد بن ثابت للقرآن، وهو يشير إلى عدم تماميّة جمع زيد أو خطأه في بعض المفردات، هذا من جهة.

ومن جهة أُخرى: لم يرد دليلٌ من العقل أو الشرع على وجوب اتّباع مصحف صحابيٍّ بعينه، إذ لا دليل على أن زيداً أو غيره كان عنده جميع القرآن كما أُنزِل، وحتى الذين قلنا بأنهم تلقّوا القراءة على رسول الله مثل: أبي بن كعب أو عبدالله بن مسعود أو معاذ، فليس في تلك النصوص دلالة على وجود مصحف كامل عند أحدهم ـ بل انّ من أراد أن يقرأ القرآن كما أُنزل فاليقرأه بقراءة ابن أم عبد وأمثال ذلك ـ غير الإمام علي الذي نسخته هي نسخة رسول الله وهو وصيه والكاتب لعلومه.

هذا وإنّ سياسة الأخذ من جميع الصحابة واعتبارهم بمرتبة واحدة ـ سواء الذي ضبطه بالعرض مباشرة على رسول الله، أو الذي سمعه عن طريق النقل الجماعي ـ يعرض القرآن للخطأ والاشتباه، لا محالة وبذلك يحتمل أن يكون ذلك الصحابيّ ممّن قدّم ما أخّره الله أو أخّر ما قدّمه، لهذا نرى الخلفاء الثلاثة قد اعتمدوا الشاهدَين ـ عند تدوينهم المصحف ـ لكي يتلافوا بزعمهم هذه المشكلة، أي أنّهم اعتمدوا البيّنة في جمعهم للقرآن لا التواتر والتلقي والعرض علماً بأنّ الأصول الثلاثة الأخيرة هي

---

(١) أي غير علي كما في صدر الحديث.

اصول يعترف بها الجميع غير الأولى المشكوك في حجيتها.

في حين أنّ إثبات القرآن لا يحتاج إلى الشهود، لأنه مقروءٌ عند المسلمين في صلواتهم، وأنّهم كانوا يعرفونه بآياته وسوره، وقد كان رسول الله قد أقرأهم القرآن على مكث وكان لا يتجاوز عشر آيات حتّى يعلمهم ما فيها من العلم والعمل، ـ كما قال تعالى: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ [1] ـ، وعلّمهم بكيفية قراءته، لقوله: «اقرؤوا بما عُلّمتُم»، فلا يمكن لأحدٍ أن يزيد أو يَنقُص منه، لكنّهم أرادوا بعملهم هذا استغلال عدم وجود نسخةٍ كاملةٍ صحيحةٍ عند أحدٍ من أتباعهم من الصحابة، لطرح البديل الذي يريدونه.

إنّ منهجم الخاطئ هذا يُفهِمُ بأنّ القرآن كان مهجوراً عند المسلمين بحيث يطلب شاهدين لتصحيحه، ولا يخفى عليك بأن شهادة رجلين قد تعارض بشاهدين آخرين، ومن هنا تأتي التعددية في القراءة، ويأتي بعدها تصحيح عمر لها من خلال الأحرف السبعة، ومن خلال ذلك تنفذ فكرة التحريف إلى هيكل القرآن تحت ضابطة الاختيار بين القراءات والأحرف إنّها مأساة واقعاً.

لكنّ ذلك كلّه لم يؤثّر في القرآن والحمد لله، لأنّ رسول الله ﷺ كان قد جمع الآيات النازلة عليه إلى ذلك الحين في صحف ثمّ ضبط نصها في اللقاء الثنائي بينه وبين جبرئيل، وإليه جاءت الإشارة بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ**

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٦.

قُرْآنَهُ﴾ (١)، وقد كانت تلك الصحف المكتوبة بأنامل كتّاب الوحي موجودةً عنده وخلف فراشه ـ حسبما عرفتَ ـ، وقد أوصى الإمام علياً عليه السلام أن يوحّد شكلها وأن يجمعها بين الدفّتين. وسبحانه صرّح في كتابه بأن جمع القرآن هو من مهامه **﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾**، وليس من مهام ووظائف أبي بكر وعمر وعثمان غير وصيه علي لأنّ جملة **﴿إِنَّ عَلَيْنَا﴾** تشمل من يرتبط بالله كجبريل الأمين ورسول الله وعلي بن أبي طالب كل بحسبه.

ولمّا تُوفّي رسول الله صلى الله عليه وآله، أسرع الإمام عليه السلام للعمل بوصيّة النبيّ صلى الله عليه وآله، خوفاً من أن يُزاد في القرآن، فأقسم أن لا يرتدي برداءٍ إلّا للجمعة حتّى يجمعه، فجمع القرآن المنزَل في مصحفٍ مرّة، ثمّ جمعه مرّةً أُخرى بعدها مع تفسيره وتأويله وشأن نزوله، في مجموعةٍ أُخرى هي علميّة تاريخيّة.

إلّا أنّ مدرسة الخلافة كانت لا تريد أن تقرَّ بهذا الشرف لأمير المؤمنين عليه السلام، لذا سعت إلى التشكيك في وجود مدوّنات خلف فراش رسول الله صلى الله عليه وآله، بل شكّكت في وجود مصحف للإمام علي عليه السلام، بعد تشكيكها في أصل كون الامام وصيَّ رسول الله وخليفته من بعده.

ولنقرب الفكرة بشكل آخر: إنّ إدعاء جمع الخلفاء في العصور المتأخرة يؤدّي بالأُمّة إلى أمرٍ خطير، وهو وجود علمٍ إجماليٍّ بعدم جمع رسول الله صلى الله عليه وآله للقرآن على

---

(١) سورة القيامة: ١٧ و١٨.

عهده (١)، فالقائلون بهذا الكلام يكونون قد ضربوا الدين في صميمه؛ لأنّه لو ثبت ما قالوه لأمكن ادّعاء وقوع التحريف في الكتاب العزيز؛ لأنّ العقل لا يُمكنه أن يُثبتِ بأنّ المجموع من قبل الخلفاء هو جمعٌ لجميع القرآن، بل يمكن أن يكون قد سقط منه شيءٌ أو اُضيف إليه شيءٌ آخَر ـ وهو المستفاد من النصوص الكثيرة الموجودة في مدرسة الخلافة ـ وذلك لعدم تصدّر المعصوم(٢) لجمعه وتدوينه وترتيبه له بل إنّ جمعَه قد حصل بعد وفاته ﷺ، وفي أيّام الفتنة وظهور البدع، ومن قبل غير المعصوم.

فمن الطبيعيّ أن يُفتَح هذا الادعاء باب الشكّ بهكذا جمعٍ للقرآن ولا يُطمئنّ إليه، لاحتمال الزيادة والنقصان والخطأ والسهو والنسيان فيه، إذ العقل والشرع يمنعان من اتّباع غير العلم. فيكون القرآن في معرض التشكيك، وتعدّد الوجوه، وغياب وضياع وَجهُه المنزل من الله تعالى.

ونحن لا نقبل بأطروحتهم وبما قالوه ونرى أنّ في ذلك مساساً بالدين، مؤكّدين على أنّ القرآن الموجود بأيدينا اليوم هو نفسه الّذي نزل على النبيّ محمّد ﷺ في الإنزال الدفعي، وأنّه ذلك القرآن الّذي أشرف على ترتيبه وتدوينه جبريل الأمين والصادق الأمين، وأنّه ﷺ هو الّذي كان يُقرِئ به الناس بسوَره وآياته في عهده، ثمّ من بعده، بلا زيادةٍ ولا نقصان لقوله: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ (٣)،

---

(١) أي أنّ تشكيكهم في عدم وجود مصحف للإمام علي ـ مع إقرارهم بوجود جميعه عند جميعهم ـ يدعو إلى القول بعدم جمع رسول الله للقرآن بنفسه. واختصاصه بما كتبه نساخ الوحي عنده.

(٢) أعني رسول الله ﷺ أو وصيّه.

(٣) سورة الإسراء: ١٠٦.

ومعناه: أنّ أُطروحة جمع الخلفاء لهذا القرآن هي أُطروحة خاطئة تسيء إلى الدين القويم بقصد أو بدون قصد، إذ أنّ التواتر بقرآنيّة هذا القرآن واشتهاره بين المسلمين [١] هو الّذي يصحّح قرآنيّته، لأنّه قد انتقل من متلقيه ﷺ مباشرة إلى أُمّته بطريقين: **العرض الشفهي**، وعلى رأس هذا النوع مشافهة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، **والانتقال الجماعي**، هذا كله مضافاً إلى أنّ التواتر الذي يقولون به في علم الدراية والحديث يتحقق بخمسة أو عشرة أو اثني عشر[٢] وهو متحقق فيما نحن فيه في القراءة، وهذا غير ما اعتبروه من شهادة الاثنين ـ في طريقة جمع الخلفاء للقرآن ـ، فإنّا لا نقبل أُطروحتهم ونُخطّؤها، لأنّها أقرب إلى التعريض للتحريف من القول بحجّية القرآن.

وقفة مع صاحب (معجم القراءات القرآنية):

قدمنا ما فيه الكفاية عن سندنا إلى هذا القرآن وحجيته، كما تكلّمنا عن ارتباط جمع القرآن بالإمام علي، لكن علينا الآن الوقوف على آراء بعض المعاصرين في ما قلناه وهل أنّهم يوافقوننا الرأي أم لا، وكذا هل تصحّ التهم الموجهة في التحريف إلى هذا الطرف أو ذاك ومنهم وراء طرح أمثال هذه الإشكاليات وكيف بنا في حلّها، ولنبدأ بذكر كلام الدكتورين أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم في مقدّمة كتابهما (**معجم**

---

(١) ﴿**فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ**﴾ سورة القيامة: ٨.

(٢) انظر غاية الوصول شرح لبّ الأصول، للشيخ زكريا الانصاري: ٩٥ ـ ٩٦.

القراءات القرآنية) معلقين عليه؛ إذ قالا:

« وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا يدلّ على أنّ عليًا كانت فكرة جمع المصحف مستقرّة في ذهنه قبل أن يجمع أبو بكر مصحفه.

ولمصحف عليّ قيمة تاريخية، إلى جانب أنّ عليًا كان من القرّاء، فقراءته يمثّلهامصحفه.

وقيمته التاريخية ترجع إلى أنّ قراءات أربعة قرّاء من القرّاء السبعة تنتهي إلى قراءة عليّ كرّم الله وجهه، أمّا هؤلاء القرّاء الأربعة فهم:

١ ـ أبو عمرو بن العلاء ...

٢ ـ عاصم بن أبي النَّجُوْد ...

٣ ـ حمزة الزّيات ...

٤ ـ الكسائي ...

ثمّ أضافا قائلَيْن: وممّا يجب أن نَلْفِت النظر إليه أنّ مصحف (عليّ) كرّم الله وجهه لا يختلف عن مصحف عثمان المصحف الإمام، اللهمّ إلّا في القراءة الّتي يحتملها رسم المصحف العثماني، فإنّ عليًا كرّم الله وجهه كتب مصحفه على حسب القراءة الّتي سمعها من الرسول ﷺ وقد كُتِبَ مصحف أبي بكر على مرأى ومسمع منه، فلو كان هناك خلاف في ترتيب أو تباين في زيادة أو نقص لما سكت عليّ، ولأظهر رأيه في وضوح؛ لأنّه لا يليق برجل مثله وهو من هو في الإسلام أن يسكت عن شيء لا يرتضيه في المصحف الّذي هو دستور الأمّة، وعماد العقيدة.

إنّ قراءة عليّ في مصحفه لا تخرج عن الرسم العثماني...» (١).

ثمّ أشار الاُستاذان إلى بعض القراءات الشاذّة عن الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه‌السلام فقالا: *«... **في ضوء هذه القراءات السابقة المنسوبة إلى الإمام عليّ كرّم‌الله وجهه تقرّر ما يلي:***

١ ـ ليس مصحف عليّ ـ الّذي احتفظ به إلى عهد عثمان، قبل أن يقوم عثمان بتوحيد المصحف الإمام، وحرّق جميع ما سواه ـ مخالفاً للمصحف الإمام إلّا في القراءات التفسيرية أو الاُحادية.

٢ ـ بعد توحيد المسلمين على مصحف واحد، كانت هناك قراءات اُحادية منسوبة إلى عليّ كرّم الله وجهه، وتناقل الرواة تناقلاً لم يصل إلى حدّ التواتر هذه القراءات الّتي سُجّلت في كتب التفسير واللغة والقراءات.

٣ ـ وبعد مرحلة توثيق النصّ القرآني في عهد عثمان... كان لنا أن نعتدّ بقراءة في مجال التوثيق غير القراءات العامّة المشهورة.

***٤ ـ ما نسب إلى الإمام عليّ من القرآن فهو مخالف لما في المصحف الّذي بين أيدينا متجاوزاً مخالفة الرسم، لا يعتدّ به في مجال القراءات الصحيحة أو الشاذّة، وإنّما هو تفسير من كلام عليّ** عليه‌السلام لا من كلام الله تعالى.*

وقد تنّبه إلى هذه الحقيقة جماعة من أهل الإمامية، فقد قالوا عن المصحف الإمام ـ وهو مصحف عثمان الّذي احتفظ به ليكون مرجعاً لمصاحفه العثمانية الاُخرى ـ قالوا:

---

(١) معجم القراءات القرآنية ١ : ١٤ ـ ١٥.

إنّه لم ينتقص من كلمه ولا من آيه، ولا من سُوَرِه، ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليه‌السلام من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله، وذلك كان ثابتاً منزّلاً [1]*، وإن لم **يكن من جملة كلام الله تعالى الّذي هو من القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً...***

إلى أن يقولا:

وقد سجّلنا آنفاً رأي فريق من الشيعة ـ وهم الإمامية ـ حيث يعتبرون تفسيرات الإمام علّي أو تأويلاته للقرآن من قبل القرآن تفسيراً ومجازاً، لا واقعاً وحقيقة.

وما نسب إلى الإمامية من اتّهام كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان بأنّهم حرّفوا القرآن أو أسقطوا منه، أو زادوا عليه، فهو محض افتراء بعيد عن الحقّ، دفع إليه هوى النفس، ووسوسة الشيطان.

*والواقع أنّ الإمامية لم يكونوا جميعاً على هذا الرأي، فقد بيّنّا فيما سبق أنّهم مؤمنون بأنّ القرآن لم يحدث فيه تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقص، وما نسب إلى الإمام علّي من قرآن فهو تفسير معنى جاء بأسلوبه **ومن نسج كلامه...*** » [2].

* * *

ونحن مع تقديرنا للأُستاذين وما أبدياه من رأي، علينا أن نبدي وجهة نظرنا في ما قالاه أيضاً، لأن الآراء تعبّر عن الأفكار، وهي منتزعة من القناعات والتصوّرات

---

(١) وهو مثل الحديث القدسي الّذي يكون منزلاً لكنّه ليس بقرآن.

(٢) معجم القراءات القرآنية ١ : ١٧ ـ ١٨.

وإن كانت ملاحظاتنا دقيقة قد يُعذَر فيها المتساهل في كلامه، وإليك بعضها.

١ ـ إنّ قولهما: «**وقد كتب مصحف أبي بكر على مرأى ومسمع منه**» صحيح من جهة وغير صحيح من جهة أخرى؛ لأنّ أبا بكر دعا إلى كتابة المصحف مضادة ومخالفةً لمصحف الإمام عليّ عليه‌السلام الّذي كان قد أقدم عليه قبل إقدام أبي بكر وفور وفاة رسول الله، أما أبو بكر فقد أقدم على كتابة مصحفه بعد واقعة اليمامة، أو قل: إنّ أبا بكر أراد التجاوز على إرادة الأمة وركوب الموجة وما كانوا يقرؤون به ليلاً ونهاراً، وعرفوه وتلقوه من في رسول الله، وسرقة مشروعهم ثمّ كتابة القرآن من جديد وبمنهجية خاصة، وهذا ما كان يعرفه الإمام علي بإخبار من رسول الله له، لأنّ رسول الله كان قد علّم الإمام ألف باب من علمه، وأخبره بأمور كثيرة ومهمة في الشريعة والحياة، ومسالة القرآن كانت من بينها، ومن أجل ذلك أقسم بالله أن لا يخرج من بيته حتّى يجمع القرآن، لعلمه بأنّ أيّ منهجيّة غير ما أراده الله ورسوله ستدعو الناس إلى الزيادة والنقصان في القرآن، وهذا ما لا يرتضيه الله ورسوله، وقد مر عليك كلام الإمام كما في المصنف لعبد الرزاق: «**فإنّي خشيت أن ينفلت القرآن**» [١] أو: «**فكرهت أن يزاد فيه**» [٢] أو: «**رأيت كتاب الله يزاد فيه**» [٣].

علماً بأنّ القوم لم يَدْعُوه للمشاركة في هذا الجمع، ولم يشاوروه، ولم يُرُوه المجموع

---

(١) المصنف لعبد الرزاق ٥: ٤٥٠/ ح ٩٧٦٥.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٣٦ / ح ٢٢.

(٣) فضائل القرآن لابن الضريس: ٣٦/ ٢٢.

عندهم من الآيات والسور، وحتّى إنّهم لم يروه آية من ذلك المصحف بالرغم من معرفتهم بمكانته عند رسول الله ﷺ وقربه منه ﷺ.

مع التأكيد بأنّ المدوَّن على عهد أبي بكر كان صُحُفاً ولم تصل إلى حدّ المصحف، وأنّ هناك فارقاً بين الجمعين، فعلي بن أبي طالب جمع القرآن بنفسه، أمّا أبو بكر فقد أشرف على جمع القرآن ولم يباشره.

٢ ـ إنّ قولهما: «**فلو كان هناك خلاف في ترتيب أو تباين في زيادة أو نقص لماسكت**»، فهو كذلك صحيح من جهة وغير صحيح من جهة أُخرى.

فصحيح من جهة أنّ مصحف الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لم يخالفه مصحف أبي بكر ولا مصحف عمر ولا مصحف عثمان في مادة القرآن وأصله ومتنه، لكن لا لجهة صحّة منهجية أبي بكر في جمع القرآن، بل لقرآنية هذا القرآن عند المسلمين جميعاً، ولترتيبه من قبل رسول الله، ولقراءته ﷺ والصحابة به، ولكون الإمام قد أمضى المشهور المتداول بين المسلمين.

أمّا الشيء غير الصحيح في كلام الأُستاذين فهو قبول الإمام عليّ عليه السلام بكل ما فعله أبو بكر وعمر وعثمان في القرآن، ورِضاه بصحة ما رسموه من منهج في طريقة جمع القرآن وفي غيره فهذا غير صحيح؛ لأنَّ المسلم أياً كان لا يرتضي المنهجيّة الجديدة للخلفاء لأنّها تؤدّي إلى تزلزل القول بتواتر القرآن، مع اعتقاد الجميع بأنّ اختلاف ترتيب السور في مصاحف الصحابة لا يخدش بحجية القرآن، ولا ضرورة لأن يبيح الإمام برأيه في ترتيب القرآن ـ لو اختلف ترتيب مصحفه مع مصحف عثمان ـ كما وأنّ اختلاف ترتيب مصاحف أُبيّ وابن مسعود وعليّ بن أبي طالب عليه السلام مع ترتيب مصاحف الخلفاء الثلاثة لا يؤثر على قرآنية القرآن.

والأهم من ذلك أنّنا نرى الإمام لم يكتف بجمع المصحف المجرد؛ إذ أعقبه بجمعه القرآن مع تفسيره وتأويله، لاعتقاده بعدم انفكاك كلام الرسول ﷺ وكلام الوصي عن القرآن المجيد؛ فعلي مع القرآن والقرآن مع علي، إذ لا يتصوّر معرفة مراد كلام الله إلّا بعد معرفة تفسيره من قبل رسول الله ﷺ، فكان عليه أن يجمعهما معاً لتصل الحجّة كاملة للناس.

وقد أشار الزرقاني الى شيوع ظاهرة التفسير السياقي للقرآن عند الصحابة على عهد رسول الله، وأنّهم كانوا يكتبون ما ليس قرآناً في مصاحفهم ـ دلالة على جوازه ـ كالذي كانوا يكتبونه شرحاً لمعنى، أو بياناً لناسخ ومنسوخ، أو نحو ذلك [١]. وقد حكى الزرقاني عن صاحب الانتصار قوله:

إن كلام القنوت المرويّ أنّ أُبّي بن كعب أثبته في مصحفه لم تقم الحجّة بأنّه قرآن منزل، بل هو ضربٌ من الدعاء، وأنّه لو كان قرآناً لنقل إلينا نقل القرآن وحصل العلم بصحّته.

ثمّ قال: *ويمكن أن يكون منه كلام كان قرآناً منزلاً ثمّ نُسخ وأُبيح الدعاء به وخُلط بما ليس بقرآن، ولم يصحّ ذلك عنه، إنّما روي عنه أنّه أثبته في مصحفه، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل* [٢].

---

(١) مناهل العرفان: ١٨٩ وانظر الانتصار للباقلاني ١ : ٦٢.

(٢) مناهل العرفان ١: ١٩٥ المقصود من القنوت هو ما يسمى في بعض الأخبار بسورتي الحفد ⇦

وهذا النص وما قبله يوضح بأنّ بعض الجُمل التي جاءت ضمن القرآن وعلى لسان الصحابة ليست قرآناً بل هي تفسير للقرآن، وكان ذلك شائعاً عند الصحابة، غير أنّ ما جمعه الإمام علي مع تفسيره وتأويله هو الأكمل ما بين تلك المصاحف.

٣ـ وأمّا قولهما: «**وما نسب إلى الإمامية من اتّهام كبار الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان بأنّهم حرّفوا القرآن أو أسقطوا منه أو زادوا عليه، فهو محض افتراء بعيد عن الحقّ، دفع إليه هوى النفس، ووسوسة الشيطان**».

فنحن نقدّر ونشكر الأستاذين لقولهما كلام الحقّ، إذ قد وقفت في تمهيد هذه الدراسة على كلام السيد الخوئي وجوابه عن دعوى وقوع التحريف من قبل أبي بكر وعمر وعثمان، في القرآن، وأنّه كان «**محض افتراء بعيد عن الحق دفع إليه هوى النفس ووسوسة الشيطان**»، لكن ماذا نقول عما نشاهده في المصادر السنّية، وهي تنسب إلى أبي بكر وعمر وعثمان أقوالاً يُشَمُّ منها رائحة التحريف [١]، وتلك الروايات لم تأت من قبل الشيعة، بل ذكرت من قبل الجمهور وإن كانت غير مقبولة عندهم، لدلالتها على وجود الزيادة والنقصان في القرآن.

فلا ندري كيف نفعل بنصوص وردت على لسان ابن حزم الذي صحّح فيها ما روي عن أُبيّ بن كعب من كون سورة الأحزاب لتقارب البقرة أو لهي أطول منها، ووجود آية الرجم فيها. قال ابن حزم:

والخلع واللتان كان يقرأ بهما رسول الله في قنوت صلاته حسبما يقولون.

(١) سنأتي ببعضها في جمع القرآن على عهد عمر بن الخطّاب إن اقتضى الأمر.

هذا إسناد صحيح كالشمس لا مغمز فيه. ثم قال: ولكنها ممّا نسخ لفظها وبقي حُكمُها (١).

كما أنّه روى عن طريق حماد وعبد الرحمان، عن عروة، عن عائشة أنّها قالت: نزل القرآن (أن لا يحرم إلّا عشر رضعات)، ثم نزل بعد (وخمس معلومات). وفي لفظ عبد الرحمان: كان مما نزل من القرآن ثمّ سقط (لا يحرم من الرضاع إلّا عشر رضعات)، ثمّ نزل بعد (وخمس معلومات). قالت: فتوفّي رسول الله وهي ممّا يُقرأ من القرآن، قال ابن حزم:

وهذان الخبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم، ولا يسع أحد الخروج عنهما (٢).

وقال في موطن ثالث: وقد توهّم قوم أنّ سقوط آية الرجم إنّما كان لغير هذا، وظنّوا أنّها تلفت بغير نسخ، لما روي عن عائشة، قالت: لقد نزلت آية الرجم والرضاعة فكانتا في صحيفة تحت سريري، فلمّا مات رسول الله ﷺ تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها.

قال: وهذا حديث صحيح وليس على ما ظنّوا، لأنّ آية الرجم إذا نزلت حُفظت وعُرفت وعَمل بها رسول الله ﷺ، إلّا أنه لم يكتبها نسّاخ القرآن في المصاحف ولا أثبتوا لفظها في القرآن، وقد سأله عمر بن الخطّاب ذلك فلم

---

(١) المحلى ١١: ٢٣.

(٢) المحلى ١٠: ١٤ و١٦.

يجبه، فصحّ نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة فأكلها الداجن ولا حاجة بأحد إليها.

قال: فصحّ أنّ الآيات التي ذهبت لو اُمر رسول الله ﷺ بتبليغها لبلّغها، ولو بلّغها لحفظت وما ضرّها موته عليه السلام، كما لم يضرّ موته كلّ ما بلّغ فقط من القرآن. وإن كان عليه السلام لم يبلّغ أو بلّغه فُأُنسيه هو والناس أو لم ينسوه لكن لم يأمر عليه السلام أن يكتب في القرآن، فهو منسوخ بيقين من عند الله تعالى، لا يحلّ أن يضاف إلى القرآن [١].

فهذا الكلام من ابن حزم في الآيات المُدّعاة، وخصوصاً قوله بأنها **أخبار لا مغمزة في إسنادها** أو أنّ **رواتها في غاية الصحة والجلالة**، لا تراه في كتب الإماميّة، فقد قال السيد الخوئي عن أخبار التحريف الموجودة في كتب الشيعه بأنّها:

ضعيفة السند، فإن جملة منها نقلت من كتاب أحمد بن محمد السياري الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه، وانّ يقول بالتناسخ، ومن علي بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنّه كذاب وانّه فاسد المذهب [٢].

وقال السيد البروجردي في تقريرات بحثه: إنّ الروايات التي دلت على وقوع التحريف قد أخذت من كتب لا اعتماد عليها، فإنّ أكثرها مأخوذ من كتاب أحمد بن

---

(١) المحلى ١١: ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) البيان: ٢٤٦.

محمد بن السيار المعروف بالسياري، وهو منسوب إلى فساد المذهب. فعن النجاشي أنّه ضعيف الحديث فاسد المذهب، ذكر ذلك الحسين بن عبيد الله مجفو الرواية كثير المراسيل انتهى. وعن ابن الغضائري في رجاله: أحمد بن محمّد بن سيار، يكنّى أبا عبد الله القمي المعروف بالسياري ضعيف متهالك غال منحرف، استثنى شيوخ روايته من كتاب نوادر الحكمة، وحكى عن محمّد بن علي بن محبوب في كتاب نوادر المصنّف أنّه قال بالتناسخ. (انتهى). وقريب مما حكي عن النجاشي ما حكي عن العلّامة رحمه الله في الخلاصة، فلا ريب في ضعفه. وكثير من تلك الأخبار ـ أي الدالة على التحريف ـ عن فرات بن إبراهيم الكوفي، وهو وإن لم ينسب إلى فساد المذهب بل في رجال المامقاني رحمه الله أنّه كان من مشايخ الشيخ أبي الحسن علي بن بابويه، وقد أكثر الصدوق رحمه الله الرواية عنه لكنّه لم يرد توثيق له من علماء الرجال بالنسبة إليه. وعدة منها عن تفسير العياشي رحمه الله، وهو وإن كان من الإمامية وكان ثقة، لكن أكثر الروايات المنقولة في تفسيره مرسلة فلا اعتبار بها. وعدة منها لا ربط لها بالمقام، بل راجعة إلى كيفية اختلاف القراءات. وعدة منها مقطوع كذبها(١).

وقد قال غيره من علماء الإمامية ـ ممن سبقه أو لحقه ـ بمثل الكلام السابق أيضاً.

نعم انّ الأخبار التي يستشم منها رائحة تحريف القرآن في كتب الجمهور، لم ينحصر نقلها عن الشيخين فقط، بل هي منقولة عن أبي موسى الأشعري وعائشة وغيرهم أيضاً. وإنّي لأرى غالب تلك الروايات إما تفسيرية أو أنها دخيلة وأجنبية عن

---

(١) تقريرات في أصول الفقه للشيخ علي الاشتهاردي: ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

تراثنا، والأخيرة وردتنا من اليهودي والنصارى، وهذا ما كان يخاف منه رسول الله على أمته.

إنّ وجود تلك الروايات هي التي جرأت جون جيلكرايست للتعريض بالقرآن والقول: إنّ النص القرآني ليس هو نفسه الذي صدر من محمد دون زيادة أو نقصان، وعلى علماء المسلمين أن يعترفوا أنّه فُقد منه الكثير، إذ إنهم غالباً ما يلجؤون إلى القول ببساطة: إنّ هذه الروايات ضعيفة، وحينما نطبق عليها معايير الصحة التي تفرضها كتب الحديث والجرح والتعديل وعلم الرجال، نجدها مطابقة لتلك المعايير، كما أنّهم لا ينكرون صحتها؛ لكي لا يتحملوا النتائج المنطقية التي تنتج عن هذا الإنكار [١].

وكلام جيلكرايست باطل وقد يرد بعضه على بعض مباني أهل السنة والجماعة حتّى أنّ كثيراً من علماء الجمهور لا يصححون تلك الروايات أو لهم وجه في تفسيرها لم يقف عليه جيلكرايست وأمثاله، أما علماء الشيعة فيضعفونها أو يحملونها على أنّها تفسير للآية وليست منه فالقول بأنّ: «النص القرآني ليس هو نفسه الذي صدر من محمد دون زيادة أو نقصان» باطل وغير واقعي.

---

(١) مجلة المصباح العدد الخامس الصفحة : ١٣٤.

أخبار التحريف في كتب الفريقين

إنّ وجود رواية في كتاب حديثيّ عند أحد الفريقين أو وجود ادعاءٍ لمحدّث أو عالمٍ شيعي أو سنّي، لا يمكن تعميمه على كلّ أتباع هذا المذهب أو ذاك، فلا يحقّ للشيعي أن يحمّل السني ما قاله طه حسين في (الأدب الجاهلي) عن القرآن، أو ما كتبه ابن الخطيب المصري محمّد عبد اللطيف في سنة ١٩٤٨ هـ في كتابه (الفرقان).

وكذا العكس، فلا يمكن الهجوم على الشيعة لأقوال السيّد نعمة الله الجزائري في (الأنوار النعمانيّة) أو كتبه الأخرى، أو ما جاء عن المحدّث النوري في (فصل الخطاب).

فأخبار التحريف إذا كانت موجودة في كتب الفريقين، فلا يؤخذ بها، فلماذا هذا التهريج من أحدهم على الآخر، وإعطاء المبرر للأجنبي لاستغلال مقولة تحريف القرآن عند المسلمين.

فإن ما حكوه من وجود روايات في تحريف القرآن عند الشيعة ترى ما يشابهها عند الجمهور وهي ضعيفة وشاذة عند الفريقين حسبما أثبته التحقيق العلمي ـ وإن سميت عند بعضهم بنسخ التلاوة دون الحكم ـ وأشباه ذلك.

وأنّ مجيء روايات دالة على الزيادة والنقيصة في القرآن ـ على لسان هذا الصحابي أو ذاك، وهذا التابعي أو ذاك ـ هي متروكة عندهم كما هي متروكة عندنا، ولا يجوز الاكتفاء بالقول بأنّها نسخ للتلاوته دون الحكم وما شابه ذلك، بل يجب إخراجها من دائرة الآيات والسور القرآنية إلى دائرة الحديث النبوي والتفسير.

ومن هنا نعرف سرّ تخوّف الإمام عليّ عليه السلام ممّا سيؤول إليه أمر الأمة لو ترك جمع

القرآن مباشرةً بعد وفاة رسول الله ﷺ، فقال: (**رأيت كتاب الله يزاد فيه**) أو (**خشيت أن ينفلت القرآن**)، و(**لكي لا يزيد الشيطان فيه**)، بعكس منهجية الخلفاء التي كادت أن توقع الأمة في التحريف وتؤدّي بهم إلى (الزيادة والنقيصة) و(أن ينفلت القرآن)، وهذا هو سر ما كان يتخوف منه رسول الله على أمّته، وقد أخبر ﷺ أصحابه بأنّهم سيتّبعون سنّة بني إسرائيل حذو القذة بالقذة والنعل بالنعل، وهذا ما ألزمه ﷺ أن يوصي الإمام عليّاً بالاسراع في الجمع بعد وفاته مباشرة، وقد فعل.

ومن اللافت في هذا المجال إصرار عمر ـ في خلافته ـ على كون آية رجم الشيخ والشيخة وسورتي الحفد والخلع من القرآن خلافاً لجميع المسلمين، وأنّه كان يريد إضافتها إلى القرآن مع خوفه من الناس أن يقولوا: زاد عمر في القرآن!

فلاحظ قول أمير المؤمنين: (كي لا يزيد الشيطان فيه ولا ينقص منه شيئاً)، وقول عمر: (لو لا أن يقول الناس زاد عمر في القرآن ...) [١] وارتباط أحدهما بالآخر.

ومثله تجويزه ـ أو تجويز أتباعه ـ قراءة القرآن بالمعنى أو بالمترادف شريطة أن لا تتغير آية رحمة إلى آية عذاب، بدعوى أنّ القرآن جاء من باب هلم وتعال وقصد وإليّ، فإن طرح مثل هذه الأفكار تسيء إلى حجية القرآن قطعاً، لذلك كان رسول الله والإمام علي يعرفان ذلك ويخشيان من وقوع أمته في هذا المنزلق، ولأجله ألزمهم الحيطة والحذر.

فلو صحّت تلك الأخبار المنقولة على لسان عمر عن رسول الله ﷺ: «بأنّ القرآن

---

(١) أنظر: سنن أبي داوود ٤: ١٤٤ / ٤٤١٨، مسند أحمد ١: ٢٣ / ١٥٦.

ألف ألف حرف وسبعة وعشرينَ ألف حرف» [١].

وقول عمر: «فقدنا فيها فقدنا من كتاب الله» [٢].

أو «أُسقط فيها أُسقط من القرآن» [٣]، أو عندما تكلم عن آية الرجم، فقال: «ذهبت في قرآن كثير ذهب مع محمّد» [٤].

أو قوله: «لا يقولنّ أحدكم قد أخذت القرآن كلّه، وما يدريك ما كلّه، قد ذهب منه قرآن كثير» [٥].

أو قوله لحذيفة: «كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قلت: [والكلام لحذَيفةِ]: اثنتين أوثلاثاً وسبعين ... [٦] وأمثالها.

فإنّ هذه الأخبار لو صحّت لكان معناها عند المستشرق وجود التحريف في القرآن على لسان بعض الصحابة وفي كتب القوم، فلا مبرّر بعد هذا لاتّهام الشيعة بأنّهم نسبوا التحريف إلى الخلفاء. وهذا كلام الأستاذين الدكتورين يفهمه كلّ انسان

---

(١) المعجم الأوسط ٦: ٣٦١/ ح ٦٦١٦، الدرّ المنثور ٨/ ٦٩٩، ومجمع الزوائد ٧: ١٦٣ عن الأوسط للطبراني.

(٢) انظر كنز العمّال ٦: ٨٦/ ح ١٥٣٧٢، عن التمهيد لابن عبدالبرّ ٤: ٢٧٦.

(٣) كنزل العمّال ٢: ٢٤٠/ ح ٤٧٤١، عن أبي عبيد في فضائله، وانظر معتصر المختصر ٢: ٨٠.

(٤) مصنّف عبدالرزّاق ٧: ٣٣٠/ ح ١٣٣٦٤، وعنه في الدرّ المنثور ٦: ٥٥٨.

(٥) فضائل القرآن لأبي عبيد: ٣١٨، عن ابن عمر.

(٦) كنز العمّال ٢: ٢٠٣/ ح ٤٥٥٠ ، وروي أيضاً قريبا منه، عن زر قال سألت أُبيّ بن كعب عن آية الرجم... الخ، انظر الأحاديث المختارة ٣: ٣٧٠/ ح ١١٦٤، وقال: إسناده صحيح.

وخصوصاً المحقق والعالم بالتراث والنصوص فلا يمكن إلقاء اللّوم فيه على الشيعة.

سقوط روايات التحريف عن الاعتبار عند الفريقين

وعليه فإنّ روايات التحريف غير مقبولة عند الفريقين وساقطة عن الاعتبار لا يؤخذ بها؛ «لأنّ الآيات والسور المدّعاة لا يشبه نظمها النظم القرآني بوجه، ومع غضّ النظر عن جميع ذلك فإنّها مخالفة للكتاب العزيز» [(١)]، وإنّها لو صحّت فمعنى أن حروف القرآن سبعة وعشرين ألف حرف ـ كما جاء على لسان عمر وغيره ـ هو مع تفسيرها وبيانها النازل فيها من قبل رب العالمين، فهو وإن كان وحياً نازلاً من عند الله لكنّه ليس بقرآن، ولو كان قرآناً لكان مقروناً به وموصولاً إليه غير مفصول عنه، فالإمام علي لما جاءهم بالمصحف المجرد قال: هذا كتاب ربّكم كما أُنزل على نبيكم لم يزد فيه حرف ولا ينقص منه حرف وأنّ زيادات في مصحفه فهي وحي منزل إلّا أنّه ليس بقرآن فهو من قبيل الأحاديث القدسية وقد صرّح الصدوق بذلك فقال: انّه قد نزل الوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع إلى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية وذلك مثل قول جبرئيل النبي إنّ الله يقول لك يا محمّد دار خلقي، إلى أن يقول: ومثل هذا كلّه وحي وليس بقرآن ولو كان قرآناً لكان مقروناً [(٢)]... إلى آخر كلامه.

وعليه فهذا هو معنى إننا فقدنا من تفسير كتاب الله الكثير، وهو معنى: (ذهب

---

(١) تفسير الميزان ١٢: ١١٢.

(٢) الاعتقادات : ٨٥.

من قرآن محمد كثير) وأمثال ذلك.

وقد أجاب العلّامة الطباطبائي في (تفسير الميزان) عن بعض شبهات التحريف فقال دفاعاً عن القرآن:

وخلاصة الحجّة أنّ القرآن أنزله الله على نبّيه ووصفه في آياتٍ كثيرة بأوصافٍ خاصّة لو كان تغيّر في شيءٍ من هذه الأوصاف بزيادة أو نقيصة أو تغيّر في اللفظ أو ترتيبٍ مؤثر، فقدَ آثارَ تلك الصفة قطعاً، لكنّا نجد القرآن الذي بأيدينا واجداً لآثار تلك الصفات المعدودة على أتّم ما يمكن وأحسن ما يكون، فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئاً من صفاته، فالذي بأيدينا منه هو القرآن المنزَل على النبّي بعينه، فلو فُرض سقوط شيءٍ منه أو تغّيرٍ في إعرابٍ أو حرفٍ أو ترتيب، وجب أن يكون في أمرٍ لا يؤثّر في شيء من أوصافه، وذلك كآية مكّررة ساقطة أو اختلاف في نقطة أو إعراب ونحوها[1].

إن أهل السنة فسّروا تلك الأخبار وأوّلوها بما يتطابق مع عقيدتهم في القرآن، وهذا ما فعله الشيعيّ أيضاً مع الأخبار الموجودة في كتبه عن تحريف القرآن، لكنّ العجب أنّ بعض المغرضين قبلوا ما علّله أهل السنة، ونفوا ما قالته الشيعة في القرآن!

وبهذا فقد عرفت بأنّ روايات التحريف ساقطة عن الاعتبار عند الفريقين، فلماذا هذا التضخيم والتعظيم لها، وهجوم البعض على البعض الآخر من خلالها، إنّ ذلك

(١) تفسير الميزان ١٢: ١٠٧.

مما يفرح العدوّ ويحزن الصديق.

وعليه فإن وجود أمثال تلك الأخبار في المعاجم الحديثية لا يعني شيئاً عند الطرفين؛ لأَنَّ وجودها في المصنفات والمجاميع الحديثية شيء، وصحتّها والإيمان بها وقبولها شيء آخر.

وإنّي لا أنكر بأنّ الشيعي قد يأتي بالأخبار المشعرة بالزيادة والنقصان في كتب أهل السنّة دفاعاً عن نفسه وعمّا يُتّهم به من القول بالتحريف، لكنّه يقولها إلزاماً للآخرين لا اعتقاداً منه بصحّتها، يقولها رداً على الآخرين وأنّ الموجود في كتبهم ليس بأقلّ ممّا في كتب الشيعة؛ على أنّ تلك الأخبار قد خُرّجت عندهم في الصحاح الستة وأمّهات الكتب الحديثية، فهي موجودة في مثل **صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وموطّأ مالك، وسنن الترمذي، ومسند أحمد** و...

بخلاف الأخبار المشعرة بالتحريف في كتب الشيعة، فإنّ غالبها جاءت في كتب ضعيفة أمثال كتاب **التنزيل والتحريف** للسّياري الزنديق، الزائغ عن المذهب والعقيدة الصحيحة.

أو هي مروية عن رجال ضعفاء لا يعتمد قولهم، أو عن رجال متهمين بالغلو [1].

أو قد يتصور الإنسان ـ لأول وهلة ـ بأنّ تلك الرواية دالة على التحريف في حين أنّها لا تدل على ذلك إذ ما تأمل فيها المتأمّل، فهي مما يمكن أن تُفسّر وتُأَوّل بصورة لا

---

(١) انظر أوائل المقالات: ١٥٩، مجمع البيان ١: ١٠.

تخدش بحجيّة القرآن الكريم [١].

ولا يخفى على الباحث بأنّ مكانة الكافي وتفسير القمي ليست كمكانة الكتب الستة عند الجمهور؛ لأنّ الشيعة لا تعتقد بصحّة جميع ما في **الكافي** أو **تفسير القمّي** وأمثالها، بعكس الآخرين الذين يعتقدون بصحّة جميع ما في الصحاح الستّة، التي قالوا عن بعضها بأنّها قد انتقيت من بين ستمائة ألف [٢] أو ثلاثمائة ألف [٣] حديث صحيح عندهم، أو أنّ من روى له الشيخان فقد جاوز القنطرة[٤] وأمثال ذلك.

والأعجب من كلّ ذلك أنّهم قالوا بهذا الكلام في مجاميعهم الحديثية وهم لا يعتقدون بصحّة أحاديث العَرض؛ بل يرونها من وضع الزنادقة [٥]، في حين أنّ عرض الحديث على القرآن ـ وخصوصاً عند اختلاف النقل عن رسول الله ـ يأتي

---

(١) سنناقش تلك الروايات في القسم الثاني من هذه الدراسة إن وفقنا في الكتابة عنها إن شاء الله تعالى.

(٢) تغليق التعليق ٥: ٤٢١، قال البخاري: صنّفت الصحيح في ستّ عشرة سنة وخرّجته من ستمائة ألف وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٠١ / الترجمة ٧٠٨٩، عن مسلم بن الحجّاج، قال: صنّفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

(٤) طبقات الحنفية ١ : ٤٢٨ .

(٥) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني: ٢٩١/ ٧٠، قال الخطابي: وضعته الزنادقة، الموافقات للشاطبي ٤ : ١٨، قال عبد الرحمن بن مهدي : الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث.

لإحراز نقاء الخبر وصفائه، وهذا ما يقول به الشرع فضلاً عن العقل.

فكثير من أهل السنة يعتقدون بصحة الأحاديث الموجودة في الصحاح والسنن مع اعتقادهم بأنّ السنّة المدّعاة في تلك الكتب قاضيةٌ على الكتاب العزيز، ومعنى كلامهم هو لزوم الأخذ بروايات التحريف الموجودة في المعاجم بلا قيد وشرط؛ لورودها في كتب الصحاح والسنن، مع علمهم القطعي بمنافاة بعض تلك الأخبار لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

وهذا الكلام يفهمه من له أدنى بصيرة وعلم بالتراث والقرآن، وقد مر عليك قبل قليل كلام جون جيلكرايست وكيفية محاكمته لمن ردّه، فقال: (إنّ النصّ الحالي للقرآن ليس هو نفسه الذي صدر من محمد دون زيادة أو نقصان، وعلى علماء المسلمين أن يعترفوا أنه فقد منه الكثير...).

إنّ جيلكرايست حصر النتيجة بأمرين: إمّا القول بتحريف القرآن، أو إنكار روايات الكتب المعتمدة عند المسلمين السنة والتي يسمونها بالصحاح، وأخيراً نخلص الى أنّ جيلكرايست استند على أسس وضعتها بين يديه كتب المسلمين ـ ومبانيهم ـ التي حوت الغثّ والسمين من الروايات التي لا يمكنهم أن يطعنوا بصحتها لنسبتها للصحابة ولانتقاءها من ثلثمائة أو ستمائة ألف حديث صحيح كما يقولون، ومن جانب آخر ليس لديهم أدلّة تدحض ما يأتي به هذا المستشرق من أدلّة

ومن نتائج تَوَصّل إليها (١).

إذن، تلك المقدّمات والأسس الخاطئة هي التي ألزمتهم للأخذ بتلك الأخبار؛ لأنّها ـ حسب فرضهم ـ صارت سنّة ثابتة صحيحة مروية في الصحاح الموثوقة، وهي قاضية على القرآن حسب مقدِّماتهم، وهو ما نشاهده في كلام ابن حزم ـ وهو أوّل من اتّهم الشيعة بتحريف القرآن ـ وقوله عمّا روي عن أُبيّ بن كعب بأنّ ***إسناده صحيح كالشمس لا مغمز فيه*** (٢).

وقال فيما روي عن عائشة: ***وهذان الخبران في غاية الصحّة وجلالة الرواة وثقتهم، ولا يسع أحد الخروج عنهما*** (٣).

كما قال في مكان آخر عن الرواية السابقة: ***وهذا حديثٌ صحيح، وليس على ما ظنّوا ...*** (٤).

وقد استحسنتُ كلاماً للسيّد مرتضى العسكري وهو بصدد تخطئة ما قاله أهل السنّة بأنّ الموجود في كتبهم هو نسخ التلاوة، فقال:

... فإن لم يقبل العلماء ما قلناه وأصرّوا على القول بنسخ التلاوة، فليسمّوا إذاً كتاب المحدّث النوري: (فصل الخطاب في بيان منسوخ التلاوة من كتاب ربّ الأرباب)، ولا مشاحّة في التسمية والاصطلاح.

---

(١) مجلة المصباح العدد الخامس الصفحة : ١٣٧.

(٢) المحلّى ١١: ٢٣٥.

(٣) المحلّى ١٠: ١٥.

(٤) المحلّى ١١: ٢٣٦.

ولست أُريد بقولي هذا أن أُصوّب عمل صاحب (فصل الخطاب) ولا قوله، ولكنّي أقول: قد أخطأ مِن قبله مَن قال: إنّ الله كان أنزل قرآناً على نبيّه ثمّ نسخ تلاوته وحكمه أو تلاوته دون حكمه، ثمّ أصرّ على قوله.

وأخطأ بعدهم من استدلّ على مدّعاه بتلكم الاجتهادات وتلكم الروايات.

وأخطأ المحدّث النوري حين جمعها في كتاب ولم يبيّن وجه الصواب فيها، وأخطأ ثانياً حين سمّاها (تحريف كتاب ربّ الأرباب) ـ معاذ الله ـ [1].

إذن فالاعتقاد بكون السنّة قاضية على الكتاب، مع الاعتقاد بصحة جميع ما في الصحاح وإن خالف القرآن الكريم، يسبّب إشكالية كبرى في طريقة استدلالهم [2]، وهذا ما لا يلحظ في كتب الشيعة وطريقة استدلالهم.

وعليه فلو روى الكليني حديثاً يُشَمُّ منه رائحة التحريف فلا يجوز اتّهامه ونسبة التحريف إليه ـ فضلاً عن نسبة التحريف من خلال تلك الرواية الى كل الشيعة ـ لأنّه محدِّث، وعليه أن ينقل ما أخذه عن شيخه، ويترك أمر جرحه وتعديله إلى الرجاليّين،

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢: ٣٤٧.

(٢) وهو المشاهد في استدلالهم على صحة غسل الأقدام في الوضوء من خلال ما ادّعوه من السنة المدعاة، فقالوا: (بأن القرآن نزل بالمسح لكن السنة جرت بالغسل)، إنّها الازدواجية حقّاً، إذ كيف يخالف رسول الله ما نزل به الوحي!!

فإنّ نقل المحدّث للحديث لا يعني صحّة ذلك الحديث عنده أو إيمانه به، إلّا إذا صرّح هو بصحّته.

وعليه فلا يجوز تكفير أيّ محدّث لأنّه خالف أمراً مجمعاً عليه عند الأمة، خصوصاً مع تصريح ذلك المحدِّث بأن ليس كلّ ما في كتابه صحيحاً عنده، وهو ليس ممّا يعتقده ويؤمن به. بل في كلمات علماء مدرسة الخلافة ما يدلّ على أنّ من أنكر سورة أو آية من القرآن باجتهاد منه لا يكفر.

قال ابن نجيم الحنفي في البحر الرائق عن البسملة وهل أنّها من الفاتحة ومن كل سورة أم لا، ونسب إلى الشافعي إجماعهم على كتابتها مع الأمر بتجريد المصحف، وقد تواترت فيه وهو دليل تواتر كونها قرآناً وبه اندفعت الشبهة للاختلاف **وإنّما لم يحكم بكفر منكرها** لأن إنكار القطعي لا يوجب الكفر إلا إذا لم يثبت فيه شبهة قوية، فإن ثبتت فلا كما في البسملة (١).

وقال أيضاً: ويكفّر إذا أنكر آية من القرآن أو سخر بآية منه إلّا المعوذتين ففي إنكارهما اختلاف والصحيح كفره **وقيل لا** ، وقيل إن كان عامياً يكفّر وإن كان عالماً لا(٢).

وقال الباقلاني: فإن قيل: إذا قلتم إنّها ـ البسملة ـ ليست بقرآن هل تكفّرون من قال: إنّها قرآناً، كما تكفّرون من جعل: قفا نبك قرآناً؟ قيل: هذا يلزم على قول من

(١) البحر الرائق ١ : ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٢) البحر الرائق ٥ : ١٣١.

يكفر من قال إنّها ليست منه، وهذا ليس بصحيح ولا مرضي، بل كلّ من أثبتها آية من القرآن مخطئ ذاهب عن الحق ولم يجب تكفيره، لأنّ النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم أمر بكتابتها في فواتح السور، وجهر بها تارة، فوجب تخطئته لأجل تركه تأمل حال عادته صلى الله عليه [وآله] وسلم في إلقاء القرآن، وأنّه يلقيه إلقاء شائعاً ذائعاً فكان مخطئاً في هذا الوجه متأولاً ضرباً من التأويل لا يصيّره بمثابة من ألحق بالقرآن ما علم ضرورة من أنّ الرسول صلى الله عليه [وآله] وسلم قال قولاً ظاهراً إنّها ليست من القرآن وأشاع ذلك إشاعة تكفّر من ردّها[١].

وقال العلّامة محي الدين النووي في المجموع: وأجمعت الأمة على أنّه لا يكفر من أثبتها ـ البسملة ـ ولا من من نفاها؛ لاختلاف العلماء فيها، بخلاف ما لو نفى حرفاً مجمعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد، فإنّه يكفر بالإجماع[٢].

وفي السنن الكبرى للبيهقي: كما لم يخرج من أنكر إثبات المعوذتين في المصاحف كسائر السور من الملة لما ذهب إليه من الشبهة، وإن كانت عند غيره خطأ [٣].

وأفصح من كلّ ذلك ما قاله ابن تيمية: وأيضاً فإنّ السلف أخطأ كثير منهم في كثير من هذه المسائل، واتفقوا على عدم التكفير بذلك، مثل ما أنكر بعض الصحابة أن يكون الميت يسمع نداء الحي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، وأنكر بعضهم

---

(١) نكت الانتصار لنقل القرآن: ٧٩.

(٢) المجموع ٣ : ٢٨١، إعانة الطالبين ١ : ١٣٩، عون المعبود ٢ : ٣٥٣، نيل الأوطار للشوكاني ٢ : ٢٠٨ ط الحلبي الثانية.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ٢٠٧ ح ٢٠٦٨٨.

رؤية محمد ربه ولبعضهم في الخلافة والتفضيل كلام معروف، وكذلك لبعضهم في قتال بعض ولعن بعض وإطلاق تكفير بعض أقوال معروفة.

وكان القاضي شريح يذكر قراءة من قرأ (بل عجبتَ) ويقول: إنّ الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنّما شريح شاعر يعجبه علمه، وكان عبد الله أفقه منه، فكان يقول: (بل عجبتُ) **فهذا قد أنكر قراءة ثابتة**، وأنكر صفة دلّ عليها الكتاب والسنّة، واتفقت الأمة على أنّه إمام من الأئمة.

وكذلك بعض السلف أنكر بعضهم حروف القرآن، من إنكار بعضهم قوله: ﴿ **أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ**﴾[1] . وقال: إنّما هي (أولم يتبيّن الذين آمنوا).

وأنكر الآخر قراءة قوله: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ**﴾[2] وقال: إنّما هي: (ووصى ربك) وبعضهم كان حذف المعوذتين، آخر يكتب سورة القنوت.

وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر، ومع هذا فلم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا، وإن كان يكفر بذلك من قامت عليه الحجة بالنقل المتواتر[3].

وعليه فتكفير المسلم ليس بالشيء الهين.

وأختم كلامي بما جاء في منشور وحدوي نشر في مجلة (رسالة الإسلام) المطبوعة

---

(١) الرعد: ٣١.

(٢) الإسراء : ٢٣.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٢ : ٤٩٢ مطابع الرياض ط الأولى ١٣٨٢ هـ.

في القاهرة عن دار التقريب، وفيه:

بأنّ أكبر دليل على اتّفاق المسلمين بشأن وحدة النصّ القرآني، هو وحدة المصاحف الموجودة في جميع أرجاء العالم الإسلامي، ولا يوجد مصحف واحد فيه أدنى اختلاف عن المصحف الآخر حتّى في الحروف. اللّهمّ إلّا ما كان من اختلاف القراءات، وهو اختلاف يرتبط غالبا باللّهجات، أو بطبيعة رسم المفردة العربية آنذاك بلا نقط ولا شكل، فالقرآن شيء والقراءات شيء آخر.

الدكتور شاهين ومصحف الإمام عليّ عليه السلام:

تعرّض الدكتور شاهين ـ كالاستاذين الآنفين في (معجم القراءات) ـ إلى موضوع مصحف الإمام عليّ عليه السلام مؤكّدا بأنّ أربع قراءات من القراءات السبعة تنتهي إلى الإمام عليه السلام، هم:

١ـ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) عن نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر (ت ٩٠ هـ)، وهما قرءا على أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ)، وهو قرأ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب.

٢ ـ عاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧ هـ)، عن أبي عبد الرحمان السلمي (اختلف في وفاته بين ٧٢ ـ ١٠٥ هـ)[1]، وهو قرأ مباشرة على عليّ،

---

(١) أُنظر تهذيب الكمال ١٤ : ٤٠٨ ح ٣٢٢٢، وطبقات الحفاظ : ٢٧ / ٤١.

وقراءة عاصم من طريق حفص بن سليمان بن المغيرة هي الشائعة الآن في أكثر بلاد المشرق.

٣ ـ حمزة الزيّات، عن جعفر الصادق، وهو قرأ على محمّد الباقر، وهو قرأ على عليّ بن الحسين زين العابدين، وهو قرأ على أبيه الحسين بن عليّ، الذي قرأ على أبيه عليّ بن أبي طالب.

٤ ـ الكسائي (ت ١٨٩ هـ)، وقد قرأ على حمزة بسنده المتقدّم.

ثمّ قال: «**وربّما كان سند قراءة حمزة هو أهمّ ما يَلْفتُ النّظر في هذه الأسانيد، وذلك أنّه ينتظم سلسلة الرُّواة الأئمّة الطّاهرين من آل البيت، بحيث [نستطيع في ضوء ذلك أيضا] أن نطمئنّ إلى أنّ هؤلاء الأبرار من آل البيت** عليهم السلام **لم يخرجوا على** إجماع المسلمين على المُصْحَف الإمام [1] وآية **رضاهم به إقراؤهم النّاس بمحتواه، دون زيادةٍ أو نقصٍ، أو ادّعاءٍ يمسّ كمال هذا الأثر الخالد من وحي السّماء**».

وأضاف: «*وقد وجدنا الإمام عليّا حريصا كلّ الحرص على سلامة النّصّ القرآنّي على ما هو عليه في رسم عُثمان، زاجرا كلّ من يريد المساس بهذا الرّسم، وذلك فيما ذكره ابن خالويه بصدد قراءته* عليه السلام*: (وطلع منضود) بالعين بدل الحاء الّتي جاءت بها القراءة العامّة* ﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾ *. قال:* ***قرأها عليّ بن أبي طالب*** رضي الله عنه *على المنبر، فقيل له: أفلا* ***تغيّره في المصحف؟*** *قال:* ***ما ينبغي للقرآن أن يهاج، أي لا يغيّر.***

فأيّ حرص أعظم من هذا الحرص على أن يظلّ رسم المصحف كما هو، دون أن

---

(١) هذا اصطلاح خاص بمصحف عثمان الّذي كان يقرا فيه.

يمسّه أدنى تغيير، ولو بقلب العين حاء، أو الحاء عينا، فليس المهمّ في نظر عليّ عليه السلام أن يتّم التغيير على حسب قراءته، ولكنَّ المهّم إلّا يسنّ للنّاس هذه السنّة الّتي تعدّ سابقة خطيرة، تشجّعهم فيما بعد على إحداث ما يرون ضرورته من تعديلات، قد تحكمها الأهواء وتوحي بها، فيتعرّض النصّ المُنَزّل بذلك لأخطار التحريف والتزييف، وليس عليّ بالذي تفوته هذه النقطة الخطيرة، فإنّ من سنّ سنّة سيّئة تحمّل وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة. ولقد أثابه الله على هذه السنّة الحسنة، حين منعهم من إحداث التعديل، فصان كتاب الله إلى يوم القيامة.

وقد كان أمر الحديث عمّا نسب في التّاريخ إلى عليّ ـ من أنّ له مُصْحَفا ـ أمرا هَيِّنا لا يكاد يبلغ بنا ما بلغه الحديث عن مُصْحَف ابن مسعود أو أُبيّ، لولا أنّ اعتبارات سياسيّة وتاريخيّة قد ارتبطت بالحديث عنه، وزاد الغُلاة من الوضّاعين المشكلة اشتعالاً بما ألصقوه بهذا المُصْحَف من روايات، وما حاكوا حوله من أقاصيص، افترق النّاس في أمرها، وليس الافتراق في مثل هذه المواضع بالأمر الهيّن: إذ هو متّصل بمزالق عقديّة خطرة ـ إلى أن قال شاهين ـ:

من أجل هذا، نرى لزاما علينا أن نتناول قضيّة مُصْحَف عليّ بشيءٍ من التّفصيل من وجهة نظر بعض طوائف الشّيعة، وذلك بعدما عرفنا موقفه من المصْحَف الإمام بأسانيد ثابتة ثبوتا قطعيّا... (١)

إلى أن قال تحت عنوان (**عودة إلى الحديث عن مصحف عليّ**):

---

(١) تاريخ القرآن: ١٩٠ ـ ١٩١.

فإذا علمنا أنّ عليّا لم ترد عنه أيّة رواية من هذا الّذي تقدّم، أدركنا أنّ مُصْحَفه الّذي ارتضاه لم يكن سوى هذا المُصْحَف الإمام الّذي لو لم يقم به عُثمان لقام به هو (١)*، وليس بين أيدينا بعد ذلك مرويّا عن عليّ سوى* ***مجموعة من القراءات الشاذة الّتي تُنْسب إلى الاختلاف اللّهجيّ أحيانا، وتعزى إلى الزّيادة البيانّية أحيانا أُخرى، وهو بهذا لا يختلف مطلقا عمّا روي عن عبد الله بن مسعود من هذا النوع، أو عن أبّي بن كعب وابن عبّاس إلّا في طابع المفردة المروية أو بعبارة أصحّ: في طبيعة الحروف الخاصّة بعلّي بن أبي طالب، من حيث هو متمثّل لبيئة معّينة تضع بصماتها على مفرداتها، وقارئ ذو نظر ورأي في البيان القرآني، يُضمّن قراءته وتفسيراته بعض آرائه*** (٢)*، شأن بقية صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله ممّن أُثـ ِرتْ* ***عنهم هذه المصاحف والقراءات»*** (٣).

ثمّ أخذ الدكتور شاهين يعدد بعض القراءات المنسوبة إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، فقال:

«قرأ علّي: (فمن خاف من موص حيفا) بالحاء والياء، بدلاً من «جنفا» في القراءة العامّة.

---

(١) الصحيح أنّ أمير المؤمنين هو الذي كتب المصحف، وتواتر نقله، وأنّ عثمان لم يكـن إلّا مخطئـاً في نهج الجمع أو توحيد المصاحف، وأنّ مصحف عثمان حسبما قاله كان فيه لحن بخلاف مصـحف الإمام علي الذي لا دلالة على وجود اللحن فيه.

(٢) تقدّمت الإشارة إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يدوّن آراءه الشخصية وإنما دوّن العلوم التي أخـذها عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

(٣) تاريخ القرآن: ٢٠٠.

وقرأ: (يحّرفون الكلام)، والقراءة العامّة: «**الكلم**» **دون ألف**.

وقرأ: (أن يكون عُبيدا للّه) على التصغير، والعامّة: «**عَبْدَا لله**».

وقرأ: (يوم حصده) بغير ألف، والعامّة: «**يوم حصاده**».

وقرأ: (ورياشا) بالألف، والعامّة: «**وريشا**».

وقرأ: (وإن يروا سبيل الرشاد) بألف، والعامّة: «**الرشد**».

وقرأ: (وعلى الثلاثة الذين خالفوا)، والعامّة: «**خلّفوا**».

وقرأ عليّ وجماعة كثيرة: (قد شعفها) بالعين المهملة، والعامّة: «**شغفها**» **بالمعجمة**.

وقرأ: (أفلم يتبيّن الذين آمنوا)، والعامّة: «**أفلم ييئس**».

وقرأ: (لنثوينّهم) بالثاء، والعامّة هي: «**لنبوّئنّهم**».

وقرأ: (ثمّ ننحي الذين اتّقوا) بحاء مهملة، والعامّة: «**ننجي**» **بالجيم**.

وقرأ: (يا ويلنا مِنْ بَعْثنا)، والعامّة: « مَنْ بَعَثَنا» على الاستفهام.

وقرأ: (جيلاً) بالياء، والعامّة: «**جِبِلاًّ**» **بالباء**.

وهذه النماذج الّتي سقناها تعبّر تعبيراً صادقاً عن الطابع الّذي يَسِمُ كلّ ما روي عن عليّ تقريبا، فليس في قراءاته زيادات في النصوص، غير ما لاحظناه من أنّه قرأ كما قرأ ابن مسعود وابن عبّاس وأبيّ بن كعب: (وكان أمامهم ملك يأخذ كلّ سفينة صالحة غصبا)، والقراءة العامّة هي: « **وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**». **فهذا الفرق تفسيريٌّ محض ولا يعدّ طبقا لما أُثِرَ عن عليّ وسائر الصحابة من إقرائهم بالمصحف الإمام، سوى بيان للمراد من الآية فحسب.**

أمّا بقية رواياته فهي من ذلك النوع الموافق للرسم دائما، مهما توهّم القارئ وجها للمخالفة، فالروايات الّتي تختلف عن القراءة العامّة بإشباع الألف أو قصرها هي

قراءات موافقة للرسم تماما؛ لأنّ الإملاء العثماني قد جرى على عدم رسم الألف في أكثر المواضع، وبذلك تحتمل الكلمة كلا النطقين، ومن ذلك مثلاً: (ملك يوم الدين) الّتي نقرؤها بالألف الممدودة على صورة (مالك)، وهي في قراءة أبي عمرو بن العلاء الصحيحة وفي قراءة غيره (ملك) مقصورة، وهذا هوشأن: (الكلام والكلم)، و(حصاده وحَصده)، (ورياشا وريشا) و(الرشاد والرشد) و(خالفوا وخلفوا))» [1].

انتهى كلام الدكتور شاهين.

إذن الأمر لم يكن موافقة قراءة الإمام علي مع مصحف عثمان أو حرف زيد بن ثابت، بل هو أسمى من ذلك، فإنّ قراءته هي قراءة رسول الله، التي هي قراءة جبرئيل الأمين عن ربّ العالمين، وإنّ مصحفه هو مصحف رسول الله، لكنّهم نسبوا إليه قراءات لم يقل بها ولم ترد على لسان أبنائه المعصومين، وإنّ كلّ ما قالوه عن قراءة الإمام وأنّه كان يقرأ (والعصر ونوائب الدهر إنّ الإنسان لفي خسر) وأمثالها من القراءات المخالفة للمصحف الرائج هي باطلة، وقد شهد كثير من علماء أهل السنة ببطلانها أيضاً، لأنّها أخبار آحاد لا تقاوم المتواتر المشهور عند المسلمين؛ قال صاحب (المباني): *هذه الرواية باطلة، بما روي عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش، قال: قال لي عاصم بن أبي النجود: ما أقرأني أحد من الناس حرفاً إلّا أبو عبد الرحمان السلمي، وأبو عبد الرحمان قرأ على علي* ، *وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمان وأعرض على زرّ بن حبيش، وزر قرأ على عبد الله بن مسعود، قال أبو بكر: فقلت*

---

(١) تاريخ القرآن: ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

*لعاصم: لقد استوثقت، فإنّما روى أبو عبد الرحمان عن عليّ رضي الله عنه: ﴿وَالعَصْرِ * إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، بشهادة عاصم على أبي عبد الرحمان، ورواية أبي عبد الرحمان عن علي وضبطها عنه، فهذه جهة تدحض رواية من روى عن علي، ثم قال صاحب (المباني): إنّ من روى عنه (والعصر ونوائب الدهر) فقد كذب أو نسي* (١).

القرّاء والإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام:

ستقف بعد قليل على حال الصحابة القرّاء وحال نسخهم الّتي احتمى بها عثمان في عملية جمع القرآن وتوحيد المصاحف، وقد عرفت أيضا بأن القوم لم يطلبوا من الإمام علي أن يأتيهم بنسخته، وهو عليه السلام لم يعطهم إيّاها تطوّعاً من عند نفسه، لكنّهم وعن طريق أبي عبد الرحمان السّلَمي وأبي الاسود الدؤلي وابن أبي ليلى اعتمدوا قراءته، وهو قد ارتضاها، فإنهم اعتمدوا قراءة أمير المؤمنين علي وجعلوها أصلاً لأربع قراءات شائعة اليوم، كي يصحّحوا مصحفهم من خلالها ويعطوه الشرعية.

وقد يكونون استعانوا بحذيفة بن اليمان للوصول إلى قراءة الإمام عليّ عليه السلام، أو قد يكون الإمام علي ـ عن طريق حذيفة بن اليمان ـ أوصل مصحفه المجرد إلى عثمان.

وبرأيي أنّ حجية المصحف الموجود لا تحتاج إلى كثير من المؤونة، لأنّه المقروء اليوم وقد صُحّح من قبل الإمام المعصوم، وقد ذكر الأعلام أسماء الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، ولوجود قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله، والإمام عليّ عليه السلام، وفاطمة

---

(١) مقدّمتان في علوم القرآن لابن عطية: ١٠٣ تحقيق: أرثر جيفري ط السنة المحمدية ـ القاهرة.

الزهراء عليها السلام بين تلك القراءات الرائجة، فالمشكلة لم تكن مع المصحف المجرد بل مع المصحف المفسر.

وإنّك لو ألقيت نظرة إجمالية على كتاب نهج البلاغة وخطب السّيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ضدّ الشيخين، وكلام الاثني عشر من أصحاب رسول الله الذين احتجّوا على أبي بكر في جلوسه مجلس الخلافة بغير حق، لما رأيت أحداً منهم قد استشهد بآية تخالف القراءة المشهورة اليوم.

بل في كلام السّيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والإمام علي والحسنين ما يدلّ على احتجاجهم بآيات وسور هذا القرآن دون زيادة ونقصان فيه، لقول الزهراء عليها السلام: «وهذا كتاب الله بين أظهركم» (١)، الدال على وجود الكتاب كاملاً آنذاك بين أيدي المسلمين، وأنّه مقبول عندها عليها السلام لاستشهادها بآياته، فلا يعقل أن تستدل الزهراء بقرآن محرف.

فأهل بيت رسول الله جميعاً قد استشهدوا ـ وقرؤوا ـ بآيات هذا الكتاب الّذي نتلوه نحن كلّ يوم، أي أنّ الاشتهار هو الذي صحَّح المصحف لا ما ادَّعَوه من اتّخاذ شاهدين ـ الحفظ والكتابة ـ وما شابه ذلك من أقوال بعيدة عن المنطق والعقل السليم.

ونضيف هنا إلى كلامنا ما رواه الطحاوي، عن يحيى بن أَكْثَم أنّه قال:

«إن كانت القراءة تؤخذ بصحّة المخرج؛ فما نعلم لقراءةٍ من صحّة المخرج ما صحّ لقراءة عاصم؛ لأنّه يقول: قرأت القرآن على أبي عبد الرحمان، وقرأ أبو عبد

---

(١) بلاغات النساء: ١٤.

الرحمان على عليّ، وقرأ عليٌّ على النبيّ صلى الله عليه وآله». ثمّ قال الطحاوي: «وصَدَق، وقد كنّا أخذنا قراءة عاصم حرفا حرفا عن روح بن الفرج، وحدّثنا: أنّه أخذها عن يحيى بن سليمان الجعفي، وأنّه قال لهم: حدّثنا أبو بكر بن عيّاش،قال: قرأت على عاصم، قال أبو بكر: فقلت لعاصم: على من قرأت؟ قال: على السّلَمِي، وقرأ [السّلميُّ] على عليّ، وقرأ عليٌّ على النبيّ صلى الله عليه وآله».

إلى أن يقول: «ولقد حدّثني إبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطي، حدّثنا محمّد بن خالد ابن عبد الله الواسطي، قال: سمعت حفص بن سليمان الكوفي، عن عاصم، قال: قال أبو عبد الرحمان: قرأت على عليّ فأكثرتُ، وأمسكتُ عليه فأكثرت، وأقرأتُ الحسن والحسين حتّى ختما القرآن» (١).

والجملة الأخيرة من الخبر ذات وجهين، فقد تكون صادرة عن السلمي وقد تكون أضافة من الراوي (٢) لأنّه لا داعي لمثل الحسن والحسين عليهما السلام أن يختما القرآن على أبي عبد الرحمان السلمي، وأبوهما الإمام عليّ عليه السلام هو الّذي أقرأ أبا عبد الرحمان

---

(١) مشكل الآثار ١: ٢٦٣ــ ٢٦٤، وراجع وفيات الأعيان ٦: ٣٩٠/ الترجمة ٨٢٥ ليعقوب الحضرمي.

(٢) قد يكون أمْرُ الإمامين الحسن والحسين قد وصل في زمن عثمان ومعاوية، إلى ما يشابه المحكي عن أهل المدينة وقولهم في الإمام الباقر: ما رأينا أحدا قطّ أكذب من هذا، يحدّث عمّن لم يره، فلمّا رأى الإمام الباقر ما يقولون حدّثهم عن جابر بن عبد الله الأنصاري فصدّقوا، وكان جابر يأتيه يتعلّم منه «رجال الكشّي ١: ٢٢٢/ ح ٨٨، الكافي ١: ٤٦٩/ ح ٢، باب مولد أبي جعفر» فقد يكون السبطان قد أخذا عن أبي عبد الرحمان في الظاهر ليقرِّرا للنّاس صحّة هذه القراءة عندهم.

السلمي، فلماذا لا يُقْرِئُهُما أبوهما كما أقرأ أبا عبد الرحمان؟! وقد حكى الجزري وغيره بأنّ الحسن والحسين أخذا القراءة من الإمام علي، فلا داعي لأن يأخذ المعصوم من غير المعصوم؟!

بل كيف لم يقرئهما جدّهما رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو الّذي دعا المسلمين إلى تعليم القرآن وتعلّمه، مؤكّدا فَضْلَ تِلاوتِه وختمه؟! بل لماذا لم تقرئهما أُمُّهما الزهراء عليها السلام؟!.

فالمحتمل قويّاً أنّ السلمي أقرأهما للتأكّد من صحّة أخذه عن أمير المؤمنين عليه السلام، لأنّهما كانا قد أخذا عن أمير المؤمنين أيضاً [١]، فكان يريد التثبت من ذلك، ولذلك قال (قرأت فأكثرت) (أمسكت فأكثرت)، وهذا يعني أنّه قرأ القرآن ثمّ أمسك على قراءة عليّ عليه السلام ليضبطها، ثمّ قرأها على الإمامين عليهما السلام ليتأكّد من صحّة ما أخذه. وهذا الوجه أليق بمقام المعصوم.

وقد أكد ابن شهرآشوب في **مناقب آل أبي طالب** أنّ أصل قراءات القرّاء السبعة هو أمير المؤمنين علي، لا أنّ كلّ قراءة للسبعة قرأ بها عليّ بن أبي طالب، إذ قال:

«... والقرّاء السبعة إلى قراءته يرجعون[٢].

فأمّا حمزة والكسائي فيعوّلان على قراءة عليّ وابن مسعود، وليس مصحفهما مصحف ابن مسعود، فهما إنّما يرجعان إلى عليّ، ويوافقان ابن مسعود فيما

---

(١) السبعة في القراءات: ٦٨، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١: ٢٤٤/ ت ١١١٤ للحسين بن علي عليهما السلام.

(٢) بعضهم بطريق مباشر وآخر غير مباشر.

يجري مجرى الإعراب، وقد قال ابن مسعود: ما رأيت أحداً أقرأ من عليّ بن أبي طالب للقرآن.

وأمّا نافع وابن كثير وأبو عمرو، فمعظم قراءاتهم ترجع إلى ابن عبّاس، وابن عبّاس قرأ على أُبيّ وعليّ، والّذي قرأه هؤلاء القرّاء يخالف قراءة أُبي، فهو إذا مأخوذ من عليّ عليه السلام.

وأمّا عاصم، فقرأ على أبي عبد الرحمان السلمي، وقال أبو عبد الرحمان: قرأت القرآن كلّه على عليّ بن أبي طالب، فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم لأنّه أتى بالأصل، وذلك أنّه يظهر ما أدغمه غيره، ويحقّق من الهمز ما ليّنه غيره، ويفتح من الألفات ما أماله غيره.

والعدد الكوفي في القرآن منسوب إلى عليّ، وليس في الصحابة من ينسب إليه العدد غيره، وإنّما كتب عدد ذلك كُلِّ مِصْرٍ عن بعض التابعين» [1].

أجل، إنّ السلمي أخذ القراءة عن أمير المؤمنين عليه السلام، وعنه أخذ عاصم أصل هذه القراءة؛ قال حفص: «قال لي عاصم: ما كان من القراءة الّتي أقرأتك بها فهي القراءة الّتي قرأت بها على أبي عبد الرحمان السلمي عن عليّ عليه السلام».

وقد ذكر عاصم أنّه لم يخالف أبا عبد الرحمان في شيء من قراءته، فإنّ أبا عبد

(١) مناقب آل أبي طالب ١: ٣٢١ وعنه في بحار الأنوار ٤٠: ١٥٧، ٨٩: ٥٣، وانظر: عمدة القاري ١٨: ٨٢.

الرحمان لم يخالف عليّا عليه السلام في شيء من قراءته [١].

كما أخذ أبو الاسود الدؤلي عن علي، وعنه أخذ نصر بن عاصم العربيّة والقرآن [٢]، وعن نصر أخذ أبو عمرو بن العلاء أحد القرّاء السبعة.

كما أخذ عنه يحيى بن يعمر العربيّة والقراءة [٣]، روى عنه قتادة وقرأ عليه القرآن ابن أبي إسحاق الحضرمي.

كما أخذ عنه عبد الرحمان بن هرمز، ثمّ صار هو نفسه مقرئاً وقرأ عليه الناس، وأشهر مَن أخذ عنه وتتلمذ له نافع بن أبي نعيم أشهر مقرئي المدينة وأحد القرّاء السبعة.

كما أخذ عن أبي الأسود عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، ومعاوية بن عمر الدؤلي، وعطاء بن أبي الأسود الدؤلي، وحمران بن أعين أبو حمزة الكوفي الشيباني، وغيرهم.

وأخذ عبد الرحمان بن أبي ليلى الكوفي عن علي القراءة عرضاً.

وإنّ قرّاء أمثال: حمزة الزيّات، والكسائي، وأبوعمرو بن العلاء قد أخذوا القراءة عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام بواسطة هؤلاء الأصحاب أيضاً.

فحمزة الزيّات أخذ عن جعفر الصادق، عن محمّد الباقر، عن عليّ بن الحسين زين العابدين، عن الحسين بن عليّ، عن أبيه عليّ بن أبي طالب عليهم السلام.

---

(١) معرفة القرّاء الكبار للذهبي ١: ٩٢، سير أعلام النبلاء ٥: ٢٥٩.

(٢) غاية النهاية ٢: ٣٣٦ / ت ٣٧٢٨ لنصر بن عاصم الليثي.

(٣) غاية النهاية ٢: ٣٨١ / ت ٣٨٧٣ ليحيى بن يعمر.

والكسائي قرأ على حمزة الزيّات بالإسناد المتقدّم.

وأبو عمرو بن العلاء، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر قرؤوا على أبي الأسود الدؤلي، وهو قرأ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وهكذا.

وقال العاصمي (ت ٣٧٨ هـ) في المباني في نظم المعاني:

وروي عن العوام بن حوشب أنّ أباعبد الرحمن السلمي كان إذا ختم عليه الخاتم القرآن أجلسه بين يديه ووضع يده على رأسه وقال: يا هذا! اتّق الله فما أعرف أحداً خيراً منك، وإن عَمِلْتَ بالذي عَلِمتَ.

ففي هذا الحديث دليل عل انّ القرآن الذي في أيدينا كامل تام، من ادعى نقضاً فيه أو زيادة أو تغييراً، أو تبديلاً أو تقديماً أو تأخيراً، فقد كذب على الله تعالى وبهت رسول الله والمسلمين.

لأن أبا عبد الرحمان كان خرّيج عليّ بن أبي طالب ومن أخذ القراءة عنه وتعلّمها منه، فإذا أخبر بأنّ آخر القرآن هو الذي ليس بعده شيء، كان الذي يقول: هو مذهب علي رضي الله عنه، وقد كان علي رضي الله عنه يصلي بالناس صلاة المغرب والعشاء الآخرة، وصلاة الصبح، ويقرأ والناس يستعمون قراءته ويفهمون قوله. فلو خالف عثمان وأبابكر وعمر رضي الله عنهم في حرف واحد أو كثر، لسارع الناس إلى السؤال عنه وتغييره في المصاحف.

مع أنّ القرآن الذي حصّله عند أبي عبد الرحمان وفضّله فيه هو كالذي كان يؤم الناس به في صلواته، فيجدونه موافقاً لرأي أبي بكر وعمر وعثمان وسائر المسلمين، ولو وقعوا فيه على زيادة حرف أو كلمة، أو نقصان لفظة، لوافقوا عليّاً عليها فأثبتوها في المصاحف على قوله، وما يأمر به من رسمه، لعلّو درجته، وارتفاع مرتبته، فقد

حصّلوا في كلامه المنثور ضمةً في حرف، وياء في كلمة، فتابعوا حكايتهما عنه ونسبتهما إليه، أحد الحرفين الدهقان، بضمّ الدال (١).

قال الشيخ محمّد هادي معرفة رحمه الله بعد أن نقل كلام الذهبي:

«وكانت القراءة الّتي أخذها حفص بن سليمان عن عاصم بن أبي النَّجُوْدِترتفع إلى عليّ عليه السلام.

نستنتج أنّ قراءتنا اليوم هي قراءة عليّ بن أبي طالب ثابتة منذ العهد الأوّل تتعاهدها الأمّة عن الأمّة وباقية مع الخلود» (٢).

ثمّ قال الشيخ معرفة تحت عنوان (حفص وقراءتنا الحاضرة):

«كان عليّ أمير المؤمنين أوّل من أبدى فكرة جمع القرآن بعد وفاة رسول الله مباشرة،وإن كان جمعه هو رُفض، لكنَّ فكرة الجمع أثّرت أثرها في نفس الوقت ولم يكن الاختلاف بين الجمعين في ذات القرآن.

وكانت المصاحف الرئيسية التي جمع فيها القرآن كله على ذلك العهد ـ قبل توحيدها ـ هي: ما جمعه عبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وأبو الدرداء، والمقداد بن الأسود، ممّن عُرفوا بالولاء الخاص للبيت النبويّ الرفيع، ولم يكن سائر المصاحف بذلك الاعتبار، وكانت صحُف أبي بكر غير منتظمة بين دفّتين.

وأوّل مَن جاء بفكرة توحيد المصاحف على عهد عثمان هو حذيفة بن اليمان في

---

(١) نصوص علي علوم القرآن ٤ : ٦٣ عن المباني في نظم المعاني .

(٢) التمهيد في علوم القرآن ٢ :١٨٤ ، طبقات القرّاء في عليّ بن أبي طالب.

قصّة سلفت، وكان أُبيّ بن كعب هو الذي تصدّى لإملاء القرآن على لجنة استنساخ المصاحف الموحّدة، وكانوا يراجعونه فيما أُشكل عليهم من ثبت الكلمات.

وكان تشكيل المصحف وتنقيطه على يد أبي الأسود الدؤلي وتلميذَيه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر، وأول مَن تنوَّق في كتابة المصحف وتجويد خطّه هو خالد بن أبي الهياج صاحب علي عليه السلام، ثمّ كان ضبط الحركات على الشكل الحاضر على يد الأستاذ الكبير خليل ابن أحمد الفراهيدي، وكان هو أوّل من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام.

أمّا القراءات، فإنّ الشيعة هم الذين درسوا أُصولها وأحكموا قواعدها وأبدعوا في فنونها وأطوارها في أمانة وإخلاص.

كان أربعة ـ إن لم نقل ستّة ـ من القرّاء السبعة شيعة، فضلاً عن غيرهم من أئمّة قرّاءٍ كبار، كابن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وأبي الدرداء، والمقداد، وابن عباس، وأبي الأسود، وعلقمة، وابن السائب، والسلمي، وزرّ بن حبيش، وسعيد بن جبير، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعاصم بن أبي النجود، وحمران بن أعين، وأبان بن تغلب، والأعمش، وأبي عمرو بن العلاء، وحمزة، والكسائي، وابن عياش، وحفص بن سليمان، ونظرائهم من أئمّةٍ كبارٍ هم رؤوسٌ في القراءة والإقراء في الأمصار والأعصار.

أمّا القراءة الحاضرة ـ قراءة حفص ـ فهي قراءة شيعية خالصة، رواها حفص وهو من أصحاب الإمام الصادق، عن شيخه عاصم وهو من أعيان شيعة الكوفة

الأعلام، عن شيخه السلمي وكان من خواصّ عليّ عليه السلام (١) ـ على الرغم من انحرافه عنه في أواخر سني عمره ـ، عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن الله عزّ وجلّ» (٢).

وعليه فهذا المصحف المتداول اليوم بين أيدينا مقبول عند الأئمة عليهم السلام ومُمْضى من قبلهم، ونحن نقرؤه تبعاً لهم، وقد فشلت جهود التحريف بفضل الأئمّة عليهم السلام، رغم كلّ ما جرى من أخطاء في جمعه وترتيبه؛ وتشريع التعددية فيه من خلال حديث الأحرف السبعة بدعوى أنّها اختيارات للحديث النبوي الشريف، في حين أنّ الأمر لم يكن كذلك.

إذن مادّته القرآنية وأصله الإلهي معترف بهما وبصحّتهما عندهم، ومعناه أنّ الإمام عليّا عليه السلام يقبل بهذا المصحف كما يقبل به آخرون من الصحابة كأبيّ بن كعب وأبي موسى الأشعري و...، لكن في الوقت نفسه لا ننفي وجود اختلاف بين قراءة أهل البيت عليهم السلام وقراءات الصحابة، بل بين ترتيب مصاحف الصحابة وبين ترتيب مصحف أهل البيت عليهم السلام في أماكن السور وغيرها، بل إنّ الاختلاف في الرسم والقراءة قد شوهد بين مصاحف الصحابة أنفسها. وباعتقادي أنّ هذا الاختلاف لم يكن على عهد رسول الله وقد حدث في عهد الشيخين، ثم توسّع من بعدهما

---

(١) ذكره ابن قتيبة في أصحاب عليّ وممّن حمل عنه الفقه. المعارف: ٥٢٨ وعدّه البرقي في رجاله من خواصّ الإمام من مضر، رجال البرقي: ٣٦/ الترجمة ٧٣.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ٢: ٢٤٩ و٢٥٠.

لانتهاجهما المنهج الخاطئ.

وإليك أسماء بعض الكتب المؤلّفة عن اختلاف مصاحف الصحابة فيما بينها، وهي تؤكد وجود الاختلاف في القرون الأُولى لا عدمه، وأنّ عثمان بن عفان لم يوفّق في توحيد الأمة على قراءة واحدة، بل استمرّ الاختلاف بينهم في أمر القرآن حتى العصور المتأخرة، وإليك أسماء تلك الكتب:

١ ـ كتاب اختلاف مصاحف الشام والحجاز والعراق، لابن عامر اليحصي (ت ١١٨ هـ).

٢ ـ كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، للكسائي (ت ١٨٩ هـ).

٣ ـ كتاب اختلاف أهل الكوفة، والبصرة، والشام في المصاحف، للفرّاء (أبي زكريا الفراء يحيى بن زياد) (ت ٢٠٧ هـ).

٤ ـ كتاب اختلاف المصاحف، لخلف بن هشام (أبي محمّد الأسدي) البغدادي، وأحد القراء العشرة (ت ٢٢٩ هـ).

٥ ـ كتاب اختلاف المصاحف، وجامع القراءات، للمدائني (ت ٣٢١ هـ).

٦ ـ كتاب المصاحف والهجاء، لمحمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣ هـ).

٧ ـ كتاب اختلاف المصاحف، لأبي حاتم (ت ٢٤٨ هـ).

٨ ـ كتاب المصاحف، لابن أبي داوود السجستاني (ت ٣١٦ هـ).

٩ ـ كتاب المصاحف، لابن أشته (ت ٣٦٠ هـ).

١٠ ـ كتاب المصاحف، لابن الأنباري (ت ٣٢٨ هـ).

١١ ـ كتاب غريب المصاحف، للوراق.

لكنّ هذا الاختلاف لا يخدش في حجية القرآن المتداول، لأنّ الحجّية مأخوذة عن الاشتهار والتواتر الذي عرفوه في القرآن، كما أنّه مأخوذ عن مصحف الإمام عليّ عليه السلام الّذي سمعه من في رسول الله وجَمَعَه من خلف فراشه لكونه معصوماً وقد أخذه عن معصوم، ولإقرار المعصوم به ولقبول الأمة له؛ وذلك لاتّفاق أربعة أو أكثر من القرّاء السبعة على القراءة به، ولكون تشكيل القرآن وتنقيطه جاء بواسطة تلامذة أبي الاسود الدؤلي الّذي أخذ القراءة عن أمير المؤمنين علي.

أو قل بأن الإمام عليّا عليه السلام والصحابة الكبار ـ أمثال أُبَيّ وابن مسعود ـ بقراءتهم لهذا القرآن في صلواتهم وغيرها قد صحّحوا القراءة الرائجة، أي أنّ قراءتهم وإقراءهم كانت الأصل لهذا المصحف، لأنّهم أعيان الصحابة المشهود بوثاقتهم وصحة قراءتهم من قبل رسول الله، لا لقراءة زيد بن ثابت. فالمعتمد بين المسلمين هو قراءة أولئك الصحابة لا قراءة زيد، لأنّ الروايات أطبقت على أنّهم هم الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم الذين جاء فيهم مدح لصحة قراءتهم، وهم الذين جعلهم صلى الله عليه وآله يُقرِئُون الناس، وأمر المسلمين بالأخذ عنهم، فإن قراءتهم وقراءة تلامذتهم هي التي صحّحت هذا القرآن، لا حرف زيد ومنهج عثمان.

وعلى كلّ حال، فالمهمّ أنّ الأئمّة عليهم السلام قد قبلوا بهذا المصحف، وهو يؤكّد عدم وقوع التحريف فيه، لأنّهم عليهم السلام لا يسمحون بالقراءة في القرآن المحرّف، بل إنّ وحدة نصّه وبقاءَه طرياً بليغاً عبر عدّة قرون بِرَغْمِ كُلّ الملابسات التي جرت عليه يؤكد إعجازه وعدم تأثّره بالمتغيّرات، كما أنّه برغم كثرة طبعاته في البلدان المختلفة والأزمنة المتفاوتة، واختلاف خطوطه ورسم خطه وأشكاله، يؤكد سلامته من التحريف وعناية الباري بكتابه، كل ذلك مع سعي أعداء الإسلام إلى تشويه صورته والمساس

بنصه، فبقاؤه نقيّاً وبليغاً خير دليل على سلامة القرآن من أيّ تحريف وتصحيف.

وبهذا فقد اتضح لك بأن للشيعة سنداً صحيحاً إلى هذا القرآن، وقد مرّ عليك أيضاً كلام العلاّمة الحلّيّ في (تذكرة الفقهاء) بلزوم القراءة بالمتواتر في الصلاة:

ويجب أن يقرأ بالمتواتر من الآيات، وهو ما تضمّنه مصحف عليٍّ عليه السلام، لأنّ أكثر الصحابة اتّفقوا عليه وحرق عثمان ما عداه (١).

وقال السيّد عبد الحسين شرف الدين في أجوبته لمسائل جار الله: *نعوذ بالله من هذا القول [أي تحريف القرآن] ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكلّ مَن نسب هذا الرأي إلينا جاهلٌ بمذهبنا أو مفترٍ علينا، فإنّ القرآن العظيم والذِّكَر الحكيم متواترٌ من طرقنا بجميع آياته وكلماته، وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواتراً قطعّياً عن أئمّة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لا يرتاب في ذلك إلّا معتوه، وأئمّة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم الرسول عن الله تعالى، وهذا أيضاً ممّا لا ريب فيه* (٢).

قال السيد محمد جواد العاملي (ت ١١٢٦ هـ) في مفتاح الكرامة: *فرع قال أكثر علمائنا يجب أن يقرأ بالمتواتر وهي السبع، وفي جامع المقاصد الاجماع على تواترها، وكذا العزية، وفي الروض إجماع العلماء، وفي مجمع البرهان نفي الخلاف في ذلك.*

وقد نعتت بالتواتر في الكتب الاصولية والفقهية كالمنتهى والتحرير والتذكرة والذكرى والموجز الحاوي وكشف الالتباس والمقاصد العلية والمدارك وغيرها.

---

(١) تذكرة الفقهاء ٣: ١٤١ المسألة ٢٢٧ مبحث الوضوء.

(٢) أجوبة مسائل جار الله: ٣٤.

وقد نقل جماعة حكاية الاجماع على تواترها من (ع خ ل) جماعة وفي الرسم المصاحف بها وتدوين الكتب التي لها حتي أنها معدودة حرفا فحرفا وحركة فحركة مما يدل على أن تواترها مقطوع به كما أشار إلى ذلك في مجمع البرهان، والعادة تقتضي بالتواتر في تفاصيل القرآن من أجزاءه والفاظه وحركاته وسكناته ووضعه في محله لتوفر الدواعي على نقله من المقر كونه أصلا لجميع الاحكام والمنكر لابطال لكونه معجزا فلا يعبوا بخلاف من خالف أو شك في المقام ... [١].

ويُضاف إليه بأنّ النسخة الرائجة اليوم بين المسلمين والمطبوعة في المدينة المنوّرة وغيرها، هي المرويّة عن حفص عن عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أميرالمؤمنين علّي بن أبي طالب عليه السلام.

وهي القراءة التي يقرأ بها غالب علماء الشيعة في النجف وكربلاء وقم وخراسان ولبنان، كما أن علماء الزيدية يقراءون بقراءة نافع برواية قالون.

فأهل البيت مع وجود قراءة لهم، ووجود كتاب (قراءة أميرالمؤمنين) لزيد بن علي بن الحسين بن علي، لا يقرؤون بقراءة تخالف المشهور عند المسلمين حفظاً على وحدة الكلمة في القرآن، واستجابة لأمر أئمتهم: إقرؤُوْا بما يقرأ به الناس.

ولآتي بمثال على ما أقول، فإن القراءة الثابتة لأهل البيت في قوله تعالى: ﴿**وَٱمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ**﴾ [٢] هي كسر كل من (الرؤوس) و(الأرجل)، لأن

---

(١) مفتاح الكرامة ٢ : ٣٩٠.

(٢) سورة المائدة : ٢.

حرف العطف يعطف الارجلَ إلى أقرب كلمة وهي الرؤوس المجرورة بالباء، مع أنّ قراءة عاصم هي نصب (الأرجل)!!

فقراءة أهل البيت موافقة للعربية بأحسن وجه متصوّر، وقد أثبتنا ذلك في المجلد الخامس من كتابنا وضوء النبي «آية الوضوء وإشكالية الدلالة بين القراءة والنحو والمأثور».

وبالرغم من ذلك أمروا شيعتهم بالقراءة بالمشهور ونهوهم عن مخالفة المشهور، كل ذلك لحفظ كلمة المسلمين في القرآن الكريم.

وقد أشرنا سابقاً وسوف نوكد بأنّ ما قالوه عن عرض عثمان قراءته على رسول الله أو تلقي السلمي عنه فغير صحيح، وأنّ قراءة حفص عن عاصم من المصحف هي ليست قراءته وقراءة زيد بن ثابت كما يقولون، إذ المشهور عن السلمي أخذه عن عليّ لا عن غيره، مؤكدين بأنّ القرآن هو قرآن جميع المسلمين سنة وشيعة، روافض وخوارج، من اختلف مع عثمان أو وافقه.

قال ابن خالويه عن قراءة ﴿**زَوَّجْنكَهَا**﴾ بلا ألف قراءة أهل بيت النبي: علي والحسين وجعفر بن محمّد وابن الحنفية، قال: فقيل لجعفر بن محمّد ﴿ **فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرا زَوَّجْنَاكَهَا**﴾ أليس تقرأ على غير ذلك فقال: لا والله الّذي لا إله إلّا هو، ما قرأتها على أبي إلّا كذلك، ولا قرأ بها أبي على أبيه إلّا كذلك، ولا قرأ بها الحسين بن علي على أبيه إلّا كذلك، ولا قرأها علي بن أبي طالب على النبي صلى الله عليه وآله إلّا هكذا [١].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٢٠ ـ ١٢١.

وعليه، فكل ما قلته في هذه الدراسة لم يكن عن أصل القرآن فهو ثابت مقطوع به، بل عن كيفية وصوله من رسول الله الى أمّته، وأنّ الإمام عليّاً هو رأس أولئك الصحابة الذين أوصلوا القرآن إلينا.

إذن المصحف الرائج اليوم هو مصحف رسول الله، ومصحف عليّ بن أبي طالب، ومصحف جميع الصحابة، لا انّه مصحف عثمان بن عفان فقط كما يقولون.

هذا، والقارئون على أميرالمؤمنين علي جمع كثير أشهرهم:

١ ـ الحسن بن علي

٢ ـ الحسين بن علي

٣ ـ محمد بن علي بن ابي طالب المعروف بابن الحنفية

٤ ـ عبدالله بن مسعود

٥ ـ عبدالله بن عباس

٦ ـ زر بن حبيش

٧ ـ أبو عبد الرحمن السلمي

٨ ـ أبو الاسود الدُؤَلي

٩ ـ عبد الرحمن بن أبي ليلي. وغيرهم

وباعتقادي أنّهم نسبوا قراءة حفص عن عاصم وغيرها لعثمان وزيد بن ثابت ما هي إلّا مغالاة فيهم وتحكيم للنهج الأموي، وفي هذا السياق نراهم يقولون: المصحف العثماني، ولم يقولوا: المصحف النبوي، أو المصحف البكري، أو المصحف العمري، أو المصحف العلوي، فسعوا نسبة كل شيء إلى عثمان ثمّ من بعده إلى الشيخين، ساعين للرفع بضبع الخلفاء الثلاثة دون غيرهم، وإن كان ذلك على حساب المساس بالقرآن

وتواتره.

بعد كل هذا لنتكلم أكثر عن القراء الذين أخذوا القراءة عن الإمام أمير المؤمنين، ثم نتبعه بالكتابة عن ترتيب مصحفه، وهل يوافق المصحف الرائج أم لا؟ وهل له ترتيب آخر أم لا؟ لكن قبل ذلك لابدّ من دراسة ما قيل عن السلمي وأخذه عن جملة من الصحابة غير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وهل أنّه صحيح أم لا؟

سماع السلميّ من عليٍّ عليه السلام لا من غيره:

باعتقادي أنّ دراسة علاقة السلَمي بمن شُكّ في الأخذ عنه ـ كعثمان وزيد بن ثابت ـ يكون منعطفاً خطيراً في تفنيد القول المشهور عند العامة.

فالقراءة المشهورة الغالبة في بلداننا حسبما وضحناه أكثر من مرة هي: قراءة **حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، عن عاصم بن أبي النجود الكوفي، عن أبي عبد الرحمان عبد الله بن حبيب السلمي، عن علّي بن أبي طالب وعثمان وزيد بن ثابت وأُبّي بن كعب، عن النبيّ** صلى الله عليه وآله [(١)].

وإنّك لو راجعت إلى ما أُلّف في القراءات من الكتب، لرأيتهم يقطعون بأخذ أبي عبد الرحمان السلمي عن علي، ويسكتون عن أخذه عن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت، أو تراهم في بعض الأحيان يصرّحون بعدم أخذه عن غير علّي عليه السلام وهو تنويه الى ما نريد قوله!

---

(١) أُنظر: آخر المصحف الشريف الّذي أمر بطبعه الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود مثلاً.

قال ابن الجوزي في (غاية النهاية في طبقات القرّاء) في ترجمة حفص بن سليمان، عن ابن المنادي قال:

قرأ [حفص] عن عاصم مراراً، وكان الأوّلون يعدُّونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عياش، ويصفونه بضبط الحروف الّتي قرأ على عاصم، وأقرأ الناس دهراً، وكانت القراءة الّتي أخذها عن عاصم ترتفع إلى عليّ رضي الله عنه .

*قلت ـ والكلام لابن الجوزي ـ: يشير إلى ما روينا عن حفص أنّه قال: قلت لعاصم: أبو بكر يخالفني، فقال: **أقرأتك بما أقرأني أبو عبد الرحمان السلَمي عن عليّ بن أبي طالب**، وأقرأته بما أقرأني زيد بن حبيش عن عبد الله بن مسعود ... ورويناه عن حمزة بن القاسم الأحول ذلك بمعناه* (١).

ومعنى كلامه واضح، فتراه يذكر اسم عليٍّ ولا يذكر اسم غيره.

قال الذهبي في ترجمته للسلمي: *قال عبد الواحد بن أبي هاشم، حدثنا محمد بن عبيد الله المقرئ، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن، حدثنا أبي، حدثنا حفص أبو عمر، عن عاصم بن بهدلة، وعطاء بن السائب، ومحّمد بن أبي أيّوب، وعبد الله بن عيسى، أنّهم قرؤوا على أبي عبد الرحمان السلمي، وذكروا أنّه أخبرهم أنّه قرأ على عثمان عامّة القرآن. وكان يسأله عن القرآن فيقول: إنّك تشغلني عن أمر الناس، فعليك بزيد بن ثابت، فإنه يجلس للناس ويتفرّغ لهم، ولستُ أُخالفه في شيءٍ من القرآن. وكنت ألقى*

---

(١) غاية النهاية ١: ٢٥٤ / ترجمة ١١٥٨ حفص بن سليمان.

عليّاً فأسأله فيخبرني ويقول: عليك بزيد. فأقبلتُ على زيد، فقرأت عليه القرآن ثلاث عشرة مرّة.

*قال الذهبي في (السيَر): **ليس إسنادها بقائم*** (١).

ونقل عن أبي عبد الرحمن السلمي قوله: **قرأتُ على أمير المؤمنين علي القرآن كثيراً، وأمسكتُ عليه المصحف فقرأ عليَ** (٢).

وقد ذكر أبو عمرو الداني بأنّ السلمي أخذ القراءة أيضاً عرضاً على عثمان وابن مسعود وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت (٣).

لكنّ شعبة شكّك في سماعه من عثمان وعبد الله بن مسعود (٤)، كما لم يتأكّد سماعه من زيد وأُبيّ، وحتّى لو قلنا بأنّه أخذ القراءة عن أُبيّ وابن مسعود، فلا ضير لأنهما تلميذا الإمام علّي عليه السلام، ولا تخالف بين قراءتيهما، وإنّ قراءتهما توافق قراءةَ أهل البيت عليهم السلام (٥) والذي قد مر عليك ما قلناه عنهما.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٤: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٢) السبعة: ٦٨.

(٣) وهو ما قاله ابن مجاهد في السبعة: ٦٨ كذلك.

(٤) تحفة التحصيل: ٧١، قال شعبة: لم يسمع من عمر ولا عثمان ولا عبد الله بن مسعود ولكنه قد سمع من علي.

(٥) المعجم الكبير ٩ : ٧٦ / ٨٤٤٦ وفيه قول ابن مسعود : وختمت القرآن على خير الناس علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومما يشير الى موافقة قراءة ابي بن كعب لقراءة أهل البيت ما روي عن الصادق قوله: أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبيّ، انظر الكافي ٢ : ٦٣٤ / ح ٢٧ .

أمّا سماعه من عثمان وزيد فلم يثبت في الكتب حسبما وضّحناه من خلال كلام الذهبي قبل قليل: ليس اسنادها بقائم بل كيف يدعي عرضه القراءة على عثمان وعثمان يُرجِعُه إلى زيد كما سيأتي بعد قليل.

وروى القيسيّ قراءة علي على النبي على سبيل التمريض (وروي أن علياً قرأ على النبي)، فقال:

*وأمّا عاصم فكان من الطبقة الثالثة، وكان أضبط الناس في عصره لقراءة زيد بن ثابت، وقد كان قد قرأ على أبي عبدالرحمن السلمي، وقرأ أبو عبدالرحمن على علي بن أبي طالب، **وقرأ على زيد**، وقرأ زيد على النبي **وروي أنّ علياً قرأ على النبي**، وقرأ عاصم أيضاً على ابن مريم زر بن حبيش، قال: كنت أعرض على زيد بعد قراءتي على أبي عبدالرحمن، وقرأ زيد على علي وعلى عثمان وعلى ابن مسعود رضي الله عنهم وقرأ هؤلاء على النبي ...*[1].

وحكى ابن مجاهد، عن أبي عبد الرحمن السلمي دعوى أن علياً قال له: عليك بزيد فأقبلت على زيد فقرأت عليه القرآن ثلاث عشرة مرة!!!

والباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) مع اعتقاده بمكانة زيد وأن عثمان اختار حرف زيد لأمرٍ علمه سعى في (الانتصار لنقل القرآن) أن يجمع بين عبد الرحمن السلمي وابن مسعود وزيد فقال: *وقد استفاض أنّ أبا عبد الرحمن السلمي كان يُقرئ الناس بحرف زيد، وأنّ زيداً كان يُقرئُهم بحرف ابن مسعود.*

---

(١) التبصرة : ٤٤ .

لا أدري بأيهما يجب الأخذ؟ تارة يقال بأن زيداً كان يُقرؤهم بحرف ابن مسعود، وأخرى يقال بأنه قرأ على أُبيّ بن كعب، وثالثة يقال بأن عثمان وحّدَهم على حرف واحد وهو حرف زيد بن ثابت!

أجل، إنّ الذهبي وغيره استدلّوا على لقياه عثمان وسماعه منه بأدلّة، منها رواية البخاري ـ الّذي يشترط المعاصرة والسماع ـ له[1]، وعنعنته عن عثمان كما في مسند أحمد:

حدّثنا عبد الله ، حدّثني أبي، ثنا محمّد بن جعفر وبهز وحجّاج؛ قالوا: حدّثنا شعبة، قال:

سمعت علقمة بن مرثد يحدّث عن سعد بن عبيدة، عن أبي عبد الرحمان السلمي، عن عثمان بن عفّان، عن النبيّ أنّه قال: «إنّ خيركم من عَلَّمَ القرآن أو تعلَّمَه». قال محمّد بن جعفر وحجّاج، قال أبو عبد الرحمان: فذاك الّذي أقعدني هذا المقعد.

قال حجّاج، قال شعبة: **ولم يسمع أبو عبد الرحمان من عثمان** ولا من عبد الله، ولكن قد **سمع من عليّ** رضي الله عنه [2].

فَتَعَقُّبُ حجّاج عن شعبة، يثبت عدم سماع السلمي من عثمان.

وفي (الطبقات الكبرى) في ترجمة السلمي: واسمه عبد الله بن حبيب، روى عن

---

(١) صحيح البخاري ٤ : ١٩١٩ / ٤٧٣٩.

(٢) مسند احمد ١ : ٥٨ / ٤١٢ .

عليّ وعبد الله وعثمان، وقال حجّاج بن محمّد، قال شعبة: **لم يسمع أبو عبد الرحمان السلمي من عثمان، ولكن سمع من عليّ** (١).

وفي الجرح والتعديل: حدّثنا عبد الرحمان، نا عليّ بن الحسن الهسنجاني، ثنا أحمد [بن حنبل]، ثنا حجّاج ـ يعني ابن محمّد الأعور ـ قال: قال شعبة: **لم يسمع أبو عبد الرحمن من عثمان، ولكن سمع من عليّ** (٢).

وفيه أيضاً: حدّثنا عبد الرحمان، حدّثني أبي، نا معاوية بن صالح بن أبي عبد الله الأشعري، قال: حدّثني يحيى بن معين، نا حجّاج بن محمّد، عن شعبة، قال: **لم يسمع أبو عبد الرحمن السلمي من عثمان ولا من عبد الله بن مسعود، ولكنّه قد سمع من عليّ** (٣). هذا **أوّلاً**.

وثانياً: إنّ السلمي نصّ بأخذه القرآن من عليّ عليه السلام (٤)، كما ثبت عنه قوله: «**ما رأيتُ رجلاً أقرأ من عليّ**» (٥).

والنصّ الأخير يؤكد بوضوح اختصاص السلمي بعليٍّ؛ لأنّه لا يعقل أن يقول: «**ما رأيتُ أحداً أقرأ من عليٍّ**» ثمّ يعتمد قراءة غيره، وخصوصاً لو كانت هناك قراءتان

---

(١) الطبقات الكبرى ٦: ١٧٢.

(٢) الجرح والتعديل ١ : ١٣١، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل : ١٧١.

(٣) الجرح والتعديل ١ : ١٣١.

(٤) الطبقات الكبرى ٦: ١٧٢.

(٥) البيان في عد آي القرآن : ٣١، معرفة القراء الكبار ١ : ٢٨. وإنا سنثبت لاحقاً بأن السلمي لم يأخذ عن غير الإمام علي.

مختلفتان.

وثالثاً: بما أنّ السلمي كوفيّ، فلا يستبعد أن يكون قد عرض ما سمعه من عثمان ـ على فرض صحّة سماعه منه ـ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب أيّام خلافته في الكوفة، فكانت القراءة النهائيّة موافقة لقراءة الإمام عليّ عليه السلام، ويؤيّده نصّ (الثقات) للعجلي:

> أبو عبد الرحمن السلمي المقرئ الأعمى، كوفيٌّ من أصحاب عبد الله، ثقة، وكان يُقرئ في زمان عثمان إلى زمان الحجّاج، وقرأ على عثمان بن عفّان، وعرض على عليّ بن أبي طالب (١).

أمّا أخذه عن ابن مسعود، فهو الآخر يرجع إلى الإمام عليّ عليه السلام أيضاً؛ لأنّ ابن مسعود صرّح بأنّه أخذ بضعاً وسبعين سورة من فِي رسول الله صلى الله عليه وآله (٢)، والباقي أخذها من خير النّاس عليّ بن أبي طالب عليه السلام (٣).

ومن الطبيعي أن يكون الذي أخذه من علي هو أكثر مما أخذه من النبي، لأنّ الباقي هو ما نزل في المدينة وغالباً ما تكون من السور الطوال.

وفي (السبعة) لابن مجاهد عن عاصم قوله: ما أقرأني أحدٌ حرفاً إلّا أبو عبد

---

(١) معرفة الثقات للعجلي ٢: ٤١٣ / الترجمة ٢١٩٦.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٩١٢ / ح ٤٧١٤.

(٣) المعجم الكبير ٩: ٧٦ / ح ٨٤٤٦، المعجم الأوسط ٥: ١٠١ / ح ٤٧٩٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٠١، سبل الهدى والرشاد ١١: ٤٠٣ عن الطبراني، شرح الأخبار ١: ١٤٤ / ح ٨٣، بحار الأنوار ٤٠: ١٨٠.

الرحمان السلمي، **وكان أبو عبد الرحمان قد قرأ على علي** [١].

وقد قال الذهبي في (معرفة القرّاء الكبار): وروى حفص بن سليمان قال: قال لي عاصم: ما كان من القراءة الّتي أقرأتُك بها فهي القراءة الّتي قرأتُ بها على أبي عبد الرحمان السلمي عن عليّ رضي الله عنه، وما كان من القراءة الّتي أقرأت بها أبا بكر بن عيّاش فهي القراءة الّتي كنت أعرضها على زرّ بن حبيش عن ابن مسعود [٢].

وقال أبو بكر بن عيّاش: قال لي عاصم: ما أقرأني أحدٌ حرفاً إلّا أبو عبد الرحمان السلمي، وكنت أرجع من عنده فأعرض على زر. وقال حفص: قال لي عاصم: ما كان من القراءة الّتي أقرأتك بها فهي ... [٣]، إلى آخر الكلام آنف الذكر.

ومن المعلوم أنّ زر بن حبيش كان قد قرأ القرآن كلّه على عليّ بن أبي طالب [٤]، كما أنّه قرأ على ابن مسعود أيضاً، وقد أشرنا إلى أنّ ابن مسعود كان قد قرأ على عليّ عليه السلام، وبذلك تعود قراءته إلى الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام أيضاً.

نعم، يمكنك أن تقول: إنّ القراءة الرائجة اليوم هي قراءة عثمان بن عفّان وزيد بن ثابت وغيرهما من الصحابة أيضاً ـ إلى جانب قراءة عليّ بن أبي طالب ـ، لأنّهما من المسلمين ولا انحصار للقراءة بهما، وشرط صحة هذا القول أن يرفع الاختلاف بين قراءَتيهما وقراءة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، لأنّ القراءات السبعة أو العشرة اليوم يقال

---

(١) السبعة: ٧٠.

(٢) معرفة القرّاء الكبار ١: ٩٢.

(٣) غاية النهاية ١: ٣٤٨.

(٤) كنز العمال ٢: ١٥٣ / ح ٤٢٢١.

بأن بينها المشهور تلاوته أيام رسول الله ﷺ وبينها المشكوك، وأنّ قراءة رسول الله موجودة ضمن هذه القراءات المتداولة اليوم بين المسلمين على غير تعيين، وأنّ المسلمون كانوا يقرؤون بقراءته ﷺ، وقد قُرئ بالشكل الّذي علّمهم به رسول الله، فيكون هذا القرآن هو قرآن الله وقرآن رسوله محمّد ﷺ، وهو قرآن عليّ عليه السلام، وقرآن جميع الصحابة، ومنهم عثمان بن عفّان، لا أنّه قرآن عثمان بن عفّان وزيد بن ثابت دون عليّ بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري وأبيّ بن كعب. نقول بذلك لإقرار الجميع بقرآنية هذا القرآن.

وعليه، فالقرآن المرويّ عن حفص عن عاصم عن أبي عبد الرحمان السلمي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ المطبوع في المدينة المنورة ـ أصله مأخوذ عن علي لا عن غيره حسبما حكوه، وهو يتّفق مع المصحف المنسوب إلى الإمام علي (نسخة صنعاء) في ترتيب سوره وآياته.

وهذا لا يعني توقيفيّة ترتيب هذا المصحف، بل عدم مخالفة الإمام علي معه إن ثبت كون مصحف صنعاء هو بخطه عليه السلام.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نوضّح بأنّ هناك آخرين أخذوا القراءة عن أمير المؤمنين عليّ ـ غير السلمي والحسنين ومحمد بن الحنفية ـ مثل: أبي الأسود الدؤلي، وعبد الرحمان بن أبي ليلى [1] ليكون القاري على ارتباط بما قلناه سابقاً. وإليك إجمال الكلام عنهما.

---

(١) غاية النهاية ١: ٥٤٦.

أبو الأسود الدؤلي وعبد الرحمان بن أبي ليلى:

كان لأبي الاسود تلامذة كثر في النحو والقراءة نذكر من عرف منهم بالإقراء والقراءة، ورويت عنه حروف من القرآن كانوا قد قرؤوها على أبي الأسود ورووها بسند متصل إلى علي بن أبي طالب، وهم:

١ ـ يحيى بن يعمر العدواني، أخذ عن أبي الاسود النحو والقراءة [١].

٢ ـ نصر بن عاصم الليثي، قرأ القرآن على أبي الاسود [٢]، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة الّذي سند قراءته ينتهي لعلي بن أبي طالب، كما أخذ عنه القراءة عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت ٨٩ هـ).

٣ ـ عطاء بن أبي الاسود الدؤلي أبو حرب، قرأ على أبيه أبي الأسود، وقرأ عليه حمران بن أعين[٣].

٤ ـ حمران بن أعين الشيباني، أبو حمزة الكوفي، قال عنه ابن الجزري: أبو حمزة الكوفي مقرئٌ كبير القراءة عَرْضاً عن عبيد بن نضيلة وأبي حرب بن أبي الاسود وأبيه أبي الأسود ويحيى بن وثاب ومحمّد بن علي الباقر. روى القراءة عنه عرضاً حمزة الزيات وكان ثبتاً في القراءة [٤] وهو من شيعة جعفر بن محمّد الصادق [٥].

---

(١) غاية النهاية ٢: ٣٨١ / ت ٣٨٧٣، تاريخ الإسلام ٦ : ٥٠٢.

(٢) غاية النهاية ٢: ٣٣٦ / ت ٣٧٢٨، الكاشف ٢ : ٣١٨ / ت ٥٨١٢.

(٣) غاية النهاية ١ : ٢٦٦ / ت ١٢٠٦ .

(٤) غاية النهاية ١: ٢٦١ / ت ١١٨٩، تاريخ الإسلام ٧ : ٣٤٩ / ت ٤.

(٥) نور القبس المختصر عن المقتبس للمرزباني: ٢٦٧ / ت ٦٧.

إذن هناك طرق كثيرة لقراءة الدُؤَلي عن الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهو يؤكد بأنّ القراءة الرائجة اليوم هي المتواترة والممضاة من قبل الإمام علي، وحتى لو قيل بأنّ هذه القراءة هي قراءة عثمان أو ابن مسعود فهما قراءتان عُرِضَتا على الإمام علي وأمضاها الإمام المعصوم.

وهكذا الحال بالنسبة إلى ما قالوه من نسبة هذه القراءة الى أبيّ بن كعب، فقراءته ـ إن صحّت نسبتها إليه ـ لم تختلف عن قراءة أهل البيت، فعن الإمام الصادق عليه السلام قوله: **إنّا نقرأ بقراءة أبي بن كعب.**

أمّا انتساب قراءة حفص عن عاصم إلى زيد بن ثابت، فغير صحيح، لعدم صحة ما قالوه عن أخذ السلمي عنه حسب التحقيق الذي توصلنا إليه وذكرناه آنفاً.

وبهذا فقد عرفت بأن السلمي وأبا الأسود الدُؤَلي قد قرءا على أمير المؤمنين علي أبي طالب.

وهناك شخص ثالث قد أخذ القراءة عَرضاً عن أمير المؤمنين، وهو عبد الرحمان بن أبي ليلى الكوفي، روى عنه القراءة ابنه عيسى(١).

قال ابن الجزري: إنّ حمزة رواه عن محمّد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى، ومحمّد عرض على أخيه عيسى، وعيسى روى عن أبيه عبد الرحمان (٢).

---

(١) الطبقات الكبرى ٦ : ١٠٩، غاية النهاية ١ : ٣٧٦ / ت ١٦٠٢ .

(٢) انظر غاية النهاية ٢ : ٢٦٥ / ت ٣١١٤ لمحمد بن عبد الرحمان بن ابي ليلى و١ : ٢٦١ ت ١١٩٠ لحمزة الزيات.

ولا يخفى عليك بأنّ حمزة الزيات استفتح القرآن من حمران، وحمران بن أعين الشيباني الكوفي أخذ القراءة عن محمّد بن علي الباقر وكان ثبتاً في القراءة [١]، وبذلك تكون قراءة حمزة ممضاة من قبل قراءة أمير المؤمنين علي عليه السلام.

فهؤلاء هم من روى القراءة عن علي من غير أهل بيته.

أمّا رواة القراءة من أهل بيته فهم: ولداه الحسنان [٢]، ومحمد بن الحنفية وعنه أولاده [٣]، وزين العابدين عليّ بن الحسين بن علي [٤]، وولداه الإمام محمّد بن علي الباقر [٥]، وزيد بن علي الشهيد [٦] وجعفر بن محمّد بن علي الصادق الّذي قرأ عليه حمزة الزيات أحد القراء السبعة [٧] والّذي يُروى عنه قوله: **قراءتنا قراءة جدّنا علي بن أبي طالب** [٨].

وزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت ١٢٢ هـ) وجعفر بن محمد

---

(١) غاية النهاية ١ : ٢٦١ / ت ١١٩٠ لحمزة الزيات.

(٢) السبعة في القراءات: ٦٨، غاية النهاية في طبقات القرّاء ١: ٢٤٤ / ت ١١١٤ للحسين بن علي عليهما السلام.

(٣) غاية النهاية ٢ : ٢٠٤ / ٣٢٦٢ .

(٤) غاية النهاية ١: ٥٣٤ / ت ٢٢٠٦ لعلي بن الحسين عليهما السلام.

(٥) غاية النهاية ٢ : ٢٠٢ / ت ٣٢٥٤ لمحمد بن علي الباقر عليهما السلام.

(٦) تهذيب التهذيب ٣: ٤٢٠.

(٧) غاية النهاية ١: ١٩٦ / ت ٩٠٤ للصادق عليه السلام.

(٨) غاية النهاية ١: ١٦٩.

الصادق وحمران بن أعين الشيباني، هم من أهمّ مَن أخذوا القراءة عن الإمام الباقر عليه السلام.

وقد كان زيد بن علي عرض قراءته على أبيه زين العابدين وأخيه الباقر، وكان فقيهاً ومفسراً، له كتاب «قراءة أمير المؤمنين».

وقد روى هذا الكتاب عنه عمر بن موسى الوجيه الزيدي وقال: ما رأيت أعلم بكتاب الله وناسخه ومنسوخه ومشكله وإعرابه منه رضي الله عنه (١).

وقال ابن الجزري عن الإمام الصادق: قرأ على آبائه رضوان الله عليهم: محمّد الباقر، فزين العابدين، فالحسين، فعلي رضى الله عنهم أجمعين.

وقال الشهرزوري وغيره: إنّه قرأ على أبي الاسود الدُؤَلي. وذلك وهم، فإنّ أبا الاسود توفى سنة تسع وستين، وذلك قبل ولادة جعفر الصادق بإحدى عشرة سنة.

قرأ عليه حمزة، ولم يخالف حمزة في شيء إلّا عشرة أحرف ... قال جعفر الصادق: هكذا قراءة علي بن أبي طالب (٢).

وعليه، فقد عرفت بأن قراءة أهل البيت وعلى رأسها قراءة الإمام أمير المؤمنين هي قراءة محكمة ورائجة، وقد رويت بطرق مختلفة، وأنّ أهل البيت وشيعتهم قد ألفوا رسائل في تلك القراءة، منها:

---

(١) فهرست الطوسي : ٣٢٧ / ت ٥٠٩، كشف الحجب والأستار : ٤٥٦ / ٢٥٦٣، الذريعة ١٧ : ٥٤ / ٢٩٧، تاريخ الأدب العربي لفؤاد سزگين ١ : ٢٨٩.

(٢) غاية النهاية ١ : ١٩٦ / ت ٩٠٤ لجعفر الصادق عليه السلام.

١ ـ **كتاب قراءة أمير المؤمنين**، لزيد الشهيد (ت ١٢٢ هـ).

٢ ـ **كتاب قراءة أمير المؤمنين** لأبي أحمد عبدالعزيز بن يحيى الجلودي (ت ٣٠٢ هـ) رواه بإسناده عن أمير المؤمنين [١].

٣ ـ **كتاب قراءة أمير المؤمنين** لأبي الطاهر المقرى عبد الواحد بن عمر بن محمّد بن أبي هاشم، وهو غلام ابن مجاهد صاحب كتاب السبع [٢].

٤ ـ **كتاب قراءة أمير المؤمنين** لابن الجُحام أبي عبد الله محمّد بن العباس بن علي بن مروان بن الماهيار، وهو شيخ هارون بن موسى التلعكبري، وله إجازة منه، وقد سمع عنه في سنة ٣٢٨ هـ.

ولابن الجُحام أيضاً كتاب **قراءة أهل البيت** [٣].

إذن المصحف السائد اليوم منسوب إلى الإمام علي، وهو مصحفه المجرد عن التفسير لكن الاختلاف متصور بينهما بشيء في القراءة.

نعم هناك للإمام نسخة أخرى من المصحف كتبها لغرض آخر حسب تعبير الآلوسي، وهو كتاب علم حسب تعبير ابن سيرين وتعبير غيره كمحمد بن جزي الكلبي[٤]، وقد أطلقنا عليه كلمة المصحف قاصدين معناها اللغوي، وهو كل مجموع ما بين الدفتين.

---

(١) الذريعة ١٧ : ٥٤ / ٢٩٦ النجاشي ت ٦٤٩.

(٢) الذريعة ١٧ : ٥٤ / ٢٩٨.

(٣) الذريعة ١٧ : ٥٤ / ٢٩٩، ٣٠٠، خلاصة الأقوال : ٢٦٦ / ٩٤٩.

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل ١ : ٤.

عودٌ على بدء

لنا أن نعاود ما تساءلناه مرّةً أُخرى: هل كان للإمام عليّ عليه السلام مصحف يختصّ به ـ كما يشيعه الآخرون عنّا ـ أو أنّ مصحفه نفس مصحف المسلمين اليوم؟

وبعبارة أخرى: هَلْ يَخْتَلِف مُصْحفُهُ عليه السلام عن المصحف المقروء اليوم عند النّاس، أو أنّه على وفاق معه؟

فلو قلنا بالقول الأوّل، فما الدليل على المخالفة؟ بل ما هو حجم المخالفة فيما بينهما؟

هل هو في الترتيب؟ أو في النصّ المكتوب زيادة أو نقصاً؟ فالثاني باطل يقيناً، لأنّه يسوقنا إلى القول بوقوع التحريف في القرآن، وهذا ما لا نقبله، والأوّل سنوضّحه إن شاء الله تعالى.

أمّا لو قلنا بالثاني، فهل ذلك المصحف هو نفسه مصحف رسول الله صلى الله عليه وآله الّذي أمر بجمعه وتدوينه، والّذي كان أودعه خلف فراشه؟

أو أنّه مصحف آخر ألّفه وكتبه بإملاء رسول الله؟ أم أنّ له نسختَين من المصحف مختلفتَي الترتيب، إحداهما طبقاً للمنزل دفعةً واحدة، والأُخرى بترتيب الحوادث والوقائع وفيها التفسير والتأويل؟

ولا يخفى عليك بأنّ عليّاً عليه السلام كان أوّل من جمع القرآن وحفظه ودوّنه، وهذا لا يعني عدم وجود اختلاف في ترتيب السور في مصاحف الصحابة، فقد يكون ترتيب مصحف علي المنزل يختلف عن ترتيب المصحف المنسوب إلى عثمان بن عفان وإن كان مادة كلا المصحفين واحدة، فأحدهما قدّم السور المكية على المدنية والآخر قدّم الطوال

والمئين على القصار. قال ابن أبي الحديد:

« وأمّا قراءته القرآن واشتغاله به، فهو المنظور إليه في هذا الباب، اتّفق الكلّ على أنّه كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، ولم يكن غيره يحفظه، ثمّ هو أوّل من جمعه، نقلوا كلّهم أنّه تأخّر عن بيعة أبي بكر.

فأهل الحديث لا يقولون ماتقوله الشيعة من أنّه تأخّر مخالفةً للبيعة، بل يقولون: تشاغل بجمع القرآن، فهذا يدلّ على أنّه أوّل من جمع القرآن، لأنّه لو كان مجموعاً في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله لما احتاج إلى أن يتشاغل بجمعه بعد وفاته صلى الله عليه وآله، وإذا رجعت إلى كتب القراءات وجدت أئمّة القرّاء كلّهم يرجعون إليه، كأبي عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النجود وغيرهما؛ لأنّهم يرجعون إلى أبي عبد الرحمان السلمي القارئ، وأبو عبد الرحمان كان تلميذه، وعنه أخذ القرآن، فقد صار هذا الفنّ من الفنون الّتي تنتهي إليه أيضا، مثل كثير ممّا سبق» (١).

فما يعني هذا الكلام من ابن أبي الحديد ومن غيره من الأعلام، وهل الإمام جمع القرآن المنزل فقط، أو أنّه جمعه مع تأويله وشأن نزوله أيضاً؟

الّذي أحتمله وأميلُ إليه هو وجود نسختين من المصحف عند أمير المؤمنين عليّ عليه السلام:

فالمصحف الأول مجرّد عن التفسير والتأويل، وهو ما نسمّيه بمصحف التلاوة

---

(١) شرح نهج البلاغة ١: ٢٧.

والذِّكْر (القرآن).

والآخر مفسَّر وَمُؤَوَّل ـ وكلاهما مأخوذان مباشرة عن رسول الله ـ، وفيه شأن النزول، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، وأسماء المؤمنين والمنافقين، وأسباب النزول التي نزلت كاشفة عن حالات بعض المهاجرين والأنصار وفضحت أفعالهم ضد الرسالة آنذاك، إلى وجود غيرها من المعارف الإلهيّة. وهو الذي عبر عنه ابن سيرين بمصحف العلم والتفسير والتأويل.

وأن الإمام علي بكلماته وكلمات أولاده المعصومين أكد بأنّه هو القرآن الناطق وبه يُفهم القرآن على وجه، إذ المصحف آنذاك غالبه مكتوب بالمداد والورق وليس بعسب ولخاف وأشباه ذلك.

كما يشير النص الآتي بأنّ أمير المؤمنين علي كان قد أعاد كتابة القرآن مرة أخرى لغرضٍ آخر، وقد كانت عنده نسخة أخرى من المصحف غير ما تركه رسول الله خلف فراشه.

ففي ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من **تاريخ ابن عساكر**: «إنّ عليّا لمّا كاتب معاوية وحكّم الحكمين خرج عليه ثمانية آلاف من قرّاء النّاس حتّى نزلوا بأرض يقال لها: حروراء، من جانب الكوفة، عتبوا عليه...

فلمّا أن بلغ عليّا ما عتبوا عليه وفارقوا أمره أذّن مؤذّن أن لا يدخل على أمير المؤمنين عليه السلام إلّا رجل قد قرأ القرآن ، فلمّا امتلأت الدار من قرّاء النّاس **جاء بالمصحف إماماً عظيماً** ، فوضعه عليّ عليه السلام بين يديه فطفق يحرّكه بيده ويقول: **أيّها المصحف حدّث النّاس!**

فناداه النّاس: ما تسأل عنه؟ إنّما هو مدادٌ وورق، ونحن نتكلّم بما روينا

منه فماذا تريد؟

فقال: أصحابكم الذين خرجوا بيني وبينهم كتاب الله ، يقول الله في كتابه في امرأة ورجل:

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلاَحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ (١).

فأمّة محمّد صلى الله عليه وآله أعظم حقّا وحرمةً من امرأة ورجل ، ونقموا عليَّ أنّي كاتبت معاوية وكتبت «عليّ بن أبي طالب» ، وقد جاءنا سهيل بن عمرو...»(٢). إلى آخر كلامه عليه السلام.

وفي **نهج البلاغة** قال الإمام عليه السلام:

«هذَا الْقُرآنُ إِنَّمَا هُوَ خَطٌّ مَسْتُورٌ ـ أو مسطور ـ بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ لاَ يَنْطِقُ بِلِسَانٍ ، وَلاَ بُدَّ لَهُ مِنْ تَرجمان» (٣).

وقال عليه السلام أيضا:

«ذلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنْطِقُوهُ وَلَنْ يَنْطِقَ وَلَكِنْ أُخْبِرُكُمْ عَنْهُ أَلاَ إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي ، وَالْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي وَدَوَاءَ دَائِكُمْ ، وَنَظْمَ مَا بَيْنَكُمْ»(٤).

---

(١) سورة النساء: ٣٥.

(٢) تاريخ دمشق ترجمة الإمام عليّ ٤٢ : ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(٣) نهج البلاغة ٢ : ٥ / رقم الخطبة ١٢٥ ، من كلام له عليه السلام في التحكيم وذلك بعد سماعه لأمر الحكمين.

(٤) نهج البلاغة ٢ : ٥٤ / رقم الخطبة ١٥٨ ، ينبّه فيها على فضل الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله ، وفضل ⇦

فأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه‌السلام بهذه الكلمات أراد أن يُفهم الصحابة بأنّ القرآن لا يفهم إلّا به وبأهل بيته؛ لأنّهم هم المعنيّون في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.

وهو ما قصده عليه‌السلام حينما أتى الناس في المسجد بمصحفه المفسر وطلب من الخلفاء أن يكون معهم وهو معه يفسّره لهم. وعدم قبول عمر ذلك وقوله: انصرف به لا تفارقه ولا يفارقك.

وقد يكون هو ذلك المصحف المجرد الذي رفعه عليه‌السلام فوق رأسه، إذ جاء في المعرفة والتاريخ للفسوي: حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي، حدثنا ابراهيم بن سعد، عن شعبة عن أبي عول محمد بن عبيد الله الثقفي عن أبي صالح الحنفي، قال رأيت علي بن أبي طالب أخذ المصحف فوضعه على رأسه حتى لأرى ورقه يتقعقع، ثمّ قال: اللهمّ إنّهم منعوني أن أقوم في الأمة بما فيه فاعطني ثواب ما فيه ...(١)

إذن المجموع الأوّل هو الّذي ألّفه في ثلاثة أو سبعة أو تسعة أيام، وهو ما يوافق ترتيبه ترتيب المنزل دفعة واحدة في ليلة القدر، والّذي ضُبط وأُقرّ ورُتّب من خلال الاجتماع الثنائي بين رسول الله وبين الأمين جبرئيل في رمضان من كلّ عام، والّذي أُمرنا بتلاوته في الصلاة وكتابته في المصاحف بذلك الترتيب.

نعم، إنّ رسول الله رتّب ذلك الكتاب العزيز أيام حياته، لكنّه ترك توحيد شكله

القرآن، ثمّ حال دولة بني أمية.

(١) أُنظر الغارات ٣ : ١٢١، وهو في البداية والنهاية ٨ : ١٢ ط: حيدر آباد الهند أيضاً.

وجمعه بين الدفتين إلى وصيّه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

أمّا المجموع الثاني للإمام، والّذي استمرّ تدوينه ستّة أشهر، فقد كان كتاب علم وتفسير الفه الإمام مما تلقّاه وتعلّمه من علم الرسول، وهو ليس كتاب ذكر وتلاوة، ولا يجوز الخلط بينهما.

وقد احتملنا هذا الأمر جمعاً بين الأخبار الموجودة عند الفريقين بهذا الصدد، لأنّ جمع أمير المؤمنين للقرآن في مدّة ثلاثة أيّام (١) لايتّفق مع جمعه في ستّة أشهر (٢)، وأنّ حمله في إزار معه وهو ينط أو يئط من تحته (٣) لا يتفق مع حمله على بعير فلابدّ من الجمع بين الأقوال، غير منكرين وجود مصاحف أخرى للصحابة مدوّنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، وبإشرافه صلى الله عليه وآله لكنّها جميعاً كانت ناقصة، إلّا ما كان عند رسول الله وأمير المؤمنين علي.

وممّا اشتهر في هذا الأمر أيضاً هو أنّ جبرئيل الأمين كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وآله كلّ عام مرّة، ومعناه: أنّهما كانا يعيدان الآيات النازلة على النبيّ محمّد بن عبد الله نجوماً إلى النازلة عليه دفعة واحدة، أي أنهما كانا يُرجِعان الآيات المنجّمة إلى أماكنها في السور من قرآن التلاوة، فيقول: ضعوا الآية الفلانية في المكان الفلاني (٤)، ويمكن فهم هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ**

---

(١) تفسير فرات الكوفي: ٣٩٨ ـ ٥٣٠، بحار الأنوار ٢٣ : ٢٤٩ / ٢٣.

(٢) مناقب آل ابي طالب ١ : ٣٢٠ .

(٣) اثبات الوصية للمسعودي : ١٢٣ .

(٤) والتي مرّت نصوصها سابقا.

عَلَى مُكْثٍ﴾ (١)، وقوله تعالى: **﴿ولا تحرِّكْ بِهِ لسانَكَ لتعجَل به إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾**، أي أنّ على الصادق الأمين وجبرئيل الأمين جمع القرآن المتفرّق (٢) في رمضان كل عام، لأنّا مأمورون بالتلاوة طبق النازل دفعةً واحدة، وأنّ ذلك لا يتحقّق إلّا بعد إقرار ربّ العالمين له بأن لا تغيير ولا تبديل كما لا نسخ ولا بداء فيه بعد اليوم **﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾** في صلاتك وفي مصحفك.

لكنّ رسول الله بعلمه بالقرآن كان يسترسل في تلاوة الآيات المتبقّية من السورة التي يراد إقرارها من رب العالمين ذلك العام، وبعضها لم تنزل بعد، وهي التي يجب أن تنزل في العام القادم أو ما بعد القادم، فجاءه النهي في قوله تعالى: **﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالقُرآنِ قَبْلَ أَنْ يُقضَى إليكَ وَحْيُه وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾**، وقوله تعالى: **﴿ولا تحرِّكْ بِهِ لسانَكَ لتعجَل به إنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾**، وهذا العمل يفهم بأنّ هناك دقة في الضبط من قبل المَعصُومَين (٣)، وفوق كلّ ذلك ربّ العالمين، كما أنّه يؤكّد بانّ هذا القرآن لا يحتاج في إثباته إلى شاهدَين، فإنّ القول بأمثال هذا من قبيح القول.

كما لا يستبعد أن يعود سبب تأكيد الرسول ﷺ على أفضلية قراءة القرآن في المصحف من قراءته عن ظهر القلب إلى ضرورة حفظ ترتيب مصحف التلاوة عند

---

(١) سورة الإسراء : ١٠٦.

(٢) والذي قال عنه سبحانه: **﴿وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ﴾** سورة الحجر: ٢١.

(٣) جبريل الأمين والصادق الأمين.

المسلمين (١)، والاهتمام بالتدوين والكتابة عندهم، بجنب الحفاظ على محفوظاتهم القرآنية.

إنّ ما نريد قوله يؤكد بأنّ ترتيب التلاوة يختلف عن ترتيب النزول، وأنّ الإمام علي بن أبي طالب كان قد جمع القرآن على الترتيبَين، وقد رجا في كلّ واحدٍ منهما هدفاً خاصّاً، أحدهما الحفاظ على قرآن التلاوة والذكر، والآخر حفظ تاريخ الإسلام وما جرى فيه، كلّ ذلك وفقاً للتسلسل الزمني للوقائع والأحداث.

نحن بهذا الجمع (٢) أمكننا أن نوفّق بين الأخبار الكثيرة المتخيّل تعارضها. مؤكّدين بأن لا تعارض بين قولنا وبين وحدة النصّ القرآني عند المسلمين.

لأنّ الإمام عليه السلام ـ وكما قلنا ـ جمعها تارةً طبقا للمنزل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا أو على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله دفعة واحدة.

وأُخرى جمعها مع تفسيرها وشأن نزولها، وترتيبُ الأخير يختلف عن ترتيب الأوّل، وكلّ واحد من المجموعين يهدف إلى شيء، فأحدهما كتاب علم، والآخر مصحف تلاوة وذكر.

قال السيّد الخوئي: *إنّ وجود مصحف لأمير المؤمنين يغاير القرآن الموجود في ترتيب السور ممّا لا ينبغي الشك فيه ...*

كما أنّ اشتمال قرآنه على زيادات ليست من القرآن الموجود وإن كان صحيحاً إلّا

---

(١) كما جاء في كلام الزركشي والبغوي وأبي شامة ومحمّد بن عبد الكريم الشهرستاني.

(٢) بين الأخبار الواردة عن مصحف الإمام علي.

أنّه لا دلالة في ذلك على أنّ هذه الزيادات كانت من القرآن (١).

وقال العلّامة الطباطبائي في (الميزان): *وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين وسائر الأئّمة من ذرّيته عليهم السلام في أنّ ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله سبحانه وإن كان غير ما ألّفه علي عليه السلام من المصحف ولم يُشرِكوه عليه السلام في التأليف في زمن أبي بكر ولا في زمن عثمان، ومن هذا الباب قولهم عليهم السلام لشيعتهم: «اقرؤوا كما قرأ الناس»*.

ومقتضى هذه الروايات أن لو كان القرآن الدائر بين الناس مخالفاً لما ألّفه علي عليه السلام في شيء فإنّما يخالفه في ترتيب السور أو في ترتيب بعض الآيات التي لا يؤثر اختلال ترتيبها في مدلولها شيئاً، ولا في الأوصاف التي وصف الله سبحانه بها القرآن النازل من عنده ما يختلّ به آثارها (٢).

وقال الشيخ المفيد: *ومما لا خلاف فيه بين المسلمين المفسّرين هو حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين في تأويل القرآن وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله* (٣).

وقال الباقلاني: *لا يجوز أن يضاف إلى عبد الله بن مسعود أو إلى أُبّي بن كعب أو زيد أو عثمان أو علي أو واحد من ولده أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة بأخبار الآحاد، إنّ ذلك لا يحلّ ولا يسمع بل لا يصلح إضافته إلى أدنى المؤمنين في عصرنا فضلاً عن*

---

(١) البيان في تفسير القرآن: ٢٢٣.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١٠٨.

(٣) أوائل المقالات: ٩٤.

إضافته إلى رجلٍ من الصحابة (١).

إنّ ظاهرة وجود تفسير للصحابي بجنب آيات القرآن كان شائعاً في عصر الصحابة، وإنّه ليس بدعاً من القول، وإنّ عمر بن الخطّاب كان يسعى لأن يجرّد القرآن من ذلك، لأهدافٍ ذكرناها في كتابنا (منع تدوين الحديث).

وقد تلخّص ممّا سبق أنّ الإمام قد بيّن في نسخته الثانية من المصحف ـ أي المفسر ـ مرادين:

النص والدلالة، أي أنه جمع بين متن القرآن وتفسيره وتأويله، وذلك حينما رأى إعراض الأمّة عنه و توجّهم إلى من لم يعيّنهم الله تعالى، فأراد أن يؤرّخ للنّاس ما سمعه من رسول الله ﷺ في تلك الأحداث وما سيجري عليه وعلى الأُمّة من بعده، رافعاً بذلك الإجمال الموجود في بعض الأمور، وإنّ ضرورة عمله دعته أن يقدّم المنسوخ على الناسخ، والمكّي على المدني، وجعل المحكم بجنب المتشابه، لأنه كتب نسخته طبقاً لتسلسل الأحداث التاريخية وما وقع في الأيام من أمور يوماً فيوماً، وبذلك يكون الإمام قد وضع كلّ شيء في محلّه، والأمور في نصابها، فجمع القرآن هنا بترتيب نزوله يوماً فيوماً، لا ترتيب ما أنزله الله من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، وهذا ما عناه بعضهم بأنّه عليه السلام قدّم المنسوخ على الناسخ، والمكّي على المدني.

نعم، إنّ الإمام أكّد بأنّه جمع كلّ القرآن ناسخه ومنسوخه قائلاً: (جمعته بتنزيله وتأويله، محكمه ومتشابهه)، فهو بكلامه يريد تأكيد جمعه للعلم الذي سمعه من رسول

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢: ١٢٧ عن الباقلاني.

الله، وهو الّذي عناه محمّد بن جزي الكلبي في قوله: «لو وجد مصحفه لكان فيه علم كبير» (١).

بلى، إنّ الإمام قدَّم هذه النسخة للخلفاء دون تقديم المصحف المجرّد، لأنّ القرآن المتلو كان مجموعاً في صدورهم، ومقروءاً في صلواتهم، ومدوَّناً في مصاحفهم، ولا داعي لتقديم المتداول المعروف لهم.

بلى قدّم المفسَّر لهم، ليعرفهم تاريخهم ولإثبات حقّه وحقّ عترته، وإطلاع المسلمين على الآيات النازلة فيه وفي أهل بيته، وبيان الحقائق الدينية على وجهها الحق، كما أراد أن يتعرّف الآخرون على أسماء من نزلت فيهم الآيات قدحاً عند قراءتهم لها، أي أنه أراد أن يعرفهم بأنهم مَن هم؟ وإين كانوا؟ وما هي الآيات والسور التي نزلت فيهم (٢).

إذاً الحكام تركوا الأخذ بالمصحف المفسّر ـ لأنهم يخافون من تعرف الآخرين على أسماء المنافقين، والوقوف على أحقية أهل البيت من خلال القرآن المجيد.

لذلك كانوا لا يريدون أن يستجيبوا لشرط الإمام بأن يكون هو عليه السلام مع القرآن يفسره لهم ويحكم على طبقه، لأنّ الكتاب والعترة لا يفترقان، فقال لهم لمّا جاء بالمصحف إليهم: «هذا كتاب الله قد ألّفته كما أمرني وأوصاني رسول الله كما أُنزل.

فقال له بعضهم: اتركه وامض.

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ١: ٤.

(٢) سنوضح هذا بعد قليل ان شاء الله.

فقال لهم: إنّ رسول الله قال لكم: «إنّي مخلّف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» فإن قبلتموه فاقبلوني معه، أحكم بينكم بما فيه من أحكام الله.

فقالوا: لا حاجة لنا فيه ولا فيك...»[١].

إذن المصحفُ المُفسَّرُ هو غير المصحف المُجَرَّدفي ترتيبه وإضافاته، والإمامُ عليه السلام قدّم المصحف المفسَّر للخلفاء ـ دون المجرد ـ مع علمه بعدم استجابتهم للأخذ به؛ وذلك لصعوبة ما جاء فيه من حقائق تؤذي الآخرين، ولوجود علوم خاصّة به لا يمكنهم أن يفهموها كما هي لأنها من ودائع النبوّة، قدّمها لهم إتماماً للحجّة عليهم ليس إلّا.

أمّا المصحف المجرّد عن التفسير، فبقي عنده ثم عند ولده يخرجانه إن اقتضى الأمر، لعدم الضرورة في نشره، وذلك لأُنس الصحابة بالقرآن وقراءتهم له.

وإنّ اختلاف قراءة الإمام مع المصحف المتداول اليوم في بعض الأحيان لا يدعو إلى التعريض به أو التشكيك بالقرآن الكريم، بل إنّ الإمام عليه السلام كان لا يرتضي الجهر بالمخالفة ولا يجيز تعميق الاختلاف بينه وبين المصحف الرائج، أو تعميق الاختلاف بين قراءات الصحابة وبين القراءة الرائجة، بل كان يؤكد هو وأولاده على لزوم القراءة بما يقرأ به النّاس، لأنّ المخالفة والجهر بالمخالفة ـ في أمور صغيرة ـ يفتح باب التلاعب بالقرآن كليا.

---

(١) إثبات الوصية: ١٢٣.

كما أنّ تدوين الإمام عليّ عليه السلام القرآن مع تفسيره وما جاء عن مصحف السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام ـ والذي هو باعتقادنا كتاب مجموع بين الدفتين لا قرآن حسبما يشيعونه عنها ـ له دلالتهُ، مع لحاظ الفارق بين المصحفين.

فإنّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام المفسَّر كان املاءً من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله، ممّا أوحاه الله إليه في تفسير الآيات القرآنية وتأويلها وبيان شأن نزولها، مع توضيح للأحكام والأحداث الواردة فيها.

وأمّا مصحف فاطمة الزهراء عليها السلام فهو إملاء مَلَك على عليٍّ وفاطمة عليهما السلام، وأنّ ذلك ليس بقرآن ولا بتفسير لآياته حسب تعبير الأئمّة عليهم السلام، بل هو كتاب كان يمليه جبريل على الزهراء عليها السلام ـ بعد وفاة الرسول ـ كي يسلّيها ويؤنسها، وقد كان أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام يدوّن تلك الأمور، فجاء عن الصادق عليه السلام قوله:

«إنّكم لتبحثون عمّا تريدون وعمّا لا تريدون، إنّ فاطمة مكثت بعد رسول الله خمسة وسبعين يوماً، وكان دَخَلَها حزن شديد على أبيها، وكان جبريل عليه السلام يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها، ويطيّب نفسها، ويخبرها عن أبيهاومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذرّيّتها، وكان عليّ يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة» (١).

وعن الصادق عليه السلام أيضا: «... وعندنا والله مصحف فاطمة ما فيه آية من كتاب

---

(١) انظر الكافي ١: ٢٤٠ / ح ٢، بصائر الدرجات: ١٧٢/ ح ٣، بحار الأنوار ٢٦: ٤١ / ح ٧٢، و٤٣: ٧٩/ ح ٦٧.

الله» (١).

أو قوله عليه السلام: «وخلّفت فاطمة مصحفاً ما هو قرآن ولكنّه كلام من كلام الله» (٢).

وعنه عليه السلام: «وإنّ عندنا لمصحف فاطمة، وما يدريهم ما مصحف فاطمة؟

قال: مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرّات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.

قال، قلت: هذا والله العلم.

قال: إنّه لَعلمٌ وما بذاك، ثمّ سكت ساعة ثمّ قال: إنّ عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة» (٣).

ومن الطريف أن نرى الآخرين ينسبون التحريف إلى الشيعة، مستغلّين وجود هكذا اصطلاحات في كتبنا، رغم تأكيد الأئمة ـ ومن ورائهم علماء المذهب ـ بأنّ المقصود من مصحف فاطمة هو المعنى اللغوي له (أي المجموع ما بين الدفّتين) لا الاصطلاحي المشهور على الألسن بلفظ القرآن.

كلّ ذلك مع أنّ الأئمّة من أهل البيت يصرحون الواحد منهم بعد الآخر بأنّ مصحف فاطمة **(ما هو بقرآن**، ولكنّه من كلام الله)، أو قوله عليه السلام: **(والله ما فيه آية**

(١) بصائر الدرجات: ١٧٣ / ح ٥، وانظر بصائر الدرجات: ١٧٨ / ح ١٩، ١٨١ / ح ٣٣.

(٢) بصائر الدرجات: ١٧٥ / ح ١٤.

(٣) الكافي ١: ٢٣٨ / ح ١ باب فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة.

من كتاب الله)، أو (والله ما فيه من **قرآنكم** حرف واحد) وأمثال ذلك.. فهم يشيعون هذه الأقوال على الشيعة الإماميّة ظلماً وعدواناً وكذباً وزوراً.

في حين وقفت على دور الإمام عليّ عليه السلام والسيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام والأئمّة عليهم السلام من ولدهما أمام ما أحدثه الآخرون من منهج خطير في الدين، وإقرارهم عليهم السلام لهذا القرآن وعدم قبولهم الشك فيه، واستدلالهم بآياته دون زيادة أو نقيصة فيه، ووقوف أمير المؤمنين أمام المغرضين بقوله: «إنّ القرآن لا يهاج اليوم ولا يحوّل».

وقد كانت السيدة الصديقة فاطمة الزهراء تقرأ بهذا القرآن وتستدل بآياته، وستقف على خطبتها في مسجد رسول الله حينما نتكلّم عن جمع القرآن على عهد أبي بكر.

إذن، كانت دعوى الخلفاء لجمع القرآن لصرف هذه الفضيلة عن أمير المؤمنين علي، كما أنّهم كانوا يهدفون من هذا العمل أموراً كثيرة أخرى: منها سياسية كما عرفت، ومنها أعلامية لتحسين وتجميل مقام السلطة واهتمامها بالقرآن فقط، ومنها اجتماعية لاختراق الصفوف الاجتماعية والتداخل مع النّاس، ومنها دينية لتشريع عقائدهم وآرائهم، إلى غيرها من الامور المهمّة الّتي رجوها في عملهم.

ولأجل ارتباط الموضوع بالمصحف واشتباكه مع مصحف فاطمة، لابدّ من بيان جذور كلمة (المصحف) لنتعرف عليها، وهل هي كلمة عربية أم حبشية؟ ومن هو أوّل من أطلقها على القرآن؟ وهل في إطلاقها على القرآن مدح للذي أطلقها أم لا؟ وفي المقابل هل يذم من استفاد هذه الكلمة وأطلقها على كتاب فاطمة الزهراء أو كتاب عليّ المفسِّر للقرآن، فقال: (مصحف فاطمة) أو المصحف المفسَّر للإمام علي؟

المصحف كلمة عربية أم حبشية؟

إنّ أتباع مدرسة الخلافة ـ بعد أن وقفوا على أخبار مصحف الإمام عليّ عليه السلام في المصادر الحديثية والتاريخية الأم، وأنّ الإمام أقسم أن لايضع رداءه على ظهره حتّى يجمع القرآن، وأنّه عليه السلام كان أوّل من جمع المصحف بين الدفّتين ـ جاؤوا يستبدلون بعض النصوص ويثيرون بعض التساؤلات ويشكّكون في بعض الأمور المرتبطة به.

منها المرويّ عن ابن بريدة إذ قال:

«*أوّل من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم أن لا يرتدي برداء حتّى يجمعه، ثمّ ائتمروا ما يسمّونه، فقال بعضهم: سمّوه السِّفْر، قال: ذلك اسم تسمّيه اليهود، فكرهوه، فقال: رأيت مثله بالحبشة يسمّى المصحف، فاجتمع رأيهم على أن يسمّوه المصحف*» (١).

وجاء مثله عن ابن مسعود أنّه قال: «رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف، فسمّوه به» (٢).

كما حكى السيوطي عن أبي بكر، أنّه: «أوّل من جمع القرآن وأوّل من سمّاه مصحفا» (٣).

فإنّهم قالوا بهذه الأُمور كي يرفعوا بضبع الآخرين وليقولوا بعلوّ مكانتهم، وأن

---

(١) الإتقان ١: ١٦٢ / ح ٧٥٤.

(٢) البرهان للزركشي ١: ٢٨٢ عن المظفّري في تاريخه، الإتقان ١: ١٤٦ / ح ٦٣٥.

(٣) منح الجليل ٣: ٦، تاريخ الخلفاء: ٧٧.

فلانا وفلانا هما ـ كعلي بن أبي طالب ـ أقسما بالله أن لا يرتديا برداء حتى يجمعاه، لأن إطلاق كلمة المصحف على القرآن ليس بعسير ومشكل.

وإنّ نسبة هكذا نصوص لهؤلاء بنظرنا لا تعطي لأُولئك منزلة تفوق الآخرين، لأنّ كلمة (الصحف) التي هي أساس «المصحف» وردت في القرآن الحكيم عدّة مرّات، إمّا حكاية عن الأقوام السابقة أو استعمالاً لكلمات العرب؛ لأنّ الكتب الأولى سمّيت بالصحف في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأُولَى﴾ [1].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَى * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى﴾ [3]، وقوله تعالى: ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ * فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ﴾ [4]، وقوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللهِ يَتْلُوا صُحُفاً مُطَهَّرَةً﴾ [5]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ أَن يُؤْتَى صُحُفاً مُنَشَّرَةً﴾ [6].

فالصحف هي جمع (صحيفة) وهي ما يكتب فيها من ورق وجلد ونحوهما.

و(المُصحف) ـ مُثَلَّث الميم ـ إنما سمي المصحف مصحفاً لأنه أصحف، أي جعل

---

(١) سورة طه: ١٣٣.

(٢) سورة الأعلى: ١٨ ـ ١٩.

(٣) سورة النجم: ٣٦، وفي سورة الأحقاف: ١٢ ﴿وَمِن قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَاماً وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَاناً عَرَبِيّاً﴾.

(٤) سورة عبس: ١٢ ـ ١٣.

(٥) سورة البينة: ٢.

(٦) سورة المدثر: ٥٢.

جامعاً للصحف المكتوبة بين الدفتين [١].

إذن أصل مادّة (ص، ح، ف) قد وردت في القرآن، ولا يستبعد أن يكون مرجعها إلى ارتباط اللغات السامية في ما بينها، وهذا التلاقي بين العربية والحبشية في دلالة المفردات ليس غريباً في اللغات ذات الأصل الواحد، هذا **أوّلاً**.

وثانيا: أنّ ما قدّمناه من النصوص كافٍ في إثبات استعمال الصحابة لهذه الكلمة على عهد رسول الله ﷺ، وقد حكينا ورودها على لسان رسول الله ﷺ سابقاً، وهو يشير إلى أُنْس العرب بهذه الكلمة وأنّها لم تكن بأجنبية عنهم حتّى يذكّرهم ابن مسعود أو سالم: بأنّ للحبشة كتابا يسمّونه المصحف، أو يأتي أبو بكر ويسميه بالمصحف.

وثالثا: لماذا يتحيّر الصحابة في انتخاب اسم لهذا المجموع من الذكر الحكيم، أليس الله قد سمّاه في كتابه بالفرقان، والقرآن، والذكر، والكتاب، والهدى، والكلام، وأشباهها؟! وسواء كانت هذه هي أسماء أو صفات للكتاب العزيز فلا يشكّ أحد في إطلاق اسم القرآن عليه.

إذن الإمام عليه السلام قد جمع الموجود في بيت رسول الله من الألواح والعسب والرقّ واللخاف، ووحد شكلها في مصحف واحد، في ثلاثة أيّام، ثمّ احتفظ بها عنده كي تكون أصلاً يرجع إليه المسلمون لو اشتدّ الخلاف بينهم، أو لكي يحذر الآخرون من الزيادة والنقيصة في القرآن كما رأيت في كلام زيد بن ثابت وقوله لعمر بعد اقتراحه جمع القرآن وحذف أشياء، فقال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر علي

---

(١) تهذيب اللغة ٤: ١٤٩.

القرآن الذي ألفه، أليس قد بطل كل ما عملتم؟ ... إلى آخر الخبر [١].

وانّ الصحابة كانوا قد دوّنوا آيات الكتاب العزيز، وحفظوه وكانوا يَقْرَؤون به في صلواتهم، وفي جوف الليل، وفي الصباح، ومنذ الأيّام الأولى لتاريخ الإسلام، وقد كان لهم دويّ كدويّ النحل؛ ففي بعض الأخبار: *أنّ رسول الله ﷺ كان يمّر على بيوت الأنصار ويستمع إلى نداء أصواتهم بالقراءة في بيوتهم* [٢]، فلو كان هذا حالهم ـ وهو كذلك ـ فهل يحتاج القرآن في إثباته إلى شاهدين؟ إنّه من قبيح القول.

والزبدة أنّ الإمام عليّاً عليه السلام لم يرَ ضرورةً في تقديم مصحفه المجرّد عن التفسير والتأويل للنّاس، وذلك لأُنسهم به وتلاوتهم لآياته وسوره، أو قُلْ لاشتهار القرآن ـ بآياته وسوره ـ وتواتره بينهم، ولأنّهم كانوا يعرفونه كما يعرفون آباءَهم وأبناءهم وبلدانهم، لكنّه ومع كلّ ذلك احتفظ بنسخة من ذلك الكتاب لنفسه ولأهل بيته للاستفادة منه عند اشتداد النزاع والشك في موضع ما، أو في دلالة ما، أو في آية هل هي ثابتة الحكم أو منسوخة بين المسلمين.

ولا أُريد بقولي أن أُصحّح ما نُسب إلى أمير المؤمنين من مصاحف في متاحف العالم فغالبها مشكوك فيها. بل الّذي أريد تأكيده هو أنّ كلّ ما أثاروه من ضجّة حول جمع الخلفاء للقرآن كان مآله ـ شاؤوا أم أبوا ـ الاستنقاص من مكانة النبوّة والتعريض

---

(١) الاحتجاج ١ : ٢٢٨.

(٢) أُنظر مثال ذلك في صحيح البخاري ٤ : ١٥٤٧/ ح٣٩٩١، باب غزوة خيبر، وصحيح مسلم ٤ : ١٩٤٤/ ح ٢٤٩٩، باب فضائل الأشعريّين.

برسول الله ﷺ، وفي المقابل الرفع بضبع الخلفاء الثلاثة ـ وزيد بن ثابت على وجه الخصوص ـ والارتفاع بمنزلتهم حتّى على رسول الله ﷺ، مصوّرين أنفسهم بأنهم احرص على حفظ كتاب الله من رسوله المؤتمن من قبل ربّ العالمين، وأنهم يعرفون القراءة والكتابة ورسول الله لا يعرفهما ـ والعياذ بالله ـ.

لكنّ أئمّة أهل البيت وعموم رجالات الأُمّة بفعلهم ـ لا بقولهم ـ قد ردّوا كلّ ما نسجه الجناح الحاكم من إعلام مُشوَّه وباطل، وذلك من خلال التأكيد على اشتهار القرآن عند المسلمين، وأُنسهم به وتلاوتهم لآياته في الليل والنهار.

كما أنّ وصية رسول الله ﷺ لعليّ بن أبي طالب عليه السلام بجمع القرآن، وإخبار رسول الله أمته بلزوم اليقظة والحذر من اليهود والنصارى، جعلت الأُمّة حقاً في حيطة وحذر من إدخال أيّ شيء جديد في القرآن، وإن كان ذلك الجديد من قبل الخليفة الثاني، فجدّوا أن لا يقبلوا إلّا بما عرفوه على عهد رسول الله.

ولَرُبَّ قائل يقول: إنّ مصحف الإمام عليّ عليه السلام المفسَّر هو عينه المجرّد، بفارق أنّ الإمام أضاف إليه التفسير في حواشيه، أو أنّه أضاف تعليقات خاصّة، مثل إشارته إلى كون هذه الآية منسوخة، وتلك ناسخة، أو أنّ هذه الآية هي الآية المحكمة وتلك هي الآية المتشابهة، وهذه الآية مكّية وتلك مدنية، وأمثال هذه الأمور، وهذا يعني بأنّ للإمام عليه السلام مصحفاً واحداً وبترتيب واحد لا مصحفين.

وهذا الكلام بكليته صحيح، فإنّ للإمام مصحفاً واحداً وهو مصحف رسول الله، وقد كان يقرأ به في صلاته ويتلو فيه آناء الليل وأطراف النهار، لكنّ هذا لا يمانع من أن يكون للإمام مصحف آخر؛ وقد رتب بترتيب آخر لغرض آخر، فالنسختان هما واحدة من حيث المادة، واثنتان من حيث الترتيب، فلا زيادة ولا نقصان في

احداهما على الأخرى، وبذلك يصح القول بأن للإمام مصحفاً كما يصح القول بأنّ له مصحفين، فأحدهما مشتمل على الناسخ والمنسوخ (وهو القرآن)، والآخر بتقديم المنسوخ على الناسخ، والفرق بين التعبيرين واضح للمتأمّل.

إنّ تقديم المنسوخ على الناسخ يوجد في مصحف الإمام عليّ عليه السلام المفسّر، لأنّه رُتِّب زمنياً، أمّا مصحف التلاوة فقد نرى فيه بعض الأحيان تقديم الناسخ على المنسوخ وهو ما أراده الله لحكمة، وكلاهما يجيز الاختلاف بين مصحف الإمام علي مع المصحف الرائج في الترتيب، فالاحتمال لو تصور فهو بين نسخة تفسير الإمام مع المصحف الرائج، لا بين نسخة الإمام للمصحف المجرّد مع المصحف الرائج، إذ أشرنا في الصفحات السابقة إلى أنّ ترتيب سور وآيات نسخة صنعاء المنسوبة إلى الإمام عليّ بن أبي طالب توافق نسخة المصاحف الرائجة والمطبوعة في العراق وإيران والسعودية ومصر ولبنان.

والآن نستعيد بعض النصوص السابقة لنؤكد قولنا، ففي في رواية سليم: «فلمّا جمعه كلّه وكتبه بيده على تنزيله وتأويله والناسخ منه والمنسوخ».

وفي رواية الاحتجاج: «ولقد أحْضرتُ الكتاب كملاً مشتملاً على التأويل والتنزيل والمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ».

ونقل السيوطي عن ابن اشته عن ابن سيرين قوله: «إنّه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ».

وهذه النصوص تختلف عن سابقتها، وحتّى إنّ ابن سيرين حكي عنه كلا الأمرين، ففي قول آخر عنه: «نبّئتُ أنّه كتب المنسوخ وكتب الناسخ في أثره»، وهذه الجملة تختلف عن جملته السابقة التي نقلها عنه ابن اشته.

البسملة معياراً في القرآن المتواتر:

وممّا يمكن قوله في صحّة قراءتنا، وأنها منسوبة إلى رسول الله والإمام عليّ عليه السلام لا إلى عثمان بن عفان: هو بَدْءُ سُوَرِه بالبسملة، وهذا ما لا يأخذ به الآخرون، فالنهج الأموي وأتباع الخلفاء يصرّون على إسقاط البسملة من السور الّتي يقرؤونها في صلواتهم، بدعوى أنّ أبا بكر وعمر كانا لا يقرآن بهما وخصوصا في الصلوات الإخفاتية.

فقد أخرج مسلم في صحيحه، والنسائي في سننه، وأحمد في مسنده، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: «صلّيت مع رسول الله وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ **«بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»**» [1].

وفي سنن الترمذي عن يزيد بن عبد الله، قال: «سمعني أبي وأنا أقول **«بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»** ، قال أبي: بُنيَّ إيّاك، قال: ولم أر أحداً من أصحاب رسول الله كان أبغض إليه حدثاً في الإسلام منه.

فإنّي قد صلّيت مع رسول الله ومع أبي بكر وعمر ومع عثمان فلم أسمع أحداً منهم يقول، فلا تقلها، إذا أنت قرأت فقل: الحمد لله ربّ العالمين» [2].

---

(١) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب حجّة من قال لا يجهر بالبسملة/ ح٥٠ و٥٢، وسنن النسائي باب ترك الجهر بالبسملة من كتاب افتتاح الصلاة ١/ ١٤٤، مسند أحمد ٣: ١٧٧، ٢٠٣،٢٠٥، ٢٢٣، ٢٥٥، ٢٧٣، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٩.

(٢) سنن الترمذي ٢ :٤٣، مسند أحمد ٤: ٨٥، المصنّف لعبدالرزّاق ٢ :٨٨.

فهاتان الروايتان إن صحّتا فهما تناقضان روايات أُخرى وردت عن أبي بكر وعمر في الجهر بالبسملة.

ففي الدرّ المنثور: عن ابن عمر، قال: «صلّيت خلف النبيّ وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون بـ **﴿بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾**»(١).

وفي المستدرك، عن أنس، قال: «صلّيت خلف النبيّ وخلف أبي بكر وعمر وخلف عثمان وخلف عليّ فكلّهم كانوا يجهرون بقراءة **﴿بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾**»(٢).

وفي السنن الكبرى: روى عبد الرحمان بن أَبْزَى، قال: «صلّيت خلف عمر بن الخطّاب فجهر بـ **﴿بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾**»(٣).

فقد يكون أبو بكر وعمر من المثبتين للبسملة، وقد يكونان من النافين لها، لكن الأمويّين رفعوا البسملة بدعوى أنّ أبابكر وعمر كانا لا يقرآن بها، بل الّذي أميل إليه هو أنّ البسملة حذفت من القراءة في السنين الستّ الأواخر من عهد عثمان بن عفّان، وأن مثلها هو مثل الوضوء الّذي كان مسحاً فصار غسلاً في عهد عثمان، وهما من إحداثاته في آخر حياته.

فالنهج الحاكم أدرج اسم رسول الله ﷺ مع الخلفاء ـ في النهي عن البسملة ـ كي

---

(١) الدرّ المنثور ١ :٢٢، عن الدارقطني ١ : ٣٠٥ / ح ١٢.

(٢) مستدرك الحاكم ١: ٣٥٩ / ح ٨٥٥ وله بيان في ذيله راجعه.

(٣) السنن الكبرى ٢ :٤٨ / ح ٢٢٢٩.

يحتموا باسمه ﷺ ويتستروا على ما هم عليه.

وفي المقابل نرى إصرار مدرسة أهل البيت عليهم السلام على الإتيان بالبسملة والجهر بها، تأكيداً على عظمتها والوقوف أمام إبداعات الآخرين في الدين، حتّى صارت البسملة في أخبار أهل البيت عليهم السلام من علائم المؤمن الخمسة (١).

فعن عليّ عليه السلام أنّه كان إذا افتتح السورة في الصلاة يقرأ «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» وكان يقول: من ترك قراءتها فقد نقص، وكان يقول: هي تمام السبع المثاني والقرآن العظيم (٢).

كما ورد عنه عليه السلام تعريضاً بالآخرين قوله: «ما لهم قاتلهم الله عمدوا إلى أعظم آية في كتاب الله فزعموا أنّها بدعة إذا أظهروها» (٣).

---

(١) وللعلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ) في نهاية الأصول بحث عن البسملة فليراجع ج ١ : ٤٠٤.

(٢) تفسير الثعلبي ١ : ١٠٣، وعنه في الدر المنثور ١ : ٢١.

(٣) تفسير العيّاشي١ : ٢٢، وعنه في بحار الأنوار ٨٢ :٢١ / ح ١٠، ٨٩ :٢٣٨/ ح٣٩، فعن مالك والأوزاعي: أنّه ليس من القرآن إلّا في سورة النمل، ولا يقرأ لا سرّا، ولا جهراً إلّا في قيام شهر رمضان.

وقال أبو حنيفة: تقرأ ويسرّ بها، ولم يقل إنّها آية من السورة أم لا.

قال يعلى: سألت محمّد بن الحسن عن (بسم الله) فقال: ما بين الدفّتين قرآن.

قال: قلت: فلِمَ تسرّه ـ أي تقرؤه سرّا ـ قال: فلم يجبني.

وعن أبي هريرة قال: كان رسول الله يجهر بـ: «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» في الصلاة، فترك النّاس ذلك.

في حين تواتر عن معاوية أنّه حذف البسملة في الصلاة فاعترض عليه الأنصار والمهاجرون بقولهم: «أَسَرَقتَ الصلاةَ أم نسيتَ؟!».. إلى آخر الخبر (١).

فعدم قراءة الثلاثة (٢) ومعاوية بالبسملة يشير إلى أنّ المصحف الموجود والّذي فيه البسملة ليس هو ما جمعوه، بل هو قرآن الله ورسوله صلى الله عليه وآله وهو الّذي جمعه الإمام عليّ عليه السلام بعد رسول الله، مع التأكيد على أنّ الصحابة كانوا يعرفون انتهاء سورة وابتداء سورة أخرى بنزول (بسم الله الرحمن الرحيم)، وهذا يدل على جزئية البسملة عندهم.

نعم، انّ البسملة كانت معياراً للتعرّف على الطالبّين في المسائل الخلافية، فجاء في (الكامل) في حوادث سنة ٤٤٧ هـ: وفي هذه السنة وقعت الفتنة بين الفقهاء الشافعية والحنابلة ببغداد، ومُقدَّم الحنابلة أبو علي بن الفراء وابن التميمي، وتبعهم من العامة الجمّ الغفير، وأنكروا الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم، ومنعوا من الترجيع في الاذان، والقنوت في الفجر، ووصلوا إلى ديوان الخليفة ولم ينفصل حال، وأتى الحنابلة إلى مسجد بباب الشعير **فنهوا إمامه عن الجهر بالبسملة، فأخرج مصحفاً وقال: أزيلوها من المصحف حتّى لا أتلوها** (٣).

---

(١) سنن الدارقطني ١: ٣١١/ ح٣٣، مسند الشافعي : ٣٦، مستدرك الحاكم ١ :٣٥٧/ ح٨٥١، قال هذا حديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) إن أبابكر وعمر في قول كانا يأتيان بالبسملة وفي آخر لا يأتيان بها، وما قلناه بناءً على أحد القولين المنسوب اليهما.

(٣) الكامل في التاريخ ٨: ٧٢ تاريخ أبي الفداء ١: ٥٢٩، البداية والنهاية ١٢: ٦٦وانظر السيرة ⇦

وهذا النصّ وأمثاله تؤكّد بأنّ مفردة البسملة لم تكن هي المفردة الوحيدة في الخلاف الفقهي والعقائدي بعد رسول الله، بل كان للخلفاء وأتباعهم دور في تشديد النزاع والسعي لهيمنة اتّجاه على آخر أعني منهج الشيخين على غيره.

نعم، إنّ رسول الله كان قد أنس باسم الربّ الجليل منذ أول البعثة؛ لخطاب الله إياه بقوله تعالى ﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾، وقد كان ﷺ يقرأ «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» منذ الأيام الأولى من دعوته، ومعنى كلامنا هو تصدّر البسملة صلاته ﷺ وما أراده من الكتابة في المصحف، وبما أنّ سورة الفاتحة النازلة في مكّة قد بدأت بالبسملة، واشتهر عن رسول الله قوله: لا صلاة إلّا بفاتحة الكتاب، فتكون البسملة هي أول آية في قرآن الصلاة، ومن أوائل الآيات التي كان يقرأ بها رسول الله في صلاته.

وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام قوله: أول كلّ كتاب نزل من السماء «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» (١).

وعن أبي عبد الله الصادق عليه السلام: ما نزل كتاب من السماء إلّا وأوله «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» (٢).

الحلبية ٢: ٣٠٥ والنجوم الزاهرة ٥: ٥٩ وفيها اقيم الاذان في مسجد موسي بن جعفر ومساجد الكرخ بالصلاة خير من النوم على رغم أنف الشيعة وأزيل ما كانوا يقولونه في الاذان في حى على خير العمل.

(١) الكافي ٣: ٣١٣ / ح ٣، وسائل الشيعة ٦: ٥٩ / ح ٧٣٤٣.

(٢) المحاسن ١: ٤١ / ح ٤٩، وسائل الشيعة ٦: ٦٠ / ح ٧٣٤٧.

وفي أمالي الصدوق عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» آية من فاتحة الكتاب، وهي سبع آيات تمامها بـ «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»، سمعت رسول الله يقول: إن الله عزوجل قال لي: يا محمّد ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ فأفرد الامتنان عليّ بفاتحة الكتاب وجعلها بازاء القرآن العظيم (١).

وعن ابن عمر: أنّ رسول الله قال: كان جبرئيل إذا جاءني بالوحي أول ما يلقي علي «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» (٢).

وعن ابن عباس: أنّ النبي كان إذا جاءه جبرئيل فقرأ «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ» علم أنها سورة (٣).

ويشهد بكون البسملة آية من القرآن وأنّها من فاتحته هو وجودها في جميع المصاحف المخطوطة والمطبوعة على مرّ التاريخ والعصور، والتي يقولون بأنها موافقة لمصاحف الصحابة، وقد تبنّى بعض التابعين وتابعي التابعين جزئيّتها وقالوا بوجوب قراءتها في الصلاة وكتبوا فيها، مثل:

١ ـ كتاب البسملة، لابن خزيمة (ت ٣١١ هـ).

٢ ـ كتاب الجهر بالبسملة، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ).

٣ ـ كتاب الجهر بالبسملة، لأبي سعيد البوشنجي (ت ٥٣٦ هـ).

---

(١) أمالي الصدوق: ٢٤١ / ح ٢٥٥.

(٢) سنن الدار قطني ١: ٣٠٥ / ح ١٣، الإتقان ١: ٢١٢ / ح ١٠٧٣.

(٣) الدر المنثور ١: ٢٠، كنز العمال ٧: ٥٧ / ح ١٨٤٦٨.

٤ ـ كتاب الجهر بالبسملة، لجلال الدين المحلّي الشافعي (ت ٨٦٤ هـ).

٥ ـ كتاب بسم الله الرحمن الرحيم، لعليّ بن عبد العزيز الدولابي، من أصحاب الطبريّ المؤرّخ.

٦ ـ كتاب الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، جزء في البسملة [١].

وقد شهد شفالي إلى عدم وجود دور لعثمان إذ قال ... نظر إلى أنّه لا يذكر في اية رواية أنّ عثمان كان أوّل من أضافها يفترض أنّها وجدت في مصحف حفصة وسائر المصاحف التي سبقت مصحف عثمان، لا شك في أنّ محمّد نفسه قد عرف هذه الصيغة ... [٢].

إذن البسملة لو كانت خارجة عن المصحف لمنعوا من كتابتها بخط المصحف كما منعوا كتابة ما ليس منه، بل إنّ تكرارها في رأس كل سورة ـ عدا براءة ـ يكون زيادة فيه، وهذا ما لا يقوله أحد.

وكتابة البسملة في المصحف لم تأتِ للفضل والتبرك كما يقولون، فلو جاءت للتبرك، لكتبت في أول سورة البراءة أيضا.

---

(١) القرآن الكريم وروايات المدرستين ٢: ٥٤.

(٢) تاريخ القرآن ٢ : ٣٠٥.

قريش وراء حذف البسملة

إذن هذه النصوص صريحة بأنّ رجال قريش كانوا وراء حذف البسملة بِرَغْمِ وجودها في القرآن اليوم، لكنّهم ـ والحمد لله ـ لم يوفّقوا، فبقيت البسملة آية أساسية في القرآن تُكرَّر فيه على رغم عدم قبول قريش بها، وهذا ممّا يؤكد بأنّ القرآن أُخذ بالتواتر والاشتهار لا بشاهدين ولم يكن خاضعاً لرأي أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية و... .

وعليه، فإنّ إنكارهم للبسملة يشابه ما ادّعوه من نسخ التلاوة دون الحكم، أو نسخ الحكم دون التلاوة، وما شابه ذلك من أفكار طرحوها لتصحيح الأخبار الدالة على الزيادة والنقيصة في القرآن، لكنَّ الوعد الإلهي صان كتابه العزيز في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾، وقد كان الإمام عليّ عليه السلام، على نهج الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله يتخوّف من دخول هكذا أمور في القرآن أو اخراج أمور أخرى منه، ولأجله بدأ سريعاً بجمعه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وعليه فالبسملة كانت من الآيات الكريمة الّتي تؤذي رجالات قريش منذ أوّل عصر الرسالة إلى آخره، وقد مرّت عليك نصوص تدلّ على تأثّر المشركين ببلاغة القرآن الكريم، وإليك ما جاء في **تفسير فرات الكوفي**:

«إنّ رسولَ الله كان من أحسن النّاس صوتا بالقرآن، فإذا قام من الليل يصلّي جاء أبو جهل والمشركون يستمعون قراءته، فإذا قال: «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» وضعوا أصابعهم في آذانهم وهربوا، فإذا فرغ من ذلك جاءوا فاستمعوا، وكان أبو جهل يقول: إنّ ابن أبي كبشة ليردّد اسم ربّه

ليحبّه، فقال الإمام الصادق: صدَقَ وإن كان كَذُوباً» (١).

ولعلّ أمير المؤمنين علي عليه السلام بمقولته (أنا النقطة تحت الباء) ـ إن صحت النسبة إليه ـ أشار إلى أنّه هو أوّل من جمع القرآن، وهو الّذي حافظ على البسملة التي أرادوا إسقاطها، إذ إنّه عليه السلام باء الإعجام في الكلمة، وبه يميز الكلام إعراباً وفهماً، لأنّ الكلمة بدون التنقيط لا معنى لها، والنقطة هي الّتي تعطي الكلمة معنىً وتصير تاءً وثاءً وباءً و ياءً ونوناً، وقد ذكر القندوزي في الباب ٦٨ نقلا عن كتاب (الدر المنظم) لأبي سالم محمد بن طلحة الحلبي:

واعلم أنّ جميع أسرار الله تعالى في الكتب السماوية، وجميع ما في الكتب السماوية في القرآن، وجميع ما في القرآن في الفاتحة، وجميع ما في الفاتحة في البسملة، وجميع ما في البسملة في باء البسملة، وجميع ما في باء البسملة في النقطة التي هي تحت الباء. قال الإمام علي رضي الله عنه: أنا النقطة التي هي تحت الباء (٢).

أي أنّه أصل معرفة القرآن وبه يعرف، ولولاه فلا يعرف كنهه، لأنّه الوحيد بين الصحابة الّذي جمع علوم رسول الله، وكان معه صحف إبراهيم وموسى، وكان أعلم الناس بتنزيل القرآن وتأويله.

كما يفهمنا النص بأنّ العرب كانوا يعرفون التنقيط في التمييز بين الحروف وإن

---

(١) تفسير فرات: ٢٤٢ / ح ٣٢٧، وقد مرّ عليك ما يشبه هذا القول عن ابن كثير قبل قليل.

(٢) انظر ينابيع المودّة ٣: ٢١٢، وانظروه أيضا في الباب ١٤ من المجلد الاول الصفحة ٢١٣ / ح ١٥.

كانوا لا يرسمون النقط. ومن خلاله يمكننا أن نفهم ما قالوه تبريراً لعثمان من أنّه أمر لجنة المصاحف بتجريد القرآن من النقط حتى تحتمل كل الوجوه(١) شيء غير حقيقي.

إذن الجهر بالبسملة هو الهوية التي يعرف بها المسلم الحقيقي الذي لا يرتضي التحريف والتغيير في القرآن، وإنّ السور كانت تُميَّز بالبسملة تعبيراً عن الرحمة والشفقة في الدين.

بلى جاء عن ابن عبّاس قوله: كان المسلمون لا يعرفون انقضاء السورة حتّى تنزل «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**»، فإذا نزلت عرفوا أنّ السورة قد انقضت (٢).

وعن ابن مسعود قوله: كنّا لا نعلم فصل ما بين السورتين حتّى تنزل «**بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ**» (٣).

وعن الإمام الصادق عليه‌السلام قوله: «كان يُعرَف انقضاء السورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداءً للأخرى» (٤)، وهذه النصوص تعني الشيء الكثير عند الباحثين والمحققين.

وقد وضح السيوطي في النوع السابع (معرفة أوّل ما نزل) أهمية البسملة من خلال ما أخرجه عن الواحدي بإسناده عن عكرمة والحسن قالا: **أوّل ما نزل من**

---

(١) انظر مناهل العرفان ١: ١٨٠، دستور عثمان في كتابة المصاحف.

(٢) مستدرك الحاكم ١ :٣٥٦ / ح ٨٤٦، السنن الكبرى ٢ :٤٣ / ح ٢٢٠٧، الدرّ المنثور ١ :٢٠.

(٣) الدرّ المنثور ١ :٢٠.

(٤) تفسير العيّاشي ١ :١٩ / ح ٤، مستدرك الوسائل ٤ :٦٥ / ح ٤٣٨٧.

القرآن بسم الله الرحمن الرحيم، وأوّل سورة ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾[(١)]. لأنّ من الضرورة بدء كلّ سورةٍ بالبسملة، فهي أوّل آية نزلت على الاطلاق.

ومعناه أنّ البسملة هي أوّل آية في القرآن، بل هي أوّل آية في كلّ كتاب نزل من السماء.

احتماء عثمان بالصحابة ومصاحفهم:

عرفت أنّ مدرسة أهل البيت تعتقد بأنّ مصحف الإمام عليّ هو عبارةٌ عمّا سمعه عليه السلام من فم رسول الله، والموجود خلف فراشه وورثه منه صلى الله عليه وآله.

وقد يمكننا أن ندعي بأن مصحف الإمام عليه السلام هو أصلٌ لـ: (المصحف الإمام)، المنسوب لعثمان، لأنّ المجموع من قبل الخلفاء لا يمكن الاعتماد عليه؛ وذلك لاحتمال سهوهم وخطئهم، وبما أنّ القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فلا يمكن أن يؤخذ بالظن وأخبار الآحاد، بل يجب العلم به، والعلم لا يتحقّق إلّا بالمعصوم وعن طريقه، ومن هنا نذهب إلى أنّ أصل هذا المصحف ـ إن أردنا أن يكون حجة ـ هو الذي جمعه الامام علي في ثلاثة أيام أو سبعة أيام والموجود في نصوص الفريقين.

ويويده بأن أربعة أو خمسة من القراءات السبعة كان مرجعها إلى أميرالمؤمنين علي، والقول بهذا لا يخالف الروايات القائلة بأن مصحف الإمام علي موجود عند

(١) الإتقان ١: ٧٧ / ح ٢٨٧.

ولده المعصومين، وأنّه سيأتي مع القائم من آل محمد، وهو الذي يُعتمَد في تعليم الناس في الكوفة، وأنّ ذلك المصحف يختلف ترتيبه عن ترتيب القرآن الرائج اليوم، وأنّ الذي حفظ القرآن اليوم يواجه مشكلة آنذاك، لأنه أُلّف لغرض آخر حسبما قاله الآلوسي (١)، فالقول بكلّ هذه الأقوال (٢) لا يخالف انتساب هذا القرآن إليه عليه السلام أيضاً.

وبذلك يكون المتواتر عن رسول الله موجوداً ما بين هذه السبعة ولا يجب بل لا يمكن البت بأنّ هذه القراءة أو تلك هي قراءة رسول الله، كما أنك عرفت بأن غالب المسلمين يأخذون بقراءة عاصم عن أبي عبدالرحمن السلمي، وأن اعتمادهم على هذه القراءة هو أكثر من اعتمادهم على قراءات الآخرين من كَتَبَة الوحي ومصاحفهم (٣)،

(١) روح المعاني ١ : ٢٢ .

(٢) نأتي بها تنزلا لا تصحيحا لها ولأسانيدها.

(٣) فقد كان لكثير من الصحابة مصاحف مثل: معاذ (صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ح ٤٧١٧، عن أنس، الجمع بين الصحيحَين ٢: ٥٦٩ / ١٩٣١ في المتّفَق عليه من مسند أبي حمزة أنس بن مالك).

وأبي الدرداء (صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ح ٤٧١٨).

وأبي أيّوب الأنصاري وعبادة بن الصامت (طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٧، التاريخ الأوسط: ٤١ / ح ١٤٣).

وسعد بن عبيد (أبو زيد) (الإصابة ٣: ٦٨ / الترجمة ٣١٧٨ لسعد بن عبيد، طبقات ابن سعد ٤: ٣٧٤).

وعبد الله بن عمرو بن العاص (الاستيعاب ٣: ٩٥٦ / الترجمة ١٦١٨).

⇦

وهذا هو أقرب إلى الإمام علي.

أي أنّهم اعتمدوا قراءة الإمام عليّ عليه السلام أكثر ممّا اعتمدوا على قراءات الآخرين ممّن عُدُّوا في ضِمن جامعي القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله.

نعم، إنّ عثمان بن عفان هو الذي وسّع دائرة الاختلاف في القراءة بعد الشيخين، فسمح أوّلاً للمعترضين عليه من أهل مصر بأن يقرؤوا القرآن كما شاؤوا، وكتب مصحفه بشكلٍ يحتمل جميع الوجوه كي يرضي الآخرين، فمنهجه غير صحيح وباطلٌ، فإذا كان يريد أن يوحّد المسلمين كان عليه الصمود والثبات على حرف واحد لا كتابته بأشكال مختلفة.

وبهذا فقد عرفت بأنّ تصحيح مصحف عثمان عند المسلمين لا يرجع إلى طريقة جمعه وطريقة جمع الخلفاء من قبله، بل يرجع إلى كون أصل المجموع عندهم صحيح، وقد أقرّه أهل البيت وكبار الصحابة، وقد قال الوحيد البهبهاني في حاشية المدارك رداً على الشهيد الثاني القائل بتواتر القراءات ما نصه:

> *لا يخفى أنّ القرآن عندنا نزل بحرف واحد من عند الواحد، والاختلاف جاء من قبل الرواية، فالمراد بالمتواتر ما تواتر صحة قراءته*

وعثمان (شرح النووي على صحيح مسلم ١٦: ١٩).

وأبي بكر (فتح الباري ٩: ٥١ و٥٢، شرح النووي على صحيح مسلم ١٦: ١٩).

وعمر (شرح النووي على صحيح مسلم ١٦: ١٩، وانظر عمدة القاري ٢٠: ٢٧، قال: فالخلفاء الأربعة جمعوا القرآن على عهد رسول الله، وذكره أبو عمرو وعثمان بن سعيد الداني).

ومجمع بن جارية (فتح الباري ٩: ١٩٤ / ح ٤٨٤٥، عمدة القاري ٢٠: ٢٧)، وغيرهم.

في زمان الأئّمة عليهم السلام بحيث أنّهم كانوا يرضون به ويصححونه ويجوّزون ارتكابه في الصلاة وغيرها، لأ نهم عليهم السلام كانوا راضين بقراءة القرآن على ما هو عند الناس [١].

ولا يُستبعَد أن يكون عثمان ومن تقدَّمه قد احتَمَوا بمصاحف جامعي القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لتصحيح عملهم وكسب المشروعية، فكتبوا القرآن بشكلٍ يحتمل كلّ الأوجه خروجاً من هذا المأزق [٢]، وهذا لا يعني بأنّ الموجود في مصحفه هو عين الموجود في مصحف أبي موسى الأشعري، أو في مصحف اُبيّ بن كعب، أو في مصحف ابن مسعود، أو في مصحف عليّ بن أبي طالب عليه السلام رسماً وقراءة.

هذا، وإنّ أصحاب هذه المصاحف كانوا لا يرتضون عمل عثمان؛ واعتماده حرف زيد بن ثابت دون غيره لأنّه يؤدّي للزيادة والنقصان في مصاحفهم.

ولأقرّب الموضوع بمثال من واقعنا المعاصر، فعمل عثمان يشبه عمل رجل غير مؤهل يتصدى لمهمة صعبة، وإنّ مثله مثل إنسان يسرق سيارة والده ليسوقها مع أنّه غير مؤهل ولا يعرف قواعد السياقة، فإنّه بفعله هذا يعرّض نفسه ومن معه والسيارة إلى الهلاك والفناء، لكن المخلصين من الصحابة وعلى رأسهم المعصوم هم الذين أنقذوه وأنقذوا السيارة التي يقودها وذلك بجلوسهم بجنبه وتحديد سرعته والأخذ بالمقِوَد وهدايته إلى الطريق الصحيح عند المنعطفات حتّى وصلت السيارة بأمان إلى

---

(١) الحاشية على مدارك الأحكام ٣ : ٢٠، وانظر الرواية في الكافي ٢ : ٦٣٠ / ح ١٢ و ١٣.

(٢) سيأتي توضيح ذلك بعد قليل.

المقصد مع جهد كبير واجهه الإمام علي والمخلصون من الصحابة الذين عرفوا القرآن واشتهر عندهم، أي أنّ وجود المعصوم وقرآنه واشتهار القرآن عند الصحابة، وإقراء الرسول لهم القرآن على مكث، هي التي أوصلت السيارة إلى المقصد بأمان لا السائق الغير المؤهل.

وعليه، فقراءة الناس للقرآن واشتهار آياته وسوره بينهم وقبول المعصوم به هو الّذي صحّح المصحف الرائج، لا ما حكوه من منهجيّة خاطئة لمصحف عثمان، إذ النّصوص تؤكد عدم رِضَى الصحابِة التأكيدَ على قراءةٍ خاصّةٍ أو وجهٍ خاص وأمثال ذلك أمور كثيرة وقفت عليها في خلال البحث.

النسخ الخمس المعتمدة عند عثمان!

ولنقم بتحقيق بسيط حول النسخ الخمس المعتمدة في لجنة المصاحف، لنرى هل حقّاً أنّها اعتُمِدَت، أم أنّها كانت غطاءً ومبرّراً لتصحيح عمل عثمان فقط؟

نسخة أبي موسى الأشعري:

كان لأبي موسى الأشعريّ نسخةٌ يقرأ بها أهلُ البصرة وضواحيها، فطلبوا منه تسليمها، فسلّمها لهم، واقترح على اللّجنة بأن لا يَنقُصُوا منها شيئاً، إذ قال:

ما وجدتم في مصحفي هذا من زيادةٍ فلا تَنقُصُوها، وما وجدتم من نقصانٍ فاكتبوه [١].

---

(١) تاريخ المدينة ٢: ١٢٠ و١٢١ / ح ١٧٢٤.

ومعنى كلام الأشعري أنّه يشكّ في عمل الخليفة ولجنته، ويرى أنّ كلّ ما في مصحفه هو قرآن قطعاً، لذلك لم يسمح بحذف شيءٍ منه، لكنّه في الوقت نفسه احتمل وجود نقصٍ عنده؛ لأنّه لم يدّعِ كمال مصحفه، فقد تكون سورة قد خفيت عليه، مع أنّها كانت نازلة على رسول الله ﷺ، لذلك أجاز لهم أن يكتبوا ما لم يكن فيه، لكنّهم لم يأخذوا بكلامه، بل أحرقوا نسخته مع نسَخ الآخرين من الصحابة، مكتفين بالاستفادة من اسمه ومن مصحفه سياسيّاً واعلامياً لا علميّاً ووثائقيّاً، مريدين اعتباره مشارِكاً في عمل اللّجنة، وإن لم يكن من ضمنهم.

فالأشعريّ كان مخالفاً لعثمان، ـ حسب بعض النصوص، وقد عزله عن البصرة واستعمل مكانه ابن خاله عبد الله بن عامر[١]. ولمّا خرج يزيد بن قيس على عثمان في سنة أربع وثلاثين يوم الجرعة، سبقه عثمان بتوليته أبا موسى الأشعري أميراً عليهم بدلاً من سعيد بن العاص.

كما يستفاد من نصوص أخرى أنّه كان من المعتقدين بوجود سقط في الكتاب العزيز، فاقرأ ما أخرجه مسلم في صحيحه، بإسناده عن أبي الأسود، قال:

بعث أبو موسى الأشعريّ إلى قرّاء أهل البصرة، فدخل عليه ثلاثمائة رجلٍ قد قرؤوا القرآن، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقرّاؤهم، فاتلوه، ولا يطولَنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوبُ مَن كان قبلكم.

---

(١) انظر: الكامل في التاريخ ٢ : ٤٩١ حوادث سنة ٢٩ هـ، وهو: عبد الله بن كريز بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس، ابن خال عثمان بن عفان.

قال: وإنّا كنّا نقرأ سورةً كنّا نشبّهها في الطول والشدّة ببراءة، فأنسيتها، غير أنّي قد حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مالٍ لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوفَ ابن آدم إلّا التراب. وكنّا نقرأ سورةً كنّا نشبّهها بإحدى المسبّحات، فأنسيتها، غير أنّي حفظت منها: يا أيّهاالّلين آمنوا لمَ تقولون ما لا تفعلون؟ فتُكتَب شهادةً في أعناقكم فتُسألون عنها يوم القيامة [١].

أنا لا أريد أن أفصل الكلام عن أبي موسى الاشعري، لكنّي أقول: المهم أنّ نهج الخلفاء وما أرادوه في القرآن لم يطَّبق بحذافيره، فلا يمكنهم أن يُدخلوا آية رجم الشيخ والشيخة، وسورتي الحفد والخلع وأمثالها في القرآن، كما لا يمكنهم أن يخرجوا البسملة والمعوذتين منه.

إذن عمل عثمان ولجنته قد ذهب هباءً؛ ورجع القرآن سالماً إلى أهله بما حفظوه وتعلّموه من رسول الله، لأنّ منهج الشاهدين لا ترتضيه الأمة، فلو كان الشاهدان هما المعيار للزمهم الأخذ بآية رجم الشيخ والشيخة لأنّها محكيّة عن صحابيين هما: أبي بن كعب [٢] وزيد بن ثابت [٣]، مضافاً إلى ثبوت تبنّيها من قبل عمر بن الخطاب [٤].

ومثلها سورتا الحفد والخلع فإنّهما ـ كما زعموا ـ منسوبتان إلى أمير المؤمنين علي

---

(١) صحيح مسلم٢ : ٧٢٦ / ١٠٥٠.

(٢) الدر المنثور ٦ : ٥٥٨، تفسير السمعاني ٣ : ٤٩٩، تفسير النسفي ٣ : ٢٩٤ .

(٣) تفسير ابن كثير ٣ : ٢٦٢.

(٤) تفسير الرازي ٣ : ٢٠٩.

بن أبي طالب وأُبيّ بن كعب، وأبي موسى الأشعري، وابن مسعود، وابن عباس(١)، وهؤلاء الصحابة هم أكثر من اثنين، فلو صح منهج الشاهدين عند الصحابة وصحّت نسبة هذه الأقوال إلى هؤلاء الصحابة، فلماذا لا يؤخذ بآية الرجم وسورتي الحفد والخلع عندهم، مع استكمال العدد وصحّة الصدور عنهم. ولا خروج من هذا الإشكال إلّا أن نقول بأنّ الأصل عند الصحابة في القرآن هو التواتر والاشتهار لاالشهود.

أو أن نقول بأن نسبة هذه الأقول الى هؤلاء الصحابة كذب وزور، وأن وراء القضية النهج الحاكم فقط.

وعليه فالأمة وعلى رأسها الأئمة من أهل البيت عليهم السلام والأجلاء من الصحابة لم يأخذوا بما جاء في مصحف عثمان على نحو الفرض والإلزام، بل جدّوا لتصحيحه، لأن عثمان اعترف بلسانه بوجود اللّحن في المصحف وأنّ العرب ستقيمه بألسنتها(٢)، ومعناه جواز تصحيح نسخة عثمان؛ لأنّها ليست النسخة الأُمّ عند المسلمين.

---

(١) انظر الأقوال في الدر المنثور ٦ : ٤٢٠ ـ ٤٢٢ .

(٢) وفيات الأعيان ٣ : ٤٦٦ ونقله ابن هشام النحوي صاحب المغني في باب إعراب المتن من شرح الشذور: ٨٠ تحقيق محيي الدين عبد الحميد.

نسخة أُبيّ بن كعب:

ومثلها حال نسخة أُبيّ وشخصه، فقد كان أبيّ بن كعب من المعارضين للخلفاء، ومن الاثنَي عَشَر الّذين أنكروا على أبي بكرٍ قعوده في مَسنَد الخلافة [١]، فإنّ مخالفته للخلفاء الثلاثة لا تتّفق مع ما نسبوا إليه من دعمه لهم وللمصحف الّذي دوّنوه، فإنّهم أرادوا أن يستغلّوا اسمه ومكانته في مشروعهم الجديد ليس إلّا، مع أنّه كان قد توفّي قبل تدوين (المصحف الإمام) حسبما ستقف عليه لاحقاً.

وإليك الآن بعض النصوص الدالّة على مخالفته للشيخين، وأنّه قد مات قبل توحيد المصاحف في عهد عثمان:

فقد أخرج النَّسائيّ، عن قيس بن عباد، قال: بينا أنا في المسجد في الصفّ المقدَّم، فجبذني رجلٌ من خلفي جبذةً فنحّاني وقام مقامي، فوالله ما عقلت صلاتي، فلمّا انصرف إذا هو أُبيُّ بن كعب، فقال: يا فتى، لا يسوؤك الله، إنّ هذا عهدٌ من النبيّ ﷺ

---

(١) في الاحتجاج ١: ١٠٢: عن أبان بن تغلب، عن الصادق جعفر بن محمّد: أنّ أُبيّ بن كعب قام فقال: يا أبا بكر، لا تجحد حقّاً جعله الله لغيرك، ولا تكن أوّل من عصى رسول الله في وصيّه وصفيّه ...

وفي الخصال: ٤٦١ / ح ٤: بسنده عن زيد بن وهب، قال: كان الّذين أنكروا على أبي بكر جلوسه في الخلافة وتقدّمه على عليّ بن أبي طالب اثني عشر رجلاً من المهاجرين والأنصار، وكان من المهاجرين ... وأُبيّ بن كعب.

وفي تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٤: تخلّف عن بيعة أبي بكر قومٌ من المهاجرين والأنصار ومالوا مع عليّ، منهم: ... وأُبيّ بن كعب.

إلينا أن نليه. ثمّ استقبل القبلة فقال: هلك أهل العقد وربِّ الكعبة، ثلاثاً، ثمّ قال: والله ما عليهم آسَى **ولكن آسى على مَن أضلّوا، قلت: يا أبا يعقوب، ما يعني بأهل العقد؟ قال: الأُمراء** (١).

وفي نصٍّ آخر: هلك أهل العقدة وربّ الكعبة، ألا لا عليهم آسى، ولكن آسى على مَن يُهلكون من المسلمين (٢).

وروى أبو بكر الجوهري، عن أبي سعيد الخدري: أنّ البراء بن عازبٍ كان في جماعة، منهم المقداد بن الأسود، وعبادة بن الصامت، وسلمان الفارسيّ، وأبو ذرّ، وحذيفة، وأبو الهيثم بن التيهان، وذلك بعد وفاة الرسول ﷺ، وإذا حذيفة يقول لهم: والله ليكوننّ ما أخبرتُكم به، والله ما كذَبتُ ولا كُذِبْت، **وإذا القوم يريدون أن يعيدوا الأمر شورى بين المهاجرين.**

ثمّ قال: ائتوا أُبيّ بن كعب، فقد علم كما علمت.

---

(١) سنن النسائي المجتبى ٢: ٨٨ / ح ٨٠٨، وصحيح ابن حبّان ٥: ٥٥٥ / ح ٢١٨١، وفيه: فجذبني رجلٌ جذبة فنحّاني ... قال: قلت: مَن يعني بهذا؟ قال: الأُمراء. المستدرك للحاكم ١: ٣٣٤ / ح ٧٧٨، قال: صحيحٌ على شرط البخاري ولم يخرجاه، وفيه: قال: قلت: مَن تعني بهذا؟ قال: الأُمراء. وكذا في صحيح ابن خزيمة ٣: ٣٣ / ح ١٥٧٣.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٤٠ / ح ٢١٣٠١، مسند الطيالسي: ٧٥ / ح ٥٥٥، مسند ابن الجعد: ١٩٧ / ح ١٢٩١، الأحاديث المختارة ٤: ٣٠ / ح ١٢٥٨ و٣١ / ح ١٢٥٩، وفي بعض النصوص: هلك أصحاب العقبة. وهم الّذين أرادوا قتل النبيّ ﷺ في عقبة هرشى، وهم نفسهم أصحاب العقد أو العقدة، لأنّ رؤوس القائمين بمؤامرة العقبة هم نفسهم أقطاب الخلافة.

قال: فانطلقنا إلى أُبيّ، فضربنا عليه بابه حتّى صار خلف الباب، فقال: من أنتم؟ فكلَّمه المقداد، فقال: ما حاجتكم؟ فقال له: **افتَحْ عليك بابك، فإنّ الأمر أعظم من أن يجري من وراء حجاب. قال: ما أنا بفاتحٍ بابي، وقد عرفتُ ما جئتم له، كأنّكم أردتُم النظر في هذا العقد.**

فقلنا: نعم.

فقال: أفيكم حذيفة؟

فقلنا: نعم.

قال: فالقول ما قال، **وبالله ما أفتح عنّي بلي حتّى تجري عَلَيّ ما هي جارية، ولَمَا يكون بعدها شرّ منها**، وإلى الله المشتكى [1].

وعن عُتَي بن ضمرة السعدي، قال: قلت لأُبيّ بن كعب: ما لكم أصحاب رسول الله ﷺ نأتيكم من البعد نرجو عندكم الخير أن تعلّمونا، فإذا أتيناكم استخففتم أمرَنا كأنّا نهون عليكم؟

فقال: **والله لئن عشتُ إلى هذه الجمعة لأقولنّ فيها قولاً، لا أُبالي استحَييتُموني عليه أو قتلتموني**. فلمّا كان يوم الجمعة من بين الأيام، أتيتُ المدينة فإذا أهلها يموجون بعضهم في بعض في سككهم، فقلت: ما شأن هؤلاء النّاس؟ فقال بعضهم: أما أنت من أهل هذا البلد؟ قلت: لا، قال: فإنّه قد مات سيّد المسلمين اليوم أُبيّ بن كعب! [2]

---

(١) السقيفة وفدك: ٤٩، وعنه في شرح النهج ٢: ٥١ ـ ٥٢ والنصّ منه.

(٢) الطبقات الكبرى ٣: ٥٠٠، تاريخ دمشق ٧: ٣٤٠.

وعن جندب بن عبد الله البجليّ، قال: أتيتُ منزله ... فسلّمت عليه فردّ عليّ السلام، ثمّ سألني: ممّن أنت؟ قلت: من أهل العراق. قال: أكثر منّي سؤالاً.

قال: لمّا قال ذلك غضبت، قال: فجثوتُ على ركبتي، ورفعت يدي ـ هكذا وصف ـ حيال وجهه، فاستقبلت القبلة، قال: قلت: اللّهمّ نشكوهم إليك، إنّا ننفق نفقاتنا وننصب أبداننا، ونرحل مطايانا ابتغاء العلم، فإذا لقيناهم تجهّموا وقالوا لنا.

قال: فبكى أُبيّ، وجعل يترضّاني ويقول: ويحك! لم أذهب هناك، لم أذهب هناك!

قال: ثمّ قال: اللّهمّ أُعاهدك لئن أبقيتَني إلى يوم الجمعة لأتكلّمنّ بما سمعتُ من رسول الله، لا أخاف فيه لومة لائم ... [1].

لا أدري هل القدر كان أسبق منه، وقد عاجله الموت قبل أن يأتي ذلك الموعود الّذي عزم أن يتحدّث فيه بما علمه، أم أنّ الغدر والقتل حلّ به ـ كما حل بسعد بن عبادة وأمثاله ـ قبل أن يتحدث؛ لمعرفتهم بأنّه القائل: (لا أبالي استحييتموني عليه أو قتلتموني) وفي آخر: (لأتكلّمنّ بما سمعت من رسول الله ولا أخاف فيه لومة لائم).

كان هذا كلامه عن أمر الخلافة والأُمراء (أهل العقدة) في زمانه، وهم الّذين يريدون أن يعيدوا الأمر شورى بين المهاجرين حسب كلام حذيفة.

وأمّا أمر القرآن، ففي (المصاحف) عن أبي إدريس الخولاني: *أنّ أبا الدرداء ركب إلى المدينة في نفر من أهل دمشق، ومعهم المصحف الّذي جاء به أهل دمشق* [2]

---

(١) الطبقات الكبرى ٣: ٥٠١.

(٢) قبل خلافة عثمان وفي عهد عمر بن الخطّاب على الأرجح.

ليعرضوه على أُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وعلِّي وأهل المدينة، فقُرِئ يوماً على عمر بن الخطّاب، فلمّا قرؤوا هذه الآية: ﴿**إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ**﴾، وَلَوْ حَمَيْتُم كَمَا حَمَوا لَفَسَدَ المَسجِدُ الحَرَام (١). فقال عمر: مَن أقرأكم؟ قالوا: أُبيّ بن كعب، فقال لرجلٍ من أهل المدينة: ادع لي أُبيّ بن كعب، وقال للرجل الدمشقي: انطلق معه.

فذهبا فوجدا أُبيّ بن كعب عند منزله يهِّيء (٢) بعيراً له هو بيده، فسلّما عليه، ثم قال له المدني: أجب ـ أمير المؤمنين ـ عمر، فقال أُبيّ: ولِمَا دعاني أمير المؤمنين؟

فأخبره المدنّي بالّذي كان، فقال أُبيٌّ للدمشقي: ما كنتم تنتهون معشر الركيب، أو يشدفني (٣) منكم شرّ.

ثمّ جاء إلى عمر وهو مشمِّر والقطران على يديه، فلّما أتى عمر، قال لهم عمر: اقرؤوا، فقرؤوا (**ولو حميتم كما حموا لفسد المسجد الحرام**)، فقال أُبيّ: أنا أقرأتهم، فقال عمر لزيد: اقرأ، فقرأ زيد قراءة العامّة، فقال: اللّهُمَّ لا أعرف إلّا هذا، فقال أُبيّ: والله ـ يا عمر ـ إنّك لتعلم أنّي كنت أحضر ويغيبون، وأُدعى ويُحجبون، ويصنع بي، والله لئن

---

(١) هذا من باب القراءة التفسيريّة الّتي يُراد منها بيان بعض المعاني والدلالات، والّتي سنوضّحها لاحقاً في القسم الثاني من هذه الدراسة عند مناقشتنا لروايات التحريف عند الفريقين.

(٢) هكذا في المطبوع، لكن قد يكون (يَهْنَأ) أو (يَهْنِئُ) بمعنى يطليه بالقطران. اُنظر: تاريخ مدينة دمشق ٦٨: ١٠٢.

(٣) معناه: يرتفع إليّ منكم شرّ، أي يصيبني منكم شرّ.

أحببت لألزمنّ بيتي فلا أحدِّث أحداً بشيء [١].

نعم إنّ أُبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود كانت لهما قراءة ثابتة، وهي القراءة الّتي أخذاها من فِي رسول الله، وهي قد تخالف قراءة الخلفاء الثلاثة في بعض الحروف أو في الشرح، وذلك لاختلاف منهجهما في الجمع، فقراءتهما سواء أُخذ بها أم تُركَت فهي تنبئُ عن وجود اختلاف في القراءة بين هذين الصحابيّين وبين الخلفاء الثلاثة، مؤكّدين بأنّ كل ما جاء عن أُبيّ وابن مسعود ليس بالضرورة أن يكون قرآناً، فقد يكون تفسيرا للقرآن، لأن الله سبحانه قال: **﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾** [٢]، ونحن سنوضّح بعد قليل [٣] بأنّ أُبيّاً وابن مسعود كانا من الثابتين على ولاء أهلِ البيت عليهم السلام، المختصّين بهم في العهد الأوّل بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وأن عمر وأمثاله كانوا يتصوّرون بأن ما أتى به أبيّ وابن مسعود أنه من القرآن، فيعترض عليهما. هذا وأنت ترى في النص السابق أنّ أُبيّاً وضّح لعمر بأن ما قاله هو تفسير، لقوله: يا عمر إنّك لتعلم أنّي كنت أحضر وتغيبون، وادعى ويحجبون، ويصنع بي، والله لئن أحببت لألزمنّ بيتي فلا أحدِّث أحداً بشيء [٤].

والمقطع الأخير: (فلا أحدِّث أحداً بشيء) صريح بأنّه كان حديثاً وتفسيراً لا قرآناً، وفيه تعريض بعمر وأمثاله الذين لا يسمعون هذه الكلمات من رسول الله إذ

---

(١) المصاحف ٢: ٥٦٠ / ح ٥١٦.

(٢) سورة القيامة: ١٩.

(٣) في صفحة ٤٥١ من هذا الكتاب.

(٤) كنز العمال ٢ : ٢٥٢ / ح ٤٨١٦، ١٣ : ١١٥ / ح ٣٦٧٧٤، عن ابن ابي داود في المصاحف.

كان يلهيهم الصفق في الأسواق [(١)].

نعم، إنّ أهل البيت عليهم السلام كانوا يرجّحون قراءة ابن مسعود وأُبيٍّ على قراءة الخلفاء، ويقرؤون بما يوافق قراءة أُبّي بن كعب، حسبما جاء في الكافي عن المعلى بن خنيس [(٢)].

مع التأكيد على أنّ اختلاف القراءة بين الصحابة كان بسيطاً بحيث لا يخدش بأصل القرآن الكريم، إذ القراءة شيءٌ والقرآن شيءٌ آخر.

أجل، إنّ أُبيّاً حاول الإجهار بما يكنّه ضميره في أُخْرَيات حياته لولا حلول الموت، وكذا الحال بالنسبة إلى قراءته، فقد كانوا يسعون لتركها، وقد اتّهمه عمر بأنّه أقرأ للمنسوخ مع اعترافه بأنّه كان قد عرض قراءته على رسول الله وأخذها من فيه صلى الله عليه وآله، على أنني لا أستبعد أن يكونوا قد نسبوا إليه هكذا قراءات وروايات في تأييد الأحرف السبعة تصحيحاً لقراءات الآخرين من الخلفاء وغيرهم؛ لأنّ أبيّاً من أعيان الصحابة المشهود لهم بالفضل والعلم والتلقي عن رسول الله، فما نُسب إليه من أنّه يعتقد بأنّ سورة الأحزاب كانت لَتضاهي سورة البقرة أو هي أطول منها، أكبر الظنّ عندنا أنّه تدليس عليه لتأييد الرأي العُمَري في ذلك، ولو ثبت عنه ذلك فمأوَّلٌ

---

(١) أخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن راهويه وابن المنذر والبيهقي عن بجالة قال: مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بغلام وهو يقرأ في المصحف (النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم وأزواجه أمهاتم وهو أب لهم) فقال يا غلام حكها فقال هذا مصحف أبي، فذهب اليه فسأله فقال: أنّه كان يلهيني القرآن ويلهيك الصفق بالأسواق. الدر المنثور ٦ : ٥٧٦، سنن البيهقي ٧ : ٦٩ / ح ١٣١٩٧.

(٢) انظر الكافي ٢ : ٦٣٤ / ح ٢٧.

بالتفسير وهو حال (ولو حميتم كما حموا).

فأُبيّ بن كعب كان جريئاً في قول الحقّ ومصرّاً على رأيه وإن أدّى ذلك إلى مقتله، وقد مات بالفعل ميتةً تحمل في طيّاتها معاني كثيرة أتركها للقارئ كي ينتزعها بنفسه.

ومما يؤكّد تخالف أُبيّ مع الخلفاء شهادة عمر نفسه ـ كما في رواية البخاري ـ، قول عمر: أقرؤنا أُبيّ، وأقضانا عليّ، وإنّا لندع من قول أُبيّ، وذاك أنّ أُبيّاً يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿ **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﴾ (١).

وفي نص آخر: أُبيّ أقرؤنا، **وإنّا لندع من لحن أبيّ**، وأبيّ يقول: أخذتُه من فِي رسول الله فلا أتركه لشيء، قال الله تعالى: ﴿ **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا** ﴾ (٢).

أنظر إلى التخالف بين الصحابيَّين، وأنّ اللّحن في كلامه لا يعني اللّهجة كما يريدون قوله، لأنّ أُبيّاً يصر علي مشروعيّة قراءته وأنّه أخذها من فِي رسول الله العربي، فكيف يمكن لعمر أنْ يدّعي لحن أُبي مع أنّه قال: أخذتُه من في رسول الله؟

وإذا كان أُبيّ بن كعب أقرأ الصحابة ـ حسب تعبير عمر وغيرِه ـ، فإنّه يكون أعلم من عمر بالناسخ والمنسوخ، فلا يصحّ اتّهامه بأنّه أقرأ للمنسوخ مع وقوفه على الناسخ، ولا ضير أنّ معرفة الناسخ دالّة على معرفة المنسوخ بالضرورة.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٦٢٨ / ح ٤٢١١.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٩١٣ / ح ٤٧١٩.

كما لا يصحّ كلام عمر وتطرّفه بالقول: (وإنّا لندع من قول أُبي، وأُبيّ يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله..) لأنّه بفعله قد ترك قراءة رسول الله أو تفسيره للآيات.

وبهذا فقد يمكننا أن نرجع سبب هذه الأقوال الى مخالفة أُبيّ مع الشيخَين في أمر الخلافة وأمر القرآن.

وصرح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في تفسير مصابيح الأسرار بهذه المخالفة، فقال ما نصّه:

... وقد خالفه أُبيٌّ بن كعب ومنعه من مصحفه ... [١].

أجل، إنّ القوم تعاملوا مع أُبيّ بن كعب ومع مصحفه بعنف، فقد أخذ عثمان مصحفه من ابنه محمّد بعد وفاته قسراً، وقد أخبر ابنه ـ محمّد بن أُبيّ بن كعب ـ ناساً من أهل العراق كانوا قد قدموا عليه لمشاهدة مصحف أبيه.

فقالوا له: إنّا تحمّلنا [٢] إليك من العراق، فَأَخْرِجْ لنا مصحف أُبيّ. فقال محمّد: قد قبضه عثمان. قالوا: سبحان الله، أَخْرِجْه. قال: قد قبضه عثمان [٣].

ومعناه أنّ أهل العراق كانوا يبحثون عن نسخة أُبيّ ليتأكدوا من صحّة ما أرسله عثمان إليهم، وهل يتطابق مع مصحف سيّد القرّاء أُبيّ بن كعب أم لا؟ وهذا يدلّل على مكانة أُبيّ ابن كعب عند أهل العراق على وجه الخصوص والمسلمين عموماً، بحيث

---

(١) تفسير مصابيح الأسرار ١: ٣.

(٢) تحمّلنا إليك: أي رحلنا.

(٣) كنز العمّال ٢: ٢٤٨ / ح ٤٧٨١، عن أبي عبيد في الفضائل وابن أبي داوود.

يرسلون وفداً إلى ابنه في المدينة للوقوف على نسخة أبيّ، لكنّ ابنه محمّداً قال لهم: إنّ الأمر قد خرج من يدي؛ إذ أباد عثمان ذلك المصحف ضمن ما أُبيد وأُحرق من المصاحف.

وبهذا فقد اتّضح لك أنّ عثمان وأنصاره لم يكونوا يريدون اعتماد مصحف أبيّ بن كعب، بل كانوا يريدون استغلال اسمه لإعطاء الشرعيّة لمصحفهم ليس إلّا، فهو وإن لم يكن ضمن لجنة كتابة المصاحف لكنّهم نسبوا له أموراً تدل على مشاركته معهم.

قال الذهبي في ترجمة أُبيّ بن كعب من (سيَر أعلام النبلاء)، قال الواقدي: **تدلّ أحاديث على وفاة أُبّي بن كعب في خلافة عمر، ورأيت أهله وغيرهم يقولون: مات في سنة اثنين وعشرين في المدينة ...**

ثمّ قال الذهبي بعد نقله كلام ابن سعد:

قلت: هذا إسنادٌ قوي، لكنّه مرسَل، وما أحسب أنّ عثمان ندب للمصحف أُبيّاً، ولو كان كذلك لاشتُهر، ولكان الذكر لأُبيّ لا لزيد، والظاهر وفاة أُبّي في زمن عمر، حتّى أنّ الهيتم بن عدي ذكر موته سنة تسع عشرة.

وقال محمّد بن عبد الله بن نُمير، وأبو عُبيد، وأبو عمر الضرير: مات سنة اثنين وعشرين، فالنفسُ إلى هذا أميَل، وأمّا خليفةُ بن خيّاط وأبو حفص الفلّاس فقالا: مات في خلافة عثمان، وقال خليفة مرّة: مات سنة اثنتين وثلاثين (١).

---

(١) سيَر أعلام النبلاء ١: ٤٠٠ ت ٨٢.

هذا بعض الشيء عن نسخة أبي موسى الأشعري وأُبيّ بن كعب، وإليك الكلام عن نسخة حفصة.

نسخة حفصة بنت عمر:

وأمّا نسخة حفصة (١) فهي الأُخرى اتّخذوها غطاءً لعملهم، ولم يكونوا يريدون اعتمادها أصلاً في عملهم، أي أنّهم أخذوها من حفصة لكي يرفعوا التناقض ـ المحتمل تصوّره ـ بين نسختها وبين نسخة عثمان المكتوبة على حرف زيد في الزمن اللّاحق؛ لأنّ النسخة الأولى الموجودة عند حفصة هي ممّا جمعه زيد بن ثابت على عهد الشيخين، فأراد عثمان أن لا يحصل التعارض بين النسختين ـ أي بين ما نسخه زيد لعثمان أيام خلافته ـ وبين ما نسخه للشيخين من قبل، «**فأرسل عثمان إليها فأبت أن تدفعها، حتّى عاهدها لَيَرُدَّنَّها إليها، فبعثت بها إليه، فنسخ عثمان هذه المصاحف، ثمّ ردّها إليها ولم تزل عندها**» (٢).

قال الزهري: أخبرني سالم بن عبد الله، **أنّ مروان كان يرسل إلى حفصة يسألها الصحف الّتي كتبت بها القرآن، فتأبى حفصة أن تعطيه إيّاها، فلّما توفّيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسل إليه بتلك الصحف، فأرسل بها إليه عبد الله ابن عمر، فأمر بها مروان فشُقِّقت** (٣).

---

(١) وهي نسخة أبي بكر الّتي كانت عند عمر.

(٢) انظر حلية الأولياء ٢ : ٥١ الترجمة ٣٥ .

(٣) أُنظر: فتح الباري ٩: ٢٠، صحيح ابن حبّان ١٠: ٣٦٥ / ح ٤٥٠٧ وفيه: أرسل ابن عمر ⇦

فإباء حفصة إعطاء نسختها إلى عثمان في أول الأمر، وعزيمة مروان على تشقيقها وتمزيقها أو حرقها في آخر الأمر، يشيران إلى وجود مغايرةٍ بين مصحفها وبين المصحف الّذي دوّنه عثمان، وإنّ مروان خاف وقوف الآخرين على ذلك الاختلاف، فأمر بشقّها بعد وفاتها.

وكلام حفصة قريب من كلام أبي موسى الأشعري المذكور آنفاً، إذ إنّها لا تريد التلاعب بنصّ مصحفها معتقدة بأنه المصحف الصحيح.

ولا يخفى عليك بأنّ كثيراً من المخالفين استدلّوا على تحريف الكتاب العزيز، من هكذا نصوص مضطربة موجودة في كتب أهل السنّة والجماعة، لا عندنا.

لكنّ كلامهم وما يريدون الاستدلال به غير واقعي ودقيق، لأنّ حجية القرآن مستمدّة من إقراءِ الله رسوله بواسطة جبرئيل الأمين، ثم إقراء رسول الله أمته فرادى وجماعة، تلقيا وعرضاً وتلاوةً وتواتر الأُمّة ـ بعمل رسول الله وأهل بيته وأصحابه بهذا القرآن على مرّ العصور ـ، وقراءتهم به آناء اللّيل وأطراف النهار، وحفظهم لآياته وكتابتهم لسوره، حتّى صارت أناجيلهم صدورهم، فلا ترى أحداً من أهل بيت رسول الله ـ كأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، أو فاطمة الزهراء، أو الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام ـ قد استشهدوا بآيةٍ تخالف هذا القرآن الرائج بيننا اليوم، ومعناه: أنّ هذا

[الصحف] إلى مروان فحرقها مخافة أن يكون في شيء من ذلك اختلاف لما نسخ عثمان، مسند الشامّيين ٤: ٢٣٥ / ح ٣١٦٨ وفيه: فأرسل بها عبد الله بن عمر فأمر مروان فشتت، وفي بعض المصادر: فشُقِّقت.

القرآن لم يقع فيه تحريف يخل بهيكله العام، بل إنّ النصّ القرآني هو دليلٌ على إعجازه، وأنّه كان يُعرَف ببلاغته وقوّة تأثيره، حتّى قالوا عنه: ﴿ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ (١)، فلا يتصوَّر الزيادة والنقصان فيه. وقد مر عليك ما حكي عن أمير المؤمنين بأن الشيطان لا يمكنه أن يزيد أو ينقص منه، ولم يزد فيه حرف (الف) ولم ينقص منه حرف (لام).

نسخة عائشة بنت أبي بكر:

وهناك دعوى اُخرى، وهي اعتماد عثمان على نسخة عائشة، فهذه الدعوى كغيرها من الدعاوي الفارغة الّتي اعتُمدت سياسيّاً لتصحيح عمل عثمان بن عفان وزيد بن ثابت، فقد جاء في رسالة عثمان إلى الأمصار الّتي اُرسلت إليها المصاحف قوله:

> ... فأرسلتُ إلى عائشة اُمّ المؤمنين أن ترسل إليّ بالأَدَم الّذي فيه القرآن الّذي كُتب عن فم رسول الله حين أوحاه الله إلى جبريل وأوحاه جبريل إلى محمّد وأنزله عليه ... (٢).

فلو صحّ اختصاصها بمصحفٍ دون غيرها من نساء النبيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَآلِه، فلماذا لا نراها تنقل عن هذا المصحف شيئاً حينما كانت تُسأل عن بعض المسائل؟!

بل لماذا لا تستشهد بمصحفها وما فيه من الآيات في المسائل الخلافيّة الواقعة

---

(١) سورة القمر: ٢.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة ٢: ١٢٠ / ح ١٧٢٢.

بينها وبين نساء النبيّ الأُخْرَيات اللّاتي كنّ يخطّئنَها في مسألة رضاع الكبير [١] وأمثاله؟!

على أنّها ادّعت بأنّه أُنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات يُحَرِّمن)، ثمّ نُسخَت تلك بخمس معلومات، فتوفّي رسول الله ﷺ وهنّ فيما يُقرأ من القرآن [٢].

فلماذا لا تريهنّ تلك الآية في مصحفها لحلّ الاختلاف؟! بل تكتفي عائشة بدعواها أنّ شاةً أو داجناً أكلت تلك الآية الّتي كانت تحت سريرها!!

أيّ قرآنٍ هذا الّذي تعنيه عائشة؟! هل هو القرآن الّذي أُخذ عن فم رسول الله ﷺ، أوأنّه القرآن الّذي جمعه زيد بأمر عثمان وأشرك اسمها فيه مع اسم حفصة، أو أنّه قرآنٌ ثالث؟!

فلو كان القرآن المكتوب عندها هو الّذي أُخذ عن فم رسول الله ﷺ، والّذي أوحاه الله إلى جبريل عليه السلام، والذي كان يعرضه الرسول على جبرئيل كلّ عام، فهل هناك من مبرّر لكي تأمر مولاها أن يضيف جملةً جديدة ـ لم تكن في المصحف الرائج ـ، وهي جملة (وصلاة العصر)؟

فقد أخرج مسلم بسنده عن أبي يونس مولى عائشة أنّه قال: أمَرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاً، وقالت: إذا بلغتَ هذه الآية فآذنّي: ﴿حافِظُوا عَلَى

---

(١) سنن ابن ماجه ١ : ٦٢٦ / ١٩٤٧، سنن البيهقي الكبرى ٧: ٤٥٩ / ح ١٥٤٢٦، مسند الشاميّين ٤: ١٩١ / ح ٣٠٧٩.

(٢) صحيح مسلم ٢: ١٠٧٥ / ح ١٤٥٢ باب التحريم بخمس رضعات، سنن الدارمي ٢: ٢٠٩ / ح ٢٢٥٣، المجتبى ٦: ١٠٠ ح ٣٣٠٧.

الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ (١)، فلمّا بلغتُها آذنتُها، فأملت عليّ: (﴿حافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾ وصلاة العصر﴿ وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ﴾) (٢).

بل كيف يكون المصحف الرائج مأخوذاً من فم رسول الله وليس فيه جملة (وصلاة العصر)؟

كلّ هذه القرائن تشير إلى أنّ عثمان كان يريد أن يعطي مشروعيّة لعمله من خلال مصاحف الآخرين، وللقول بأنّ مصحفه قد دُوّن وِفْق مصاحف كبار الصحابة وأُمّهات المؤمنين، وأنّه لم ينفرد بالرأي وقد وافقه على ذلك جميع الصحابة؛ قال بكل ذلك لرفع التشكيك في طريقة توثيقه للنص القرآني.

فالسؤال: إذا كان كذلك فلماذا لا يأتي بما جمعه الإمام علي عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وبما كان عند ابن مسعود؟ ألم يكونا من كبار الصحابة؟

بل لماذا لا يذكر عليّاً ضمن الجامعين للقرآن والمساهمين في تدوينه؟

ولماذا تُضعَّف الأخبار ـ عند القوم ـ الّتي تذكر أنّ عليّاً قد دوّن القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟

وهل حقّاً هناك اختلاف بين مصحف الإمام علي المتلو مع المصحف الموجود، أم أنّه ممّا طَبّلَت له وسائل الإعلام المضاد؟ وهل حقّاً أنّ للشيعة قرآناً هو غير قرآن

---

(١) سورة البقرة: ١٢٨.

(٢) صحيح مسلم ١: ٤٣٧ / ح ٦٢٩.

المسلمين؟ أم أنه هو هذا القرآن بعينه دون زيادة أو نقصان، يقرؤون به في صلواتهم، ويستدلون به في كتبهم، ويؤلّفون في تفسيره وتجويده وعلوم القرآن ...

وصحيح أنّ الأُمّة قبلت بالمصحف الرائج وحبّذت توحيد المصاحف، لكنّ توحيدهم على قراءة زيد بن ثابت لم يكن فيه مزيد امتياز ولم يكن يرضى به الكثير من الصحابة، لأنّ فيه تجاوزاً على قدس رسول الله ﷺ وما تلقاه الصحابة عن رسول الله من القراءة الصحيحة.

وإنّ ما قيل من جمع عثمان هو إلغاء لدور كبار قرّاء الصحابة كأُبيّ وابن مسعود وأمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وحصر المهمّة بزيد اليهوديّ ـ ذي الذُّؤابتين ـ كما جزم بذلك ابن مسعود (١).

إنّ كون زيد يهوديّاً، وتشبيه عثمان بنعثل اليهودي من قبل عائشة وقتله ودفنه في مقابر اليهود بـ (حُشّ كوكب)، كلّ ذلك مع خوف رسول الله من تشبه أُمّته باليهود، وان تضيّع القرآن كما ضيعت اليهود التوراة، وخشية الإمام علي من أن ينفلت القرآن أو يزاد فيه من قبل الشيطان، وقول عمر: لولا أن يقال بأن عمر زاد في القرآن لزدت فيه آية الرجم.

كلّ ذلك مع كون جمع الإمام علي، وتخوف الرسول الأعظم، كان قبل مقولة عمر وقبل حصر مهمة جمع القرآن بالشيخين اللَّذَين كانا على اتصال بمدارس اليهود،

---

(١) تاريخ المدينة ٢ : ١٢٦ / ح ١٧٤٨ .

وقبل عثمان ومروان (١) وزيد المتهَمين باليهودية، كلّ هذه الأُمور كانت تدعو الصحابة للحيطة والحذر من سَرَيان الاختلاف إلى جسد الأُمّة ولزوم اليقظة والتأهّب أمام الأحداث القادمة.

ولا يخفى عليك أنّ كبار الصحابة والتابعين كانوا يشكّكون في صلاحية اللّجنة المشرفة على هذا العمل، كما أنّهم كانوا يشكّكون في وجود اسم بعض كبار الصحابة ضمنها، أمثال أُبيّ بن كعب.

وحتى أن المستشرقين في الأزمنة المتأخرة تساءلوا عن سبب عدم دراسة علماء الإسلام لموضوع تقديم زيد على ابن مسعود فمما قاله: نادراً ما يتعجب علماء مسلمون، لماذا لم يأت مكان زيد ابن مسعود الذي اعتنق الإسلام قبل أن يولد زيد، هذا بالإضافة إلى ما عنده من فضائل أخرى، غير أنّهم في النهاية يطمئنون لكون زيد يعرف القرآن كلّه غيباً، أما ابن مسعود فلا يعرف إلّا سبعين من سوره، غير أنّ هذا الادعاء ضعيف جداً فهو مبني من جهة على سوء فهم لرواية تقول انّ النبي تلا أمام ابن مسعود سبعين سورة في ما كان زيد لا يزال طفلاً، كما أنّه لا يأخذ في الحسبان أنّ ابن مسعود يقف وراء نسخة قرآنية خاصة به لها مكانة مرموقة في التراث ... (٢).

فلو كان عثمان باحثاً عن الأفضل وجاداً لوحدة الكلمة في القرآن، كان عليه ـ تأكيداً على حسن نيّته ـ أن ينتدب إلى هذا العمل قرّاء الأُمّة وكبار الصحابة، أمثال ابن

(١) قال علي في مروان: انّها كف يهودية لو بايعني بكفه لغدر بسبته ... انظر نهج البلاغة : ١٢٣.

(٢) تاريخ القرآن لنولدكه ٢ : ٢٨٧.

مسعود، ذلك الغلام المُعَلَّم والّذي قال فيه رسول الله ﷺ: «مَن أحبّ أن يقرأ القرآن غضّاً كما أُنزل فلْيقرأه على قراءة ابن أُمّ عبد» (١).

وأن يأخذ بمصحف عليّ بن أبي طالب عليه السلام وصيّ رسول الله ﷺ وابن عمّه، والّذي يعرف تنزيل القرآن وتأويله.

كما كان عليه أن يأخذ بمصحف أُبيّ بن كعب كما هو لا أن يستغله ويستغل مصحفه، لأنّه سيّد القرّاء. وهؤلاء لا شك في تلقيهم القراءة عن رسول الله وعرضهم قراءتهم عليه، وقد شهد الذهبي في معرفة القراء الكبار بأنهم من السبعة الأوائل في هذا الفن، حتّى إنّهم يسبقون أبا بكر وعمر فيه (٢).

لا أن ينتدب لهذا الأمر صغار الصحابة كزيد بن ثابت، وعبد الرحمن بن الحارث، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، ثمّ يتّخذ مصاحف كبار الصحابة غطاءً لتصحيح عمل زيد بن ثابت ذي الذؤابتين!

وحتّى إنّه لو أراد أن ينتدب صغار الصحابة بدعوى أنّهم أقلّ تعصّباً لرأيهم واعتزازاً بعلمهم ـ حسب قول الدكتور هيكل ـ، فقد كان عليه أن ينتدب أمثال عبد الله بن عبّاس حبر الأُمّة (٣)، وغيرَه من صغار الصحابة أيضاً، ولا يكتفي بزيد بن ثابت فقط.

---

(١) سنن ابن ماجة ١: ٤٩ / ح ١٣٨، وانظر: الأحاديث المختارة ١: ٩٣ / ح ١٣، ١: ٣٨٥ / ح ٢٦٨.

(٢) ينظر معرفة القراء الكبار ١ : ٢٧، ٣١.

(٣) معرفة القراء الكبار ١ : ٤٥ / الترجمة ٩.

نعم، إنّهم أدرجوا أسماء بعض هؤلاء الصحابة ضِمن المُشرِفين على عمل اللّجنة ـ كإدراجهم اسم أُبيّ بن كعب ـ تصحيحاً لعملهم، لكنّ من الصعب علينا قبوله، وذلك لوفاته قبل ذلك التاريخ، بل لوجود تصريح بأنّه قد توفّي آخر عهد الشيخين وأوائل عهد عثمان بن عفّان.

قال الهيتم بن عدي: مات **سنة تسع عشرة** ... وقال المدائني: مات **سنة عشرين** [١].

ويضاف إليه أنّ إتيان محمّد بن أُبيّ بن كعب بمصحف أبيه إلى عثمان ولجنة المصاحف يؤكّد عدم وجود أُبيّ بن كعب حيّاً في ذلك التاريخ، إذ لو كان موجوداً لأتاهم هو بمصحفه، لا أن يأتي ابنه محمد بمصحفه إليهم، هذا مع ملاحظة موت أُبيّ بشكل مُريب قبل مجيء يوم الجمعة!!!

إنّ عمل عثمان وأتباعه ـ في جمع القرآن وتوحيده ـ كان إساءة لهؤلاء الصحابة، وتجريحاً لهم، وإن أُطّر بإطار المصلحة، وجاء تحت غطاء التجليل والتبجيل والاحترام لكبار الصحابة وإشراكهم في عملية الجمع، وإنّ ابن مسعود كان قد عرف هدفهم فامتنع أن يسلّم نسخته إلى اللّجنة خوفاً من استغلال اسمه، مصرِّحاً بأنّه أعلم من زيد، وأنّه عرف الإيمان وزيد في صلب أبيه الكافر [٢].

---

(١) تهذيب الكمال ٢: ٢٧١.

(٢) أُنظر: سنن الترمذيّ ٥: ٢٨٥ / ح ٣١٠٤ وفيه: والله لقد أسلمتُ وإنّه لَفي صلب رجلٍ كافر. قال: حديثٌ حسن.

كما أنّ ابن مسعود طلب من الّذين نسخوا عن مصحفه بأن لا يسلّموا ما استنسخوه إلى عثمان، لعلمه باستغلال اسمه ليس إلّا، فقال: إنّي غالٌّ مصحفي، ومن استطاع أن يغلّ مصحفاً فليغلل، فإنّ الله يقول: ﴿ **وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾ (١).

وفي روايةٍ أُخرى قال: أيّها النّاس، غلُّوا المصاحف، فإنّه من غلَّ يأت بما غلَّ يوم القيامة، ونعم الغلُّ المصحف يأتي به أحدكم يوم القيامة (٢).

وطبق هذه التركيبة الأموية نراهم يغالون في عثمان وفي رسم الخطّ العثماني، حتّى إنّ بعضهم قال بتوقيفيّة ذلك الرسم عن الباري جلّ وعلا، فلا يجيزون كتابة المصحف بالخطّ العربيّ المتطوّر، وقد سُئل الإمام مالك (ت ١٧٩ هـ) عن ذلك، فلم يجزه إلّا في المصاحف التي تُكتب من أجل الأطفال، تيسيراً عليهم في تعلّم القرآن (٣).

كما ذهب الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ) إلى أنّ الخروج عن خطّ مصاحف عثمان في ياءٍ أو واوٍ أو الفٍ أو في الأُمور الأُخرى حرام(٤).

وعلّل البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) سبب اتّباع إملاء المصاحف الأُولى بعينه، بأنّ الكتّاب الصحابة كانوا أُناساً أكثر علماً منّا وأوفر حظّاً من الثقة(٥).

---

(١) المصاحف لابن أبي داوود ١: ١٨٤ / ح ٥٢.

(٢) المصاحف لابن أبي داوود ١: ١٨٥ / ح ٥٣.

(٣) المحكم في نقط المصاحف للداني: ١٦ / ح ١٥.

(٤) أُنظر: البرهان للزركشي ١ : ٣٧٩، مناهل العرفان ١ : ٢٦٢.

(٥) أُنظر: شعب الإيمان للبيهقي ٢ : ٥٤٨ / ح ٢٦٧٨.

وقال الزمخشري في (الكشّاف) عن مخالفة القرآن لقواعد الكتابة العربية في مثل قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ**﴾ (١) وكتابة اللّام فيها منفصلةً عن (هذا): سُنّةٌ لا تُغيَّر (٢).

قالوا بكلّ ذلك تعسّفاً ومغالاةً في عمل عثمان، حتّى قيل بأنّ محمّد بن أحمد البغدادي المعروف بـ (ابن شنبوذ) كان يجوّز القراءة على ما يخالف الرسم العثماني، فأُلقي القبض عليه، واستُتيب فاعترف، وكُتب عليه بمحضر (٣).

بهذا فقد عرفتَ بعض الشيء عن حال من ادُّعِي كونهم من اللّجنة، أو من الّذين اعتمد عثمان على مصاحفهم، فإنّ الواقع يؤكّد انحصار عثمان والخلفاء من قبله في الأخذ بحرف زيد بن ثابت، رغم مخالفة قراءته لقراءة غيره من الصحابة.

---

(١) سورة الفرقان: ٧.

(٢) الكشّاف ٣ : ٢٧٠.

(٣) أُنظر: الفهرست لابن النديم: ٣٥، معجم الادباء ٥ : ١١٦ و١١٧.

موقف ابن مسعود وأبي بن كعب من السلطة:

لا يسعنا بعد كلّ هذا إلّا أن نؤكّد بأنّ أتباع سلطة الخلافة قد نسبوا إلى ابن مسعود وأُبيّ ابن كعب وعليّ بن أبي طالب عليه السلام وحتّى إلى ابن عبّاس قضايا لا تتّفق مع سيرتهم، فقالوا عن ابن مسعود بأنّه حكّ المعوّذتين من القرآن (١).

وعن أُبيّ بن كعب أنّه أضاف سورتي الحفد والخلع إلى القرآن (٢).

وعن عليّ بن أبي طالب أنّه أتى بقرآنٍ جديد أو لم يصح عنه أنّه جمع القرآن.

وعن ابن عبّاس أنّه روى الإسرائيليّات (٣).

وهكذا غيرها من الأقوال التعريضيّة بهؤلاء الصحابة المنافسين لعثمان في أمر القرآن.

المعوذّتان وابن مسعود:

من المعلوم أنّ ابن مسعود كان يقرأ بالمعوّذتين في صلاته، وقد كانتا موجودتين في مصحفه أيضاً، لكنّ القوم نسبوا له بأنّه حكّهما، وقد دافع ابن حزم عن ابن مسعود في (المحلّى) فقال:

وكلّ ما روي عن ابن مسعود من أنّ المعوّذتين وأُمّ القرآن (الفاتحة) لم تكن في

---

(١) الدر المنثور ٨ : ٦٨٣ .

(٢) الاتقان ١ : ١٧٨ / ح ٨٤٣ و٨٤٤ .

(٣) أُنظر تفسير ابن كثير ٣ : ٤٤٧، تفسير البحر المحيط ٤ : ٣٧٣، الاتقان ٢ : ٥٣٨ / ٦٦٧.

مصحفه فكذبٌ موضوع لا يصحّ، وإنّما صحّت عنه قراءة عاصم عن زرّ بن حبيش عن ابن مسعود، وفيها أُمّ القرآن والمعوّذتان (١).

بل صحّح السيوطي إسناد ما مرّ بطرقهم (٢).

كما حكى السيوطي في الاتقان عن الإمام فخر الدين، قوله: نُقِل في بعض الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوّذتين من القرآن، وهو في غاية الصعوبة، لأنّا إن قلنا: إنّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن، فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لم يكن حاصلاً في ذلك الزمان، فيلزم أنّ القرآن ليس بمتواتر في الاصل. قال: والأغلب على الظنّ أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبوبكر: لم يصح عنه أنها ليست من القرآن ولا حفظ عنه. إنما حكّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً، لأنه كانت السنّة عنده أن لا يكتب في المصحف إلّا ما أمر النبي صلى الله عليه وآله بإثباته فيه، ولم يَجِدْهُ كَتَبَ ذلك ولا سمعه أمر به (٣).

لكن ابن حجر في (فتح الباري) خَطّأَ من دافع عن ابن مسعود، فقال: وأمّا قول النووي في (شرح المهذّب): أجمع المسلمون على أنّ المعوذتين والفاتحة من القرآن وأنّ

---

(١) المحلّى ١: ١٣.

(٢) الدرّ المنثور ٨: ٦٨٤.

(٣) الاتقان في علوم القرآن ١: ٢٧٠ ـ ٢٧١.

من جحد منهما شيئاً كفر، وما نُقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح، ففيه نظر، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمّد بن حزم، فقال في أوائل (المحلّى): ما نُقل عن ابن مسعود في إنكار قرآنّية المعوذتين فهو كذبٌ باطل، وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظنّ أنّ هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل. والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل [١].

وذكر صاحب مناهل العرفان عن (صحيح مسلم)، عن عقبة بن عامر أنّه ﷺ قرأهما في الصلاة [٢]، وزاد ابن حبّان من وجه آخر عن عقبة بن عامر أيضاً: فإن استطعت أن لا تفوتك [قراءتهما] في صلاةٍ فافعل [٣].

وأخرج أحمد من طريق أبي العلاء [ابن الشخير]، عن رجلٍ من الصحابة: أنّ النبيّ أقرأنا المعوّذتين وقال: «إذا أنت صلّيت فاقرأ بهما» [٤]، ورجاله رجال

---

(١) فتح الباري ٨: ٧٤٣، المجموع شرح المهذب ٣: ٣٥٠، وجاء عن الرازي في تفسيره الكبير ١: ١٧٥ فقد نقل عن ابن مسعود حذف المعوّذتين وحذف الفاتحة عن القرآن، ويجب علينا إحسان الظنّ به وأن نقول: إنّه رجع عن هذه المذاهب. وقال في ١: ١٧٨: واعلم أنّ هذا في غاية الصعوبة، لأنّا إذا قلنا أنّ النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن، فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك...

(٢) مناهل العرفان: ١٩١ عن: صحيح مسلم ١: ٥٥٨ / ٨١٤ باب فضل قراءة المعوّذتين، وليس فيها أنّه ﷺ قرأهما في الصلاة، فراجع.

(٣) صحيح ابن حبّان ٥: ١٥٠ / ح ١٨٤٢، المعجم الكبير ١٧: ٣١١ / ح ٨٦١.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٥: ٢٤ / ح ٢٠٢٩٩.

الصحيح [١].

إذن، هذه الروايات تؤكّد تواتر وجود المعوّذتين في القرآن، وأنّ انعقاد الإجماع القطعيّ على قرآنيّتهما اليوم كاشفٌ عن إجماع الصحابة على ذلك أيّام رسول الله ﷺ ثمّ من بعده. فكيف ينسَب إلى ابن مسعود دون غيره من الصحابة أنّه أنكر المتواتر من القرآن؟ ومَن هو وراء نسبة هكذا أقوال إلى كبار أعيان الصحابة المخالفين لعثمان؟

نعم، حكى الزرقاني عن بعضهم أنّه قال: يحتمل أنّ ابن مسعود لم يسمع المعوّذتين من النبيّ ﷺ ولم تتواتر عنده، فتوقّف في أمرهما، وإنّما لم يُنكَر ذلك عليه لأنّه كان بصدد البحث والنظر، والواجب عليه التثبّت في هذا الأمر.

قال الزرقاني: *ولعلّ هذا الجواب هو الّذي تستريح إليه النفس؛ لأنّ قراءة عاصم عن ابن مسعود ثبتت فيها المعوّذتان والفاتحة وهي صحيحة، ونقلها عن ابن مسعود صحيح، وكذلك إنكار ابن مسعود للمعوّذتين جاء من طريقٍ صحّحه ابن حجر، إذن فليحمل هذا الإنكار على أولى حالات ابن مسعود، جمعاً بين الروايتين.*

وما يقال في نقل إنكاره قرآنّية المعوّذتين يقال في نقل إنكاره قرآنية الفاتحة، بل نقل إنكاره قرآنية الفاتحة أدخَلُ في البطلان وأغرق في الضلال، باعتبار أنّ الفاتحةُ أُمّ القرآن وأنّها السبع المثاني الّتي تُثَنَّى وتكرّر في كلّ ركعةٍ من ركعات الصلاة على لسان كلّ مسلمٍ ومسلمة، فحاشى لابن مسعود أن يكون قد خفي عليه قرآنّيتها فضلاً عن إنكاره قرآنّيتها، وقصارى ما نقل عنه أنّه لم يكتبها في مصحفه، وهذا لا يدلُّ على

---

(١) مجمع الزوائد ٧: ١٤٨ باب ما جاء في المعوّذتين.

الإنكار.

قال ابن قتيبة ما نصّه: وأمّا إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنّه أنّها ليست من القرآن ـ معاذ الله ـ، ولكنّه ذهب إلى أنّ القرآن إنّما كتب وجمع بين اللّوحين مخافة الشكّ والنسيان والزيادة والنقصان.

ومعنى هذا أنّ عدم كتابة ابن مسعود للفاتحة في مصحفه كان سببه وضوح أنّها من القرآن، وعدم الخوف عليها من الشكّ والنسيان والزيادة والنقصان (١)*.*

ثمّ أضاف: إنّنا إن سلّمنا أنّ ابن مسعود أنكر المعوّذتين وأنكر الفاتحة بل أنكر القرآن كلّه، فإنّ إنكاره هذا لا يضرّنا في شيء؛ لأنّ هذا الإنكار لا ينقض تواتر القرآن، ولا يرفع العلم القاطع بثبوته القائم على التواتر، ولم يقل أحدٌ في الدنيا: إنّ من شرط التواتر والعلم اليقينيّ المبنيّ عليه أن لا يخالف فيه مخالف، وإلّا لأمكن من هدم كلّ تواتر وإبطال كلّ علمٍ قام عليه بمجرّد أن يخالف فيه مخالف، ولو لم يكن في العير ولا في النفير.

قال ابن قتيبة في (مشكل القرآن): ظنّ ابن مسعود أنّ المعوّذتين ليستا من القرآن، لأنّه رأى النبيّ ﷺ يعوّذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنّه، ولا نقول: إنّه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار (٢)*.*

وعن زرارة أنّ رجلاً سأل الإمام صادق عليه السلام عن المعوّذتين: أهما من القرآن؟

---

(١) مناهل العرفان: ١٩١ ـ ١٩٢، وانظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٧ ـ ٤٩.

(٢) مناهل العرفان: ١٩٢، وانظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٣.

فقال الصادق عليه السلام: «**هما من القرآن**».

فقال الرجل: إنّهما ليستا من القرآن في قراءة ابن مسعود ولا في مصحفه.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: «**أخطأ ابن مسعود ـ** أو قال: **كذب ابن مسعود ـ هما من القرآن** ...» (١).

وروى الكلينيّ بسنده عن عبد الله بن فرقد والمعلّى بن خنيس، قالا: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام ومعنا ربيعة الرأي، فذكرنا فضل القرآن، فقال أبو عبد الله [الصادق]: «إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا فهو ضالّ».

قال ربيعة: ضالٌّ؟!

فقال: «نعم، ضالّ»، ثمّ قال أبو عبد الله: «أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبَيّ» (٢).

وليس في هذا الكلام وفيما جاء قبله عن الإمام الصادق تجريح بابن مسعود الّذي قيل عنه بأنّه من آل محمّد لكثرة دخوله وخروجه عليهم (٣)، وأنّه أحد الستّة الّذين خلقت الأرض لهم وبهم يمطرون حسب بعض الأخبار عندنا (٤)، كما هو أيضاً من

---

(١) وسائل الشيعة ٦: ١١٥ / ح ٧٤٨٩ باب جواز القراءة بالمعوّذتين ـ عن: طبّ الأئمّة للزيّات: ١١٤.

(٢) الكافي ٢: ٦٣٤ / ح ٢٧ باب النوادر.

(٣) المعرفة والتاريخ ٢: ٣١٥ وفيه: وما أراه إلّا عبداً لآل محمّد، تاريخ مدينة دمشق ٣٣: ٨٤ و٨٥ و١٥١ وفيه: وما أراه إلّا عبد آل محمّد، سيَر أعلام النبلاء ١: ٤٦٨.

(٤) الخصال: ٣٦١ / ٥٠، الكنى والألقاب ١: ٢١٦.

جملة تلك العصابة المؤمنة (١) والصالحة (٢) الّتي شهدت جنازة أبي ذر الغفاري حسب تعبير الرسول ﷺ.

وإنّ تعليل الإمام عليه السلام: «**إن كان ابن مسعود لا يقرأ ...**»، يُفهَم منه بأنّ السجيّة العامّة لابن مسعود كانت هي موافقة قراءته لقراءة أهل البيت، لكن إن كان ابن مسعود لا يقرأ بتلك القراءة فهو ضالّ، وهو مثل كلام الباري جلّ وعلا: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا**﴾ (٣).

قراءة أُبيّ بن كعب:

أمّا موضوع اختيار الإمام عليه السلام قراءة أُبيّ، فهو أيضاً لا يعني وجود إشكال في قراءة ابن مسعود، فقد يكون الإمام عليه السلام قد قرأ بقراءة أُبيٍّ لكونه النموذج الصحيح

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٥٥ / ح ٢١٤١٠، و٥: ١٦٦ / ح ٢١٥٠٥، عن أبي ذر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لَيموتنّ رجلٌ منكم بفلاةٍ من الأرض، يشهده عصابة من المؤمنين ...»، وانظر: مجمع الزوائد ٩ / ٣٣١، قال: رواه أحمد من طريقَين، ورجال الطريق الأوّل رجال الصحيح.

(٢) كتاب الفتوح لابن أعثم ٢ / ٣٧٧، تاريخ الطبري ٢ / ٦٣٠، الكامل في التاريخ ٣ / ٢٧، وفيه عن أبي ذر قال: سيشهدني قوم صالحون يلون دفني.

وكان ابن مسعود قد شهد جنازة أبي ذرّ. أُنظر: المستدرك للحاكم ٣: ٥٢ / ح ٤٣٧٣، قال: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يخرّجاه، تاريخ دمشق ٦٦ / ٢١٧، الإصابة ٧ / ١٢٩ ترجمة أبي ذرّ الغفاري.

(٣) سورة الأنبياء: ٢٢.

لقراءة رسول الله صلى الله عليه وآله (١)، ولتقليل الحدّة الموجودة بين أهل البيت عليهم السلام وبين مسلك أتباع الخُلفاء، لأنّ السلطة كانت تريد الاحتماء بقراءة أُبيّ بن كعب في الظاهر، وفي المقابل كانوا على صِدامٍ واضحٍ مع ابن مسعود ومصحفه، فقد يكون الإمام عليه السلام أراد بقوله الإشارة إلى أنّه يقرأ بقراءة مَن يرتضونه ويقبلونه من الصحابة، وليس في كلامه تعريض بابن مسعود وقراءته.

فالإمام عليه السلام حينما يقول: « **أمّا نحن فنقرأ على قراءة أُبّي**»، لا يعني بكلامه أنّ مصحف الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام غير موجودٍ عنده، أو أنّه محتاجٌ إلى قراءة غيره من الصحابة (فإنهم لا يتبعون أحداً وإنّما هم مُتّبَعون لا تابعون) (٢)، بل إنّهم قالوا بذلك لإثبات أنّ قراءة أُبّي نموذج لقراءة النبيّ وأهل بيته، وإنّهم قالوا بذلك تصحيحاً لقراءات النّاس من خلال حجّية قراءة أُبيّ عندهم، لأنّه أخذها تلقّياً وعرضاً عن رسول الله المعصوم (٣)، وقد أوصى رسول الله بقراءته كما هو المشهور في كتب الفريقين.

---

(١) قال الفيض الكاشاني في الوافي ٩ : ١٧٧٦، والمستفاد من هذا الخبر [أما نحن فنقرأ على قراءة أبي] انّ القراءة الصحيحة هي قراءة أبي، وأنّها الموافقة لقراءة أهل البيت عليهم السلام إلّا انّها اليوم غير مضبوطة عندنا إذ لم تصل إلينا قراءته في جميع ألفاظ القرآن .

(٢) الحدائق الناضرة ٨ : ٩٩ . وقد يكون مراد أهل البيت (فنحن نقرأ على قراءة أبيّ) من حيث كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن، أي أن ترتيب مصحف أبيّ من حيث عدد السور والآيات هو الممضى عدهم عليهم السلام.

(٣) وقد صرح بذلك في قوله : أخذتها من في رسول الله .

ومن هذا الباب نسب أصحاب القراءات إلى الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام بأنّهما قرءا على أبي عبد الرحمان السلمي القرآن، وهذا الكلام غير صحيح، لأنّ ابن الجزرى ذكر في كتابه (غاية النهاية في طبقات القراء) اسماء: من قرأ على عليّ بن أبي طالب من غير أهل بيته هم:

أبو عبد الرحمان السلمي [١]، وأبو الأسود الدؤلي [٢]، وعبد الرحمان بن أبي ليلى [٣].

وأمّا من أهل بيته: فقد قرأ الحسنان على أبيهما عليّ بن أبي طالب، وقرأ عليّ بن الحسين زين العابدين على أبيه الحسين، وقرأ محمّد بن عليّ الباقر على أبيه زين العابدين، وقرأ أخوه زيد بن علي الشهيد على أبيه زين العابدين وأخيه الباقر، وقرأ جعفر بن محمّد الصادق أبو عبد الله المدنّي على أبيه محمّد بن علي الباقر [٤]. وقراءة حمزة الزيات وغيره أُخذت من الإمام الصادق.

فلو صحّ بأنّهما قرءا على السلمي ـ ولم يصح ـ فهو لإلزام الآخرين بقراءتهما، لأنّ النّاس كانوا لا يعرفون في القراءة إلّا القرّاء المعينين من قبل مدرسة الخلافة، فقد يكون الإمام الحسن والإمام الحسين قد فعلا ذلك لإمضاء عمل الأُمّة وإقرارهم على ما هم

---

(١) غاية النهاية ١ : ٤١٣ / ت ١٧٥٥ .

(٢) غاية النهاية ١ : ٣٤٥ / ت ١٤٩٣ .

(٣) غاية النهاية ١ : ٣٧٦ / ت ١٦٠٢ .

(٤) غاية النهاية ١ : ١٩٦ / ت ٩٠٤ و١ : ٢٤٤ / ت ١١١٤ و١ : ٤٥٣ / ت ٢٢٠٦ و٢ : ٢٠٢ / ت ٣٢٥٤.

عليه، فقرءا في الظاهر على السلمي ـ وإن كانا سبطي رسول الله ﷺ ولا يحتاجان في تصحيح قراءتهما إلى قراءة أمثال أبي عبد الرحمان السلمي ـ، لكن لمّا كان السياق العامّ عند الحكومة وعامّة الناس هو الأخذ عن هؤلاء القرّاء لا عن غيرهم، كان من الحكمة إرشاد النّاس عَمَلاً إلى صحّة الأخذ عن السلمي، لأنّه أخذ القراءة عن عليّ لا عن غيره.

وهذا يشبه ما نقله الإمام الصادق عليه السلام عن أبيه الإمام الباقر عليه السلام من أنّه كان يحدّث النّاس عن رسول الله ﷺ، فكانوا يكذّبونه لعدم إدراك الإمام الباقر لعصر النبيّ ﷺ، فلمّا رأى الإمامُ الباقر عليه السلام ذلك أخذ يحدّثهم عن جابر بن عبد الله الأنصاري، وكان جابر يأتيه يتعلّم منه[١].

نعم إنّهم نسبوا إلى أُبيّ بن كعبٍ أنّه أدخل سورتي الحفد والخلع في القرآن، أو قوله: إنّ سورة الأحزاب كانت لَتعادل سورة البقرة، وفيها آية الرجم. فهو لم يقلها بل إنّها مقولة عمر بن الخطّاب نسبت إلى أمثال أُبيّ بن كعب، فقد يكون أبيّ توهّم أنها آية من القرآن مثل عمر لسماعهما ذلك عن رسول الله، فظنا أنّهما قرآناً، مع أنّه ﷺ كان يقرأ بها دعاءاً لا قرآناً في قنوت صلاته، لكنّ هذا التوهّم لا يدعو إلى التعريض به وبقراءته ومصحفه؛ لأنّه ـ حسبما يقولون ـ اجتهد، والمجتهد إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد!!!

---

(١) ولا يخفى عليك بأنّ هذا النص كان قبل إمامة الإمام الباقر، أي في زمان أبيه السجّاد، لأنّ جابر بن عبدالله قد توفّي سنة ٧٨ والسجّاد ٩٥ هـ. أنظر: رجال الكشي ١: ٢١٧ ح ٨٨.

وباعتقادي أن كلّ ما قيل عن ابن مسعود وأُبيّ بن كعب في القرآن زيادةً ونقيصة فهو كذب وتزوير وبهتان، وأنهما قد حُورِبا لأجل ارتباطهما بأهل البيت وحبّهما لعليٍّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، ومخالفتهما للسلطة الحاكمة.

وأنّ ما جاء في بعض الأخبارمن سقوط آياتٍ أو سور من مصحف هذا أو مصحف ذاك لا يُعدّ سبباً للوهن في الكتاب العزيز الموجود بين الدفّتين؛ لأنّها أخبار آحاد منكرة لا يؤخَذ بها، وهي مردودة لا يعتمدها أحدٌ من الفريقين.

كان هذا بعض الشيء عن ابن مسعود وأُبيّ ابن كعب، وأترك الكلام عن التُّهم الموجّهة إلى الإمام عليّ عليه السلام وابن عبّاس وكيفيّة الدفاع عنهما، فلذلك مجال آخر، وإن كنّا قد أجبنا عن بعض التهم الموجّهة إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب في هذه الدراسة، أمّا الدفاع عن ابن عبّاس فسنبحثه في موضوعٍ تفسيريّ قادم إن شاء الله.

وبهذا فقد اتضح لك بأنّ وراء التعريض بعليٍّ أمير المؤمنين وابن عباس هم بنو أُميّة، وهؤلاء هم الّذين كانوا يلعنونهما دبر كلّ صلاةٍ ومن على المنابر، وكانوا يأمرون النّاس بلعنهما وعدم الأخذ عنهما، لأن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عباس كانا من المدافعين عن السنة النبوية المطهرة، ويقفان بكلّ جرأةٍ أمام تيار السلطة وانحرافاته،وقد اشتهر عن ابن عبّاس قوله في التلبية يوم عرفة: لّبيك اللّهمّ لبيك وإن رغم أنف معاوية (١)، وأمثال ذلك كثير في كتب الحديث والتاريخ.

وعليه فإنّ النصوص المنقولة عن أمير المؤمنين عليٍّ عليه السلام من جلوسه في بيته لجمع

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٥ : ١١٣ / ٩٢٣٠ .

القرآن، ما يُخطّئُ جمْعَ زيدٍ أو يشكّك في الأهداف المرجوّة للخلفاء وأتباعهم من ذلك الجمع.

فلقد جاء عنه عليه السلام أنّه نادى بأعلى صوته: «**يا أيّها الناس، إنّي لم أزل منذ قبض رسول الله مشغولاً بغسله، ثم بالقرآن، حتّى جمعتُه كلَّه في هذا الثوب ...**» (١).

وفي نصٍّ آخر: فلمّا قُبض نبيّ الله ... وعمد عمر فبايع أبا بكر، ولم يُدفَن رسول الله بعد، فلمّا رأى ذلك عليٌّ ورأى الناس قد بايعوا أبا بكر، خشي أن يفتتن الناس، ففزع إلى كتاب الله وأخذ يجمعه في مصحف، فأرسل أبو بكرٍ إليه أن تعال فبايع، فقال علي: «**لا أخرج حتّى أجمع القرآن**».. (٢).

وهذه النصوص تؤكد أسبقية جمع الإمام علي قبل جمع زيد، ويؤيّد ما حكته أخبار الإماميّة ـ من سبق الإمام عليٍّ عليه السلام لجمع القرآن ـ الرواياتُ الكثيرة الموجودة عند أهل السنّة والجماعة، مثل: رواية الصنعاني (ت ٢١١ هـ) في (مصنّفه) (٣)، وابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في (الطبقات الكبرى) (٤)، وابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في

(١) كتاب سليم بن قيس: ١٤٨ باب قضايا السقيفة على لسان سلمان رضي الله عنه.

(٢) تفسير العيّاشي ٢: ٣٠٧، وبحار الأنوار ٢٨: ٢٣١.

(٣) مصنّف عبد الرزاق ٥: ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥ باب بيعة أبي بكر.

(٤) الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨ ترجمة الإمام علي.

(مصنّفه) [١]، والبلاذريّ (ت ٢٧٩ هـ) في (أنساب الأشراف) [٢]، وابن الضريس (ت ٢٩٤ هـ) في (فضائل القرآن) [٣]، والسجستاني (ت ٣١٦ هـ) في (المصاحف) [٤]، والتي ستقف عليها بالتفصيل لاحقاً.

كان هذا هو ملخص حال مصاحف الصحابة ونبذة عن أصحابها، وبعض الشيء عن مصحف زيد بن ثابت وشخصه بالخصوص! والآن مع موضوع مهم آخر يرتبط بالقرآن وبصاحبيين جليلين يقترن اسمهما دائماً مع القرآن هما ابي بن كعب والآخر عبدالله بن مسعود، وهل يصح حقاً أن ما نسب اليهما من انّ احدهما أسقط سورتين من القرآن والآخر اضاف اليهما سورتان، أم ان هذه الأقوال هي من وضع الخلفاء واتباعهم للمساس بشخصيتهما العلمية ومكانتهما الاجتماعية عند المسلمين.

الإصرار على زيد.. لماذا؟

والسؤال الذي يطرح هنا هو: لماذا هذا التهويل في عدد قتلى واقعة اليمامة، وعلى دور زيد بن ثابت في مراحل جمع القرآن الأربع؟ [٥] ولماذا لا نرى اسم غيره؟

فمن هو زيد بن ثابت؟ وما دوره في بدء الدعوة وبعدها؟ وهل هو معصوم حتى

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٦: ١٤٨ / ح ٣٠٢٣٠ باب ٣٥ أوّل مَن جمع القرآن.

(٢) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨ و٢٦٩ / ح ١١٨٤ و١١٨٧.

(٣) فضائل القرآن لابن ضريس: ٣٦ / ح ٢٢.

(٤) المصاحف ١: ١٦٩ / ح ٣١ جمع عليّ بن أبي طالب القرآن في المصحف.

(٥) أعني: عهد رسول الله، وزمان حكومة أبي بكر، وعمر، وعثمان.

يؤخذ عنه؟

وما يعني قول عبد الله بن مسعود: كيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت مِن فِي رسول الله بضعاً وسبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت لَيأتي مع الغلمان له ذؤابتان [١].

أو قوله: والله لقد أسلمتُ وإنّه لَفي صُلب أبيه كافر [٢].

ولماذا هذا الإصرار من قبل الشيخين وعثمان على الأخذ بقراءته وترك قراءة كبار الصحابة.

فما يعني هذا الإجحاف والإهمال لقراءة أمثال هؤلاء الصحابة؟ وفي المقابل الاهتمام بآخَرين ليس لهم ثقل هؤلاء في الإسلام كزيد بن ثابت.

فقد يكون في تأكيد ابن مسعود على يهوديّة زيد [٣]، إشارةٌ إلى وجود اتّجاهٍ يحميه.

ودعوى تعلّم زيد العبريّة بأمر رسول الله شيءٌ باطل، لأنّه كان من اليهود وقد كانت له ذوابتان مثلهم، وكان يجلس مع صبيانهم في كتاتيبهم متعلّماً لغتهم [٤]، فلا حاجة لأمر رسول الله أن يتعلم زيد العبرية لأنّه هو عبري أصلاً.

---

(١) المصاحف ١: ١٨٦ / ٥٥.

(٢) المصاحف ١: ١٩١ / ٦٣.

(٣) جاء في تاريخ المدينة لابن شبة ٢: ١٢٦ / ح ١٧٤٨ عن أبي الأسود أو غيره قال: قيل لعبد الله: ألا تقرأ على قراءة زيد؟ قال: ما لي ولزيد ولقراءة زيد؟ لقد أخذتُ من فِي رسول الله سبعين سورة، وإنّ زيد بن ثابت لَيهودي له ذؤابتان.

(٤) تاريخ المدينة ٣: ١٠٠٦، الإيضاح: ٥١٩.

وعليه، فإنّ لليهوديّة دوراً قبل الإسلام وبعده، ولقد كنّ بعض نساء النبي على اتّصالٍ باليهود أيضاً، فقد روي عن عمرة بنت عبد الرحمان: أنّ أبا بكر الصدّيق دخل على عائشة وهي تشتكي ويهوديّة ترقّيها، فقال أبو بكر: أَرْقِيها بكتاب الله [١].

نعم، إن زيد بن ثابت كان على ارتباط باليهود، وإنّه بلسانه العذب كان يستميل الخلفاء، ويتزلّف إليهم، ففي (مسند أحمد)، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال:

لمّا توفّي رسول الله ﷺ، قام خطباء الأنصار، فجعل منهم مَن يقول: يا معشر المهاجرين، إنّ رسول الله ﷺ كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منّا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان: أحدهما منكم، والآخر منّا.

قال: فتتابعت خطباء الأنصار على ذلك. قال: فقام زيد بن ثابت فقال: إنّ رسول الله ﷺ كان من المهاجرين، **وإنّما الإمام يكون من المهاجرين، ونحن أنصاره كما كنّا أنصار رسول الله ﷺ!**

فقام أبو بكر فقال: جزاكم الله خيراً من حيٍّ يا معشر الأنصار وثّبت قائلكم. ثمّ قال: والله لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم [٢].

وفي (السيرة النبويّة) لابن كثير: ... إنّ زيد بن ثابت أخذ بيد أبي بكر، فقال: هذا

---

(١) مصنّف ابن أبي شيبة ٥: ٤٧ / ح ٢٣٥٨١، و٦: ٦٤ / ح ٢٩٥٠٤، موطّأ مالك ٢: ٩٤٣ / ح ١٦٨٨ والمتن منه، الأمّ للشافعي ٧: ٢٢٨ لعلها كانت يهودية وأسلمت وجاءت ترقي عائشة بما كانت تعرفه أيام يهوديتها، إذ كيف يأمر بترقيتها بالقرآن وهي يهودية.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٨٥ / ح ٢١٦٥٧.

صاحبكم فبايعوه [١].

فما يعني ورود النصّ الآنف عن أبي سعيد الخدري في زيد؟ هل لكونه ساعياً للتقرب إلى الولاة رغبةً في الحكم، أم لشيءٍ آخر؟!

ولعلّ خطبة زيد هذه في مدح أبي بكر وأمثالها هي الّتي جلبت ودّه فجعله كاتباً لدار الخلافة [٢]، والقاضي عنده، ومقسّمَ مواريث المسلمين [٣].

كما أنّها وأمثالها قد تكون هي الّتي دعت عمر بن الخطّاب لأَنْ يستخلفه على المدينة، وأن يستعمله على القضاء، وأن يقدم اسم زيد على اسمه تعظيماً له.

ففي (سير أعلام النبلاء)، عن يعقوب بن عتبة: أنّ عمر استخلف زيداً، وكتب إليه من الشام: **إلى زيد بن ثابت، من عمر** ... [٤].

وفي (تاريخ المدينة)، عن نافع: أنّ عمر استعمل زيداً على القضاء، وفرض له رزقاً ... [٥].

وعن خارجة بن زيد، قال: كان عمر كثيراً ما يستخلف زيد بن ثابت إذا خرج إلى

---

(١) السيرة النبويّة ٤: ٤٩٤ ـ ٤٩٥، المستدرك على الصحيحين ٣: ٨٠ / ح ٤٤٥٧ صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(٢) أُسد الغابة ٢: ٢٢٢ من ترجمة زيد بن ثابت.

(٣) المجموع للنووي ١٦: ٦٨.

(٤) سيَر أعلام النبلاء ٢: ٤٣٤.

(٥) تاريخ المدينة ١: ٣٦٧ / ح ١١٣٧.

شيءٍ من الأسفار، وقلّما رجع من سفرٍ إلّا أقطع زيداً حديقة من نخل! (١)

وفي (الطبقات) عن عبد الرحمان بن القاسم، عن أبيه، قال: كان عمر يستخلف زيد بن ثابت في كلّ سفر، أو قال: في كلّ سفرٍ يسافره، وكان يُفرِّقُ الناسَ في البلدان ويوجّهه في الأُمور المهمّة ويطلب إليه الرجال المسمون، فيقال له زيد، فيقول: لم يسقط على مكان زيد، ولكنّ أهل البلد يحتاجون إلى زيدٍ فيما يجدون عنده فيما يحدث لهم مما لا يجدون عند غيره (٢).

وفي بعض المصادر: وما كان عمر وعثمان يقدّمان على زيد أحداً في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة (٣).

فإذا أراد أبو بكر أن لا يأخذ بمصحف أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وابن مسعود وأُبيّ بن كعب لأيّ علّةٍ كانت، فلماذا يقدِّم زيد بن ثابت على الصحابي مُعاذ بن جبل؟

ألم يكن معاذ بن جبل حيّاً أيّام جمع أبي بكر، ومن الستّة الجامعين للقرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله؟

أوَ ليس معاذ بن جبل أكبر سنّاً وأقدم إسلاماً وأعلم فقهاً من زيد بن ثابت؟ وقد

---

(١) تاريخ المدينة ١: ٣٦٨ / ح ١١٣٨، تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٣١٨ و٣٢٠، سيَر أعلام النبلاء ٢: ٢٣٤، الإصابة ١: ٥٩٤.

(٢) الطبقات ٢: ٣٥٩، تاريخ دمشق ١٩: ٣١٦، كنز العمّال ١٣: ١٧٠ / ح ٣٧٠٥١.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٣١٧، طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٩، كنز العمّال ١٣: ١٧٠ / ح ٣٧٠٥٠.

شارك مع رسول الله في حروبه كلّها: بدر، أُحد، الخندق، و...

ألم يكن هو أعلم الأُمّة بالحلال والحرام كما يدّعون؟

ألم يرسله رسول الله ﷺ إلى اليمن ليعلّمهم أحكام الدين، ثمّ جعله في مكّة معلّما للأحكام؟

ألم يَقُلْ رسول الله ﷺ لأهل اليمن في رسالته إليهم ـ كما نقلوا ـ: «إنّي بعثتُ لكم خير أهلي» [١].

وعليه نكرر ونقول: لماذا يُقدَّم زيد بن ثابت على كبار قرّاء الأُمّة، أمثال: مُعاذ بن جبل، وابن مسعود، وعليّ بن أبي طالب، وأُبيّ بن كعب؟ وما السّر في ذلك؟!

وإذا كان الحفظ معياراً في الجمع فلماذا لا نرى زيداً يعتمد على حافظته وذاكرته في الجمع، بل يجدّ لجمعه من هنا وهناك، فيقول: **تتبعت القرآن أجمعه من صدور الرجال ومن العسب واللخاف**، ثم ينساها ويجدها عند خزيمة أو أبي خزيمة في آخر سورة التوبة؟!

وكيف يُعرِّفُ الناسُ: سعيدَ بن العاص، على أنّه فصيح ـ أو أفصح قريش[٢] ـ، وعمره آنذاك في حدود العاشرة؟ أوَ ليس في الصحابة مَن هو أفصح وأبلغ منه حتّى يولّى كتابة المصحف؟ [٣]

---

(١) الإصابة ٦: ١٣٧ / الترجمة ٨٠٤٣.

(٢) المعجم الكبير ٦: ٦٠ / ٥٥١٤، عن مصعب بن سعد قال: قال عثمان: أيّ الناس أفصح؟ قالوا: سعيد بن العاص. وعنه في مجمع الزوائد ٩: ٤١٤، قال: رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

(٣) فتح الباري ٩: ١٩، كنز العمال ٢: ٢٤٨ / ٤٧٨٠.

ولماذا تُناط المسؤوليّة بزيد بن ثابت وحده لجمع القرآن في عصر الخلفاء الثلاثة وعصر الرسول [١]، وفي الوقت نفسه يشكَّك في جمع أمثال الإمام علي عليه السلام للمصحف، كما يُشَكّك في صحّة قراءة ابن مسعود؟ بل يُرفَع بضبع زيد بن ثابت، إلى اعلى المستويات حتّى يقال عنه بأنه كتب خمسة مصاحف، كان خامسها لنفسه.

وكيف له أن يعرف الفارسيّة، والروميّة، والقبطيّة، والحبشيّة، والسريانيّة، والعبريّة.. ويكون صاحب العرضة الأخيرة، وكاتب الوحي، وأفرض الصحابة، دون غيره من الصحابة؟!

في حين أنّ الإمام الباقر عليه السلام عرّض بزيد وبأحكامه، فقال: «**الحُكْم حُكْمان: حُكْمُ الله وحُكْمُ أهل الجاهلّية، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [٢]، وأشهدُ على زيد بن ثابت لقد حكم في الفرائض بحكم الجاهلّية**» [٣].

ألم يشاهد الباحث وجود تهويلٍ لدور زيد بن ثابت وسعيد بن العاص في جمع القرآن؟ كما أنّ فيه تهويلاً أيضاً لقتلى واقعة اليمامة، وإضفاء مزيد دورٍ للخلفاء الثلاثة ـ وخصوصاً عثمان منهم ـ في جمع القرآن؟!

---

(١) عُرف عن زيدٍ قوله: «كنّا عند رسول الله نؤلف القرآن من الرقاع». وهذا لا يتّفق مع ما جاء عنه في الإتقان ١: ١٩٢ / ح ٧٤٥، أوّل النوع: ١٨، بأنّ رسول الله مات ولم يكن القرآن جمع في شيء. إلّا أن نقول بأنه يعني بالجمع: الجمع بين الدفتين!

(٢) سورة المائدة: ٥٠.

(٣) الكافي ٧: ٤٠٧ / ح ٢، التهذيب ٦: ٢١٧ / ح ٥١٢.

أليس رسول الله صلى الله عليه وآله هو الأحرص على جمع القرآن من غيره؟!

بل كيف يترك صلى الله عليه وآله اُمّته هَمَلاً بلا راعٍ ولا كتابٍ ودستور، حتّى يأتي عثمان بعد عقدَين من الزمن ليجمعه؟!

بل كيف به صلى الله عليه وآله يتركهم بلا كتابٍ وهو يرى يهود خيبر لديهم كتابٌ مجموع؟!

ألا تحتمل معي أن تكون هذه المقولة قد جاءت لإبعاد رسول الله صلى الله عليه وآله عن المشهد، كي يرسموا مكانَه البديل؟ لأنّهم لو أذعنوا بجمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله لما أمكنهم القول بجمع الخلفاء الثلاثة للقرآن من بعده، فإنّهم ضعفوا نصوص جمع القرآن على عهد رسول الله كي يثبتوا هذا.

وإذا كان زيد قد سعى حقّاً في تأليف القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ـ حسبما مرّ عليك قبل قليل ـ، فلماذا يخاف من تأليفه تارةً اُخرى على عهد أبي بكر، ويقول لأبي بكر وعمر ـ كما في رواية البخاري ـ: **قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله؟** [١]

بل ما هي الضرورة في جمعه للقرآن مرّةً اُخرى؟ ألم يكن المجموع على عهد رسول الله كافياً أو مما يجب إتمام جمعه؟!

بل أيّ القولَين أصح؛ هل ما قيل من أنّ زيداً استنسخ المصحف ـ في عهد أبي بكر ـ من على نسخة رسول الله صلى الله عليه وآله، أو أنّه بدأ بجمع القرآن من جديدٍ بشاهدَين؟

وعلى أي شيء يدل تطابق مواقف زيد في أحداث السقيفة مع الخلفاء ومدح أبي بكرٍ له، واستخلاف عمر له على المدينة.

---

(١) صحيح البخاري ٤: ١٩٠٧ / ح ٤٧٠١ باب ٣ جمع القرآن.

ولماذا هذا التأكيد والاحترام الزائد لزيد بن ثابت دون غيره من الصحابة؟ هل لكونه كان عثمانيّاً ومن المخالفين لعلّي بن أبي طالب؟ كما جاء في (أُسد الغابة) و(الاستيعاب) [١].

وهل القضية هي قضية علي وعثمان، أم أنه شيء آخر.

وما يعني ما جاء في (الكامل) لابن الأثير وغيره بأنّه كان أحد الأربعة الّذين دافعوا عن عثمان حين لم ينصره من الصحابة غيرهم [٢].

أجل، إنّ زيداً كان على قضاء عثمان [٣]، وعلى بيت المال والديوان له [٤]، وكان عثمان يستخلفه على المدينة حينما يخرج منها، وكان زيد من الذاّبين عن عثمان دائماً وقد رجع أُناسٌ من الأنصار لقوله حينما أيد عثمان [٥].

وهو القائل للأنصار: إنّكم نصرتم رسول الله فكنتم أنصار الله، فانصروا خليفته تكونوا أنصار الله مرّتين. فقال الحجّاج بن غُزَيَّة: والله إنْ تدري هذه البقرة الصيحاء ما تقول ... [٦].

---

(١) أُسد الغابة ٢: ٢٢٢، والاستيعاب ٢: ٥٤٠ وفيهما: كان زيد عثمانياً، ولم يشهد مع عليٍّ شيئاً من حروبه.

(٢) أنساب الأشراف ٦: ١٧٥، تاريخ الطبري ٢: ٦٤٤.

(٣) الكامل لابن الأثير ٣: ٧٦.

(٤) الكامل ٣: ٨٢، أُسد الغابة ٢: ٢٢٢، أنساب الأشراف ٦: ١٧٣، الاستيعاب ٢: ٥٣٩.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٣٢٠.

(٦) أنساب الأشراف ٦ : ٢١٠ ـ ٢١١.

وفي نصٍّ آخر: أنّ سهل بن حنيف أجابه فقال: يا زيد، أشبعك عثمان من عُضْدان المدينة [١].

يُضاف إلى كلّ ذلك أنّ بني عمرو بن عوف أجلبوا على عثمان، وكان زيد يذبّ عنه، فقال له قائلٌ منهم: وما يمنعك؟ ما أقلّ واللهِ من الخزرج من له عُضْدان العجوة ما لك.

فقال زيد: اشتريت بمالي، وقطع لي إمامي عمر، فقطع لي إمامي عثمان.

فقال له ذلك رجل: أعطاك عمر بن الخطاب عشرين ألف دينار.

فقال: لا، ولكن كان عمر يستخلفني على المدينة، فوالله ما رجع من مغيبٍ قطّ إلّا قطع لي حديقة من نخل [٢].

وفي خبر البلاذري ما يظهر أنّ زيداً كان أحد الّذين هجموا على بيت فاطمة الزهراء عليها السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله [٣].

والكلام عن زيد بن ثابت طويلٌ ومتشعب ليس محلّه هنا، ولا أُريد الخوض فيه أكثر من هذا، ومن أراد المزيد فليراجع كتب التراجم والرجال.

---

(١) العضيدة: نخلة قصيرة ينال حملها، والخبر موجود في أنساب الأشراف ٦: ١٩٧/ ١٤٥٦.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٣١٩ و٣٢٠.

(٣) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٦ / ١١٨٣.

سرّ تركهم لكبار الصحابة وأخذهم بزيد

وبعد كلّ هذا نعود لنسلط الضوء على سرّ تركهم الإمام علي وابن عباس وابن مسعود والتمسّك بزيد بن ثابت في مسألة القرآن، مع أنّ زيداً مرجوحٌ علماً وقراءةً.

فإنّ رجحان علم عليّ بن أبي طالب وابن مسعود وابن عبّاس وأُبيّ على زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير وغيرهم، شيء يعرفه كلّ مَن كتب عنهم، وإليك كلام الزرقاني في (مناهل العرفان) عن المفسّرين من الصحابة، إذ قال:

أمّا الإمام علي رضي الله عنه ، فقد عاش بعدهم حتّى كثرت حاجة الناس في زمانه إلى مَن يفسّر لهم القرآن ...، فلا جرم كان ما نقل عن عليٍّ أكثر ممّا نقل عن غيره، أضف إلى ذلك ما امتاز به الإمام من خصوبة الفكر وغزارة العلم وإشراق القلب ...

وقد كثرت الروايات أيضاً **عن ابن مسعود**، وحسبك في معرفة خطره وجلالة قدره ما رواه أبو نعيم عن أبي البحتري، قال: قالوا لعليّ: أخبرنا عن ابن مسعود. قال: علمَ القرآن والسنّة. ثمّ انتهى، وكفى بذلك علماً!

وأمّا ابن عبّاس فهو ترجمان القرآن بشهادة رسول الله صلى الله عليه وآله، فعن مجاهد قال: قال ابن عباس: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله : **نعْمَ ترجُمان القرآن أنت!**

وأخرج البيهقيّ في (الدلائل) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: نعْمَ ترجُمان القرآن عبد الله بن عباس.

وقد دعا له النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله: اللّهمّ فَقِّهْهُ في الدِّين وعلِّمْه التأويل.

... **وكذلك أُبَيّ بن كعب** بن قيس الأنصاريّ ـ أحد كتّاب الوحي ـ،

فقد كان من المكثرين في التفسير المبرَّزين فيه، كما اشتهر في القراءة وبرز فيها. روى له في التفسير أبو جعفر الرازي، عن ربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أُبيّ بن كعب، وإسناده صحيح.

وأمّا الباقي من العشرة، وهم: **زيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير**، فمع شهرتهم في التفسير كانوا أقلّ من الأربعة الّذين قبلهم [١].

فلا أدري هل يقبل الباحث الموضوعيّ بما قالوه عن زيد وأنّه اختير لهذا العمل دون غيره من الصحابة؛ «لأنّه شابٌّ، فهو أقدر على العمل منهم، وهو لشبابه أقلّ تعصّباً لرأيه واعتزازاً بعلمه، وذلك يدعوه إلى الاستماع لكبار الصحابة من القرّاء والحفّاظ والتدقيق في الجمع دون إيثارٍ لما حفظه هو» [٢].

أترك القارئ لكي يحكم بنفسه على صحّة هذا الكلام وسقمه، وعمّن يجب أن يأخذ الإنسان قراءته للقرآن.

هل يأخذ عمّن هو أكثر اعتزازاً بعلمه وثقةً برأيه كابن مسعود والإمام علي وابن عباس وأُبيّ؟! أم يأخذ ممّن يتأثّر برأي غيره ويستسلم لمن يملي عليه؟

إنهم بهذه الأقوال يريدون أن يقووا مكانة زيد ويضعفوا في المقابل مكانة أمثال

---

(١) مناهل العرفان ٢: ١٣ ـ ١٤.

(٢) هذا ما نقله الدكتور شاهين في تاريخ القرآن: ١٤٤ عن الدكتور هيكل، وهو منقولٌ عن غيره أيضاً.

ابن مسعود والقول بأن هؤلاء كانوا يُفرطون برأيهم ولا يقبلون التأثر بالآخرين، ولأجل هذا اعتمد عثمان هؤلاء الأصاغر للجمع والتدوين.

وعليه فالقرآن كان مجموعاً على عهد رسول الله ﷺ، لكن على اشكال مختلفة ورسول الله عهد إلى الإمام أن يوحد شكل تلك الصحف فجمع الإمام «المنزل» في ثلاثة أيام، ومع تفسيره وتأويله في ستّة أشهر، وبذلك حظي الإمام بجمع القرآن المنزل مع تفسيره وهذا ما سيتضح لك بالأرقام في الصفحات الآتية.

المصحف المتداول هو مصحف رسول الله لا مصحف الخلفاء

إذن هذا المصحف المتداول اليوم بين أيدي المسلمين هو ليس مصحف أبي بكر ولا مصحف عمر ولامصحف عثمان، بل هو مصحف رسول الله ومصحف أمير المؤمنين علي ومصحف جميع الصحابة، وهو الكتاب الّذي نزل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا أو على صدر النبي محمّد، لأنَّ القراءات المنسوبة إلى الخلفاء في كتب التفسير والقراءات ـ وكذا المنسوبة إلى حفصة وعائشة ـ لا توجد في هذا المصحف الّذي اشتهر بالمصحف العثماني والمدوّن تحت إشراف الخلفاء الثلاثة وحفصة وعائشة، وهي تؤكّد بأنّها قراءات شاذّة لا تعتمد لمخالفتها للمشهور عن رسول الله.

فقولهم بأنّ عثمان أخذ مصحفه على ضوء مصحف أبي بكر ـ الموجود عند حفصة ـ، أو أنّ عثمان اعتمد مصحف عائشة وأمثال ذلك، يدعونا للقول بأنّ تلك القراءات المحكية عنهم غير ثابتة النسبة إليهم، أو أنّ تلك المصاحف لا تصح نسبتها.

إذن اختلافات القراءات المحكيّة عن هؤلاء الثلاثة وحفصة وعائشة مع

المصحف الرائج اليوم تشير إلى كون هذا القرآن المتداول بين أيدينا ليس مطابقاً لقراءاتهم أو مكتوباً بحرفهم كما يزعمون، بل هو القرآن الّذي كان يقرأ به المسلمون جميعاً على عهد رسول الله، والّذي دوّن على عهده، وهو القرآن الذي كان يقرأ به رسول الله في صلاته ويعلمهم به على مكث وهدوء، بمعنى أنّ هذا القرآن ـ والذي كان ينزل منجماً ـ قد قُسّمَت آياته وسوره على طول ٢٣ عاماً، فكانت حصة المسلمين منه في كل عام بنسبة واحد الى ٢٣.

وعليه فانّه لم يكن ما جمعه الخلفاء الثلاثة كما يدعون.

وقد يقال بأنّ هذا الاختلاف يمكن أن يلحظ بين المحكي عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وهذا المصحف أيضاً، فما الجواب؟

قلنا: إنّ القراءات المحكيّة عن أمير المؤمنين علي عليه السلام لا يصحّ شيء منها إلّا المرويّ بسند معتبر وصحيح عن أهل بيته، هذا **أولاً**.

وثانياً: لا يدّعي أحد منّا بأن هذا المصحف هو مصحف علي بعينه دون تبديل في القراءة، بل نقول بأنّ مصحف الإمام هو أصل للقرآن الرائج اليوم، بقراءة حفص عن عاصم.

نعم، إنّ مصحف الإمام وقراءة الإمام موجودان بين هذه القراءات المشهورة وهي الراجحة في الشرق والمطابقة لقرآن صنعاء كما مرّ، ولا ترجيح لواحدة على غيرها، كما أنا لا نقول بأنّ رسول الله أو الإمام عليّاً قد قرءا بجميع تلك القراءات، فقراءته عليه السلام واحدة، والاختلاف يجيء من قبل الرواة حسب قول المعصوم.

ثالثاً: هناك فرق بين الأمرين، فالقول المشهور عند أهل السنة والجماعة هو أنّ هذا المصحف هو مصحف عثمان وزيد بن ثابت ـ والذي دوّن وفقاً لمصحف أبي بكر

الذي كان عند حفصة بنت عمر ـ لا غير، أي أنه هو باعتقادهم ليس بمصحف عليّ بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما؛ لأن ابن مسعود لم يشارك عثمان في جمعه، وأنّ الامام علياً لم يُدعَ إليه.

فالسؤال: لو كان كذلك، فلماذا لا نقف على قراءة لأبي بكر وعمر وحفصة فيه، أو كيف نرى فيه ما لم يقرأ به هؤلاء في الصلاة، كالبسملة.

وهذا الكلام يختلف عما قلناه في مصحف الإمام علي، لأنّ الإمام كان قد أجاز القراءة بالمقروء عند الناس بياناً منه على المنجّزيّة والمعذّرية، وأنّ لا ضرورة بقراءة الفاتحة أو السور الأخرى بجميع القراءات حتى يعلم بقراءة ما نزل على النبي على الوجه الدقيق، فيكرر قراءة: ﴿**كُفُواً أَحَد**﴾ بالوجوه الأربعة لا لتطابق كلّ تلك القراءات مع المقروء عندهم مع قراءة رسول الله وقراءة الإمام مائة بالمائة، وهذا يشبه ما قالته مدرسة أهل البيت في شرعيّة تعدّد القراءات وأنّ الأخذ بأيّ منها جائز ـ لوجود قراءة رسول الله بينها ـ لا أنّ رسول الله قرأ بجميعها أو أجاز القراءة بالجميع بما هو جميع وأنّ القرآن نزل بالأحرف السبعة حسبما يدّعون، لأنّ ذلك لا يتّفق مع كون القرآن منزلاً من عند الواحد على رجل واحد وبلسان واحد.

أجل، إنّ المسلمين قرؤوا القرآن كما تعلّموه من رسول الله، وإنّهم أخذوا مصاحفهم عن مصاحف الصحابة الذين كتبوه على عهد رسول الله ﷺ، لا أنّ زيداً وحده جمعه لهم في عهد الخلفاء الثلاثة واحداً بعد الآخر، وبذلك لا يصحّ ما قالوه بأنّ الحرف القرآني اليوم هو حرفه، إذ لو كان كذلك فلماذا لا نرى في هذا المصحف قراءته

أو قراءة غيره كقراءة حفصة وأمثالها [(١)].

وعليه، فالمنقول عن الشيخين وعن عثمان وحفصة وزيد، وعن غيرهم من قراءات مخالفة للمصحف الرائج هي قراءات شاذّة لا يأخذ بها المسلمون.

كما مرّ عليك أنّ الإمام عليّاً عليه‌السلام كان لا يرتضي التغيير والتبديل في (المصحف الرائج) وخصوصا بعد إقرار الصحابة وتصويبهم له؛ لأنّ الإصلاح والتغيير سيكون ذريعة بيد أهل البدع والأهواء للتلاعب في القرآن، والإمام لم يرتضِ الاعتراض على القارئ، ولا دعوته إلى تغيير الكلمة كي لا ينال القرآن بسوء، بل أراد عليه‌السلام الإشارة إلى أنّ (طلح) و(طلع) جاءتا على نحو الإبدال، فإنّ العرب تبدل العين من الحاء وبالعكس، فكأنّه شرح معنى الطلح بالطلع، في قوله تعالى: ﴿ **وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ** ﴾ [(٢)] والشاهد على ما نقول أنّهم اختلفوا اختلافا فاحشاً في معنى «الطلح»، فقالوا: إنّه الموز، وقالوا أشياء اُخرى، مع أنّ الطلع معروف عند العرب، ولذلك بيّن الإمام أنّ (الطلح) معناه (الطلع). فلا يجوز تغييره، وقال كلمته الخالدة: «إنّ القرآن لا يهاج اليوم ولا يحوّل» [(٣)].

إذن الإمام عليه‌السلام كان لا يرتضي الزيادة في متن القرآن، ولأجله دوّن المصحف (المجرّد) بعيداً عن (المفسَّر) كي يصون النص المقدس أعني النص القرآني المجيد عن

---

(١) في قوله: ﴿ **حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى** ﴾ وهي العصر. أنظر: كنز العمال ٢: ٢٤٤ / ٤٧٦٢.

(٢) سورة ق: ١٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٧ :١٨١، مجمع البيان ٩ :٣٦٤، وفيه: إنّ القرآن لا يهاج اليوم، ولا يحرّك.

الزيادة والنقصان فيه، وقد دوّن الأخير بترتيب غير ترتيب الأول دقةً في التمييز بينه وبين كتاب الله المتلوّ، موكّداً بأنّه كتاب علم، لا قرآن تلاوة وذكر.

نعم، إنّ عمر بن الخطّاب استغلّ فكرة تجريد القرآن لأغراض سياسية وضّحناها في كتابنا (منع تدوين الحديث)، مؤكّدين بأنّ عملية إضافة التفسير والبيان إلى أصل القرآن كانت موجودةً في عمل الصحابة وليست مختصّةً بالإمام أمير المؤمنين عليّ وحده، غير أن تفسير الإمام علي كان مأخوذاً من لسان رسول الله مباشرة، بخلاف أخذ غيره فقد يكون بالمباشرة أو بالواسطة، أما إضافة عائشة [1] وحفصة جملة (وصلاة العصر) في مصحفيهما، فلا ندري هل هي من متن الآية أم أنّها أخذت تفسيرها من رسول الله؟

في **المصاحف** عن حميدة، قالت: «أوصت لنا عائشة بمتاعها، فكان في مصحفها ﴿**إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ**﴾ والَّذينَ يصلّون الصفَّ الأوّل» [2].

فالإمام عليه السلام كان لا يرتضي جعل تلك الزيادة في متن المصحف المجرّد، لأنّ زيادة جملة (وصلاة العصر)، وجملة (والذين يصلون الصفّ الأوّل) وأمثالها لم تكن من القرآن يقيناً، بل هي جمل تفسيريّة وتوضيحية، فكان الإمام لا يرتضي جعلها في متن القرآن، وهذه الزيادات وأمثالها موجودة في كتب التفسير الأثريّ بوفرة عند

---

(١) المصاحف ١ :٣٧١ رقم ٢٣٩ إلى ٢٤٧.

(٢) المصاحف ١ :٣٧٠، باب وصف صحف عائشة/ ح٢٣٨.

الفريقين.

نعم، انّ هذه الروايات حملها البعض على التحريف، وآخرون على نسخ التلاوة، وقد اعترف الآلوسي بأن وجودها في كتبهم أكثر من أن تحصى، فقال:

«*والروايات في هذا الباب أكثر من أن تحصى إلّا أنّها محمولة على ما ذكرناه*» (١).

وقد ردّ الزرقاني في **مناهل العرفان** تلك الروايات بقوله:

« فليُلاحظ دائما في الردّ على أمثال تلك الشبهات أمران:

الأوّل: تلك القاعدة الذهبية الّتي وضعها العلماء، وهي أنّ خبر الآحاد إذا عارض القاطع سقط عن درجة الاعتبار وضُرِبَ به عرض الحائط مهما تكن درجة إسناده من الصحّة.

ثانيهما: خطّ الدفاع الّذي أقمناه في المبحث الثامن (حصناً حصيناً) دون النيل من الصحابة واتّهامهم بسوء الحفظ أو عدم التثّبت والتحرّي خصوصاً في كتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وآله» (٢).

وإنّي خوفا من الإطالة والخروج عن البحث أكتفي بهذا القدر، لأعود إلى صلب الموضوع لأوكد ارتباط موضوع جمع القرآن بالإمام عليّ، وأن القوم يريدون طمس مكانته العلمية والتراثية في ذلك، وكلامنا هذا لا يعني إنكارنا وجود مصاحف

(١) تفسير روح المعاني ١ : ٢٥.

(٢) مناهل العرفان ١ :٢٧٤.

للصحابة وأن رسول الله قد أقرّ بعضها على عهده وأمر أن لا توخذ المصاحف إلى أرض العدو وأمثالها، لكنّه في الوقت نفسه كان يريد أن يكون جمع كتاب ربّه بين الدفّتين كاملاً بعد وفاته ﷺ بيد وصيه عليّ أمير المؤمنين.

إنّ وصف النبي ﷺ عليّاً بأنّه مع القرآن والقرآن مع عليّ، تأكيد على أنّه الأولى بهذا الجمع، وذلك لمعرفته بجميع القرآن ظاهره وباطنه، بتنزيله وتأويله، صغيره وكبيره، وبذلك يكون هو (القرآن الناطق) يفسّره ويوضحه، فنحن لو أضفنا إلى ما سبق إرشاد رسول الله ﷺ اُمّته إلى لزوم اتّباع العترة عليهم السلام بجنب القرآن في حديث الثقلين، لوقَفنا على أنّ الابتعادَ عن أهل البيت ابتعادٌ عن النبيّ ﷺ والإسلام، وهذا هو عين الضلالة والهلكة؛ لأنّه لا هدى إلّا بالقرآن والنبيّ والعترة، «فعليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض» (١).

ولو تدبّرت في القول النبويّ هذا لعرفت مكانة الإمام عليّ عليه السلام في رتبة المعيّة مع القرآن، وهذا ما وضحه المرجع الكبير آية الله الشيخ الوحيد الخراساني دام ظلّه في كلام له، فقال عن جملة «علي مع الحق والحق مع علي»:

«... وهي نسبة تقوم بطرفين؛ ويستحيل أن تقوم بطرف واحد، وعندما قال النبيّ: (عليّ مع القرآن)، فقد أثبتها؛ فلماذا أعاد إثباتها بصيغة أخرى، فقال: (والقرآن مع عليّ)؟

---

(١) المستدرك ٣: ١٣٤ / ح ٤٦٢٨، المعجم الاوسط ٥: ١٣٥ / ح ٤٨٨٠، قال صحيح ولم يخرجاه، كنز العمّال ١١: ٢٧٧ / ح ٣٢٩١٢.

حاشا أفصح مَن نطق بالضاد مِن اللغو في كلامه، وحاشا أفصح من نطق بالضاد من التكرار في كلامه، [دون معنى متوخّى، فإنّه ﷺ] أراد أن يُفهمنا أنّ مسألة معيّتهما [هي] معيّة من نوعٍ خاصّ، ويشير إلى أبعادها العميقة، ذلك أنّ المعيّة بين شيئين أو أكثر عندما تطلق فيقال: زيد مع عمرو، فهي أعمّ من أن يكون هذا الطرف في الإضافة متقدّما رتبة على ذاك أو متأخّراً عنه، بل تدلّ على أنّهما معاً بقطع النظر عن رتبة كلّ منهما.

وربّما كان فيها إشارة إلى أنّ المَقْرون أقلّ رتبةً من المقرون به، لهذا أعاد النبيّ ﷺ صياغة هذه المعيّة، ليقول للمفكّرين: لا ينبغي أن تفهموا من قولي: «عليّ مع القرآن» أنّ عليّاً أقلّ رتبة من القرآن، بل القرآن مع عليّ أيضا، فهما وجودان متعادلان» (١).

أمير المؤمنين أعلم النّاس بما بين اللوحين:

ولأتي بموضوع آخر يرتبط بموضوعنا أيضاً، وهو: أنّ أحداً من المسلمين لم يجرؤ على ادّعاء حيازة علم الكتاب كلّه سوى أمير المؤمنين عليه السلام، ولكي لا يكون كلام الامام عليه السلام مجرّد ادّعاء كان عليه أن يدعو النّاس لسؤاله عن كتاب الله، فكان عليه السلام يكرّر قوله ـ من أوّل استلامه للخلافة الظاهرية إلى أوان استشهاده ـ بأنّه مستعدّ

---

(١) الحقّ المبين: ١٠٥ للمرجع الديني الكبير الشيخ الوحيد الخراساني.

للإجابة عَن جميع الأمور من القرآن الكريم على وجه الخصوص، وذلك لاحتماء الخلفاء بالقرآن الكريم وتضعيفهم لمكانة السنة النبوية.

فقد جاء في **تاريخ دمشق** عن أبي الطفيل، قال: «سمعت عليّا وهو يخطب النّاس فقال: يا أيّها النّاس سلوني فإنّكم لا تجدون أحداً بعدي هو أعلم بما تسألوني منّي، **ولا تجدون أحداً أعلم بما بين اللوحين منّي**، فسلوني» (١).

وعن محمّد بن فضيل يقول: «سمعت ابن شبرمة يقول: ما كان أحد يقول على المنبر: سلوني عن ما بين اللوحين، إلّا عليّ بن أبي طالب» (٢).

وعن سليمان الأحمسي، عن أبيه، قال: «قال عليّ: والله ما نزلت آية إلّا وقد علمت فيما نزلت، وأين أنزلت، وعلى من نزلت...» (٣).

وعن جعفر بن محمّد الصادق، عن أبيه، عن آبائه، عن عليّ صلوات الله عليهم، قال: «سلوني عن كتاب الله، فوالله ما نزلت آية من كتاب الله في ليل أو نهار ولامسير ولا مقام إلّاوقد أقرأنيها رسولُ الله وعلّمني تأويلها.

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢ : ٣٩٨، وانظر طبقات ابن سعد ٢ : ٣٣٨، وانظر شرح الأخبار للقاضي النعمان ١ : ٩١، ١٩٦، عن الأعمش، والخبر موجود أيضاً في أمالي الصدوق: ٤٢٣ / ح ٥٦٠، وعيون أخبار الرضا ١ : ٧٣ / ح ٣١٠، أمالي الطوسي: ٥٢٣ / ح ٦٥.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢ : ٣٩٩، وعنه في شرح الأخبار ٢ : ٣١١ / ح ٦٣٨، و٥٦٢ / ح ٦٣٨ عن ابن عساكر، شواهد التنزيل ١ : ٥٠ / ح ٤٦، ٤٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٢ : ٣٣٨، وعنه في كنز العمال ١٣ : ٥٦ / ح ٣٦٤٠٤، تاريخ دمشق ٤٢ : ٣٩٨ ورواه أيضا بطريق آخر عن ثوير عن أبيه عنه عليه السلام في ٤٢ : ٣٩٧.

فقام ابن الكوّاء، فقال: يا أمير المؤمنين فما كان ينزل عليه وأنت غائب عنه؟ قال:كان يحفظ عَلَيَّ رسول الله ما كان ينزل عليه من القرآن وأنا عنه غائب حتّى أقدم عليه فيُقْرِئُنيه ويقول لي: يا عليّ أنزل الله بعدك كذا وكذا، وتأويله كذا وكذا، فيعلّمني تأويله وتنزيله» (١).

لقد علّم رسول الله ﷺ الإمام عليه السلام شأن نزول الآيات، فيمَ نزلت؟ وأين نزلت؟ وما تفسيرها وتأويلها؟ لأنه خليفته، وعليه أن يعرف خفايا الأمور وروح الأحكام، وهذا ما أعطاه الله إياه، وهو يعلن استعداده أن يعطيها للنّاس متى احتاجوا إليها.

كما أنّه ﷺ أمر النّاس بالرجوع إليه دلالة على لياقته وأفضليته على الآخرين، وأنّ القرآن على ارتباط بالعترة حتى يوم القيامة، وإنّ كون الإمام علي أبا العترة يؤكّد بأنّه عليه السلام الأَوْلى بجمع القرآن من غيره، ولهذا جعل المصحف مُدَّخَرا عنده ـ مع ما ورثه من علوم وصحف أخرى من الأنبياء والمرسلين عليهم السلام قبله ـ لأنه عليه السلام وصيّ رسول الله ﷺ، ونجيّه، وحبيبه، بل نفسه حسب دلالة آية المباهلة، وإذا أردت أن تعرف منزلة أمير المؤمنين عليه السلام في القرآن وعند رسول الله، فاقرأ هذا النصّ:

قال عبد الله بن مسعود: «تمارينا في سورة من القرآن، فقلنا: خَمْسٌ وثلاثون أوستّ وثلاثون آية، قال: فانطلقنا إلى رسول الله فوجدنا عليّا

---

(١) أمالي الطوسي: ٥٢٣/ ١١٥٨، وانظر كتاب سليم: ٣٣١ / ح ٣١ عن سليم بن قيس عن أمير المؤمنين وفيه: يحفظ علي ما غبت عنه...

يناجيه، قال: فقلنا:إنّا اختلفنا في القراءة، قال: فاحمرّ وجه رسول الله، قال: إنّما هلك من كان قبلكم باختلافهم بينهم، قال: ثمّ أَسَرَّ إلى عليّ شيئاً ، فقال لنا عليّ: إنّ رسول الله
يأمركم أن تقرأوا كما عُلِّمْتُمْ» (١).

إنّ من الطبيعي أن يتغيّر وجه رسول الله ﷺ وأن يستنكر الاختلاف الواقع بين الصحابة في القرآن، لأنه هو الذي علّمهم إيّاه على مكث، لكن هل فكّرت في سبب مناجاته لعلّي عليه السلام وإسراره بالجواب له عليه السلام دون غيره من الصحابة، وعدم إجابة الرسول ﷺ بنفسه للمتنازعين، بل جعل الإمام عليه السلام هو الرابط بينه وبين ابن مسعود وخصمه، أو قل: لماذا أراد ﷺ أن يوصل الجواب إلى المتنازعين عن طريق خليفته وصهره؟ فما يعني هذا؟

إن هذا الإِسْرار من النبي إلى وصيه ـ في رواية الطبري ـ (ثمّ أَسَرَّ إلى عليّ شيئاً) يشبه مناجاته ﷺ لفاطمة الزهراء عليها السلام قبيل وفاته وقوله لها: «يا بنية لاتجزعي، فإنّي سألت ربّي أن يجعلك أوّل أهل بيتي لحاقاً بي، فأخبرني أنّه قد استجاب لي» (٢).

ففي هذا معانٍ سامية، كما أنّ إصرار الرسول ﷺ على اتّباع الآل عليهم السلام والأخذ عنهم يحمل في طيّاتِه أكبرالمعانِيَ المُهِمَّةَ التي أدعو القارئ أن ينتزعها بنفسه ولا أحمّله

(١) تفسير الطبري ١ :٢٦ وانظر مسند أحمد ١: ١٠٥/ ح ٨٣٢، والاحاديث المختارة ٢: ٢٣٧/ ح ٦١٧، قال: إسناده صحيح.

(٢) بحار الأنوار ٢٢: ٥٣٣، وانظر صحيح البخاري ٣: ١٣٢٦ / ح ٣٤٢٦، صحيح مسلم٤: ١٩٠٤ / ح ٢٤٥٠.

رأياً خاصّاً من عندي.

ولنجيب الآن على سؤال آخر قد يراود الباحث حينما يدرس تاريخ جمع القرآن، وهو:

سؤال وجواب:

لماذا لا يُظْهِر أميرُ المؤمنين علي عليه السلام والأئمّة عليهم السلام من ولده ذلك المصحف [1] بعد انتهاء حكم الخلفاء الثلاثة؟ أي بعد رفع المانع.

وما الفائدة من خزنه عند المعصوم وإخفائه عن أعين النّاس، وهو الّذي جمع القرآن مع تفسيره لحاجة النّاس إليه؟

بل أيّ فائدة من إخفاء الإمام علي والأئمّة عليهم السلام من ولده ذلك المصحف وتلك العلومَ المدَّخرة عندهم، مثل **كتاب علّي والجفر والجامعة** عن النّاس؟

الجواب:

أوّلاً: إنّ الأئمّة عليهم السلام لم يخفوا ذلك المصحف وتلك الصحف، كما أنّهم لم يخفوا الكتب الموجودة عندهم عن أنظار النّاس، بل كانوا ينقلون منها لهم، ويروون عنها عند الضرورة.

بل إنّ الله سبحانه وبمقتضى وعده جَمَعَ قرآنه فقال: ﴿ **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** ﴾ [2]،

(١) المكتوب بعد رسول الله مباشرة.

(٢) القيامة: ١٧.

وألزم رسوله بيانه من خلال ما أوحي إليه ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [(١)]، وقال تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [(٢)]، وقد بَيَّن ﷺ بالفعل ما كُلّف في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ [(٣)]، وقد أكمل الله دينه وأتمّ نعمته على المسلمين في وصيّته المقدّسة لعلي يوم الغدير، فقال تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً ﴾ [(٤)].

إذن النبيّ ﷺ بلّغ رسالته كاملة، وقد أمر كتّاب الوحي الموجودين عنده بتدوين ما نزل عليه ﷺ، لكنّه مع ذلك أوصى وصيّه بجمع تلك الآيات ربّه مع تفسيرها وتأويلها في كتاب آخر أيضاً.

وقد دوّن الإمام ما سمعه من رسول الله ﷺ في القرآن وفي الأحكام وفي الأخلاق وفي الحوادث، في الجفر، والجامعة، وكتاب علي، وقد أطنبنا الكلام عن ذلك في كتابنا (منع تدوين الحديث)، ومَن أراد فليراجع.

فالأئمّة عليهم السلام لم يخفوا تلك الصحف عن أعين النّاس، بل كانت عندهم وينقلون عنها لهم عند الضرورة.

كما أنّهم لم يخفوا ذلك المصحف عن النّاس، بل كانوا يحكون عنه قراءاتهم

---

(١) القيامة: ١٩.

(٢) النحل: ٤٤.

(٣) سورة البقرة: ١٢٩، سورة آل عمران: ١٦٤، سورة الجمعة: ٢.

(٤) المائدة: ٣.

الخاصّة، ويقسمون بأنّها نزلت كذا وكذا (١).

ثانياً: أنّ الإمام عليه السلام لو أخرج المصحف المفسَّر تارة أخرى بعد انتهاء عهد الخلفاء لكُذِّب فيما أتى به من تفسير عن رسول الله صلى الله عليه وآله، واتُّهم بإثارة الفُرقة بين المسلمين، ولا يستبعد أن يحرَّف من أجله المصحف المجرّد أيضاً ويزاد فيه أو ينقص منه ويقع اللّوم على الإمام علّي عليه السلام.

فإنّ الإمام عليه السلام جعل نسخة ذلك المصحف عند أولاده المعصومين عليهم السلام يخرجونه للناس عند الضرورة، كما هو ملاحظ في كثير من النصوص فقد قال الفيض الكاشاني عند شرحه لرواية البزنطي قال: دفع إلي أبو الحسن مصحفاً وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿**لم يَكُنِ الذينَ كَفَروا**﴾ فوجدت فيه سبعين رجلاً من قريش بأسماءهم وأسماء آبائهم فبعث إلي: إبعث إلي بالمصحف.

فهذه الأسماء المكتوبة كانت تفسيراً للذين كفروا مأخوذة من الوحي لا أنّها كانت من القرآن.

إذن الإمام عليه السلام بهذا العمل قد وقف أمام استغلال الآخرين لمصحفه المفسَّر، وفي الوقت نفسه أوقف الآخرين على قراءات الأئمّة لآي القرآن، وتفسيرها وتأويلها.

وعليه المحفوظ عند الأئمّة هو المفسَّر، وقد كان السيّد الخوئي قد قال عن المصحف المجرّد:

«أمّا حفظه عند الإمام فهو نظير حفظه في اللوح المحفوظ أو عند ملك

---

(١) ومعناه أنها جاءت مفسرة عن رب العالمين بواسطة جبرئيل الأمين بكذا وكذا.

من الملائكة، وهو معنى تافه يشبه قول القائل: إنّي أرسلت إليك بهدّية وأنا حافظٌ لها عندي أو عند بعض خاصّتي» (١).

أي أنّ اشتهار القرآن عند المسلمين أغناه عن إخراجه لهم، وأن لا خلاف جوهري بينهما. بل يتأكّد للجميع بأنّ المحفوظ عند الأئمّة هو المفسَّر لا غير.

ثالثاً: أنّ الأئمّة عليهم السلام كانوا يخافون أن يحدّثوا النّاس بكلّ شيء، لعدم درك الأمة أبعاد القضايا وخفايا الأمور، وقد اشتهر عن الإمام عليّ عليه السلام قوله: «إنّ ههنا لعلما جمّا ـ ويشير إلى صدره ـ لو أصبت له حَمَلَةً...».

وجاء عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: «لو وجدت ثلاثة رهط أستودعهم العلم وهم أهل لذلك لحدّثت بما لا يحتاج فيه إلى نظر في حلال ولا حرام وما يكون إلى يوم القيامة» (٢).

ونقل ابن أبي الحديد عن أبي جعفر النقيب مجيء أخٍ للإمامَين الحسن والحسين عليهما السلام، وسؤاله ميراث أبيه عليّ عليه السلام منهما، إلى أن يقول: «قال أبوجعفر النقيب: فروى أبان بن عثمان عمّن يروي له ذلك، عن جعفر بن محمّد عليه السلام، قال: فدفعا إليه صحيفة لو أَطْلَعاه على أكثر منها لهلك، فيها ذكر دولة بني العبّاس» (٣).

وقد اشتهر عن الأئمّة عليهم السلام توبيخهم لبعض أصحابهم، لإفشائهم بعض علوم آل

---

(١) البيان: ٢٠٩.

(٢) بصائر الدرجات: ٤٩٨/ ح١، باب في الأئمّة عليهم السلام، ومختصر البصائر: ٧٣/ ح٢٠، وبحار الأنوار ٢ : ٢١٢/ ح١، عن البصائر.

(٣) شرح نهج البلاغة ٧: ١٤٩.

محمّد ﷺ، كما أنّهم ﷺ كانوا يخافون من إبادة الخلفاء لتلك العلوم وتحريفهم لها إن أخرجوها لهم.

رابعاً: إِنَّ أئمّة أهل البيت ﷺ هم أئمّة الدين والمدافعون عنه، وقد وضّحوا للنّاس مسائل الحلال والحرام وما يحتاجون إليه من التفسير والتأويل، ولم يبخلوا عليهم بنشر العلم إلّا أن تحدّهم ظروف التقية في بعض الأحيان فيكتمونها، لذلك لم يجعلوا تلك الكتب في متناول أيدي مَن هبّ ودبّ خوفاً من إبادتها وتحريفها، فقد روى عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام قوله:

«لولا أن يقع عند غيركم كما قد وقع غيره لأعطيتكم كتاباً لا تحتاجون إلى أحد حتّى يقوم القائم» (١).

لهذه الأمور ـ ولغيرها معها ـ أخفى الأئمّة ﷺ الكتب الموجودة عندهم، ولهذا بحث طويل ينظر في مظانّه، وقد نشرحه في بحوثنا اللاحقة إن رأينا ضرورة لذكره.

لماذا الجمع في ثلاثة أيّام؟

وثمّة سؤال آخر يطرح نفسه هو: هل يحتاج جمع الموجود خلف فراش رسول الله من القرآن والمكتوب على العسب والكتف والقرطاس والحرير والرقّ والخزف إلى ثلاثة أيّام أو سبعة؟ أوَ ما كان بإمكان الإمام عليه السلام إعداده في يوم واحد؟

الجواب: نعم كان بإمكانه إِعداده في يوم واحد أو أقلّ من ذلك، إذا أُريد جمعها

---

(١) بصائر الدرجات: ٤٩٨ / ح ٢.

ولفّها في حرير فقط دون رعاية التنسيق والترتيب والتوحيد بين أجزائها، وموادّها، وأشكالها.

أمّا لو أُريدَ توحيد شكلها وجنسها من القرطاس والرقّ والعسب والكتف والشظاظ والخزف إلى شكل واحد، فإنّ ذلك يدعوه عليه‌السلام لأن يعيد كتابة بعض الأجزاء وتنسيقها بحيث يمكن أن تُجْمَع بين الدفّتين؛ لأنّ اختلاف أجناس المكتوب من الكتف والعسب والرقّ والورق يعكّر شكل الجمع، فلابدّ من توحيد شكلها وجنسها. وهذا يأخذ بعض الوقت، وخصوصا لو اعتبرنا أنَّ القرطاس والجلد هما أفضل الوسائل في الكتابة آنذاك، وأن الجلود كانت تصدّر من الجزيرة العربية والقرطاس موجود عندهم، وقد جاء صريحا في وصية رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله بأنّ المجموع خلف فراشه غالبه من الصحف والحرير والقرطاس [١]، وعليه فكانت الأيّام الثلاثة أو السبعة أو التسعة كافيةً لهذا العمل.

وإنّي أستبعد ما قاله الاستاذان في معجم القراءات القرآنية أنه:

«*لا يمكن أن يكون في طاقة البشر من يكتب القرآن الذي بين أيدينا في ثلاثة أيام، وهذا أمر لا يطمئن إليه العقل، وحتّى لو كان الكاتب أمير المؤمنين علياً*» [٢].

---

(١) أنظر الرواية التي مرت في أول هذا القسم في صفحة ٢٩٩ (الجمع بعد وفاة رسول الله مباشرةً بواسطة الإمام عليّ).

(٢) معجم القراءات القرآنية ١ : ٣٠.

لأنّ غالب الموجود كان من الوسائل اللينة كالقرطاس والحرير والجلد والقليل منها كان من العسب واللخاف وأمثالها فلا استبعاد حينئذ.

وقد شهد نولدكه بأنّ المادة التي استعملت للكتابة كانت واحدة في النوع والشكل. والأرجح أنّ الجلد هو المادة التي استعملت لحفظ نتاج النبي الأدبي[١].

وبهذا فقد عرفت بأنّ ما قالوه عن الصحابة وأنّهم كانوا يُدَوِّنُوْنَ القرآن على أكتاف العظم ورقاق الحجارة والخشب وأضلاع النخيل وما شابهها، لم تكن هي الحالة السائدة والرائجة عندهم آنذاك، بل إنّهم كانوا يَلجَؤُوْنَ إليها عند الضرورة وفقدان وسائل الكتابة المعروفة في البلدان المجاورة للجزيرة كالقرطاس والرقّ والورق والحرير والقماش؛ إذ بمراجعة الكتاب العزيز تَقفُ على وجود اسم القرطاس كوسيلة مألوفة للتدوين والكتابة، فقد قال سبحانه: ﴿ **وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ** ﴾ [٢]، وقال تعالى: ﴿ **قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا** ﴾ [٣]، وقال تعالى: ﴿ **فِي رَقٍّ مَنْشُورٍ** ﴾ [٤]، وعليه فالمجموع خلف فراش رسول الله ﷺ أكثره من الوسائل اللّينة كالحرير والقرطاس، فيمكن كتابة المدوَّن على أكتاف العظام وأضلاع النخل واللخاف في ثلاثة أيام أو أقل.

---

(١) تاريخ القرآن لنولدكه ٢ : ٢٥٧.

(٢) سورة الأنعام: ٧.

(٣) سورة الأنعام: ٩١.

(٤) سورة الطور: ٣.

وقد مرّ عليك أنّ كلمة (صحيفة) و(صحف) و(سجلّ) وأمثالها كانت من أدوات الكتابة والتدوين آنذاك والّتي يلحظ فيها اللين والمطّاطية، وكان الباري جلّ وعلا يذكّرهم بتلك الوسائل تشبيها وتمثيلاً، قال تعالى: ﴿ **يَوْمَ نَطْوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ**﴾ (١). وهذا ما قاله الأستاذ عِزّة دَرْوَزة أيضا حيث قال:

«... وهذا يجعلنا نعتقد أنّ ما روي من أنّ القرآن كان يدّون على قطع عظيمة الحجم، ثقيلة الوزن، صعبة الحمل والحفظ والتّرتيب، كأضلاع النّخيل وأكتاف العظام ورقاق الحِجارة والخَشَب، لا يمكن أن يكون هو الواقع على إطلاقه، كما أنَّ هذا القول يطَّرد في ما يمكن أن يستتبع ذلك من فقدان أو نقص وسائل الكتابة اللّينة المعروفة في ذلك العصر في البلاد المجاورة، كالقِرطاس والورق والحرير والقماش والرُّقوق النّاعمة المسوّاة» (٢) إلى أن يقول:

«... لا يعقل في حال أن لا يكون فيها وسائل مدنّية للكتابة وأن لا يوجد ما يدّون عليه القرآن إلّا ألواح العظام ورقائق الحِجارة وأضلاع النّخيل وقطع الخشب، هذا بالإضافة إلى أنّ القرآن قد احتوى على كلمة القرطاس أكثر من مّرة ممّا يصحّ أن يكون دليلاً على أنّه كان معروفا ومألوفا كوسيلة للتّدوين والكتابة» (٣)، ثمّ يقول.

«.... فإنّ القرآن احتوى كلمة «الصُّحُف» أكثر من مّرةٍ في معرض الإشارة إلى

---

(١) سورة الأنبياء: ١٠٤.

(٢) نصوص في علوم القرآن ٣ :٤٤١ عنه.

(٣) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٤٣ عنه.

القرآن والكتب السّماوّية... [١] على أنّ الصُّحُف كانت تنشّر وتطوى، وهو ما لا يمكن أن يتّصف به إلّا وسائل الكتابة اللّيّنة كالقماش وورق القماش وورق الحرير والرُّقوق النّاعمة المسوّاة إلخ...» [٢]، ثم يقول.

«... وجُلّ الكتابّيين الّذين كانوا في الحجاز جاليات نازحة من البلاد المجاورة الّتي كانت وسائل الكتابة اللّيّنة فيها معروفة ميسورة، فلا يعقل أن تكون كتبهم هذه مكتوبة على تلك الوسائل البدائيّة الثّقيلة الضّخمة، ولا يعقل إلّا أن يكون النّبيّ قد اهتّم لتدوين القرآن معجزته الكبرى على نسق ما دوّنت عليه كتب الكتابّيين»، إلى أن يقول:

... على أنّنا لا نريد أن ننفي بالمّرة ما ورد في الأحاديث العديدة عن كتابة القرآن على الألواح والأكتاف والرّقائق والأديم، فإنّ من الممكن أن يكون لها أصل صحيح أيضا، ولكن على غير الصّورة أو المقصد الّذي عبّرت عنه الرّوايات أو تركته غامضاً.

فمن المحتمل أن يكون النّبيّ إذ يستدعي أحد كُتّابه لإملاء ما يكون نزل عليه من وحي فوراً أن لا يكون متيسّراً إلّا شيء من هذه الوسائل البدائيّة، فيكتب الكاتب عليها ما يمليه النّبيّ موقّتاً ريثما ينقله إلى مكانه من سجلاّت القرآن» [٣]. انتهى كلام دروزة.

---

(١) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٤٣ عنه.

(٢) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٤٤ عنه.

(٣) نصوص في علوم القرآن ٣: ٤٤٤ ـ ٤٤٥ عنه.

وعليه فالذي أحتمله في هكذا أمر أن يكون الإمام أمير المؤمنين عليه السلام قد وحّد شكل الصحف الموجود خلف فراش رسول الله صلى الله عليه وآله إلى شكل واحد، وبما أنّ القرطاس أو الرّق هما الأجود والأشهر بين تلك الصحف، لأنّهما من الأدوات الرائجة آنذاك، وهي أكثر استخداماً في الكتابة من العظم وأضلاع النخل واللخاف وأمثالها، فلا يستبعد أن يكون قد جمع القرآن المجرّد في ثلاثة أو سبعة أو تسعة أيام.

وأمّا جمعه مع تفسيره فكان في وقت أكثر من ذلك، فالإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بعد إقدامه على جمع المصحف المجرّد في أقصر وقت ممكن، جمعه مع تفسيره وتأويله وبيان شأن نزوله في ستّة أشهر لكي يحافظ على يوميّات الدعوة يوماً فيوماً مع بيانه لدقائق ما سمعه من رسول الله في التفسير والتأويل فيها، وقد كان الرسول صلى الله عليه وآله قد خصّه بذكر أمور لم يعرفها غيره من الصحابة.

فالمصحف المجرّد الموجود عند الإمام عليّ عليه السلام هو القرآن نفسه الموجود عند النّاس، لكن بفارق الترتيب في السور، فعثمان بدأ مصحفه بالطوال ثمّ ثنّاه بالمثاني وختمه بالقصار، وقد يكون ترتيب مصحف صحابيّ آخر يأتي بترتيب آخر، وهذا لا يخدش في وحدة القرآن، كما أنّ الاختلافات البسيطة في القراءة لا تشكّك في قرآنية القرآن ولا تدعو إلى تركه؛ لأنّ المعروف عند أهل الإسلام جواز القراءة بإحدى القراءات السبع والتمسّك بها، سواء كانت تلك القراءات متواترة أم لا، بشرط أن توافق قواعد اللغة العربية ولو بوجهٍ لوجود قراءة رسول الله بينها.

ونحن قد وضّحنا بأنّ قراءة الإمام علي وقراءة خيار الصحابة ـ الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله ـ والأئمّة عليهم السلام من ولده هي أصحّ القراءات بلا شكّ، لكونهم من قريش، وقد ألزم الخلفاء الثلاثة لجنتهم في الأخذ بقراءة قريش تأكيداً لهذه الحقيقة!

كما أنّ أربعة من القراءات الرائجة تعود إلى الإمام علي، كلّ ذلك يعني ارتباط المصحف بعليّ بن أبي طالب.

ولا أنسى ما استدل به بعض العلماء في لزوم الأخذ بالقراءات السبع بما مَثّله في البسملة، فقال:

«مع أنّ البسملة ليست موجودة في قراءة حمزة وقراءة أهل الشام وأهل البصرة والمدينة إلّا قالون [١]» ولم يُجَوِّزْ أحدٌ من الأصحاب تركها، مع تجويزهم القراءة بقراءة من أسقطها، ولم يظهر منهم الطعن عليه، لعدم اشتمال قراءته على البسملة».

وعليه فعدم موافقة ترتيب مصحف الإمام عليّ عليه السلام المفسّر لمصحف الآخرين، أو اختلاف قراءته مع قراءات الآخرين، غير مضرّ بالأخذ بالمصحف الرائج؛ لأنّ المصحف المفسر كتب لغرض آخر، وهذا الاختلاف يشابه ما قالوه في الاختلاف الموجود بين المصحف المتداول ومصحف أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ومصحف ابن مسعود ومصاحف غيرهما من الأصحاب، كما أنه هو نفس ما قالوه في اختلاف مصاحف عثمان المرسلة إلى الأمصار فيما بينها.

بعد كلّ هذا لابدّ من استعادة ما كتبناه وتذكير القارئ بما ادّعيناه سابقاً من وجود ترتيبَين للإمام، أحدهما طبق المنزل من اللوح المحفوظ، والآخر طبقاً للأحداث والوقائع.

---

(١) انظر مشرق الشمسين للشيخ البهائي: ٣٩١ / باب في جزئية البسملة.

فما يدلّ على تأليفه للمفسر مارواه ابن ضريس (ت ٢٩٤ هـ) في **فضائله** عن عكرمة، حيث سأله ابن سيرين: «*أألّفوه كما أنزل الأوّل فالأوّل؟ قال: لو اجتمعت الإنس والجنّ على أن يؤلّفوه ذلك التأليف ما استطاعوا. قال محمّد بن سيرين: أراه صادقا*» (١).

انظر إلى عبارة (أألّفوه) وعبارة (أن يؤلّفوه ذلك التأليف) الواضحتين في عدم كون المقصود منه هو المنزل من اللوح المحفوظ إلى سماء الدنيا، لأنّ المصحف المجرّد كان مؤلفاً تحت نظر جبرئيل الأمين ورسول الله ومدوّناً على شكل صحف أيام رسول الله بواسطة كتبة الوحي، أو موجوداً على شكل مصاحف ناقصة عند الصحابة، كما انّه كان مقروءاً عند المسلمين، ولا يحتاج الى تأليفه مرة أُخرى، أو قل: إنّه كان مؤلّفاً، ومُسوَّراً كل سورة بسورها وإطارها الخاصّ بها في رمضان من كان عام طبقاً للمنزل من اللوح المحفوظ، أمّا ما تمنّاه ابن سيرين فهو شيء آخر وهو ترتيبه كما أنزل الأوّل فالأوّل ويوماً بعد يوم.

ومثله جاء في رواية سُلَيم: «فلمّا جمعه كلّه وكتبه بيده **على تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ**» (٢). وهذا يعني ترتيبه طبقاً للتنجيم مع بيان الناسخ والمنسوخ فيه، وطبقاً لتنزيله وتأويله.

وفي **الاحتجاج** قول أمير المؤمنين: «ولقد أحْضرتُ الكتاب كُمُلاً **مشتملاً على**

(١) فضائل القرآن: ٣٦ / ح ٢١، مناهل العرفان ١: ١٧٧.

(٢) كتاب سليم: ١٤٦، وعنه في بحارالانوار ٢٨: ٢٦١ / ح ٤٥.

التأويل والتنزيل» (١) أي كاملاً بمتنه وشرحه لم ينقصه شيء من العلوم.

كما يلحظ هذا المعنى فيما رواه الشريف الرضي أيضاً في **خصائص الأئمّة**: «فإذا قُبِضْتُ وفرغتَ من جميع ما أوصيتك به وغيّبتني في قبري فالزم بيتك **واجمع القرآن على تأليفه**، والفرائض والأحكام على تنزيله» (٢).

فإذن الجمل السابقة: (على تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ) و(مشتملاً على التأويل والتنزيل) و(اجمع القرآن على تأليفه) وأمثالها، كلّها واضحة في كون هذا المجموع هو المصحف المفسَّر لا المصحف المجرّد (٣).

وقد رتّب الإمامُ القرآنَ حسب النزول اليومي للآيات، كي يوثّق شأن نزول الآيات وتسلسل الأحداث الواقعة فيها، ولم يلحظ بعمله ما وافق ترتيب النازل من اللوح المحفوظ دفعةً، أي أنّه أراد بجمعه هنا أن يوضّح للنّاس خلفيّات الأُمور وكيف

---

(١) الاحتجاج ١: ٣٨٣.

(٢) خصائص الأئمّة: ٧٣، وعنه بحار الأنوار ٢٢: ٤٨٣/ ح٣٠.

(٣) قد يكون في قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، إشارة إلى الانزالين الدفعي والتدريجي، وأنه هو هو، إذ أنّ في لفظة (الكتاب) إشارة إلى نزول الكتاب من اللوح المحفوظ محكماً لا شبهة فيه، لكن بما أن سبحانه أراد أن يثبّت فؤاد النبي محمّد أنزله تارة أخرى منجماً ليعرفه معانيها وليفصل الأمور طبقاً للحاجة من أول البعثة إلى آخرها أو قل إلى قيام يوم الدين.

كما أنّ مجيء لفظة (ثمّ) المفيدة للتراخي تعني مجيئها على التعاقب، ومعناه أنّ الكتاب المنزل هو محكمة متقن لا خلل فيه وإن نزل منجماً، لأنه منزل من لدن حكيم خبير.

وصل الأمر بهم إلى ما وصلوا إليه.

أمّا ترتيب المصحف المجرّد فلم يكن من وظائف الوصيّ بل إنّه من وظائف النبي الأكرم، وقد كان يتم في رمضان من كلّ عام بالتنسيق مع جبرئيل الأمين.

والإمام لمّا عرف بأنّ الخلفاء يريدون محو ما دوّنه من علوم والسعي لإبادته أخفاه عنهم وجعله عند ولده الأوصياء عليهم السلام ينقلون عنه للنّاس عند الحاجة، فيقولون: كذا في مصحف عليّ، أو: كذا في قراءة عليّ، أو: والله إنّ قراءة عليّ هكذا جاءت، أو نزل جبرئيل على صدر محمّد بكذا [١]، وأمثالها.

نعم، إنّ الإمام أمير المؤمنين عليّا عليه السلام كان يثير نَوازِعَ الفطرة ومكنون النفس حين استدلالاته، مخبراً عن مكامِن علومه، طالباً من الناس أن يسألوه كي يوضّح لهم ما أبهم ، وأنّ النّاس لو قَرَؤوا القرآن كما أُنزل، وعرفوا في مَن أنزل، لما اختلف اثنان!

وهذا الأمر تراه واضحاً أيضاً في نصوصه الأُخرى، كقوله عليه السلام: «*لكنّي حلفت أن لا أرتدي بعد وفاة النبيّ برداءٍ حتّى أجمع القرآن كما أنزل*» [٢].

وفي نصّ **المناقب**: « *فلمّا قبض النبيّ جلس عليٌّ فألّفه كما أنزله الله، وكان به عالما*» [٣].

فهذه النصوص تؤكد ما قلناه وأنّ الإمام عليه السلام كان يريد بمصحفه المفسّر أن

---

(١) لا إشكال في صحة هذا الكلام وغيره، لأنّ النازل على النبيّ بواسطة جبرئيل لم يكن جميعه بالضرورة قرآناً، فقد يكون حديثاً قدسيا وقد يكون تفسيراً وبياناً لآية.

(٢) الاحتجاج ١: ١٠٥، وانظر مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ١: ٣٢٠.

(٣) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ١: ٣١٩.

يوضّح للنّاس ما أُبْهِمَ عليهم من أمور، وكيف ارتفع بذي الضعة من الناس أن يكونوا قادة وكيف صار المفضول عندهم فاضلاً وإماما، حتّى وصل الأمر بالطلقاء أن يكونوا أُمَراءَ على النّاس، مبدّلين القيم والموازين باسم الدين، جاعلين المُحاصِر بجنب المُحاصَر، والطليق بجنب المهاجر.

وهذا الجمع والترتيب التفسيريّ والتاريخي من قبل الإمام للقرآن هو الّذي عناه الآلوسي في مقدّمة تفسيره: «وقيل: كان جمعاً بصورة أخرى لغرض آخر» (١).

وعليه، فلا تنافي بين القول بالتقسيم الثنائي، الذي قلناه في مصحف الإمام علي، وبين القول بأنّ أصل هذا المصحف يرجع إليه عليه السلام، مؤكّدين بأنّ النصوص التي أتت عن مصحف الإمام تعني ـ غالباً ـ المفسَّر على وجه الخصوص؛ لأنّ الإمام لم يقدّم المصحف المجرد لهم، في حين أنّ أعداء أهل البيت عليهم السلام جاؤوا يحملون تلك النصوص على المصحف المجرّد مستغلينها للدلالة على تحريف الكتاب العزيز عند مدرسة أهل البيت، وهذا خلط واضح في طريقة فهمهم واستنتاجهم للأخبار.

وبعد كلّ هذا لنا أن نجيب عما يثيره الآخرون: هل يصحّ ما يقال من أنّ المصحف المفسّر كان يشتمل على فضائح قريش وأسماء المنافقين، أو أنّ ما قالوه كان إعلاميّا وتشهيراً بمدرسة أهل البيت، بل هل حقا أنّ الصحابة كانوا يخافون مما نزل فيهم تصريحاً أو تلويحاً، أو أن هذه الأقوال هي من إتهامات الشيعة لهم؟

---

(١) روح المعاني ١: ٢٢.

الصحابة وتخوفهم من أسماء بعض السور:

لا خلاف بأنّ بعض كبار الصحابة كانوا يخافون من بعض السور، لما فيها وفي أسمائها من التنديد ببعضهم.

فعن سعيد بن جبير، قال: «قلت لابن عبّاس: سورة التوبة، قال: التوبة؟! بل هي الفاضحة، ما زالت تنزل [فيهم] ومنهم حتّى ظننّا أن لن يبقى منّا أحد إلّا ذكر فيها» (١).

وفي آخر: «إنّها الفاضحة، ما زالت تنزل فيهم ومنهم حتّى خشينا أن لاتدع أحدا» (٢).

وعن حذيفة: «إنّكم تسمّونها سورة التوبة وإنما هي سورة العذاب، والله ما تركت أحدا إلّا نالت منه» (٣).

وفي آخر: الّتي تسمّون سورة التوبة هي سورة العذاب، وما تقرؤون منها ممّا كنّا نقرأ رُبْعَها» (٤).

---

(١) الدرّ المنثور ٤: ١٢٠، والخبر في صحيح البخاري ٤: ١٨٥٢/ ح ٤٦٠٠، وصحيح مسلم ٤: ٣٢٢٢/ ح ٣٠٣١، باب تفسير سوره الحشر، وفيها: «ما زالت تنزل ومنهم، ومنهم حتّى ظنّوا أنّها لن تبقي أحدا منهم إلّاذكر فيها».

(٢) تفسير الرازي ١٥: ١٧٢، البيان في عد آي القرآن: ١٦٠.

(٣) تفسير الرازي ١٥: ١٧٢، الناسخ والمنسوخ للكرمي: ١١٥.

(٤) المعجم الاوسط ٢: ٨٥/ ح ١٣٣٠، وعنه السيوطي في الدر المنثور ٤: ١٢٠، والمستدرك ⇦

وعن ابن عبّاس: «إنّ عمر قيل له: سورة التوبة، قال: هي إلى العذاب أقرب، ما أقلعت عن النّاس حتّى ما كادت تدع منهم أحدا» (١).

وعن عكرمة، قال: «قال عمر: ما فرغ من تنزيل براءة حتّى ظننّا أنّه لم يبق منّا أحد إلّا سينزل فيه» (٢).

وفي **مصابيح الأسرار** للشهرستاني (ت ٥٤٨) «عن عطاء، عن ابن عبّاس في قوله تعالى **﴿يَحْذَرُ الْـمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾**: إنّه كان في هذه السورة أسماء سبعين نفراً من المنافقين بأعيانهم وأسمائهم وأسماء آبائهم... [ثم] نسخ تعطفاً على أولادهم (٣).

وعن أبي بصير، قال: «أخبرني المنهال بن عمرو، عن زاذان، قال: سمعت عليّا أمير المؤمنين عليه السلام وهو يقول: ما من رجل من قريش جرت عليه المواسي إلّا وقد نزلت فيه آية أو آيتان تقوده إلى الجنّة أو تسوقه إلى النّار، وما من آية نزلت في برّ أوبحرأو سهل أو جبل إلّا وقد عرفت كيف نزلت وفيما نزلت» (٤).

وروي عن عليّ عليه السلام أنه قال: ما من رجل من قريش إلا نزلت فيه الآية

للحاكم وتلخيصه للذهبي ٢: ٣٦١ / ح ٣٢٧٤ وصحّحا اسناده.

(١) الدرّ المنثور ٤: ١٢١، الإتقان ١: ١٥٢ / ح ٦٨٠ وفيه: حتّى ما كادت تبقي منهم أحدا.

(٢) الدرّ المنثور ٤: ١٢١، عن أبي الشيخ، كنز العمّال ٢: ١٧٩ / ح ٤٣٩٦، زاد المسير ٣ : ٣٠٦.

(٣) مصابيح الاسرار ١: ١١.

(٤) بصائر الدرجات: ١٥٩/ ح ١.

والآيتان، فقال له رجل: أي شيء نزل فيك؟ فقال عليه السلام: ﴿**وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ**﴾ (١).

فإنّ وجود تفسير وتأويل لهكذا أُمور في هوامش وحواشي بعض الآيات والسور من مصاحف الصحابة، وخصوصا في المصحف المفسّر والمدوّن من قِبَلِ أمير المؤمنين علّي بن أبي طالب عليه السلام كان يقلق نهج الخلافة ويوجب إلقاء اللوم على الناشرين والمذيعين له.

سؤال وجواب

وهنا سؤال يطرح نفسه: كيف يشتمل مصحف الإمام علي أو مصاحف الصحابة على أسماء المنافقين ورسول الله كان من دأبه تأليف قلوب المنافقين والإسرار بما يعلمه من نفاقهم، فكيف يمكن أن يذكرهم بأسمائهم صراحة في القرآن ويأمرهم بلعن أنفسهم؟

الجواب: إنّ الله لم يصرِّح بأسمائهم، نعم لا يبعد أن يكون النبي قد ذكر أسماء المنافقين لبعض خواصّه، كأمير المؤمنين علي وحذيفة بن اليمان في مجالسه الخاصة، وهذا مما كان يقلقهم، فكانوا يتحاشون من شيوعه وانتشاره بين باقي الصحابة.

على أنّ الستر على المنافقين لم يكن على إطلاقه وفي كلّ الأزمنة، فقد نزلت كثير

---

(١) تفسير الطبري ١٢: ١٥، تفسير القرطبي ٩: ١٦.

من الآيات في أشخاص بعينهم، فإمّا أن يُفضَح نفاقه وإما أن يتوب إلى الله تعالى.

وبهذا فقد اتضح لك صحة ما قلناه من وجود ترتيبين للمصحف، أحدهما للتلاوة والآخر للتفسير والتأويل، وأنّ ذلك ليس بِدْعا من القول، وقد قال بهذا القول قبلنا علماءان من أعلام أهل السنّة والجماعة:

أحدهما أبو شامة في كتابه **المرشد الوجيز إلى علوم القرآن** ـ مبحث جمع القرآن في زمن رسول الله نقله عن البغوي في شرح السنة ـ إذ قال:

«... فإنّ القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على الترتيب الّذي هو في مصاحفنا أنزله الله جملة واحدة في شهر رمضان ليلة القدر إلى السماء الدنيا، ثمّ كان ينزله مفرّقا على رسول الله مدّة حياته عند الحاجة وحدوث ما يحدث على ما يشاء الله عز وجل **وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة**» (١).

وثانيهما محمّد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في التفسير المنسوب إليه، قال:

«بلى والله إنّ القرآن محفوظ، لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا**

---

(١) المرشد الوجيز: ٧٠ ـ ٧١، نقله عن البغوي شرح السنة ٤: ٥٢٣ وانظر الاتقان ١: ١٧٠ عن البغوي أيضاً، وفي البرهان للزركشي: ٣٨ قال: ثم كان ينزل مفرقاً على رسول الله مدة حياته كما قال تعالى: ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا**﴾ (الإسراء: ١٠٦) **فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة.**

لَحَافِظُونَ﴾ [(١)] ...

ولا يستبعد أن يكون لكتابه المُنزل نُسختان لا تختلفان اختلاف التّضادّ، وكلاهما كلام الله عزّ وجلّ...

فالقرآن الّذي بين أظهرنا كلام الله بين الدّفّتين، محفوظ بحفظ الله عن التغيير والتبديل واللحن والخطأ، فلا كاتبه ناعس ولا تاليه لاحن وله قوم يتلونه حق تلاوته، يعرفونه بتأويله وتنزيله، وينفون عنه زيغ الزائغين وانتحال المُبطلين « **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الأَلْبَابِ**» [(٢)].

نعم، قد لا يرتضي أتباع أهل السنة ـ وخصوصاً منكري توقيفية السور ـ نسبة ما قلناه إلى هذين العلمين، لأنّ قولهم لا يشبه قولي، إلّا في مفردة واحدة، وهي التفريق بين ترتيب النزول وترتيب التلاوة، وأن هناك نُسختين من المصحف عند الصحابة لا تختلفان اختلاف التّضادّ وكلاهما قرآنٌ لا شيء آخر.

أجل، إنّ اختلاف أهل البيت عليهم السلام والخلفاء الثلاثة في القراءة والترتيب مما لا يمكن إنكاره، لكنّ هذا لا يعني تشكيك أهل البيت في القرآن المتداول اليوم بين أيدي النّاس، فهم يقرؤون به في صلواتهم ويستشهدون بآياته في خطبهم ورسائلهم، وقد أمروا شيعتهم بالاهتمام به وقراءته وعدم مخالفة القراءة الرائجة، وقد شهد بهذا بعض

---

(١) الحجر: ٩.

(٢) تفسير مصابيح الأسرار ١: ١٤ ـ ١٥، والآية الأخيرة من سورة آل عمران: ٧.

الكتّاب المعاصرين من أهل السنة والشيعة، وباعتقادي أن (المصحف الإمام) [١] ما هو إلّا صورة لمصحف الإمام علي بتبديل يسير في بعض القراءات، وأنّ المصحف الرائج ليس بمصحف أبي بكر وعمر وعثمان الذين دوّنوا القرآن بشاهدين ـ كما يقولون ـ، لأنّ الشاهدين قد يعارض نقلهما بشاهدين آخرين وهلمّ جرّا، حتّى تتعدد الوجوه إلى سبعة أحرف ثمّ إلى أكثر من ذلك وأكثر، إذن لا يمكن الوقوف عند حرف زيد الذي أراده عثمان، فيكونون قد ابتعدوا عن فكرة توحيد المصاحف إلى التعددية، فصحَّحوا كلّ القراءات على أنها اختيارات للأحرف السبعة.

إذن، الخلفاء الثلاثة لا يقرؤون بالبسملة أو يجهرون بها، في حين أنّ البسملة موجودة في (المصحف الإمام) المدّعى تأليفه وجمعه لعثمان، ولو لم يكن فيها هذه الآية لكان ناقصاً عند كثير من علماء الإسلام.

كما أنها موجودة في مصاحف الآخرين من الصحابة، كابن مسعود وأُبي ومعاذ، وهو يؤكد اشتهارها وتواترها بينهم.

فكيف تكون البسملة موجودة في (المصحف الإمام) المؤلّف من قبل الخلفاء، وهم لا يقرؤون بها؟!

فلو قيل: بأنّ البسملة ذكرت تيمّناً وتبرّكاً ودفعاً للشيطان من باب (كلّ أمر ذي

---

(١) لا نرضى أن تكون هذه الجملة حكراً على عثمان بل قد تكون إشارة إلى المصحف الأم عند المسلمين، والذي هو باعتقادنا أنه مصحف الإمام علي.

بال لم يبتدئ ببسم الله فهو أبتر) (١)، وهي ليست بآية من القرآن عندهم.

فنقول لهم: ألم ترد هذه البسملة في القرآن الموجود بين أيدينا؟ وألم تقولوا بأنّ القرآن الموجود بين أيدينا هو النازل من عند الله بدون زيادة ونقصان؟ فلو صحّ كلامكم الأوّل فينقضه كلامكم الثاني، وتكونون قد زدتم في القرآن ما ليس منه ١١٣ مرّة. فلا يمكن ادخال شيء تحت دعوة تيمن والتبرّك والدعاء، ولو كان كذلك فلماذا لا تدخلون آمين بعد ولا الضالين في سورة الحمد من القرآن الكريم أيضا.

كلّ هذه الأُمور تشير إلى عدم تطابق الوثائق مع الحقائق، وأن مدرسة الخلافة بمنهجها المغلوط كاد أن يزيد في القرآن أو ينقص منه، لكنّ مدرسة أهل البيت والمخلصين من كبار الصحابة وقفوا أمام التحريف، وإنّ إقرار أئمّة أهل البيت عليهم السلام لهذا القرآن على ما فيه من اختلاف القراءات وعدم إجازتهم مخالفة القراءة السائدة والمشهورة عند الناس يؤكد إمضاءهم له وأنّه قرآن المسلمين لا قرآن الخلفاء.

ففي كتاب **بصائر الدرجات** بإسناده عن سالم بن أبي سلمة، قال: « قَرَأَ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أسمع حروفا من القرآن ليس على ما يَقْرَؤُها النّاس، فقال أبو عبد الله: مه مه كُفَّ عن هذه القراءة اقرأ كما يقرأ النّاس حتّى يقوم القائم فإذا قام فَقَرَأَ كتابَ الله على حَدِّه وأخرج المصحف الّذي كتبه عليّ، وقال: أخرجه عليّ إلى النّاس ...» (٢).

---

(١) كنز العمال ١: ٢٧٧.

(٢) بصائر الدرجات: ٢١٣ / ح ٣ من باب أنّ الأئمّة عندهم جميع القرآن.

وفي كلام الإمام الصادق عليه السلام إشارة إلى وجود الاختلاف في القراءة بين المسلمين وأن ذلك الاختلاف بينهم ليس في أصل القرآن بل في القراءة، وأنّ الاختلاف في القراءة لا يعني الاختلاف في أصل القرآن، قال العلاّمة الطباطبائي في **الميزان:**

« وبالجملة، الّذي تدلّ عليه هذه الرّوايات هي:

أوّلاً ـ أنّ الموجود فيما بين الدَّفّتين من القرآن هو كلام الله تعالى، فلم يزد فيه شيء ولم يتغيّر منه شيء، وأمّا النّقص فإنّها لا تفي بنفيه نفيا قطعيّا[١]، كما روي بعدّة طرق أنّ عمر كان يذكر كثيرا آية الرجم ولم تكتب عنه.

وأمّا حملهم الرّواية وسائر ما ورد في التحريف ـ وقد ذكر الآلوسيّ في تفسيره أنّها فوق حدّ الإحصاء ـ على منسوخ التّلاوة فقد عرفت فساده، وتحقّقت أنّ إثبات منسوخ التّلاوة أشنع من إثبات أصل التحريف.

على أنّ من كان له مُصْحف غير ما جمعه زيد ـ أوّلاً بأمر من أبي بكر، وثانيا بأمر من عُثمان، كعليّ عليه السلام وأبيّ بن كعب وعبد الله بن مسعود ـ لم ينكر شيئاً ممّاحواه المصحف الدائر غير ما نقل عن ابن مسعود أنّه لم يكتب في مصحفه المعوّذتين، وكان يقول: إنّهما عَوْذتان نزل بهما جبريل على رسول الله صلى الله عليه وآله ليعوّذ بهما الحسنين عليهما السلام ، وقد ردّه سائر الصَّحابة

---

(١) قال بذلك العلامة الطباطبائي مجاراة مع كلام الجمهور.

وتواترت النّصوص من أئمّة أهل البيت على أنّهما سورتان من القرآن...» [١].

وعلى ذلك قد يكون البغوي عنى بكلامه في (شرح السنّة): «بأنّ **ترتيب النزول غير ترتيب التلاوة**»[٢]، أنّ مصحف **التلاوة**، هو: المصحف المجرّد عن التفسير النبوي، والمرتّب طبق ما أنزله الله في الإنزال الدفعي الأوّلي له.

وأمّا ترتيب النزول، فهو: ما يراعى فيه الترتيب الزماني والتاريخي وتسلسل الوقائع والأحداث فيه؛ وهو ما نراه في المجموع الثاني للإمام عليّ عليه السلام، والذي أكّد عليه السلام بأنّه سيخرج مصحفه لو ثُنّيت له الوسادة وعرف له حقّه [٣]. ومعناه: إحاطته عليه السلام بجميع العلوم بحيث يمكن أن يحكم لأهل التوراة بتوارتهم، وأهل الانجيل بانجيلهم وأهل الفرقان بفرقانهم.

لكنّ القوم سعوا إلى تحريف كل الحقائق مستنقصين رسول الله والإمام عليّاً بل الرسالة بأجمعها، حيث وقفت فيما سبق على المقدّمات العشر الخاطئة التي أقرُّوها في جمع القرآن، وأنّهم أقرّوها مع كون القرآن كان مدوّناً في السطور ومحفوظاً في الصدور على عهده صلى الله عليه وآله، فلو ثبت ذلك فلا داعي لإعادة جمعه تارة أُخرى، لكنّهم سعوا أن يجمعو القرآن تارة أخرى لمصادرة عمل الآخرين ونسبته إليهم، وهذا قد يكون ما

---

(١) الميزان ١٢: ١٢٥، وإنّا ناقشنا هذه الأكذوبة على ابن مسعود سابقا.

(٢) شرح السنة ٤: ٥٢٣.

(٣) انظر إثبات الوصية للمسعودي: ١٢٣.

قصده الإمام الباقر عليه‌السلام حينما صرّح بكذب من ادّعى جمع القرآن غير أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه‌السلام.

كما وقفت على تعريضه عليه‌السلام بالقائلين بمشروعية تعدّد القراءات من خلال حديث الأحرف السبعة ولعنه إياهم، لأنّ كلام الله هو واحد، نزل من عند الواحد، على رجل واحد، وبلسان واحد.

هذا مع توضيح الإمام عليه‌السلام في موضع آخر بأنّ التحريف يأتي غالباً من قبل الرواة، وأن أهل العربية يحرّفون الكلم، فكلّ هذه الأُمور توضّح دور الأئمّة في الحفاظ على القرآن وصونه من التحريف رغم جميع الملابسات وإجحاف الآخرين به.

ارتباط جمع القرآن بموضوع الخلافة:

بعد كل هذا البحث المضني اتّضح لك ارتباط موضوع جمع القرآن بموضوع الخلافة والإمامة وإن كان الآخرون تغافلوا عنها، وسعوا في إماتتها، وهي مسألة استوقفتنا وتستوقف كلّ باحث ودارس في تاريخ جمع القرآن للبحث في جوانبها.

وممّا يجب بحثه أيضاً هو سرعة مبادرة أمير المؤمنين لجمع القرآن وحفظه، وفوريّة تنفيذ هذه المهمّة الربانية والنبوية، مع أنّه كان يمرّ بمرحلة صعبة، ووجود منافسين له بين القوم لا يريدون أن يكون هو الأوّل، وإنّ حوادث ومجريات السقيفة تغنينا عن البيان والتفسير في كلّ ذلك.

فما يعني إصرار الإمام لتطبيق هذه المهمة في تلك المرحلة الحساسة والحرجة من تاريخ الاسلام، وعلى أي شيء يدل؟ وهل أن مبادرته جاءت لتحقيق أمرالله

لقوله عليه السلام «فخصّني الله عزّوجلّ بذلك من دون الصحابة» [(١)]؟

أو كانت بوصية من رسوله الأمين صلى الله عليه وآله له كما مرّ عليك في خبر تفسير القمّي.

أو أنّ ذلك كان تبريراً تمسّك به الإمام عليه السلام لعدم مبايعة أبي بكر، كما أشارت إليه نصوص أخرى مذكورة في كتب الفريقين؟

فلو تأمّلت في مطلع تلك الأخبار لرأيته عليه السلام يُقدم على هذا الأمر حينما يرى خذلان النّاس له، وقلّة وفائهم معه، وميلهم للسلطة، وتركهم للعترة؛ وأنّ عملهم هذا يؤدي مآلاً إلى الابتعاد عن المنهج السوي والصراط المستقيم، وهذا ما لا يريده الله ورسوله وهو ما أخبر رسول الله علياً به، وأنّ عليه الصبر والاستقامة؛ لانقلاب الأُمّة على أعقابهم من بعده، وهو ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**﴾.

ولا تقف محنة الإمام عند هذا الحدّ، بل تراه عليه السلام يشير إلى تخوّفه من الزيادة في القرآن والتلاعب به ـ وقد مرّت عليك نصوصه ـ مما يلزمه سرعة المبادرة في ذلك والوقوف أمام المستجدات والحوادث الطارئة [(٢)].

---

(١) الخصال: ٥٧٩/ ابواب السبعين/ المنقبة ٥٥.

(٢) منها: نصّ العيّاشي (ت ٣٢٠ هـ): «فلمّا رأى ذلك عليّ عليه السلام ورأى النّاس قد بايعوا أبابكر خشي أن يفتتن النّاس ففزع إلى كتاب الله وأخذ يجمعه في مصحف ...» تفسير العياشي ٢: ٣٠٧.

وفي خبري الفهرست لابن النديم وشواهد التنزيل للحسكاني (القرن الخامس الهجري): «إنّ عليّا رأى من النّاس طيرة عند وفاة النبيّ فأقسم أن لا يضع ...» الفهرست: ٤١، شواهد التنزيل ١: ٣٦.

⇦

والنصوص السابقة هي نصوص جديرة بالوقوف عندها والتأمّل في معانيها ودلالاتها؛ لأنّها تشير إلى واقع حال الأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وأنّهم كانوا يريدون ـ بقصدٍ أو بدون قصد ـ الزيادة في القرآن، وهو ما لا يرتضيه الله ولا رسوله ولا الإمام علي عليه السلام، أو قل: إنّ عملهم ومنهجم كان يؤدي إلى الزيادة ونقصان لكنّ الله صان كتابه من خلال إقراء الرسول أمته القرآن على مكث، ولوجود أمير المؤمنين بينهم، ولو تأملت في النصوص لرأيت زيادتهم لم تكن تفسيريّة وتوضيحيّة، أو في شأن النزول ـ كما كانت في مصاحف الصحابة ـ، بل هي زيادات حقيقية مثل إدخال آية رجم الشيخ والشيخة، وإدخال سورتي الحفد والخلع، وأمثال ذلك في القرآن على أنه

وفي المصنّف لعبد الرزّاق الصنعاني (ت٢١١ هـ): «فإنّي خشيت أن يتفلّت القرآن»، وفي آخر: «خشيت أن ينقلب القرآن» المصنف ٥: ٤٥٠/ ح ٩٧٦٥.

وفي خبر ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ): «ولكن كان القرآن يزاد فيه فلمّا قبض رسول الله صلى الله عليه وآله ...» مصنف ابن أبي شيبة ٦: ١٤٨ / ح ٣٠٢٣٠.

وفي خبر الجوهري (ت٣٢٣ هـ): «ولكن القرآن خشيت أن يزاد فيه فحلفت أن لا أرتدي ...» السقيفة وفدك: ٦٦.

وفي خبر آخر عند الحسكاني: «فكرهت أن يزاد فيه». وفي آخر: «ما كرهت أمارتك ولكنّي أرى القرآن يزاد فيه فحلفت أن لا أرتدي...» شواهد التنزيل ١: ٣٦، ٣٨.

وفي خبر ابن ضريس (ت٢٩٤ هـ): «...ما أقعدك عنّي؟ قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه فحدّثت نفسي أن لا ألبس ...» فضائل القرآن لإبن الضريس: ٣٦ / ح ٢٢.

وفي رواية المستغفري (ت٤٣٢ هـ): «ولكن كان النبيّ حيّا والوحي ينزل والقرآن يزاد فيه، فلـمّا قبض جعلت ...». فضائل القرآن للمستغفري ١: ٣٥٨ / ح ٤٢٠.

من القرآن، ـ وإن أولوه متأخراً بأنه منسوخ التلاوة دون الحكم وأشباه ذلك ـ فإنّ جملة: (خشيت أن ينقلب القرآن) أو: (ولكن القرآن خشيت أن يزاد فيه) أو: (أنّ عليّا رأى في النّاس طيرة عند وفاة النبيّ) كانت تعني هذا الأمر وأنّ لها دلالاتها وإيحاءاتها، وخصوصاً أنها جاءت سابقة أو مزامنة لمقولة عمر بن الخطاب الدالّة على أنّه كان يريد أن يضيف آية الرجم في القرآن لولا خوفه من الناس أن يقولوا: زاد عمر في القرآن.

إذن معترك الصراع السياسي في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الإسلام كان يُلزِم الإمام، ويلزم الأمّة من بعده بالوقوف أمام التبديل والتغيير، الداعي إليه بعض الخلفاء والذاهب إلى القول بذهاب قرآن كثير مع النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله.

فلا أدري كيف يمكنهم القول بهذا؟ وهل اختلط الأمر عليهم؟

ألا يعلمون بأن ليس كلّ ما قاله رسول الله هو قرآن، فقد يكون ما قاله هو حديثاً قدسيّاً، وقد يكون توضيحاً لآية، أو بياناً لسنّةٍ نزل بها جبرئيل على صدر النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله.

بل كيف يمكن ادّعاء ذهاب قرآن كثير مع النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله وسبحانه أنزل القرآن على الناس على مكث في مدّة ٢٣ عاماً، كي يعرفوه ويتدبروا في معانيه وآياته ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾ (١).

نعم إنّ ربّ العالمين فعل ذلك كي لا يشتبه عليهم أمر القرآن بغيره، كما لا يستبعد أن يكون تأكيد رسول الله على فضيلة تلاوة كلام الله في المصحف نظراً؛ وأمثال

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٦.

ذلك جاء للحدّ من إمكان إدخال آياتٍ جديدة في القرآن لم يعرفوها!!

ونحن لو جمعنا هذه الفقرات من كلام الإمام عليّ عليه‌السلام ـ مع ما مرّ من تخوّف رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله من أن تُضيّع أمّته القرآن كما ضيّعت اليهود والنصارى كتبهم، مع وقوفه على أن أمته ستتّبع أمة بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، مع تخوّفه من انقلابها على أعقابها من بعده، وقوله صلى‌الله‌عليه‌وآله: «**يا عليّ ألّفه في ثلاثة أيّام كي لا يزيد الشيطان ولا ينقص منه ... فلم يزد الشيطان منه شيئاً ولم ينقص منه شيئاً**»، وخشية الإمام عليه‌السلام من أن يفتتن النّاس من بعد رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، وأمثالها ـ.

لو جمعنا كل هذه النصوص معاً لعرفنا وجود منهجيّةٍ خاطئة عند مدرسة الخلافة قد يكون الإمام أو الرسول عناها في كلامه لأنّ هذه المنهجية ربما كادوا أن يقعوا بسببها في الزيادة والنقصان في القرآن بقصدٍ أو بغير قصد.

أو قل: وجود أناس من المسلمين يعتقدون بأنّ القرآن الحقيقي هو أكثر من هذا الموجود، في حين لا يعلمون بأنّ تلك الزيادة إن وجدت فهي تفسير وبيان لا قرآن مُنزَل.

هذا، ويمكننا القول بأنّ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ (١) إشارة إلى أنّ الناس غير قادرين على تحريف القرآن ونقصانه كما حرّفوا التوراة والإنجيل، لأنّ الرسول ـ وبأمر من الله ـ قد صان أمته من التحريف وذلك من

---

(١) سورة الحجر: ٩.

خلال إقراءهم القرآن على مكث [١]، وحفظ كتابه من الزيادة والنقيصة، وقد مرّ عليك كلام الإمام علي: «**فلم يزد الشيطان ولم ينقص منه**».

إذن كلام الله العزيز حُفِظ بالمعصومين من أهل بيت الرسول، وبكبار الصحابة المخلصين، الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، والذين أجحف حقهم لاحقاً.

وبالتواتر والاشتهار الذي عرفوه من كتابه والذي تلقوه من رسول الله ـ على مكث ـ وبالعلماء الربّانيّين الذين صنّفوا في تفسير القرآن وشرح ألفاظه ومعانيه، لأن القول بالتحريف يقتضي سقوط الكتاب عن الحجّية، ولا يقول بهذا أحد من المسلمين فضلاً عن الصحابة وأهل البيت، وقد مرّ عليك دفاعاً السيّد الخوئي عن دعوى وقوع التحريف من قبل الخلفاء الثلاثة سابقاً [٢].

لكن نصوص صون الكتاب وعدم الزيادة والنقصان فيه لا تخالف أن يكون فهم الصحابة ومنهجهم الخاطئ كاد أن يؤدي إلى التحريف بقصد أو بدون قصد، لكنّ الله صان وحفظ كتابه من التحريف، من خلال إقرائهم (على مكث)، ووجود المعصوم بينهم.

نعم إنّ رسول الله والإمام عليّاً كانا يخافان من وقوع الأُمّة في الفتن جرّاء السياسة ومنزلق المصالح والأهواء، ورسول الله كان قد طلب من أمته أن لا يضيعوا القرآن كما ضيّعت اليهود والنصارى كتبها، وقد مرّ عليك قول الإمام علي عليه السلام:

---

(١) انظر روح البيان للبروسوي ٤: ٤٤٣.

(٢) مرّ كلامه في صفحة ١٣٨ ـ ١٤٣ من هذا الكتاب.

«خشيت أن ينفلت»، أو: «أن يزاد فيه»، وأمثالها.

إنّ هذه النصوص من قبل الرسول والإمام كانت احترازية من الوقوع في الفخ، لأنّ السياسة قد تلزم الخلفاء أن ينتهجوا منهجاً لا يرتضيه الرسول، فيتركوا الأخذ بالمصحف الموجود عند رسول الله، ويبدؤوا بتدوين القرآن من جديد، أو تراهم يحرقون المصاحف مصلحةً!! وقد فعلوا كلّ ذلك.

كُلُّ هذه الأمور دعت الإمام عليه السلام أن يقف أمام دعاة المنهج الجديد في القرآن، فهو وكبار قُرّاء الأمّة، أمثال: ابن مسعود وأُبيّ بن كعب دعوا أولاً إلى حجّية القرآن من خلال ما عرفوه من القراءة على عهد رسول الله وأخذوه من فيه صلى الله عليه وآله، فكانوا يؤكدون على أصالة منهجهم وأنّهم أخذوا قراءتهم من في رسول الله لا اجتهاداً من عند أنفسهم في القرآن، كما فعله الآخرون بذريعة أنّهم خافوا أن يضيع القرآن بعد مقتل القرّاء يوم اليمامة وأمثال ذلك.

وإنّي بأطروحتي هذه أردت أن ألفت نظر الباحثين إلى أمثال هذه الأمور الخافية الجديدة التي لم يبحثوها من قبل في تاريخ جمع القرآن، وهي بنظري ضرورية، فإنّ دراستها تفتح آفاقاً جديدة في العمل العقائدي، وتوضّح للباحثين أموراً كثيرة لم تبحث من ذي قبل، إذ بهذه البحوث تتبيّن خلفيّات الأمور في الصدر الأول على حقيقتها دون إعطاء هالة تقديس لهذا الشخص أو ذاك.

فالإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ـ كما قلنا ـ أراد: أن يدوّن أوّلاً «مصحف التلاوة»، لسدّ باب التلاعب بالقرآن، وليبقى القرآن صمّام الأمان بيده وبيد الأئمة من أهل بيته؛ حتى لا يمكن للجامعين الجدد للقرآن الإقدام على تغييره وتبديله والزيادة والنقصان فيه ما دام هناك نسخة جامعة موجودة بيد أمير المؤمنين علي عليه السلام. فإنّهم لو

أرادوا التغيير والتبديل لأخرج الإمام مصحفه، وحيث لم نَرَ إخراج الإمام مصحفه في العصور المتأخّرة عرفنا بأن لا تغيير حقيقيّاً وأساسيّاً قد وقع في القرآن.

بل قد يمكن أن يقال بأن الإمام وبعد أن رأى اختلاف القراءات سرّب مصحفه إلى عثمان عن طريق حذيفة كي يعتمده دون التصريح باسمه، وهذا ما ذهب إليه السيّد ابن طاووس في (سعد السعود)، وهو احتمال وجيه بنظرنا.

لقد رتّب الإمام تلك النسخة من المصحف ووحّد شكلها، ثمّ جاء بعد ذلك ليدوّن تفسيره معه وفق ترتيب خاص يختلف عن الأول، وقد كان عليه السلام قد أعد أوّليات الكتاب الثاني، أو قل: كلّياته منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد كتبه ودوّنه بعد وفاته، لإيقاف الأمّة على تاريخه وتشريعه.

وعليه فالجمع المبكّر للمصحف المجرد ـ أعني القرآن الكريم ـ وبعلم الصحابة قد سدّ الباب أمام المغرضين إن حاولوا التلاعب بآيات الكتاب العزيز وسُوَرِه.

فكان ذلك المصحف بمثابة المُؤَمِّن من التلاعب، إذ لو تلاعب شخص أو قوم لفضحهم أمير المؤمنين عليه السلام، من خلال المكتوب عنده والموجود أصله خلف فراش رسول الله، إذ لا يستطيع غير علي بن أبي طالب ادعاء وجود تمام المصحف عنده، وغاية ما يدّعون هو وجود متفرقاته عند الصحابة، إذ قالوا بأن جميعه عند جميعهم، ولأجل ذلك نرى الخلفاء الثلاثة يحتاطون ـ أو قل يخافون ـ من التسرّع في الأخذ بآيات الكتاب وسوره، فيرسمون منهج البيّنة والشهود في جمعهم الجديد، وهذا الاحتياط من قِبل الخلفاء قُرِّر كي لا يواجهوا تخطئة من قبل الإمام عليّ عليه السلام أو من قبل كبار القرّاء أمثال ابن مسعود ومعاذ وأبي وغيرهم من الذين عرضوا قراءتهم على رسول الله، ولكي يعذروا أنفسهم، لأنّ المصحف الأُمّ والمدوّن على عهد رسول الله

كان موجوداً عند أمير المؤمنين علي عليه السلام، وهذا ما يعرفه غالب الصحابة، كما أشارت إليه الأخبار الكثيرة التي مرّت عليك.

إذن المصحف الموجود عند الامام يمتاز على مصاحف الصحابة الأخرى المكتوبة آنذاك على عهده صلى الله عليه وآله، بأنّه مجموع بيد وصيّ النبي وابن عمّه طبقاً للصحف الموجودة في بيت رسول الله المكتوبة بأيدي كتّاب الوحي.

كما أنّ دعوى وجود التقديم والتأخير بين الآيات والسور القرآنية والاختلاف بين القراء في القراءات ـ إن وجدت ـ هو الآخر ممّا لا يضرّ بأصل الكتاب العزيز.

ولأجل هذا ترى النهج الحاكم لا يجرؤ على تقديم ما جمعه زيد في زمن أبي بكر وعمر بن الخطّاب إلى النّاس، وجعله دستوراً للدولة، لوجود من يُخَطِّئُهم من الصحابة في جمعه، فانتظروا حتى زمان عثمان بن عفان لتقديم ما دوَّنُوه، فعلوا ذلك لامتداد الزمن وبعده عن رسول الله ولاضطراب الأمور في عهد عثمان.

ومن هنا جاء دور الإمام فسرّب مصحفه عن طريق أحد أصحابه وهو حذيفة بن اليمان إلى عثمان، كي يعتمده لأنّ حذيفة كان قبل ذلك قد أكّد لعثمان ضرورة توحيد المصاحف، وذلك لاختلاف الناس فيه تبعاً لاختلاف الصحابة في القرآن.

نعم، إنّ الإمام عليه السلام كان يخاف أن يزاد في القرآن أو ينقلب القرآن أو أن يزيد بعض الصحابة في القرآن ما ليس منه، بمعنى أن يدرجوا من كلمات الرسول صلى الله عليه وآله ـ الّتي سمعوها في تفسير الآيات وتأويلها ـ في أصل القرآن، أو أن ينقُصُوا بعض التفسيرات والتأويلات النبوية الموجودة في هامش مصاحفهم والذي كان رائجاً عندهم.

فهذا التفسير الموجود في هامش المصحف وإن لم يكن قرآناً لكن زيادته ونقصانه

بحد ذاته خيانة وتجاوز على المقدس وهو قول رسول الله، لأنّهم بهذا العمل سيخفون عن الناس كثيراً مما جاء عن رسول الله من معاني في أسرار القرآن أو تراهم يدخلون أشياء على أنها من القرآن.

وعليه فهذان الأمران ـ الزيادة والنقصان ـ كانا ممّا يتخوّفُ منه الإمام عليّ عليه السلام.

ولأجله فصّل الإمام بين مجموعتيه في الترتيب والمهمة، فبدأ أولاً بجمع المنزل ثمّ بدأ مشروعه الثاني ـ وهو الأهمّ ـ المفسر، والذي دوّن أوليّاته منذ أيّام رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ كان يكتب يوميّات الدعوة الإسلامية بما فيها يوماً فيوماً، فكان يخلو برسول الله صلى الله عليه وآله ليلاً ونهاراً، يسأله عن شأن نزول الآيات والأحكام النازلة فيها، فيجيبه صلى الله عليه وآله، فيدوّنها، وإن سكت إبتدأه الرسول بتعليمه وإخباره بما جرى، تاركاً الإمام عليه السلام تدوين تفاصيل تلك الأمور وتطبيقاتها إلى ما بعد وفاته صلى الله عليه وآله؛ لأنّ الرسول صلى الله عليه وآله كان قد أوصاه بفعل ذلك بعد وفاته مباشرة بعد الجمع الأوليّ.

ولمّا قُبض صلى الله عليه وآله ورأى طيرة من النّاس، وعدم وفاء الأمّة له عليه السلام، وانقلابهم على أعقابهم، وتغييرهم وتبديلهم للأمور، جلس في بيته يدوّن تلك الجزئيّات وتفاصيلها لتبقى وثيقة عند أولاده عليهم السلام الذين اصطفاهم الله بقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾، هذه الآية التي جاء في تفسيرها عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام قولهما: هي لنا خاصّة وإيّانا عنى [1].

ثمّ إنّ الستّة أشهر ـ الّتي دوّن فيها الإمام المصحف مع تفسيره ـ كان من ضمنها

---

(١) وسائل الشيعة ٢٧: ٢٠٠ / ح ٣٣٥٩٠.

المدّة الّتي عاشت فيها السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام بعد أبيها رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي مظلومة تقارع الظالمين باستدلالاتها وحججها القرآنية (١).

ففي **صحيح البخاري** بإسناده عن عروة، عن عائشة: «أنّ فاطمة عليها السلام بنت النبيّ صلى الله عليه وآله أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله ـ إلى أن يقول ـ: ... فهجرته فلم تكلّمه حتّى توفّيت، وعاشت بعد النبيّ ستة أشهر، فلمّا توفّيت دفنها زوجها عليّ ليلاً ولم يؤذن بها أبابكر ...» (٢).

هذا، وقد كانت السلطة الحاكمة ساعية لاستغلال القرآن في نزاعها مع أهل البيت، مقتصرة على التمسّك به دون العترة، وهو معنى قول عمر في رزيّة يوم الخميس: «**حسبنا كتاب الله**»، ويؤيّده قوله الآنف: «**أغنانا ما معنا من القرآن عمّا تدعونا إليه**». وقول أبي بكر لما جلس على أريكة الحكم: (**بيننا وبينكم كتاب الله**).

نعم قد غيرت مدرسة الخلافة ـ بالفعل ـ بعض مفاهيم القرآن وفسّرته على غير حقيقته وحملته على غير معناه، وإنّ الصديقة فاطمة الزهراء أشارت إلى خطأ ما ادّعوه من عدم توريثها من أبيها، فاستدلّت عليهم بقوله تعالى: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ**﴾ (٣). وأمثال ذلك من الآيات القرآنية.

---

(١) والتي سنذكر بعضها عند جمع أبي بكر للقرآن.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٥٤٩ / ح ٣٩٩٨.

(٣) سورة النمل: ١٦.

وهذا يعني بأن القرآن قد استُغلّ ـ جمعه وتفسيره ـ لأغراض سياسية من قِبل الحكّام، لأنّ غير المعصوم لو تصدّى لأمر خطير، فإنّ هواه يتحكم به لا محالة فيرجّح هواه على ما يمليه عليه الدين والعقل.

وقد أكّد النصّان الآنفان على أنّ عمر بن الخطّاب كان لا يقبل الرضوخ إلى حديث الثقلين (١)، كما أنّه كان لا يرضى باستدلال الإمام عليّ عليه السلام حينما قدّم المصحف إليهم؛ وقال: «فإن قبلتموه فاقبلوني معه أحكم بينكم بما فيه من أحكام الله» (٢).

وفي المقابل كان عمر يريد أن يقول للنّاس أنّ مشكلتنا لم تكن مع نفس القرآن فها نحن قد جمعناه من جديد، بل مشكلتنا هي مع خلافة العترة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فنحن لا نريدها ولا نرتضيها.

لكن سؤالنا: هل يصح هذا المبرّر بحيث نفعل كل شيء وإن كان يؤدّي إلى الاستنقاص من حجية القرآن؟

نعم، إنّ القوم كان لا يعجبهم أن يعطوا فضيلة جمع القرآن للإمام علي، لأنّ الإمام بحيازته هذه الفضيلة قد حاز شرفين عظيمين، أحدهما كونه أبا العترة، والآخر كونه جامعاً للقرآن، وهو ما يكبر في صدورهم، ولا يمكنهم تحمّله، فسلبوا منه فضيلة جمع القرآن بعد أن لم يمكنهم أن يسلبوا عنه كونه أب السبطين الحسن والحسين عليهما السلام.

---

(١) لقوله لعلي: انصرف به معك لا تفارقه ولا يفارقك.

(٢) إثبات الوصية: ١٢٣.

وهذا الكلام منهم يشابه ما قالوه بالأمس بعدم اجتماع النبوة والخلافة في بيت واحد، إنّها السياسة واتّباع الأهواء قاتلها الله.

ومن المؤسف أنّنا نرى تغافل أعلامنا عن دراسة ترابط مسائل الإمامة والخلافة مع مسائل جمع القرآن في مباحث الإمامة، كما أنّهم لم يبحثوا هذا الأمر في تاريخ جمع القرآن، لأنهم يرونها أموراً خارجة عن إطار البحث، عادّيها أموراً طائفيةً لا ترتبط بتاريخ جمع القرآن، وقد بان من خلال دراستنا خطأ نظرهم، وأنّها أمور جديرة بالبحث.

فإننا ما لم نفهم تلك الملابسات لم نفهم ملابسات أصول التشريع بعدها، لأنّ مسائل الحديث والقرآن مترابطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها، فلا يمكن إغفال أحدهما على حساب الآخر، لأنّ القرآن يدعو إلى الأخذ بالسنة، وسنة رسول الله تقول: «إنّي تارك فيكم خليفتين؛ كتاب الله حبل ممدود ... وعترتي أهل بيتي»، على ما رواه زيد بن ثابت عن النبي بإسناد صحيح [(١)].

كما أنّ رسول الله يقول عن نفسه: ألا وإنّي قد أوتيت القرآن ومثله معه [(٢)]، كلّ ذلك يؤكّد تساوي القرآن مع النبوة والعترة ووجوب اتّباعهما معاً وأنهما لا يفترقان

---

(١) مسند أحمد ٥: ١٨١ / ح ٢١٦١٨، مجمع الزوائد ٩: ١٦٣، قال: إسناده جيّد، وانظر: المعجم الكبير ٥: ١٥٣ / ح ٤٩٢١، وفيه: وأهل بيتي بدل وعترتي أهل بيتي، رجاله ثقات، عن الهيثمي في مجمع الزوائد ١: ١٧٠.

(٢) مسند أحمد ٤: ١٣٠ ح ١٧٢١٣، سنن أبي داوود ٤: ٢٠٠ / ح ٤٦٠٤، مسند الشاميين ٢: ١٣٧ / ح ١٠٦١.

حتى يردا الحوض.

على أنّ رسول الله ﷺ كان قد أخبر بأنّ رجلاً سيجلس على أريكته ﷺ من بعد وفاته يدعو المسلمين إلى ترك الأخذ بحديثه وسنّته قائلاً: «بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدناه فيه من حلال استحللناه ومن حرام حرّمناه» [١].

وفي آخر: يأتيه الأمر مما أمرتُ به أو نهيتُ عنه فيقول: لا أدري، ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه [٢].

وهذا الكلام جاء صريحاً على لسان أبي بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ مباشرة وجلوسه مكانه ﷺ.

ففي **تذكرة الحفّاظ**: «إنّ الصدّيق جمع النّاس بعد وفاة نبيّهم، فقال: إنّكم تحدّثون عن رسول الله ﷺ أحاديث تختلفون فيها، والنّاس بعدكم أشدّ اختلافا، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه» [٣].

إنّ قول الرسول ﷺ في حديث الثقلين، ثمّ قول أبي بكر وعمر: «قولوا بيننا وبينكم كتاب الله» أو: «حسبنا كتاب الله» أو: «أغنانا ما معنا من القرآن» من بعده،

---

(١) انظر مسند أحمد ٤: ١٣٢ / ح ١٧٢٣٣، سنن الترمذي ٥: ٣٨ / ح ٢٦٦٤، سنن ابن ماجه ١: ٦ / ح ١٢.

(٢) سنن ابن ماجة ١: ٦ / ح ١٣، سنن أبي داود ٤: ٢٠٠ / ح ٤٦٠٥، المستدرك ١: ١٩٠ ح ٣٦٨.

(٣) تذكرة الحفاظ ١: ٢ ـ ٣، توجيه النظر ١: ٦٠.

يرشدنا إلى وجود كتاب الله بين أيدي المسلمين وهو معروف عندهم، فإذا كان كذلك، فلا داعي لإعادة كتابته من جديد، أو التثّبت من آياته بشاهدين حسبما يقولون! لأنّه قد جمع بشاهدين معصومين.

أجل، إنّ هذه الفترة من تاريخ الاسلام تحمل في طيّاتها بعض الأمور التاريخية المهمّة وهي جديرة بالدراسة، كما أنّ مسألة جمع الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام للقرآن ترتبط بشكل وآخر بمسألة الخلافة والبيعة لأبي بكر وعدمها، ولا يمكن تفكيك إحداهما عن الأُخرى، ولذلك يكون جلوس الإمام في بيته بعد وفاة رسول الله لكتابة المصحف له معناه الخاص.

وعليه نقول: بأنّ الجمع الأوّليّ للقرآن كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال كَتَبَة الوحي، وأنّه صلى الله عليه وآله أشرف على ترتيب آياته وكتابته، وبتنسيق مع جبرئيل الأمين، وأن رسول الله لم يرتض تبعثر آيات كتاب ربّه النازلة عليه نجوماً، وذهاب جهود دعوته هباء، فأراد الحفاظ على كتاب ربّه بالحفظ في الصدور والتدوين والكتابة في السطور، فقرأ بتلك السور والآيات في صلاته ﴿**وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ**﴾، وأقرأهم آياته وسوره، وعيَّن رجالاً منهم يُقرِئون النّاس القرآن، ثمّ سمح بعد ذلك للصحابة بتدوين المقرّر في اللقاء الثنائي في مصاحف، فكان سهمهم من كل عام عدة سور، لأن الله سبحانه قد قسم نزول كتابه خلال ٢٣ عاماً، وقد كان جَمعٌ من الصحابة يكتبونه، وكان الإمام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام رئيسهم وعميدهم

في ذلك، إذ شهد له بذلك ابن مسعود (١) وابن عباس وغيرهما، فدوّنت المصاحف على عهد رسول الله وإن لم تكن كاملة.

فبعض أصحاب رسول الله جمع سورة: الحجر والأعراف ويونس والأنبياء وغافر، والآخر: الكهف ومريم والأنعام والذاريات وطه والصافّات وص، وثالث: سوراً أخرى، كلّ ذلك بعد التأكّد من ضبطها من قبل الله تعالى بواسطة جبرئيل الأمين عليه السلام في العرضات المختلفة من كلّ عام.

وهذه المصاحف الناقصة أو قل ما قسمه الله ـ إنزالاً على رسوله ـ للمؤمنين في كل عام كانت موجودة عند أصحابها يقرؤون فيها، في حين أن المجموع عند الإمام علّي عليه السلام كان هو الأكمل، لأنه المقروء والمكتوب تحت إشراف رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة، وبذلك يكون مصحف الإمام هو الأولى بالاتّباع، ويجب أن يكون مصحفه إماماً للمصاحف، فأناط رسول الله صلى الله عليه وآله مهمّة جمعه وتوحيد شكله إليه عليه السلام، لأنّه وصيّه ووارث علمه وعلوم الأنبياء عليهم السلام من قبله.

وقد أشرنا سابقاً إلى أنّ وُلْدَه الحسنين ومحمّد بن الحنفية، وأبا عبد الرحمن السلمي وأبا الاسود الدؤلي، وعبد الرحمان بن أبي ليلى، وغيرهم، قد أخذوا القراءة عنه، وقد ضبطت تلك القراءة رسماً من خلال تنقيط القرآن وتشكيله الّذي تمّ على يد أبي الاسود الدؤلي وتلامذته، أي أنّ أبا الأسود كان الجسر الرابط بين المحفوظ في الصدور والمكتوب على القرطاس والورق، لأنّه برسمه قواعد تنقيط الإعراب قد ربط

(١) انظر المعجم الكبير ٩: ٧٦ / ح ٨٤٤٦، حلية الأولياء ١: ٦٥، تاريخ دمشق ٤٢: ٤٠١.

المتلوّ شفهاً بالمكتوب يداً.

إذن، يرجع أصل هذا القرآن الرائج اليوم قراءة ورسماً إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لا إلى غيره، ومنه يرتفع إلى رسول الله، ثمّ إلى جبرئيل الأمين، ثمّ إلى ربّ العزّة والجلالة.

فتحصّل من كلّ ما قدّمناه لحد الآن وجود ترتيبن للمصحف عند الإمام عليه السلام، وإن كانت غالبية الأخبار الّتي نقلناها إنّما تحدّثت عن المصحف المفسّر لا المجرّد.

لأنّ المصحف المجرّد كان يعرفه الجميع ويتدارسونه ويعلّمونه، وأنّ «*الرجل كان إذا هاجر دفعه النبيّ إلى رجل منّا يعلّمه القرآن، وكان يسمع لمسجد رسول الله ضجّة بتلاوة القرآن حتّى أمرهم رسول الله أنّ يخفضوا أصواتهم لئلاّ يتغالطوا*» (١).

فإذا كان هذا هو حال المسلمين، فلا داعي لأن يقدّم لهم ما عرفوه وأنسوا به في الزمن الأول، كما لا داعي لأن يجمع مثل هذا القرآن بشاهدين!

أمّا المصحف المفسّر والمأوّل فهو الّذي كان فيه العلوم التي اختص بها الوصي في الأخذ من في رسول الله، فكان عليه السلام يريد إيصاله إليهم، وإنّ إخراج ذلك المصحف للناس كان يُحرجهم ويجرحهم، ولأجله جاؤوا يثيرون التهم حوله ويتهجّمون على الشيعة بأنّ لهم مصحفاً غير القرآن، في حين عرفت أنّ ذلك المصحف ما هو إلّا تفسير للقرآن حسب النزول، وبيان للمحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ من الآيات، فهو قرآن علم وتاريخ وشأن نزول لا قرآن تلاوة وذكر وصلاة.

---

(١) مناهل العرفان ١ : ١٦٩ عن عبادة بن الصامت.

وإنّ وجود هذا المصحف عند أهل البيت عليهم السلام فيه إشارة إلى مكانتهم العلمية وإختصاصهم برسول الله، وأنهم أهل الذكر والأولى بأمور الرسالة من غيرهم، فأهل البيت أدرى بما في البيت، كما هو المَعْنِيّ من قول الباقر عليه السلام: «**ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده [علم] جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء**»[1].

فكلام الإمام الباقر عليه السلام واضح لا غبار عليه بأنّ الذي عندهم ما هو إلّا مصحف علم وتفسير، وفيه جميع علوم القرآن، ظاهره وباطنه، تنزيله وتأويله.

وقد أكّد العلاّمة الطباطبائي هذا المعنى أيضاً عند شرحه للحديث السابق بقوله:

«...لكن تقييدها بقوله (ظاهره وباطنه) يفيد بأنّ المراد هو العلم بجميع القرآن من حيث معانيه الظاهرة على الفهم العادي ومعانيه المستبطنة على الفهم العادي»[2].

والأصَرح من كلّ ذلك قول الإمام علي عليه السلام حينما أشار إلى علاقته برسول الله صلى الله عليه وآله:

١ ـ «فما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلّا اقرأنيها وأملاها عليّ، **فكتبتها بخطّي**.

٢ ـ وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها

---

(١) الكافي ١: ٢٢٨ / ح ٢، بصائر الدرجات: ٢١٣ الباب ٦ / ح١ وفيه:ما يستطيع أحد أن يدعي أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الاوصياء.

(٢) انظر هامش الكافي ١: ٢٢٨.

ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله **ولا علماً أملاه علي وكتبته** منذ دعا الله لي بما دعا» (١).

ففي هذا النص مقطعان أساسيان: **أحدهما** يشير إلى المصحف المجرد، **والآخر** إلى المصحف المفسر، كما يؤكّده ما جاء في صدر الخبر من أنّ سُلَيماً يسأل الإمام أولاً عن القرآن ثم عن الحديث.

فالعلماء يأتون بهذا الخبر ويشيرون إلى ارتباطه باختلاف الحديث عن رسول الله متناسين ارتباطه بموضوع القرآن قبل ذلك، لأنّ سليم بن قيس الهلالي كان قد سأل أميرالمؤمنين أولاً عن القرآن ثمّ عن الحديث بقوله:

إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر **شيئاً من تفسير القرآن وأحاديث عن رسول الله**، فأقبل علي فقال: وقد كنت أدخل على رسول الله كلّ يوم دخله وكل ليلة دخلة، فيخليني أدور معه حيث دار، وقد علم أصحاب رسول الله أنه لم يصنع ذلك بأحد من الناس غيري، ومما كان يأتي رسول الله أكثر ذلك في بيتي، وكنت إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني وأقام عني نساءه، فلا يبقى عنده غيري، وإذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم تقم عني فاطمة ولا أحد من بنيَّ، وكنت إذا سألته أجابني،

(١) تفسير العياشي ١: ٢٥٣، الخصال: ٢٥٧.

وإذا سكتّ عنه وفنيت مسائلي ابتدأني [(١)].

إذن الرواية تؤكد الرابطة العلمية بين الإمام علي ورسول الله عموماً، وفي القرآن خصوصاً.

إلى هنا تبيّن أنّ ما ادّعوه من جمع الخلفاء للقرآن بعد رسول الله باطل، لأنّ رسول الله ﷺ كان قد جمعه ورتّبه في حياته، ثمّ أناط بالإمام عليه السلام توحيدَ شكله، وإضافةَ الآيات الأخيرة النازلة عليه إليه، وجمعه بين اللوحين، كي يؤكّد بأنّ الإمام عليّاً هو وصيّه وخليفته من بعده، والعالم بالقرآن تنزيلاً وتأويلاً، وهو أولى من غيره للتصدّي لقيادة الشريعة والمجتمع من بعد رسول الله ﷺ وإمامة المسلمين.

إنّ ما يؤكّد بطلان منهجهم في الجمع هو ما قالوه من تصدّر غير المعصوم لجمعه وتدوينه، فإذا كانوا يريدون أن يكون هذا القرآن حجة على جميع المسلمين، فإنّه كان عليهم رعاية مقياس ومعيار صحيح فيه حتى يُلزم الجميع به.

وحيث لم يشرف المعصوم ؛ أعني رسول الله ووصيه على جمعه وترتيبه ـ حسب دعواهم ـ فلا حجّة لهذا القرآن على كثير من المسلمين، فالخطأ آتٍ فيما طرحوه من منهج لا في حجية نفس القرآن.

وبمعنى أوضح: لابدّ من لحاظ مرجعية تشرف على ترتيب الصحف عند الجمع؛ وحيث لم يشرف رسول الله ﷺ على ذلك الجمع ـ حسب زعمهم ـ فيكون جمعهم باطلاً لا يعتمد عليه، لأنّ قضية إثبات القرآن بشاهدين أو الاكتفاء بشاهد واحد ـ كما

---

(١) الكافي ١: ٦٤ / ح ١، شرح أصول الكافي ٢: ٣٠٦، الخصال: ٢٥٧.

رأيناه في خزيمة ـ لا يمكن الركون إليه، خصوصاً بعد علمنا بوجود نسخة من ذلك المصحف الكامل عند وصيّ محمّد ﷺ، عليّ بن أبي طالب عليه السلام، تلك النسخة الّتي كتبت على عهد رسول الله ﷺ وأخذت من فمه ﷺ، وقد شهد بوجودها عند الإمام علي أعلام الصحابة والتابعين وتابعي التابعين وأصحاب المعاجم الحديثّية حسبما مرّ عليك من النصوص، وإنّ أبا بكر وأتباعه كانوا يعلمون بجمع الإمام علي للقرآن، فسكتوا عنه.

إنّ منهجم الباطل هو الذي سمح لأمثال الدكتور رشاد خليفة أن يَنقُصَ من ترجمته الانجليزية [١] للقرآن الآياتِ التي ادُّعي أنها كانت عند أبي خزيمة أو خزيمة، بدعوى أنها لم تثبت في القرآن المتواتر.

إذن، فعلى مدرسة الخلافة ـ وتحاشياً من كلّ هذه الإرهاصات والملابسات، ومع اعتقادهم بعدم عصمة أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب ـ، أن يقولوا بعصمته في أمر جمع القرآن، وخصوصاً أنه كان قد جمع ما رتبه المعصوم رسول الله ﷺ.

وممّا يؤكّد خطأ منهجيّتهم في جمع القرآن تكذيبُ الإمام الباقر لمدّعي الجمع بعد رسول الله بقوله: «**ما ادّعى أحد من النّاس أنّه جمع القرآن كلّه كما أنزل إلّا كذّاب، وما جمعه وحفظه كما نزّله الله تعالى إلّا علي بن أبي طالب والأئمّة من بعده**» [٢] أو قوله: «**ما**

---

(١) المطبوع في كاليفورنيا / امريكا submission.org .

(٢) الكافي ١ : ٢٢٨/ ح ١ باب أنه لم يجمع القرآن كلّه إلّا الائمة.

أحد من هذه الأمة جمع القرآن إلّا وصيّ محمّد ﷺ » (١).

فمؤرّخوا القرآن من أهل السنة والجماعة إمّا أن يقولوا بوجود مرجعية واحدة معصومة لتصحيح القرآن المتداول بين أيدينا اليوم، وإمّا أن لا يقولوا بوجود تلك المرجعية.

فلو قالوا بالأوّل فلابدّ لهم أن يعتقدوا بأن أصل هذا المصحف هو ما جمعه الإمام عليّ عليه السلام بعد وفاة رسول الله ﷺ لأنهم لا يعتقدون بعصمة الخلفاء، وحتى إنّهم لا يعتقدون بعصمة رسول الله إلّا بما أراه الله تعالى، فعليهم أن يعتمدو مصحف الإمام كأصل لتصحيح المصاحف الأُخرى، لأنّه مأخوذ من نسخة رسول الله ﷺ التي ورثتها الزهراء عليها السلام منه ﷺ، ثمّ أورثته لأولادها المعصومين، وأنّ المشرف على ذلك الجمع والتدوين هو شخصٌ رسالي مهم لا خلاف بأنّه صهر الرسول، وزوج البتول، وأوّل القوم إسلاما، وأعلم الصحابة بالقرآن وبغيره، وقد كان مع رسول الله ﷺ في حِلِّه وترحاله ـ عدا غزوة تبوك حيث استخلف على المدينة ـ وهو القائل: «*إنّي لأعرف ناسخه من منسوخه ومحكمه من متشابهه، وفصله من فصاله، وحروفه من معانيه والله ما من حرف نزل على محّمد إلّا أنّي أعرف فيمن أنزل، وفي أيّ يوم، وأيّ موضع*»(٢)، كما أنّه القائل: «أنا النقطة تحت باء بسم الله الرحمن الرحيم» (٣)، وقوله:

---

(١) تفسير القمي ٢: ٤٥١ وعنه في بحارالانوار ٨٩: ٤٨/ ح ٥.

(٢) تفسير العيّاشي ١: ١٤/ ١ من باب علم الأئمّة بالتأويل فيه.

(٣) ينابيع المودّة للقندوزي ١: ٢١٣ / ١٥ من الباب ١٤ في غزارة علمه عن كتاب الدرّالمنظّم في الاسم الأعظم، للسيوطي: و٣: ٢١٢، من الباب ٦٨ أيضا.

لو تكلّمت في الفاتحة لحمل الناس منها سبعين وقرا [(١)]، وغيرها.

وعليه يجب أن يكون الجامعُ للقرآن أعلمَ النّاس بالقرآن، وهو الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام، كما يجب أن يكون مصحفه عليه السلام هو المعتمد عند المسلمين وعند الخلفاء أيضاً لا ما انتهجوه من منهج خاطئ في جمع القرآن كالبيّنة والشهود وخبر الآحاد، أو جمعه من قبل صغار الصحابة أمثال: زيد بن ثابت.

وأمّا لو قالوا بالثاني، فهذا مخلّ بوحدة كتاب الله العزيز وحجيته؛ لأنّ الرجوع إلى أشخاص غير معصومين ومتعدّدين، وقد يكونون مختلفي الرأي والقراءة ـ وهو كذلك ـ فهذا يشكّك في حجية الكتاب العزيز، ويدعو إلى تعدّدية أحرف القرآن والقراءات فيها، في حين أنّ الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام أكّدوا بأنّ القرآن واحد، نزل من عند الواحد على حرف واحد [(٢)]، وهو يُخَطِّئُ القول بالأحرف السبعة.

فالذي أذهب إليه أنّ الخلفاء رغم جهودهم لجمع الأُمّة على مصحف واحد فإنهم لم يفلحوا لما أرادوا جمع الناس عليه، بل إنّ فلاح الأُمّة ونجاحها جاء من خلال إقرار الصحابة لهذا المصحف واتفاقهم عليه والقراءة به في صلواتهم، وعدم مخالفة أحدٍ منهم معه رغم كل الملابسات، بل قل: عدم مخالفة أحد المسلمين مع هذا المصحف باختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم ولم يتبعوا في ذلك لا عثمان ولا غيره من

---

(١) فيض القدير ١: ٥٢، ٣: ١٠٠، الفتوحات المكية ١: ٢٨٠، ينابيع المودّة ١: ٢٠٥ / الباب ١٤/ ح ١، ٣: ٢٠٩ / الباب ٦٨، وفيهما بعيرابدل وقرا.

(٢) أنظر الكافي ٢: ٦٣١، باب النوادر / ح ١٣. شرح أصول الكافي ١١/ ٧٦، باب النوادر / ح ١٣.

الحكّام.

فالشيعي يقرأ بهذا القرآن كما يقرأ به السني، ويقرأ به الرافضي كما يقرأ به الخارجي، ويقرأ به الوهابي كما يقرأ به الأباضي على مرّ العصور والأزمان.

فالصحابة عموماً والإمام عليّ عليه السلام على وجه الخصوص قبلوا بهذا المصحف، ولم يجاهروا بالمخالفة معه، بل استشهد الإمام عليّ عليه السلام بآياته على ما هو عليه، كما استشهدت الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء عليها السلام والإمامان الحسن والحسين عليهما السلام به، رغم خلافهم مع الخلفاء واعتراضهم على منهجيّتهم الخاطئة في جمعه، وما طرحوه من آراء في تفسيره وتأويله، فهم باعتقاد الأئمة قد أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده.

إذن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام برغم كلّ هذا الإجحاف بحقّه، وانتهاجهم منهجاً خاطئا في جمع القرآن والقراءات، تراه يؤكّد على لزوم التعبد بالمصحف، ولا يسمح بالخروج عمّا يقرأ به النّاس، ولا يرتضي به بديلاً، بل يقف أمام الداعين إلى التغيير والتبديل فيه، الذين يريدون استغلال الخلاف بينه وبين الخلفاء، فيقول لهم عليه السلام: «**إنّ القرآن لا يهاج اليوم ولايحوّل**».

وقد أكد الجزري بأنّ الإمام عليّاً التزم في قراءته بما وافق رسم المصحف ولم يخالف سواده، مع أنّ قراءته لا تنكرها اللغة ولا تأباها لهجات العرب، أمّا ما خالف سواد المصحف فينبغي أن يجعل تفسيراً.

كما جاء هذا المنهج في سيرة أولاده المعصومين عليهم السلام واضحاً، إذ مرّ عليك بأنّ رجلاً قرأ على الإمام الصادق عليه السلام حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤوها النّاس، فقال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «**مه مه كفّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ النّاس**».

ولا يستبعد أن يكون هذا هو سِرّ إِسْرار رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الإمام عليّ عليه السلام دون

غيره من الصحابة، حينما اختلف ابن مسعود مع غيره وسؤالهم رسول الله ﷺ عن ذلك، وإرجاعه إيّاهم ﷺ إلى الإمام عليّ عليه السلام لأخذ الجواب منه، وقول الإمام عليه السلام لهم: **يأمركم أن تقرؤوا كما علّمتم**.

فالإمام عليه السلام كان لا يسمح لأحد بالتشكيك في هذا القرآن، بل يدعوهم إلى التعبّد به والقراءة بما علّموا، ومعناه هو سعيه للحفاظ على وحدة الصفّ وعدم السماح للأجنبي للدخول في الصفّ الإسلامي.

إذ لو كان الإمام عليه السلام يريد التشكيك في القرآن ـ كما يتّهمه بعض الناصبة وأعداء الدين ـ لقال للذين رفعوا المصاحف يوم التحكيم: كيف تُحكّمون قرآناً أشكّ فيه وهو ناقص ومحرّف.

لكنّه لم يقل هذا، بل قال عكسه للذين يريدون الفتنة: «لا يهاج القرآن اليوم ولا يحوّل»، ومعنى كلامه أنّه قبل بهذا المصحف ـ لأنّه مصحفه الذي سرّبه حذيفة إلى عثمان كي يعتمده حسب كلام السيّد ابن طاووس ـ، فكان عليه السلام يتلو فيه، ويصلّي هو ـ وأولاده المعصومون ـ بسوره وآياته، ولا يرتضي الصلاة بما يخالفه من القراءات الشاذّة المنكرة، وهذا هو رأي جميع فقهاء الإمامية اليوم تبعاً لأئمّتهم.

فكيف يشيع أعداء أهل البيت بأنّ الشيعة يقولون بتحريف القرآن، أو أنْ لا سند لهم لهذا القرآن، مع أنّك قد وقفت على الطرق الكثيرة المروية عن أهل بيته وغيرهم عن علي بن أبي طالب في القرآن، كما رأيت أن أُصول أربعة من القرّاء السبعة مرجعها إلى الإمام علي، بل إنّ أبا الأسود الدؤلي هو الوحيد بين التابعين الذي ضبط القرآن المتلو بالقرآن المكتوب، وبذلك يكون هذا المدوّن المكتوب هو من بركات أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب.

بل كيف يقولون بأنّ قرآن الإمام علي هو غير قرآن المسلمين، أو أنّ الشيعة يقولون بتحريف القرآن الكريم وأنت رأيت موقفهم الصُّلْب من المحرّفين ووقوفهم أمام المنهج الخاطئ للخلفاء الموصل إلى التحريف شاءوا أم أبوا.

كما أنّك عرفت أيضاً خطأ ما قاله نولدكه من أن جمع القرآن بواسطة الإمام علي هو من وضع الشيعة [1].

نعم، لقد استفاضت أخبار مصحف الإمام عليّ عليه السلام في كتب الفريقين الحديثية والتفسيرية والتاريخية والرجاليّة ـ إن لم نقل بتواترها ـ وقد وقفت عليها بنصوصها.

فقد استشهد به ابن شاذان (ت ٢٦٠ هـ) في **إفصاحه**، والصفّار (ت ٢٩٠ هـ) في **بصائره**، واليعقوبي (ت ٢٩٢ هـ) في **تاريخه**، وابن جرير الطبري الشيعي (من علماء القرن الرابع) في **مسترشده**، والعيّاشي (ت ٣١٣ هـ) والقمّي (ت ٣٢٠ هـ) في **تفسيريهما**، والكليني (ت ٣٢٩ هـ) في **الكافي**، والمسعودي (ت ٣٤٦ هـ) في **إثبات الوصية**، وفرات الكوفي (ت ٣٥٢ هـ) في **تفسيره**، وابن النديم (ت ٣٨٠ هـ) في **الفهرست**، والصدوق (ت ٣٨١ هـ) في **الخصال** وفي **الاعتقادات**، وأحمد بن فارس اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) في **الصاحبي**، والشريف الرضي (ت ٤٠٦ هـ) في **خصائص الأئمّة**، والمفيد (ت ٤١٣ هـ) في **أوائل المقالات** وفي **المسائل السروية**، والطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) في **الاحتجاج**، وابن شهرآشوب (ت ٥٨٨ هـ) في **مناقب آل أبي طالب** وفي

---

(١) انظر : خاورشناسان وجمع وتدوين قرآن كريم : ٢٥٧ (كتاب فارسي)، تاريخ القرآن لنولدكه ٢ : ٢٤٣.

معالم العلماء، وابن جبر (من علماء القرن السابع) في **نهج الإيمان**، والسيّد أحمد بن طاووس (ت ٦٧٢ هـ) في **بناء المقالة الفاطمية**، وأخوه رضي الدين (ت ٦٦٤ هـ) في **سعد السعود**، والإربلي (ت ٦٩٢ هـ) في **كشف الغمّة**، والعلاّمة الحلّي (ت ٧٢٦ هـ) في **كشف اليقين** وفي **التذكرة**، والعاملي (ت ٨٧٧ هـ) في **الصراط المستقيم**، والمازندراني (ت ١٠٨١ هـ) في **شرح أصول الكافي**، والطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) في **مجمع البحرين**، والفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) في كتبه الثلاثة **المحجّة البيضاء وتفسير الصافي والوافي**، والحرّ العاملي (ت ١١٠٤ هـ) في **وسائل الشيعة**، وغيرهم.

ومن أهل السنّة: الصنعاني (ت ٢١١ هـ) في **مصنّفه**، وابن سعد (ت ٢٣٠ هـ) في **طبقاته**، وابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ) في **مصنّفه**، والجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) في**عثمانيّته**، والبلاذري (ت ٢٧١ هـ) في **أنسابه**، وابن ضريس (ت ٢٩٤ هـ) في **فضائل القرآن**، والسجستاني (ت ٣١٦ هـ) في **المصاحف**، والجوهري (ت ٣٢٣ هـ) في **السقيفة وفدك**، والعسكري (ت ٣٩٥ هـ) في **الأوائل**، والحسكاني (من علماء القرن الخامس) في **شواهد التنزيل**، وأبو نعيم الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ) في **حلية الأولياء**، والمستغفري (ت ٤٣٢ هـ) في **فضائل القرآن**، وابن عبد البرّ (ت ٤٦٣ هـ) في **الاستذكار**، ومحمّد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) في **تفسيره**، والخوارزمي (ت ٥٦٨ هـ) في **المناقب**، وابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) في **تاريخ دمشق**، وسبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ) في **تذكرة الخواص**، والمعتزلي (ت ٦٥٦ هـ) في **شرح النهج**، والقرطبي (ت ٦٧١ هـ) في **تفسيره**، والغرناطي الكلبي (ت ٧٤١ هـ) في **التسهيل**، والذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في كتبه الثلاث **السير، وتاريخ الإسلام، وتذكرة الحفّاظ**، والصفدي (ت ٧٦٤ هـ) في **الوافي بالوفيات**، وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) في **تفسيره**، والزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في **البرهان**،

وابن الخطيب في **الفرقان**، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في **فتح الباري**، والعيني (ت ٨٥٥ هـ) في **عمدة القاري**، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) في**الإتقان** وفي **تاريخ الخلفاء**، والقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) في **إرشاد الساري**، والصالحي (ت ٩٤٢ هـ) في **سبل الهدى والرشاد**، والمتقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ) في **كنز العمّال**، وغيرهم.

فإنّ كثرة الناقلين والمخبرين والراوين لخبر مصحف الإمام علّي عليه السلام في الصحاح والسنن والمسانيد والكتب ومن جميع أطياف الفريقين ـ محدِّثين كانوا أم مؤرّخين، لغويّين أم مفسّرين، فقهاء أم متكلّمين ـ وفي القرون الأولى، لَتُوجِدُ في النفس اطمئناناً في صحّة ماقيل عن وجود مصحف للإمام عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، بصرف النظر عمّا علّله الإمام عليه السلام من علل، وهل هو لوجود وصية من النبيّ صلى الله عليه وآله له بذلك حسبما جاء في روايات القمّي [١]، والمسعودي [٢]، وفرات الكوفي [٣]، والصدوق [٤]، والطبرسي [٥]؟

أو لأنّه أقسم أن لا يرتدي رداءه إلّا للصلاة حتّى يؤلّف المصحف، كما جاء في رواية سُلَيْم بن قيس [٦]، و**الاحتجاج** [٧]، والّذي يؤيّده ما جاء في **المصنّف** لعبد

---

(١) تفسير القمّي ٢: ٤٥١ سورة النّاس.

(٢) إثبات الوصية: ١٢٣.

(٣) في تفسيره: ٣٩٨ سورة حم عسق / ح ٥٣٠.

(٤) الخصال: ٥٧٩ أبواب السبعين وما فوقه / ح ٥٥.

(٥) الاحتجاج ١: ٢٢٥.

(٦) كتاب سُلَيْم بن قيس: ١٤٦.

(٧) الاحتجاج ١: ١٠٥، ومناقب آل أبي طالب ١: ٣٢٠.

الرزّاق (١)، و**الأنساب** للبلاذري (٢)، و**حلية الأولياء** لأبي نعيم (٣)، و**كنز العمّال** للمتّقي الهندي (٤).

أو لخوفه من تحريف القرآن حسبما جاء في رواية عبدالرزّاق بن همّام (٥)، ورواية العيّاشي (٦)، وفي **الفهرست** لابن النديم (٧).

أو لأنّه عليه السلام أراد أن يقيم الحجّة على الحكّام كما جاء في **كتاب سليم** (٨)، و**الاحتجاج** (٩).

أو أنّه عليه السلام عمد إلى ذلك بعد أن رأى خذلان النّاس له كما في خبر سليم (١٠)، و**الاحتجاج** (١١)، أو غيرها.

فإنّ كلّ هذه الأخبار تجعلنا نطمئنّ إلى صحة مشروع الإمام علي عليه السلام في القرآن،

---

(١) المصنّف لعبد الرزّاق ٥: ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥.

(٢) أنساب الأشراف ٢: ٢٦٩ / ح ١١٨٧.

(٣) حلية الأولياء ١: ٦٧ ترجمة الإمام عليّ.

(٤) كنز العمّال ١٣: ٦٦ / ح ٣٦٤٧٣.

(٥) المصنّف لعبد الرزّاق ٥: ٤٥٠ / ح ٩٧٦٥.

(٦) تفسير العيّاشي ٢: ٣٠٧ سورة الإسراء.

(٧) الفهرست لابن النديم: ٤١.

(٨) كتاب سليم: ١٤٨.

(٩) الاحتجاج ١: ٢٢٨.

(١٠) كتاب سليم: ١٤٧.

(١١) الاحتجاج ١: ١٠٧.

وأنه قد أقدم على جمع القرآن وفق ما سمعه عن رسول الله ﷺ قبل أن يشرع أبو بكر في جمع القرآن، أو أن يكلّف زيد بن ثابت بالجمع، أو أن يجمع سالم ـ مولى أبي حذيفة ـ القرآن.

فالسؤال الّذي طرحناه وبقي إلى الآن يتراوح في مكانه ولم نقف على جوابه: إذا كان القرآن قد كتب وجمع ورتّب على عهد رسول الله ﷺ في مصحفٍ واحد حسبما ما جاء في بعض النصوص، فما الداعي لإعادة جمعه من جديد على عهد أبي بكر؟

ألم يقولوا بأنّ معاذاً، وأُبيّاً، وابن مسعود، وعبادة، وأبا موسى، وأبا الدرداء، وزيداً، وأبا زيد، قد جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ وقد أثبتنا بأنّ جمعهم كان جمع تدوين وكتابة لا جمع حفظ في الصدور، فإن صحّ هذا الخبر وهذا المعنى، فلماذا يجمعه أبو بكر مرّة أخرى؟

باعتقادي أنّ ما علّلوه في الجواب [1] عليل، لأنّ غالب الصحابة كانوا قد حفظوا القرآن أو جزءاً منه، وكانوا يرتّلون القرآن آناء الليل وأطراف النهار، وأنّ التسمية بالقرآن جاءت لكثرة قراءتهم إيّاه.

بل كان لبعضهم مصاحف تامّة كالإمام عليّ عليه السلام، أو ناقصة كما هي في مصاحف الصحابة، بدءاً بحمزة سيّد الشهداء، وتلك المرأة الشهيدة، ومروراً بعبد الله بن عمرو بن العاص، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وختماً بغيرهم من الصحابة.

فإذا لم تكن تلك المصاحف موجودة فأيّ شيء أحرقه عثمان؟ أم أيّ شيء طلبه

---

(١) بأنّ جمعهم كان حفظاً في الصدور والذاكرة.

أبو بكر وعمر من الصحابة حينما أرادا توحيد المصاحف بزعمهم؟!

إذن مع صحّة وجود مصاحف عند الصحابة، فلا مبرّرَ لجمع أبي بكر، وهذا ما وضحناه فيما سبق وستقف على المزيد بعد قليل.

فتلخّص من كلّ ما سبق:

١ـ ثبوت كتابة القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

٢ ـ وجود صحف بل مصاحف ناقصة على عهده ﷺ، والتي دوّنت بعد اللقاء الثنائي بين رسول الله والأمين جبرئيل، أي وجود تلك السور التي أُقرّت وأُحكِمَتْ آياتها ـ وعُرفت حدودها وثبتت قراءتها من قبل ربّ العالمين ـ إلى ذلك الحين.

٣ ـ إنّ الناس كانوا يقرؤون بقراءة رسول الله في صلواتهم وفي تلك الصحف، ولا مشاحة في ذلك لأن رسول الله كان قد أقرأهم بها على مكث.

٤ ـ أمر الرسول ﷺ عليّاً عليه السلام بجمع الصحف من خلف فراشه وجعلها مصحفاً بين الدفّتين.

٥ ـ بدأ الإمام عليه السلام جمع القرآن متناً وتفسيراً بعد وفاة رسول الله ﷺ، فأكمل عليه السلام المصحف المجرّد في ثلاثة أيّام حسبما رواه «عبد خير» عنه [١]، وجمع الثاني منه في ستّة أشهر حسبما جاء في قول ابن عبّاس [٢].

---

(١) الفهرست لابن النديم: ٤١، حلية الأولياء ١: ٦٧ . أو سبعة أيّام حسب حكاية جابر الجعفي عن الإمام الباقر عليه السلام، توحيد الصدوق: ٧٣، أو تسعة أيام كما في بحارالانوار ٧٤: ٣٨١ / ح ٥.

(٢) مناقب بن شهرآشوب ١: ٣١٩، عنه في بحار الأنوار ٤٠: ١٥٥ و٨٩: ٥١.

٦ ـ إنّ الإمام عليه السلام قدّم المصحف المفسَّر إلى الخلفاء كي يقيم الحجّة عليهم، ويبيّن للنّاس بأنّ الاتجاه العام ماضٍ في التفكيك بين القرآن وعِدْله ـ أعني العترة الطاهرة عليهم السلام ـ خلافاً لقوله صلى الله عليه وآله الآمر بالتمسّك بهما: «وأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض» وذلك لقول عمر: (انصرف به لا تفارقه ولا يفارقك).

ومن الواضح أيضاً أنّ كثيراً ممّا هو موجود في المصحف المفسّر لن يروق للآخرين، وخصوصا الخلفاء منهم؛ لأنّ الحقّ مرٌّ؛ إذ فيه القضايا والبلايا، وإنّ وجود كل هذه الأمور في مصحف واحد جعلهم يفكّرون جدّيا بتطويق الإمام عليه السلام وسلبه كلّ ما خصّه به الله ورسوله صلى الله عليه وآله من فضائل، ثم منِحها لآخرين.

صارفين بذلك النّاس عن الإمام عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، إنّهم فعلوا كل ذلك على حساب القرآن، وهذا من أقبح القبيح، فالدعوة إلى إعادة كتابة المصحف من جديد، وحرق المصاحف والذي فيه إسم الجلالة وتعاليم السماء هو خدش بالقيم، فإنّهم فعلوا ذلك كي لا يبقى بأيدي النّاس ما يوافق مصحف الإمام عليّ عليه السلام، لكنّهم وإن جدّوا لتحقيق أمانيهم، لم يوفقوا لذلك؛ لإصرار الناس على القراءة بما عُلّموا والأخذ عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وأمثالهم.

أجل، إنّ جمع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لهذا المصحف في المدّة الزمنية الّتي جلس فيها الإمام عليه السلام في بيته مضافاً إلى كونه امتثالاً لأمر رسول الله، كان اعتراضاً على الحاكمين، وحفظاً للقرآن الكريم أيضاً، وإنّ جلوس الإمام في بيته وعدم خروجه إلّا لفرض عبادي مهم له دلالاته وإيحاءاته، وقدوضّحنا بعضها وسنكمل الباقي في البحوث القادمة إن شاء الله تعالى.

إذن خلصنا إلى أنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام كان أوّل من جمع متن

القرآن بين اللوحين لا غيره وكذب ما نسب إليه من الترحم على أبي بكر بكونه أول من جمع القرآن بين الدفتين!!

كما أنّه هو الوحيد الذي جمعه مع تفسيره وتأويله في ستّة أشهر، وهو الذي ربط القرآن المتلوّ بالمكتوب، وبذلك يصحّ أن نقول وبلسان قاطع: أنّه القرآن الناطق والعالم بالقرآن، وهو معه يدور حيثما دار.

٨ـ وأنّ (المصحف الإمام) هو لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لا لغيره، واستغلال ذلك لصالح عثمان مكيدة ممن خالف علياً ولاسيما من بني أمية.

انتهى المجلد الأوّل وسيليه الثاني إن شاء الله، وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكّلتُ وإليه أُنيب.

الفهرس